International Journal Economic Studies

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

مجلة دورية علمية محكمة

ISSN (ONLINE) 2569-7366
رقم التسجيل: VR.3341.6321.B

المركز الديمقراطي العربي

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

International Journal of Economic Studies

International scientific periodical journal

المركز الديمقراطي العربي
Democratic Arabic Center

International Journal Economic Studies

D.A.C

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

مجلة دورية علمية محكمة

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES

International Journal Economic Studies

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES

International Journal Economic Studies

العدد 20 (شباط - فبراير 2022)

المجلد الخامس

المركز الديمقراطي العربي

D.A.C

الدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية

الـنـــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
برلين / ألمانيا
Democratic Arab Center
For Strategic, Political & Economic Studies
Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه
في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.
جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved
No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher

Tel: 0049-code Germany
030-54884375
030-91499898
030-86450098

البريد الإلكتروني
economie@democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية - برلين

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

International Journal of Economic Studies

دورية علمية دولية محكمة

الرقم التسلسلي المعياري ISSN (ONLINE) 2569-7366

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية مجلة دولية علمية محكّمة، ربع سنوية، تصدر من ألمانيا - برلين عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية تعنى بنشر الدراسات والبحوث في ميدان العلوم الاقتصادية في اللغة العربية والانجليزية والفرنسية. تصدر بشكل دوري ولها هيئة علمية دولية فاعلة تشرف على عملها وتشمل مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من عدة دول، حيث تشرف على تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة.

وتستند المجلة إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها، وإلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، كما تعتمد في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة.

أهداف ومجالات المجلة:

تهدف المجلة إلى نشر الدراسات والبحوث العلمية والفكرية التي تتبنى المعايير العلمية الرصينة في مختلف فروع المعرفة الاقتصادية لتحقيق بما يسهم في بناء فكر اقتصادي حديث وفعال لدى الاقتصاديين العرب لتحقيق التطور الاقتصادي من الناحية العلمية والتطبيقية.

تتنوع اهتمامات المجلة بشكل يضم طيفا واسعا من القضايا والمواضيع الاقتصادية الراهنة في الاقتصاد العالمي والعربي على حدٍ سواء، مثل: السياسات الاقتصادية (النقدية، المالية، التجارية وسياسة الصرف الأجنبي)، التنسيق الدولي للسياسات الاقتصادية الكلية، سياسات واستراتيجيات التنمية وتمويلها في الدول النامية والناشئة، قضايا الفقر والبطالة والعدالة الاجتماعية، التنويع الاقتصادي والبدائل الممكنة، الأزمات (المالية، المصرفية، العملة، الديون السيادية...)، المؤسسات المالية، الأسواق المالية وإصلاح القطاع المالي، التكتلات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المؤسسات المالية الدولية وإصلاح النظام النقدي والمالي العالمي، الحروب المالية، استشراف الاقتصاد العربي والعالمي وتغير موازين القوة في الاقتصاد العالمي، وكالات التصنيف العالمية، الأمن الغذائي والطاقوي، الطاقات المتجددة، اقتصاد الخدمات، اقتصاد المعرفة، الشركات متعددة الجنسية ودورها المتعاظم في الاقتصاد العالمي، الاقتصاد والتمويل الإسلامي، الاقتصاد والأخلاق.

تمنح المجلة حيزا مهما للدراسات النقدية "critical studies" للفكر الاقتصادي السائد والليبرالية الجديدة وقضايا العولمة، وتقديم النظريات والأفكار والبدائل الجديدة المطروحة في الاقتصاد العالمي. كما ترحب المجلة بتقارير المؤتمرات والندوات الاقتصادية، ومراجعات الكتب الاقتصادية الحديثة والتعليق عليها.

رئيس المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية:

أ. عمار شرعان Aamar Sharaan

رئيس التحرير:

د. أحمد بوهكو Dr. Ahmed Bouhkou

المغرب Maroc

رئيسة اللجنة العلمية:

د. منال محمود خيري Dr. manal mahmoud khairy

مصر Egypt

مدير التحرير:

أ. ذي يزن الاعوش Dhi Yazan Elaawach

اليمن Yemen

هيئة التحريـــر:

د. عبد الله بونعاج، المغرب Dr. Abdellah Bounaaj, Morocco

د. يوسف الرقاي، المغرب Dr. Youssef Errakay, Morocco

د. إيمان نية، المغرب Dr. imane Nya, Morocco

د. الصغير ميسم، الجزائر Dr. maissam elsaghir, Algeria

أعضاء اللجنة العلمية:

- **د. شاهر إسماعيل الشاهر**
جامعة صن يات سين الحكومية - الصين

- **د. علي منصور سعيد عطية**
أستاذ محاضر تخصص فلسفة الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة اجدابيا - ليبيا

- **د. حمداوي الطاوس**
أستاذة التعليم العالي، تخصص علوم اقتصادية، جامعة عنابة - الجزائر

- **د. بلال نجاح جبير**
عضو دائرة البحوث الزراعية لوزارة الزراعة العراقية، تخصص الاقتصاد الزراعي، جامعة بغداد - العراق

- **د. منير خروف**
استاذ تعليم عالي، تخصص اقتصاد المعرفة والعولمة، جامعة قالمة - الجزائر

- **د. سعيد بربيش**
استاذ جامعي، جامعة ابن زهر، كلية الاقتصاد والتسيير، كلميم - المغرب

- **د. أيمن هشام محمود عزريل**
متخصص نظم معلومات محاسبية محوسبة، مديرية التربية والتعليم، سلفيت - فلسطين

- **د. هشام الصرمي**
استاذ مساعد، علوم اقتصادية، جامعة عدن - اليمن

- **د. دوعاء ممدوح سليمان**
أستاذة محاضرة، تخصص الاستثمار والتمويل والتحليل الكمي، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، القاهرة - مصر

- **د. سعدوني محمد**
استاذ محاضر (أ)، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة بشار - الجزائر

- **د. انيسة سدرة**
أستاذة محاضرة (ب)، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 03 - الجزائر

- **د. عامر شبل زيا**
باحث في الشؤون الاقتصادية، مدير سابق في وزارة الثقافة العراقية، تخصص إدارة واقتصاد - العراق

- **د. ربيعة ملال**
أستاذة محاضر (أ)، تخصص تسيير، جامعة سعيدة - الجزائر

- **أ.م.د. حسن شاكر الشمري**
أستاذ محاضر، تخصص اقتصاد، جامعة الكوفة - العراق

- **د. ابو بكر خوالد**
أستاذ محاضر(ب)، تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية عنابة - الجزائر

- **د. حمزة رملي**
أستاذ محاضر (أ)، رئيس قسم العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي ميلة – الجزائر

- **د. رزين عكاشة**
أستاذ محاضر تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سعيدة - الجزائر

- **د. ليندة فريحة**
أستاذة محاضرة (أ)، تخصص علوم التسيير والتسويق، جامعة قالمة - الجزائر

- **د. عطار نسيمة**
أستاذة محاضرة (أ)، تخصص القانون العام، جامعة تلمسان - الجزائر

- **د. طالب دليلة**
أستاذة محاضرة، الإحصاء الوصفي والرياضي بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير؛ جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان - الجزائر

- **د. بن شعيب فاطمة الزهراء**
أستاذ محاضر (أ)، دكتوراه علوم شعبة العلوم الاقتصادية تخصص "نقود بنوك ومالية" المركز الجامعي مغنية - الجزائر

- **د. يونس الشمراح**
علوم اقتصادية، استاذ مؤقت بالمدرسة العليا للتجارة والتسيير، طنجة - المغرب

- **د. توفيق بن الشيخ بن أحمد**
أستاذ محاضر، علوم اقتصادية جامعة 8 مايو قالمة – الجزائر

- **د. بوعتلي محمد**
وأستاذ مؤقت في المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي، الجزائر

- **د. خليفي عبد الكريم**
القانون الدولي والعلاقات الدولية، عضو اللجنة العلمية لقسم العلوم التجارية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة امحمد بوقرة، بومرداس - الجزائر

- **د. كركوري مباركة حنان**
أستاذ مساعد (ب)، قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1 - الجزائر

- **د. زواويد لزهاري**
أستاذ محاضر (ب)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية - الجزائر

- **د. بن زيدان فاطمة الزهرة**
أستاذة محاضرة (أ)، العلوم الاقتصادية - الجزائر

- **د. فاتح زعيتر**
علوم تسيير، استاذ بجامعة محمد البشير الابراهيمي - الجزائر

- **د. انتصار الكوني الحاج البشتي**
محاسبة إدارية، استاذ مساعد، جامعة الزاوية - ليبيا

- **د. توفيق قائد سعيد علي المجيدي**
محاسبة، استاذ مساعد في جامعة الجند وجامعة السعيد - اليمن

- **د. ايمان بو قرة**
استاذة جامعية كلية العلوم الاقتصادية جامعة غرداية - الجزائر

- **د. مراد بودية سكينة**
استاذة اقتصاد عمومي واجتماعي، تلمسان - الجزائر

- **د. محمد جلول زعادي**
أستاذ محاضر (أ) قانون التعاون الدولي، جامعة آكلي محند أولحاج بالبويرة - الجزائر

- **د. ناصر ميلاد محمد بن يونس**
محاضر محاسبة، الجامعة الأسمرية الإسلامية - ليبيا

- **د. أكرم شتيح**
أستاذ محاضر (ب)، جامعة الجزائر 03 - الجزائر

- **د. الحافظ النويني**
جامعة عبد المالك السعدي – المغرب

- **د. سكينة خضراوي**
مساعد تعليم عالي بوزارة التعليم العالي، تونس

- **د. حسن المكراز**
أستاذ التعليم العالي مساعد، جامعة ابن زهر، اكادير، المغرب

- **د. ميثم منفي كاظم العميدي**
أستاذ مساعد، كلية الإمام الكاظم، العراق

- **د. بدر شحدة سعيد حمدان**
استاذ الاقتصاد المساعد، جامعة فلسطين، فلسطين

- **د. مداح عبد الباسط**
أستاذ محاضر، جامعة الجزائر 3، الجزائر

- **د. محمد الغواطي**
أستاذ التعليم العالي مساعد، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، المغرب

- **د. يحي عبد الرحمن يحي الحفنى**
قسم بحوث التمويل والتعاون الزراعى، معهد بحوث االقتصاد الزراعى، مركز البحوث الزراعية، مصر

International Journal Economic Studies

فهرس المحتويات

	المقال	الصفحة
1	**دور التخطيط الاستراتيجي في إدارة الأزمات الاقتصادية** **د. محمد اسامة حسنية** ، استاذ الاقتصاد المساعد، محاضر جامعة غزة، فلسطين	1
2	**أهمية الشـراكة الاسـتـراتيجية بين المغرب ودول مجلس التعـاون الخليجي** **د. محسن الندوي** ، باحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، أستاذ زائر بجامعة عبد الملك السعدي، المغرب	21
3	**العولمة الاقتصادية وأثرها على المصارف الإسلامية في السودان** **دراسة ميدانية على بعض البنوك بمحلية شندي** **د. محمد زروق محمد ابراهيم عثمان**، أستاذ مشارك، كلية الاقتصاد جامعة شندي **ايهاب عبد الله عباس: أستاذ مشارك**، كلية الاقتصاد جامعة شندي	48
4	**درجة وعي طلبة جامعة نزوى بسلطنة عُمان بالمواطنة الرقمية** **د. رضية بنت سليمان بن ناصر الحبسية**، استاذ مساعد- قسم التربية والدراسات الإنسانية، كلية العلوم والآداب- جامعة نزوى، سلطنة عُمان	74
5	**نجاعة المساعدة القانونية المتبادلة في إسترداد الأموال المنهوبة والمهربة إلى الخارج** **في ظل التطورات الإقتصادية الحديثة** **كريم معروف**، جامعة غليزان، الجزائر	94
6	**دور المشروعات الصغيرة في تحقيق الربحية من وجهة نظر العملاء** **حسابو أحمد حسابو آدم**، أستاذ إدارة الأعمال المشارك، جامعة الامام المهدي	111
7	**المقومات الاقتصادية وأثرها على قوة الدولة** **م.د تغريد رامز هاشم العذاري**، كلية التربية للبنات، قسم الجغرافية، جامعة الكوفة، العراق	131
8	**نحو مقياس لمستويات التطبيق الشرعي في الاقتصاد** **مؤنس العقاد** ، مهندس وباحث اقتصاد اسلامي قسم الاقتصاد والقانون، جامعة صباح الدين الزعيم، إسطنبول	146
9	**إستراتيجية تحول الاقتصاد الجزائري إلى الاقتصاد القائم على المعرفة** **د. حملاوي إبتسـام**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر	162

178	**رؤية فلسفية في صياغة مفهوم المشكلة الإقتصادية بما يتلائم مع الواقع الإقتصادي الحديث** **ذي يزن الاعوش**، مدير تحرير المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية	10
209	**الإنفاق الحكومي في مصر وتأثيره على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة (1991-2020)** **د. رضا مصطفى البدوي**، مدرس الاقتصاد بالمعهد العالي للعلوم الإدارية المتقدمة والحاسبات بالبحيرة - مصر	11
231	**الاقتصاد الاجتماعي في ظل الجهوية المتقدمة، أي دور في تثمين الموارد الترابية بجهة بني ملال خنيفرة** **د. زهير النامي**، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس سايس، المغرب	12
245	**التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك في بنك سبأ الإسلامي – اليمن في ضوء قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)** **عبدالله محمد اليدومي & د. محمد غيث مهايني**، جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم – تركيا	13
268	**دراسة قياسية لتقييم دور أدوات السياسة المالية لمعالجة مشكلة التضخم السودان خلال الفترة 1990-2018م** **د. صلاح محمد إبراهيم أحمد**، أستاذ الاقتصاد المشارك، كلية الاقتصاد والدراسات المصرفية، جامعة النيل الابيض، السودان **د. ابتسام محمد عبدالباقي عبدالله**، أستاذ الاقتصاد القياسي المساعد، جامعة بخت الرضا، السودان	14
292	**دور وأثر برامج التنمية البشرية والمجتمع المدني على التنمية الترابية حالة منطقة الغرب– المغرب** **عرشان أحمو، ابتسام بنفضول، ربيعة البوعناني** دكاترة باحثين، مختبر التراب، البيئة والتنمية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل القنيطرة، المغرب	15
313	Comment l'analyse fonctionnelle permet-elle de maîtriser l'impact de la crise sur les activités de l'entreprise ? Cas du projet de fabrication des masques de protection **Redouan DAAFI, Abdallah RHIHIL & Hicham DRISSI** Ecole Nationale de Commerce ET de Gestion de Casablanca, Laboratoire d'Ingénierie Financière, Gouvernance ET Développement (LIFGOD), Hassan II University of Casablanca (Maroc)	16
324	La pandémie de Covid-19 et l'économie mondiale: État des lieux, chronologie des cas & vaccin **Dr. Khadhraoui Soukaina & Dr. Wissem Rebhi,** Faculté d'économie et de gestion de sfax, Tunisie	17
339	Evaluation of the Factors Influencing Inflation in Sudan Via E GARCH Model **Almahdi Musa Attahir, Anas Gareeb Allah Ahmed, Zeinab Bashir Ali** University of Bakht Alruda, Faculty of Economic and Administrative Science, Department of Econometrics and Social Statistics, Department of Economics	18
355	THE INFLATIONARY IMPACT OF INDIRECT TAXES ON BUDGET DEFICIT IN EGYPT **Dr. Ahmed Mohamed Adel Abdel Aziz** Economics researcher, Former Member of the advisory office, Of the Minister of Social Solidarity, Egypt	19

دور التخطيط الاستراتيجي في إدارة الأزمات الاقتصادية

The role of strategic planning in managing economic crises

د. محمد اسامة حسنية

استاذ الاقتصاد المساعد، محاضر جامعة غزة، فلسطين

الملخص:

تهدف الدراسة للتعرف على دور التخطيط الاستراتيجي في إدارة الأزمات الاقتصادية ، كما هدفت الدراسة التعرف على مفهوم التخطيط الاستراتيجي وأهميته ، التعرف على العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي وادارة الأزمات الاقتصادية، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، توصلت الدراسة لنتائج أهمها، يساهم التخطيط الاستراتيجي بدور فعال في ادارة الازمات الاقتصادية، كما يساهم التخطيط الاستراتيجي في تحديد الفرص المتاحة لتجاوز الازمات المختلفة ، أوصت الدراسة بزيادة الوعي بأهمية التخطيط الاستراتيجي، العمل على وضع الخطط الاستراتيجية لتجاوز الازمات الاقتصادية المستقبلية في الدول ،العمل على تطوير أساليب التنبؤ بالأزمات في زمن مبكر .

الكلمات المفتاحية: التخطيط، التخطيط الاستراتيجي، الأزمات الاقتصادية إدارة الأزمات، الازمة.

Abstract

The study aims to identify the role of strategic planning in managing economic crises. The study also aimed to identify the concept of strategic planning and its importance, to identify the relationship between strategic planning and managing economic crises. The researcher used the descriptive analytical approach. Economic crises, as strategic planning contributes to identifying opportunities to overcome various crises, the study recommended raising awareness of the importance of strategic planning, working on developing strategic plans to overcome future economic crises in countries, working on developing methods for predicting crises at an early time.

Keywords: Planning, strategic planning, economic crises, crisis management, crisis.

مقدمة:

إن التخطيط الاستراتيجي يمثل الصورة الإدارية المشرقة وهو أهم مراحل الإدارة الاستراتيجية ولقد تزايد الاهتمام به في ظل التعقيدات والتشابكات في بيئة الأعمال والتسارع في بيئة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات علي المستوي العالمي ، إن التخطيط الاستراتيجي أصبح من أهم سلم الاولويات في كافة المنظمات والدول في عصر يتسم بالتقلبات المستمرة، إن التخطيط الاستراتيجي جهد منتظم ومركز حول الماهية التي يمكن أن يكون عليها الواقع مستقبلاً في الدول والمؤسسات ،إن مفهوم التخطيط الاستراتيجي في المصادر والمراجع وجدت تحت عنوان الإدارة الاستراتيجية strategic management ، فلقد ظهر التخطيط الاستراتيجي بمنتصف القرن التاسع عشر وارتبط بالمفاهيم العسكرية ثم الصناعية ثم توسع استخدامه ليشمل كافة مناحي الحياة ،إن التوسع الخارجي للدول أوجد أزمات اقتصادية متعددة حيث باتت هناك حاجة للبحث عن أداه فعالة يمكن من خلالها البحث عن أفضل الحلول، فالأزمات الاقتصادية مرت بمحطات متعددة علي مر السنوات الماضية كان التخطيط حاضراً في كافة المراحل لتجاوز تلك الأزمات ولعل أزمة جائحة كورونا وانعكاساتها على مختلف القطاعات الاقتصادية أوجدت مكانه واهمية للتخطيط الاستراتيجي وادارة الأزمات.

مشكله البحث:

إن التغيرات المستمرة توجب وضع استخدام أفضل للأدوات حيث باتت الأزمات بمحطاتها المختلفة التي تعصف بالعالم تمثل هاجساً لكافة الدول فكان لا بد من ان يكون هناك رؤية مستقبلية لتجاوز الازمات حيث يمثل التخطيط الاستراتيجي أحد أهم الأدوات الإدارية في ظل التطور التكنولوجي وتشابك العلاقات بالتعاملات بين كافة الدول وما ينتج عنها من ازمات حيث كان للأواخر عام 2019 نصيب بظهور أزمة جائحة كورنا من ذلك تكونت مشكلة البحث بالسؤال الرئيسي التالي:-

ما هو دور التخطيط الاستراتيجي في إدارة الأزمات الاقتصادية؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم التخطيط الاستراتيجي وما أهميته وخصائصه ومعوقاته؟
- ما مفهوم الازمات وتصنيفات انواعها؟
- ما مفهوم الازمات الاقتصادية وأنواعها ومراحلها وخصائصها؟
- ما مفهوم ادارة الأزمات ومراحلها ومتطلباتها وتجارب بعض الدول ؟
- ما علاقة ودور التخطيط الاستراتيجي بإدارة الأزمات الاقتصادية؟

أهمية البحث:

تنبع أهمية تناول الموضوع من خطورة الازمات الاقتصادية وتأثيرها على الدول حيث تمثل معضلة أمام عملية النمو كما تنبع أهمية الدراسة من الحاجة الماسة لتجاوز الأزمات من خلال اليات التخطيط الاستراتيجي الفعال الذي يساند ويقاوم الازمات ويهتم باحتوائها وازالة الآثار السلبية.

أهداف البحث:

- تسليط الضوء علي مفهوم التخطيط الاستراتيجي وأهميته.
- معرفة متطلبات نجاح التخطيط الاستراتيجي في إدارة الأزمات.

- الإلمام بمفهوم الأزمات الاقتصادية وأنواعها.
- التعرف على العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي وادارة الأزمات الاقتصادية.
- التعرف على إدارة أزمة جائحة كورونا من خلال التخطيط الاستراتيجي وادارة الأزمة.

فرضيات البحث:

الفرضية الاولى: لا يوجد دور للتخطيط الاستراتيجي بإدارة الأزمات الاقتصادية.

الفرضية الثانية: لا يوجد علاقة بين التخطيط الاستراتيجي وادارة الأزمات الاقتصادية

منهجية البحث :اتبع الباحث منهج دراسة الحالة و المنهج الوصف التحليلي.

مصطلحات الدراسة:

التخطيط: هو مرحلة التفكير التي تسبق أي عمل، والتي تنتهي باتخاذ القرارات المتعلقة بما يجب عمله وكيف يتم ومتى يتم، فالتخطيط سلسلة من القرارات التي تتعلق بالمستقبل حيث أنه يشمل التنبؤ بما سيكون عليه المستقبل مع الاستعداد لهذا المستقبل[1].

التخطيط الاستراتيجي : هو العملية التي يتم بواسطتها تصور وتخيل مستقبل المنظمة وعملية تطوير الإجراءات والعمليات الضرورية لتحقيق هذا المستقبل[2] .

الأزمة: هي حدث أو أمر غير متوقع يهدد قدرة الأفراد او المنظمات أو الدول علي العمل بوتيرتها المعتادة وعلي عدم الاستقرار في بيئة العمل.

الأزمة الاقتصادية: هي تلك الأزمات التي تنشأ عن نقص في الاستهلاك بمعنى عدم كفاية الطلب الفعلي بسبب هبوط الفعالية الجدية لرأس المال[3].

إدارة الأزمات: هي عملية إدارية مقصودة تقوم على التخطيط والتدريب بهدف التنبؤ بالأزمات والتعرف علي أسبابها الداخلية والخارجية وتحديد الأطراف الفاعلة والمؤثرة فيها واستخدام كل الامكانيات والوسائل المتاحة للوقاية من الأزمات أو مواجهتها بما يحقق الاستقرار ويجنب التهديدات والمخاطر مع استخلاص الدروس.[4]

---

1 نبيل حامد موسي،(2008) التخطيط الاستراتيجي، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث للنشر، ص3.

2 ابراهيم عبد السلام أحمد عبد المطلب ،(2018) أثر التخطيط الاستراتيجي على جودة التدريب دراسة عينه لآراء من العاملين في بعض المؤسسات الحكومية السودانية –الخرطوم، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،العدد50،مارس ص53

3 ميمونة داودي ،(2017)ظهور الازمات المالية دراسة أزمة الكساد الكبير(1929- 1933) و الأزمة المالية2007-2008،رسالة ماجستير اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة وهران ،ص 13

4 عبادي ايمان،(2017) التخطيط الاستراتيجي ودوره في غدارة الأزمات بالمؤسسة الجزائرية الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية sntf نموذج، مجلة الاتصال والصحافة ،الجزائر، المجلد 4،العدد،2،،ص 249

دراسات سابقة:

دراسة سمير الجمل ،عدنان الرجوب (2020)[1]

هدفت الدراسة للكشف عن واقع التخطيط الاستراتيجي ودورة في إدارة الأزمات من وجه نظر العاملين في بلدية دورا ،كما هدفت معرفة متطلبات نجاح التخطيط الاستراتيجي لإدارة الأزمات، كما هدفت التعرف على دور التخطيط الاستراتيجي في احتواء الأزمة، خلصت الدراسة إلي وجود دور مرتفع جداً للتخطيط الاستراتيجي في إدارة الأزمات في بلدية دورا كما تبين وجود فروق ذات دلاله احصائية في دور التخطيط الاستراتيجي في إدارة الأزمات في بلدية دورا تعزى لمتغيرات الجنس ،التخصص، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة ، أوصت الدراسة على اشتمال التخطيط الاستراتيجي لعناصر القوة والضعف فيها ،التعرف على الفرص والتهديدات التي يهددها التحليل البيئي.

-دراسة براهم نور الهناء وآخرون (2019)[2]

هدفت الدراسة لتوضيح مفهوم تطبيق استراتيجيات إدارة الازمات في المؤسسات الاقتصادية ،كما هدفت تسليط الضوء على مفاهيم الأزمات وتصنيفاتها ومراحلها المختلفة ، كما توصلت الدراسة إلى أن مهمة المؤسسة لا تنتهي عند مواجه الأزمات بل تتعدها إلى التنفيذ الجيد والرقابة الفعالة لإدارة الأزمات وتبني منهج استراتيجي فعال ،أوصت الدراسة إلى ضرورة وضع برامج وخطط إدارة الأزمات في مؤسسات العمل وضرورة مراجعتها وتطويرها بشكل مستمر.

- دراسة قمان عمر، سعيدي بن شهرة (2019)[3]

تمثلت مشكلة الدراسة التعرف على مدي مساهمة الفكر المالي الإسلامي في توفير متطلبات إدارة الأزمات المالية في ظل واقعية وحتمية الفكر المالي حيث هدفت الدراسة لإبراز مفهوم الأزمات الاقتصادية وعرض فلسفة النظام الوصفي في معالجة الأزمات الاقتصادية كما هدفت عرض فلسفة النظام الإسلامي في معالجة الأزمات الاقتصادية كما توصلت الدراسة إلى أن الاهتمام بعلم الأزمات لم يبرز إلا حديثاٌ نتيجة تعدد الكوارث المدمرة ، كما أن إدارة الأزمة تتطلب السرعة في التصرف والاعتراف بالحقيقة ،إن ظهور الأزمات ما هي إلا لغياب التخطيط أو السياسات أو غياب الاستراتيجية ،أوصت الدراسة إلى ضرورة إنشاء مراكز مختصة بإدارة الأزمات ،تكوين فريق متدرب يسمى فريق الفرص ،تامين شبكة اتصالات دائمة التجهيز.

- بن السعدي مريم، غمر اني فريد (2018)[4]

تمثلت مشكلة الدراسة بانعكاسات الأزمة الاقتصادية واليات علاجها على الولايات المتحدة والدول الاوربية وهدفت الدراسة التعرف على مفهوم الأزمة الاقتصادية وأسباب أزمة الكساد العالمي ،كما هدفت التعرف على انعكاس الأزمة

---

1 سمير الجمل، عدنان الرجوب،(2020) التخطيط الاستراتيجي ودوره في إدارة الأزمات من وجه نظر العاملين في بلدية دورا، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والإجتماعية،مجلد،03،العدد02، الجزائر،.

2 براهم نور الهناء ، بوجعدار إلهام، فراح إلياس الهناني،(2019) استراتيجيات إدارة الأزمات في المؤسسات الاقتصادية، مجلة اقتصاد المال والأعمال ،مجلد 3،العدد1،مارس الجزائر.

3 قمان عمر، سعيدي بن شهرة (2019) إدارة الأزمات الاقتصادية بين الفكر الوضعي والفكر الاسلامي –الأزمة الاقتصادية العالمية 2008-2009 أنموذجاً، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية،مجلد3،العدد الأول مارس، الجزائر.

4 بن السعدي مريم، غمراني فريد (2018) الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 بين المسببات والتداعيات، رسالة ماجستير ،جامعة محمد بوضياف - بالمسيلة، الجزائر.

الاقتصادية واليات العلاج المتخذة للخروج من الأزمة توصلت الدراسة لعدد من النتائج اهمها تراجع الانتاج الصناعي وركود التجارة العالمية اضافة لارتفاع في معدلات البطالة بفعل الأزمة الاقتصادية ،تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي من خلال مجموعة التدابير أوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها مراقبة نشاط البورصة وعمليات تخفيض الدولار ،مراقبة المصارف وتنظيمها، تنشيط استهلاك المواد الاستهلاكية، وضع الخطط المسبقة للأزمات.

1. الاطار العام للدراسة: التخطيط الاستراتيجي :

إن التخطيط الاستراتيجي يعد أسلوباً جديداً في التخطيط والإدارة الفعالة من حيث تحديد الأهداف المراد تحقيقها مستقبلاً حيث أصبحت هناك حاجة ملحة للتخطيط الاستراتيجي في ظل حاجة الدول لتجاوز أزماتها والتنبؤ بأحداث مفاجئة ووضع الاليات المناسبة لتجاوزها، إن التخطيط الاستراتيجي يمثل نوعاً من أنواع التخطيط الذي يستند إلى مفهوم حقيقي لما يحدث ببيئة الدول داخلياً وخارجياً لاستثمار كافة نقاط القوة وتعزيزها ومعالجة نقاط الضعف والتعرف علي المخاطر وتحويلها لفرص وتجنب التهديدات التي يمكن أن تؤثر علي كافة القطاعات.

1.1 تعريف التخطيط الاستراتيجي:

تعددت تعريفات للتخطيط الاستراتيجي حيث يعرف التخطيط الاستراتيجي بأنه خطة عمل شاملة طويلة تحدد أسلوبا ومسارا لبلوغ أهداف طويلة الأجل باستخدام الموارد البشرية[1].

إن مفهوم التخطيط الاستراتيجي هي الآلية المناسبة لتحديد الأهداف بعيدة المدى والتوجه الفعلي للدول لحقيق رؤيتها وتجاوز كافة العقبات التي تؤثر على تنفيذها في ظل بيئة معقدة من كافة النواحي في عصر يتسم بالعولمة.

2.1 أهمية التخطيط الاستراتيجي-:

- الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانيات ؛
- التنبؤ بالمستقبل عن طريق دراسة العوامل والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية؛
- تقويم الأداء والرفع من الكفاءة والفعالية الإدارية؛
- السيطرة على مشاكل التنفيذ وتخفيض المخاطر المتوقعة[2].
- تقدير المخاطر والتنبؤ بالأزمات.

تمثل الأهمية للتخطيط الاستراتيجي تحديد المسار المستقبلي لكافة المؤسسات والمنظمات والدول التي تتخذ منه وسيلة لتحقيق أهدافها وتجاوز كافة الاشكاليات التي يمكن أن تؤثر علي المستوى العام في الأداء.

3.1 خصائص التخطيط الاستراتيجي:

- **الآثار طويلة الأمد**: حيث يمثل التخطيط الاستراتيجي نقلة نوعية على المدي البعيد من خلال الجهود المبذولة لإحداث تغيرات مستقبلية.

---

1 أحمد مصطفى ،(1999)التخطيط الاستراتيجي لمكافحة الارهاب ،مجلة الفكر الشرطي، القيادة العامة لشرطة الشارقة،المجلد8، العدد2،الشارقة،ص71

2 أحلام صدار، ريم زدايرية،(2016) دور التخطيط الاستراتيجي في تحقيق تنمية سياحية مستدامة دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير منشورة جامعه العربي التبسة- تبسة، الجزائر، ص 9

- **المشاركة الواسعة**: إن عملية التخطيط الاستراتيجي تحتاج جهداً من كافة الأطر في الدولة ومن قبل المختصين في كافة المستويات لتوليد الأفكار واثراء وشمولية الخطة الاستراتيجية.
- **المرونة**: إن البيئة العالمية في كافة المؤسسات والدول بيئة متغيرة ومعقدة تحتاج مرونة لإنجاز الاعمال.
- **حشد الطاقات والموارد** : إن التخطط الاستراتيجي يحاول استثمار كافة الطاقات والموارد استثماراً أمثلاً لتحقيق الأهداف المرجو تحقيقها.
- **المستقبلية**: إن التخطيط الاستراتيجي يحاول وضع صورة مستقبلية ما سوف تكون علية الدولة أو المؤسسة او المنظمة الدول مستقبلاً.
- **ترتيب الخيارات والأولويات**: إن التخطيط الاستراتيجي يحاول أن يضع ترتيباً منظماً وفقاً لأهمية الاحتياج في البيئة الداخلية والخارجية للدولة او المنظمة لإحداث نقلة نوعية في كافة الأعمال وفقاً لمفهوم الاولويات [1].

4.1 مكاسب التخطيط الاستراتيجي:

- تعزيز التفكير والعمل الاستراتيجي وهذا بدوره يتيح أسلوباً أكثر منهجية في جمع المعلومات عن البيئة الداخلية والخارجية للدولة كما يزيد من الاهتمام بالهيكل التنظيمي للدولة واتجاهاتها المستقبلية؛
- تساعد عملية التخطيط الاستراتيجي القومي الدول على صياغة نواياها الاستراتيجية والتعبير عنها كما تساعد على إقامة أسس ثابته لصناع القرار في الدولة ثم تنسيق ما ينتج عنها من قرارات بشأن المعايير الاستراتيجية.
- تساهم عملية التخطيط الاستراتيجي في تسريع استجابة الدولة للمتغيرات الداخلية والخارجية وتحسين أداء مؤسسات الدولة فالدول التي تتعامل مع هذه العملية تجد القدرة على اكتشاف قضاياها الرئيسية ومواجهتها.
- يُمكن صناع لقرار من ممارسة أدوارهم ومواجهة مسؤولياتهم بشكل أفضل نظراً لما تنطوي عليه من توزيع دقيق للمهام والصلاحيات والواجبات والمسؤوليات بشكل أفضل نظراً لما تنطوي عليه من التوزيع الدقيق للمهام والصلاحيات والواجبات والمسؤوليات.[2]

5.1معوقات التخطيط الاستراتيجي:

يحظى التخطيط الاستراتيجي بمكانه على كافة المستويات إلا أن هذا التوجه يسير بوتيرة غير سريعة نتيجة التوجهات الفكرية مما أوجد بعض المعوقات التي واجهت التخطيط الاستراتيجي معوقات منها التغيير السريع في البيئة وعدم القدرة على تحديد الأهداف والموارد المالية مع عدم وضوح المسؤوليات والمعلومات الإحصائية نتيجة الأسباب الآتية.

- عدم قدرة الإدارة على تحديد الأهداف وبناء خطة استراتيجية: بالرغم من أن الإدارة قد يتوفر لديها إيمان كامل بأهمية التخطيط الاستراتيجي وضرورته ولكنها لا تملك مقومات وقدرات على وضع الخطة الاستراتيجية وتحديد أهدافها وخطتها التنفيذية.

---

1 أيمن حسن الديراوي،(2020) التخطيط الاستراتيجي ودورة في إدارة الأزمات، دراسة حالة معهد الامل للأيتام في قطاع غزة، مجلة اقتصاد المال والأعمال، مجلد 4،العدد،2،الجزائر، من ص142،118، ص125.

2 إسماعيل زروقة، فلاك نور الدين،(2018) دور التخطيط الاستراتيجي في رسم السياسة الخارجية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد الثالث،2018، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع-جامعة محمد حيضر-بسكرة، الجزائر، ص170 (166-192)

- التغيير والتبدل السريع في البيئة: بما أن الاستراتيجية هي خطة بعيدة المدى فإنها بحاجة إلى استقرار الظروف التي تحيط بها وأن التغيرات السريعة تؤدى بالاستراتيجية إلى مواجهة واقع جديد يختلف عن الواقع الذي بنيت عليه مما يؤدى إلى تعثرها وربما فشلها.
- مقاومة بعض العناصر بالمنظمة للتغيير حيث إن من أول مهام التخطيط الاستراتيجي إحداث تغيرات في عمل المنظمة نحو الأفضل وتبنى سياسات وبرامج وإجراءات وقد تعمل بعض العناصر التي عهدت السياسات القائمة إلى رفض السياسات الجديدة.
- انشغال المستويات الإدارية العليا بالمشكلات الروتينية: حيث إعطاء الأعمال اليومية الاهتمام وعدم الاكتراث بالمشكلات الاستراتيجية يعمل على إعاقة بالتفكير الاستراتيجي ووضع الخطط الاستراتيجية؛
- ربط التخطيط الاستراتيجي بفترات الأزمات: هناك اعتقاد بأن التخطيط الاستراتيجي هو عمل لمواجهه الأزمات وهذا اعتقاد خاطئ يقلل من أهمية التخطيط ويقلص من دوره[1].

2. الأزمات الاقتصادية-:

قبل أن يتم التطرق لمفهوم الأزمات الاقتصادية وادارة الازمات لا بد ان يتم التعريج على مفهوم الأزمة وانواعها حيث تعتبر من المفاهيم المستعملة في مجالات مختلفة خاصة في بيئة العالم التي تتسم بالمتغيرات المستمرة في ظل التطور التكنولوجي وتشابك وتعقد المعاملات الاقتصادية حيث يمكن من خلال المفاهيم فهم مفهوم الأزمة.

1.2 تعريف الازمة:

تعرف الأزمة بأنها الشدة والقحط والضيقة وتأزم الأمر إذا اشتد وصعب على أهله وفي القواميس العربية المختصة في مجالات العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية تعرف الأزمة بأنها نقطة تحول وحالة متوترة للانتقال ، وتعرف الأزمة بكونها الموقف أو الحدث أو الحالة التي تخرج عن المألوف وتؤدي لتغيير في التوازن الاستراتيجي القائم[2].

إن الأزمة بمفهومها الغير محصور يمكن أن تكون حدوث حادث مفاجئ بين أمرين يؤدي لإرباك في نظام العمل والوصول للنقطة الاصطدام.

2.2 مراحل الأزمة:

تختلف مراحل الأزمة وفقاً لآراء الباحثين والمفكرين حيث تختلف تلك المراحل وفقاً لنظرة كلاً منهم وربما يكون بسبب تطورات المراحل التي تمر بها الأزمة حيث يمكن تصنيف المراحل للازمة وفق التالي:

- **مرحلة الإنذار المبكر**: عبارة عن مرحلة تحذيرية لاستشعار الأزمة وتتمثل بالإشارات الأولي التي تنذر بحدوث أزمة وإذا لم يتم إدراكها فإن مرحلة التأزم تأتي سريعة وقد يكون الإنذار مباشراً يمكن إدراكه وقد يكون العكس ؛
- **مرحلة التأزم**: هي مرحلة نشوء الأزمة وتسمى مرحلة الأزمة الحادة فعندما ينتهي الإنذار تبدأ مرحلة التأزم؛

1 مجيد الكرخي، التخطيط الاستراتيجي،(2009) الأردن، عمان، دار المناهج للطباعة والنشر، ص ص50-51.

2 كريمة شعبان،(2019) أثر التخطيط الاستراتيجي على إدارة الأزمة –أزمة تويوتا نموذجاً، المجلة الجزائرية للاتصال ،مجلد 17،العدد15،ص15-33، الجزائر،ص8

- **مرحلة انفجار الأزمة** : عندما لا تتمكن المنظمة من التحرك في مرحلة التأزم أو أنها أخفقت في اتخاذ القرار المناسب أو أنها تستطع السيطرة على متغيرات الموقف فإن المنظمة ستتعرض لأزمة ذات درجة عالية من القوة والعنف ومن ثم تعرض مستقبل المنظمة للخطر؛
- **مرحلة الأزمة المزمنة**: وتتم فيها التعرف على أسباب الأزمة وتقدير الضرر وتحديد المسؤولية وتحليل الذات وتضميد الجراح وقد تستمر إلى فترات طويلة وفيها يتم التخطيط والتحليل لما حدث واتخاذ الإجراء المناسب؛
- **مرحلة حل الأزمة**: وهي مرحلة إدارة الأزمة ويتم فيها السيطرة على الأزمة وحساب الطريقة المباشرة لحل الأزمة والتفكير بالطرق والأساليب والوسائل التي تسرع من هذه المرحلة فتحل الأزمة مرة واحدة[1].

إن تطور المراحل للأزمة لهو خير دليل علي مدي الحاجة لإدارتها ومحاولة إيجاد الاليات المناسبة لعلاجها حيث يمكن التعرف على انواع وتصنيفات الازمات من خلال عدد من النقاط لأجل الإثراء المعرفي والفكري.

3.2 تعريف الازمة الاقتصادية:

تتعدد التصنيفات للأزمات وانواعها فكثير من الباحثين يسردون كثير من الانواع للأزمات حيث هناك الأزمات الأمنية والسياسية والاقتصادية والادارية لكن سيتم التركيز من خلال هذا البحث عن الأزمات الاقتصادية.

تعريف الأزمات الاقتصادية: عرفت بأنها اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في بلد ما أو في عدة بلدان كما يعرفها آخرون بكونها مرحلة أو طور انحدار الإنتاج في حركة الرأسمال الدورية والتي تعبر أيضاً عن التناقضات الداخلية للرأسمالية في الحقل الاقتصادي[2].

تعتبر الأزمة الاقتصادية: حادث يحدث فجأة ينتج عنه عدم استقرار اقتصادي بسبب أحداث يمكن أن تكون سياسية وأمنية أو وفقاً لاعتبارات اقتصادية من كساد أو تضخم تنعكس سلباً على الأحوال الاقتصادية للدولة.

4.2 تاريخ الأزمات الاقتصادية:

كانت الأزمات الاقتصادية في التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية التي سبقت الرأسمالية تحمل طابعاً مختلفاً عن الازمات التي حدثت في عصر الرأسمالية فقد كانت الأزمات تنجم في السابق عن كوارث طبيعية عفوية كالجفاف والطوفان والجراد وغيرها من الآفات كما كانت تنجم عن أحداث من صنع الإنسان كالحروب والغارات التي كانت تدمر كل شيء وتصيب القوى المنتجة بالخراب وتحدث فاقة شديدة عند الناس وتنتشر المجاعات والأوبئة فتقتل الكثير من الناس وكانت هذه الأزمات التي تسمى أزمات ضعف الإنتاج تنجم عن أسباب غير نابعة مباشرة من جوهر أسلوب إنتاج معين[3].

---

1 سمير الجمل، عدنان الرجوب، مرجع سبق ذكره، ص 22

2 زياد عربية، الازمة الاقتصادية في النظام الرأسمالي ،تاريخ اطلاع 2020/08/05 مشاهدة عل الرابط الالكتروني .www.an.noor.com/index.php?option=com_content&task=°viewid=7969&itemid=29

3 قمان عمر، سعيدي بن شهرة، (2019)إدارة الأزمات الاقتصادية بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي –الأزمة الاقتصادية العالمية 2008-2009 انموذجا، مجلة شعاع للدارسات الاقتصادية-مجلد (3)، العدد (1)/ مارس ،ص43

إن معظم الأزمات الاقتصادية التي حدثت مثلاً في مصر على مر العصور كانت أهم الأسباب التي نشأت عنها بسبب الطبيعة ،كانخفاض منسوب النيل وانحباس المطر والآفات التي تصيب المحصول أو بسبب سلوك الإنسان وتصرفه كافتن والاضطرابات وتفشي الرشوة وغلاء دور السكن وارتفاع أجورها وانخفاض قيمة النقود.[1]

إن المحطات للأزمات التاريخية مرت بعدة مراحل حيث كانت أزمة الكساد الكبير 1929-19933 من أشد الأزمات التي أثرت على الاقتصاديات وفق تصنيفات عدد كبير من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين ثم توالت الأزمات التي يمكن أن نسلط الضوء على أزمة أكتوبر 1987 بالتخلي عن السياسة المركزية الليبرالية و الكينزية ثم أزمة النمو الآسيوية 1997 حيث نتيجة الكساد العالمي توالت الأزمات الاقتصادية حيث انهارت الاسواق المالية عام 1997 بداية من تايلاند ثم تفشت بكافة الدول ،ثم كانت أزمة 2008 أو ما تعرف بأزمة الرهن العقاري التي ظهرت عام 2007 لعدم قدرة المقترضين من مشترين العقارات في الولايات المتحدة الامريكية من تسديد ديونهم للبنوك الأمر الذي أدي لهزه بالاقتصاد الأمريكي ولم تفلح السياسات المالية بوضع حد للأزمة العقارية التي تطورت لأزمة عالمية ثم ظهرت بوادر أزمة أخري بتاريخ الأزمات أزمة كوفيد19 بأواخر عام 2019 حيث انتشر فايروس كورونا من الصين الامر الذي أدي لتفشي الفايروس بكافة الدول وهو أمر أدي لحالة ركود شديدة بالاقتصاد العالمي والحق اضراراً بالغة بالأسواق النفطية والسياحية وغيرها على المستوي العالمي؛

5.2 أنواع الأزمات الاقتصادية:

- **الأزمة الدورية** (أزمة فيض الإنتاج) التي تدعي أحياناً باسم الأزمة العامة تصيب تكرار الانتاج أو الجوانب الرئيسية فيها وهي الإنتاج والتداول والاستهلاك يعني ذلك أن الهزات المتولدة عن الأزمة الدورية تكون أكثر عمقاً وحدوثاً إذا ما قورنت من الأزمات؛
- **الأزمة الهيكلية** : تشمل مجالات معينة أو قطاعات كبيرة من الاقتصاد العالمي، واذا كانت الأزمة الهيكلية تقتصر على قطاع واحد من قطاعات الاقتصاد فإنه لا بد أن يكون قطاعاً مهماً كمصادر الطاقة أو صناعة الحديد أو أزمة الغذاء وما إلى ذلك فالأزمات في الفروع الصغيرة ولو استمرت مدة طويلة لا يمكن أن تصبح أزمات دورية لأنها لا تمس جميع جوانب الاقتصاد الأخرى وقطاعاتها.[2]
- **الأزمة الوسطية**: وهي أزمة أقل اتساعاً وأقل شمولاً لكنها تمس مجالات في الاقتصاد الوطني هذه الأزمات نتيجة الاختلالات وتناقضات جزئية في عملية التكرار الرأسمالي وهي لا تحمل طابعاً عالمياً على النحو الذي يميز بين الأزمات الدورية العالمية بفيض الإنتاج.[3]

---

1 سامي بن ابراهيم السويلم،(2010) الأزمات المالية في ضوء الاقتصاد الإسلامي ،جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ،بحث غير منشور ،ص7

2 طالبي صلاح الدين.(2010/2009). تحليل الأزمة الاقتصادية العالمية "الازمة الحالية وتداعياتها حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان ،الجزائر،ص5

3 خميس خليل،(2016) الأزمات الاقتصادية والمالية وآثارها على مسارات التنمية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد5، ديسمبر/،ص 124

6.2 أسباب الأزمات الاقتصادية:

- **القطاع المالي:** حيث يؤدي الاضطراب في القطاع المالي أو المصرفي من جهة وقوعه تحت العجز عن تسديد ديونه المستحقة وفشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه مما ينعكس بآثاره السلبية في تدهور كبير لأسعار الأسهم والسندات وفي قيمة الأصول العينية وأسعار السلع والخدمات وبالتالي التأثير سلباً على جوانب الاقتصاد الأخرى مثل العمالة والإنتاج.
- **الليبرالية الاقتصادية الجديدة واختلال العولمة:** شجعت الليبرالية الجديدة على الإفراط في الثقة في الأسواق وفي قدرتها على التصحيح الذاتي انحرافاتها ،كما أنها روجت لتخفيض دور الحكومة وتقليص وظائفها الاقتصادية والاجتماعية كما روجت للخصخصة وفتح أبواب الاقتصاديات على مصرعيها.
- **الانفصال المتزايد بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي:**إن التوسع الكبير في الأصول المالية على نحو مستقل إلى حد يفوق ما يحدث في الاقتصاد العيني وهذا التوسع أدى إلى زيادة عدد المدينين وزيادة حجم المخاطر.
- **فائض الإنتاج والتناقض بين الإنتاج والاستهلاك:**يعتبر فائض الإنتاج من الاسباب المباشرة للأزمات الاقتصادية وهي من أهم التناقضات الرئيسية التي تلازم النظام الرأسمالي وجوهرها التناقض بين زيادة الإنتاج وتراجع الطلب الفعال والتناقض بين الإنتاج والاستهلاك وهذه التناقضات إنما ناشئة عن التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج وشكل الحيازة الرأسمالي الخاص أو بمعني أخر التناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج؛
- **التحرر المالي غير وقائي** يعد التحرر المالي غير الوقائي أحد أسباب الأزمة المالية إذ أن تحرير رؤوس الاموال مع تحرير أسعار الفائدة المحلية يجعل المصارف المحلية غير قادرة على حماية نفسها مما يجعل الأزمة المالية نتيجة لا مفر منها[1]

7.2 مراحل الازمات الاقتصادية :

- **مرحلة التوسع** :

وهي مرحلة تسبق الأزمة حيث يكون هناك انطلاقة اقتصادية حقيقية سريعة متميزة في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي وازدياد نصيب الفرد على حد سواء وخلق فرص عمل بصفة فعلية مما يساعد على تقليص من مستويات البطالة؛

- **مرحلة الانكماش** :

وهو مؤشر على وجود انكماش بالقطاعات الاقتصادية وهو يعبر عن مرحلة الهبوط ووفق علماء الاقتصاد يشير عند انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما حيث هو المؤشر الأكثر دلالة على حالة الانكماش وهو ايضا انذار بأزمة اقتصادية حيث عن البدء بمرحلة الانكماش ترتفع معدلات البطالة ؛

1 أحمد محيي الدين التلباني،(2020) الأزمات الاقتصادية العالمية والآثار المتوقعة لأزمة فيروس كورونا المستجد 2020،مجلة جامعة الاسكندرية للعلوم الادارية، مجلد 57،العدد5،مصر، ص 172

- **مرحلة الركود أو مرحلة الكساد:**

حيث يفسر الركود بأنه تراجع في الانشطة الاقتصادية وانخفاض النمو الاقتصادي و يمكن أن يستمر أشهر أما الكساد فهو فهي فترة طويلة من الركود ينخفض بها الدخل والتوظيف والإنتاج في ظل عدم الاستقرار فضلاً عن ارتفاع نسبة البطالة[1].

3- ادارة الأزمات:

إن الحاجة باتت ضرورية للتغلب على الأزمات بكافة الأدوات والاليات لأجل تجنبها أو تجنب تداعياتها وانعكاساتها فلقد وجد مفهوم ادارة الأزمات لإحداث استقرار في البيئة التي تتعرض لأحداث مفاجأة.

1.3 تعرف إدارة الأزمة:

بأنها أسلوب إداري حديث يهتم بالتنبؤ بالأزمات المحتملة عن طريق الاستشعار ورصد المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية المولدة للأزمة والاستعداد بجميع الموارد المتاحة لمنع الازمة ، وتعرف ايضاً بأنها تطبيق الاستراتيجيات المصممة لمساعدة المنظمات والمؤسسات والدول حدث بها حدث سلبي وبشكل مفاجئ نتيجة لحدث لا يمكن التنبؤ به أو كنتيجة متوقعة من بعض الأحداث التي كانت تشكل خطراً محتملاً بما يستدعي أن تؤخذ القرارات بسرعة للحد من الأضرار التي حدثت[2].

يمكن القول بأن إدارة الأزمات نظام إداري حديث للتعامل مع الأحداث المفاجأة في ظل عالم يتسم بالتغيرات السريعة التي يمكن تجنب حدوثها من خلال التنبؤ بحدوث تلك الأزمات.

2.3مراحل إدارة الأزمات:

تمر معظم الأزمات بعدد من المراحل الرئيسية وهي تنتقل من مرحلة لأخرى حيث تمثل حلقات متصلة ببعضها البعض ويكون على متخذ القرار إدارة تلك المراحل ويقع على عاتقة مسؤولية المراحل وتجاوز الأزمات عبر ادارتها لمنع تفاقمها ويمكن حصر مراحل إدارة الأزمات بعدد من النقاط على النحو التالي-:

- اكتشاف إشارات الإنذار المبكر :

ترسل الأزمة قبل وقوعها سلسلة من إشارات الإنذار المبكر التي تنبئ باحتمال وقوع الأزمة حيث إذا لم يتم أخذ الاشارات على محمل الجد فمن المحتمل جداً وقوع الأزمة بالإضافة لذلك فإن كل أزمة ترسل إشارات خاصة بها ،قد يصعب التفرقة بين الاشارات الخاصة بكل أزمة على حدة؛

- الاستعداد والوقاية :

يجب أن يتوافر لدى المجتمع الاستعدادات والأساليب الكافية للوقاية من الأزمات ويؤكد ذلك على أهمية إشارات الإنذار المبكر لأنه من الصعب أن تمنع وقوع شيء لم تنبأ به أو تنذر باحتمال وقوعه؛

---

1 رداس مسعودة، التخطيط الاستراتيجي إحدى آليات إدارة الأزمات الاقتصادية ،مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، مجلد 01،العدد2020،02،(20-35)،الجزائر،ص25

2 أيمن حسن الديراوي، مرجع سبق ذكره، ص 126

- **احتواء الأضرار والحد منها:**

إن من المستحيل منع الأزمات من الوقوع طالما أن الميول التدميرية تعد خاصية طبيعية لكافة النظم الحية وعلى ذلك فإن المرحلة التالية في إدارة الأزمات تتلخص في إعداد وسائل للحد من الأضرار ومنعها من الانتشار لتشمل الأجزاء الأخرى في أي مجال للحماية من الأزمة؛

- **استعادة النشاط :**

تشمل هذه المرحلة إعداد وتنفيذ برامج قصيرة وطويلة الأجل وإذا لم تختبر هذه البرامج مسبقاً فإنه من الصعب الاستجابة ووضع الحلول المناسبة عندما تحتدم الأزمة؛

- **التعلم**: المرحلة الأخيرة هي التعلم المستمر وإعادة التقييم لتحسين ما تم إنجازه في الماضي حيث أن التعلم يعد أمراً حيوياً[1]

2.3أساليب ادارة الأزمات:

لايزال العالم بأسره يحاول جاهداً للبحث عن أفضل الاليات والوسائل الإدارية والتكنولوجية لتجاوز الازمات الاقتصادية والعمل علي حلها حيث هناك بعض الوسائل التقليدية والمتداولة والمتعارف عليها وهناك بعض الوسائل التي ما زالت قيد البحث والتجريب حيث يمكن سرد الطرق التقليدية والطرق الحديثة على النحو التالي:

- **الطرق التقليدية:**

- **إنكار الأزمة**: حيث تتم ممارسة تعتيم إعلامي على الأزمة وإنكار حدوثها وإظهار صلابة الموقف وإن الأحوال على أحسن ما يرام وذلك لتدمير الأزمة والسيطرة عليها؛
- **كبت الأزمة**: وتعني تأجيل ظهور الأزمة وهو نوع من التعامل المباشر بقصد تدميرها ؛
- **إخماد الأزمة**: وهي طريقة بالغة العنف تقوم على الصدم العلني العنيف مع تيار الأزمة؛
- **بخس الازمة**: أي تقليل من شأن الأزمة من تأثيرها ونتائجها وهنا يتم الاقرار بالأزمة لكن دون أهميتها؛
- **تنفيس الأزمة**: وتسمى طريقة تنفيس البركان للتخفيف من حالة الغليان والغضب والحيلولة دون الانفجار؛
- **تفريغ الأزمة**: هذه الطريقة يتم إيجاد مسارات بديلة ومتعددة أمام قوة الدفع الرئيسية والفرعية المولدة لتيار الأزمة ليتحول لمسارات عديدة وبديلة تستوعب جهده وتقلل خطورته[2].

- **الطرق الحديثة:**

- **طريقة فرق العمل**:
- وهي الأكثر استخداماً في الوقت الحالي حيث يتطلب وجود أكثر من خبير ومتخصص في مجالات مختلفة حتي يتم حساب كل عامل وتحديد المطلوب مع كل عامل ؛

1 قمان عمر، سعيدي بن شهرة،(2019) إدارة الأزمات الاقتصادية بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي –الأزمة الاقتصادية العالمية 2008-2009 انموذجا، مجلة شعاع للدارسات الاقتصادية-مجلد الثالث، العدد الأول/ مارس ص43

2 محمد فتحي ،الخروج من المأزق ،فن إدارة الأزمات ،القاهرة ،دار النشر الإسلامية ،2002،ص 196

- **طريقة الاحتياط التعبوي:**

للتعامل مع الأزمات حيث يتم تحديد مواطن الضعف ومصادر الأزمات فيتم تكوين احتياطي تعبوي وقائي يمكن استخدامه إذا حصلت الأزمة؛

- **طريقة تفريغ الازمة من مضمونها:**

وهي من أنجح الطرق المستخدمة حيث يكون لكل أزمة مضمون معين قد يكون سياسياً أو اجتماعيا أو إدارياً وغيرها فيتم إفقاد الازمة هويتها ومضمونها وبالتالي فقدان القوة؛

- **طريقة تفتيت الأزمات :**

وهي الأفضل إذا كانت الأزمات شديدة وخطرة وتعتمد هذه الطريقة عل دراسة جميع جوانب الأزمة لمعرفة القوي المشكلة لتحالفات الأزمة وتحديد إطار المصالح المتضاربة والمنافع المحتملة لأعضاء هذه التحالفات ومن ثم ضربها من خلال إيجاد زعامات مفتعلة وايجاد مكاسب لهذه الاتجاهات متعارضة مع استمرار التحالفات الأزماتية ؛

- **طريقة الوفرة الوهمية :**

وهي تستخدم الأسلوب النفسي للتغطية على الأزمة كما في حالات فقدان المواد التموينية حيث يراعى متخذ القرار توفر المواد للسيطرة على الأزمة ولو مؤقتاً؛

- **احتواء وتحويل مسار الأزمة :**

تستخدم مع أزمات بالغة العنف والتي لا يمكن وقف تصاعدها وهنا يتم تحويل الأزمة إلى مسارات بديلة ويتم احتواء الأزمة عن طريق استيعاب نتائجها والرضوخ لها بأسبابها ثم التغلب عليها ومعالجة إفرازاتها ونتائجها بالشكل الذي يؤدي لتقليل من أخطارها[1].

3.3 متطلبات إدارة الأزمات:

- تبسيط الاجراء وعدم تعقيدها من خلال الابتعاد عن كل ما من شأنه تعقيد الأمور؛
- التنسيق بين فريق ادارة الأزمة وأصحاب العلاقة بالأزمة للحيلولة دون تعارض الإجراءات ؛
- التخطيط يمثل الإطار العام الذي من خلاله يتم التعامل مع الأزمات والبحث عن حلول او تجاوزها قبل وقوعها؛
- التواجد المستمر حيث لا يمكن التعامل مع الأزمة أو معالجتها إلا من خلال تواجد المختصين بشكل مستمر في مكان إدارة الأزمة؛
- تفويض السلطة حيث يعتبر في غاية الأهمية أثناء معالجة الأزمة فقد تضطر الأحداث للأزمة لاتخاذ قرارات حاسمة وسريعة دون انتظار شخص مسؤول[2].

4.3 أهداف إدارة الازمات:

- التنسيق بين كافة الجهات المعنية لإدارة الأزمة قبل البدء وقبل الحدوث .

1 قمان عمر، سعيدي بن شهرة، مرجع سبق ذكره،ص44

2 زيد عبودي ،(2017) دارة الأزمات ،دار كنوز المعرفة ،ط1،عمان،، ص54

- القدرة على التنبؤ بالتهديدات والأزمة المتوقع حدوثه.
- استثمار الامكانيات استثماراً أمثلاً لمواجهة الأزمات وسبل تجاوزها.
- حصر الأزمة عبر ادارتها لمنع تفشي الأزمة وتحليل نقاط القوة والضعف.
- تصميم نمط تنظيمي فعال لمواجهة الأزمة عند حدوثها وتقليل أثارها.

5.3 تجربة بعض الدول لتجاوز الازمات الاقتصادية

عندما تمرُّ بعض البلدان في أزمات اقتصادية خانقة تهدد الأمن والاستقرار المجتمعي فيها لا بد من اتباع منهجية إصلاح جذرية، بحيث يتم مغادرة الأسباب والعوامل التي أدت إلى هذه الأزمة، وتغيير المنهجية السابقة، والانتقال إلى آفاق جديدة مختلفة، هذا ما يتفق عليه العقلاء وأهل الإدارة وأصحاب الاختصاص بلا خلاف، فليس معقولاً أن تنتظر نتائج مختلفة بتكرار الأدوات نفسها والأساليب ذاتها؛

- **تجربة تركيا:-**

وقعت تركيا في أزمة خانقة حيث وقعت في مصيدة الديون الخارجية والداخلية الضخمة التي أصبحت مع فوائدها تلتهم الجزء الأكبر من واردات الدولة حيث كانت الديون التركية عام (1980م) تقدر بـ (15.7) مليار دولار وفائدة تقدر بمليار دولار، وفي عام (1999م) بلغت الديون التركية (155) مليار دولار، وبفائدة سنوية تقدر بـ (5) مليارات دولار، ويقدر الاقتصاديون أن تركيا دفعت ما يقارب (427) مليار دولار قيمة القروض والفوائد خلال عشرين عاماً. وفي عام (2001م) حيث هبطت الليرة التركية ليصبح الدولار الأمريكي يساوي (1500.000) ليرة تركية، وانهار السوق المالي التركي الذي كان يعتمد اعتماداً كلياً على الاستثمار الأجنبي، وبعد هذا الانهيار باشرت تركيا ضمن التخطيط الاستراتيجي ببرنامج اصلاح اقتصادي طموح يقوم على رفع الناتج المحلي التركي وخفض التضخم وإعادة ثقة المستثمرين وخفض البطالة ومحاربة الفساد بشكل صارم واستطاعت انجاز ما أطلق عليه (المعجزة الاقتصادية التركية) بحسب تقرير معهد واشنطن. حيث تضاعف حجم الاقتصاد التركي ليصل إلى (1.1) تريليون دولار ويصبح أكبر اقتصاد في منطقة البحر المتوسط، وتراوحت نسبة النمو الاقتصادي خلال العقد السابق من 6-8%[1]..

- **تجربة ماليزيا:-**

واجهت دول جنوب شرق أسيا ضائقة خلال سنة 1997 أزمة اقتصادية (مالية) خانقة، وبطبيعة الحال لم تنجو ماليزيا من الأثار السلبية لهذه الأزمة ، و هذا ما أدى بها إلى اعتماد استراتيجية سريعة وفعالة لمواجهة الأزمة أو على أقل التخفيف من أثارها السلبية . و على هذا الأساس اتبعت ماليزيا برنامجاً وطنياً والذي أثبت نجاحة بفضل الاجراءات الحمائية التي اتخذتها القيادة الماليزية في تلك الفترة وذلك دون اللجوء إلى المنظمات الاقتصادية الدولية لحل أزمتها على رأسها (صندوق النقد الدولي) بحيث قامت ماليزيا ضمن تخطيط سليم وفق عدد من المراحل اتخذتها لتجاوز أزمتها حيث قامت الحكومة في المرحلة الأولى بتخفيض الإنفاق العام بنسبة 20 بالمائة ،ثم أتبعت ذلك بسياسة نقدية انكماشية لأجل تخفيض حجم النشاط الاقتصادي، وامتصاص السيولة النقدية من الأسواق ورفع نسبة الادخار، وتجلى ذلك برفع أسعار الفائدة

1 رحيل الغرايبة ، تجارب ناجحة في مواجهة الأزمات الاقتصادية، موقع عمون الالكتروني، تاريخ نشر 2017/9/15 رابط الكتروني https://www.ammonnews.net/article/331389

وتخفيض سقف منح القروض، وتقييد حركة رؤوس الأموال من و إلى ماليزيا، مما أدى إلى التخفيف من الأثار السلبية للتضخم الناتج عن انهيار العملة. بحيث ارتفعت نسبة التضخم إلى 55 بالمائة ثم انخفضت إلى 19 بالمائة ، بحسب معدلات ما قبل الأزمة ، كما تراجع النمو الاقتصادي إلى نسبة - 6بالمائة مما دفع الحكومة إلى اعتماد مجموعة من الإجراءات بواسطة الس الاقتصادي القومي لإعداد خطة لاستعادة النشاط الاقتصادي ، تشتمل على عدد من التوجهات والإجراءات تثبيت سعر صرف العملة و استعادة الثقة في الأسواق والمحافظة على استقرار الأسواق المالية ومواجهة المشاكل الاجتماعية يأتي على رأسها العدالة الاجتماعية؛

ولمواجهة الأثار الانكماشية قامت الحكومة بتخفيض سعر إعادة الخصم من 11 إلى 6 بالمائة مع استخدام احتياطات في مواجهة ذلك الانكماش من 5.13 إلى 4 بالمائة . ولحفز القطاع المالي قامت الحكومة بإنشاء شركة إدارة الأصول القومية للتعامل مع التحديات الشركات المتعثرة ، وتقوية المراكز المالية للبنوك المحلية، ولحماية الاقتصاد الماليزي من الاضطرابات الناشئة في الأسواق الخارجي، و في سبتمبر 1998 تم ربط العملة الماليزية بالدولار عند معدل 8.3 رينجت لكل دولار، كما فرضت الحكومة قيدا في أن لا تقل مدة الاستثمار القصيرة الأجل عن (12 شهرا) لمواجهة الأثار السلبية على أسواق رأس المال مع التخلي عن القيد خلال عام 1999م، عندما بدأ الاقتصاد الماليزي في استعادة عافيته وفي عام 1999م تمكن الاقتصاد الماليزي تحقيق نموا بلغ 5.8 بالمائة مع مواجهة الضغوط التضخمية، و باستمرار النمو الاقتصادي المتسارع في بداية التسعينات أدى إلى خلق العديد من المشاكل إضافة إلى تأجيل الإصلاحات المؤسسية و الهيكلية ، ومنه كانت الأزمة المالية فرصة لتنفيذ هذه الإصلاحات الهيكلية ووضع أسس النمو المستدام مع زيادة قدرة تحمل الاقتصاد للصدمات الاقتصادية و ذلك من خلال سياسات قصيرة الأجل و إجراءات التكيف الهيكلي شملت إصلاح المؤسسات المالية، من خلال الدمج الاقتصادي لعدد من البنوك المحلية ، وإعادة هيكلة القطاع التعاوني والقطاع الحكومي(بالسماح للأجانب بملكية بعض المشاريع الصناعية الوطنية) كما قامت الحكومة الماليزية بإنشاء هيئتين لمواجه مشكلة المؤسسات المتعثرة ماليا، وبذلك استطاعت الحكومة إعادة هيكلة 1.82 بالمائة من إجمالي ديون المؤسسات البنكية الخاصة بعام 2001م .

لقد أدت هذه الإجراءات إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال عام 2000م تدريجيا، ثم بدأت الحكومة الانتقال نحو برنامج التحويل في اية عام 1999م وبداية عام 2000م ، ففي الأشهر الأولى من عام 2001 تم الإعلان عن خطة التنمية الثامنة(2001/2005 (والتي ساهمت في بناء الاقتصاد الماليزي القوي والقادر على المنافسة ،مما أدى إلى وصول معدل النمو الاقتصادي إلى 5.8 بالمائة في مرحلة ما بعد الأزمة.

مما سبق يمكن حصر مجموعة من الإجراءات والقرارات الحكومية في مواجهة الأزمة المالية، التي عانت منها ماليزيا خلال عام 1997على النحو التالي:

- فرض مجموعة من الشروط على الاستثمارات الأجنبية، كأن لا تزيد نسبة امتلاك الأجانب للشركات والبنوك الماليزية عن نسبة 30 بالمائة، وفي قطاع التأمين عن 51 بالمائة، وليس التحرر الكامل للاقتصاد الماليزي كما كان يطلب صندوق النقد الدولي.
- وقف سوق تداول العملة الماليزية الرينجت بالخارج مع منع المضاربين في العملات من النفاذ إلى الأسواق التي يتوافر فيها ،كتهديد للحكومة الماليزية إذا لم تتم إعادة كميات الرينجت الموجودة خارج البلاد خلال شهر واحد، لن يسمح لها بدخول

البلاد مطلقا أي أنها لن تكون لها قيمة مما أسهم في حرمان تجار العملة من التلاعب في أسعار الصرف والمضاربة بالعملة الماليزية(الرينجت)

- تثبيت سعر الصرف الرينجت عند 8.3 مقابل الدولار .
- فرض نظام يقضي بمنع إعادة تصدير السندات والأوراق المالية لبلدان المنشأ لمدة عام
- إنشاء مجموعة من الهيئات والشركات الحكومية لتحسين أوضاع الشركات المتعثرة ماليا ،محاولة بذلك إعادة تشغيلها من جديد[1].

4التخطيط الاستر اتيجي وادارة الازمات الاقتصادية-:

لقد أصبح التخطيط الاستراتيجي مطلب لكافة الدول وهو يعتبر الوظيفية الأولى من وظائف الإدارة وهو القاعدة التي تقوم عليها الوظائف الإدارية وهي مستمرة في عالم يتسم بالتغير المتواصل وفي بيئة تحتاج لآليات لتجاوز المعيقات حيث أصبحت الازمات أمراً حتمياً وبات الخبراء والمختصين يبحثون عن أداه لإدارة الأزمات عبر خطط استراتيجية وتخطيط سليم .

1.4علاقة التخطيط الاستر اتيجي بإدارة الأزمات الاقتصادية.

لعل المحطات التطورية للتخطيط الاستراتيجي نابعة من نظام خاص و إن هناك تشابك بين التخطيط الاستراتيجي وادارة الازمات الاقتصادية حيث يعتبر يسعى التخطيط الاستراتيجي إيجاد الاليات الادارية التي يمكن من خلالها تجاوز الاشكاليات المستقبلية ومعالجتها وفق عدد من الاساليب العلمية الحديثة؛

إن العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأزمات الاقتصادية علاقة مبينة على التحليل للبيئة لتحديد مصادر الخطر ومحاولة الوقوف على نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات ؛

يتضمن التخطيط الاستراتيجي وضع خطة مفصلة تضم عدد من المراحل التي تأمل تحقيق الأهداف التي وضعت لأجلها من خلال خطة إدارة الازمات لتجاوز الازمات الاقتصادية المستقبلية؛

تسعي ادارة الازمات والتخطيط الاستراتيجي تجاوز الأزمات بالتخطيط والتنبؤ والتحليل للوصول الي بيئة مستقرة وعدم وجود ذبذبات واهتزازات في الدول تنعكس سلباً على اقتصادها؛

2.4 دور التخطيط الاستر اتيجي في ادارة الازمات الاقتصادية.

- تسهيل عملية التخطيط ووضع الجداول الزمنية لها ومراجعة الخطط التي تأتي من صناع القرار على طول خط السلطة للتأكد من صدقها وعدم التعارض بينها؛
- دراسة العوامل البيئية والتنبؤ بها وتشخيص آثارها الحالية والمحتملة على المنظمة أو الدولة والربط بين الأهداف والإمكانيات والقيود والفرص المتاحة لها ؛
- تحديد المشكلات الاستراتيجية ووضع البدائل المختلفة لمعالجتها؛
- تقديم المشورة لصناع القرار على طول خط السلطة أثناء عملية التخطيط وذلك بتفسير التنبؤات والبدائل ؛
- التقييم المستمر للاستراتيجيات وبناء كل المعلومات التخطيطية بما يساعد على تحسين جودة اتخاذ القرارات؛

1 بلعابد فايزة ،سليماني إلياس،(2019) محاولة عرض التجربة الماليزية الرائدة في إدارة الأزمات الاقتصادية، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والادارية، مجلد 1،العدد 2،الجزائر،ص 32.

- تهيئة المناخ التنظيمي المحيط بالتنسيق مع اخصائي التنظيم لإدخال التغيرات اللازمة والمطلوبة[1].

الخاتمة:

بات مما لا شك فيه أهمية التخطيط الاستراتيجي كأداة فعالة في مواجهة الأزمات حيث يساهم في الحد من الأزمات من خلال توفير معلومات تساعد في اتخاذ القرارات وحل المشكلات ،إن التخطيط الجيد يعني إتاحة الفرصة لفرق عمل إدارة الأزمات على إجراء الأعمال الفعالة لتجاوز الازمات ومواجهة الحوادث الطارئة ،إن للتخطيط الاستراتيجي دور فعال في ادارة الأزمات من خلال التقليل من حجم الاضرار التي قد تصيب القطاعات المختلفة أثناء الأزمة ،إن إدارة أزمة كورونا وانعكاساتها على الاقتصاد بالتخطيط السليم واتخاذ عدد من الإجراءات للحد من سلبياتها على الاقتصاد العالمي ساهم بتعافي الاقتصاد وعودة الحياة الاقتصادية لطبيعتها.

5. النتائج ومناقشتها-:

من خلال وصف البحث وتحليل محتوياته البحثية تبين صدق الفرضية الأولي حيث تبين أن هناك دور للتخطيط الاستراتيجي في ادارة الازمات الاقتصادية وتجاوز الانعكاسات التي تؤثر على الاقتصاد والتنمية من خلال الاساليب العلمية حيث تبين نفي الفرضية الاولي من خلال أدبيات البحث حيث من خلال التعقب التاريخي والتحليل الموضوعي بأن هناك دور فعال للتخطيط الاستراتيجي بإدارة الأزمات الاقتصادية كما أن البحث أكد وجود علاقة بين التخطيط الاستراتيجي وادارة الأزمات الاقتصادية وهو ما أثبته في نفي الفرضية الثانية هناك تأكيد مهم في أدبيات البحث يسردها الباحث بأن العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي وبين ادارة الازمات علاقة ايجابية فكلما زاد الاهتمام بالوعي بالتخطيط الاستراتيجي وتطبيقه وممارسته زاد تجاوز الازمات الاقتصادية .

ولقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:-

- يعتبر التخطيط الاستراتيجي ذو أهمية فعالة في إدارة الأزمات.
- يساعد التخطيط الاستراتيجي في تحديد الفرص المتاحة لتجاوز الأزمات.
- يساهم التخطيط الاستراتيجي على خفض نسبة المخاطر والتهديدات لحدوث الأزمات.
- هناك دور فعال للتخطيط الاستراتيجي في الاكتشاف المبكر للأزمات.
- اتباع التخطيط الاستراتيجي في الإدارة يؤدي لتنمية قدرات فرق العمل للتعامل مع الأزمات.
- التخطيط الاستراتيجي وسيلة فعالة تستوجب وضع الخطط من خلال تحليل البيئة الداخلية والخارجية.

التوصيات-:

- ضرورة العمل على تطبيق التخطيط الاستراتيجي في ادارة الازمات الاقتصادية في الدول والمؤسسات المختلفة.
- ضرورة العمل على نشر الوعي بأهمية التخطيط الاستراتيجي واستخدام اساليب التنبؤ بالأزمات الاقتصادية
- العمل على وضع الخطط الاستراتيجية في ادارة الازمات المتعددة لتجاوزها في حالة وقوعها.

1 كريمة شعبان، مرجع سبق ذكره، ص26

- عقد الدورات التخصصية في مجال التخطيط الاستراتيجي وادارة الازمات.
- عمل محاكاه حدوث ازمة واتعامل معها وفق الية التخطيط وادارة الازمة.
- الاستفادة من التجارب التاريخية للازمات الاقتصادية لبعض الدول واليات معالجتها.

5.الخلاصة:

خلصت الدراسة بأن هناك علاقة بين التخطيط الاستراتيجي وادارة الازمات حيث يمكن من خلال استخدام اساليب التخطيط ووضع البرامج والجداول الزمنية تجاوز تلك الازمات كما أن هناك دور فعل للتخطيط الاستراتيجي في استثمار الموارد بشكل افضل لتجاوز الازمات المستقبلية وهو بدوره ما تؤكده أدبيات البحث بأنه لا بد من تفعيل الادوات الادارية للتنبؤ بالأزمات الاقتصادية.

لائحة المراجع:

1. أحمد مصطفى ،(1999)التخطيط الاستراتيجي لمكافحة الارهاب ،مجلة الفكر الشرطي، القيادة العامة لشرطة الشارقة،المجلد8، العدد2،الشارقة.
2. أحمد محيي الدين التلباني،(2020) الأزمات الاقتصادية العالمية والآثار المتوقعة لأزمة فيروس كورونا المستجد 2020،مجلة جامعة الاسكندرية للعلوم الادارية، مجلد 57،العدد5،مصر.
3. ابراهيم عبد السلام أحمد عبد المطلب ،(2018) أثر التخطيط الاستراتيجي على جودة التدريب دراسة عينه لآراء من العاملين في بعض المؤسسات الحكومية السودانية –الخرطوم، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،العدد50،الجزائر.
4. أحلام صدار، ريم زدايرية،(2016) دور التخطيط الاستراتيجي في تحقيق تنمية سياحية مستدامة دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير منشورة جامعه العربي التبسة- تبسة، الجزائر.
5. أيمن حسن الديراوي،(2020) التخطيط الاستراتيجي ودورة في إدارة الأزمات، دراسة حالة معهد الامل للأيتام في قطاع غزة، مجلة اقتصاد المال والأعمال، مجلد 4،العدد،2،الجزائر.
6. إسماعيل زروقة، فلاك نور الدين،(2018) دور التخطيط الاستراتيجي في رسم السياسة الخارجية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد الثالث،2018، -جامعة محمد حيضر- ، الجزائر.
7. براهم نور الهناء ، بوجعدار إلهام، فراح إلياس الهناني،(2019) استراتيجيات إدارة الأزمات في المؤسسات الاقتصادية، مجلة اقتصاد المال والأعمال ،مجلد 3،العدد1،مارس،الجزائر.
8. بلعابد فايزة ،سليماني إلياس،(2019) محاولة عرض التجربة الماليزية الرائدة في إدارة الأزمات الاقتصادية، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والادارية، مجلد 1،العدد 2،الجزائر.
9. بن السعدي مريم، غمراني فريد (2018) الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 بين المسببات والتداعيات، رسالة ماجستير ،جامعة محمد بوضياف - بالمسيلة، الجزائر.
10. خميس خليل،(2016) الأزمات الاقتصادية والمالية وآثارها على مسارات التنمية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد5، ديسمبر، الجزائر.
11. رداس مسعودة،(2020) التخطيط الاستراتيجي إحدى آليات إدارة الأزمات الاقتصادية ،مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، مجلد 01،العدد02،،الجزائر.
12. زياد عربية، الازمة الاقتصادية في النظام الرأسمالي ،تاريخ اطلاع 2020/08/05 عل الرابط الالكتروني www.an.noor.com/index.php?option=com_content&task=°viewid=7969&itemid=29.
13. زيد عبودي (2017)،ادارة الأزمات ،دار كنوز المعرفة ،ط1،عمان.
14. سمير الجمل، عدنان الرجوب،(2020) التخطيط الاستراتيجي ودوره في إدارة الأزمات من وجه نظر العاملين في بلدية دورا، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والإجتماعية،مجلد،03،العدد02، الجزائر.

15. سامي بن ابراهيم السويلم،(2010) الأزمات المالية في ضوء الاقتصاد الإسلامي ،جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ،بحث غير منشور .
16. طالبي صلاح الدين.(2010/2009). تحليل الأزمة الاقتصادية العالمية "الازمة الحالية وتداعياتها حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان ،الجزائر.
17. عبادي ايمان،(2017) التخطيط الاستراتيجي ودوره في غدارة الأزمات بالمؤسسة الجزائرية الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية sntf نموذج، مجلة الاتصال والصحافة ،المجلد 4،العدد،2 ،الجزائر.
18. قمان عمر، سعيدي بن شهرة (2019) إدارة الأزمات الاقتصادية بين الفكر الوضعي والفكر الاسلامي –الأزمة الاقتصادية العالمية 2008-2009 أنموذجاً، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية،مجلد3،العدد الأول مارس، الجزائر.
19. كريمة شعبان،(2019) أثر التخطيط الاستراتيجي على إدارة الأزمة –أزمة تويوتا نموذجاً، المجلة الجزائرية للاتصال ،مجلد 17،العدد15، الجزائر.
20. ميمونة داودي ،(2017)ظهور الازمات المالية دراسة أزمة الكساد الكبير(1929- 1933) و الأزمة المالية2007-2008،رسالة ماجستير اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة وهران ،الجزائر.
21. مجيد الكرخي، التخطيط الاستراتيجي،(2009) ،دار المناهج للطباعة والنشر ،الأردن، عمان.
22. محمد فتحي،(2002) ،الخروج من المأزق ،فن إدارة الأزمات ،دار النشر الإسلامية القاهرة .
23. نبيل حامد موسي،(2008) التخطيط الاستراتيجي، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث للنشر

أهمية الشراكة الاستراتيجية بين المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي

The importance of the strategic partnership between Morocco And the countries of the Gulf Cooperation Council

د. محسن الندوي

باحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، أستاذ زائر بجامعة عبد الملك السعدي، المغرب

الملخص:

يتناول البحث موضوع أهمية الشراكة الاستراتيجية بين المغرب و مجلس التعاون الخليجي حيث يعتبر البحث ان عملية التكامل الاقتصادي العربي من بين اهتمامات المغرب المحورية، فقد كان الملك محمد السادس من بين القيادات العربية الأولى التي دعت إلى عقد قمة عربية متخصصة في المسائل الاقتصادية. حيث بلورت الدبلوماسية المغربية اهتمامها بالوضع الاقتصادي على أرض الواقع من خلال تطوير العلاقات المتعددة الأطراف ودعم التعاون العربي المشترك .

وضمن هذه الرؤية، ينظر المغرب إلى دول الخليج ضمن استراتيجيته الواسعة لتحقيق رؤيته الرامية لتنويع الشركاء الدوليين، وبعد هبوب رياح الربيع العربي على المنطقة، عدها المغرب والدول الخليجية فرصة لبناء شراكة استراتيجية متينة في مختلف المجالات،وهو ما سيكون له اثار ايجابية مستقبلا للطرفين.

وانطلاقا من طبيعة العلاقات الشاملة بين المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي والتي تعود إلى عقود من الزمن ، سوف يتناول البحث مقاربة العلاقات بين الطرفين في خلق شراكة اقتصادية ذات بعد استراتيجي باعتماد المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن وصولا في هذا البحث الى أن تأسيس هذه الشراكة الاستراتيجية جاءت نتيجة قرار حكيم وثمرة مسار تاريخي وحضاري وثقافي مشترك، وروابط راسخة من التعاون المثمر والبناء على المستوى الثنائي والتي نتطلع إلى ان ترتقي الى شراكة وضع متقدم مع مجلس التعاون الخليجي بالانفتاح على مجالات استراتيجية جديدة.

الكلمات المفتاحية: الشراكة، الشراكة الاستراتيجية، الاستراتيجية، مجلس التعاون الخليجي، المغرب.

Abstract :

The research deals with the issue of the importance of the strategic partnership between Morocco and the Gulf Cooperation Council, as the research considers the process of Arab economic integration among Morocco's central concerns, as King Mohammed VI was among the first Arab leaders to call for holding an Arab summit specialized in economic issues. As the Moroccan diplomacy crystallized its interest in the economic situation on the ground by developing multilateral relations and supporting joint Arab cooperation.

Within this vision, Morocco looks to the Gulf countries as part of its broad strategy to achieve its vision aimed at diversifying international partners, and after the winds of the Arab Spring have blown over the region, Morocco and the Gulf countries considered it an opportunity to build a solid strategic partnership in various fields, which will have positive effects in the future for both parties.

Based on the nature of the comprehensive relations between Morocco and the countries of the Gulf Cooperation Council, which dates back to decades, the research will address the approach of the relations between the two parties in creating an economic partnership with a strategic dimension by adopting the descriptive, analytical and comparative approach. In this research, the establishment of this strategic partnership came as a result A wise decision, the fruit of a common historical, civilized and cultural path, and solid ties of fruitful and constructive cooperation at the bilateral level, which we look forward to advancing to an advanced partnership with the Gulf Cooperation Council by opening up to new strategic areas.

Key words: Partnership, strategic partnership, strategy, Gulf Cooperation Council, Morocco.

مقدمة:

ان تميز العلاقات الهامة والثابتة بين المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي نتيجة تجذر الروابط التاريخية بين الجانبين واشتراكهما في عدد من القواسم. ولعل من أهمها "دعم القضايا العربية والإسلامية العادلة" و"عدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير" و"الالتزام بالشرعية الدولية". إلا أن أهم متغير استجد في هذه العلاقات كان في مايو 2011م، هو دعوة المجلس للمغرب والأردن للانضمام إلى عضويته، والتي انتهت في حالة المغرب إلى بناء شراكة استراتيجية خاصة تتوجت في نوفمبر 2012م، بالتوقيع في المنامة على خطة عمل عن الفترة (2012-2017م)، حيث شملت مجالات متعددة بآليات تقارب آليات الشراكة المتقدمة التي تربط المغرب بالاتحاد الأوروبي[1]..

ولأهمية هذه العلاقات بين الطرفين قرر الملك محمد السادس إطلاق اسم "مجلس التعاون الخليجي" على الفوج الجديد من الضباط المتخرجين من المدارس والمعاهد العسكرية وشبه العسكرية والمدنية، وذلك بمناسبة عيد العرش"تقديرا لما يربطنا بأشقائنا قادة دوله الشقيقة من علاقات الأخوة والتفاهم ولما يجمعنا من شراكة استراتيجية، قائمة على التعاون المثمر والتضامن الملموس."[2]

وحيث إن معظم دول مجلس التعاون الخليجي ينظر إلى المغرب ضمن محاولة لبناء تحالفات قادرة على التعامل مع الوضع العربي والدولي الجديد، مستحضرة قدراته في الجانب العسكري، ومن جانبه ينظر المغرب إلى دول الخليج ضمن استراتيجية واسعة لتحقيق رؤيته الرامية لتنويع الشركاء الدوليين، ليكرس دوره على أنه قطب إقليمي له امتدادات دولية خاصة في إفريقيا، وعدها فرصة للتحول إلى شريك استراتيجي للمجلس، واستجلاب دعم مالي لتخفيض انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية عليه، وفي الوقت نفسه توثيق علاقاته وتحالفاته العسكرية بين الطرف الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية التي تعد المغرب حليفًا استراتيجيًا خارج الحلف الأطلسي منذ عام 2004م[3]

لقد كان الالتزام بعدم التراجع عن عضوية المغرب في الاتحاد المغاربي الكبير بل والعمل على النهوض به، نظرا للروابط الثقافية والجغرافية... التي تجمع المغرب به، والذي نص عليه دستور 2011م[4]، ونظرا للمجهود الكبير الذي بذله المغرب على مر العقود الماضية للحصول على وضع متقدم بالاتحاد الأوربي نظرا للروابط التاريخية والثقافية والجيوستراتيجية، ومن الكفة الأخرى نجد أن التزام المغرب بالسعي نحو التعاون الإسلامي والعربي في شتى القضايا والأزمات العربية. فإن المغرب اختار شراكة استراتيجية بدل العضوية الكاملة مع مجلس التعاون الخليجي ، والمشاركة في قمم المجلس في شكل تجمع 6+1 حتى لا يرجح كفة على أخرى. كما يطمح المغرب الى أن ترتفع الاستثمارات الخليجية المباشرة في المغرب من 5 مليارات دولار إلى 100 مليار دولار او اكثر خلال السنوات العشر المقبلة.

1- علياء علي ابراهيم،(ماي 2016)،الرباط أرست شراكة متعددة المسارات والأهداف مع دول مجلس التعاون الخليجي العلاقات الخليجية – المغربية: انطلاقة متناغمة نحو إفريقيا جنوب الصحراء، مجلة آراء حول الخليج، الامارات العربية، العدد 107، ص:54

2- الكلمة السامية للملك محمد السادس بمناسبة حفل أداء القسم للضباط المتخرجين من المدارس العليا العسكرية وشبه العسكرية بتطوان الأحد، 31 يوليوز 2016، بمناسبة عيد العرش.

3 - محسن الندوي، (2017) ،العلاقات الاقتصادية بين المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي، أطروحة لنيل الدكتوراه في العلاقات الدولية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية طنجة ، ص:1

4 - من ديباجة دستور 2011م.

وتعد الاستراتيجيات القطاعية الواعدة التي انخرط المغرب في تفعيلها خلال السنوات الأخيرة، من قبيل مخطط الإقلاع الصناعي ومخطط المغرب الأخضر والمغرب الرقمي والمخطط الأزرق ومخطط أليوتيس واستراتيجية الطاقات المتجددة، وتطوير بنيات الاستقبال السياحي، ستجعل الشراكة المغربية الخليجية ناجحة وذات أفق استراتيجي كبير.وبخصوص الاستثمار في القطاع الزراعي والغذائي، يمتلك المغرب بنية مؤسسية قوية ومتطورة، ويقدم تسهيلات غاية في الأهمية لتطوير القطاع الزراعي، بالمقابل تتوفر بلدان الخليج على تجربة مهمة في مكننة الزراعة وتطويرها، فالمغرب يرتبط بشراكة للتعاون الاستراتيجي مع دول مجلس التعاون،تم توقيعها في الرياض عام 2012، وتشمل مجالات التعاون السياسي والاقتصادي والاستثماري والتجاري والسياحي والأمني والثقافي والعلمي، وهي الاتفاقية التي شملها قرار التمديد إلى سنة 2024.هذه الشراكة الاستراتيجية التي يمكن أن تصبح نواة صلبة لنظام عربي جديد في القرن الواحد والعشرين، قائم على أسس اقتصادية صلبة ومتينة.

أهداف البحث:

- توضيح أهمية الشراكة ومجالاتها بين المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي .
- السعي إلى إبراز أهمية الوضع المتقدم بين المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي على غرار الاتحاد الأوروبي.

الإشكالية:

انطلاقا من طبيعة العلاقات الشاملة بين المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي والتي تعود إلى عقود من الزمن ، إلى أي حد ساهم تقارب العلاقات بين الطرفين في خلق شراكة اقتصادية ذات بعد استراتيجي؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية أسئلة فرعية حول:

-ماهي مجالات الشراكة بين الطرفين وأهدافها الاستراتيجية؟

-ما هو البعد الاستراتيجي للشراكة الاقتصادية بين المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي في ظل عدم إمكانية انضمام المغرب للمجلس من جهة ووجود المغرب في فضاء مغاربي من جهة ثانية؟

-هل يمكن تحقيق الوضع المتقدم بين المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي على غرار ما تم تحقيقه مع الاتحاد الأوروبي؟

المنهج المعتمد:

المنهج الوصفي : اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لوصف العلاقات الاقتصادية المغربية الخليجية والتعبير عنها من خلال السياق والابعاد وكذلك المجالات.،

المنهج المقارن: اعتمدنا أيضا هذا المنهج حيث أردنا الاستفادة من التجربة الناجحة للوضع المتقدم القائم بين المغرب والاتحاد الأوروبي منذ عام 2008 ونقلها للشراكة بين المغرب ومجلس التعاون الخليجي.

اولا-الشراكة الاستراتيجية بين المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي : السياق والابعاد

يقضي مشروع خطة العمل المشترك للتعاون بين مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية والمملكة المغربية لسنوات 2018/2013 وهذه بمثابة الخطة الرسمية، والتي تم بالفعل العمل بها وفقا للمعايير قد تم وضعها خصيصا لها

بعد عدة لقاءات بين اللجان المشتركة والمختلطة والقطاعية بين البلدين والتي بدأت منذ قبول الدعوة أي بعد ماي 2011م، والتي تم العمل بها توازيا مع العمل على تطبيق المشاريع المتضمنة، وهاته المعايير هي تحديدا:

- العمل على تحقيق شراكة استراتيجية، تخدم المصالح المشتركة للطرفين.
- تحقيق طموحات وآمال الشعوب، وتعزيز أواصر الصداقة والتواصل بينهما.
- التعريف بالثقافة والتاريخ المشترك.
- العمل على تعزيز الشراكة الاقتصادية والتبادل التجاري وتشجيع الاستثمارات بين الجانبين.

1- السياق العام للشراكة المغربية الخليجية و أبعادها:

تجسيدا لأواصر الأخوة والقُربى التي تجمع دول المجلس والمملكة المغربية وعُمق التاريخ والثقافة والقيم المشتركة التي تجمع شعوبها وتحدد هويتها،ماضياً وحاضراً ومستقبلاً. وانطلاقاً من العلاقات الوثيقة القائمة بين قادة وشعوب هذه الدول، والتزامها بمبادئ الأمن والسلام الدوليين، وإسهامها في إرساء دعائمهما. وترسيخا للتعاون القائم في مختلف المجالات، وسعيا لاستكشاف آفاق جديدة لدعم علاقات التعاون الثنائي والارتقاء بها إلى فضاءات أرحب، تستجيب لتطلعات التنمية وتساير المتغيرات والتحديات التي يشهدها العالم والمنطقة[1]. تم تأسيس شراكة استراتيجية بين الطرفين سيتم تناول سياقها العام.

وتنفيذاً لتوجيهات لقادة الدول بكل من المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي ، بتأسيس شراكة استراتيجية متميزة بينها، وتجسيدا لأواصر الأخوة والقُربى التي تجمع دول المجلس والمملكة المغربية، وعُمق التاريخ والثقافة والقيم المشتركة التي تجمع شعوبها وتحدد هويتها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً[2]. لكن بالرغم من التقدم المهم الذى عرفته الاستثمارات والتبادلات التجارية بين المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي، فإن مستواها لا يزال ضعيفًا، ولا يعكس طبيعة العلاقة السياسية، لذلك عمد الطرفان إلى استحداث "لجنة مشتركة" عام 2016م، سميت "الفريق المغربي الخليجي" لتسهيل الاستثمارات.

وترسيخا للتعاون القائم في مختلف المجالات، وسعيا لاستكشاف آفاق جديدة لدعم علاقات التعاون الثنائي والارتقاء بها إلى فضاءات أرحب، تستجيب لتطلعات التنمية وتساير المتغيرات والتحديات التي يشهدها العالم والمنطقة.

ويهدف إرساء دعائم هذه الشراكة، عقد وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي العربية ووزير الشؤون الخارجية والتعاون في المغرب، اجتماعا وزاريا مشتركا في مدينة المنامة بالبحرين، يوم الأربعاء 7 نوفمبر 2012 .

حيث ثمّن الاجتماع الوزاري المشترك الجولة التي قام بها الملك محمد السادس، من 16 إلى 23 أكتوبر 2012، إلى دول مجلس التعاون الخليجي والتي عكست الأهمية التي يوليها جلالتهُ إلى تطوير العلاقات المتميزة التي تربط المملكة المغربية ودول مجلس التعاون، وحرص جلالِته على وضع الإطار الأمثل لشراكة متقدمة ومتطورة بين المغرب ومجلس التعاون ،

1 -موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، https://www.gcc-sg.org/ar-sa تاريخ الزيارة 2022/01/31

2 - مرجع سابق

تهدف إلى تعزيز مسيرة التنمية والاستثمار والتأهيل بالنسبة للمغرب، وتحقيق اندماج متقدم ومتضامن إلى أبعد الحدود الممكنة بين الطرفين، في شراكة استراتيجية تقوم على المصالح والأهداف المشتركة[1].

وخلصت المباحثات في هذا الاجتماع الوزاري ،بخصوص مجال العمل المشترك، تم الاتفاق على مايلي[2]:

-إقرار "خطة العمل المشترك للتعاون بين المملكة المغربية ومجلس التعاون للفترة من 2012 إلى 2017"، التي حددت مجالات التعاون المشترك والأهداف والتوجهات العامة لهذا التعاون والآليات المقترحة لتحقيقها.

-تأكيد انتظام عقد الاجتماع المشترك بين وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمملكة المغربية سنويا أو كل ما دعت الحاجة إلى ذلك .

-تشكيل لجنة مشتركة للتعاون بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمملكة المغربية من كبار المسؤولين في وزارات الخارجية من الجانبين والأمانة العامة لمجلس التعاون"، من بين مهامها دعم التعاون المشترك في المجال السياسي ورفع التوصيات للاجتماعات الوزارية المشتركة والإشراف على متابعة اجتماعات "فرق العمل المتخصصة ."

تشكيل "فرق عمل متخصصة" انطلاقا من مجالات التعاون المتفق عليها في «خطة العمل المشترك"، بما في ذلك التعاون في مجالات الاقتصاد، والزراعة والأمن الغذائي، والنقل، والاتصالات، والبيئة والطاقات المتجددة والموارد الطبيعية، والسياحة، والتعليم والبحث العلمي، والتنمية الاجتماعية، والثقافة والإعلام والشباب والرياضة، بالإضافة إلى التعاون القضائي والعدلي[3].

-الإسراع في تنظيم اجتماعات لخبراء الطرفين، لوضع الإخراج النهائي لعمليات تمويل المشاريع التنموية انطلاقا من الدعم المخصص لهذا الغرض إلى المملكة المغربية .

ومن اجل الاستمرار في متابعة العمل المشترك تم الاجتماع الثاني بتاريخ 2013/7/8 بالرياض بين الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي ، مع سفير المغرب بالسعودية السيد عبد السلام بركة ، وقد تم خلال هذا الاجتماع بحث علاقات التعاون التي تربط دول المجلس مع كل من المملكة الاردنية الهاشمية،والمملكة المغربية، في مختلف المجالات، وبخاصة ما تم من خطوات في تنفيذ برنامج الشراكة الاستراتيجية بين مجلس التعاون والمغرب.

كما تم اجتماع آخر للجنة المشتركة بين الطرفين بالرباط بتاريخ 8 أكتوبر 2013 في إطار تنفيذ اتفاق الشراكة الإستراتيجية الخاصة بين الجانبين، وتوصل الاجتماع إلى إقرار خطط العمل التفصيلية لثمانية فرق عمل، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية، وتشمل هذه الخطط برامج وآليات للتنفيذ وفق برامج زمنية محددة خلال الفترة (2013-2018).

---

1 -محسن الندوي، (2017)،العلاقات الاقتصادية بين المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي، أطروحة لنيل الدكتوراه في العلاقات الدولية ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية طنجة ، ص: 220

2- موقع الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على الانترنت تاريخ الزيارة 2017/05/04
www.gcc-sg.org/index7cc6.html?action=News&Sub=ShowOne&ID=2598&T

3 - محسن الندوي، مرجع سابق ،ص: 222

وتم الاتفاق على عقد أربعة فرق عمل بالمملكة المغربية خلال نوفمبر 2013م، وعقد بقية الفرق في مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون.حيث يلاحظ أن الفترة تغيرت بين الاجتماع الأول والاجتماع الثاني من 2017/2012 إلى 2018/2013 دون ان يتم توضيح ذلك في تقرير عن احد الاجتماعات.

كما تم اجتماع ثالث بين وزراء الخارجية بين الطرفين بالكويت بتاريخ27 نوفمبر 2013 وذلك لمناقشة القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، ومراجعة مسيرة العمل المشترك لتحقيق الشراكة الإستراتيجية.واستعرض فيه الوزراء المجتمعون سير العمل في تنفيذ خطط العمل المشترك" للفترة 2013-2018 التي تم اعتمادها في اجتماعهم في المنامة في 7 نوفمبر 2012، حيث تم تكليف اللجان المشتركة من كبار المسؤولين في مجلس التعاون والمملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية بمتابعة تنفيذها، وتشكيل فرق عمل متخصصة مشتركة من مجالات التعاون المتفق عليها في خطط العمل المشترك، بما في ذلك التعاون في مجالات الاقتصاد، والزراعة والأمن الغذائي، والنقل، والاتصالات، والبيئة والطاقات المتجددة والموارد الطبيعية، والسياحة والآثار، والتعليم والتعليم العالي والتقني والبحث العلمي، والتنمية الاجتماعية، والثقافة والإعلام والشباب والرياضة، بالإضافة إلى التعاون القضائي والعدلي، والتعاون في المجال السياسي. واطلع الوزراء على خطط العمل التفصيلية التي تم التوصل إليها من قبل فرق العمل المتخصصة[1].

واعتمد الوزراء توصيات اللجنة المشتركة بين مجلس التعاون والمملكة الأردنية الهاشمية، واللجنة المشتركة بين مجلس التعاون والمملكة المغربية، وأبدوا ارتياحهم إلى النتائج الإيجابية التي توصلت إليها اجتماعاتها المنعقدة في دولة الكويت في 26 نوفمبر 2013، وفي عمان في 7-8 سبتمبر 2013، وفي الرباط في 6-7 أكتوبر 2013، واجتماعات فرق العمل المتخصصة في المجال الاقتصادي (الرباط، 12-13 نوفمبر 2013)، وفي المجال القانوني والقضائي (الأمانة العامة لمجلس التعاون، 6-7 نوفمبر 2013)، والبيئة والطاقات المتجددة والموارد الطبيعية (الرباط، 12-13 نوفمبر 2013)، والتنمية الاجتماعية (الرباط، 12-13 نوفمبر 2013)، مما سيعزز دعائم الشراكة الإستراتيجية بين مجلس التعاون والبلدين الشقيقين، وتوثيق الصلات والتكامل بينها.

وبتاريخ 2014/3/10 بالسعودية بدأ الاجتماع الأول الخاص باللجنة المشتركة بمجال السياحة والآثار ،وناقش الآلية المقترحة للتعاون بين الجانبين والتي تتضمن تبادل الخبرات في تنظيم في مجال السياحة والآثار ، وكيفية استقطاب استثمارات القطاع الخاص، والمشاركة المتبادلة بين الجانبين في المهرجانات والفعاليات السياحية، والمشاركة المتبادلة في المعارض الاستثمارية والتسويقية التي تقام لدى الجانبين. كما نظر الاجتماع في الاستفادة من الكوادر التدريبية المغربية في مجال التعليم والتدريب السياحي ، وكذلك الاستفادة من تجارب الخبراء والمختصين باللجنة الوطنية المغربية للمتاحف ، بالإضافة الى تبادل الزيارات والخبرات بين المختصين في المجالات المختلفة وخاصة الآثار والترميم.

وبتاريخ 28 أكتوبر 2014 بالكويت، انعقدت أعمال اجتماعات اللجان المشتركة بين مجلس التعاون الخليجي مع كل من الأردن والمغرب، والمناط بها متابعة سير العمل في تفعيل الشراكة الإستراتيجية بين مجلس التعاون والبلدين الشقيقين على اعتبار أن الأردن معني كالمغرب بشراكة استراتيجية نفسها مع دول مجلس التعاون.

1-- موقع الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على الانترنت تاريخ الزيارة 2017/05/04
www.gcc-sg.org/index7cc6.html?action=News&Sub=ShowOne&ID=2598&T

واعتمدت اللجنة المشتركة في هذه الاجتماعات توصيات فرق العمل المتخصصة التي سبق تشكيلها لتنفيذ خطط العمل المشترك، في المجالات الاقتصادية، والقانونية والقضائية، والرياضة والشباب، والبيئة والطاقات المتجددة والموارد الطبيعية، والثقافة والإعلام، والتعليم العام والتعليم العالي والبحث العلمي، والسياحة والآثار، والتنمية الاجتماعية.

وبتاريخ25 نوفمبر 2014، عقد اجتماع لوزراء الخارجية بين الطرفين بقطر، وأبدى الوزراء ارتياحهم للتقدم المستمر في العمل المشترك لتحقيق هذه الشراكة الإستراتيجية وفق خطط العمل التي تم إقرارها في الاجتماعات السابقة لوزراء الخارجية في دول مجلس التعاون والمملكة الأردنية الهاشمية والمملكة والمغربية، والتي حددت أبعاد تلك الشراكة وأهدافها وغاياتها التفصيلية، والآليات والبرامج اللازمة لتنفيذها خلال الفترة (2013-2018)[1] .

واعتمد الوزراء توصيات اللجنة المشتركة بين مجلس التعاون والمملكة الأردنية الهاشمية، واللجنة المشتركة بين مجلس التعاون والمملكة المغربية، التي عقدت اجتماعاتها في دولة الكويت خلال شهر أكتوبر 2014، وتوصيات فرق العمل المشتركة بين مجلس التعاون والمملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية في إطار خطط العمل المشترك للفترة 2013-2018م، التي تم اعتمادها في اجتماعهم المشترك الثاني في نوفمبر 2012.

كما اطلع الوزراء على ما توصلت إليه فرق العمل المتخصصة في مجال التعاون الاقتصادي، والقانوني والقضائي، والرياضة، والشباب، والبيئة والطاقات المتجددة والموارد الطبيعية، والثقافة، والإعلام، والتعليم العام والتعليم العالي والبحث العلمي، والسياحة والآثار، والتنمية الاجتماعية. والتي عقدت اجتماعاتها في مقر الأمانة العامة ومدينة عمان ومدينة الرباط، وأشاد الوزراء بما حققته اللجنتان المشتركتان وفرق العمل من إنجازات، ونتائج إيجابية خلال الفترة الماضية، ووجهوا بتكثيف اجتماعاتها للفترة القائمة بما يساعد على سرعة تحقيق النتائج التي تعزز دعائم الشراكة الإستراتيجية القائمة بين مجلس التعاون والبلدين الشقيقين، وتوثيق الصلات والتكامل بينها، كما وجهوا بسرعة تنفيذ ما تم التوصل إليه من برامج ومشاريع وفق الجداول الزمنية التي تم الاتفاق عليها، ورفع نتائج ذلك إلى الاجتماع الوزاري المشترك القادم، وإبراز ما تم تحقيقه من نتائج إيجابية .

ورحب الوزراء بمبادرة منتدى الاستثمار المغربي الخليجي في الدار البيضاء في المملكة المغربية يومي 28-29 نوفمبر 2014م تحت رعاية الملك محمد السادس ، والذي سيسهم إلى توسيع آفاق التعاون في المجال الاقتصادي والتجاري وتسهيل إقامة المشاريع الاستثمارية وتشجيع تدفق رؤوس الأموال وإنجاز مشاريع صناعية مثمرة. وأوصوا بالعمل على إشراك الفاعلين الاقتصاديين وأصحاب الأعمال من الطرفين في المجهود الذي تقوم به الحكومات، وذلك بهدف توسيع آفاق التعاون في المجال الاقتصادي والتجاري وتسهيل إقامة المشاريع الاستثمارية وتشجيع تدفق رؤوس الأموال وإنجاز مشاريع صناعية مثمرة. وفي هذا الصدد، دعوا اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد العام لمقاولات المغرب إلى إرساء أسس تعاون مثمر فيما بينهما[2].

حيث اشار عبد العزيز بن حمد العقيل الأمين العام منظمة الخليج للاستشارات الصناعية في هذا المنتدى عن اهمية توظيف القوى العاملة المغربية المؤهلة في القطاع الصناعي الخليجي. إضافة إلى عقد منتديات الاستثمار الصناعي الخليجي المغربي في القطاعات الصناعية المستهدفة، وعقد شراكات إستراتيجية بين المستثمرين الخليجيين والمغاربة في

1--مرجع سابق

2 - محسن الندوي، العلاقات الاقتصادية بين المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، ص: 224

القطاعات الصناعية الواعدة في المغرب وهي الصناعات المساندة لتطبيقات الطاقة الشمسية، والصناعات الغذائية، والصناعات الدوائية، وصناعة إعادة التدوير، وصناعة المعادن والسيارات وقطع الغيار للطائرات. كما أشار العقيل إلى إمكانية الاستفادة من الخبرات المغربية في الترويج للاستثمارات الصناعية الخليجية في الدول الإفريقية باعتبار المغرب البوابة لإفريقيا، وحث رجال الأعمال المغاربة للاستفادة من مناخ الاستثمار الإيجابي في دول المجلس، وكذلك دعوة المؤسسات ورجال الأعمال في المغرب للتعاون مع المنظمة للترويج لفرص الاستثمار الصناعي في المغرب[1].

ولعل أول مشروع استفاد منه المغرب انضوى تحت الهبات المقدمة على مراحل من طرف دول مجلس التعاون الخليجي في إطار الشراكة الإستراتيجية، يهم مشروع ميناء طنجة المتوسطي البوابة الجديد للمغرب على العالم، والذي جاء في إطار انفتاح المغرب على الاستثمار الدولي وترسيخ ربطه بالاقتصاد العالمي، حيث سيتم تعزيز المنطقة الشمالية للمملكة بمركب مينائي وصناعي وتجاري بمضيق جبل طارق في ملتقى أهم الطرق البحرية العالمية (15 كلم من أوربا).

2 - أبعاد الشراكة الاستراتيجية:

كما راينا السياق العام للشراكة الاستراتيجية ، فإن لهذه الشراكة ابعادا مختلفة منها ما هو حضاري وثقافي ودبلوماسي وسياسي واقتصادي وامني وعسكري..

- **البعد التاريخي والحضاري والثقافي** : لعل ما يميز الشراكة الخليجية المغربية أنها تستند إلى التاريخ والثقافة والحضارة المشتركة، والتي جعلت التقارب بين الجانبين ضرورة ملحة ومطلباً شعبياً، فالمغرب دائماً ما يستذكر بكل خير وقفات التضامن والتأييد الخليجي له، بداية من دعم دول الخليج لاستقلال المغرب إبان الاستعمار الفرنسي أو موقفهم مع حدث «المسيرة الخضراء» سنة 1975 واستكمال الوحدة الترابية المغربية، حيث كان هناك إجماع خليجي ودعم أخوي دون قيد أو شرط ، لهذا فإن صورة دول الخليج في الذاكرة الشعبية المغربية هي صورة ناصعة البياض، وهذا ما أشار إليه بوضوح العاهل المغربي في كلمته أمام القمة، مستذكرا تاريخ رحيل المستعمر الاسباني عن الصحراء في سنة 1975، حيث شاركت في المسيرة الخضراء لاسترجاع أقاليم المغرب الجنوبية، وفود من السعودية والكويت وقطر وسلطنة عمان والإمارات، التي تميزت بحضور صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبو ظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، والذي كان عمره آنذاك 14 سنة»[2].

- **البعد الدبلوماسي:** نجد أن قبول مقترح الشراكة هو اعتراف ضمني بأهمية الموقف الاستراتيجي للمملكة، كما يدل على انتباه المجلس على قدرة المغرب على التفاعل مع التجمعات والمنظمات الإقليمية والدولية، ومنه تفاعله مع تحديات الاتحاد المغاربي الكبير، وحفاظه على وضعه المتقدم في الاتحاد الأوربي، وتجمع الساحل والصحراء، ومنظمة الأمم المتحدة وغيرها. فتاريخه الرصين وتفاعله الدبلوماسي ومواقفه الثابتة والبعيدة عن الشبهات والانحياز، قد أهلته إلى النظر في طلب الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي، على اعتبار أن هذا التجمع يتخذ من تجنب المشاكل وعدم التدخل في شؤون الغير كمبادئ مقننة، وهذه مبادئ معتمدة بالفطرة في الحكم الرشيد للمملكة[3].

1- موقع منظمة الخليج للاستشارات الصناعية التابعة لمجلس التعاون الخليجي، http://www.goic.org.qa/ بتاريخ 2014/11/30

2- مجلة درع الوطن وهي مجلة عسكرية اماراتية تصدر عن القوات المسلحة ، العدد 533، 2016، ص:76

3-صباح العروسي ،' (2011-2013) العلاقات المغربية بدول مجلس التعاون الخليجي التحديات والرهانات، رسالة ماستر بتاريخ، كلية الحقوق، سلا، جامعة محمد الخامس.ص:168

- **البعد السياسي:** يمثل أحد الأبعاد الرئيسية للشراكة بين الجانبين، حيث تتوافق رؤى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمملكة المغربية إزاء مختلف القضايا الإقليمية والدولية، على النحو الذي أكده البيان الختامي السابق الإشارة إليه، وهذا التفاهم بين الجانبين ليس وليد هذه اللحظة، وإنما كان الملمح العام الذي صبغ العلاقات الثنائية على مدار السنوات الماضية. وقد مثّلت القمة الخليجية المغربية وما حملته من مواقف ورؤى موحدة بين دول الخليج العربي والمملكة المغربية نقلة نوعية في التحالف الاستراتيجي بين الجانبين في ظل التطورات الملاحقة التي تشهدها المنطقة، وأكدت أن الجانبين يتبنيان مواقف مشتركة إزاء مجمل القضايا العربية، وضرورة التحرك لإيجاد حلول للأزمات التي تشهدها دول المنطقة، في سوريا وليبيا واليمن والعراق، وبما يحافظ على وحدة هذه الدول وسيادتها ، ويضمن لشعوبها الأمن والاستقرار. ولعل من أهم القواسم الثابتة في علاقات المغرب بدول مجلس التعاون الخليجي، دعم القضايا العربية والإسلامية العادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير والالتزام بالشرعية الدولية. ولعل من أبرز ما أكدت عليه دول الخليج العربي في قمة الرياض تضامنها الكامل مع المملكة المغربية في ما يخص وحدتها الترابية خصوصًا في ظل محاولات إقليمية ودولية ابتزاز المغرب، وفق ما أوضحه العاهل المغربي محمد السادس، حيث رفضت على لسان العاهل السعودي الملك سلمان "أي مساس بمصالح المغرب العليا».[1]

ففي نظرنا يعتبر المغرب محل احترام تقدير، نظرا لعاملين أساسيين، الأول هو العلاقات التاريخية بينه وبين دول المجلس، والتي تتأسس كما رأينا على أسس من الثوابت الشخصية، وانتهاجها لأسلوب التشاور والتنسيق والتعاون في الأزمات السياسية والأمنية بينه وبين دول المجلس. والثاني هو تقدير قادة المجلس للطريقة التي تجنب بها المغرب رياح الربيع العربي بمبادرته لإصلاحات جريئة وجذرية في كل القطاعات وما أنتجه من ذلك دستور 2011م، الذي لم تستطع أغلب الدول العربية مجاراة النهج الديمقراطي ودرجة الانفتاح ودسترة حقوق الإنسان وزيادة حقوق المرأة والطفل، التي حققها، أمور جعلت من المغرب قبلة سياسية وأمنية يرضاها قادة الخليج[2].

- **البعد الاقتصادي:** يعتبر أحد أبرز ابعاد الشراكة بين الجانبين، فدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تشكل المصدر الرئيسي للمغرب في ما يخص إحتياجاته من الطاقة، كما يعول المغرب على الاستثمارات الخليجية في تعزيز اقتصاده خلال الفترة المقبلة، وتشير التقديرات في هذا الشأن إلى أن حصة دول مجلس التعاون الخليجي 28% من مجموع الاستثمارات الأجنبية بالمغرب خلال سنة 2014. وبلغ حجم المبادلات التجارية بين المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي 28.6 مليار درهم (3 مليارات دولار) سنة 2014 ما يمثل 4.9% من إجمالي المبادلات التجارية للمغرب مقابل 3.6% في 2000، وذلك حسب الإحصائيات الرسمية المغربية. وبلغت واردات المغرب من دول مجلس التعاون الخليجي 26.8 مليار درهم (2.7 مليار دولار) سنة 2014 وهو ما يمثل 6.9% من إجمالي واردات المغرب، مقابل 5.3% سنة 2000.

وعلاوة على ما تقدم، تشكل المساعدات التي توجهها دول الخليج في شكل هبات مصدرا تمويليا مهما بالنسبة للمغرب، حيث حصلت خزينة الدولة خلال سنة 2016 على ما مجموعه 868 مليون درهم في شكل هبات من دول مجلس التعاون الخليجي. ووفق أرقام وزارة المالية والاقتصاد المغربية، بلغت قيمة الهبات والمنح المالية من دول الخليج إلى المغرب نحو 4 مليارات دولار خلال 2014.

1-- مجلة درع الوطن ، مرجع سابق ص:77

2- صباح العروسي، ص:168

إن توقيع المغرب على مجموعة من الاتفاقيات الدولية في مجالات التجارة والاستثمارات، وأرضيته الاستثمارية الوطنية المرنة، وفتحه لأوراش كبرى تهم تطوير الاقتصاد الوطني وتعزيزه لكل ما من شأنه الرفع من جودة الاستثمارات الأجنبية، هي أيضا أمور تم استحضارها إبان دراسة طلبه[1].

-**البعد الأمني**: نظراً إلى طبيعة التحديات التي تواجهها المنطقة، وفي مقدمتها خطر التطرف والإرهاب، وتدخل بعض الأطراف الخارجية في شئون الدول العربية، فإن كلاً من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمملكة المغربية تعملان على تعزيز التعاون الأمني فيما بينهما. وقد شكلت القمة الخليجية المغربية تعزيزاً للتعاون الأمني بين الجانبين، وأكدت على إدراكهما البالغ بضرورة التعاون في مواجهة التحديات التي تهدد أمن واستقرار المنطقة، انطلاقاً من قناعتهما المشتركة بأن التهديدات والأخطار التي تواجه دول المنطقة لا تستثني أحداً ولهذا عبر القادة عن التزامهم بالدفاع المشترك عن أمن بلدانهم واستقرارها.[2]

- **البعد العسكري**: يمثل أحد أوجه الشراكة بين الجانبين، فقد انضم المغرب الى جانب 34 دولة إسلامية للتحالف الاسلامي العسكري الذي أعلنته المملكة العربية السعودية في 15 ديسمبر 2015، لمحاربة الإرهاب. وقد جاء هذا التحالف لحماية الأمة من شرور الإرهاب ومخططات الإرهابيين الخفية أو المعلنة أينما كانت انطلاقًا من أحكام اتفاقية «منظمة التعاون الإسلامي» لمكافحة الإرهاب. كما يعد المغرب أحد أعضاء التحالف العربي في اليمن الذي أطلق عملية عاصفة الحزم في مارس 2015 لدعم شرعية الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي ضد انقلاب الحوثيين على السلطة.

- **المصالح المشتركة**، ترتكز العلاقات الخليجية المغربية على قائمة متنوعة من المصالح التي تدفع قدماً هذه العلاقات إلى الأمام، وبدا هذا واضحاً في التقدير المتبادل لكل منهما، فالعاهل المغربي حرص على الإشارة إلى لفتات الوفاء للأشقاء في مجلس التعاون الخليجي الذين دعموا المغرب واقتصاده في أصعب الظروف، وساهموا ويساهمون في تعزيز الاستقرار الذي تشهده المملكة حالياً في وقت تمر دول الجوار المغاربي بأخطار أمنية وصعوبات اقتصادية، مثلما أشاد العاهل السعودي بمواقف المغرب المؤيدة دوماً لدول الخليج، وخاصة انضمامها للتحالف الإسلامي العسكري لمواجهة الإرهاب، والذي أعلنت عنه المملكة العربية السعودية في شهر ديسمبر 2015، والمشاركة كذلك في عملية عاصفة الحزم ضمن التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن في مارس من العام 2015.[3]

- **التحديات المشتركة** : تمثل أحد العوامل المهمة التي تقف وراء التقارب بين الجانبين، فالمغرب يواجه تحديات عديدة يرتبط بعضها بتنامي التطرف والإرهاب وخاصة من دول الجوار المغربي التي تنشط فيها التنظيمات الجهادية والمتطرفة، فضلاً عن مشكلة الصحراء الغربية التي يحاول البعض إثارتها بين الحين والآخر، وفرض حلول معينة على المملكة المغربية بشأنها، أما دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فتواجه هي الأخرى تحديات متزايدة ، بعضها يتعلق بالسياسات الإيرانية التدخلية في شئون دول المنطقة، وتنامي خطر الجماعات المتطرفة ، وخاصة «داعش» الإرهابي الذي أعلن مسئوليته عن تنفيذ العديد من العمليات الإرهابية في المملكة العربية السعودية في العامين الماضيين.ناهيك عن استمرار الأزمات المختلفة في بعض الدول العربية، كالأزمة السورية واليمنية، فضلاً عن الأوضاع الصعبة التي تشهدها كل من العراق

1- صباح العروسي. مرجع سابق،ص:168.

2-- مجلة درع الوطن بالإمارات العربية ، العدد533، 2016، ص:78

3 - محسن الندوي، العلاقات الاقتصادية بين المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، ص: 232

وليبيا، وهي تطورات تنطوي على تحديات عديدة تفرض على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمملكة المغربية التعاون فيما بينها لمواجه تداعياتها المختلفة.[1]

ثانيا - الشراكة الاستراتيجية بين المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي : المجالات وآليات التنفيذ

سنتناول في هذا المطلب مجالات الشراكة الاستراتيجية منها السياسي والاقتصادي والسياحي والامن الغذائي ومجالات النقل والاتصالات والتواصل و وسنتناول آليات التنفيذ في المجالات المذكورة.

1- مجالات الشراكة الاستراتيجية:

تتوجه الشراكة الاستراتيجية بين المغرب ومجلس التعاون إلى جل القطاعات تقريبا.

- **المجال السياسي**. تهدف إلى تعزيز التعاون الدبلوماسي بين دول المجلس والمملكة المغربية، وعد العلاقات السياسية والاستراتيجية المشتركة. ثم توحيد جهود الجانبين حيال إرساء دعائم الأمن والاستقرار في الخليج والمنطقة.

- **المجال الاقتصادي**: فيتوخى تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والعمل على زيادة حجم التبادل التجاري بين دول المجلس والمملكة، ثم تسهيل عمليات التبادل التجاري والعمل على تذليل الحواجز الجمركية، وغير الجمركة بين الجانبين، بالإضافة إلى إقام استثمارات مشتركة، أيضا تهدف في هذا المجال إلى تشجيع إقامة علاقات جديدة وشراكات في القطاع الصناعي، ناهيك عن السعي وراء الاستفادة من التجارب الناجحة في خصخصة القطاعات الاقتصادية، وكذا التعاون بين المؤسسات المالية المتخصصة.

- **المجال السياحي**: فقد عقد له هدفين رئيسيين أولهما: تشجيع الاستثمار والاستفادة مما لدى الجانبين من الخبرات في هذا المجال، والثاني: الاستفادة من التجارب الناجحة في تنظيم قطاع السياحة لاستقطاب السياح من شتى دول العالم وكذا استقطاب المستثمرين من القطاع الخاص.

- **مجال الزراعة والأمن الغذائي**: فيتوخى تطوير استراتيجيات التعاون بين الجانبين في مجالات الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية وخاصة المشاريع التي تسهم في تعزيز وترسخ مفهوم الأمن الغذائي، وتشجيع الاستثمار المشترك، كما يتوخى الاستفادة من الخبرات المختلفة في مجال الثروة السمكية والاستزراع السمكي، كذلك تبادل المعرفة والخبرات في مجال الثروة السمكية والاستزراع السمكي، ناهيك عن تبادل الخبرات في مجال تطير الصناعات التحويلية للمنتجات الزراعية، والاهتمام بالبحث العلمي والاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في برامج التنمية وإعادة تأهيل البنيات المتدهورة.[2]

-**مجال النقل والمواصلات**: فسيتم تعزيز التعاون في مجال النقل والمواصلات وتشمل:

- مجال النقل البري وسكك الحديد.
- مجال النقل البحري.
- مجال النقل الجوي.

- **مجال الاتصالات وتقنية المعلومات**: فسيتم تعزيز التعاون في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، وتعزيز التعاون في موضوعات البريد.

1- مجلة درع الوطن بالإمارات العربية ، العدد533، 2016، ص:79

2- الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، شؤون المفاوضات والحوار الاستراتيجي 2012/10/10.

- **مجال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة والكهرباء**: فقد تم تسطير دفين في هذا المجال هما:

- التعاون في مجال الخبرات ونقل المعلومات المتعلقة بقطاع المياه والكهرباء ودراسة وتطوير أسس احتساب التعرفة الكهربائية والمائية.
- نقل المعرفة والتقنية المستخدمة وهياكل قواعد البيانات الموحدة في مجال المياه والصرف الصحي والكهرباء. الدراسات الاستثمارية في قطاع المياه، وأنظمة المياه واللوائح التنفيذية والإدارة المتكاملة لموارد المياه.

- **مجال المعادن**: على الرغم من أنه تم وضعه في الرتبة الثامنة من برنامج خطة الشراكة الإستراتيجية، إلا أنه لم يتم وضع أي معلومات عنه على عكس بقية المجالات.[1]

- **مجال البيئة**: والهدف منه التعاون في مجال مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة وخلق اتفاقيات بينية إقليمية ودولية وتفعيل تلك التي برمت من قبل. كما يهدف التعاون في مجالات الإدارة السليمة للمواد الكيميائية وإجراءات السلامة من مخاطر الصناعات البتروكيميائية، والتعاون في مجال الحماية من الإشعاعات ومراقبة المواد المشعة وتقنيات معالجة وتدويرها وتلوث الهواء.

-**المجال القضائي والقانوني**: يتم التركيز هنا على تعزيز التعاون في المجالات القانونية والقضائية، تعاونا شاملا لكل المجالات القضائية على نحو يستطيع أن يسهم بصورة إيجابية وفعالة في تدعيم الجهود القائمة في هذا المجال. بالإضافة إلى تعزيز وتطوير التعاون بين المعاهد القضائية وتسميات المحاكم في دول مجلس التعاون أو ما يقابلها من جهة ونظيرها في المملكة المغربية.

- **مجال التنمية الاجتماعية**: وهنا يسعى المختصون بالمجال إلى مجموعة من الأهداف هي:

- تنمية وتطوير شؤون المرأة في كلا الجانبين.

- تمكين المرأة وتعزيز قدراتها في كافة الميادين كركيزة أساسية لتقدم المجتمع وذلك لتطوير واقع المرأة وتنمية قدراتها وتوسيع قاعدة خياراتها وفرص مشاركتها في تنمية المجتمع.

- التعرف على الاستراتيجيات في مجال حماية المرأة من العنف.

- التعرف على الخطط الوطنية في مجال حماية الطفل من الإساءة.

- تشجيع التعاون والشراكة على أساس المنفعة المتبادلة في المجال الاجتماعي والاقتصادي وتكامل مشاريع التنمية الاجتماعية بما يحقق مصلحة المجتمع.

- **المجال الإعلامي والثقافي**: ففي هذا المجال، ونظرا للروابط التاريخية والثقافية وروابط الدين، تم تسطير مجموعة من الأهداف وهي:

- التعاون مع المؤسسات الإعلامية الرسمية في المغرب ومتابعة وتفعيل التعاون الإعلامي بالمجالات المختلفة ومجال التدريب وتبادل الخبرات الإعلامية.

- تفعيل التعاون في المجال الإذاعي والمجال التلفزيوني ومجال الإنتاج البرامجي، وتبادل الخبرات والمعارف الإعلامية.

1- الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، شؤون المفاوضات والحوار الاستراتيجي 2012/10/10.

- التعاون والتنسيق مع وكالات الأنباء والمؤسسات الإعلامية الخليجية.

- تفعيل التعاون في مجال الصحافة والمطبوعات والمكتبات والنشر الإلكتروني وتبادل الخبرات.

- تعزيز التعاون في المجال الثقافي والفنون ومجال الإبداع الفكري والنشر.

- تشجيع التبادل والحوار بين شرائح المجتمع كالمثقفين والمفكرين والمؤسسات الثقافية من دول مجلس التعاون مع المغرب

- **مجال التعليم العالي والبحث العلمي:** يهدف من خلال الشراكة أن يتم تشجيع التواصل بين الخبراء والمختصين في التعليم العام (الابتدائي والمتوسط والثانوي) من الجانبين.

-التعاون في مجالات التعليمية التي تعاني من ندرة الكفاءات الوطنية، ثم تعزيز التعاون بين مؤسسات البحث العلمي.

- **مجال الشباب والرياضة:** فسيتم تشجيع التعاون في مجال الشباب والرياضة ثم التعاون في مختلف الأنشطة الرياضية.

2-الشراكة الاستراتيجية : من المشروع الى التنفيذ

سنتناول خلال هذا المطلب الشراكة الاستراتيجية بين المغرب ومجلس التعاون الخليجي منذ اعتبار هذه الشراكة مشروعا إلى حين بداية تنفيذه وتحقيقه على ارض الواقع.

– الشراكة الاستراتيجية : المشروع

بعد ان قام مجلس التعاون بعقد اجتماع وزاري بجدة في يوم الأحد 11 دجنبر 2011، بحضور وزراء خارجية دول المجلس بالإضافة إلى وزيري الخارجية المغربي والأردني، وتنفيذا لتوصياته المتمثلة في:

الأولى: تتعلق بتشكيل مجموعتي عمل من الأمانة العامة وكل من الجانبين المغربي والأردني، تنبثق عنهما لجان متخصصة لدراسة مجالات التعاون والشراكة، تمهيدا لرفعها إلى المجلس الأعلى.

الثانية: بإقرار برنامج تنمية اقتصادية لفائدة المغرب والأردن يمتد لخمس سنوات.

احتضنت الرياض يوم الأربعاء 19 أكتوبر 2011م، الاجتماع الأول لفريق عمل الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية – المملكة المغربية، حيث اعتمد ضمنيا مفهوم الشراكة النموذجية والواقعية في المجالات ذات الأولوية بالنسبة للطرفين.

وعليه، خلص الاجتماع إلى اقتراح تشكيل سبع لجان متخصصة لدراسة مجالات التعاون والشراكة، تمهيدا لرفعها إلى المجلس الأعلى، وهذه اللجان هي[1]:

-لجنة التعاون السياسي.

-لجنة التعاون الاقتصادي.

-لجنة التعاون العسكري.

-لجنة التعاون الأمني.

-لجنة التعاون في مجالات الإنسان والبيئة.

-لجنة التعاون القضائي والقانوني.

-لجنة التعاون الثقافي والإعلامي.

1 - بلاغ من الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرباط، في دجنبر 2012م.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المجلس الأعلى للمجلس التعاون قد أقر إنشاء صندوق خليجي للتنمية، يبدأ بتقديم الدعم لمشاريع التنمية في كل من المغرب والأردن بمبلغ 2.5 مليار دولار لكل دولة، مع تكليف وزراء المالية بدول المجلس بدراسة النظام الأساسي والهياكل المطلوبة لإحداث هذا الصندوق، وذلك عقد الاجتماع الوزاري التحضيري الذي عقد يوم الأربعاء 21 نوفمبر 2011م، حين وافق المجلس في دورته 32 التي عقدت بالرياض يومه 19 و20 دجنبر 2011، على تشكيل اللجان المذكورة.

كما أن اللجان السابقة كان لها الدور الفاعل في تقديم أساس جاهز ومرن لبدأ أنشطة اللجان الجدية والمستحدثة في إطار الشراكة الاستراتيجية[1].

- آليات تنفيذ الشراكة الاستراتيجية:

ومن اجل تنفيذ هذه المشاريع قام مجموعة من الخبراء بدراستها ووضع مجموعة من الآليات التي تتناسب مع مجالاتها، وبحسب القطاعات التي تنضوي تحتها وبحسب طبيعتها، فما يتناسب مع مشروع سياحي قد لا يتناسب مع مشروع زراعي... وهذه الآليات هي:

- **المجال السياسي.**

- سيتم التركيز على عقد اجتماع وزاري سنوي مشترك لوزراء خارجية دول المجلس مع وزير خارجية المغرب.
- عقد اجتماع تحضيري للجنة المشتركة يسبق الاجتماع الوزاري المشترك.

- **المجال الاقتصادي.**

- عقد لقاءات دورية بين رجال الأعمال والمستثمرين بين الجانبين.
- تنظيم ورش عمل مشتركة في المجال الاقتصادي.
- تبادل الزيارات بين المسؤولين لتعزيز التعاون المشترك بين دول المجلس والمغرب.
- تبادل التجارب في هذا المجال والاستفادة من قوانين الخصخصة، ومهام وهيكلة الهيئات الحكومية التي وضعت لتسيير عمليات الخصخصة، خصوصا فيما يتعلق بمستويات الشفافية وبتقييم برامج الخصخصة بعد الانتهاء منها.
- تشجيع المستثمرين من دول المجلس على الاستثمار في المشاريع المخصخصة في المملكة المغربية.
- عقد المؤتمرات وورش العمل للتعرف على المؤسسات بين الجانبين مع ضرورة التواصل مع الغرف التجارية والهيئات والمنظمات التي يمكن أن تفتح أبواب التعاون بين البلدين.[2]

- **المجال السياحي**

- مشاركة الجانبين في المعارض الترويجية للسياحة.

1-Mme Latifa El bouabellaoui : 'Bilan des échanges commerciaux entre le Maroc et les pays du CCG et le potentiel de leur développement' Séminaire à l'Institut des Etudes Stratégiques (IRES) Rabat, Le 30 Avril 2013, p : 20.

2- الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، شؤون المفاوضات والحوار الاستراتيجي 2012/10/10.

- تبادل الخبرات في مجال تنظيم هذا القطاع وتمويله، وهيكلية جهات القطاع العام التي تقوم بتنمية السياحة وتطويرها، علاوة على كيفية استقطاب استثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي وغيره.

- **مجال الزراعة والأمن الغذائي.**

- تبادل الخبرات في المجالات الزراعية.
- إقامة معارض أو المشاركة الفعالة في المعارض الزراعية لتعزيز التعاون والفرص الاستثمارية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي وللمغرب.
- بحث شراكات في مجال الاستثمار في إنتاج الغذاء.

- **في مجال النقل والمواصلات.**

- التعليم والتأهيل والتدريب والأبحاث في مجالات النقل المختلفة.
- تبادل التجارب والخبرات في قطاع النقل العام وفي مجالات النقل البحري والموانئ وفي تصميم وتنفيذ وصيانة الطرق والجسور وفي مجالات السلامة الطرقية وسلامة النقل عموما.

- **مجالات مختلفة**

أ- بالنسبة لمجال الاتصالات وتقنية المعلومات:

- دراسة خفض تعريفات الاتصال قدر الإمكان.
- بحث سبل تطوير الخدمات البريدية والتشغيلية.

ب- بالنسبة لمجال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة والكهرباء:

- تبادل الخبرات حول الطاقة المتجددة والمعلومات والأبحاث المائية، تبادل التجارب العملية في تخصيص قطاع المياه والكهرباء والمواصفات الفنية والقياسية للنظم والمعدات.
- تدريب الأفراد في المجالات الإدارية والفنية.
- تشجيع المستثمرين للدخول في مجال تنفيذ مشاريع توليد الطاقة الكهربائية.
- موارد وتقنيات الطاقة المتجددة.

ج- مجال التعاون البيئي:

- الاستفادة من الدراسات والبحوث في مجال الإدارة المستدامة وحماية البيئة البحيرة وإدارة المناطق الساحلية ودعم التعاون في مجال الأنشطة مع المنظمات والجمعيات الأهلية المعنية بالبيئة.
- تبادل المعلومات والخبرات بين الطرفين في مجال التشريعات والقوانين واللوائح البيئية والتخطيط البيئي والدراسات البيئية وتبادل الخبرات في مجال الطوارئ البيئية وإدارة الأزمات البيئية.[1]

د- المجال القانوني والقضائي:

- تبادل المعلومات القانوني والتشريعات النافذة والمطبوعات والبحوث القانونية والقضائية.

1- الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، شؤون المفاوضات والحوار الاستراتيجي 2012/10/10.

- تشجيع الزيارات وعقد الندوات القانونية والقضائية حول المواضيع المتجددة في ميادين القضاء والقانون.
- تبادل الخطط الدراسية والمحتوى العلمي للمواد والبرامج التدريبية بكافة أنواعها والمعلومات المتعلقة بطرق ووسائل التدريس المستخدمة.
- تبادل المنشورات العلمية من رسائل وبحوث متخصصة في العم القضائي سواء أكانت من قبل الكادر الأكاديمي أم من الدارسين.
- تبادل الزيارات للدارسين والكادر الأكاديمي والإداري.
- تفعيل البحث العلمي المشترك بين أعضاء هيئة التدريس والدارسين في المعاهد القضائية وإعطاء أولوية النشر في المجالات والدوريات العلمية التابعة للطرفين.

هـ- مجال التنمية الاجتماعية:

- تبادل التجارب والخبرات في مجال تمكين المرأة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وكيفية محاربة التمييز ضد المرأة.
- الاستفادة من التجارب المتقدمة في هذا المجال لدة الجانبين.
- تنظيم زيارات ميدانية للمؤسسات المعنية بالأسرة وللمرأة والطفل والإرشاد والاستشارات الأسرية.
- تبادل الخبرات والمعلومات والاستعانة بخبرات من الكوادر التدريسية والتدريبية في مجال تأهيل ذو الاحتياجات الخاصة.
- الاستفادة من الاستراتيجيات المعمول بها في رعاية المسنين[1].

و- مجال التعاون الإعلامي والثقافي[2]:

- استثمارات تعليمية مشتركة.
- تبادل الزيارات بين المذيعين والكوادر الفنية، والدورات التدريبية المشتركة.
- إنتاج وبث مشترك لبرامج إذاعية وتلفزيونية.
- تسهيل دخول الصحف والمطبوعات التي تصدر من هذه الدول.
- تسهيل مهمة المراسلين والصحفيين وتبادل الزيارات بينهما.
- المشاركة في المهرجانات والفعاليات الثقافية والفنية.
- المشاركة في معارض الكتب وإقامة أسابيع ثقافية فنية.

ز- مجال التعليم العالي والتقني والبحث العلمي:

- استثمارات تعليمية مشتركة.
- تبادل الخبرات والاستشارات، والاستفادة من الخبرات التعليمية.

1- صباح العروسي، مرجع سابق ص: 188

2 - دليل استرشادي حول مجلس التعاون الخليجي ومسار شراكة مع المملكة المغربية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون مديرية المشرق والخليج والمنظمات العربية والإسلامية، الرباط، 2012.

- عقد المؤتمرات والندوات العلمية المشتركة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي.
- الاستفادة من مراكز البحث العلمي في الجامعات، وتشجيع البحوث العلمية المشتركة بين الجامعات والمعاهد ومؤسسات البحث العلمي في الجانبين...
- تبادل الأساتذة ذوي الكفاءة في الجامعات بين الجانبين.

ح- مجال الشباب والرياضة:

- عقد اجتماعات بين المختصين في مجالي الشباب والرياضة.
- بحث إمكانية انضمام المغرب في دورة كأس الخليج.
- توحيد الأدوار والأصوات على المستوى القاري والإقليمي والدولي.

3- القمة الخليجية المغربية بالرياض: دعامة أساسية للشراكة الاستراتيجية

لقد انعقدت بالرياض، أشغال القمة المغربية- الخليجية الأولى يوم الأربعاء 20 ابريل 2016 بمشاركة العاهل المغربي محمد السادس، إلى جانب قادة دول مجلس التعاون الخليجي، في ظرف دقيق يعيشه الوطن العربي، باعتبارها دعامة أساسية لتجديد الشراكة الإستراتيجية بين الطرفين.

وفي خطابه أمام القمة أكد العاهل المغربي أن الشراكة المغربية الخليجية تستمد قوتها من الإيمان الصادق بوحدة المصير، ومن تطابق وجهات النظر، "بخصوص قضايانا المشتركة".

وجاء في خطابه" لقد تمكنا من وضع الأسس المتينة لشراكة استراتيجية هي نتاج مسار مثمر من التعاون على المستوى الثنائي، بفضل إرادتنا المشتركة. فالشراكة المغربية الخليجية، ليست وليدة مصالح ظرفية، أو حسابات عابرة. وإنما تستمد قوتها من الإيمان الصادق بوحدة المصير، ومن تطابق وجهات النظر، بخصوص قضايانا المشتركة. لذا، نجتمع اليوم، لإعطاء دفعة قوية لهذه الشراكة، التي بلغت درجة من النضج، أصبحت تفرض علينا تطوير إطارها المؤسسي، وآلياتها العملية. وهي خير دليل على أن العمل العربي المشترك، لا يتم بالاجتماعات والخطابات ولا بالقمم الدورية الشكلية، أو بالقرارات الجاهزة ، غير القابلة للتطبيق، وإنما يتطلب العمل الجاد، والتعاون الملموس، وتعزيز التجارب الناجحة، والاستفادة منها وفي مقدمتها التجربة الرائدة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي."[1]

وأضاف "رغم بعد المسافات الجغرافية، التي تفصل بيننا، توحدنا والحمد لله، روابط قوية، لا ترتكز فقط على اللغة والدين والحضارة، وإنما تستند أيضا، على التشبث بنفس القيم والمبادئ، وبنفس التوجهات البناءة".

ويمكن القول ان خطاب للعاهل المغربي، الذي كان قويا في لهجته ومضامينه، يحمل العديد من الأبعاد السياسية والدولية[2]:

أولا: دعوة إلى دول الخليج من أجل الانتقال بالعلاقات السياسية والاقتصادية من إطارها القانوني، المتمثل في الاتفاقيات المبرمة، إلى إطارها المؤسساتي والعملي من أجل تجسيدها على مستوى الواقع للحصول على أفضل النتائج لكل

1- الموقع الرسمي لوكالة المغرب العربي للانباء http://www.mapnews.ma/ar

2- د.المصطفى قاسمي، أستاذ القانون الدستوري كلية الحقوق، جامعة الحسن الأول، عن موقع هسبريس الاخباري http://www.hespress.com/orbites/303475.html

الأطراف: دول الخليج والمغرب، مذكرا بالتجارب الناجحة، كمجلس التعاون لدول الخليج، وهذا ما عبر عنه الملك بقدرتنا على بلورة مشاريع مشتركة.

ثانيا: رسالة تحذيرية قوية إلى أعضاء القمة من المناورات والمؤامرات التي تتخذ مظاهر وأشكالا مختلفة، هدفها واحد هو تغيير ما بقي من الأنظمة العربية بعد الإطاحة ببعض الأنظمة العربية السابقة تحت غطاء الحداثة والديمقراطية وزعزعة الأمن والاستقرار للتجارب الناجحة في المنطقة؛ حيث أصبحت تتخذ من شهر أبريل لكل سنة مناسبة لمحاولة تحقيق أهدافها.

ثالثا: اعتبر العاهل المغربي أن المجال السياسي الدولي في إطار إعادة الهيكلة والتشكل، وأن الصراع بين الفاعلين الدوليين؛ أي القوى الكبرى، من شأنه أن يدفع في اتجاه تحالفات جديدة في الأفق من أجل الهيمنة، مشيرا إلى أن عدم التفرقة وعدم الطعن من الخلف والتكتل قيم من شأنها إرساء حلف عربي على أسس قوية ومتينة تمكنه من الدفاع عن مصالحه ومصالح شعوبه وتحقيق الاستقرار السياسي والأمن الجماعي، وأن كل تجاهل لهذه الأسس والمبادئ من شأنه أن يسمح بإشعال الفتن والفوضى، وبالتالي زعزعة استقرار الأنظمة العربية في المنطقة بما يخدم مصالح الخصوم والأعداء.

رابعا: إن المغرب متمسك بالمحافظة على علاقاته مع حلفائه التقليديين. وإذا كان قد عمد إلى تنويع شركائه، فهذا لا يمس العلاقات مع حلفائه في شيء. فالمغرب دولة مستقلة ذات سيادة على المستوى الوطني والدولي، ولكل دولة ذات سيادة الحق في أن تحدد اختياراتها المناسبة لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية. وهذه رسالة قوية من الملك مفادها أن مسألة القرارات الإستراتيجية للمغرب التي تخدم سياساته الخارجية لا يحق لأي كان أن يتدخل فيها. فالمغرب كان، ولا يزال، دولة مستقلة وهو عضو نشيط في حظيرة المجتمع الدولي، حر في اختياراته لسياساته وقراراته بما يخدم مصالحه وطنيا ودوليا في إطار الشرعية الدولية؛ بحيث يظل وفيا لالتزاماته الدولية تجاه شركائه، وهذا لا يمس، من قريب أو بعيد، مصالح أي دولة.

خامسا: أكد العاهل المغربي، من خلال هذه القمة الخليجية المغربية، إلى أن الدفاع عن أمن واستقرار الشعوب العربية في هذه الظرفية الصعبة والخطيرة ليس اختياريا، بل، على العكس من ذلك، واجبا بالنظر إلى أن الإخلال به ستكون له نتائج وخيمة وسلبية، باعتبار أن الروابط التاريخية لكل من دول الخليج والمغرب أثبتت أن ما يضر بعضها يضر الجميع، فالمصير واحد.

سادسا: حذر الملك من أن الأخطار والمخططات العدوانية التي أطاحت سابقا ببعض الدول في المشرق لازالت متواصلة مستهدفة المس بالاستقرار والأمن لكل من المغرب والخليج، آخرها المناورة التي استهدفت وحدتنا الترابية. فالمؤامرات والتهديدات والابتزاز لا تزال مستمرة من أجل الضغط على المغرب ووضع اليد على خيرات بلدنا، متمثلة تارة في محاولة نزع الشرعية على تواجد المغرب في صحرائه، وتارة في التلويح بمساندة أطروحة الانفصال وخيار الاستقلال، محذرا أعضاء القمة من أن هذه التهديدات لن تتوقف إلا إذا وقفت دول الخليج والمغرب وقفة رجل واحد ضد أطماع الخصوم والأعداء.

ثالثا - الشراكة الاستراتيجية بين المغرب ومجلس التعاون الخليجي في اطار الوضع المتقدم:

في اطار الوضع المتقدم[1] الذي نقترحه يمكن للمغرب ودول مجلس التعاون الخليجي التعاون في عدة مجالات استراتيجية لأخرى غير المجالات التي تم الاتفاق بشأنها بخصوص الشراكة 2012-2017 التي اصبحت بتاريخ 2013-2018بحيث يخول للمغرب المشاركة في البرامج الخليجية الراهنة والمستقبلية، على غرار الوضع المتقدم للمغرب مع الاتحاد الأوروبي حيث تخول صفة الوضع المتقدم للمغرب، إمكانية الاندماج التدريجي في السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي، من خلال إقامة كيان اقتصادي مشترك، أي شراكة بين الطرفين نحو رابط تعاقدي جديد، من شأنه مواكبة الرهانات الجديدة إقليميا ودوليا .[2]

وتقوم الفلسفة العامة الوضع المتقدم للمغرب مع الاتحاد الاوروبي، على كون الوضع المتقدم يعكس الانخراط الرسمي للاتحاد الأوروبي، في عملية مصاحبة المغرب في ديناميته الداخلية المتمحورة حول ترسيخ الممارسة الديمقراطية، والارتقاء بحقوق الإنسان، وتحديث الاقتصاد، والتماسك الاجتماعي والتنمية البشرية.وينص الاتفاق على:

-ايجاد فضاء اقتصادي مشترك بين المغرب والاتحاد الاوروبي ، وذلك من خلال العمل على الاندماج التدريجي للاقتصاد المغربي في نظيره الأوروبي ،من خلال ملائمة التشريعات ،اتفاق تبادل حر شامل وإقامة شراكة اقتصادية واجتماعية .

-ربط المغرب بالشبكة الطرقية الأوروبية ،بالإضافة إلى الشراكة القطاعية (ولوج المنتجات الصناعية للأسواق، حقوق الملكية الفكرية والصناعية ،حماية المستهلك...)

-تنمية الشراكة بين القطاع الخاص لدى الطرفين .

-تدعيم تحديث القطاع الفلاحي الذي انخرط فيه المغرب في إطار مخطط " المغرب الاخضر "

-تقريب النظام التعليمي للطرفين .

-تعزيز التعاون على العملي والتقني.

-تأسيس فريق عمل بين هيئات أرباب العمل والمهنيين .

-تقويم التعاون في مختلف مجلات التشغيل

- تشجيع شبكة التبادل والتشاور في مكونات المجتمع المدني

فهل ممكن الارتقاء بالشراكة المغربية الخليجية الى مستوى الوضع المتقدم المغربي مع الاتحاد الأوروبي ؟ وجوابا على هذا السؤال سوف نتناول بعض المجالات التي يمكن تحقيقها أولا وصولا الى وضع متقدم شامل بين الطرفين.

1- الاستثمار الخليجي:

إن وضع حد للاستثمار العربي وخاصة الخليجي في الخارج وجذب تلك الرساميل إلى البلاد العربية، حيث إنها من فترة لأخرى تتناقص بفعل التقلبات المالية الدولية، وقد تتحول هذه الأموال إلى أداة ضغط سياسي واقتصادي على الدول

---

1 - نقصد بالوضع المتقدم مع مجلس التعاون الخليجي هو أقل من العضوية الكاملة وأكثر من التعاون بمعنى شراكة استراتيجية تشمل جميع المجالات .

2 - عبد الهادي الصبابي(1989)" العلاقات الاتفاقية بين المغرب والمجموعة الاقتصادية دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، كلية الحقوق اكدال، جامعة محمد الخامس،الرباط، السنة الجامعية ، ص:363

المعنية بتجميعها في أوقات الأزمات مع الغرب، وعليه فقد قامت بعض المشروعات وهي بمثابة خطوات ناجحة اتجهت إلى استثمار هذه الأموال عبر مشروعات ضخمة في البلاد المغاربية وخاصة المغرب.

وتمثل دول مجلس التعاون الست، مصدرا هاما وأولويات للاستثمار الخارجي في أفق عام 2020م، حيث ستحوز على ما لا يقل عن 3.500 مليار دولار على شكل استثمارات مباشرة في الخارج.

ويتوقع على مدى عشر سنوات العشر القادمة أن تصل الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة لدول مجلس التعاون في المغرب إلى نحو 100 مليار دولار، وذلك وفق تغيرات الاتحاد العام للغرف التجارية الخليجية[1].

2- المياه الضائعة:

إن موقع البلدان الخليجية في المنطقة الجافة أو شبه الجافة جعلها تعاني ضغوطا شديدة على مواردها المائية[2] مما جعل متوسط نصيب الفرد من المياه المتجددة من أقل المعدلات في العالم، إن محدودية الموارد المائية الخليجية والفقر المائي تمليه محددات جغرافية وجيولوجية، ولاشك أن الاتجاه صوب البلاد المغاربية للتعاون في مجال تحقيق الأمن المائي العربي بإقامة مشروعات مشتركة يضع حداً للمياه الضائعة سواء كانت مياه أمطار أو مياه أنهار بإقامة سدود كما هو جار به العمل في المغرب بالتعاون مع المملكة العربية السعودية والكويت.

3-الأراضي الزراعية:

تعاني دول مجلس التعاون الخليجي وكذا البلدان المغاربية من مشكلة الأمن الغذائي التي تتمثل في قلة الإنتاج الغذائي مع زيادة الطلب على المنتجات الغذائية، وهي مشكلة تتسم بأنها مزمنة[3]، وتحتاج إلى استراتيجية بعيدة المدى حتى يتم السيطرة عليها وتحقيق الاستقلال الغذائي والاكتفاء الذاتي المطلوب[4]، وعليه يجب التعاون الثنائي في استثمار العدد الهائل من الأراضي الزراعية غير المستغلة بالاعتماد على مشروعات مشتركة تأخذ بعين الاعتبار النقاط الآتية:

- التقليل من الإنفاق على ميزانية الدفاع وتحويلها إلى الزراعة.
- العمل على إنشاء محطات طاقة ومياه لحل مشكلة ندرة المياه.
- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في الاتجاهين.

ان أغلب المحصولات الزراعية غلات تجارية من أجل التجارة والصناعة، ومعظم إنتاجها يصدر للخارج في الجانبين الخليجي والمغربي، كالقمح والأرز والزيتون والبن، إلخ... وعليه فإن الاستراتيجية البديلة مستندة إلى تجارب سابقة من شأنها أن تسهم في التطلع إلى التكامل الاقتصادي بين الجانبين ومنها:

---

1 - عبد الله شهبون، المغرب ودول الخليج، الدبلوماسية الملكية بدأت تؤتي ثمارها، من وكالة المغرب العربي للأنباء، صادرة بتاريخ 29 دجنبر 2013م، http://www.map.ma/ar/print/139674

2 - العلوان عبد الصاحب، (2001) ،قضايا التكامل الاقتصادي العربي والأمن الغذائي التطورات والتحديات وآفاق المستقبل، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،.ص:32

3 - بسبب معوقات طبيعية كاتسام منطقة الخليج بالارتفاع العالي ونسبة الملوحة وندرة الأمطار وضعف مصادر المياه وارتفاع درجة الحرارة وهي عوامل تعيق النمو الزراعي المطلوب.

44 - لتفاصيل أكثر:

حامد ربيع: (1997)أزمة الغذاء وسلاحه: قضايا دولية، معهد الدراسات السياسية، إسلام أباد، ع 228 18-24 مارس 1996م.

وينظر أيضا: محمد أحمد آل حامد: أمن الخليج وانعكاساته على مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي .

أولا: مبدأ الميزة النسبية أو ما يسمى بقانون اللنسبية التخصص في إنتاج السلع، والمحصولات التي يتوافر في إنتاجها أكبر قسط سواء بالمغرب أو الخليج.

"ثانيا: الاعتماد على التقنية الحديثة.

ثالثا: ضرورة إعادة المنطلق التكاملي العربي للتحرك من جديد لمواجهة هذه التغيرات ودعم منطقة التجارة الحرية العربية الكبرى التي تم إنشاؤها.

رابعا: تبني استراتيجيات لتنمية زراعية مستدامة تهدف إلى تحقيق أعلى نسبة ممكنة من الاكتفاء الذاتي"[1].

4- البنية التحية :

إن دول مجلس التعاون الخليجي لها خبرة كبيرة في مجال البنية التحتية، والمغرب يحتاجها كما يحتاجإلى التمويل بما يصل إلى الغرض المطلوب. رغم ان المغربعرف إصلاحات كبرى في مجال البنية التحتية مطابقة للمعايير الدولية، فقد بلغ أكثر من 1800 كلم2 من الطرق السيارة، حيث بلغ 15 مليون مسافر في سنة 2010، كما يتمتع ب 13 مطارا، أهمها مطار محمد الخامس الدولي بالدار البيضاء والذي يعتبر أكبر محور بين أوربا وإفريقيا.

أيضا يتمتع ب 13 ميناء بحري، أهمها ميناء طنجة ماد، والذي تصل قدرة استيعابه حوالي 8 ملايين حاوية بحلول سنة 2016.

بالإضافة إلى 2000 كلم2 من السكك الحديدية، وأول خط سككي فائق السرعة (تي جي في) في إفريقيا كلها ، الذي سيمكن من تقليص المسافة بين القنيطرة وطنجة والدار البيضاء، حيث سيصبح بالإمكان التوجه إلى الرباط في خمسة عشرة دقيقة وإلى طنجة في ساعة واحدة و 15 دقيقة.

5-المغرب بو ابة الخليج للاستثمار في افريقيا:

يمكن أن يصبح المغرب مركز غرب أفريقيا، في إطار توازنات جديدة تحولت معها أفريقيا جنوب الصحراء إلى "بيئة إيجابية جالبة للاستثمار"، حيث أصبحت نيجيريا أكبر اقتصاد في هذه المنطقة وتعمل حاليا على ضخ استثمارات ضخمة من جانب القطاع الخاص في البنية التحتية.وتأهيل المغرب عبر شركائه الخليجيين سيضعه في درجة تنافسية متقدمة، إن تمكن القطاع الخاص والخليجي من أخذ موقعه كاملا في الساحة بعيدا عن اللوبيات والريع وتقسيم السوق كما مارسته فرنسا لعقود.

ومن المطمئن للغاية أن نقرأ في أبحاث "الماستر" بمؤسسته "بريتيش إكسبرتيز" ما يفيد أن المغرب "فرصة في أفريقيا"، ومثال على ذلك نجد ان بنك "التجاري وفا بنك" يحتل الرتبة السادسة في إفريقيا، هذا البنك المتحصل على لقب البنك الإفريقي لسنة 2010م ب: 1.5 مليون دولار من العائدات و35 بليون دولار من العائدات و19 بليون دولار من الأصول. بينما حصل "البنك المغربي للتجارة الخارجية المرتبة السابعة.

1 -المنظمة العربية للتنمية الزراعية التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي لعام 1995م (الخرطوم المنظمة 1995م).
وينظر أيضا: العلوان عبد الصاحب، أزمة التنمية الزراعية العربية ومأزق الأمن الغذائي، المستقبل العربي، السنة 11، ع 117، نوفمبر/تشرين الثاني 1982 .

6- إحداث خط نقل بحري مباشر بين الطرفين:

ينبغي الحسم في هذا الموضوع قريبا وجعل هذا الخط من بين أولى أولويات المبادلات بين البلدين انطلاقا من الدراسة المنجزة في هذا الصدد والتي تفيد بوجود حركة نقل بين المغرب والسعودية تتراوح ما بين 4000 و5000 حاوية في الشهر.

كما أن هذا الخط البحري المتوقع من شأنه الرفع بشكل بارز من المبادلات التجارية بين البلدين والتي لا تتجاوز حاليا 2.85 مليار دولار سنويا غالبيتها صادرات سعودية للمغرب من النفط ومشتقاته والمواد الكيماوية في حين لا تتعدى الصادرات المغربية للسعودية، كما رأينا، 105 ملايين دولار، تشكل ضمنها منتوجات الصناعة الغذائية 15.3 مليون دولار.

ويؤكد المختصون بدراسة المشروع، بأنه لا تجارة ناجحة وفعالة بدون نقل، وبالتالي سيمكن هذا الخط من الرفع من المبادلات التجارية بين البلدين بشكل كبير، وعلى صعيد مجلس الأعمال المشترك فإنه يحث على ضرورة إنشاء صندوق استثماري بين البلدين يساهم فيه رجال الأعمال والمؤسسات المالية في البلدين من أجل الدفع بالاستثمارات والأعمال في كلا البلدين"[1].

7-اتفاقية التجارة الحرة بين الطرفين:

اننا نرى انأهم أهداف هذا الوضع المتقدم الذي نتصوره هو التحضير لاتفاق معمق وشامل للتبادل الحر بين الطرفين الذي سيغطي مجالات جديدة كحقوق الملكية الثقافية وحركة الرأسمال والتنميةالمستدامة، وسيجعل المغرب يندمج تدريجيا في السياسات القطاعية لمجلس التعاون الخليجي،ويتوقع أيضا أن يسمح هذا الوضع المتقدم بتلقي مزيد من الاستثمارات الخليجية.

8- المجال السياحي:

يتمتع المغرب بموقع جغرافي استراتيجي متفرد، وهو جزء من منطقة البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، كما يقع بالقرب من أكبر سوق مصدرة في العالم وهي منطقة اليورو، كما أن موقعه المميز على المحيط الاطلسي والبحر المتوسط يعتبر واحد من الوجهات السياحية العالمية الأولى، فمع 3500 كلم من الشواطئ الساحلية، فإن المغرب بذلك يقدم إمكانية بحرية استثنائية للمستثمرين في هذا المجال.

وبفضل هذا التموقع يقدم جميع أنواع المناظر الطبيعية لترضي جميع الأذواق من شلالات وغابات، وجبال ووديان، ناهيك عن تراث غني وعريق ومعترف به عالميا، من طبخ وفن وصناعة تقليدية، ومدن قد منحت عدة ألقاب منها مدن الثقافة العربية العالمية وأخرى للسياحة.

فحيث التزم المغرب بتحقيق رؤية 2010م، أو ما يعرف بمغرب 2010م، في خلق ظروف مواتية لتطوير السياحة والنقل في ربوعه والتي حققت أهداف منها استقطاب 10 ملايين سائح، وإحداث فنادق سياحية ذات معايير عالمية، وإحداث 80 ألف غرفة بنيت على مدى سنوات 2000م، و2010م، وقد تم تحقيق 65 ألف غرفة و230.000 سرير، ومنتجعات سياحية جديدة، مما رفع من مدخلات الاستثمارات في قطاع الفنادق إلى مليارات الدراهم، وكما رفع من عائدات

1 - صباح العروسي، مرجع سابق، ص: 126.

العملة الأجنبية، أيضا استحداث 600.00 وظيفة. كما ارتفع متوسط الناتج الإجمالي المحلي السنوي خلال الفترة 2000م و2010 إلى 8.5% مما رفع مساهمة قطاع السياحة المحلي الإجمالي في 2010م إلى 20%[1].

بالإضافة الى مخطط المغرب الأزرق في أفق 2020م، بحيث سيتم خلق وجهات سياحية جديدة (كبناء وتجهيز مجموعة من الشواطئ الساحلية كتغازوت قرب أكادير، وموكادور قرب الصويرة مازاغان قرب الجديدة، وليكسوس قرب العرائش والسعيدية، والشاطئ الأبيض قرب كلميم)، كما سيتم التركيز على مفهوم المحطات السياحية المندمجة "الذكية" الهادفة إلى خلق عرض مغربي تنافسي على الصعيد الدولي، ويهدف في مرحلته الأولى إلى إعادة تموقع واستكمال المحطات التي تم إطلاقها، وإكمال العرض السياحي بمحطات جديدة، كما يهدف إعطاء موقع تفضيلي مميز ومستدام للمحطات مع الاعتماد على منطق السوق، لتتم بذلك مواكبة مشاريع وتدابير في مجالات أخرى موازية كالنقل والتكوين والتسويق.

وتهدف سياسة مغرب 2020م، بتحديث وإدماج المغرب في العولمة، وخلق ثورة اقتصادية على المستوى الإقليمي، عبر مجموعة من الوسائل أهمها تطوير المنتجعات المتكاملة (خط ازير) وتوسيع الطاقة الاستيعابية للفنادق بالمدن، ثم وضع خطة تكوين لتوفير ضيافة عالية الجودة، بالإضافة إلى المحافظة على تألق التراث الثقافي والطبيعي وإبرازه[2].

كل هذه المعطيات تشجع على استقطاب المزيد من الاستثمارات الخليجية في هذا المجال السياحي المتنوع خاصة مع تنوع التضاريس المغربية وتشجيع سياحة جديدة بالمغرب مثل السياحة الجبلية والسياحة البيئية ....الخ

9- استراتيجية استثمار الصناديق السيادية الخليجية في المغرب :

في عام 2011 تم التوقيع على تأسيس الهيئة المغربية للاستثمار السياحي تحت اسم (وصال كابيتال) بقصد تطوير القطاع السياحي والذي يُعد جوهريًّا في الاقتصاد المغربي؛ حيث يساهم بنحو 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بشكل مباشر لكن أعلى من ذلك عند احتساب التأثيرات غير المباشرة، كنفقات الزوار التي تترك آثارها الإيجابية على العديد من القطاعات الاقتصادية. حيث تم تأسيس وصال كابيتال عبر شراكة بين مؤسسات تتبع الصناديق السيادية في قطر والإمارات والكويت فضلاً عن المغرب بهدف استثمار ما بين 2.5 و4 مليار دولار في المشاريع السياحية في أرجاء المملكة المغربية حيث تنتشر أماكن الجذب السياحي في مختلف مناطق البلاد وخصوصًا الساحلية منها لكن دونما إهمال للمدن غير الساحلية مثل مراكش. والمؤسسات المعنية تشمل قطر القابضة وآبار للاستثمار التابعة لصندوق (أبو ظبي) وصندوق الأجيال الكويتي والصندوق المغربي للتنمية السياحية. ومن شأن الأموال المستثمرة تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية ضمن رؤية 2020 من قبيل تطوير المرافق العامة وبالتالي النمو الاقتصادي وإيجاد فرص عمل للمواطنين.

ويشكِّل تمويل العجز تحديًا لا يمكن تركه لأنه يمس وضع المالية العامة بالمغرب؛ فمن المؤكد أن بمقدور المغرب الحصول على قروض مباشرة أو عن طريق استصدار سندات مالية لكن على حساب رفع مستوى المديونية العامة. ويشكِّل الدَّيْن العام بما في ذلك الأجنبي نحو 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بعد إضافة الديون المرتبطة بالمؤسسات التابعة للحكومة والتي حصلت على تسهيلات مصرفية. وقد بلغت الديون الخارجية للمغرب نحو 30 مليار دولار في منتصف 2011

1 - Omar Nachef, « Stratégie touristique marocaine – Analyse marketing stratétique », HEM Rabat-Master des sciences finance, entreprise 2005 dans le catégorie : Tourisme.

2 - دليل الاستثمار بالمغرب L'A.M.D.I مرجع سابق.

أي نصف المديونية المستحقة. وبكل تأكيد، فإن على السلطات المغربية إرجاع رأس المال زائدًا خدمة الدين العام مما يشكِّل تحديًا للمالية العامة.

"في المقابل، بمقدور القطاع العام الحصول على تسهيلات مصرفية من البنوك المنتشرة في البلاد والتي تتمتع بمستوى متقدم من السيولة لكن على حساب مزاحمة القطاع الخاص في الحصول على التسهيلات المصرفية، الأمر الذي من شأنه التسبب بإحداث أضرار جانبية مثل رفع معدلات الفائدة وبالتالي التضخم.

ولمواجهة هذه الصعوبات، سعت المملكة المغربية لدى شركائها في دول مجلس التعاون الخليجي طلبا للعون الاقتصادي للتكيف مع الظروف المالية الطارئة؛ فالصناديق السيادية الخليجية تتمتع بفوائض مالية ضخمة كنتيجة مباشرة لبقاء أسعار النفط مرتفعة لفترة زمنية؛ مما يسمح باستثمار جزء منها في الاقتصاد المغربي. فحسب بعض المصادر، ربما تفوق القيمة المالية للصناديق السيادية الخليجية حاجز الثلاثة تريليون أو ثلاثة آلاف مليار دولار.

وما يبعث على الاطمئنان هو قدرة الاقتصادات الخليجية بشكل عام على تقديم العون للمغرب خصوصًا، فبالنظر للإحصاءات فقد بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي للمغرب بالأسعار الجارية قرابة 104 مليار دولار في العام 2010 لكنه أعلى من ذلك عند احتساب الأرقام استنادًا لمبدأ القوة الشرائية. لكن على الرغم من ضخامته النسبية، يشكِّل هذا الرقم نحو 10 في المائة من حجم الناتج المحلي الإجمالي للدول الخليجية الست وقدره ألف مليار دولار."[1]

خاتمة:

وختاما ، ان تراجع المغرب عن صفة العضوية الكاملة في مجلس التعاون الخليجي واستبدالها بشراكة استراتيجية لهو قرار حكيم أخذ بعين الاعتبار انتماء المغرب الجهوي وعضويته الاساسية في اتحاد المغرب العربي، وكذا علاقته المميزة مع الاتحاد الاوروبي في اطار الوضع المتقدم بل يمكن للمغرب ان يسير في اتجاه شراكة وضع متقدم مع مجلس التعاون الخليجي بالانفتاح على مجالات استراتيجية جديدة .وبالتالي فاختيار إقامة شراكة متميزة بين المملكة المغربية ودول مجلس التعاون الخليجي، بأبعادها الاستراتيجية والسياسية والتنموية والاقتصادية والأمنية، جاء ثمرة مسار تاريخي وحضاري وثقافي مشترك، وروابط راسخة من التعاون المثمر والبناء على المستوى الثنائي.

وبناء عليه، انطلاقا من مجموع ما تقدم، يمكننا ان نضع توصيات مقترحة لتجاوز الضعف او النقص والقفز على الصعوبات لتطوير العلاقات الاقتصادية بين الطرفين :

-خلق شراكة وضع متقدم بين المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي تشمل مختلف المجالات الاستراتيجية الاساسية بما فيها البنية التحتية، والطاقات المتجددة، الاستثمار في القطاع الزراعي....

-خلق مراكز البحث العلمي لدراسة مختلف التطورات السياسية في المنطقة ومدى انعكاسها على العلاقات الاقتصادية بين الطرفين.

-خلق خط بحري بين المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي.

-مراجعة قواعد المنشأ التفضيلية وتخفيف العوائق الجبائية والجمركية لتسهيل التبادل التجاري بين الطرفين.

1- جاسم حسين، استثمارات صناديق السيادة الخليجية في المغرب، مركز الجزيرة للدراسات ، قطر، 01 يناير 2012

-تحسين وضعية الجالية المغربية بدول مجلس التعاون الخليجي والرفع من امتيازاتهم كقوة عاملة فاعلة في الاقتصاد الخليجي وتأثير ذلك ايجابا على عائداتهم المالية للمغرب.

-الدعوة الى خلق لجنة لتتبع وتنفيذ المشروعات الاستثمارية المشتركة المغربية الخليجية.

-الدعوة الى ابرام اتفاقية التبادل الحر للمغرب مع جميع دول مجلس التعاون الخليجي اسوة باتفاقية التبادل الحر المغرب مع الامارات العربية عام 2001.

- جلب الاستثمارات الخليجية للمناطق الصحراوية لخلق مشاريع تهم جل القطاعات الحيوية، أهمها البنية التحتية من مطارات وموانئ وطرق سيارة..،

إن الإمكانات الخليجية والمغربية الاستثمارية والمالية يمكنها أن تساهم في تعميق أسس التكامل الاقتصادي العربي من خلال الاستثمار في المشاريع العربية المشتركة مستفيدة من الأسواق العربية المفتوحة على بعضها والموقع الجغرافي المتميز للمغرب تجاه الأسواق الأوروبية والإفريقية والأمريكية.

وأخيرا، نشيد بجودة الشراكة الاستراتيجية القائمة بين المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي، والتي تعرف نوعا من الجدية والالتزام عموما والتي تم تمديدها الى غاية عام 2024

فهاته الشراكة من شأنها أن تنقل المغرب من خانة الدول النامية إلى الدول الصاعدة مثل دول جنوب شرق آسيا، وذلك بالتعامل المشترك مع التحديات الاقليمية المطروحة السياسية والامنية وبالتالي تجاوز الأزمات الاقتصادية.

لائحة المراجع:

الكتب بالعربية:

1. العلوان عبد الصاحب، قضايا التكامل الاقتصادي العربي والأمن الغذائي التطورات والتحديات وآفاق المستقبل، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001.
2. محمد أحمد آل حامد، أمن الخليج وانعكاساته على مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي 1997.

الرسائل والاطروحات الجامعية:

3. الندوي محسن ، العلاقات الاقتصادية بين المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية طنجة ، 2017/2016
4. الصبابي عبد الهادي " العلاقات الاتفاقية بين المغرب والمجموعة الاقتصادية دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، كلية الحقوق اكدال، جامعة محمد الخامس،الرباط، السنة الجامعية 1989،
5. العروسي صباح ، العلاقات المغربية بدول مجلس التعاون الخليجي التحديات والرهانات، رسالة ماستر بتاريخ 2013 - 2011، كلية الحقوق، سلا، جامعة محمد الخامس.

مجلات اكاديمية:

6. مجلة درع الوطن وهي مجلة عسكرية اماراتية تصدر عن القوات المسلحة ، العدد 533، 2016،
7. حامد ربيع: أزمة الغذاء وسلاحه: قضايا دولية، معهد الدراسات السياسية، إسلام أباد، ع 228 18-24 مارس 1996م.
8. العلوان عبد الصاحب، أزمة التنمية الزراعية العربية ومأزق الأمن الغذائي، المستقبل العربي، السنة 11، ع 117، نوفمبر/تشرين الثاني 1982م.
9. علياء علي ابراهيم،الرباط أرست شراكة متعددة المسارات والأهداف مع دول مجلس التعاون الخليجي العلاقات الخليجية – المغربية: انطلاقة متناغمة نحو إفريقيا جنوب الصحراء، مجلة آراء حول الخليج، الامارات العربية، العدد 107،ماي 2016

تقارير وطنية وعربية:

10. دليل استرشادي حول مجلس التعاون الخليجي ومسار شراكة مع المملكة المغربية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون مديرية المشرق والخليج والمنظمات العربية والإسلامية، الرباط، 2012.
11. المنظمة العربية للتنمية الزراعية التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي لعام 1995م (الخرطوم المنظمة 1995م).
12. جاسم حسين، استثمارات صناديق السيادة الخليجية في المغرب، مركز الجزيرة للدراسات ، قطر، 01 يناير 2012

مو اقع الكترونية:

13. الموقع الرسمي لوكالة المغرب العربي للانباء http://www.mapnews.ma/ar
14. موقع الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على الانترنت

www.gcc-sg.org/index7cc6.html?action=News&Sub=ShowOne&ID=2598&T

15. المصطفى قاسمي، أستاذ القانون الدستوري كلية الحقوق، جامعة الحسن الأول، عن موقع هسبريس الاخباري

http://www.hespress.com/orbites/303475.html

16. موقع منظمة الخليج للاستشارات الصناعية التابعة لمجلس التعاون الخليجي، http://www.goic.org.qa/

مراجع باللغة الأجنبية

17. Latifa El bouabellaoui (2013) 'Bilan des échanges commerciaux entre le Maroc et les pays du CCG et le potentiel de leur développement' Séminaire à l'Institut des Etudes Stratégiques (IRES) Rabat, Le 30 Avril,
18. Omar Nachef, (2005)« Stratégie touristique marocaine – Analyse marketing stratétique », HEM Rabat-Master des sciences finance, entreprise dans le catégorie : Tourisme.

العولمة الاقتصادية وأثرها على المصارف الإسلامية في السودان
دراسة ميدانية على بعض البنوك بمحلية شندي

Economic globalization and its impact on Islamic banks in Sudan
A field study on some banks in Shendi locality

د. محمد زروق محمد ابراهيم عثمان، أستاذ مشارك، كلية الاقتصاد جامعة شندي

ايهاب عبد الله عباس: أستاذ مشارك، كلية الاقتصاد جامعة شندي

الملخص:

يهدف البحث الى التعريف بالعولمة الاقتصادية والمصارف الإسلامية، ومشكلة البحث تكمن في الإجابة على السؤال: هل تؤثر العولمة الاقتصادية والانفتاح المالي والاقتصادي على المصارف الإسلامية في السودان؟ وماهي التحديات الناجمة من الأحكام والاتفاقيات المالية الدولية التي تواجه المصارف الإسلامية؟, وتنبع أهمية البحث من أهمية المصارف في النشاط الاقتصادي، ويفترض البحث أن هناك علاقة بين العولمة الاقتصادية وحركة الموارد المالية وتدفق رأس المال، وقد اعتمد البحث على المنهج التاريخي والمنهج الاستنباطي والمنهج الوصفي والمنهج التحليلي والاستبيان, حيث توصل البحث الى نتائج أهمها أن المصارف الإسلامية تتأثر بالاتفاقيات المالية الدولية ومعايير الرقابة المالية الدولية، ويوصي البحث بضرورة الانسجام مع المتغيرات المالية الدولية وموائمة الاتفاقيات المالية الدولية بما لا يتعارض مع الضوابط الإسلامية والاهتمام بالبحث العلمي والمورد البشري.

الكلمات المفتاحية: العولمة الاقتصادية، المصارف الإسلامية، المصارف الإسلامية السودانية، الاتفاقيات المالية الدولية.

Abstract

The research aims to define economic globalization and Islamic banks, and the research problem lies in answering the question: Does economic globalization and financial and economic openness affect Islamic banks in Sudan? What are the challenges arising from international financial provisions and agreements facing Islamic banks? The importance of the research stems from the importance of banks in economic activity. The research assumes that there is a relationship between economic globalization and the movement of financial resources and the flow of capital, and the research relied on the historical method, the deductive method, the descriptive method, the analytical method, and the questionnaire. Harmony with international financial changes and harmonization of international financial agreements in a way that does not conflict with Islamic regulations and attention to scientific research and human resources.

Key words: economic globalization, Islamic banks, Sudanese Islamic banks, international financial agreements.

مقدمة:

تعتبر الأعمال المصرفية والاستثمارات المالية من الموضوعات الملحة التي تواجه المسلمين في حياتهم وليس من السهل الاستغناء عنها، بل نجد أن هنالك إقبال كبير على المصارف الإسلامية وتشير الدراسات أن للعولمة تأثير على الجهاز المصرفي لأي دولة، مما يصّعب المهمة الملقاة على عاتق البنوك المركزية والقائمين على إدارة الجهاز المصرفي في تهيئة المصارف الوطنية لمتطلبات العولمة والمنافسة العالمية لتعزيز الايجابيات وتقليل الآثار السلبية عند أدنى مستوى.

مشكلة البحث: على الرغم من الدور الذي تقوم به المصارف الإسلامية في تمويل مشروعات وعمليات التنمية في السودان إلا أن الخدمات التي تقدمها لا تزال محدودة ومنتجاتها غير متنوعة، حيث تتمثل مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

- هل تؤثر العولمة الاقتصادية والانفتاح المالي العالمي على أداء المصارف الإسلامية في السودان؟
- الى أي مدى تؤثر الاتفاقيات المالية الدولية على المصارف الإسلامية في السودان؟
- هل تلتزم المصارف الإسلامية السودانية بمعايير الرقابة الشرعية والضوابط الإسلامية؟
- هل تمتلك المصارف الإسلامية السودانية أدوات حديثة للتمويل تسهم في تحريك النشاط الاقتصادي؟

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من أهمية تشجيع المصارف الإسلامية على تقديم التمويل المصرفي وتحريك النشاط الاقتصادي، وإزالة المعوقات التي تواجه عملها وتقوية جهودها.

أهداف البحث: يهدف البحث الي تحقيق الآتي:

1- التعرف على العولمة الاقتصادية وأدواتها.
2- التعرف على المصارف الإسلامية وتطورها.
3- بيان المشكلات التي تواجه المصارف الإسلامية.
4- توضيح تجارب المصارف الإسلامية في التغلب على معوقات العولمة الاقتصادية.

فرضيات البحث:

1- هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين العولمة الاقتصادية والمؤسسات المالية.

2- هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين العولمة الاقتصادية وحركة الموارد المالية ورأس المال.

3- هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين العولمة الاقتصادية والمصارف الإسلامية في السودان.

منهجية البحث: يتبع الباحثان المنهج التاريخي وذلك لاستعراض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث والمنهج الاستقرائي لصياغة مشكلة البحث والمنهج الاستنباطي لصياغة الفرضيات والمنهج الوصفي التحليلي لتحليل بيانات الدراسة.

مصادر البيانات: اعتمد الباحثان على الكتب والمراجع والبحوث والدراسات السابقة للحصول على البيانات الثانوية وقد استخدما الاستبانة كأداة للحصول على البيانات الأولية.

حدود البحث: الحدود المكانية السودان- بنك (فيصل السوداني - الإسلامي) بمحلية شندي.

الحدود الزمانية: 2018م

تنظيم البحث:

أولاً: الإطار المنهجي للبحث

ثانياً: الإطار النظري والدراسات السابقة

ثالثاً: الدراسة الميدانية

الإطار النظري والدراسات السابقة

(1) مفهوم العولمة الاقتصادية

(أ): مفهوم العولمة: لقد ظهر مفهوم "العولمة" في مجال الاقتصاد للتعبير عن ظاهرة إتساع مجال الإنتاج والتجارة لتشمل السوق العالمية بأجمعها. وشاع استخدام مصطلح العولمة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، ومع ذلك فإن العولمة ليست حديثة فالعناصر الأساسية في فكرة العولمة أزدياد العلاقات التبادلية بين الأمم سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات أو في إنتقال رؤوس الأموال كل هذه العناصر يعرفها العالم منذ عدة قرون وعلى الأخص منذ الكشوف الجغرافية[1].

(ب) تعريف العولمة لغة: العولمة مأخوذة من التعولم والعالمية والعالم وهي في دلالتها اللغوية تعميم الشئ وتوسيع دائرته كما يعني جعل الشئ عالمياً بما يعني جعل العالم وكأنه في منظومة واحدة متكاملة وهذا هو المعني الذي حدد المفكرون باللغات الأوربية للعولمة Globalization في الإنجليزية وفي الفرنسية Mondialisation ووضعت كلمة العولمة في اللغة العربية مقابلاً حديثاً للدلالة على هذا المفهوم[2]. والعولمة في معناها اللغوى تعنى تعميم الشئ وتسويع دائرته ليشمل العالم كله[3].

(ج) تعريف العولمة اصطلاحاً: هي ازدياد العلاقات التبادلية بين الأمم سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال وإنتشار المعلومات والأفكار وتأثر أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم[4]. وبحسب صندوق النقد الدولي فإن العولمة هي الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل مختلفة منها زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود والتدفقات الرأسمالية الدولية وكذلك من خلال سرعة ومدى إنتشار التكنولوجيا[5]. وهي عملية إقامة نظام دولي يتجه نحو التوحد في القواعد والقيم والأهداف، وهي إندماج أسواق في حقوق التجارة والاستثمارات المباشرة وإنتقال

1 محمد عليان، العولمة من الماركسية إلى الإمبريالية الجديدة، دار زهران للنشر والتوزيع، 2016م، ط1،

2 نور الدين حامد، عولمة المؤسسات الاقتصادية الدولية وأثارها على مديونية الدولة النامية، ط1، الأردن، دار اسامه للنشر والتوزيع، 2016م.

3 السيد يسن، في مفهوم العولمة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد (228)، 1998م.

4 ضياء قرشي، العولمة: فرصة جديدة وتحديات صعبة، مجلة التمويل والتنمية، 1996م.

5 نور الدين حامد، عولمة المؤسسات الاقتصادية الدولية وأثارها على مديونية الدولة النامية، مرجع سابق.

الأموال والقوى العاملة والثقافات ضمن أطراف رأسمالية حرية الأسواق وتليها خضوع العالم لقوى السوق العالمية[1]. وهي نظام تجارى عالمى مفتوح تزول فيه العوائق أمام حركة السلع والبضائع والخدمات وعوامل الإنتاج خاصة أن التجارة الدولية الحرة والمتعددة الأطراف هي القاعدة وهذا يؤدى إلى تكامل اقتصادي عالمي متزايد في أسواق السلع والخدمات وإلى نظام اقتصادي عالمي[2]. وهي التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والإجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون إعتداد بذكر الحدود السياسية للدول ذات السيادة[3]. والعولمة هي المتغيرات الجديدة التي تنشأ في أقليم معين من العالم سرعان ما تنتقل وتمتد إلى باقي أنحاء العالم منشئه نوعاً من الترابط والإعتماد المتبادل وتعني انتقال المتغيرات والظواهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتقرين الثقافات ونشر المعلومات[4]. والعولمة تتعلق بأربعة أبعاد هي الاستثمار المدفوع بأسواق رأس المال الدولية، الصناعة في شكل شركات عبر قومية تبحث عن مواقع للموارد والأسواق في جميع أنحاء العالم، تقنيات المعلومات التي تسمح بالتنظيم عبر القومي وتنسيق الانتاج والمستهلكين الأفراد الباحثون عن أفضل وأرخص المنتجات في جميع أنحاء العالم[5].

(د): نشأة وتطور العولمة الاقتصادية: النشأة التاريخية للعولمة الاقتصادية: يمكن القول أن للعولمة تاريخاً قديماً وذاع مفهوم العولمة وأنتشر وأصبح أحد المفاهيم الرئيسية لتحليل الظواهر المتعددة التي تنطوي عليها العولمة في السياسة والاقتصاد والاجتماع والتعاون وما جعل العولمة تبرز أثرها في هذه المرحلة التاريخية التي يمر بها العالم هو تعمق أثر الثورة العلمية والتقنية من جانب والتطورات الكبرى التي حدثت في عالم الاتصال[6]، ويرتبط التطور التاريخي لظاهرة العولمة بتطور النظام الرأسمالي .

(هـ) خصائص العولمة: تتبع التعريفات لمفهوم العولمة يكشف لنا عن الكثير من الخصائص أهمها الدور المتزايد للشركات متعددة الجنسيات - تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم- سيادة آليات السوق - وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي- إضعاف سيادة الدولة في مجال السياسة النقدية والمالية- زيادة أهمية تدفقات رأس المال الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر- تزايد قوه التكتلات الاقتصادية الدولية- تزايد دور المنظمات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة- إنشاء المنظمة العالمية للتجارة وإنضمام معظم الدول إليها[7].

(و) أدوات وآليات العولمة الاقتصادية:

(1) الشركات المتعددة الجنسيات: إن الشركات الدولية العملاقة المتعددة الجنسيات هي العامل المهم من عوامل تشكيل حركة العولمة دولياً لمالها من خلق مناخ اعتماد متبادل بين دول العالم فبواسطتها تتم عولمة رؤوس الأموال والإنتاج

1 مصطفي يوسف، اقتصاديات الأعمال الإلكترونية، ط1، عمان، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2016م
2 محمد عليان، العولمة من الماركسية إلى الإمبريالية الجديدة، مرجع سابق
3 نور الدين حامد، عولمة المؤسسات الاقتصادية الدولية وأثارها على مديونية الدولة النامية، مرجع سابق.
4 نور الدين حامد، عولمة المؤسسات الاقتصادية الدولية وأثارها على مديونية الدولة النامية، مرجع سابق
5 نور الدين حامد، عولمة المؤسسات الاقتصادية الدولية وأثارها على مديونية الدولة النامية، مرجع سابق
6 المرجع السابق
7 المرجع السابق

والتصريف لمجمل العلميات المالية والتجارية وإنتقال المعلومات وشبكة الإعلام وغيرها وقد ساهمت هذه الشركات أيضاً في خلق شبكة إرتباط من نوع خاص بين مصالح الدول التي تعمل فيها تلك الشركات وأطلق عليه مصطلح التكامل المعقد بين دول العالم[1]..

(2) صندوق النقد الدولي: نشأ هذا الصندوق بموجب اتفاقية بريتون ودز, ووظيفة هذا الصندوق هي دعم استقرار أسعار الصرف والمحافظة على التدابير المنظمة للصرف بين الدول الأعضاء ولقد تم منح الصندوق سلطات واسعة وموارد كبير حتى يتمكن من تحقيق أهدافه والتي من بينها تفادي التنافس على تخفيض أسعار الصرف والمساهمة في إقامة نظام المدفوعات المتعددة الأطراف بالنسبة لعمليات الجارية بين الدول الأعضاء من خلال جعل موارد الصندوق ميسور لها بضمانات ملائمة ومن ثمه إتاحه الفرصه لها لتصحيح الإختلال في موازين المدفوعات[2].

(3) البنك الدولي للإنشاء والتعمير:هو المؤسسة الاقتصادية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي والإهتمام بتطبيق السياسات الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء ويتولى مهام تقديم المساعدات المالية لإعمار الاقتصادات التي دمرتها الحرب العالمية الثانية، ودعم برامج التنمية في الدول الأقل نمواً ومساعدة الدول النامية في تقليل الفقر وتشجيع حركة الاستثمارات الدولية والعمل على تحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية من خلال دوره في تحقيق التوازن في موازين المدفوعات الدول الأعضاء وتشجيع الاستثمار بما يساهم في رفع الإنتاجية والدخول وبالتالى إرتفاع مستوى معيشة الأفراد أما الهدف النهائي للبنك فهو مساعدة رأس المال الدولي الخاص في الوصول إلى مناطق الاستثمار المربح في العالم النامي[3]..

(4) التكتلات الاقتصادية: هو صيغة للتكامل الاقتصادي تتم بين مجموعة من الدول المتجانسة تاريخياً أو ثقافياً أو حضارياً أو اقتصادياً أو جغرافياً لتحقيق مصلحة اقتصادية مشتركة ومن أهم هذه التكتلات الاتحاد الأوربي - المنطقة الحره لأمريكا الشمالية - منتدى التعاون الاقتصادى لاسيا والمحيط الهادي[4].

(ز) الآثار الإيجابية والسلبية للعولمة الاقتصادية: يمكن إجمال الآثار الإيجابية: في التطور العام في مناهج التفكير وثقافة الحراك الاقتصادي والتجاري التي يمكن أن تتولد عن نقل أساليب العمل والإنتاج الحديثة المعروفة في الدول المتقدمة وتطوير البيئية الأساسية والوظيفية التي تستلزمها عمليات جذب الاستثمارات الأجنبية، سواء لإقامة المشروعات أو لاستغلال بعض الموارد الطبيعية - توسيع القاعدة التشغيلية والإنتاجية للقوى العاملة وتنامي القدرة التصديرية نسبياً للإنخفاض في تكاليف الإنتاج وتمكن العولمة البلدان النامية من الوصول إلى أسواق المال الدولية مما يسمح لها بالحصول على موارد لسد فجوة مواردها المحلية بالاستدانة الخارجية[5].

---

1 عرفان الحسيني، التمويل الدولي، ب ن، ب ت

2 احمد عبد الله ابراهيم أحمد، الاقتصاد الدولي والعولمة الاقتصادية، ج2 – شركة مطابع السودان للعملة– 2012م

3 احمد عبد الله ابراهيم أحمد، الاقتصاد الدولي والعولمة الاقتصادية، مرجع سابق

4 المرجع السابق

5 عصام المجالي، تأثير العولمة على المنطقة العربية اجتماعياً واقتصادياً، مجلة الامارات اليوم، عدد (123)، 2000م.

أما الآثار السلبية للعولمة من أبرزها إتجاه معدل التبادل التجاري الدولي لصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية لإنخفاض قدراتها التنافسية للسلع وعدم مطابقتها للمواصفات العالمية والجودة، وتركيز الدول النامية على تصدير المواد الخام ذات الأسعار الزهيدة، ثم استيراد المنتجات تامة الصنع ذات الأسعار المرتفعة، وتفاقم مشكلة البطالة في البلاد النامية. ومخاطرة التقلبات الفجائية لرأس المال، وأن الاستثمارات الأجنبية تتسم بالحركة السريعة المفاجئة، وتتأثر بالتوقعات والمعلومات التي تتوافر للمتعاملين[1].

(2) المصارف الإسلامية نشأتها وتطورها

(أ) مفهوم وتعريف المصارف الإسلامية: هناك عدد من التعريفات للبنك الإسلامي باعتباره مؤسسة من مؤسسات الائتمان ومنها أنه مؤسسة مصرفيه تلتزم فيه جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري وإداراتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقصدها وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخلياً وخارجياً [2]. وهي كل مؤسسة تباشر الأعمال المصرفية على أساس الشريعة الإسلامية وقواعدها الفقهية [3]. وهي منظمة إسلامية تعمل في مجال الأعمال بهدف بناء الفرد المسلم والمجتمع المسلم وتنميتهما وإتاحة الفرص المواتية لهما للنهوض على الأسس الإسلامية، وتلتزم بقاعدة الحلال والحرام [4]. وهي مؤسسة مالية ومصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي [5]. وهي مؤسسة مالية مصرفية وسيطة تهدف إلى تحقيق الربح وتلتزم فيه جميع أعمالها وأنشطتها بأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها [6]. وهي تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاء [7]. ويعرف بأنه: مؤسسة مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي ويحقق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي، وهو عبارة عن مؤسسة مالية تعمل على دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الإسلامية من خلال القيام بجميع الخدمات والأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار مباشرة أو من خلال المشاركة وذلك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ونبذ سعر الفائدة كأساس للتعامل وإحياء فريضة الزكاة. والمصرف الإسلامي هو مصرف تجاري رخص له بتعاطي الأعمال المصرفية ضمن أحكام الشريعة الإسلامية [8]. ومن التعريفات السابقة يتضح أن البنوك الإسلامية تعمل في إطار الشريعة الإسلامية. وركزت على بعض وظائف البنك الإسلامي في مجال جمع الأموال واستثمارها مع ابراز دور البنك الاجتماعي، ووضح بعضها

1 نور الدين حامد، عولمة المؤسسات الاقتصادية الدولية وأثارها على مديونية الدولة النامية، مرجع سابق
2 محمد محمود المكاوي، البنوك الإسلامية النظرية والتطبيق التصوير، ط1، المطبعة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2012م
3 محمد محمود المكاوي، البنوك الإسلامية النظرية والتطبيق التصوير، مرجع سابق
4 المرجع السابق
5 محمد البلتاجي، المصارف الإسلامية، ط1، مكتبة الشرق الدولية، 2012م.
6 المرجع السابق
7 عادل عبد الفضيل، ضوابط ومعايير الاستثمار في المصارف الإسلامية، ط1، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2015م.
8 المرجع السابق

دور البنك في بناء الفرد والمجتمع، كما تضمن بعضها دور البنك الإسلامي في ممارسة العمليات المصرفية مع نبذ ومنع التعامل بالربا.

(ب) نشأة وخصائص المصارف الإسلامية: تمثلت البداية في الدعوة إلى التحرر الاقتصادي، تدعيماً للاستقلال السياسي بالعودة إلى الهوية، وتطبيق شرع الله والالتزام بأحكامه في مجال المال والمعاملات [1]. وبدأ التمييز بشكل واضح بين معنى الوديعة البسيطة التي تحفظ كما هي أمانة عند الودائع والوديعة في الحساب الجاري يضمنها المودع عنده للمودع وفي مقابل ذلك يستطيع استعمالها كيفما يشاء سواء في تجارته المباشرة أم في ما يقدمه لغيره من أموال على أساس المضاربة حيث إن المحاولات الجادة في العصر الحديث للتخلص من المعاملات المصرفية الربوية وإقامة مصارف تقوم بالخدمات والأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية بدأت عام 1963م عندما أنشأت بنوك الادخار المحلية في مصر، حيث كانت بمثابة صناديق ادخار توفير لصغار الفلاحين[2]. ويعود تاريخ العمل المصرفي الإسلامي الحديث إلى سنة 1940م عندما أنشئت في ماليزيا صناديق للادخار تعمل بدون فائدة وفي سنة 1950م بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في باكستان من أجل وضع تقنيات تمويلية تراعي التعاليم الإسلامية [3]. ثم تم إنشاء بنك ناصر الاجتماعي عام 1971م بالقاهرة وعمل في مجال جمع وصرف الزكاة والقرض الحسن، ثم كانت محاولة مماثلة في باكستان، ثم البنك الإسلامي للتنمية بالسعودية عام 1974م تلاه بنك دبي الإسلامي عام 1975م ثم بنك فيصل الإسلامي السوداني عام 1977م ثم بيت التمويل الكويتي عام 1977م، ثم بنك فيصل الإسلامي المصري عام 1977م، ثم البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار عام 1978م ثم البنك العربي الإسلامي الدولي عام 1997م. والآن انتشرت البنوك الإسلامية في جميع أنحاء العالم حتى أن البنوك التقليدية العالمية عملت على فتح نوافذ أو فروع أو بنوك إسلامية مثل (سيتى بنك) و(لويدز) وغيرها مما يؤكد صلاحية النظام الاقتصادي الخالي من الفائدة للتطبيق وإمكانية تفوقه على الأنظمة الاقتصادية السائدة[4].

(ج) خصائص المصارف الإسلامية: تتميز البنوك الإسلامية ببعض الخصائص وهي أنها تقوم بجميع أعمالها طبقاً للشريعة الإسلامية، ولاسيما من حيث إلغاء الفائدة (الربا). وتعمل على منح المساهمين أو المودعين فيها قروضاً بلا فائدة ولا مشاركة (قروض حسنه). وتتميز البنوك الإسلامية بأنها بنوك غير متخصصة، حيث يقوم بأعمال الاستثمار الزراعي والصناعي والتجاري وتقديم الخدمات المصرفية التي تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية. وتنص أنظمة البنوك الإسلامية على إنشاء تعاونية أو تبادلية وإنشاء هيئات تأمين تبادلي لصالح الغير. وعلى جواز إنشاء صندوق للزكاة معلق بها ومنفصل أو مستقل في حساباته وأدارته عنها، وتقبل فيه الزكاة من المساهمين والمودعين والغير وينفق منه على مصارف الزكاة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. وتأخذ البنوك الإسلامية شكل شركات المساهمة وتكون جميع الأسهم أسمية يكتتب المؤسسون في بعضها ويطرح الباقي على الجمهور للاكتتاب العام. كما تقوم البنوك الإسلامية على الرحمة والتسامح، حيث يلتزم العاملون فيها بالقيم والمثل والأخلاق الفاضلة وبالسلوك الحسن، كما تتجنب البنوك الإسلامية أساليب

1 حسين محمد سمحان- موسي عمر مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية، ط4، الأردن، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2015م
2 عادل عبد الفضيل، ضوابط ومعايير الاستثمار في المصارف الإسلامية، مرجع سابق
3 حسين محمد سمحان- موسي عمر مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية، مرجع سابق
4 حسين محمد سمحان- موسي عمر مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية، مرجع سابق

الاحتكار والاستغلال. وتقوم البنوك الإسلامية بالاهتمام بالوظيفة الاجتماعية بجانب الوظيفة الاقتصادية، فليس هدفه دائماً تحقيق الربح ولكنه يهتم كثيراً بتوجيه استثماراته لخدمة وتنمية المجتمعات الإسلامية في كل ما يعود عليها بالخير. ومن خصائصها ضرورة وجود مستشار شرعي أو (هيئة الرقابة الشرعية) ويلتزم مجلس إدارة البنك بأخذ رأى الهيئة ودراسة اللوائح والتعليمات التطبيقية التي يسير عليها البنك في تعامله مع الغير وذلك بهدف التأكد من خلوها من أي مظهر من مظاهر التعامل الربوي. ودراسة الأسباب الموجبة تحمل البنك أية خسارة من خسائر الاستثمار بهدف التحقق من وجود السند الفقهي المؤيد [1].

(د) الأهداف والخدمات التي تقدمها المصارف الإسلامية: التطور العام لأهداف البنوك الإسلامية هو الالتزام بمقاصد الشريعة الإسلامية مما يحقق التنمية وفق المقاصد والمعايير الشرعية [2]. وفي ظل هذا التطور العام تتمثل أهداف البنك الإسلامي في جذب الأموال وتعبئة الموارد المتاحة في الوطن الإسلامي وتنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد. وتوجيه الأموال للعمليات الاستثمارية التي تخدم أهداف التنمية الاقتصادية في الوطن الإسلامي والقيام بالأعمال والخدمات المصرفية على مقتضي الشريعة الإسلامية خالصة من الربا. [3].

(هـ) الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف الإسلامية هي:

1/ الحسابات الجارية: قبول الودائع تحت الطلب وودائع التوفير والودائع النقدية مع التفويض بالاستثمار حسب طلب العميل [4].

2/ الأوراق المالية: طرح عملية الاكتتاب في الأوراق المالية وحفظ الأوراق المالية. وتحصيل كبون الأوراق المالية. وشراء وبيع الأوراق المالية.

3/ خزائن الأمان: تقبل البنوك الإسلامية حفظ المعادن الثمينة الخاصة بالعملاء في خزائن خاصة أو تأجير الخزائن لهم.

4/القروض: من الخدمات التي يقدمها البنك للعميل وفقاً للضوابط الشرعية [5].

5/الكمبيو: تقوم البنوك الإسلامية بتحويل الأموال من بنك لأخر سواء في نفس الدولة أو من دوله إلى أخرى بموجب شيكات مصرفيه أو حوالات برقيه أو أوامر دفع للمرسلين كما تقوم بشراء وبيع العملات الأجنبية [6].

---

1 غسان قلعاوي، المصارف الإسلامية ضرورة عصرية، دار المكتبي، سوريا، 1998م
2 عادل عبد الفضيل، ضوابط ومعايير الاستثمار في المصارف الإسلامية،
3 محمود السجاعي، المحاسبة في شركات التأمين والبنوك التجارية، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007م
4 غسان قلعاوي، المصارف الإسلامية ضرورة عصرية، مرجع سابق.
5 محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية – احكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة، الاردن، 2008م.
6 محمد فضل ملحم، قياس وتحليل كفاءة البنوك الاردنية، مجلة البنوك في الأردن، مجلد (22)، العدد (9)، 2003م.

6/الأوراق التجارية: تستخدم الأوراق التجارية (الكمبيالة، السند الأذني، الشيك) بصفة عامة في الأعمال التجارية كسند يثبت نية المدين تعهداً للدائن بدفع مبلغ أما بنفسه أو عن طريق شخص أخر في تاريخ معين وتستخدم كأداة للوفاء بالديون مقابل الغير بحيث يمكن تحويل المديونية من شخص لأخر.

7/ خطابات الضمان: تقوم البنوك الإسلامية بتقديم خطابات الضمان وقبول رهن لهذه العمليات ويعتبر البنك وكيلاً عن العمل في تنفيذ الالتزام في مواجهة المستفيد أو كفيلاً وضماناً للعميل لدى الدائن.

8/ الاستثمارات والخبرة المالية والدراسات الاقتصادية: تقدم البنوك الإسلامية خدمة لعملائها تتمثل في أعمال الاستثمارات والخبرة المالية ودراسات الجدوى الاقتصادية [1].

9/ الاعتماد المستندي: يعد الاعتماد المستندي من أهم الخدمات المصرفية تقدمها المصارف بصفه عامة حيث تعد أساس الحركة التجارية الاستيرادية – التصدير في كافة أنحاء العالم والتي تنفذ من خلال شبكة المراسلين للمصارف حول العالم. ومن أهم الخدمات الاجتماعية التي يقدمها المصرف الإسلامي خدمة جمع وتوزيع الزكاة [2].

(3) الدراسات السابقة:

1- أجري **(الموسي وجواد – 2009م)**[3]، بحث بعنوان المصارف الإسلامية وتحديات العولمة والتحرر المالي مع إشارة خاصة عن اتفاقية بازل/2، وكانت مشكلة البحث التعرف على كيفية استخدام أدوات تمويل حديثة، وأهمية البحث من الخصوصية المصرفية للمصارف الإسلامية، ويهدف البحث الي توضيح التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية، واعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي، وخلص البحث الى نتائج أهمها عدم جاهزية المصارف الإسلامية على الوفاء بمتطلبات معايير اتفاقية بازل/2، ويوصي البحث بضرورة تطوير مراكز البحث العلمي بالمصارف.

2- أجرى **(عبد العزيزوآخرون – 2011م)** [4]، بحث بعنوان العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية وكانت مشكلة البحث التعرف على الفرص والتحديات التي تفرضها العولمة على اقتصاديات الدول العربية والاندماج في الاقتصاد العالمي الجديد، واهمية البحث تأتي من أهمية مواجهة العولمة وتفادي سلبياتها، ويهدف البحث الي التعرف على مفهوم العولمة الاقتصادية، ويتبع البحث المنهج الوصفي والتحليلي، ومن نتائج البحث ان العولمة تطرح الكثير من الفرص ويصاحبها الكثير من التحديات لاقتصاديات الدول العربية، ويوصي البحث بضرورة تطوير العمل العربي المشترك.

3- أجرى **(حمد النيل – 2011م)** [5]، بحث بعنوان العولمة وتأثيراتها الاقتصادية على المصارف – نظرة شمولية، وتكمن مشكلة البحث في التعرف على آثار العولمة على اقتصاديات المصارف، وتنبع أهمية البحث من أهمية تهيئة المصارف لمتطلبات العولمة والمنافسة العالمية، ويهدف البحث الي تقييم منهجية اصلاح مصرفي لعدد من الدول العربية، وقد خلص

1 وليد هويمل عوجان، أداء المؤسسات المالية الإسلامية في عصر العولمة، غرفة تجارة وصناعة دبي، الامارات، مجلد (5)، 2005م.

2 محمود السجاعي، المحاسبة في شركات التأمين والبنوك التجارية، مرجع سابق

3 حيدر يونس الموسي وكمال كاظم جواد، المصارف الإسلامية وتحديات العولمة والتحرر المالي مع إشارة خاصة لاتفاقية بازل (2)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية مجلد (11) العدد (4)، جامعة كربلاء، 2009م

4 احمد عبد العزيز، العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية، العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، عدد (86)، 2011م.

5 عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، العولمة وأثارها على المصارف – نظرة شمولية- مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد (3)، ب ت.

البحث الى نتائج أهمها ان هناك احتياجات للعملاء للخدمات المالية المتنوعة، ويوصي البحث بضرورة معرفة احتياجات السوق المصرفية وتأهيل الموارد البشرية ومواكبة التقنية المصرفية.

4- أجرت **(سعاد وسميرة- 2013م)**[1] ، بحث بعنوان أثر العولمة الاقتصادية على اقتصاديات البنوك – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة ورقلة – الجزائر، وتكمن مشكلة البحث في معرفة تأثيرات العولمة الاقتصادية على النشاط الاقتصادي للبنوك، وتنبع أهمية البحث من أهمية البنوك في عمليات التنمية الريفية، ويهدف البحث الى التعرف على مفهوم العولمة الاقتصادية، ويفترض البحث أن هناك علاقة بين العولمة الاقتصادية والتطورات المصرفية وأداء البنوك، واعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي، وخلص البحث الى نتائج منها ان العولمة الاقتصادية تؤثر في اقتصاديات وأداء البنوك، ويوصي البحث بضرورة الاندماج العربي والإسلامي.

5- أجرت **(يسرا وسند -2016م)** [2]، بحث بعنوان مدى إمكانية تطبيق مقررات لجنة بازل (3) على الجهاز المصرفي السوداني (دراسة استكشافية بين التطبيق والنظرية)، وهدف البحث الي تسليط الضوء على مقررات لجنة بازل وتأثيراتها على الجهاز المصرفي السوداني، واعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي، وتوصل البحث الى نتائج أهمها أن هناك ارتفاع في معدلات السيولة بالمصارف السودانية مما يساعد في ارتفاع معدلات التعثر، وهناك تهرب للمصارف من الالتزام بالمخصصات المطلوبة في رأس المال والاتجاه نحو البدائل خارج الميزانية وعدم تضمينها في نسبة كفاية رأس المال، ويوصي البحث بضرورة تطبيق مقررات لجنة بازل وتدريب العاملين بالمصارف عليها، وضرورة العمل على خفض معدلات السيولة وتحسين قدرة المصارف على تمويل المشروعات المتوسطة وطويلة الأجل.

6- أجرت **(سلمى وآخرون – 2017م)** [3]، بحث بعنوان أثر العولمة الاقتصادية على المصارف الإسلامية في السودان بالتطبيق على بين فيصل السوداني والبنك الإسلامي وبنك الشمال، وكانت مشكلة البحث معرفة التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في ظل العولمة, وتنبع أهمية البحث من أهمية المصارف ودورها في التنمية الاقتصادية، ويهدف البحث الى التعرف على مفهوم العولمة الاقتصادية، ويفترض البحث أن هناك علاقة بين العولمة الاقتصادية والمصارف الإسلامية، ويتبع البحث المنهج الوصفي والتحليلي، وقد خلص البحث الي نتائج اهمها أن المصارف الإسلامية تتأثر بالعولمة الاقتصادية، ويوصي البحث بضرورة مراعاة التوازن بين السياسات المالية والنقدية .

بالنظر الي الدراسات السابقة نجد أنها تركز على أثر العولمة الاقتصادية على أداء المصارف الإسلامية من خلال الفرص والتحديات التي تفرضها العولمة الاقتصادية أو من خلال الاتفاقيات المالية الدولية، والفجوة المعرفية التي يريد الباحثان ان يسهما في سدها هي تنبيه المصارف الإسلامية في السودان الي ضرورة استخدام أدوات تمويل حديثة لا تتعارض مع الضوابط الإسلامية وتنويع المنتجات والخدمات المصرفية وتفعيل دور الرقابة المالية الشرعية والدولية.

---

1 سعاد لمقدم وسميرة قويدري، العولمة الاقتصادية وأثرها على اقتصاديات البنوك – دراسة حالة بنك الفلاح والتنمية الريفية – وكالة ورقلة – بحث غير منشور، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية – جامعة ورقلة مرباح، الجزائر، 2013م

2 يسرا حسن أبوراس وياسر تاج السر سند، مدى إمكانية تطبيق مقررات لجنة بازل (3) على الجهاز المصرفي السوداني (دراسة استكشافية بين التطبيق والنظرية)، مجلة بحوث ودراسات العالم الإسلامي، عدد (13)، معهد دراسات العالم الإسلامي، جامعة الدرمان الإسلامية، السودان، 2016م، ص211.

3 سلمى العوض وآخرون، أثر العولمة الاقتصادية على المصارف الإسلامية في السودان – بالتطبيق على بنك (الشمال – الإسلامي السوداني – فيصل الإسلامي السوداني)، بحث بكالوريوس غير منشور، كلية الاقتصاد والتجارة وإدارة الأعمال، جامعة شندي،2017م.

الدراسة الميدانية: أثر العولمة الاقتصادية على بنك (فيصل الإسلامي السوداني – الإسلامي السوداني) بمحلية شندي

(أ) نبذة تعريفية:

(1): بنك فيصل الإسلامي: نشأة وتأسيس البنك:

تم تأسيس بنك فيصل الإسلامي بالسودان بتاريخ 1977/4/4م، وفي 18أغسطس 1977م تم تسجيل بنك فيصل الإسلامي كشركة مساهمة عامة محددة وفق قانون الشركات لعام 1975م وقد باشر البنك أعماله فعلياً اعتبارا من مايو 1987م وقد حدد قانون إنشاء الشركات أن يعمل البنك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية [1].

- أهداف البنك وأغراضه كالآتي:

أ) القيام بجميع الأعمال المصرفية والتجارية وأعمال الاستثمارات والمساهمة في مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية والعمرانية والزراعية والتجارية في أي إقليم أو منطقة في السودان أو خارجه.

ب) تحصيل ودفع الأوامر وأذونات الصرف والأوراق ذات القيمة والتعامل في النقد الأجنبي.

ج) قبول الودائع بمختلف أنواعها وإعطاء القرض الحسن وفقاً للقواعد التي اقرها البنك.

د) سحب واستخراج وقبول وتصوير وتنفيذ الكمبيالات سواء كانت تدفع في جمهورية السودان أو في الخارج وبوليصة الشحن وأي أوراق قابلة للتحويل أو النقل أو التحصيل أو التعامل بأي طريقة لهذه الأوراق شريطة خلوها من أي محظور شرعي.

ه) الاتجار بالمعادن النفيسة وتوفيرها وتوفير الخزائن لحفظ الممتلكات الثمينة

و) العمل كمنفذ للوصايا الخاصة للعملاء وغيرهم وتعهد الأمانات بكل أنواعها والعمل على تنفيذها والدخول كوكيل لأي حكومة أو سلطة أخري لأي جهة خاصة أو عامة.

ز) تمثيل الهيئات المصرفية المختلفة شريطة عدم التعامل بالربا ومراعاة قواعد الشريعة الإسلامية في معاملاتها مع هذه المصارف

ح) قبول الأموال من الأفراد والأشخاص الاعتبارين سواء كانت بغرض توفيرها أو استثمارها [2].

---

1 الصفحة الرسمية لموقع بنك فيصل الإسلامي http://www.fibsudan.com/

2 الصفحة الرسمية لموقع بنك فيصل الإسلامي http://www.fibsudan.com/

(2) البنك الإسلامي السوداني: تم إنشاء البنك الإسلامي السوداني في عام 1982م وسجل طبقاً لقانون الشركات 1925م، ويقوم البنك ببيع الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وكافة أعمال الاستثمار ويسهم في المشروعات الزراعية والصناعية والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وذلك بالطريقة والكيفية التي يراها البنك موافقة وفقاً للشريعة الإسلامية، والاهتمام بصغار الحرفيين وصغار المستثمرين وأصحاب الأعمال الصغيرة، وتنشيط التجارة الخارجية ودفعها، والاهتمام بأعمال التعدين والمشروعات العمرانية ومشروعات الخدمات والمشروعات الاقتصادية، وتشجيع قيام سوق المال بالسودان وتدعيم وتوفير المناخ المناسب لنشاط رأس المال وجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية في الاستثمار، وتنمية وتطوير العلاقات من أسواق رأس المال والمانحين قطرياً أو إقليمياً وإبرام الاتفاقيات التجارية لبيع المستلزمات الإنتاجية، والانتشار الجغرافي لتحقيق التنمية الريفية ودعم وتشجيع وصناعة المنتجات الصناعية، وتعظيم الموارد المالية والقدرات الذاتية لتحقيق الاستقلالية الذاتية والبنوك التنموية، ودعم الوضع الاقتصادي ورفع المستوى المعيشي للمواطنين [1].

الخدمات والتقنية المصرفية للبنوك الدراسة الميدانية: تقديم خدمات استشارية للمتعاملين معه، والمساهمة في تمويل مشروعات التنمية، وشراء وبيع الأوراق المالية وحفظها، وإصدار خطابات الضمان وتأجير الخزن، وتحويل العملة ودفع الحوالات، ودفع الشيكات المسحوبة على البنك، الاتصالات الدولية، ونظام المقاصة الآلي، ونظام إصدار بطاقات الصراف الآلي، ونظام المقاصة الإلكترونية الذي يستخدم في الشيكات المسحوبة على بنوك أخرى للبنك المعني [2].

(ب) إجراءات الدراسة الميدانية:

(1): أداة الدراسة: تم تصميم الاستبانة لجمع البيانات وتم توجيهها الي عينة تتكون من (30) فرد من بنك فيصل الإسلامي، والإسلامي السوداني بمحلية شندي، وتتكون الاستبانة من جزأين: الجزء الأول: يتضمن المعلومات الشخصية لمجتمع البحث (النوع، العمر، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي) والجزء الثاني يتضمن أسئلة الفرضيات كلا على حده. وقد احتوت الاستبانة على (15) سؤال وعلى كل فرد من عينة الدراسة تحديد إجابة واحدة في كل سؤال وفق مقياس لي كارت الخماسي (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة). وقد تم توزيع عبارات الاستبانة على فرضيات الدراسة الثلاث، وقد اشتملت كل فرضية على عدة عبارات.

(2) صدق وثبات الاستبانة: تم اختبار ثبات عبارات الاستبانة عن طريق معامل ألفا كرو نباخ الإحصائي وقد كانت النتيجة 0.73 من 1 وهذا يدل على ثبات عبارات الاستبانة.

(3) الأساليب الإحصائية المستخدمة: التوزيع التكراري للإجابات. النسبة المئوية. الوسيط. اختبار مربع كاى لاختبار فرضيات الدراسة

ولتطبيق الطرق والأساليب الإحصائية المذكورة أعلاه على البيانات التي تم الحصول عليها من إجابات العينة تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) والذي يعد من أكثر الحزم الإحصائية دقة في النتائج.

---

1 الصفحة الرسمية لموقع البنك الإسلامي السوداني https://www.isb.sd

2 الصفحة الرسمية لموقع البنك الإسلامي السوداني https://www.isb.sd

(4) تطبيق أداة الدراسة: وزعت الاستبانة على عينة الدراسة وتم تفريغ البيانات في جداول أعدها الباحثان لهذا الغرض، حيث تم تحويل المتغيرات الاسمية (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) إلى متغيرات كمية (1 2 3 4 5) على الترتيب. وأعد الباحثان الجداول اللازمة لكل سؤال في الاستبانة كما يلي:

جدول رقم (1) البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة

البيان	الفئات	العدد	النسبة
النوع	ذكر	18	60
	أنثي	12	40
	المجموع	30	%100
العمر	20_30 سنه	11	%36.7
	30_40 سنه	9	%30
	40_45 سنه	8	%16.7
	50 سنه فأكثر	2	%6.6
	المجموع	30	%100
المؤهل العلمي	ثانوي	1	%3.3
	دبلوم وسيط	2	%6.7
	جامعي	22	%73.3
	فوق الجامعي	5	%16.7
	المجموع	30	%100
التخصص العلمي	محاسبة	13	%43.3
	إدارة أعمال	8	%26.7
	بنوك	3	%10
	أخري حدد	6	%20
	المجموع	30	%100
المسمى الوظيفي	موظف	20	%66.7
	رئيس قسم أو وحدة	6	%20
	مدير إدارة	3	%10

	أخري حدد	1	%3.3
	المجموع	30	%100
سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات	11	%36.7
	من 5_10 سنوات	13	%43.3
	من 10_15 سنه	4	%13.3
	أكثر من 15 سنه	2	%6.7
	المجموع	30	%100

إعداد الباحثان، مخرجات برنامج SPSS 2018م

يتبين من الجدول (1) أن (18) فرداً وبنسبة (60%) ذكور، وأن (12) فرداً وبنسبة (40%) إناث. وأن (11) فرداً وبنسبة (36.7%) أعمارهم 20 _ 30 سنه، وأن (9) أفراد وبنسبة (30%) أعمارهم 30_40 سنة، وأن (5) أفراد وبنسبة (16.7%) أعمارهم 40 _ 45 سنة، وأن (2) من الأفراد وبنسبة (6.7%) أعمارهم أكثر من 50 سنه. وأن (22) فرداً وبنسبة (73.3%) مؤهلهم العلمي جامعي، وأن (5) أفراد وبنسبة (16.7%) مؤهلهم العلمي فوق الجامعي، وأن (2) من الأفراد وبنسبة (6.7%) مؤهلهم العلمي دبلوم وسيط، وأن (1) من الأفراد وبنسبة (3.3%) مؤهله العلمي ثانوي. وأن (13) فرداً وبنسبة (2043.3%) تخصصهم العلمي محاسبة، وأن هنالك (8) أفراد وبنسبة (26.7%) تخصصهم العلمي إدارة أعمال، وأن (6) أفراد وبنسبة (20%) لديهم تخصصات العلمية أخري، وأن (3) أفراد وبنسبة (10%) تخصصهم العلمي بنوك. وأن (20) فرداً وبنسبة (66.7%) مسماهم الوظيفي موظف، وأن (6) أفراد وبنسبة (20%) مسماهم الوظيفي رئيس قسم أو وحدة، وأن (3) أفراد وبنسبة (10%) مسماهم الوظيفي مدير إدارة، وأن (1) من الأفراد وبنسبة (3.3%) لديه مسمي وظيفي آخر. وأن (13) فرداً وبنسبة (43.3%) سنوات خبرتهم من 5_10 سنوات، وأن (11) فرداً وبنسبة (36.7%) سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات، وأن (4) أفراد وبنسبة (13.3%) سنوات خبرتهم 10_15 سنة، وأن (2) من الأفراد وبنسبة (6.7%) سنوات خبرتهم أكثر من 15 سنه.

جدول رقم (2) التوزيع التكراري، الوسيط والقيمة الاحتمالية لإجابات المبحوثين عن عبارات الفرضية الأولى

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الوسيط	القيمة الاحتمالية	مستوى الموافقة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	1	0.000	الموافقة بشدة
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
	21	6	2	1	-			

تتأثر المصارف الإسلامية بالاتفاقيات الدولية ومعايير الرقابة	%70	%20	%6.7	%3.3	-				
تهتم المصارف السودانية بإجراء دراسات علمية حول تأثير العولمة الاقتصادية على مستقبلها	16	13	1	-	-	1	0.002	الموافقة بشدة
	%53.3	%43.3	%3.3	-	-			
تعتبر العولمة الاقتصادية تحدي على المصارف الإسلامية يحتاج إلى إستراتيجية	12	16	1	1	-	2	0.000	الموافقة
	%40		%53.3	%3.3	%3.3			
تهتم المصارف الإسلامية بإنشاء إدارات للبحث والتطوير لتتمكن من تطوير نفسها	10	19	1	-	-	2	0.000	الموافقة
	%33.3	%63.3	%3.3	-	-			
تتعاون المصارف الإسلامية في وضع معايير وشروط لمجابهة التطورات المصرفية العالمية	11	18	1	-	-	2	0.001	الموافقة
	%36.7	%60	%3.3	-	-			

إعداد الباحثان، مخرجات برنامج SPSS 2018م

يتضح من الجدول (2) أن أن هنالك (21) فرداً بنسبة (70%) وافقوا بشدة على العبارة، وأن هنالك (6) أفراد بنسبة (20%) وافقوا، وأن هنالك (2) من الأفراد بنسبة (6.7%) محايدين، وأن هنالك (1) من الأفراد بنسبة (3.3%) لم يوافق، ويتضح من خلال ذلك أن المصارف الإسلامية تتأثر بالاتفاقيات الدولية ومعايير الرقابة. وأن هنالك (16) فرداً وبنسبة (53.3%) وافقوا بشدة على العبارة، وأن هنالك (13) فرداً وبنسبة (43.3%) وافقوا، وأن هنالك (1) من الأفراد وبنسبة (3.3%) محايد، ويتضح من خلال ذلك أن المصارف السودانية تهتم بإجراء دراسات علمية حول تأثير العولمة الاقتصادية على مستقبلها. وأن هناك (16) فرداً وبنسبة (53.3%) وافقوا على العبارة، وأن هنالك (12) فرداً وبنسبة (40%) وافقوا بشدة ، وأن هنالك (1) من أفراد وبنسبة (3.3%) محايد ، وأيضاً هنالك (1) من أفراد وبنسبة (3.3%) لم يوافق ، ويتضح من خلال ذلك أن العولمة الاقتصادية تعتبر تحدي علي المصارف الإسلامية يحتاج إلي استراتيجية و أن هنالك (19) فرداً وبنسبة (63.3%) وافقوا على العبارة، وأن هنالك (10) أفراد وبنسبة (33.3%) وافقوا بشدة ، وأن هنالك (1) من الأفراد وبنسبة (3.3%) محايد، ويتضح من خلال ذلك أن المصارف الإسلامية تهتم بإنشاء إدارات للبحث والتطوير لتتمكن من تطويرها. وأن أن هنالك (18) فرداً وبنسبة (60%) وافقوا على العبارة، وأن هنالك (11) فرداً وبنسبة (36.7%) وافقوا بشدة، وأن هنالك (1) من الأفراد وبنسبة (3.3%) محايد، ويتضح من خلال ذلك أن المصارف الإسلامية تتعاون في وضع معايير وشروط لمجابهة التطورات المصرفية العالمية.

جدول رقم (3) التوزيع التكراري، الوسيط والقيمة الاحتمالية لاجابات العينة عن عبارات المحورثاني

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الوسيط	القيمة الاحتمالية	مستوى الموافقة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	1	0.273	الموافقة بشدة
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
تعتبر سلامة أوضاع المصارف من عوامل الاستقرار الاقتصادي	18	12	-	-	-			
	%60	%40	-	-	-			
تتوفر لدي المصارف الإسلامية القدرة على ابتكار أدوات مالية وأساليب عمل تتناسب مع مرحلة الانفتاح المالي العالمي	10	19	1	-	-	2	0.000	الموافقة
	%33.3	%63.3	%3.3	-	-			
يواجه الجهاز المصرفي صعوبات في إدارة الموارد المالية والنقدية ما لم يعمل على وضع برامج لتحديث وتطوير خدماته المصرفية	10	18	2	-	-	2	0.002	الموافقة
	%33.3	%60	%6.7	-	-			
تتضاعف مخاطر العولمة الاقتصادية نتيجة إلى الخلل في التوازن الداخلي بين السياسات المالية والنقدية	9	18	3	-	-	2	0.003	الموافقة
	%30	%60	%10	-	-			
وجود المصارف الأجنبية يؤدي إلى تقليل قدرة المصارف الإسلامية على تنمية مصادر أموالها	11	13	5	1	-	2	0.007	الموافقة
	%36.7	%43.3	%16.7	%3.3	-			

إعداد الباحثان، مخرجات برنامج SPSS 2018م

يتضح من الجدول رقم (3) أن هنالك (18) فرداً وبنسبة (60%) وافقوا بشدة على العبارة، وأن هنالك (12) فرداً وبنسبة (40%) وافقوا، ويتضح من خلال ذلك أن سلامة أوضاع المصارف تعتبر من عوامل الاستقرار الاقتصادي. وأن هنالك (19) فرداً وبنسبة (63.3%) وافقوا على العبارة، وأن هنالك (10) أفراد وبنسبة (33.3%) وافقوا بشدة، وأن هنالك (1) من

الأفراد وبنسبة (3.3%) محايد، ويتضح من خلال ذلك أن المصارف الإسلامية تتوفر لديها القدرة على ابتكار أدوات مالية وأساليب عمل تتناسب مع مرحلة الانفتاح المالي العالمي. وأن هنالك (18) فرداً وبنسبة (60%) وافقوا على العبارة، وأن هنالك (10) أفراد وبنسبة (33.3%) وافقوا بشدة، وأن هنالك (2) أفراد وبنسبة (6.7%) محايدين، ويتضح من خلال ذلك أن الجهاز المصرفي يواجه صعوبات في إدارة الموارد المالية والنقدية ما لم يعمل على وضع برامج لتحديث وتطوير خدماته المصرفية. وأن هنالك (18) فرداً وبنسبة (6053.3%) وافقوا على العبارة، وأن هنالك (9) أفراد وبنسبة (30%) وافقوا بشده، وأن هنالك (3) أفراد وبنسبة (10%) محايدين، ويتضح من خلال ذلك أن مخاطر العولمة الاقتصادية تتضاعف نتيجة إلى الخلل في التوازن الداخلي بين السياسات المالية والنقدية. وأن هنالك (13) فرداً وبنسبة (43.3%) وافقوا على العبارة، وأن هنالك (11) فرداً وبنسبة (36.7%) وافقوا بشدة، وأن هنالك (5) أفراد وبنسبة (16.7%) محايدين، وأن هنالك (1) من الأفراد وبنسبة (3.3%) لم يوافق، ويتضح من خلال ذلك أن وجود المصارف الأجنبية يؤدي إلى تقليل قدرة المصارف الإسلامية على تنمية مصادر أموالها.

(ج) عرض ومناقشة نتائج الفرضيات

أولاً: تنص الفرضية الأولي علي: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين العولمة الاقتصادية والمؤسسات المالية

جدول رقم (4) قيمة مربع كاي، الوسيط والقيمة الاحتمالية للفرضية الأولى

العبارة	قيمة مربع كاي المحسوبة	القيمة الاحتمالية	التفسير	الوسيط	التفسير
تتأثر المصارف الإسلامية بالاتفاقيات الدولية ومعايير الرقابة	34.267	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات العينة على العبارة	1	إجابات العينة تميل نحو الموافقة بشده
تهتم المصارف السودانية بإجراء دراسات علمية حول تأثير العولمة الاقتصادية على مستقبلها	12.600	0.002	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات العينة على العبارة	1	إجابات العينة تميل نحو الموافقة بشده
تعتبر العولمة الاقتصادية تحدي على المصارف الإسلامية يحتاج إلي استراتيجية	23.600	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين	2	إجابات العينة تميل نحو الموافقة

			إجابات العينة على العبارة		
تهتم المصارف الإسلامية بإنشاء إدارات للبحث والتطوير لتتمكن من تطويرها	16.200	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات العينة على العبارة	2	إجابات العينة تميل نحو الموافقة
تتعاون المصارف الإسلامية في وضع معايير وشروط لمجابهة التطورات المصرفية العالمية	14.600	0.001	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات العينة على العبارة	2	إجابات العينة تميل نحو الموافقة

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج البرنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (4) أن

1. قيمة مربع كاي للعبارة الأولى تساوي 34.267 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين بشده لأن قيمة الوسيط تساوي 1.
2. قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 12.600 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.002 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين بشده لأن قيمة الوسيط تساوي 1.
3. قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة، تساوي 23.600 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2.
4. قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة، تساوي 16.200 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2.
5. قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة، تساوي 14.600 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.001 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2.

جدول رقم (5) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولي

الرقم	درجة الموافقة	التكرار	النسبة
.1	أوافق بشدة	70	%46.7
.2	أوافق	72	%48
.3	محايد	6	%4
.4	لا أوافق	2	%1.3
.5	لا أوافق بشدة	-	-
المجموع		150	%100

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج الدراسة التطبيقية 2018م

يتضح من الجدول رقم (5) أن عدد الأفراد الموافقين بشدة عن جميع عبارات الفرضية الأولي بلغ (72) فرداً وبنسبة (48%)، وعدد الموافقين بدون تشدد بلغ (70) فرداً وبنسبة (46.7%)، والمحايدين (6) أفراد وبنسبة (4%)، وبلغ عدد غير الموافقين (2) من الأفراد بنسبة (1.3%). ويتضح من الجدول رقم (4) أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع ك اى2 لدلالة الفروق بين إجابات عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولي أصغر من مستوى الدلالة (0.05) ويعنى أن الفروق بين أعداد الأفراد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الأولي. وعلى ما تقدم من تحليل يستنتج الباحثان بأن الفرضية الأولي والتي نصت على أن (**هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين العولمة الاقتصادية المؤسسات المالية**) **قد تحققت.**

ثانياً: تنص الفرضية الثانية على:

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين العولمة الاقتصادية وحركة الموارد المالية وتدفق رأس المال

جدول رقم (6) **قيمة مربع كاي، الوسيط والقيمة الاحتمالية للفرضية الثانية**

العبارة	قيمة مربع كاي المحسوبة	القيمة الاحتمالية	التفسير	الوسيط	التفسير
يعتبر سلامة أوضاع المصارف من عوامل الاستقرار الاقتصادي	1.200	0.273	لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات العينة	1	إجابات العينة تميل نحو الموافقة بشدة
تتوفر لدي المصارف الإسلامية القدرة على ابتكار أدوات مالية	16.200	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات العينة على العبارة	2	إجابات العينة تميل نحو الموافقة

وأساليب عمل تتناسب مع مرحلة الانفتاح المالي العالمي					
يواجه الجهاز المصرفي صعوبات في إدارة الموارد المالية والنقدية ما لم يعمل على وضع برامج لتحديث وتطوير خدماته المصرفية	12.800	0.002	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات العينة على العبارة	2	إجابات العينة تميل نحو الموافقة
تتضاعف مخاطر العولمة الاقتصادية نتيجة إلى الخلل في التوازن الداخلي بين السياسات المالية والنقدية	11.400	0.003	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات العينة على العبارة	2	إجابات العينة تميل نحو الموافقة
وجود المصارف الأجنبية يؤدي إلى تقليل قدرة المصارف الإسلامية علي تنمية مصادر أموالها	12.133	0.007	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات العينة على العبارة	2	إجابات العينة تميل نحو الموافقة

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج البرنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (6) أن

1. قيمة مربع كاي للعبارة الأولى تساوي 1.200 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.273 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 لذلك لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين بشده لأن قيمة الوسيط تساوي 1.
2. قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 16.200 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2.
3. قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة، تساوي 12.800 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.002 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2.
4. قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة، تساوي 11.400 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.003 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2.
5. قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة، تساوي 12.133 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.007 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2.

جدول رقم (7) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية

الرقم	درجة الموافقة	التكرار	النسبة
.1	أوافق بشدة	58	%38.7
.2	أوافق	80	%53.3
.3	محايد	11	%7.3
.4	لا أوافق	1	%0.7
.5	لا أوافق بشدة	-	-
المجموع		150	%100

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج الدراسة التطبيقية 2018م

يتضح من الجدول رقم (7) أن عدد الأفراد الموافقين بدون تشدد عن جميع عبارات الفرضية الثانية بلغ (80) فرداً وبنسبة (53.3%)، وعدد الموافقين بشدة بلغ (58) فرداً وبنسبة (38.7%)، والمحايدين (11) فرداً وبنسبة (7.3%)، والغير موافقين بدون تشدد (1) من الأفراد وبنسبة (0.7%). ويتضح من الجدول رقم (6) أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع ك اى2 لدلالة الفروق بين إجابات عينة الدراسة عن معظم عبارات الفرضية الثانية أصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعنى أن الفروق بين أعداد الأفراد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين على ما جاء بمعظم عبارات الفرضية الثانية. وعليه تأسيساً على ما تقدم من تحليل تستنتج الباحثات بأن الفرضية الثانية والتي نصت على أن (**هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين العولمة الاقتصادية وحركة الموارد المالية وتدفق رأس المال) قد تحققت.**

ثالثاً: تنص الفرضية الثالثة على:

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين العولمة الاقتصادية والمصارف الإسلامية في السودان

جدول رقم (8) **قيمة مربع كاي، الوسيط والقيمة الاحتمالية للفرضية الثالثة**

العبارة	قيمة مربع كاي المحسوبة	القيمة الاحتمالية	التفسير	الوسيط	التفسير
تعمل العولمة الاقتصادية على فرض رقابة تقليدية غير شرعية تشمل كل المصارف الإسلامية وتتخذ طابعاً دولياً	19.867	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات العينة على العبارة	2	إجابات العينة تميل نحو العينة
يعمل انفتاح الأسواق المالية على تسرب الودائع والمدخرات في المصارف الإسلامية	9.800	0.007	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات العينة على العبارة	1	إجابات العينة تميل نحو الموافقة بشده

إلى أسواق مالية عالمية إسلامية وغير إسلامية تتعامل بالأدوات المالية الإسلامية					
يؤدي التنافس العالمي في مجال العمل المصرفي لتهديد استمراريتها وستجد المصارف الإسلامية نفسها في مواجهة من أجل البقاء	10.000	0.019	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات العينة على العبارة	2	إجابات العينة تميل نحو الموافقة
توفر العولمة الاقتصادية فرصة مناسبة للمصارف الإسلامية للتعريف بها وبأساليبها وخدماتها	11.400	0.003	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات العينة على العبارة	2	إجابات العينة تميل نحو الموافقة
تحتاج المصارف الإسلامية إلى تدريب العاملين على تطوير مهاراتهم للتكيف مع متطلبات عصر العولمة الاقتصادية	18.200	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات العينة على العبارة	2	إجابات العينة تميل نحو الموافقة

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج البرنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (8) أن

1. قيمة مربع كاي للعبارة الأولى تساوي 19.867 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات العينة على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2.
2. قيمة مربع كاي للعبارة الثانية، تساوي 9.800 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.007 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين بشده لأن قيمة الوسيط تساوي 1.
3. قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة، تساوي 10.000 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.019 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2.
4. قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة، تساوي 11.400 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.003 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2.
5. قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة، تساوي 18.200 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2.

جدول رقم (9) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة

الرقم	درجة الموافقة	التكرار	النسبة
.1	أوافق بشدة	63	%42
.2	أوافق	68	%45.3
.3	محايد	17	%11.3
.4	لا أوافق	2	%1.3
.5	لا أوافق بشدة	–	–
المجموع		150	%100

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج الدراسة التطبيقية 2018م

يتضح من الجدول رقم (9) أن عدد الموافقين بشدة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة بلغ (68) فرداً وبنسبة (45.3%)، وعدد الأفراد الموافقين بدون تشدد بلغ (63) فرداً وبنسبة (42%)، والمحايدين (17) فرداً وبنسبة (11.3%)، والغير موافقين بدون تشدد عددهم (2) من الأفراد وبنسبة (1.3%).

يتضح من الجدول رقم (8) أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع ك اى2 لدلالة الفروق بين إجابات عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة أصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعنى أن الفروق بين أعداد الأفراد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثالثة. وعليه تأسيساً على ما تقدم من تحليل تستنتج الباحثات بأن الفرضية الثالثة والتي نصت على أن (**هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين العولمة الاقتصادية والمصارف الإسلامية في السودان**) **قد تحققت**.

الخاتمة:

تناول البحث العولمة الاقتصادية وأثرها على المصارف الإسلامية في السودان حيث احتوى المحور الأول على مفهوم العولمة الاقتصادية واشتمل المحور الثاني على نشأة المصارف الإسلامية وتطورها وأهدافها والخدمات التي تقدمها، وفي المحور الثالث تناول البحث دراسة حالة المصارف الإسلامية في السودان دراسة ميدانية على بنك (فيصل الإسلامي السوداني– الإسلامي السوداني) بمحلية شندي، وقد خلص البحث الي عدد من النتائج والتوصيات.

أولاً: النتائج: - من خلال الدراسة النظرية والدراسة الميدانية توصل الباحثان الى نتائج أهمها:

1) تشكل العولمة الاقتصادية تحدياً يواجه المصارف الإسلامية السودانية يتمثل في الانفتاح المالي العالمي الذي يهدد بسحب رؤوس الأموال من الداخل الي الخارج وكذلك فإن وجود الاتفاقيات والمقررات والأحكام المالية الدولية تضع مزيداً من القيود والشروط على المصارف.
2) تتعاون المصارف الإسلامية في السودان بتطبيق المعايير والأحكام المصرفية العالمية والاتفاقيات المالية الدولية ما أمكن ذلك وتلتزم بالضوابط الشرعية الإسلامية.

3) تستفيد المصارف الإسلامية السودانية من إدارات البحث والتطوير ومراكز البحث العلمي والابتكار بإجراء دراسات علمية حول تأثير العولمة الاقتصادية على مستقبلها لتتمكن من الجودة والتحديث

4) تهتم المصارف السودانية بوضع خطط إستراتيجية للمحافظة على وجودها وخدمة عملاءها.

ثانياً: التوصيات: - من خلال الدراسة النظرية والدراسة الميدانية يوصي الباحثان بالآتي:

1) ضرورة مراعاة التوازن الداخلي بين السياسات المالية والنقدية حتى لا تتضاعف مخاطر العولمة الاقتصادية.

2) ضرورة أن يواجه الجهاز المصرفي الصعوبات التي تواجه إدارة الموارد المالية بالبحث العلمي والابتكار.

3) اصلاح البنوك المركزية بمنحها حرية أكبر في برامج الاصلاح وإدارة السياسة النقدية الائتمانية وتعديل التشريعات باعتبارها من أدوات السياسة الاقتصادية العامة للدولة واصلاح البنوك التجارية من خلال تقوية ودعم مركزها المالي وخلق بيئة للمنافسة غير الضارة فيما بينها.

4) تدريب الأيدي العاملة المحلية بحيث تكون قادرة على النهوض بالتكنلوجيا وسوق العمل وتطوير سوق الاسهم والأوراق المالية والتجارية المحلية بشكل يتماشى مع التقدم السريع في الأسواق المالية العالمية ومراقبة الاستثمارات الدولية وايجاد آلية لمتابعة التعاملات في الأسواق المالية.

لائحة المراجع

1. احمد عبد الله ابراهيم أحمد، الاقتصاد الدولي والعولمة الاقتصادية، ج2 – شركة مطابع السودان للعملة– 2012م
2. احمد عبد العزيز، العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية، العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، عدد (86)، 2011م.
3. عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، العولمة وأثارها على المصارف – نظرة شمولية- مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد (3)، ب ت.
4. حسين محمد سمحان- موسي عمر مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية، ط4، الأردن، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2015م
5. حيدر يونس الموسمي وكمال كاظم جواد، المصارف الإسلامية وتحديات العولمة والتحرر المالي مع إشارة خاصة لاتفاقية بازل (2)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية مجلد (11) العدد (4)، جامعة كربلاء، 2009م.
6. سعاد لمقدم وسميرة قويدري، العولمة الاقتصادية وأثرها على اقتصاديات البنوك – دراسة حالة بنك الفلاح والتنمية الريفية – وكالة ورقلة – بحث غير منشور، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية – جامعة ورقلة مرباح، الجزائر، 2013م
7. سلمى العوض وآخرون، أثر العولمة الاقتصادية على المصارف الإسلامية في السودان – بالتطبيق على بنك (الشمال – الإسلامي السوداني – فيصل الإسلامي السوداني)، بحث بكالوريوس غير منشور، كلية الاقتصاد والتجارة وإدارة الأعمال، جامعة شندي،2017م.
8. ضياء قرشي، العولمة: فرصة جديدة وتحديات صعبة، مجلة التمويل والتنمية، 1996م.
9. عرفان الحسيني، التمويل الدولي، ب ن، ب ت
10. عصام المجالي، تأثير العولمة على المنطقة العربية اجتماعياً واقتصادياً، مجلة الامارات اليوم، عدد (123)، 2000م.
11. عادل عبد الفضيل، ضوابط ومعايير الاستثمار في المصارف الإسلامية، ط1، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2015م.
12. غسان قلعاوي، المصارف الإسلامية ضرورة عصرية، دار المكتبي، سوريا، 1998م.
13. محمد عليان، العولمة من الماركسية إلى الإمبريالية الجديدة، دار زهران للنشر والتوزيع، 2016م، ط1،
14. مصطفي يوسف، اقتصاديات الأعمال الإلكترونية، ط1، عمان، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2016م
15. محمد محمود المكاوي، البنوك الإسلامية النظرية والتطبيق التصوير، ط1، المطبعة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2012م
16. محمد البلتاجي، المصارف الإسلامية، ط1، مكتبة الشرق الدولية، 2012م.
17. محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية – احكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة، الاردن، 2008م.
18. محمد فضل ملحم، قياس وتحليل كفاءة البنوك الاردنية، مجلة البنوك في الأردن، مجلد (22)، العدد (9)، 2003م.
19. محمود السجاعي، المحاسبة في شركات التأمين والبنوك التجارية، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007م
20. السيد يسن، في مفهوم العولمة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد (228)، 1998م.
21. الصفحة الرسمية لموقع البنك الإسلامي السوداني https://www.isb.sd/

22.الصفحة الرسمية لموقع بنك فيصل الإسلامي http://www.fibsudan.com/

23.نور الدين حامد، عولمة المؤسسات الاقتصادية الدولية وأثارها على مديونية الدولة النامية، ط1، الأردن، دار اسامه للنشر والتوزيع، 2016م.

24.وليد هويمل عوجان، أداء المؤسسات المالية الإسلامية في عصر العولمة، غرفة تجارة وصناعة دبي، الامارات، مجلد (5)، 2005م.

25.يسرا حسن أبوراس وياسر تاج السر سند، مدى إمكانية تطبيق مقررات لجنة بازل (3) على الجهاز المصرفي السوداني (دراسة استكشافية بين التطبيق والنظرية)، مجلة بحوث ودراسات العالم الإسلامي، عدد (13)، معهد دراسات العالم الإسلامي، جامعة الدرمان الإسلامية، السودان، 2016م، ص211.

درجة وعي طلبة جامعة نزوى بسلطنة عُمان بالمواطنة الرقمية

د. رضية بنت سليمان بن ناصر الحبسية

استاذ مساعد- قسم التربية والدراسات الإنسانية، كلية العلوم والآداب- جامعة نزوى، سلطنة عُمان

الملخص:

تهدف الدراسة الحالية إلى الكشف عن درجة وعي طلبة جامعة نزوى بسلطنة عُمان بالمواطنة الرقمية. كما تهدف إلى تحديد أساليب تنمية المواطنة الرقمية لديهم. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي. وقد أظهرت نتائجها أنّ درجة وعي طلبة جامعة نزوى بسلطنة عُمان بالمواطنة الرقمية في جميع المحاور كبيرة، بمتوسط حسابي موزون وقدره (3.95). بالإضافة إلى اتفاق أفراد عينة الدراسة حول أهمية التوعية بالمواطنة الرقمية. وقد أوصت الدراسة بتطوير أساليب التوعية والتثقيف بالمواطنة الرقمية في أبعادها المختلفة، على أن تتسع برامج التوعية والإرشاد لتشمل أفراد المجتمعي المحلي..

الكلمات المفتاحية: المواطنة الرقمية. التجارة الإلكترونية. التكنولوجيا الرقمية. تكنولوجيا المعلومات. الأمن الرقمي.

Abstract

The current study aims to reveal the degree of awareness of students at the University of Nizwa, Sultanate of Oman, about digital citizenship. The current study also aims to define the methods of developing their digital citizenship. To achieve the objectives of the study, the researcher used the descriptive and analytical method. The results of the study showed that the degree of awareness of students at the University of Nizwa in the Sultanate of Oman about digital citizenship in all axes is large, an arithmetic average of 3.95, in addition to the agreement of the study sample individuals about the importance of awareness of digital citizenship. Based on the results of the study, the research recommended to: Developing methods of awareness and education about digital citizenship in its various dimensions, provided that awareness and counseling programs expand to include members of the local community.

Keywords: Digital citizenship, E-Commerce, Digital technology, Information technology, Digital security.

المقدمة:

إنّ الزخم التطوري المتسارع بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وما شهده العالم من تغيّرات في شتى مجالات الحياة، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والتربوية. الأمر الذي جعل مواكبة تلك التغيّرات أمرًا حتميًّا، من خلال اكتساب مهارات المستقبل اللازمة للتكيّف الإيجابي في التعامل مع متغيرات العصر الرقمي والتقني. وتأتي الأنظمة التعليمية في الخط الأمامي؛ لمساعدة مخرجاتها للتأقلم مع العالم الخارجي والمساهمة الفاعلة في تقدّم ورقي المجتمعات، والمشاركة في بناء الاقتصاد المعرفي للدول.

وتُعدّ المواطنة الرقمية من المفاهيم المستجدة كإحدى تجليات ثورة المعلومات والاتصالات، والذي عرفته منظمة اليونسكو على أنه مجموعة من المهارات التي تمكّن المواطنين من الوصول إلى المعلومات والوسائط، استعادتها، فهمها، تقييمها، استخدامها، وتبادلها، وذلك باستخدام العديد من التقنيات بأسلوب أخلاقي وفعال؛ للمشاركة في الأنشطة الشخصية والمهنية والاجتماعية." ولعلّ ما أشار إليه رايبل Ribble (2006) حول عناصر ومكونات المواطنة الرقمية، يُعدّ أيضًا ضرورة حتميّة في نشر الوعي حول هذا المفهوم، والاستخدام الآمن لتكنولوجيا الإنترنت.

كما إنّ عملية المحافظة على الهوية وتعزيز المواطنة المسؤولة، وفق ما أشارت إليه رؤية عمان 2040 في التوجه الاستراتيجي مجتمع معتز بهويته وثقافته وملتزم بمواطنته، تنطلق من إدماج هذه المفاهيم في المناهج والبرامج التعليمية، وتنشئة أجيال المستقبل على مرتكزات وموروثات الهوية والحضارة العمانية. وإيجاد التوازن بين موروثات الحضارة ومرتكزات الهوية من جانب، والتطورات التقنية وتوظيف استخدامها بالطريقة المثلى المسانِدة لبناء المجتمع المعتز بهويته من جانب آخر، مع تركيز المناهج والبرامج التعليمية على بناء القدرات الوطنية، وتعزيز الوعي بأهمية الهوية العمانية، وبناء الشخصية العمانية الداعمة لاستدامة الهوية الوطنية.

ويرى المسلماني (2014، ص15) أن المواطنة الرقمية تعني إعداد النشئ وتعليمه كيفية استخدام الوسائل التكنولوجية بالطرق السليمة المناسبة والآمنة التي تجلب له المنفعة، من خلال تدريب الطلبة على الالتزام بمعايير السلوك الإيجابي عند استخدام هذه الوسائل لأغراض التواصل الاجتماعي أو ما شابه سواء في المنزل أم في المؤسسة التعليمية والتربوية.

وقد أشارت العديد من الأدبيات والدراست السابقة إلى أنّ للمواطنة الرقمية تسعة مجالات أساسية، تمثل قواعد وضوابط أساسية ومعايير عالمية في التعاملات الرقمية لمستخدمي الشبكة العالمية للانترنت، بما يحقق إيجابياتها وتجنب سلبياتها، وهذه المجالات هي: (Ribble, 2019)، (Britt, 2006)، (المغاوري، 2016)، و (عمر، 2012):

المجال الأول: الوصول الرقميDigital Access: أي المشاركة الكاملة للفرد في المجتمع الرقمي. وهنا يشير هذا المجال إلى أهمية الوعي بتكافؤ الفرص أمام الجميع لاستخدام التكنولوجيا، والمساواة في الحقوق الرقمية ودعم الوصول الإلكتروني، وتهيئة البنى التحتية للشبكة العالمية للإنترنت؛ تتلاءم والزيادة المطردة في استخدام الإنترنت. وعلى كافة مستخدمي التكنولوجيا الرقمية الإلتزام بضوابط المواطنة الرقمية؛ لضمان الوصول الرقمي إلى الجميع بلا استثناء. لذا على مستخدمي التكنولوجيا الإدراك بأن الاستخدام الأمثل يعتمد على مدى امتلاكهم الامكانات والمهارات، والذي يؤثر على التنمية المستدامة للمجتمع ككل، الأمر الذي يتطلب من الجميع العمل على تنمية قدراتهم للاستخدام الفعّال لتكنولوجيا المعلومات.

المجال الثاني: التجارة الرقميةDigital Commerce: يشير هذا المجال إلى تفعيل المواقع الإلكترونية في عمليات البيع والشراء، بحيث يتم تبادل السلع والبضائع عن طريق الإنترنت. ونظرًا للتزايد المطرد في التجارة الرقمية، وتنوع أنشطتها، فإنّ الحاجة إلى الوعي والإلمام بكافة القضايا والمشكلات التي تتعلق بالتجارة الرقمية.

المجال الثالث: الاتصال الرقميDigital Communication: فمع تجليات الثورة الرقمية، تطورت أساليب الاتصال البشري لتحقيق المصالح المشتركة، التي أتاحت فرصة التواصل المستمر بين الناس مع اختلاف عاملي الزمان والمكان. والذي نتج عنه بعض الآثار السلبية في حالات كثيرة؛ نتيجة الاستخدام الخاطئ لتلك البرامج. لذا ينبغي أن يُرافق ذلك التقدم الرقمي في مجال الاتصالات مزيدًا من التدريب لتوعية الناس حول الاستخدام الآمن للتقنيات الرقمية.

المجال الرابع: محو الأمية الرقميةDigital Literacy: أي إدراج مهارات التعامل مع التكنولوجيا الرقمية في البرامج التعليمية والمقررات الدراسية. مع التركيز على تعليم وتدريب العاملين على اختلاف المهن والتخصصات، كيفية استخدام التقنيات وانتقاء البرمجيات المناسبة والحديثة، حيث أصبح محو الأمية المعلوماتية ضرورة مجتمعية، للاستفادة من معطيات المجتمع الرقمي في إطار من العدالة والمساواة.

المجال الخامس: الآداب الرقميةDigital Etiquette: يُشير هذا المجال إلى اللوائح والأنظمة والقوانين والقواعد والقيم المشتركة التي يجب أن تحكم كافة التعاملات الرقمية. إذ يعدُّ الوعي بتلك القوانين جانبًا مهمًا من جوانب المواطنة الرقمية. لذا من الأهمية بمكان نشر الوعي حول أخلاقيات استخدام التقانة، والعقوبات الرادعة للمخالفين، وتعليم الناشئة كيف يمكن أن يكونوا مواطنين رقميين في مجتمع رقمي.

المجال السادس: القانون الرقميDigital Law: في ظل الاستخدام العالمي للتكنولوجيا، لا يخلو الأمر من بعض الممارسات غير القانونية. على سبيل المثال: إهدار ممتلكات الآخرين، سرقة البيانات، انتحال الشخصيات، التنمر الإلكتروني على الأفراد، فيروسات التجسس وغيرها. هنا تبرز المسؤولية الفردية والمجتمعية في الإلتزام بالقوانين والتشريعات الرقمية؛ لمنع حدوث سرقات أو جرائم إلكترونية تُلحق الضرر بمستخدمي الإنترنت والرقميات المختلفة.

المجال السابع: الحقوق والمسؤوليات الرقمية Digital Rights and Responsabilités: يشير هذا المجال إلى امتلاك كل فرد حق الخصوصية للاستخدام الآمن للتكنولوجيا، وحرية التعبير وديمقراطية المشاركة، الأمر الذي يتطلب الوعي لكيفية ممارسة تلك الحقوق، والإلتزام بالمسؤوليات المجتمعية واحترام حقوق الغير في ظل المواطنة الرقمية. إذ يُعدّ إحدى مسؤوليات المجتمعات الرقمية، منتجين وموردين ومستفيدين على مستوى الدول، لإيجاد مواطنين رقميين منتجين ومشاركين فاعلين محليًّا، إقليميًّا، دوليًّا.

المجال الثامن: الصحة الرقمية Digital Health: يعكس هذا المجال أهمية الوعي بآثار الاستخدام الخاطئ للتكنولوجيا، والبقاء لفترات طويلة أمام شاشات الحواسيب والأجهزة الرقمية. حيث أشارت العديد من الدراسات إلى آثار نفسية، اجتماعية، وآثار على الصحة الجسدية والبدنية. لذا يتطلب الواقع التوعية بكيفية المحافظة على صحة المستخدمين الرقمية في عالم التكنولوجيا الرقمية، وتوعية الناس وتثقيفهم بمخاطر الإدمان على الأجهزة الرقمية.

المجال التاسع: الأمن الرقميDigital Security: يشير هذا المجال إلى ضرورة تحقيق الأمان في المجتمع الرقمي، واتخاذ التدابير اللازمة ضد سرقة بيانات المستخدمين الشخصية، أو انتهاك خصوصياتهم، أو اختراق أجهزتهم وصفحاتهم الإلكترونية، وذلك من خلال اتخاذ الاحتياطات التكنولوجية اللازمة؛ لمجابهة المخاطر والجرائم الإلكترونية. وقد شهد العالم أجمع تطورًا غير مسبوق في مجال التكنولوجيا الرقمية، والذي ساعد على ذلك توفر شبكة الانترنت، وإمكانية الولوج إلى المواقع والبرامج الإلكترونية، وسهولة اقتناء الألواح الذكية والأجهزة التقنية، الأمر الذي يحتم توفر وعي مجتمعي لأهمية الأمن الرقمي.

ولقد أجريت العديد من الدراسات العربية والأجنبية نتائج عدة تتعلق بالمواطنة الرقمية، منها دراسة السلمي(2020) التي توصلت إلى أن دور المعلمات في تعزيز المواطنة الرقمية لدى طالبات المرحلة الثانوية جاء بدرجة كبيرة بلغت 70.81 %، وأعلى دور في توجيه الطالبات لعدم إثارة النزاعات والفتن عبر الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، بنسبة بدرجة كبيرة جدا 70.89 ،%، كما أظهرت الدراسة أنّ أقل دور في مساعدة الطالبات على اتباع الأسس السليمة في عملية الشراء والبيع عبر الأنترنت، بدرجة كبيرة، بنسبة70%. وقد أوصت الدراسة بتفعيل موضوع المواطنة الرقمية في المناهج الدراسية، وضرورة تأهيل المعلمات وتدريبهن على موضوعات المواطنة الرقمية، وكذلك أهمية التعاون مع مؤسسات المجتمع المحلي في نشر ثقافة المواطنة الرقمية، بين كافة طبقات المجتمع.

ودراسة أبو حجر (2019) التي توصلت إلى أن درجة التقدير الإجمالية لمستوى المواطنة الرقمية لدى أفراد العينة في جميع المحاور هو (3.63). وأنّ أكثر المحاور تحققًا من وجهة نظر الطالب هو محور الأمن الرقمي بمتوسط حسابي وقدره (4.12). تلاه محور الصحة والسلامة الرقمية بمتوسط حسابي(4.04). ثم الوصول الرقمي (3.09)، وأخيرًا محور الأمية الرقمية (3.14). كما أشارت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.01) تعزى لمتغير الجنس، لصالح الإناث بالنسبة لمحاور الدراسة ككل ما عدا المحور الأول والثالث والرابع والخامس. كما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير التخصص (نظري/ علمي) حول إلمام أفراد عينة الدراسة بمحاور المواطنة الرقمية للاستبانة ككل.

كما جاءت نتائج دراسة نصار (2019) بوجود دلالة إحصائية لمستوى تصورات الطلبة، ووجود فروق تعزى لمتغير الجنس لصالح الذكور، وعدد ساعات استخدام الانترنت لصالح من يستخدمون أكثر من ثلاث ساعات. وقد أوصت الدراسة بتبني نتائجها، وضرورة إدخال مقرر عن المواطنة الرقمية في البرنامج التأسيسي للجامعة العربية المفتوحة.

ودراسة السليحان وآخرون(2018)، التي توصلت إلى أنّ درجة وعي الطلبة بمفهوم المواطنة الرقمية متوسطة، مع عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات أفراد العينة تعزى للجنس أو مكان السكن، أو درجة استخدام الانترنت أو العمر. وقد أوصت الدراسة بضرورة توعية الطالب بالأساليب المتقدمة في الحماية من مخاطر المشاركة في مجتمع الانترنت، مثل: التعامل مع حالات الاختراق الإلكتروني.

ودراسة الصمادي(2017)، التي توصلت إلى أنّ تصورات طلبة جامعة القصيم نحو المواطنة الرقمية وسبل تفعيلها في المؤسسات التعليمية جاءت بدرجة متوسطة، وعدم وجود فروق دالة إحصائيا لأثر متغير الجنس، وفروق دالة إحصائيا

تعزى لمتغير الكلية، ووجود فروق دالة إحصائيا لمتغير عدد ساعات الاستخدام يوميا. وأوصت الباحثة بضرورة إجراء دراسات مكثفة حول موضوع المواطنة الرقمية وسبل تفعيلها، مع تناول أبعاد لم تتناولها الدراسة الحالية.

في حين دراسة عبد القوي (2016) جاءت نتائجها تشير إلى أن الطالبات تتجاهل الإساءة ممن تعامل بعدم الاتزام بالآداب العامة على فيس بوك، وتجاهل الأفكار المرفوضة، كما لايصدقن كل ما يُنشر من أخبار على صفحات الفيس بوك.

ودراسة المسلماني(2014) التي توصلت إلى ضرورة التأكيد على زيادة توجه الطلاب نحو استخدام التكنولوجيا الرقمية بمختلف أنواعها، فضلا عن عدم إلمامهم بمعايير السلوك الصحيح والمقبول المرتبط باستخدام التكنولوجيا، مما ينعكس بدوره سلبًا على الطلاب في هذه المرحلة، ويجعلهم غير مؤهلين للتعامل مع التكنولوجيا والتكيف مع معطياته الإيجابية والسلبية.

كذلك دراسة الجزار(2014) التي خرجت الدراسة بتصور مقترح لدور المؤسسة التربوية في غرس قيم المواطنة الرقمية، ويتضمن العمل على ثلاثة محاور أساسية: تطوير البيئات التعليمية الداعمة للتكنولوجيا الرقمية، تشكيل المجتمعات الافتراضية، وضع ضوابط ومعايير التعامل الرقمي، ووتعظيم الدور التربوي للمدرسة.

ويتضح من خلال استعراض الدراسات السابقة، اتفاقها في التأكيد على أهمية المواطنة الرقمية ودور المؤسسات التربوية؛ لإكساب الطلبة القيم والمهارات في التعامل الآمن مع المجتمع الرقمي. كما تناولت معظم الدراسات السابقة محاور المواطنة الرقمية، ومدى توفر الوعي حولها في المؤسسات التعليمية على مستوى التعليم الجامعي وقبل الجامعي.

وقد ورد في وثيقة رؤية عُمان 2040 إنّ التوجه نحو المستقبل والتعامل مع مستجداته والحفاظ على السمات الثقافية بتنوعها وتسامحها، يشكل مدخلاً منشوداً لرؤية عُمان 2040 وهو القائم على الانفتاح على العالم بجذور راسخة، وفهم واضح لمكونات الهوية العمانية، لذا فإنّ الوعي بالمواطنة الرقمية يُمثل أهمية قصوى؛ لإعداد الطلبة للإنخراط الإيجابي والمشاركة الفاعلة في المجتمع، من خلال مراعاة القواعد والضوابط والمعايير للاستخادم الآمن للتكنولوجيا في مجالات الحياة كافة. ونظرًا للعلاقة الوثيقة بين المواطنة الرقمية والأنظمة التعليمية بصفة عامة، ولدى طلبة الجامعات والكليات بصفة خاصة، جاءت فكرة الدراسة الحالية حول دراسة درجة وعي طلبة جامعة نزوى بسلطنة عُمان بالمواطنة الرقمية.

مشكلة الدراسة وأهدافها وأسئلتها:

نظرًا لما اكتسبته عناصر المواطنة الرقمية من أهمية عالمية وإقليمية ومحلية؛ بفعل ارتفاع أعداد مستخدمي الإنترنت بدرجة غير مسبوقة؛ لإنجاز معاملاتهم وتسيير أمور حياتهم عبر بيئة افتراضية، ومواصلة مسيرة التّعليم على اختلاف مستوياته التعليمية عبر بوابات تعليمية، ومناهج رقميّة. الأمر الذي ألقى بأعباء ومسؤوليات جِسام على أولياء الأمور والمختصين والمسؤولين في الكليات والجامعات؛ لما يمثله هذا التّحول، وهذا الاستخدام من تهديدات أمنية وأخلاقية على مستوى الأفراد والمجتمع بأسره. حيث يتطلب الإستخدام الآمن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات توفر مهارات خاصة، والتي تُعدّ من المهارات التربوية التي ينبغي تدريب الطلبة عليها.

وفي ضوء ماسبق، ومن خلال إطلاع الباحثة على عدد من الدراسات السابقة التي أجريت في بيئة مؤسسات التعليم العالي، وما أشارت إليه تلك الدراسات من نتائج وتوصيات، مما يشير إلى وجود قصور في درجة الوعي بمفهوم المواطنة الرقمية لدى الطلبة، بالإضافة إلى ضرورة تعزيز دور مؤسسات التعليم العالي في رفع درجة وعي الطلبة بهذا المفهوم. كدراسة (السلمي،2020)، التي أوصت بتفعيل موضوع المواطنة الرقمية في المناهج الدراسية. ودراسة (نصار، 2019)، التي أوصت بضرورة إدخال مقرر عن المواطنة الرقمية في البرنامج التأسيسي للجامعة العربية المفتوحة. ودراسة (السليحان وآخرون، 2018)، التي أوصت بضرورة توعية الطالب بالأساليب المتقدمة في الحماية من مخاطر المشاركة في مجتمع الانترنت مثل التعامل مع حالات الاختراق الإلكتروني.

كما جاءت الدراسة الحالية؛ استجابة لتوصية عدد من الدراسة بضرورة إجراء دراسات مكثفة حول موضوع المواطنة الرقمية وسبل تفعيلها، كدراسة (الصمادي، 2017). **حيث** تسعى الدراسة الحالية للكشف عن درجة وعي طلبة جامعة نزوى بسلطنة عُمان بالمواطنة الرقمية. كما تهدف الدراسة الحالية إلى تحديد أساليب تنمية المواطنة الرقمية لديهم. وعليه، فإنّ الدراسة الحالية تسعى للإجابة على الأسئلة التالية:

- ما درجة وعي طلبة جامعة نزوى بسلطنة عُمان بالمواطنة الرقمية ؟
- كيف يمكن تنمية المواطنة الرقمية لدى طلبة جامعة نزوى بسلطنة عُمان؟

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة الحالية بحداثة الموضوع الذي تناقشه، كما تكمن أهميتها كونها الأولى - على حد علم الباحثة- التي تُجرى على طلبة جامعة نزوى، الأمر الذي سيكشف عن واقع درجة وعي الطلبة بالمواطنة الرقمية بهذه الجامعة، حيث ستمثل نتائجها أهمية كبيرة في التخطيط لرفع الوعي لدى طلبة الجامعة نحو استخدام شبكة الانترنت، والمواقع الافتراضية. كما ستُقدم الدراسة الحالية إضافة معرفية في كيفية تنمية المواطنة الرقمية لدى طلبة الجامعة وطلبة التعليم العالي بصفة عامة.

الخروج بمقترحات لتنمية المواطنة الرقمية لدى الطلبة، من خلال إدماج مكونات المواطنة الرقمية في المناهج والبرامج التعليمية؛ لتنشئة الجيل الجديد على مرتكزات وموروثات الهوية والحضارة العمانية. وإيجاد التوازن بين موروثات الحضارة ومرتكزات الهوية من جانب، والتطورات التقنية وتوظيف استخدامها بالطريقة المثلى المسانِدة لبناء المجتمع المعتز بهويته من جانب آخر، مع تركيز المناهج والبرامج التعليمية على بناء القدرات الوطنية، وتعزيز الوعي بأهمية الهوية العمانية، وبناء الشخصية العمانية الداعمة لاستدامة الهوية الوطنية.

حدود الدراسة: تتلخص حدود الدراسة الحالية في: درجة وعي طلبة جامعة نزوى بسلطنة عُمان بالمواطنة الرقمية ، خلال العام الدراسي 2020/ 2021م.

مصطلحات الدراسة: المواطنة الرقمية: تعرّف بأنها إعداد الطالب إستخدام تكنولوجيا الحاسوب، بطريقة فعالة ومناسبة، من خلال تنمية معارف الطالب ببرامج معالجة النصوص، الجداول الإلكترونية، برامج العروض التقديمية، وبرمجيات الاتصال المختلفة وتغرس فيهم مفهوم المواطنة الرقمية الصحيحة، وكيفية إستخدام هذه التقنيات بطريقة مناسبة.(Indian department of education, 2013)

وتعرفها الباحثة إجرائيا: درجة وعي طلبة جامعة نزوى بسلطنة عُمان بالمواطنة الرقمية من خلال التقديرات التي سيحصل عليها أفراد عينة الدراسة على عناصر المواطنة الرقمية التسعة، وهي: الوصول الرقمي، التجارة الرقمية، الثقافة الرقمية، الاتصال الرقمي، قواعد السلوك الرقمي، القانون الرقمي، الحقوق والمسؤوليات، الصحة والسلامة الرقمية، والأمان الرقمي.

إجراءات الدراسة:

مجتمع وعينة الدراسة. تألف مجتمع الدراسة من طلبة جامعة نزوى بسلطنة عُمان المقيدون في العام الدراسي 2020/2019م والبالغ عددهم(5819). ووفقا لجدول مورجان لتحديد حجم العينة، فإن عينة الدراسة المناسبة (361) طالب وطالبة.

أداة الدراسة. استخدمت الباحثة الاستبانة لجمع البيانات من عينة الدراسة، كما اشتملت على سؤال مفتوح. وقد تم تصميم الأداة الكترونيا وتعميمها عن طريق البريد الإلكتروني للطلبة. ملحق(1)

الصدق. قامت الباحثة بالتأكد من صدق الأداة، بعرضها قبل التطبيق على عدد من المختصين؛ بحكم خبراتهم وتخصصهم المهني والأكاديمي؛ للتأكد من أن الأداة تخدم أهداف الدراسة. وقد اعتبرت الباحثة الأخذ بملاحظات وأراء المختصين، وإجراء التعديلات على الأداة أنّها صالحة لقياس ما وضعت له. هذا بالإضافة إلى الاعتماد على دقة البيانات من خلال الحصول عليها عن طريق عينة الدراسة الحالية، وهم طلبة جامعة نزوى بسلطنة عُمان.

الثبات. للتأكد من ثبات الأداة فقد تم حساب الثبات بطريقة ألفا كرونباخ Alpha .Cronbach ، حيث بلغت درجة الثبات (0.96)، وهي درجة ثبات عالية؛ تجعل الاستبانة صالحة للتطبيق. وبالتالي فإنّ النتائج التي يمكن الحصول عليها تتسم بدرجة عالية من الضبط ويمكن الوثوق بصحتها.

خطوات الدراسة. تمثلت خطوات إجراء الدراسة الحالية في: إعداد الإطار الأول للدراسة: من حيث تحديد الخلفية النظرية لموضوع الدراسة، مشكلتها، وأسئلتها، وتحديد الأهمية وحدود الدراسة. والبحث في الأسس الفكرية والدراسات السابقة المرتبطة بموضع الدراسة، وتحليلها مع تلخيص أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية وتلك الدراسات. ثم إجراء الدراسة الميدانية، مع تحديد المجتمع والعينة، وإعداد اداة الدراسة وقياس الصدق والثبات، وكذلك المنهجية التي ستتبع في الدراسة الميدانية. وأخيرًا تحديد الأساليب الإحصائية التي ستستخدم في تحليل النتائج ومناقشتها، والخروج باستنتاجات وتوصيات؛ لتنمية المواطنة الرقمية لدى طلبة جامعة نزوى بصفة خاصة، ولطلبة التعليم العالي بصفة عامة.

منهج الدراسة: طبقت الدراسة الحالية المنهج الوصفي، وهي منهجية بحثية في العلوم الاجتماعية التي تركز على وصف الظواهر كميا عن طريق جمع بيانات ومعلومات مقننة عن الظاهرة أو المشكلة، وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة. واستخدمت الدراسة الاستبانة كأداة جمع المعلومات، كما استخدمت الحزمة الاجتماعية للعلوم الاجتماعية SPSS في تحليل البيانات.

المعالجة الإحصائية. لتحديد درجة الموافقة في هذه الدراسة تم استخدام مقياس (ليكرت - Likert) الخماسي؛ وذلك لشيوع استخدامه في مثل هذا النوع من البحوث، كما في الجدول التالي، جدول (1).

جدول (1) درجة المو افقة وفق مقياس ليكرت الخماسي

المدى	الدرجة
4.20 – 5	كبيرة جدا
3.40 – اقل من 4.20	كبيرة
2.60 – اقل من 3.40	متوسطة
1.80 – اقل من 2.60	قليلة
1 – اقل من 1.80	قليلة جدا

وبعد الحصول على الاستبانات، تم معالجة البيانات إحصائيا باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وللإجابة على السؤال الأول، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على محاور الاستبانة التسع وفقرات كل محور من محاور الاستبانة مرتبة ترتيبًا تنازليًا.

نتائج الدراسة ومناقشتها: للإجابة عن السؤال الاول للدراسة والذي ينص على: ما درجة وعي طلبة جامعة نزوى بسلطنة عُمان بالمواطنة الرقمية، قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل محور من محاور درجة وعي طلبة جامعة نزوى بسلطنة عُمان بالمواطنة الرقمية، بالإضافة الى الرتبة لكل محور، وبعد ذلك قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة للفقرات التي في كل محور، والجدول (2) يوضح هذه النتائج.

جدول (2) المتوسطات والانحرافات المتعلقة لمحاور درجة وعي طلبة جامعة نزوى بسلطنة عُمان بالمواطنة الرقمية

رقم المحور	المحور	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة المو افقة
7	الحقوق والمسؤوليات الرقمية	1	4.20	0.67	كبيرة جدا
8	الصحة الرقمية	2	4.20	0.79	كبيرة جدا
6	القانون الرقمي	3	4.14	0.62	كبيرة
9	الأمن الرقمي	4	4.10	0.69	كبيرة
3	الاتصال الرقمي	5	4.05	0.51	كبيرة
1	الوصول الرقمي	6	3.83	0.63	كبيرة
4	محو الأمية الرقمية	7	3.80	0.63	كبيرة
2	التجارة الرقمية	8	3.75	0.58	كبيرة
5	الآداب الرقمية	9	3.44	0.62	متوسطة
	درجة الوعي ككل		3.95	0.47	كبيرة

يتبين من الجدول (2) أن درجة وعي طلبة جامعة نزوى بسلطنة عُمان بالمواطنة الرقمية في جميع المحاور هو (3.95) بدرجة كبيرة، تراوحت بين المتوسطات الحسابية (3.44-4.20)، وبهذه النتيجة فإن الدراسة الحالية تتفق مع دراسة أبو حجر(2019)، حيث أن درجة التقدير الإجمالية لمستوى المواطنة الرقمية لدى أفراد العينة بشكل عام فوق المتوسط في جميع المحاور هو (3.63). إلا أن الدراسة الحالية تختلف عن دراسة كل من السليحان وآخرون(2018)، والصمادي (2017) حيث جاءت نتائجهما أن درجة وعي أفراد عينة الدراسة بالمواطنة الرقمية متوسطة.

أما بالنسبة لمحاور الدراسة، فإن المحور رقم (7) والخاص ب" الحقوق والمسؤوليات الرقمية" جاء في المرتبة الأولى بدرجة كبيرة جدا، وبمتوسط حسابي وقدره(4.20)، وانحراف معياري وقدره(0.67)، وكذلك بالنسبة للمحور (8) حول "الصحة الرقمية" بمتوسط حسابي وقدره(4.20)، وانحراف معياري وقدره(0.79)، أي بزيادة قيمة الإنحراف المعياري بدرجة (0.12) عن المحور رقم (7). في حين جاء المحور رقم (5) والمتعلق ب "الآداب الرقمية في المرتبة الأخيرة بدرجة متوسطة، بمتوسط حسابي وقدره (3.44)، وهي درجة مقبولة إلى حد ما.

وتعزو الباحثة ذلك إلى محدوية الوعي بآثار الاستخدام الخاطئ للتكنولوجيا، والبقاء لفترات طويلة أمام شاشات الحواسيب والأجهزة الرقمية؛ مما يؤكد قصور الجانب التوعوي والإرشادي للطلبة حول كيفية المحافظة على صحتهم في عالم التكنولوجيا الرقمية.

وبعد عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الأول حول درجة وعي طلبة جامعة نزوى بسلطنة عُمان بالمواطنة الرقمية، ستقوم الباحثة بعرض نتائج فقرات كل مجال من المجالات التسعة.

محور الوصـول الرقمي: والجدول رقم (3) التالي يوضح المتوسـطات الحسـابية والانحرافات المعيارية لاسـتجابات أفراد عينة الدراسة لكل فقرة من الفقرات التي تشكل هذا المحور، كذلك درجة الموافقة وفق جدول ليكرت الخماسي.

جدول (3) المتوسطات والانحرافات المعيارية لفقرات محور الوصول الرقمي

م	الفقرات	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
5	امتلاك مهارات استخدام البرامج التفاعلية ضرورة عصرية.	1	4.21	0.82	كبيرة جدا
3	تتوافر المقررات الدراسية المحوسبة على المنظومة التعليمية إلكترونيا.	2	3.91	0.85	كبيرة
2	تتيح الجامعة قنوات اتصال بين الطلبة والعاملين بالجامعة.	3	3.80	0.88	كبيرة
4	يمكن الوصول إلى المواقع الإلكترونية بسهولة ويسر.	4	3.78	0.93	كبيرة
1	تنفذ الجامعة برامج لتقليص الفجوة الرقمية بين الطلبة.	5	3.47	0.86	كبيرة

يلاحظ من الجدول (3) أن درجة وعي أفراد عينة الدراسة حول محور الوصول الرقمي تراوح بين (3.47- 4.21)، مما يشير إلى درجة وعي تتراوح بين الكبيرة إلى الكبيرة جدا. حيث جاءت الفقرة الخامسة " امتلاك مهارات استخدام البرامج التفاعلية ضرورة عصرية" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي وقدره(4.21)، في حين حصلت الفقرة الأولى " تنفذ الجامعة برامج لتقليص الفجوة الرقمية بين الطلبة" على المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي وقدره (3.47)، وهي أيضا بدرجة كبيرة. ويمكن تفسير ذلك إلى انّ جامعة نزوى تقوم بدورها في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص أمام جميع الطلبة لاستخدام التكنولوجيا، وكذلك تحقق مبدأ المساواة في منح الطلبة حقوقهم الرقمية، بالإضافة إلى دعم الوصول الإلكتروني، كما تقوم بتهيئة البُنى التحتية للشبكة العالمية للإنترنت؛ بما يتلاءم والزيادة المتطردة في الطلب على استخدام الإنترنت في مجالات التعليم والتعلم والبحث العلمي على وجه الصوص. وبهذه النتيجة، فإنّ الدراسة الحالية تتفق مع دراسة السلمي (2020)، في أن دور المعلمات في تعزيز المواطنة الرقمية لدى طالبات المرحلة الثانوية جاء بدرجة كبيرة بلغت 70.81 %.

وتختلف الدراسة الحالية عن دراسة السليحان وآخرون(2018)، ودراسة الصمادي(2017)، اللاتي توصلتا إلى أنّ درجة وعي الطلبة بمفهوم المواطنة الرقمية متوسطة. كما تختلف عن دراسة أبو حجر (2019)، في أنّ مستوى المواطنة الرقمية في محور الوصول الرقمي جاء متوسطًا، بمتوسط حسابي وقدره (3.09).

محور التجارة الرقمية: فيما يأتي الجدول (4) يوضح تحديد المتوسـطات الحسـابية والانحرافات المعيارية لاسـتجابات أفراد عينة الدراسة لكل فقرة من الفقرات التي تشكل هذا المحور، كذلك درجة الموافقة وفق جدول ليكرت الخماسي.

جدول (4) المتوسطات والانحرافات المعيارية لفقرات محور التجارة الرقمية

م	الفقرات	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	يجب وضع قوانيين لضبط التسوّق عن طريق الانترنت.	1	4.19	0.88	كبيرة
2	توجد حرية لدى لأفراد للبيع والشراء عبر الإنترنت.	2	4.01	0.89	كبيرة
4	تُعرّض التجارة الإلكترونية الأفراد للاحتيال.	3	3.82	0.91	كبيرة
5	يتم استغلال التجارة الإلكترونية في سرقة بيانات المستخدمين الشخصية.	4	3.64	0.97	كبيرة
3	عمليات الشراء الالكترونية صعبة جدا وتحتاج إلى مختصين.	5	3.11	1.11	متوسطة

يلاحظ من الجدول (4) أنّ درجة وعي أفراد عينة الدراسة حول محور التجارة الرقمية تراوح بين (3.11- 4.19)، مما يشير إلى درجة وعي تترواح بين المتوسطة إلى الكبيرة. حيث جاءت الفقرة الأولى " يجب وضع قوانيين لضبط التسوّق عن طريق الانترنت" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي وقدره(4.19). وقد تعزو الباحثة ذلك إلى وعي أفراد عينة الدراسة، وإلمامهم الكبير بكافة القضايا والمشكلات التي تتعلق بالتجارة الرقمية. في حين حصلت الفقرة الثالثة "عمليات الشراء الالكترونية صعبة جدا وتحتاج إلى مختصين" على المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي وقدره (3.11) بدرجة متوسطة. وقد تعزو الباحثة ذلك إلى قلة وعي أفراد عينة الدراسة بأساليب وإجراءات التسوق الرقمي، وآليات الولوج إلى المواقع الإلكترونية. ولربما يُعزى ذلك أيضا إلى قلة الاهتمام بتثقيف الطلبة بمفاهيم التجارة الإلكترونية، وعمليات التسوق باستخدام البطاقة الذكية، بالإضافة إلى انتقاء المواقع التجارية الإلكترونية الآمنة.

وبذلك تتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة **دراسة** المسلماني(2014)، التي أكدّت على زيادة توجه الطلاب نحو استخدام التكنولوجيا الرقمية بمختلف أنواعها. كما أشارت إلى عدم المامهم بمعايير السلوك الصحيح والمقبول المرتبط باستخدام التكنولوجيا، مما ينعكس بدوره سلبا على الطلاب في هذه المرحلة، ويجعلهم غير مؤهلين للتعامل مع التكنولوجيا والتكيف مع معطياته الإيجابية والسلبية. كما تختلف عن دراسة السلمي (2020)، في أنّ أقل دور في مساعدة الطالبات على اتباع الأسس السليمة في عملية الشراء والبيع عبر الأنترنت، جاء بدرجة كبيرة، بنسبة70%.

محور الاتصال الرقمي: في الجدول (5) تحديد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لكل فقرة من الفقرات التي تشكل هذا المحور، إضافة إلى درجة الموافقة وفق جدول ليكرت الخماسي.

جدول (5) المتوسطات والانحرافات المعيارية لفقرات محور الاتصال الرقمي

م	الفقرات	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
5	تتيح وسائل التواصل الاجتماعي سرعة تبادل الملفات والمعلومات.	1	4.21	0.74	كبيرة جدا
1	يتم تفعيل البريد الإلكتروني الجامعي في التواصل بين الطلبة والمحاضرين.	2	4.14	0.73	كبيرة
4	تتولد قضايا وتحديات كثيرة نتيجة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.	3	4.01	0.86	متوسطة
2	يُلبي التنوع في استخدام المواقع الإلكترونية الاحتياجات التعليمية للطلبة.	4	3.96	0.74	متوسطة
3	يُجيد الطلبة مهارات التواصل التعليمي الإلكتروني.	5	3.91	0.81	متوسطة

يلاحظ من الجدول (5) أن درجة وعي أفراد عينة الدراسة حول محور الاتصال الرقمي تراوح بين (3.91- 4.21)، مما يشير إلى درجة وعي تتراوح بين المتوسطة إلى الكبيرة جدا. حيث جاءت الفقرة الخامسة "تتيح وسائل التواصل الاجتماعي سرعة تبادل الملفات والمعلومات" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي وقدره(4.21). وقد تعزو الباحثة ذلك إلى وعي أفراد عينة الدراسة وإلمامهم الكبير بكافة القضايا والمشكلات التي تتعلق بالاتصال الرقمي. كما جاءت الفقرات رقم(4، 2، 3) بدرجة متوسطة بمتوسطات حسابية وقدرها (4.01، 3.96، 3.91) على التوالي.

وقد تعزو الباحثة ذلك إلى قلة وعي أفراد عينة الدراسة بأن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، قد يفضي إلى كثير من المشكلات والقضايا نتيجة الاستخدام الخاطئ لتلك البرامج. كما أن أفراد عينة الدراسة لا يدركون بدرجة كبيرة قيمة وفعالية استخدام المواقع الإلكترونية في تحقيق الأهداف التعليمية على اختلافها، كما لا يمتلكون مهارات التواصل الإلكتروني بدرجة كبيرة لأغراض تعليمية، حيث يقتصر استخدامهم للمواقع الإلكترونية في تبادل المعلومات، والمراسلات فيما بينهم أو مع الأساتذة المحاضرين. وبذلك تتفق نتائج الدراسة الحالية مع دراسة **دراسة** المسلماني(2014)، التي أكدّت على زيادة توجه الطلاب نحو استخدام التكنولوجيا الرقمية بمختلف أنواعها؛ حتى يكونوا أكثر تأهيلًا للتكيف مع معطيات التكنولوجيا.

محور محو الأمية: يأتي الجدول (6) التالي لتحديد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لكل فقرة من الفقرات التي تشكل المحور المذكور، كذلك درجة الموافقة وفق جدول ليكرت الخماسي.

جدول (6) المتوسطات والانحرافات المعيارية لفقرات محور محو الأمية الرقمية

م	الفقرات	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
3	يستخدم الطلبة المنظومة التعليمية بسهولة ويسر.	1	3.95	0.80	كبيرة
2	توفر المواقع الإلكترونية مصادر تعليمية مفتوحة المصدر تُثري المقررات الدراسية.	2	3.89	0.84	كبيرة
4	يدرك الطلبة الحقوق والواجبات الرقمية.	3	3.77	0.94	كبيرة
5	تضم المقررات الدراسية أهدافًا تقنية ورقمية.	4	3.72	0.89	كبيرة
1	يمتلك الطلبة معرفة كافية بالتكنولوجيا الرقمية.	5	3.65	0.89	كبيرة

يلاحظ من الجدول (6) أن درجة وعي أفراد عينة الدراسة حول محور الأمية الرقمية كبيرة، تتراوح بين (3.65-3.95). حيث جاءت الفقرة رقم(3) في المرتبة الأولى " يستخدم الطلبة المنظومة التعليمية بسهولة ويسر"، في حين جاءت الفقرة(1) في المرتبة الأخيرة "يمتلك الطلبة معرفة كافية بالتكنولوجيا الرقمية". وقد تعزى تلك النتيجة إلى أن الجامعة تُولي مهارات التعامل مع التكنولوجيا الرقمية أهمية كبيرة، وذلك بإدراجها في البرامج التعليمية والمقررات الدراسية. مع التركيز على توعية الطلبة حول كيفية استخدام التقنيات وانتقاء البرمجيات المناسبة والحديثة. ومع هذه النتيجة، فإنّ الدراسة الحالية تتفق مع دراسة أبو حجر (2019)، أنّ مستوى المواطنة الرقمية في محور الأمية الرقمية جاء بدرجة فوق المتوسط، بمتوسط حسابي وقدره (3.14).

في حين تختلف مع نتيجة دراسة نصار(2019)، التي أوصت الدراسة بتبني نتائجها، وضرورة إدخال مقرر عن المواطنة الرقمية في البرنامج التأسيسي للجامعة العربية المفتوحة. ودراسة السلمي (2020)، التي أوصت بتفعيل موضوع المواطنة الرقمية في المناهج الدراسية، وضرورة تأهيل المعلمات وتدريبهن على موضوعات المواطنة الرقمية.

محور الآداب الرقمية: يأتي في يلي الجدول (7)، لتحديد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لكل فقرة من الفقرات التي تشكل محور الآداب الرقمية، كذلك درجة الموافقة وفق جدول ليكرت الخماسي.

جدول (7) المتوسطات والانحرافات المعيارية لفقرات محور الآداب الرقمية

م	الفقرات	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
2	يتم حظر كثير من المواقع الإلكترونية؛ للحد من الاستخدام غير الأخلاقي لها.	1	3.99	0.95	كبيرة
1	يوجد وعي لدى الطلبة حول الأخلاقيات المرتبطة باستخدام الإنترنت.	2	3.70	1.00	كبيرة
4	يتم توعية المجتمع بقوانين استخدام التقانة الرقمية.	3	3.60	0.90	كبيرة
3	يستخدم الطلبة البرامج الإلكترونية من دون التقيّد بالآداب والقواعد الرقمية.	4	3.00	1.08	متوسطة
5	يستخدم الطلبة برامج فتح المواقع المحجوبة.	5	2.94	1.10	متوسطة

يلاحظ من الجدول (7) أن درجة وعي أفراد عينة الدراسة حول محور الآداب الرقمية كبيرة، تتراوح بين (2.94-3.99). حيث جاءت الفقرة رقم(2) في المرتبة الأولى" يتم حظر كثير من المواقع الإلكترونية؛ للحد من الاستخدام غير الأخلاقي لها" بمتوسط حسابي وقدره (3.99)، مما يشير إلى درجة وعي كبيرة لدى أفراد عينة الدراسة حول المواطنة الرقمية فيما يتعلق باللوائح والأنظمة والقوانين والقواعد التي تنظم وتضبط كافة التعاملات الرقمية. وقد يُعزى ذلك إلى حرص جامعة نزوى على تنشئة أجيال واعية بأدوارها كمواطنين صالحين في ظل العولمة الرقمية، كما يشير إلى حرص الجامعة على حماية الطلبة من الوقوع في براثن الاستخدام غير الآمن للرقميات، وذلك بحجب وحظر بعض المواقع الإلكترونية. كما يمكن أنّ يُعزى ذلك أيضا إلى قيام الجهات المختصة الحكومية على المستوى الوطني بنشر الوعي بين كافة أفراد المجتمع، عبر القنوات الإعلامية المختلفة الرسمية وغير الرسمية حول أخلاقيات استخدام التقانة، والعقوبات الرادعة لمرتكبي المخالفات الرقمية.

في حين جاء الفقرتين(3، 5) بدرجة موافقة متوسطة بمتوسطات حسابية وقدرها (3.00، 2.94) على التوالي، مما يشير إلى أنه على الرغم من حرص مختلف الجهات على التوعية الرقمية حول الآداب الرقمية، إلا أنّ أفراد عينة الدراسة يرون أنّ هناك استخدامات للبرامج الإلكترونية من قبل الطلبة، دون التقيّد بالآداب والقواعد الرقمية التي تضبط الاستخدام التكنولوجي والرقمي، ناهيك عن لجوء أفراد عينة الدراسة إلى استخدام برامج فتح المواقع المحجوبة، وقد تعزو الباحثة ذلك إلى حاجتهم لبعض المواقع التي تُقدّم خدمات مختلفة، تعليمية وغيرها، دون الحرص على موثوقية تلك المواقع، مما قد يوقعهم في مشكلات تقنية وأخلاقية وأمنية غير محسوبة.

والدراسة الحالية بهذه النتيجة تتفق مع دراسة عبد القوى (2016)، التي كان من نتائجها أنّ الطالبات تتجاهل الإساءة ممن تعامل بعدم الاتزام بالآداب العامة على فيس بوك، وتجاهل الأفكار المرفوضة، وأنّ الطالبات لايصدقن كل ما يُنشر من أخبار على صفحات الفيس بوك. كما تتفق مع دراسة ميشال وجونس (Mitchell & Jones, 2015)، التي بينت نتائجها ارتفاع درجة الاحترام الرقمي في أثناء استخدام الوسائل التكنولوجية.

وتختلف عن دراسة السلمي (2020)، التي أوصت بأهمية التعاون مع مؤسسات المجتمع المحلي في نشر ثقافة المواطنة الرقمية، بين كافة طبقات المجتمع، مما يشير إلى قصور تلك المؤسسات في القيام بأدوارها في نشر ثقافة المواطنة الرقمية.

محور القانون الرقمي: يأتي الجدول التالي (8)؛ لتحديد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لكل فقرة من الفقرات التي تشكل محور القانون الرقمي، كذلك درجة الموافقة وفق جدول ليكرت الخماسي.

جدول (8) المتوسطات والانحرافات المعيارية لفقرات محور القانون الرقمي

م	الفقرات	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
3	إلحاق الضرر بالآخرين إلكترونيا جريمة يُعاقب عليها القانون.	1	4.45	0.77	كبيرة جدا
4	الكشف عن خصوصيات الآخرين تُعدّ أمورًا مُجرّمة.	2	4.42	0.86	كبيرة جدا
5	يتضمن الاستخدام غير الآمن للتكنولوجيا برامج الاختراق والقرصنة.	3	4.25	0.88	كبيرة جدا
1	توجد قوانين تنظم الممارسات الإلكترونية.	4	3.83	0.84	كبيرة
2	يلتزم الأفراد بتشريعات الاستخدام الرقمي والتقني.	5	3.75	0.87	كبيرة

يلاحظ من الجدول (8) أن درجة وعي أفراد عينة الدراسة حول محور القانون الرقمي، جاءت بمتوسطات حسابية تتراوح بين (3.75- 4.45). حيث جاءت الفقرة رقم(3) في المرتبة الأولى "إلحاق الضرر بالآخرين إلكترونيا جريمة يُعاقب عليها القانون"، والفقرة رقم(2) في المرتبة الأخيرة "يلتزم الأفراد بتشريعات الاستخدام الرقمي والتقني"، مما يؤكد امتلاك أفراد عينة الدراسة لدرجة وعي تتراوح بين درجة كبيرة إلى كبيرة جدا. وقد تعزو الباحثة تلك النتيجة المرتفعة إلى تمتع أفراد عينة الدراسة بالمسؤولية الفردية والمجتمعية تجاه السلوكيات غير الاخلاقية أو غير القانونية، والذي يأتي بطبيعة نتيجة الوعي الكبير حول المواطنة الرقمية والقوانين الضابطة لأية ممارسات أو تجاوزات للأخلاقيات والقانون الرقمي. وبهذه النتيجة

تتفق مع دراسة السلمي (2020)، في درجة وعي الطالبات بدرجة كبيرة جدًا حول الاستخدام الآمن لمواقع التواصل الاجتماعي. في حين تختلف الدراسة الحالية مع دراسة الجزار (2014)، التي أكدت على أهمية وضع ضوابط ومعايير التعامل الرقمي؛ نظرًا للقصور في رصانة تلك القوانين لمجابهة السلوكيات غير الأخلاقية.

محور الحقوق والمسؤوليات الرقمية: في الجدول التالي (9)، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لكل فقرة من الفقرات التي تشكل هذا المحور، كذلك درجة الموافقة وفق جدول ليكرت الخماسي.

جدول (9) المتوسطات والانحرافات المعيارية لفقرات محور الحقوق والمسؤوليات الرقمية

م	الفقرات	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	ينبغي مراعاة خصوصية الآخرين عند استخدام التقانة الرقمية.	1	4.42	0.91	كبيرة جدا
2	يجب احترام الرأي الآخر من خلال المجموعات الافتراضية.	2	4.32	0.84	كبيرة جدا
3	يجب الحذر في إقامة العلاقات مع الآخرين افتراضيا.	3	4.32	0.83	كبيرة جدا
5	يجب مناقشة قضايا الحقوق والمسؤوليات بشكل دوري.	4	4.25	0.81	كبيرة جدا
4	تساعد التكنولوجيا الرقمية في التعدي على حقوق الغير.	5	3.70	1.01	كبيرة

يلاحظ من الجدول (9) أنّ درجة وعي أفراد عينة الدراسة حول محور الحقوق والمسؤوليات الرقمية جاءت كبيرة إلى كبيرة جدًا، بمتوسطات حسابية تتراوح بين (3.70- 4.42). مما يشير إلى امتلاك أفراد عينة الدراسة حق الخصوصية للاستخدام الآمن للتكنولوجيا، وحرية التعبير وديمقراطية المشاركة، مع وعيهم التام بكيفية ممارسة تلك الحقوق، والإلتزام بالمسؤوليات المجتمعية واحترام حقوق الغير في ظل المواطنة الرقمية.

محور الصحة الرقمية: فيما يلي الجدول (10)؛ لتحديد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لكل فقرة من الفقرات التي تشكل محور الصحة الرقمية، كذلك درجة الموافقة وفق جدول ليكرت الخماسي.

جدول (10) المتوسطات والانحرافات المعيارية لفقرات محور الصحة الرقمية

م	الفقرات	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
3	يؤثر استخدام التقانة لفترة طويلة على صحة الفرد جسديا.	1	4.34	0.87	كبيرة جدا
2	مراعاة الجلسة الصحيحة أثناء استخدام الأجهزة الرقمية.	2	4.21	0.92	كبيرة جدا
5	يؤدي إدمان الفرد على الانترنت إلى عزلته اجتماعيًّا.	3	4.19	0.99	كبيرة
4	يؤدي الاستخدام المتواصل للبرامج التكنولوجية إلى الإدمان عليها.	4	4.16	1.03	كبيرة
1	يسبب الاستخدام المفرط للتكنولوجيا أمراضًا نفسية.	5	4.12	0.98	كبيرة

يلاحظ من الجدول (10) أن درجة وعي أفراد عينة الدراسة حول محور الصحة الرقمية جاءت كبيرة إلى كبيرة جدًا، بمتوسطات حسابية تتراوح بين (4.12- 4.34). مما يشير إلى الوعي بالآثار الصحية والجسدية والنفسية الناجمة عن الاستخدام الخاطئ للتكنولوجيا، والبقاء لفترات طويلة أمام شاشات الحواسيب والأجهزة الرقمية. وبذلك تتفق مع دراسة أبو حجر (2019)، أن مستوى المواطنة الرقمية في محور الصحة والسلامة الرقمية جاء مرتفعا، بمتوسط حسابي وقدره (4.04).

محور الأمن الرقمي: يأتي الجدول (11) لتحديد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لكل فقرة من الفقرات التي تشكل هذا المحور، كذلك درجة الموافقة وفق جدول ليكرت الخماسي.

جدول رقم (11) المتوسطات والانحرافات المعيارية لفقرات محور الأمن الرقمي

م	الفقرات	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
4	يجب التأكد من مصدر الرسائل الإلكترونية قبل فتحها.	1	4.37	0.83	كبيرة جدا
2	الحرص على عدم مشاركة الآخرين البيانات الخاصة باستخدام الإجهزة والبرامج.	2	4.34	0.88	كبيرة جدا
3	ضرورة تنزيل برامج حجب المواقع غير الأخلاقية.	3	4.16	1.04	كبيرة

1	تمثل برامج الحماية وقاية للاجهزة الرقمية من الفيروسات والاختراق الإلكتروني.	4	4.11	0.88	كبيرة
5	يستطيع الطلبة التصرف في حالات الابتزاز الالكتروني من قبل المخترقين.	5	3.52	1.16	كبيرة

يلاحظ من الجدول (11) أن درجة وعي أفراد عينة الدراسة حول محور الأمن الرقمي جاءت بمتوسطات حسابية تتراوح بين (4.37- 3.52). مما يشير إلى توفر درجة وعي كبيرة إلى كبيرة جدا؛ وقد يعزى ذلك إلى اتخاذ الجامعة لكافة التدابير والاحتياطات الإلكترونية اللازمة؛ لمجابهة المخاطر والجرائم الإلكترونية، وتحقيق الأمن القانوني، ضد سرقة بيانات المستخدمين الشخصية، أو انتهاك خصوصياتهم، أو اختراق أجهزتهم الإلكترونية، أو اختراق صفحاتهم الإلكترونية. كما يُعزى ذلك إلى حرص الجامعة على توفير وتحديث برامج مكافحة الفيروسات، وتوعية الطلبة حول الاستخدام الآمن للمواقع الإلكترونية في ظل المجتمع الرقمي. وبذلك تتفق مع دراسة أبو حجر (2019)، أن مستوى المواطنة الرقمية في محور الأمن الرقمي جاء مرتفعا، بمتوسط حسابي وقدره (4.12).

السؤال الثاني: في حال لديك أي مقترحات من شأنها الإسهام في توعية الطلبة الجامعيين بالمواطنة الرقمية، برجاء ذكرها. وفيما يلي جدول (12)عرض استجابة افراد عينة الدراسة على السؤال المقالي.

جدول (12) استجابة أفراد عينة الدراسة عن السؤال الثالث

م	العبارة
1	إقامة الكثير من الندوات التوعية للطلاب عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي.
2	الفعاليات الدورية والتثقيفية للطلاب بشكل مستمر.
3	نشر رسائل إرشادية عن طريق البريد الإلكتروني حول طريقة التصرف في حال الوقوع في أي مشكلة الكترونية، وخصوصا الاحتيال والابتزاز الإلكتروني.
4	تذكير الطلاب باستمرار للحفاظ على بياناتهم الشخصية عند استخدام التكنولوجيا.
5	الدورات التدريبيه لكيفية تأمين الحسابات في مواقع التواصل الاجتماعي.
6	يجب تدريب الطلاب على استخدام التقانة الرقمية في التعليم.
7	إقامة ندوات ومحاضرات للطلاب؛ لتعريفهم بمفهوم المواطنة الرقمية وتوعيتهم بها.
8	عمل دورات وورش توعوية في أمن المعلوماتية لجميع افراد المجتمع.
9	تكثيف الوعي الفكري والثقافي في مجال المواطنة الرقمية.
10	توعية الطلبة حول الخدمات والتسهيلات في المعاملات الحكومية.

نلاحظ من الجدول (12) أعلاه، اتفاق أفراد عينة الدراسة حول أهمية التوعية بالمواطنة الرقمية، من حيث المفهوم، والاستخدام، ومخاطر استخدام التقانة والتكنولوجيا غير الواعية. وبذلك تتفق الدراسة الحالية مع العديد من الدراسات

كدراسة (السلمي،2020)، التي أوصت بتفعيل موضوع المواطنة الرقمية في المناهج الدراسية، وضرورة تأهيل المعلمات وتدريبهن على موضوعات المواطنة الرقمية، وكذلك أهمية التعاون مع مؤسسات المجتمع المحلي في نشر ثقافة المواطنة الرقمية، بين كافة طبقات المجتمع. ودراسة (نصار، 2019) التي أوصت بتبني نتائجها، وضرورة إدخال مقرر عن المواطنة الرقمية في البرنامج التأسيسي للجامعة. ودراسة (السليحان وآخرون، 2018)، حيث أوصت الدراسة بضرورة توعية الطالب بالأساليب المتقدمة في الحماية من مخاطر المشاركة في مجتمع الانترنت مثل التعامل مع حالات الاختراق لإلكتروني.

الاستنتاجات والتوصيات: جاءت درجة وعي أفراد عينة الدراسة في مجال المواطنة الرقمية بدرجة كبيرة بمتوسط حسابي وقدره (3.95)، تراوحت بين المتوسطات الحسابية (3.44-4.20). كما جاءت درجة وعي أفراد عينة الدراسة في محوري الحقوق والمسؤوليات الرقمية، والصحة الرقمية كبيرة جدا. تلاهما المحاور التالية بدرجة كبيرة مرتبة تنازليا، وفقا للمتوسطات الحسابية: (القانون الرقمي، الأمن الرقمي، الاتصال الرقمي، الوصول الرقمي، محو الأمية الرقمية، والتجارة الرقمية)، في حين جاء محور الآداب الرقمية في آخر المحاور بدرجة وعي متوسطة، بمتوسط حسابي وقدره(3.95).

وعلى الرغم من تلك النتيجة المرتفعة، فقد أشارت نتائج الدراسة في السؤال المفتوح، إلى اتفاق أفراد عينة الدراسة حول أهمية التوعية بالمواطنة الرقمية، من حيث المفهوم، والاستخدام، ومخاطر الاستخدام غير الآمن للكنولوجيا الرقمية. وفي ضوء ذلك، فإنّ الدراسة الحالية توصي بعدد من الأساليب الإجرائية لعزيز المواطنة الرقمية لدى طلبة جامعة نزوى بصفة خاصة وطلبة التعليم العالي بصفة عامة: تدريب الطلاب على مهارات المستقبل؛ للتكيف مع معطيات العصر الرقمي، إقامة ندوات تثقيفية وبرامج تدريبية حول أبعاد ومجالات المواطنة الرقمية، تفعيل دور الجامعات في تنمية المجتمع بنشر ثقافة المواطنة الرقمية لدى أفراده، وضع خطط واستراتيجيات تشغيلية لدعم إدماج المواطنة الرقمية ضمن البرامج والمقررات الدراسية والأنسطة البحثية، وتفعيل مبادئ الحوكمة الإلكترونية وتوظيف الإدارة الالكترونية في المؤسسات الجامعية.

كما تقترح الدراسة الحالية إجراء مزيد من الدراسات في هذا المجال، على سبيل المثال: إجراء مزيد من الدراسات في مجال المواطنة الرقمية وعلاقتها بمتغيرات أخرى، من خلال دراسة أثر بعض المتغيرات الديمغرافية، إجراء دراسة مقارنة بين طلبة مؤسسات التعليم العالي المختلفة في أبعاد المواطنة الرقمية، ودراسة واقع دور الجامعات في تنمية مفهوم المواطنة الرقمية لدى أفراد المجتمع المحلي.

خاتمة:

سادت التغييرات التي شهدها العالم في العصر الرقمي والتقني، كافة نواحي الحياة، وكان لها من الإنعكاسات الذي يفرض على الأنظمة التربوية سرعة الاستجابة لها، وتكوين أجيال تمتلك من مهارات المستقبل، ما يجعلها قادرة على التكيف مع معطياته. وفي خضم تلك التطورات المتسارعة، فإنّ الواقع يشير إلى وجود تحديات تواجه الأنظمة التعليمية والقائمين عليها، فيما يتعلق بإعداد المناهج التربوية، وأساليب تنفيذها. وتمثل المواطنة الرقمية أحد المبادئ المعاصرة التي تتطلب الوقوف عليها؛ لإكساب المخرجات التعليمية المهارات والكفايات اللازمة للتعامل مع الآخرين في ظل التعامل الرقمي، وامتلاك القيم والأخلاقيات التي تؤطر الاستخدام الفعال والآمن لمعطيات الثورة الصناعية الرابعة.

لائحة المراجع:

1. أبو حجر، أشرف. (2019). تنمية المواطنة الرقمية لدى طالب الجامعات المصرية في ضوء التحديات التكنولوجية المعاصرة(دراسة حالة بجامعة المنوفية). [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة مدينة السادات. كلية التربية.
2. الجزار، هالة. (2014). التعليم والمواطنة الرقمية: دور المؤسسة التربوية في غرس قيم المواطنة الرقمية - تصور مقترح، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس. المجلد(56) العدد(3).
3. وثيقة رؤية عُمان 2040. (2020). رؤية سلطنة عُمان. https://www.2040.om.
4. السلمي، ريم. (2020). دور معلمات مهارات البحث ومصادر المعلومات في تعزيز المواطنة الرقمية لدى طالبات المرحلة الثانوية. المجلة الإلكترونية متعددة التخصصات. العدد(21).
5. السليحات، روان وآخرون. (2018). درجة الوعي بمفهوم المواطنة الرقمية لدى طلبة مرحلة البكالوريوس في كلية العلوم التربوية بالجامعة الأردنية. مجلة العلوم التربوية. مجلة علمية محكمة. العدد(3) المجلد(45).
6. الصمادي، هند (2017) . تصورات طلبة جامعة القصيم نحو المواطنة الرقمية وسبل تفعيلها في المؤسسات التعليمية: دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة القصيم. مجلة دراسات العدد (9) المجلد (27)، ص-160. 141
7. عبد القوي، حنان. (2016). المواطنة الرقمية لدى طلاب الجامعة بمصر: كلية البنات –جامعة عين شمس نموذجاً، مجلة البحث العلمي في التربية، 17(5).
8. عمر، أسامة. (2012). المواطنة الرقمية فى المدارس والمؤسسات التعليمية. تم استرجاعه تاريخ 2021/3/12م على http://nata3alam.intel.com/ar/event/1205
9. المسلماني، لمياء. (2014). التعليم والمواطنة الرقمية: رؤية مقترحة. مجلة عالم التربية. العدد(2). ص 15-47.
10. المغاوري، محمد الملاح. (2016). المواطنة الرقمية: تحديات وآمال. http://emag.mans.edu.eg/media/upload/43/logo_1316266008.pdf.
11. نصار، نور الدين. (2019). تصورات طالب الجامعة العربية المفتوحة بالمملكة العربية السعودية نحو المواطنة الرقمية وسبل تعز يزها- دراسة ميدانية على عينة من طالب الجامعة. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية. العدد (27). كلية التربية، الجامعة العربية المفتوحة. ص 152 -184.
12. Britt (2006). Go blogging with social studies filed trips: international society for technology and education, information literacy: available at: www.iste.org. Retrieved on 1 august 2014.
13. Ribble, M. (2006). Digital Citizenship in School. International Society for Technology in Education, 2nd ed., Eugene, Oregon, Washington

نجاعة المساعدة القانونية المتبادلة في إسترداد الأموال المنهوبة والمهربة إلى الخارج في ظل التطورات الإقتصادية الحديثة

The effectiveess of mutual legal assistance in recovering looted and smuggled funds abroad in light of recent economic developments

كريم معروف

جامعة غليزان، الجزائر

الملخص:

نهدف من خلال دراستنا لموضوع نجاعة المساعدة القانونية المتبادلة في إسترداد الأموال المنهوبة والمهربة إلى الخارج إلى معرفة الجوانب النظرية للمساعدة القانونية المتبادلة،وذلك من خلال التطرق لأهم التعاريف التي أشارت إلى معنى المساعدة القانونية المتبادلة ثم لأساسها القانوني الذي تستند إليه المساعدة المتبادلة بين الدول والمنظمات الدولية والمتمثل في القوانين الوطنية والإتفاقيات الدولية،وكذلك التطرق إلى مظاهر المساعدة المتبادلة والصور والأشكال التي يمكن ان تتخذها مثل الإنابة القضائية،كما نهدف أيضا إلى إبراز الدور الذي يمكن أن تلعبه المساعدة القانونية المتبادلة في إسترداد الأموال المنهوبة وإعادتها إلى أصحابها الشرعيين،وذلك من خلال التطرق إلى مضمون طلب إسترداد الأموال المهربة والمتمثل في الطريق الجنائي.

الكلمات المفتاحية: المساعدة القانونية المتبادلة، الإنابة القضائية، إسترداد الأموال المنهوبة، قانون الوقاية من الفساد ومكافحته الجزائري، إتفاقية منظمة الامم المتحدة لمكافحة الفساد، المصادرة، حجز وتجميد الأموال.

Abstract

Through our study of the subject of mutual legal assistance in recovering looted and smuggled funds abroad,we aim to know the theoretical aspects of mutual legal assistance, by addressing the most important definitions that referred to the meaning of munual legal assistance, and then to the legal basis on which mutual assistance is based between states and organizations, as well as addressing mutual legal assistance and the forms it can take, the method of recovering the smuggled money, which is the criminal route.

Key words: Mutual legal assistance, rogatory, recovery of looted funds, the algerian law on prevention and combating corruption, the united nations convention againts corruption, confiscation, seizure and freezing of funds.

مقدمة

إن قضية إسترداد الأموال المهربة إلى الخارج من أبرز القضايا المطروحة حاليا في الساحة الدولية وإدراك الدول والمجتمعات لخطورة ظاهرة تهريب الأموال على جميع المستويات الإجتماعية والسياسية وأهمها الميادين الإقتصادية والمالية،فمسألة إسترداد الأموال المنهوبة من المسائل المعقدة والشائكة والصعبة فهي تتطلب تظاهر الجهود الدولية لإنجاح عملية الإسترداد والسرعة في تنفيذ الإجراءات والقضاء على جميع العقبات والعراقيل التي تقف عائقا أمام إتمام وإستكمال عمليات الإسترداد.

وتعتبر المساعدة القانونية المتبادلة من أبرز الوسائل المتاحة للأجهزة القضائية في مواجهة الجرائم الدولية ولا سيما جرائم تهريب الأموال إلى الخارج،و من خلاله فالدول تخول لبعضها البعض وبناءا على طلب مجموعة من السلطات والصلاحيات لإستخدامها في التحقيقات والملاحقات القضائية،وتعد المساعدة القانونية المتبادلة من أبرز مظاهر التعاون الدولي في مجال مكافحة ظاهرة تهريب الاموال والاصول وهي المساعدة التي تتم بين جهات قانونية وقضائية لدولتين أو أكثر ،والتنسيق بين السلطات القضائية من أجل إتخاذ إجراءات التحقيق والبحث بين الدولة صاحبة الطلب في إسترجاع الأموال وبين الدولة المهرب إليها الأموال.

ومن العوامل المستوجبة للمساعدة القانونية المتبادلة بين مختلف الدول في محاربة ظاهرة تهريب الأموال كونها قد ترتكب في دولة معينة وتجرى المحاكمة في دولة أخرى أي أنها عابرة للحدود الوطنية،ولهذا يتعين تكافل وتوحيد الجهود بين مختلف المنظمات والهيئات القضائية الدولية،فالتصدي لتهريب الأموال وإسترجاع العائدات الإجرامية والممتلكات المسروقة يستوجب بذل جهود دولية على جميع الأصعدة ووضع ميكانيزمات موحدة من أجل محاصرة الظاهرة والسيطرة عليها أو على الأقل التقليل من إنتشارها.

وفي ظل محدودية الإمكانيات لدجى الدول في تنفيذ القوانين فكان لا بد من إيجاد سبل جديدة لإسترجاع الأصول والأموال المهربة إلى الخارج والبحث عن آليات لمكافحة الظاهرة،ولا يتحقق هذا إلا بإتحاد وتعاون المجموعة الدولية وتبادل المساعدة مع بعضها البعض،وتكريس ميكانيزمات فعالة حتى تصبح هذه المساعدة شاملة وكاملة،وهذا ما حدث بفضل الآليات القضائية من خلال مجموعة من الإتفاقيات الدولية ساهمت في إسترجاع العديد من الأموال المنهوبة والقبض على المهربين وتسليمهم للعدالة من أجل محاكمتهم.

أسباب إختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية التي دفعتنا للبحث في موضوع فعالية المساعدة القانونية المتبادلة في إسترداد الأموال المنهوبة هو إثراء الرصيد المعرفي والثقافي والعلمي حول مواضيع جرائم الفساد بصفة عامة وظاهرة تهريب الأموال للخارج بصفة خاصة وسبل إستردادها،إضافة إلى ان هذا الموضوع من المواضيع التي لها علاقة بمذكرة تحرج الدكتوراه التي نحن بصدد التحضير والإعداد لها،إضافة إلى الرغبة في الكتابة حول المواضيع المتعلقة بالجرائم الإقتصادية والمالية بعيدا عن الظواهر الإجتماعية والمسائل التشريعية والقانونية.

أما الأسباب الموضوعية التي جعلتنا نختار هذا الموضوع كون ظاهرة تهريب الأموال من الظواهر التي برزت بشكل كبير في السنوات الأخيرة خاصة مع الطفرة التي عرفتها اسعار النفط في الأسواق العالمية وإنتشار الظاهرة في العديد من الدول والمجتمعات،وكذلك من بين الأسباب إبراز أهمية المساعدة القانونية المتبادلة في إنجاح عملية إسترجاع الممتلكات المسروقة إلى أصحابها الشرعيين،وإظهار الدور الفعال والجيد والإيجابي الذي يمكن أن يحققه هذا النوع من التعاون الدولي في حماية الأصول المهربة وتتبع آثارها ومصادرتها وإتمام إجراءات الإسترداد وفق ما نصت عليه الإتفاقيات المبرمة سوا ء كانت ثنائية أو إقليمية أو دولية.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع محل الدراسة في كون قضية تهريب الأموال من أخطر القضايا المطروحة على الساحة الدولية وعمليات إسترجاعها من أصعب وأعقد العمليات والإجراءات خاصة إذا ما تم تهريب الأصول إلى دول متواطئة مع المفسدين ومهربي الأموال،أو وجود علاقات توتر وعداوة بين الدولة المهرب منها الأموال وبين الدولة المهرب إليها الأموال أي بمعنى بين الدولة صاحبة الطلب في إسترداد الأموال والدولة المطلوب منها الإسترداد،وحتى إن كان هناك تعاون فإن إجراءاته تطول وقد تصطدم بالعديد من المشاكل والعراقيل التي تحول دون إتمام عملية الإسترداد.

أهداف الموضوع:

من بين الأهداف التي نسعى للوصول إليها من خلال معالجة بحثنا:

معرفة الجوانب النظرية للمساعدة القانونية المتبادلة.

الوصول إلى الشروط المستوجبة لقيام إجراءات إسترداد الممتلكات المسروقة عن طريق المساعدة القانونية المتبادلة.

إظهار صور وأشكال المساعدة القانونية المتبادلة.

التطرق إلى أسلوب المساعدة القانونية في إسترداد الاموال المنهوبة.

كما نأمل أن تساهم دراستنا المتواضعة في إستفادة الباحثين وأصحاب السلك الأمني والقضائي وأن تكون بداية وإنطلاقة لدراسات جديدة أو تكون مكملة لأبحاث ودراسات سابقة،وأن تساهم ولو بنسبة ضئيلة في التصدي لظاهرة تهريب الأموال وإيجاد حلول لإسترجاع الأموال المنهوبة.

المنهج المستخدم:

إعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي والتحليلي،وذلك من خلال تحليل الجوانب النظرية لمساعدة القانونية المتبادلة بدراسة تعريفها وإطارها القانوني وتحليل الظواهر التي يمكن تأخذها المساعدة القانونية المتبادلة والهدف من إعتمادها،إضافة إلى وصف الدور الذي يمكن أن تلعبه وتحققه المساعدة القانونية المتبادلة في إسترجاع الأموال المنهوبة والمهربة إلى الخارج من خلال وصف طلب إسترداد الأموال والطريق الذي يمكن من خلاله الإسترداد.

الإشكالية:

الإشكالية الرئيسية التي نسعى للإجابة عنها:

ما هي أبرز الآليات التي يمكن من خلالها للمساعدة القانونية المتبادلة إنجاح إجراءات إسترداد الاموال المنهوبة والمهربة إلى الخارج؟

أما الأسئلة الفرعية التي طرحناها في موضوعنا:

ما هي الشروط المستوجبة لقيام المساعدة القانونية المتبادلة في إجراءات إسترداد الأموال المنهوبة؟

هل تعتبر إجراءات المساعدة القانونية المتبادلة من اهم الوسائل والأدوات في إسترجاع الأموال المهربة؟أم هناك وسائل وأدوات للتعاون الدولي أكثر فعالية في إسترداد الأصول والممتلكات المسروقة؟

كيف يمكن معالجة العراقيل التي تحول دون إتمام عملية إسترداد الأموال بواسطة المساعدة القانونية المتبادلة؟

للإجابة على هذه الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية نقترح خطة دراسة ممنهجة في محورين على النحو التالي:

المحور الأول: الإطار النظري للمساعدة القانونية المتبادلة.

المحور الثاني: دور المساعدة القانونية المتبادلة في إسترداد الأموال المنهوبة.

المحور الأول: الإطار النظري للمساعدة القانونية المتبادلة

في السنوات الأخيرة ظهرت مجموعة من الهيئات والمنظمات والمؤسسات الدولية إهتمت بموضوع التعاون الدولي بسبب تطور جرائم الفساد وإنتشار ظاهرة تهريب الأموال بالخصوص مما حتم على الدول ضرورة التعاون مع بعضها البعض وتطوير إجراءات وأساليب التصدي لهذه الظاهرة وتبادل العون والمساعدة وتظافر الجهود لإنشاء منفعة مشتركة في المجال الأمني والقضائي وتفادي عقبات الحدود والسيادة التي تقف عائقا أمام محاربة الظاهرة وتجعل من عملية إسترداد الممتلكات المسروقة أكثر صعوبة وتعقيدا.

وتعتبر من مظاهر التعاون الدولي في التصدي لظاهرة تهريب الاموال وإسترجاعها والقبض على المهربين صورة المساعدة القانونية المتبادلة مثل الإنابات القضائية والإعتراف بحجية الأحكام الجنائية الدولية وتسليم المجرمين والجناة وغيرها من الوسائل المنصوص عليها في الإتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الفساد وإسترداد الأموال المنهوبة،ومن بين الأسباب التي أدت إلى زيادة وتطور هذا النوع النشاط الإجرامي هو القدرة والنفوذ الذي أصبحت تمتلكه خاصة في الدول ذات الملاذ الآمن حيث أصبحت تعرقل سير التحريات والتحقيقات وجمع الأدلة،وعليه سنتطرق إلى مفهوم في هذا المحور المساعدة القانونية المتبادلة ثم مظاهرها وصورها ثم الغرض منها:

1. مفهوم المساعدة القانونية المتبادلة

المساعدة القانونية المتبادلة هي الجانب الإجرائي في التعاون القضائي الدولي والذي يمر من خلاله هذا التعاون القضائي والأمني بين الدول في إحدى مراحل الإجراءات سواء في مرحلة الإستدلال او التحقيق أو المحاكمة أو من خلال جميع هذه المراحل،وقد نصت المادة 01/46 من إتفاقية منظمة الامم المتحدة لمكافحة الفساد على ضرورة الإلتزام بالمساعدة من خلال

نصها على "تقديم الدول الاطراف بعضها غلى بعض أكبر قدر ممكن من المساعدة القانونية المتبادلة في التحقيقات والملاحقات والإجراءات القضائية المتصلة بالجرائم المشمولة في هذه الإتفاقية".[1]

وعليه سنتطرق إلى تعريف المساعدة القانونية المتبادلة ثم الإطار القانوني لها وهذا على النحو التالي:

1.1. تعريف المساعدة القانونية المتبادلة

المساعدة القانونية المتبادلة من بين الإجراءات القضائية التي تسهل عملية ممارسة الإجراءات القضائية في دولة اخرى عند التحقيق في جريمة من الجرائم الدولية والتسريع من عملية إسترداد الاموال إلى أصحابها الشرعيين حيث تقوم الدول بتبادل المساعدات القانونية مع بعضها البعض في التحقيق والملاحقة في جميع الإجراءات وفي الجرائم المحددة في الإتفاقيات الدولية،ومن بين التعاريف نذكر ما يلي:

أولا:يقصد بالمساعدة القضائية الدولية كل إجراء قضائي تقوم به السلطات المختصة في الدولة المطلوب منها بناءا على طلب الدولة الطالبة من شأنه تسهيل مهمة المحاكمة وكشف الحقيقة بصدد جريمة من الجرائم.[2]

ثانيا:تعتبر المساعدة القانونية المتبادلة كل نشاط تبذله السلطات القضائية في إحدى الدول بناءا طلب سلطات الضبط القضائي أو إحدى السلطات القضائية المختصة في الدول الأجنبية وذلك لمصلحة العدالة في الدول الأخيرة.[3]

ثالثا:هي تقديم الدول الأطراف مساعدة قانونية فيما بينها فيما يخص التحقيقات والملاحقات والإجراءات القضائية المتصلة بجرائم تحددها الإتفاقيات الدولية،[4]أو هي كل إجراء قضائي تقوم به دولة من شأنه تسهيل مهمة المحاكمة في دولة اخرى بصدد جريمة من الجرائم.[5]

2.1. الأساس القانوني للمساعدة القانونية المتبادلة

يرتكز الأساس القانوني الذي تقوم عليه المساعدة القانونية المتبادلة على عنصرين اساسين وهما النصوص التشريعية الوطني والإتفاقيات الثنائية أو الإقليمية أو الدولية المبرمة وهذين العنصرين يعتبران من أبرز واهم مصادر المساعدة القانونية المتبادلة.

---

1 المادة 01/46 من إتفاقية منظمة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

2 عصماني ليلى،صهيب سهيل غازي زامل (2020) المساعدة القضائية الدولية آلية للحصول على الدليل الإلكتروني،مجلة القانون والمجتمع والسلطة،المجلد 09،العدد 02،الصفحة 16

3 خرشي عمر معمر،ساكري زبيدة (2012) المساعدة القانونية المتبادلة كآلية للتعاون الدولي في قضايا الفساد،مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية،المجلد 08،العدد 02،الصفحة 721.

4 رانيا نونور،بونار سعاد (2016/06/29) التعاون القضائي الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية،مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون،تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة مولود معمري،تيزي وزو،الجزائر.

5 مقدر منيرة (2015) التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق،تخصص قانون دولي عام وحقوق الإنسان،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم الحقوق،جامعة محمد خيضر،بسكرة،الجزائر.

أولا:الأساس القانوني للمساعدة القانونية المتبادلة في التشريع الجزائري

المشرع الجزائري أخضع مسالة المساعدة القانونية المتبادلة في البداية لمبدأ المعاملة بالمثل اي بمعنى أن تكون هذه المساعدة تبادلية تتماشى مع ما ينص عليه القانون الجزائري،وحدد موقف المشرع الجزائري من المساعدة القانونية المتبادلة من خلال القانون رقم 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته،والقانون رقم 01/05 المعدل والمتمم والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما.

أ.الأساس القانوني للمساعدة المتبادلة في القانون رقم 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته

في قانون الوقاية من الفساد ومكافحته نص المشرع الجزائري في الباب الخامس على التعاون الدولي وإسترداد الموجودات (التعاون القضائي) ففي المادة 57 نص على إقامة علاقات تعاون قضائي على أوسع نطاق ممكن مع مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل وفي حدود ما تسمح به المعاهدات والإتفاقيات.[1]

ومن خلال المادة 58 من نفس القانون يتضح أنه تم إلزام المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية أن تتقيد بالمعطيات الواردة إليها بخصوص الأشخاص الطبيعيين والمعنويين وفحص حساباتهم بدقة وإتخاذ التدابير اللازمة التي تتعلق بفتح الحسابات ومسكها،[2]وقد نصت المادة 60 من نفس القانون على أنه يجب منح يد السلطات الأجنبية المختصة بالمعلومات المالية المفيدة والمتوفرة لديها بمناسبة التحقيقات الجارية على إقليمها،وفي إطار الإجراءات المتخذة بغرض المطالبة بعائدات الإجرام وإستردادها.[3]

ب .الأساس القانوني للمساعدة المتبادلة في القانون رقم 01/05 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما.

في قانون الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما نص المشرع الجزائري على المساعدة القانونية المتبادلة في الفصل الرابع تحت عنوان "التعاون القضائي"،وقد نصت المادة 25 على تقاسم المعلومات مع هيئات الدول الأخرى التي تمارس مهام مماثلة على العمليات التي يبدو أنها تهدف إلى تبييض الأموال أو تمويل الإرهاب مع مراعاة المعاملة بالمثل.[4]
كما نصت المادة 29 من نفس القانون على تحديد مجال المساعدة القانونية المتبادلة بين الجهات القضائية الجزائرية والأجنبية على أنها تشمل التحقيقات والمتابعات والإجراءات القضائية التي لها علاقة بتبييض الأموال.[5]

ثانيا: الأساس القانوني للمساعدة القانونية المتبادلة في الإتفاقيات الدولية

فيما يتعلق بتبادل المساعدة في القضايا الجنائية فإن أغلبية دول العالم تستند إلى قواعد وأحكام المعاهدة النموذجية لمنظمة الامم المتحدة لمكافحة الفساد بموجب القرار 117/45 المؤرخة بتاريخ 1990/12/14،والتي وردت فيها أحكام

1. المادة 57 من القانون رقم 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.
2. المادة 58 من القانون رقم 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.
3. المادة 60 من القانون رقم 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.
4. المادة 25 من القانون رقم المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما.
5. المادة 29 من القانون رقم 01/05 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما.

المساعدة القانونية المتبادلة سواء في التحقيقات إو إجراءات المحاكمة والمساعدة في أخذ شهادة الشهود أو بيانات الأشخاص.[1]

كما أشارت إتفاقية منظمة الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المصادق عليها من طرف الدولة الجزائرية بتاريخ 2002/02/05،نظام المساعدة المتبادلة بين الدول الأطراف في المواد من 18 إلى 21،[2]وفصلت الإتفاقية في قواعد وأحكام المساعدة القانونية المتبادلة من خلال ما جاءت به المادة 18،[3]ونصت على نقل الإجراءات كونها صورة من صور المساعدة المتبادلة للبحث والتحري عن الأدلة للوصول إلى كشف حقيقة الجرائم العابرة للحدود الوطنية مثل الجرائم المعلوماتية من خلال المادة 21.[4]

2. مظاهر المساعدة القانونية المتبادلة

تتخذ المساعدة القانونية المتبادلة صور وأشكال متعددة ومختلفة مثل الإنابة القضائية وتسليم المجرمين وتبادل المعلومات ونقل الإجراءات وغير من الصور وسنتطرق في دراستنا إلى المظاهر التالية:

1.2. الإنابة القضائية

يقصد بالإنابة القضائية طلب إتخاذ إجراء قضائي من إجراءات الدعوى الجنائية تتقدم به الدولة الطالبة إلى اللدولة المطلوب إليها لضرورة ذلك من أجل الفصل في مسألة معروضة على السلطة القضائية في الدولة الطالبة ويتعذر عليها القيام به بنفسها،[5]والإنابة القضائية من الوسائل التي تسهل إستعمال الأدلة التي تم الحصول عليها عن طريق الإنابة القضائية أمام محاكم الدولة الطالبة وهو ما لا يمكن تحقيقه في كثير من الأحوال عند تطبيق قانون الدولة المطلوب إليها.[6]

وقد نصت إتفاقية باليرمو في المادة 18 على إمكانية طلب المساعدة القانونية المتبادلة بما فيها الإنابة القضائية في المسائل التالية:

أ. الحصول على أدلة أو أقوال من الأشخاص.
ب. فحص الأشياء والمواقع.
ت. تنفيذ عمليات التفتيش والضبط والتجميد.
ث. تقديم المعلومات والأدلة والتقييمات التي يقوم بها الخبراء.[7]

---

1. رانيا نونور، بونار سعاد، المرجع السابق، الصفحة 73.
2. المواد من 18 إلى 21 من إتفاقية منظمة الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.
3. المادة 18 من إتفاقية منظمة الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.
4. المادة 21 من إتفاقية منظمة الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.
5. بشراير الطيب (2012) آليات التعاون الدولي في مجال مواجهة الجريمة المنظمة عبر الوطنية،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية،كلية الحقوق،بن عكنون،الجزائر،الصفحة 147.
6. سيد كامل شريف (2001) الجريمة المنظمة،دار النهضة العربية،القاهرة،مصر،الصفحة 289.
7. بن يحي نعيمة ،الإنابة القضائية الدولية كآلية للتعاون الدولي في مجال مكافحة الجرائم،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة مولاي الطاهر،سعيدة،الجزائر،الصفحة 21.

2-2- تسليم المجرمين

يقصد بتسليم المجرمين أن تسلم الدولة المطلوب منها تسليم شخص يوجد على إقليمها إلى دولة طالبة التسليم من أجل محاكمته أو تنفيذ العقوبة الصادرة في حقه والمحكوم بها عليه،وتسليم المجرمين هو نظام قانوني يتم الأخذ به في مجال التعاون الدولي لمكافحة جرائم الفساد والتي من بينها تهريب الأموال،[1]ويخضع تسليم المجرمين لمجموعة من الشروط منها ما يتعلق بالشخص المراد تسليمه ومنها ما يتعلق بالجريمة سبب التجريم.

وبالنسبة للشروط المتعلقة بالشخص المراد تسليمه فتتمثل في الجنسية وبعض الدول لا تسمح بتسليم مواطنيها مع الأخذ بعين الإعتبار ضرورة إتخاذ الإجراءات اللازمة ضدهم، إضافة إلى شرط آخر وهو حظر إكتساب صفة لاجئ سياسي فإنه لا يجوز التسليم في الجرائم السياسية.

أما الشروط المتعلقة بالجريمة سبب التجريم فتتمثل في شرط التجريم المزدوج أي بمعنى أن يكون السلوك المطالب التسليم من أجله معاقب عليه في كلا قانوني البلدين[2]،كذلك بعض الشروط المتعلقة بالإجراءات فيجب أن تكون الدولة طالبة التسليم مختصة في ملاحقة الجريمة أو في تنفيذ الحكم.[3]

3-2- تبادل المعلومات

أوصى مؤتمر الأمم المتحدة السادس لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين بضرورة إنشاء قاعدة معلوماتية لإعلام الدول الأطراف بالإتجاهات العالمية في مجال الجريمة حسب ما جاء في التوصيات الاربعون الصادرة بتاريخ 1990/05/24 والتي ألزمت الدول بتبادل المعلومات،[4]كما دعت إتفاقية منظمة الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية الدول الأطراف إلى تعزيز قنوات الإتصال وإنشاء قنوات لتسهيل تبادل المعلومات وتعزيز الإتصال بصورة سريعة في الجرائم المنصوص عليها في الإتفاقية حسب ما جاء في نص المادة 27 منها[5]،كما نصت المادة 10 من نفس الإتفاقية على أن تحرص الدول الأطراف على تبادل المعلومات المتعلقة بنقاط الإنطلاق والمقصد والناقلين والوسائل المستعملة.[6]

1.لطفي أمين بلفراد (2009) التعاون الدولي في مجال تسليم المجرمين،مجلة الشرطة،عدد أكتوبر،الصفحة 15.

2.جهاد محمد البريزات (2008) الجريمة المنظمة،الطبعة الاولى،دار الثقافة،عمان،الأردن،الصفحة 177.

3.عباسي محمد الحبيب (2017/2016) الجريمة المنظمة العابرة للحدود،رسالة دكتوراه،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان،الجزائر،الصفحات 618،619.

4.مقدر منيرة:المرجع السابق،الصفحات 163،164.

5.المادة 27 من إتفاقية منظمة الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

6.مسعودي الشريف (2015) الآليات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،شعبة الحقوق،والعلوم السياسية،تخصص قانون دولي وعلاقات دولية،جامعة محمد بوقرة،بومرداس،الجزائر،الصفحة 129.

3- الهدف من المساعدة القانونية المتبادلة

جاء في نص المادة 01 /01 من المعاهدة النموذجية للأمم المتحدة بشأن تبادل المساعدة في المسائل الجنائية على أنه "يقدم كل طرف وفق هذه المعاهدة أكبر قدر ممكن من المساعدة المتبادلة في التحقيقات أو إجراء المحاكمة المتعلقة بجرائم يكون العقاب عليها وقت طلب المساعدة ضمن إختصاص السلطات القضائية في الدولة الطالبة.

أ – إن الأهداف التي يجوز من خلالها تقديم المساعدة القانونية المتبادلة جاءت على سبيل المثال وليس الحصر .

ب – الماد 02/01 من نفس المعاهدة أشارت إلى أن الهدف من المساعدة القانونية المتبادلة يتمثل في أخذ شهادة الشهود أو الإستماع إلى أقوال الأشخاص،إضافة إلى المساعدة في تقديم الأشخاص المحتجزين أو غيرهم للإدلاء بالشهادة والأقوال أو المعاونة في التحريات وتبليغ الوثائق القضائية وتنفيذ عمليات التفتيش والحجز وغيرها من الإجراءات.[1]

المحور الثاني:دور المساعدة القانونية المتبادلة في إسترداد الأموال المنهوبة

تعتبر مسألة إنتزاع عائدات جرائم الفساد بصفة عامة وإسترجاع الممتلكات المسروقة وتتبع آثارها وإعادتها إلى أصحابها الشرعيين من أهم الآليات في التصدي للظاهرة وأكثرها فعالية ضد الجناة،وتعد المساعدة القانونية المتبادلة من أبرز هذه الوسائل في إسترجاع الأصول سواء كانت المساعدة في مجال الإسترداد المباشر أو في مجال المصادرة،والمساعدة القانونية في مجال تعقب الأموال من أبرز المحاور في مجال مكافحة الفساد وإسترداد الأموال المنهوبة لأن أغلب الاموال المتحصلة عن جرائم الفساد تكون محلا لجريمة غسيل الأموال بهدف إضفاء الشرعية عليها والتي تودع عادة في بنوك ومؤسسات مالية أجنبية،ولإبراز الدور المميز والفعال الذي تلعبه المساعدة القانونية في إسترداد الاموال المنهوبة سنتطرق في هذا المحور إلى مضمون ومحتوى طلب إسترداد الأموال ثم إلى أسلوب المساعدة القانونية في إسترداد الاموال المنهوبة وهذا فيما يلي:

1- مضمون طلب إسترداد الأموال المنهوبة

لمعرفة مضمون المساعدة القانونية المتبادلة والإحاطة بالجوانب الإجرائية لها سنتطرق إلى طلب إسترداد الأموال المنهوبة من خلال تحديد السلطة الموجه إليها طلب الإسترداد ثم الشكل الذي يجب أن يكون عليه الطلب ثم معرفة القانون الواجب التطبيق على الطلب قم تأجيل أو رفض إسترداد الأموال المنهوبة.

وقد نصت إتفاقية الرياض للتعاون القضائي في مادتها 16 على مجموعة من الضوابط الإجرائية يجب مراعاتها في طلب المساعدة القانونية المتبادلة والمتمثلة فيما يلي:

.تحديد السلطة المختصة المصدرة للطلب والمختصة بتنفيذ الطلب

.تحديد موضوع طلب الإنابة وسببه.

.هوية الشخص المعني بالإنابة وجنسيته قدر الإمكان.

1.سولات سليم (2021) المساعدة القانونية المتبادلة كآلية لمكافحة الجريمة المنظمة،مجلة الإجتهاد القضائي،المجلد 13،عدد خاص (العدد التسلسلي 25 جانفي)،مخبر أثر الإجتهاد القضائي على حركة التشريع،جامعة محمد خيضر،بسكرة،الجزائر،الصفحة 662.

.أن يؤرخ الطلب ويوقع ويختم بختم الجهة الطالبة مع كل الأوراق المرفقة.

.تحديد الجريمة التي قدم بشأنها طلب الإنابة وتكييفها القانوني والعقوبة المقررة لها بجميع البيانات التفصيلية المتعلقة بوقائع الجريمة.[1]

1-1- تحديد السلطة الموجه إليها طلب إسترداد الأموال المنهوبة

حددت المادة 15/46 من إتفاقية منظمة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد شروط تقديم طلب المساعدة القانونية[2]،وحسب ما جاء في المادة 13/46 من نفس الإتفاقية فإنه يجب على كل دولة طرف القيام بتعيين سلطة مركزية تستند إليها مسؤولية وصلاحية تلقي طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وتنفيذ تلك الطلبات أو إحالتها إلى السلطات المعنية لتنفيذها.[3]

توجه طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وأي مراسلات تتعلق بها إلى السلطات المركزية التي تسميها الدول الأطراف وهذا الشرط لا يمس حق أي دولة في أن تشترط توجيه مثل هذه الطلبات والمراسل إليها عبر هذه القنوات الدبلوماسية،وفي الحالات العاجلة وعندما تتفق الدولتان المعنيتان فعن طريق المنظمة الدولية للشرطة الجنائية.[4]

أما المشرع الجزائري فقد أشار إلى أن الجهة المختصة بتلقي التعاون الدولي بوزارة العدل التي تقوم بتحويله للنائب العام لدى الجهة القضائية المختصة وتقوم النيابة العامة بإرسال هذا الطلب إلى المحكمة المختصة مرفقة بطلبها.[5]

21.شكل طلب إسترداد الأموال المنهوبة

أشارت المادة 14/46 من إتفاقية منظمة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى أن طلب المساعدة تقدم كتابة أو بأي وسيلة تنتج سجلا مكتوبا وبلغة مقبولة لدى الدولة الطرف متلقية الطلب وفي الظروف التي تسمح لها بالتحقق من صحته[6]،ويتضمن طلب إسترداد الأموال العناصر التالية:

أولا: هوية السلطة مقدمة الطلب.

ثانيا: موضوع وطبيعة التحقيق أو الملاحقة أو الإجراء القضائي الذي يتعلق به الطلب وإسم ووظائف السلطة التي تتولى التحقيق أو الملاحقة أو الإجراء القضائي.

ثالثا: ملخص للوقائع المتعلقة بالموضوع بإستثناء ما يتعلق بالطلبات المقدمة لغرض تبليغ مستندات قضائية.

رابعا: وصف للمساعدة المطلوبة وتفاصيل أي إجراءات معينة تود الدولة الطرف الطالبة إتباعها.

خامسا: هوية أي شخص معني ومكانه وجنسيته.

سادسا:الغرض الذي يلتمس من أجله الأدلة والمعلومات و التدابير.[7]

1.بن يحي نعيمة، المرجع السابق، الصفحة 23.

2.المادة 15/46 من إتفاقية منظمة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

3.مصطفى طاهر (2002) المواجهة التشريعية لظاهرة غسل الاموال المحصلة من جرائم المخدرات، مطابع الشرطة، القاهرة، مصر، الصفحة 254.

4.خرشي عمر معمر، ساكري زبيدة: المرجع السابق، الصفحة 725.

5.المادة 67 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته.

6.علي فريد عوض (2014/2013) التعاون الدولي في مجال الوقاية في مكافحة الفساد، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، شعبة حقوق، تخصص قانون جنائي للأعمال،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة العربي بن مهيدي،أم البواقي،الجزائر،الصفحة 41.

7.المادة 16/46 من إتفاقية منظمة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

3.1. القانون المطبق على طلب إسترداد الأموال المنهوبة

نصت المادة 32 من إتفاقية المنظمة العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات القانون الذي يخضع له تنفيذ الطلب بنصها على ما يلي "أن المساعدة الثنائية خاضعة للشروط المنصوص عليها في قانون الدولة الطرف المطلوب منها المساعدة".[1]

وهذا الأمر ينطبق على معظم الجرائم المتعلقة بالفساد والتي من ضمنها تهريب الأموال.

والمادة 04 من إتفاقية المنظمة الأوروبية لتبادل المساعدة القانونية تلزم الدولة متلقية الطلب بإحترام الإجراءات الشكلية أو الإجراءات المنصوص عليها صراحة من طرف الدولة العضو الطالبة.[2]

الهدف من طلب المساعدة القانونية المتبادلة هو تسهيل إجراءات التحقيق والملاحقة وتسريعها في إقليم الدولة الطالبة ولا تكون المساعدة المقدمة لها علاقة إلا في الصيغة القابلة للإستعمال من الدولة الطالبة،وعليه من الأفضل إتباع الإجراءات المحددة في طلب الدولة الطالبة على سبيل المثال حتى تكون الادلة التي تم جمعها بهدف تقديم قضية جنائية في إقليم الدولة الطالبة مقبول بمقتضى قواعد الأدلة التي تطبقها محاكم الطرف الأخير.[3]

4.1. تأجيل ورفض طلب إسترداد الأموال المنهوبة

حددت المادة 12/46 من إتفاقية منظمة الامم المتحدة لمكافحة الفساد الحالات التي يمكن من خلالها لدولة رفض طلب المساعدة القانونية ويبقى القرار خاضع للسلطة التنفيذية للدولة المتلقية،كما يجوز للدولة الطرف متلقية الطلب إرجاء وتأجيل المساعدة القانونية المتبادلة لأسباب تتعارض مع التحقيقات أو الملاحقات أو الإجراءات القضائية الجارية.

أولا:رفض طلب إسترداد الأموال المنهوبة

من بين الحالات التي يرفض فيها طلب المساعدة القانونية المتبادلة نذكر ما يلي:

أ. إذا كان الطلب مخالفا للأحكام والقواعد الشكلية المشترطة في المادة 12/46 من إتفاقية منظمة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

ب. إذا رأت الدولة متلقية الطلب أن تنفيذ الطلب يمس بسيادتها أو أمنها أو نظامها العام أو بمصالحها الأساسية.

ت. إذا كان تلبية الطلب يتعارض مع النظام القانوني للدولة الطرف متلقية الطلب.

ث. عدم صدور الطلب عن الجهة المختصة وفقا لقانون الدولة الطالبة.

ج. إذا كان القانوني الداخلي للدولة الطرف متلقية الطلب يحظر على سلطاتها تنفيذ الإجراءات المطلوبة بشأن أي جرم مماثل.[4]

---

1. المادة 32 من إتفاقية المنظمة العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات.
2. المادة 04 من إتفاقية المنظمة الأوروبية لتبادل المساعدة القانونية المؤرخة بتاريخ 2000/05/29.
3. عبد العزيز خنفوسي (2017) المساعدة القانونية المتبادلة وإستخدامها في التعاون الدوليفي المسائل الجنائية،مجلة العلوم القانونية والسياسية،العدد 16 جوان،الصفحة 66.
4. المادة 12/46 من إتفاقية منظمة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

ثانيا: تأجيل طلب إسترداد الأموال المنهوبة

يجوز للدولة الطرف متلقية الطلب تأجيل المساعدة القانونية على أساس أنها تتعارض مع تحقيقات او ملاحقات او إجراءات جنائية جارية حسب ما جاءت به المادة 03/04 من المعاهدة النموذجية[1]،وفي هذه الحالة يتعين على الدولة المطالبة ان تتشاور مع الدولة الطالبة لتقرير مدى إمكانية تقديم المساعدة حسب ما تراه الدولة المطالبة ضروريا من شروط وأوضاع.[2]

ونصت المادة 04 من إتفاقية التعاون القضائي بين الجزائر وبريطانيا و إيرلندا الشمالية على إمكانية رفض التعاون أو تأجيله إستنادا إلى أن الجريمة موضوع طلب التعاون تشكل خرقا لإلتزامات عسكرية محضة.[3]

2.أسلوب المساعدة القانونية المتبادلة في إسترداد الأموال المنهوبة

إسترجاع الأموال المهربة إلى الخارج من أهم أساليب المساعدة القانونية الدولية في محاربة الفساد خاصة إذا كانت هذه الأموال عمومية فإن إسترجاعها يساهم في ضمان الحماية ويجعل المواطن يثق في مؤسسات بلده ويشعره بالمسؤولية والطمأنينة،وعليه فإن إسترداد الممتلكات والأصول المسروقة لا يمكن أن يتم ويتحقق بفعالية ونجاعة إلا من خلال تزويد السلطات القضائية بصلاحيات خاصة وإستثنائية تمكنها من إسترداد تلك الأموال،وعملية حصر وتحديد الأموال المتحصلة من جرائم الفساد من الآليات المهمة في تعقب هذه الأموال وتتبعها للوصول إلى مصادرها،وقد نصت إتفاقية منظمة الأمم المتحدة لمكافحة الجرائم المنظمة عبر الوطنية على أن تقوم الدول الاطراف بالعمل على الملاحقة والتعقب[4]،أما تسليم الأموال فهو أمر مهم في مسألة إستخدامها كأدلة ضمن وسائل إثبات الجرائم مثل جرائم تهريب الأموال كونها أموال غير شرعية ومصدرها غير شرعي.[5]

وحجز وتجميد الأموال هو فرض حظر مؤقت على التصرف بالأموال والممتلكات أو نقلها أو السيطرة عليها مؤقتا بناءا على أمر صادر عن سلطة مختصة،وتتم المساعدة القانونية المتبادلة في حجز وتجميد أو مصادرة الأموال والممتلكات ويتم إرجاعها إلى الدولة الطالبة والتي هي صاحبة الحق بالتصرف بها بالبيع أو الإيجار أو غيره،كما يجوز للدولة التي تلقت طلب الحجز أو التجميد أن تستقطع النفقات التي تكلفها هذه الإجراءات[6]،وعليه سنتطرق إلى أسلوب المساعدة القانونية في إسترداد الاموال المنهوبة من خلال أسلوب الإسترداد المباشر ثم الإسترداد في مجال أحكام المصادرة المستحدثة فيما يلي:

1.المادة 03/04 من إتفاقية منظمة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

2.علواش فريد:مكافحة جريمة تبييض الأموال عن طريق المساعدة القانونية والإنابة القضائية،مجلة أبحاث قانونية وسياسية،العدد 02،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة محمد الصديق بن يحي،جيجل،الجزائر،الصفحة 57.

3.بن يحي نعيمة:المرجع السابق،الصفحة 29.

4.شامل نيكولا أشرف (2012) جرائم الفساد الدولي والوسائل القانونية من أجل مكافحته،منشورات إيترك للطباعة والنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،القاهرة،مصر،الصفحة 334.

5.سويلم محمد علي (2008) السياسة الجنائية في مكافحة الفساد،دراسة مقارنة في ضوء الإتفاقيات الدولية وقوانين مكافحة الفساد،دار المصرية للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،القاهرة،مصر،الصفحة 86.

6.شامل نيكولا أشرف،المرجع السابق،الصفحة 332.

1.2. الإسترداد المباشر للأموال المنهوبة

ويسمى هذا الأسلوب من الإسترداد أيضا بالطريق الجنائي لإسترداد الأموال المهربة،ونصت المادة 51 من إتفاقية منظمة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على أنه "إسترداد الموجودات بمقتضى هذا الفصل هو مبدأ أساسي في هذه الإتفاقية وعلى الدول الأطراف أن تمد بعضها البعض بأكبر قدر من العون والمساعدة في هذا المجال".[1]

أما المادة 53 من نفس الإتفاقية حددت تدابير الإسترداد المباشر للمتلكات لكل دولة طرف فب الإتفاقية وفقا لقانونها الداخلي:

أولا:أن تتخذ ما قد يلزم من تدابير للسماح لدولة طرف أخرى رفع دعوى مدنية أمام محاكمها لتثبت حق في ممتلكات أكتسبت بإرتكاب فعل مجرم وفقا لهذه الإتفاقية أو لتثبت ملكية تلك الممتلكات.

ثانيا:أن تتخذ ما قد يلزم من تدابير تأذن لمحاكمها بأن تأمر من أرتكب أفعالا مجرمة وفقا لهذه الإتفاقية بدفع تعويض لدولة طرف أخرى تضررت من تلك الجرائم.[2]

2.2. أحكام المصادرة المستحدثة في إسترداد الأموال المنهوبة

المصادرة هو الحكم المستحدث الذي ورد في إتفاقية منظمة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والذي يعتبر بديلا فاعلا في حال عدم إمكانية الحكم بالمصادرة الموضوعية عند تصرف المتهم بالأموال محل المصادرة سواء كان بتبديدها أو خلطها أو إتلافها، وهو من الاحكام المستحدثة بموجب الإتفاقيات الحديثة التي تهدف إلى إستعادة الأموال والعائدات الإجرامية المهربة إلى الخارج.

المصادرة عقوبة لا يمكن أن تقع إلا بحكم قضائي وهذه القاعدة تستمد شرعيتها من الدستور حيث نجد أن بعض الدول تتضمن دساتيرها نصا صريحا يقضي بعدم جواز الحكم بالمصادرة إلا بموجب حكم قضائي[3]،وقد بينت إتفاقية منظمة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الآلية التي بموجبها تتم المساعدة القانونية بين الدول الأطراف في مجال إسترداد الأموال والمتمثلة فيما يلي:

أولا: دور الدولة طالبة إسترداد الأموال المنهوبة

يجب صياغة طلب إسترداد الأموال المنهوبة بطريقة واضحة وأن تبين الدولة طالبة الإسترداد المعلومات الكافية لإتاحة المجال للدولة متلقية الطلب التصرف بشأنه لتفادي أي مشاكل أو عراقيل تواجه عملية نجاح إسترداد الأموال

---

1. المادة 51 من إتفاقية منظمة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
2. قاجي حنان (2016/2015) دور المنظمات الدولية في مكافحة الفساد،مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق،فرع قانون عام،تخصص قانون الجماعاتى المحلية والهيئات الإقليمية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة عبد الرحمن ميرة،بجاية،الجزائر،الصفحة 42.
3. سلوى أحمد ميدان (2013) المواءمة بين العقوبات التي أقرتها إتفاقية منظمة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003 والتشريعات العراقية،دراسة تحليلية،مجلة كلية القانون والعلوم القانونية والسياسية،كلية القانون،جامعة كركوك،المجلد 02،العدد 06،الصفحة 109.

وإستعادتها،ولهذا تضمنت نصوص الإتفاقية أدق التفاصيل التي تستوجبها عملية إسترداد الأصول والممتلكات المهربة والمسروقة.[1]

ثانيا: دور الدولة متلقية الطلب في إسترداد الأموال المنهوبة

بعد إستلام طلب إسترداد الأموال المنهوبة من قبل السلطة والجهة المختصة في الدولة متلقية الطلب تقوم بما يلي:

أ. التحقق من إستيفاء طلب إسترداد الأموال جميع الشروط الشكلية والموضوعية والشروط التي تطلبها الدولة متلقية الطلب بسبب قانونها الداخلي.

ب. التحقق من البيانات العامة والخاصة الواجب توافرها في الطلب المحدد في المادتين 15/46 و 55/ 03 من الإتفاقية.[2]

ت. التحقق من الأدلة التي تبرر طلب المصادرة حيث تقوم الدولة متلقية الطلب بالتحقق من الأدلة التي تبرر المصادرة.[3]

الخاتمة:

بفضل وعونه وتوفيقه أنهينا معالجة موضوع بحثنا الذي كان تحت عنوان "نجاعة المساعدة القانونية المتبادلة في إسترداد الأموال المنهوبة والمهربة إلى الخارج في ظل التطورات الإقتصادية الحديثة" وتوصلنا من خلاله إلى ما يلي:

تعتبر مسألة المساعدة القانونية المتبادلة شكل من أشكال التعاون الدولي التي لها دور كبير في وبارز في إسترداد الأموال المنهوبة والمهربة إلى الخارج،وهي تمثل الجانب الإجرائي للتعاون القضائي والأمني الدولي والذي يكون في مرحلة الإستدلال أو التحقيق أو المحاكمة،وتهدف إلى تسهيل وتسريع إجراءات وعمليات إسترداد الممتلكات والأصول إلى أصحابها الشرعيين،وهي من أبرز الأدوات والوسائل المتاحة للأجهزة القضائية في التصدي للجرائم الدولية بصفة عامة فمن خلالها تسمح الدول والمنظمات الدولية لبعضها البعض وبناءا على طلب جملة من الصلاحيات يتم إستخدامها في التحقيق والملاحقة القضائية والمحاكمة،ويرتكز الأساس القانوني الذي تقوم عليه المساعدة القانونية المتبادلة على عنصر النصوص القانونية الوطنية والداخلية وعنصر الإتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية المبرمة.

وتوصلنا إلى أنه تأخذ المساعدة القانونية المتبادلة عدة مظاهر أهمها نظام الإنابة القضائية ونظام تسليم المجرمين أو تبادل المعلومات وغيرها منن الصور والأشكال،وتوصلنا أيضا إلى أنه يظهر دور المساعدة القانونية المتبادلة في إسترداد الأموال المنهوبة من خلال الإجراءات المتعلقة بمضمون طلب الإسترداد والتي تستوجب شروطا هامة تتعلق بشكل كطلب الإسترداد والسلطة الختصة به والقانون الواجب التطبيق وغيرها من الشروط،كما توصلنا إلى أنه يمكن إسترداد الأموال

1. سليمان عبد المنعم (2007) الجوانب الإشكالية في النظام القانوني لتسليم المجرمين،دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية،مصر،الصفحة 130.

2. المادتين 15/46 و 03/55 من إتفاقية منظمة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

3. أمير فرج يوسف:مكافحة الفساد الإداري والوظيفي وعلاقته بالجريمة على المستوى المحلي والإقليمي والعربي والدولي في ظل إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندريةنمصر،الصفحات 667،666.

المنهوبة عن طريق المساعدة القانونية المتبادلة بالإسترداد المباشر للمتلكات أو عن طريق أسلوب المصادرة المستحدث ويسمى أيضا بالطريق الجنائي للإسترداد.

ومن بين التوصيات التي نوصي بها نوصي بما يلي:

أولا: ندعو إلى تدعيم المساعدة القانونية والقضائية المتبادلة بالمساعدة التقنية وتبادل الخبرات والمعلومات بين الدول وإستفادة الدول من تجارب بعضها البعض في مجال مكافحة الفساد بصفة ومحاربة ظاهرة تهريب الأموال على الخارج بصفة خاصة.

ثانيا: ندعو إلى تعزيز المساعدة القانونية المتبادلة فغي مجال إسترداد الأموال المنهوبة من خلال تقديم الدول الاطراف في الإتفاقيات الثنائية أو الإقليمية أو الدولية المبرمة لبعضهم البعض جميع الوثائق المتعلقة بالجريمة محل المطالبة أو نسخ تلك الملفات والمستندات والبيانات وتحديد أماكن مهربي الأموال،وإجراء عمليات البحث والتحري والتفتيش والمعاينة وغيرها من العمليات المطلوبة.

ثالثا: ندعو وسائل الإعلام إلى التحسيس بأهمية المساعدة القانونية في إسترداد الأموال المنهوبة والعائدات الإجرامية.

رابعا: ندعو الدول إلى تجاوزات إختلاف الأنظمة القانونية والإختلافات السياسية والمشاكل الثانوية والحسابات الضيقة وتغليب وتقديم المصلحة العليا لبلدانهم والتضامن مع بعضهم البعض في تقديم العون والمساعدة في التصدي للجرائم المالية والإقتصادية التي تؤدي على إستنزاف الثروات.

خامسا: ندعو إعادة النظر في الإتفاقيات الدولية التي تحتوي تحتوي على قيود وعراقيل تقف عائقا في إتمام وإكمال عمليات التعاون القضائي وذلك بتعديلها والتوسيع من نطاق المساعدة القانونية المتبادلة فيما يتعلق بمسألة إنجاح عملية إسترداد الأصول والممتلكات المسروقة.

سادسا: ندعو الدول إلى تسهيل وتسريع إجراءات المساعدة القانونية المتبادلة وتذليل المعوقات المتعلقة بالتحقيق والملاحقات القضائية في مجال إسترداد الأموال المنهوبة.

سابعا: ندعو إلى تطبيق نصوص الإتفاقيات الدولية المتعلقة بضرورة تفعيل آلية المساعدة القانونية المتبادلة وإعتمادها في نصوص القوانين الداخلية لتوسيع مجالاتها في التصدي لظاهرة تهريب الأموال وتمكين الدول من إستعادة أموالها.

وأخيرا: ندعو المنظمات والهيئات الدولية الرسمية وغير الرسمية المعنية بمكافحة الفساد وإسترداد الأموال المنهوبة إلى سن نصوص قانونية تهدف إلى مراقبة مدى إلتزام الدول بتنفيذ القوانين المتعلقة بالمساعدة القانونية ومدى حرصها على الوفاء بإلتزاماتها خاصة في مجال إسترداد الأموال المنهوبة والمهربة إلى الخارج.

لائحة المراجع

أولا: الكتب

1. أمير فرج يوسف (2010) مكافحة الفساد الإداري والوظيفي وعلاقته بالجريمة على المستوى المحلي والإقليمي والعربي والدولي في ظل إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،مصر.
2. جهاد محمد البريزات (2008) الجريمة المنظمة،الطبعة الأولى،دار الثقافة،عمان،الأردن،
3. سويلم محمد علي (2008) السياسة الجنائية في مكافحة الفساد،دراسة مقارنة في ضوء الإتفاقيات الدولية وقوانين مكافحة الفساد،الطبعة الأولى،دار المصرية للنشر والتوزيع،القاهرة،مصر.
4. سيد كامل شريف (2001) الجريمة المنظمة،دار النهضة العربية،القاهرة،مصر.
5. شامل نيكولا أشرف (2012) جرائم الفساد الدولي والوسائل القانونية من أجل مكافحته،الطبعة الاولى،منشورات إيترك للطباعة والنشر والتوزيع،القاهرة،مصر.
6. مصطفى طاهر (2002) المواجهة التشريعية لظاهرة غسل الأموال المحصلة من جرائم المخدرات،مطابع الشرطة،القاهرة،مصر.

ثانيا: المذكرات

7. بشراير الطيب '(2012) آليات التعاون الدولي في مجال مواجهة الجريمة المنظمة عبر الوطنية،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق،فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية،كلية اللحقوق،بن عكنون،الجزائر.
8. رانيا نونور،بونار سعاد (2016/06/29) التعاون القضائي الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية،مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون،تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة مولود معمري،تيزي وزو،الجزائر.
9. عباسي محمد الحبيب (2017/2016) الجريمة المنظمة العابرة للحدود،رسالة دكتوراه،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان،الجزائر.
10. علي فريد عوض أبو عون (2014/2013) التعاون الدولي في مجال الوقاية في الفساد،مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر،شعبة حقوق،تخصص قانون جنائي للأعمال،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة العربي بن مهيدي،أم البواقي،الجزائر.
11. محمد حسن سعيد (2019) وسائل القانون الدولي لمكافحة جرائم الفساد،رسالة مقدمة إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون العام،قسم القانون العام،كلية الحقوق،جامعة الشرق الأوسط.
12. مسعودي الشريف (2015) الآليات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،شعبة الحقوق والعلوم السياسية،تخصص قانون دولي وعلاقات دولية،كلية الحقوق،جامعة محمد بوقرة،بومردلس،الجزائر.

13. مقدر منيرة (2015) التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق،تخصص قانون دولي عام وحقوق الإنسان،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم الحقوق،جامعة محمد خيضر،بسكرة،الجزائر.

ثالثا: المقالات

14. بن يحي نعيمة: الإنابة القضائية الدولية كلية للتعاون الدولي في مجال مكافحة الجرائم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر.
15. خرشي عمر معمر، ساكري زبيدة (2012) المساعدة القانونية المتبادلة كآلية للتعاون الدولي في قضايا الفساد، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، المجلد 08، العدد 02.
16. سولات سليم (2021) المساعدة القانونية المتبادلة كآلية لمكافحة الجريمة المنظمة، مجلة الإجتهاد القضائي، المجلد 13، عدد خاص (العدد التسلسلي 25)، جانفي.
17. عبد العزيز خنفوسي (2017) المساعدة القانونية المتبادلة وإستخدامها في التعاون الدولي في المسائل الجنائية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 16، جوان.
18. عصماني ليلى، صهيب سهيل (2020) المساعدة القضائية الدولية آلية للحصول على الدليل الإلكتروني، مجلة القانون والمجتمع والسلطة، المجلد 09، العدد 02.
19. علواش فريد: مكافحة جريمة تبييض الأموال عن طريق المساعدة القانونية والإنابة القضائية، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد 02، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر.

رابعا: القوانين والإتفاقيات

20. القانون رقم 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته الجزائري.
21. القانون رقم 01/05 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما الجزائري.
22. إتفاقية منظمة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
23. إتفاقية منظمة الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.
24. إتفاقية المنظمة العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات.
25. إتفاقية المنظمة الأوروبية لتبادل المساعدة القانونية المؤرخة بتاريخ 200/05/29.

دور المشروعات الصغيرة في تحقيق الربحية من وجهة نظر العملاء

حسابو أحمد حسابو آدم، أستاذ إدارة الأعمال المشارك، جامعة الامام المهدي

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلي التعرف علي مدي فعالية المشروعات الصغيرة في تحقيق اهدافها، من خلال تطبيق الخطط والسياسات المرسومة وتطويرها، حتي تتسني لها التكيف مع المتغيرات في المستقبل، والتعرف علي المعوقات والعقبات التي تنعكس سلباً في نجاح هذه المشروعات الصغيرة. من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن التخطيط يعتبر من الأدوات الفعالة للربط بين الأهداف الاقتصادية للمشروع مع مواردها المادية والبشرية، بهدف زيادة فرص تحقيق تلك الأهداف، وأن مشاركة العاملين في وضع الخطط تزيد من فرص تحقيق ربحية للمشروعات الصغيرة. تمثلت أهم التوصيات في ضرورة الاهتمام بالتخطيط العلمي ونشر مفاهيمه وتطبيقاته، بهدف زيادة فرص نجاح المشروعات الصغيرة، كذلك من الضروري بمكان الاهتمام بتمويل المشروعات الجماعية ومشاركة المرأة في الحصول علي تمويل المشروعات الصغيرة.

الكلمات المفتاحية: المشروعات الخدمية، المشروعات الحرفية، مشروعات الأسر المنتجة، المشروعات الصناعية الحديثة.

Abstract:

This study aimed to know the effectiveness of small projects in achieving their objectives, throughout the application and evolution of the targeted plans & policies, in order to adapt with the future changes. Also this study aimed to recognize the obstacles & the problems which give negative impact on the success of the small projects. The main findings of the study, such as; the planning is an essential tool, which can engage between economic objectives of the small project and its financial and human resources. The participation of employees in setting the small projects plans can increase the opportunities of achieving the profitability. The important recommendations which can be suggested are; it is necessary to care of scientific planning and its application in similar projects, in order to get use of lessons utilized.
Also it is so necessary to put an entire caring for financing the grouping projects, likewise it is vital to encourage and finance females' projects.

Keywords: Services projects, handiwork projects, productive families projects & modern industrial projects.

مقدمة:

تعتبر المشروعات الصغيرة من المرتكزات الاقتصادية الهامة لكافة دول العالم المتقدمة والنامية، حيث أنها تهدف إلي الحد من البطالة وتخفيف حدة الفقر للشرائح الضعيفة في المجتمع، فضلاً علي أنها تساهم بصورة مباشرة وغير مباشرة في تنمية الاقتصاد القومي.

تعمل المشروعات الصغيرة فى مختلف القطاعات، كالقطاعات الزراعية والغذائية وقطاع الخدمات والقطاع التجارى، اهتمت حكومة السودان بالمشروعات الصغيرة وأنشأت لها العديد من الأليات لتنمية الدخل والتقليل من حدة الفقر، وعلى سبيل المثال الصندوق القومى للتأمين الإجتماعى والصندوق القومى للمعاشات، كما يعمل بنك الإدخار للتنمية الإجتماعية فى إصدار السياسات التمويلية وحددت السقوف الإئتمانية 10% من إجمالى تمويل المصارف للطبقات محدودة الدخل.

مشكلة الدراسة

لا يمكن ان تحقق المشروعات الصغيرة أرباحاً وأهدافاً مخططة، إلا من خلال إدارة كفؤة تعمل بصورة جماعية وبمشاركة العاملين، لذلك تتمحور مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما دور المشروعات الصغيرة في تحقيق الربحية؟

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية ومن بينها السودان، كما يمكن أن تشكل الدراسة إضافة نوعية للمكتبة السودانية والعربية، وتكمن أهمية الدراسة كذلك في مساهمة هذه المشروعات الصغيرة في الحد من معدلات البطالة وتحسين مستويات المعيشة للشرائح المجتمعية الضعيفة.

أهداف الدراسة

- التعرف علي فعالية وجودة المشروعات الصغيرة في تحقيق أهدافها، من خلال تنفيذ الخطط المرسومة.
- الكشف علي أهم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة و تعمل في الحد من تحقيق اهدافها.
- التعرف علي دور بنك الادخار والتنمية الاجتماعية (فرع كوستي) في تمويل المشاريع الصغيرة.
- الكشف عن وجهات نظر عملاء مصرف الادخار والمستفيدين من التمويل في تحقيق الربحية من المشروعات الصغيرة ذات البعد الاجتماعي.

فرضيات الدراسة

- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التخطيط العلمي لإنشاء المشروع الصغير وتحقيق الربحية من وجهة نظر عملاء مصرف الإدخار للتنمية الإجتماعية.
- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين رقابة وتقيم عمليات المشروع وتحقيق الربحية من وجهة نظر عملاء مصرف الإدخار للتنمية الإجتماعية.
- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين جودة وتسويق منتجات المشروع وتحقيق الربحية من وجهة نظر عملاء مصرف الإدخار للتنمية الإجتماعية.

الاطار النظري للدراسة

أولاً: المشروعات الصغيرة: أصبحت المشروعات الصغيرة مجال اهتمام العديد من الدول والمجتمعات في الوقت الحاضر، ذلك نظراً للنتائج التي حققتها هذه المشروعات و مساهمتها في الاقتصاد القومي و التنمية القومية لهذه الدول، فضلا عن الحد من مشكلة البطالة من خلال استيعاب العديد من القوي البشرية بمختلف تخصصاتهم ومهاراتهم، جعلت تلك الدول البحث عن آليات لدعم هذه المشروعات بهدف انجاحها.

تعريفات المشروع الصغير: تناولت العديد من الجهات الحكومية و المنظمات الدولية تعريف المشروع الصغير، من أهم هذه التعريفات ما يلي:

- عرفته وزارة الصناعة السودانية المشروع الصغير بأنه ينطوي علي صناعات لا يقل حجم العمال الذين يعملون فيه عن 10 عمال فقط (موقع وزارة الصناعة السودانية علي الانترنيت، 2013).
- عرفته منظمة العمل الدولية بانه أي مشروع يعمل فيه أقل من 10 عمال، بينما المشروع المتوسط يعمل فيه ما بين 10 إلي 99 عاملاً، أما المشروع الكبير يعمل فيه ما يزيد عن 100 عاملاً (منظمة العمل الدولية، 2008).
- عرفته دولة فلسطين بانه تلك المنظمة التي يديرها مالك واحد و يكون متكفلاً بكامل مسئوليات تجاه المشروع الصغير، علي ألا يتجاوز عدد عمالها الخمسين عاملاً (نصر الله، عبد الفتاح أحمد والصوارنى، غازي 2003).
- عرفته الغرفة التجارية السعودية بأنه تلك المنشأة التي لا يزيد عدد عامليها عن 20 عاملاً، و يكون حجم رأسمالها أقل من مليون ريال سعودي ولا تزيد مبيعاتها عن 5 ريال سعودي (منتدي الرياض الاقتصادي نحو تنمية مستدامة، 1424هـ).

أهمية المشروعات الصغيرة:

واجهت الكثير من الدول بعد الثورة الصناعية العديد من المشاكل الاقتصادية و خاصة مشكلة البطالة، لذلك أصبحت تبحث عن الحلول المناسبة لسد فجواتها الاقتصادية، فلجأت إلي المشروعات الصغيرة والتي تتوافق مع موجهات العولمة الاقتصادية الحديثة لحل مشكلة البطالة في الدول المتقدمة والنامية.

تلعب المشاريع الصغيرة دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية، وأيضًا لها دور في التقليل من مشكلة البطالة، باعتبارها تقدم إضافة للناتج المحلي وأيضًا تقوم بخلق فرص عمل، ومن الضروري أن تلقى هذه المشاريع دعم خاص من قبل الحكومات، بحيث يكون الدعم بهدف المساعدة في خلق بيئة ملائمة لأعمال المشروعات الصغيرة. وهذا يجب أن تفعله كل حكومة لزيادة إيراداتها ونمو اقتصادها بشكل أفضل، ومن ناحية أخرى دعم المشروعات الصغيرة يساعد على تمكين الشباب من القيام بعمل ناجح، حتى يتمكن من تأسيس حياته المهنية. وخاصةً الشباب الذين يمتلكون أفكار مميزة، فالمشاريع الصغيرة هي العمل الذي يناسب من لديه الإبداع وقادر على الابتكار والتطوير. فمن واجب الحكومة أن تعمل على إيجاد بيئة تنافسية كاملة وتمنع الاحتكار https://soal-jawab.com/24192 ، تاريخ الزيارة 2022/01/30

تقدم المشروعات الصغيرة الفرص للشباب وخاصة المبدعين الفرصة لتنفيذ أفكارهم التي ربما لا يستطيعون تنفيذها بصورة موسعة. كما تزيد المشروعات الصغيرة من متوسط دخل الأفراد، وتحقق في كثير من الحالات فائضاً ماليًا يمكن الاستفادة به، وتزيد من نسب النمو الاقتصادي، كما تساهم في حالات كثيرة في زيادة نسبة الصادرات خاصة إذا كان المشروع متماسكا وله قوة في تقديم المنتج المناسب للبيئات الخارجية أو تسويق المنتجات ذات الطابع المحلي في العالم https://shukair.net، تاريخ الزيارة 2022/01/31.

تسهم المشؤوعات الصغيرة فى خلق فرص للعمل و المساهمة في الحد من مشكلة البطالة، حيث وفرت 73.7 % مليون وظيفة جديدة في الولايات المتحدة، و 8% في كندا، و 87% في دولة الهند، بينما في أند وسيا وفرت حوالي 88% من فرص العمالة (الزيات، ممدوح، 2010)، كما تعمل المشروعات الصغيرة علي زيادة دخول الأفراد و زيادة معدلات استثماراتهم و التي تترتب عليها زيادة في الأرباح، بحيث تستخدم جزءاً من هذه الأرباح في متابعة تنفيذ المشروعات الصغيرة و الجزء الفائض يتم ادخاره، تترتب عليه زيادة معدلات الرفاهية الاجتماعية للأفراد و المجتمعات (موقع منال الإلكتروني، تاريخ الدخول 2014/01/26).

الجدول 01 - مساهمة المشروعات الصغيرة في تشغيل العمالة لبعض دول العالم

الدولة	نسبة العمالة في المشاريع الصغيرة
الولايات المتحدة الأمريكية	%53.7
ألمانيا	%65.2
المملكة المتحدة	%67.7
فرنسا	%69.0
ايطاليا	%49.0
اليابان	%73.8

المصدر: الزيات ، ممدوح (2010)، دور المشروعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة في الأردن، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة.

أنواع المشاريع الصغيرة:

تختلف المشروعات الصغيرة وفقاً لاختلاف طبيعة أنشطتها وعدد ملاكها وأهدافها وحجم رأسمالها، ويمكن أن تنقسم للأنواع التالية:

- المشروعات الصناعية الحديثة: تهدف هذه المشروعات علي خلق فرص عمل جديدة للشباب المبدعين و المبتكرين، من أجل تخفيض معدلات مشكلة الانتاجية العاطلة بالاستفادة من الموارد الأولية المتوفرة في الدولة المعنية، و تحويلها إلي عناصر انتاج تساهم في الصناعات الكبيرة، بهدف الحد من الواردات (المبيرك، وفاء،2010).
- المشروعات الخدمية: هي تلك المشروعات التي لا تهدف إلي انشاء البني التحتية فحسب، لكنها تهدف في نفس الوقت إلي تقديم و توفير خدمات للمجتمع، كوكالات الاستخدام والوكالات السياحية ووكالات السفر وغيرها.
- المشروعات الحرفية: يعتبر الحرفي هو مالك و مدير هذا النوع من المشروعات، بمساعدة مجموعة من الحرفيين، وحسب احصاءات عام 2006م أن 30% من القوي العاملة في دولتي المكسيك و تايلاند يعملون في المشروعات الصغيرة الحرفية، وأن 20% من الدخل القومي في دولة النيجر يأتي من القطاع الحرفي، أما في تونس خلقت الحرف التقليدية فرص عمل لحوالي 7% من القوي العاملة (معروف، درية، 2006).
- المشروعات المنزلية (مشروعات الأسر المنتجة): تعمل هذه المشروعات علي تشغيل السيدات ودعم الأسر محدودي الدخل، وتحسين مواردها وتحويلها إلي أسر منتجة تساهم في التنمية الاقتصادية القومية بدلاً من أسر تعتمد علي الاعانات الحكومية.

المشروعات الصغيرة في بعض دول العالم:

لاقت المشروعات الصغيرة اقبالاً كبيراً وانتشارا سريعاً فى معظم الدول المتقدمة والنامية كذلك، ومن أبرز تجارب هذه الدول ما يلى:

- تجربة الولايات المتحدة الأمريكية: تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول تجربة و نجاحاً في المشروعات الصغيرة، حيث أنها تمتلك قطاعاً ضخماً من المشروعات الصغيرة، بلغت في عام 2010م حوالي 52% من جملة المشروعات الأخرى، كما أن المشروعات التي يعمل فيها أقل من 20 عاملاً استوعبت حوالي 75% من العمالة الوافدة. بينما بلغت المشروعات الصغيرة التي تمتلكها سيدات الأعمال الأمريكية حوالي 89% من إجمالي المشاريع النسائية الأخرى. في نفس الوقت انتهجت منهج منح الاعفاءات الضريبية و التي بلغت هي الأخرى 20% من إجمالي دخل المشروعات الصغيرة في أمريكا (Small Business in the United State, Annual Report of 2010).
- تجربة دولة اليابان: تعتبر اليابان من اهم الدول التي تهتم بالصناعة و البحث عن معايير الجودة الشاملة بهدف التقدم و التطور، وتمثل المشروعات الصغيرة حوالي 97.7% من إجمالي المنشآت الاقتصادية اليابانية و تبلغ مبيعاتها حوالي 43%، و التي يعمل فيها حوالي 72.7% من قوة العمل في سوق العمل الياباني. تهتم اليابان أيضاً بالمشروعات المتناهية الصغر و التي تتراوح عدد العاملين ما بين 3 إلي 5 عمال، و وفرت اخصائيين ارشاديين في كل المكاتب الاقليمية اليابانية، تنحصر مهامهم في تقديم الاستشارات الفنية و الادارية لأصحاب المشروعات الصغيرة و العمل علي حل المشاكل التي تواجههم (الصوص، سمير زهير،2010).
- تجربة جمهورية مصر العربية: تعتبر مصر من أكثر الدول العربية سكاناً، إذ يبلغ عدد سكانها اكثر من 80 مليون نسمة، ويعتبر هذا العدد الكبير من السكان جعل من الصعب علي الحكومة ايجاد فرص استيعابهم في الوظائف العامة، الأمر الذي جعلها تفكر في آلية لدعم المشروعات الصغيرة لتشغيل الحجم الأكبر من القوي البشرية الهائلة، إذ يبلغ عدد المشروعات الصغيرة أكثر من 2.5 مليون مشروعاً، وتشكل أكثر من 80% من حجم الاقتصاد الكلي (البندى، عاصم عبد النبي،2011).
- دولة ماليزيا: تعد دولة ماليزيا من الدول التي تألقت اقتصادياً في الألفية الثالثة، إذ تبلغ عدد المشروعات الصغيرة بحوالي 99.2% من إجمالي المنشآت الاقتصادية الماليزية. ساهم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الاجمالي بنسبة 31% في عام 2005م، وبلغت حوالي 50% في عام 2015م تغطيها حزمة متكاملة من الخدمات الاستشارية. تحظي المشروعات الصغيرة في ماليزيا بالعديد من التسهيلات المحفزة، من ضمنها الخدمات التسويقية وتكثيف الجهود الترويجية و تطوير أساليب تغليف المنتجات، كما حظيت هذه المشروعات الصغيرة بالبحث والتطوير وإدخال تكنولوجيا المعلومات لتنمية أعمال هذه المشروعات الصغيرة (التجربة الماليزية للمشروعات الصغيرة، 2012).

مصادر تمويل المشروعات الصغيرة:

تتعدد وتتنوع مصادر تمويل المشروعات الصغيرة حسب حجمها ونشاطها، ومن أهم هذه المصادر التمويلية، حسب مايراها (مطر، محمد، 2009):

- حصص رأس المال: وهي رأس المال الناتج من مدخرات صاحب العمل، أو هي مجموع البالغ المستثمرة في الشركة من قبل حملة الأسهم.
- الإقتراض من المؤسسات التمويلية: يعتبر هذا المصدر من أكثر المصادر التمويلية، من خلال قروض طويلة الأجل تسدد علي دفعات (أقساط)، مقابل ضمانات مالية متفق عليها أو بضمان أصل المشروع.

- التمويل الايجاري: يعتمد هذا التمويل علي توفير الأجهزة و المعدات و الأليات بنظام التأجير، بحيث ينتفع أحد الطرفين (المستأجر) بالأصل المملوك للطرف الآخر (المؤجر)، شريطة أن يتم سداد قيمة الايجار علي دفعات (أقساط) دورية، و لمدة زمنية يحددها المؤجر.

معوقات نجاح المشروعات الصغيرة:

تواجه المشروعات الصغيرة في الدول النامية العديد من المشاكل والمعوقات، تقف حجر عثرة دون نجاحها وتطورها وتحقيق الربحية والمساهمة في الاقتصاد القومي، ومن أبرز هذه المعوقات، كما يراها (ماهر، رمانة،2012):

- عدم رغبة الكثير من الشباب من خريجي الجامعات والمعاهد العليا، في العمل الميداني والحقول، وتفضيلهم للعمل في داخل المكاتب.
- عدم توفر الاستقرار والأمان الوظيفي، الأمر الذي يجعل الكثيرين من العمال و الموظفين يفضلون العمل في المؤسسات الحكومية أو مشروعات القطاع العام.
- ندرة الموارد الطبيعية الأولية أحياناً وعدم قدرة المشروع علي تخزينها، مما يجعل بعض المشروعات تلجأ إلي الاستيراد من الخارج، ينسحب معه تغيرات في أسعار صرف العملة المحلية مقابل العملة الصعبة التي استخدمت في الاستيراد.
- الصعوبات التمويلية ونقص الضمانات والسجل الإئتماني بسبب حداثة المشروعات الصغيرة، وبعض المشاكل الأخرى التي تصاحبها في كل مراحل نموها الأولي والفعلي، تجعل المؤسسات التمويلية تتردد وتتجنب أحياناً منحها تمويلاً لازماً.
- تكلفة رأس المال: تطلب المصارف أحياناً دفع سعر فائدة مرتفع للمشاريع الصغيرة، في حين أنها تطلب من المشاريع سعر فائدة منخفض.
- المنافسة التسويقية: تعتبر من المشاكل الجوهرية التي تجابه المشروعات الصغيرة، لأن أهم مصادر هذه المنافسة تتمثل في المنتجات و السلع المستوردة، و في المشاريع الكبيرة ذات المنتجات الضخمة.

ربحية المشروعات الصغيرة:

تعرف الربحية بأنها عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي حققتها المؤسسة و الاستثمارات الأخرى التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، وتعتبر الربحية هدفاً للمؤسسة ومقياس للحكم علي كفاءتها وأمراً ضرورياً لبقائها واستمراريتها، وتعتبر كذلك غاية يتطلع إليها المستثمرون والعملاء ومؤشراً يهتم به الدائنون المتعاملون مع المؤسسة، وهي أداة هامة تقيس كفاءة إدارة المشروع في استخدام مواردها المتاحة بأقل تكلفة ممكنة.

تهدف كل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة إلي تحقيق الأرباح، لكن لا يمكن أن تتحقق الربحية إلا من خلال قيام إدارة المشروع بوظائف الإدارة و التي تتمثل في التخطيط و التنظيم والتنسيق والتوجيه والرقابة وبصورة فعالة وكفوءة لضمان استمراريتها وبقائها في سوق المنافسة الحادة.

المؤشرات المالية لقياس قدرة اللمشروعات الصغيرة فى تحقيق الربحية:

يرى (الحيالى، وليد ناجي،2007)، أن هناك العديد من المؤشرات المالية والتي تقيس قدرة المؤسسة علي تحقيق الربحية، أبرزها ما يلي:

- مؤشر قياس الربحية للمشروع: يعتمد هذا المؤشر علي ما ينتجه المشروع من أرباح، دون النظر إلي جودة المنتج أو الخدمة التي يقدمها المشروع للدولة أو الجمهور المستفيد. يمكن قياس الربحية من خلال قياس العائد علي

الاستثمار، كما يمكن قياسها من خلال حساب العائدات علي الأصول أو حقوق الملكية، أو كذلك من قياس هامش صافي الربح بالاعتماد علي قياس أرباح المبيعات بعد استبعاد تكاليف الانتاج.

- مؤشر قياس قدرة المشروع بالوفاء بالتزاماته: يتم قياس معدلات قدرة المشروع بالوفاء بالتزاماته المالية وجدولة القروض، طبقاً لتواريخ استحقاقها مع مقارنة امكانية المشروع من الحصول علي العوائد. يستطيع المشروع ذو الكفاءة و الفعالية العالية تسديد التزاماته المالية وتحقيق ربحية في أسرع وقت ممكن، بينما المشروع ذو الكفاءة العالية والفعالية المنخفضة يستطيع أن يحقق الربحية لكنه لا يقدم عالية مهمة للمجتمع، أما المشروع ذو الفعالية المرتفعة والكفاءة المنخفضة لا يحقق الربحية المطلوبة، لكنه في نفس الوقت يحقق فائدة وأهمية للمجتمع.
- مؤشر قياس هيكل رأس المال المستثمر: طبقاً لهذا المؤشر يتم مقارنة أصول المشروع، و التي تتمثل في رأس المال القابل للاستثمار مع التزاماته الحالية والمستقبلية ومدي كفاءة رأس المال في تحقيق الالتزامات بهذه المتطلبات، و يتم قياس هيكل رأس المال بعدة طرق، أهمها ما يلي:

نسبة المديونية = إجمالي الديون × 100
إجمالي الأصول

نسبة الالتزامات قصيرة الأجل إلي إجمالي الأصول = الديون قصيرة الأجل × 100
إجمالي الأصول

نسبة الالتزامات طويلة الأجل إلي رأس المال = القروض طويلة الأجل × 100
رأس المال

نسبة الديون طويلة الأجل إلي حقوق المساهمين= الديون طويلة الأجل × 100
حقوق المساهمين

ثانياً: الدراسات السابقة

استطاع الباحث أن يتحصل علي بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وهي علي النحو التالي:

- دراسة (سيد أحمد، سعاد،2005): هدفت هذه الدراسة إلي التعرف علي الجانب الاداري للمشاريع و مدي امكانية مساهمتها في الحد من مشكلة البطالة في السودان، بالتركيز علي دراسة وتحليل مشاريع الأسر المنتجة. تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد دور إدارة مشاريع الأسر المنتجة في تحقيق الاستمرارية والربحية كوسيلة لمحاربة الفقر. استخدمت الدراسة المنهج التحليلي لتحليل بيانات ومعلومات الدراسة بالاعتماد علي برنامج (SPSS) الاحصائي، وتوصلت الدراسة إلي نتائج عديدة، أهمها أن حجم التمويل له أثر كبير في استمرارية المشروعات الصغيرة، و أن المتابعة الدورية لهذه المشاريع و التقويم الميداني المستمر من قبل الادارة و توفير الخبرات الادارية والفنية الكافية، لها أثر كبير في نجاح المشروعات. خلصت الدراسة إلي توصيات هامة، منها: ضرورة تأسيس شبكة اتصالات و توفير أجهزة معلوماتية بهدف معرفة بيانات الفرص المتاحة للاستثمار، وضرورة تكثيف الجهود الاعلامية عن مشاريع الأسر المنتجة الناجحة.

تناولت هذه الدراسة مشاريع الأسر المنتجة ومدي مساهمتها في حل مشكلة الفقر، بينما تناولت الدارسة الحالية المشاريع الصغيرة وأنشطتها المختلفة التي تقوم بها، والتي لا تقتصر في مكافحة الفقر فحسب، بل تهدف إلي تحقيق الربحية.

- دراسة Manase Yang Laki Lobojo'2008: هدفت هذه الدراسة إلي فحص فعالية فلسفة استراتيجية تنمية المجتمع التشاركية كوسيلة فنية للتخطيط التنموي، من خلال دراسة حالة مشروع المياه والصرف الصحي لمعسكر النازحين بجبل أولياء (ولاية الخرطوم)، والذي يعتبر أحد مشاريع مجلس الكنائس العالمي. توصلت الدراسة إلي نتائج عديدة تمثلت أهمها في: مشاركة مجتمع معسكر النازحين بجبل أولياء في تنفيذ المشروع من خلال حفر المراحيض وإدارة طلمبات المياه، يقوم بإدارة المشروع مجموعات أجيال متباينة تمثلت في الشباب والنساء وكبار السن، استطاعت أن تبني إدراكاً ايجابياً وفهماً وسط مجتمع معسكر النازحين، عن أهمية مياه الشرب النقية و اصحاح البيئة. أوصت الدراسة بضرورة تبني نموذج المشاركة المجتمعية، كوسيلة لاستمرارية المشروع وكأداة فاعلة لتطوير قدرات المستفيدين من مشروعات التنمية.

ركزت هذه الدراسة علي دور إدارة المشروعات في التخطيط طويل المدي، من خلال المشاركة المجتمعية في تنفيذ و إدارة مثل هذه المشروعات التنموية العامة، بينما تناولت الدراسة الحالية ركزت على تخطيط المشروعات الصغيرة في المدي القصير والطويل، من خلال التركيز علي متغير تحقيق الربحية للمستفيدين من تمويل مصرف الادخار.

- دراسة (العوض، غادة عبد الرازق، 2008): هدفت هذه الدراسة إلي التعرف علي التخطيط الصناعي، كأداة فعالة للربط بين اهداف الوحدة الاقتصادية والامكانيات المتاحة لتحقيق تلك الأهداف، كما ركزت هذه لدراسة علي وظيفة التخطيط و التي تعتبر من اهم وظائف الادارة. خلصت الدراسة إلي نتائج عديدة، كانت اهمها تتمثل في قيام الادارة المالية بعمليات التخطيط المالي ودراسة حجم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، والعمل علي إحداث بينها بهدف انسيابية الأنشطة الانتاجية لصناعة السكر، كما ان الدول المبذول من قبل الجهات الادارية والتي تقوم بمتابعة سير العمليات الادارية للمصنع، لا تقل أهمية عن الدور الذي تقوم به الادارة المالية. تمثلت أهم التوصيات إليها الدراسة في ضرورة الاستفادة من مخلفات قصب السكر لإنتاج المولاص والخشب المضغوط، وكذلك ضرورة تكثيف الأنشطة التسويقية لتسويق منتجات السكر في السوق المحلي والتصدير.

اتفقت هذه الدراسة مع الدراسة المقدمة في المتغير المستقل و هو المشروعات، بينما جاء الاختلاف في المتغير التابع، حيث أن هذه الدراسة ركزت في التخطيط الصناعي، اما الدراسة الحالية تناولت في تحقيق الربحية للمستفيدين من تمويل المشروعات الصغيرة.

- دراسة Valdiserri, Glenn A,2010: هدفت هذه الدراسة إلي تحديد العلاقة بين أسلوب القيادة و الربحية التنظيمية، بالتركيز علي إخفاقات شركات البناءات الصغيرة في ولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية. تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي و الذي يتمحور في: ما هي العلاقة بين أسلوب القيادة والربحية التنظيمية. استخدمت الدراسة قياس أسلوب القيادة من خلال التعرف علي وجهات نظر القادة والمديرين ورؤساء الأقسام و الوحدات الانتاجية في شركات المقاولات الصغيرة، باستخدام أسلوب المسح الميداني والاستبانات، وتم اختبار العلاقة بين الربحية التنظيمية وأسلوب القيادة، علي أساس فعالية الموظف و الربحية و النجاح التنظيمي علي أساس رضا العاملين. خلصت الدراسة إلي نتائج عديدة، اهمها تمثلت في أن هناك علاقات قوية بين التحول وأساليب قيادة المعاملات والمتغيرات التابعة لها، كأسلوب للقيادة الذي يعتمد علي مبدأ دعه يعمل ودعه يمر. تمثلت أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة في ضرورة الاهتمام بتوفير نماذج علمية لقياس أسلوب القيادة والربحية التنظيمية، علي أساس فعلية الموظف والنجاح التنظيمي علي أساس رضا الموظفين.

إعتمدت هذه الدراسة علي المتغير المستقل والذي يتمثل في الأسلوب الأمثل لقيادة المشروعات الصغيرة، كما اعتمدت علي متغيرين تابعين هما الربحية والنجاح التنظيمي، بينما تناولت الدراسة المقدمة المشروعات الصغيرة ذات الأنشطة المختلفة كمتغير مستقل، وتحقيق الربحية للمشروع الصغير كمتغير تابع.

منهجية البحث

استخدم الباحث المنهج الوصفي لوصف الظاهرة المدروسة وتبرير الظروف والممارسات المحيطة بمتغيرات موضوع الدراسة، والتي تتمثل فى عناصر المزيج التسويقى الوردى الرئيسة (التخطيط العلمى لإنشاء المشروع، رقابة وتقيم عمليات المشروع، وجودة وتسويق المنتجات)، كمتغيرات فرعية تعبر عن المتغير المستقل، وتحقيق الربحية للتعبير عن المتغير المستقل، لتحديد العلاقات بين هذه الظواهر في محاولة لوضع تنبؤات عن الأحداث المتصلة، من خلال جمع البيانات والمعلومات من العينة المستهدفة للتعرف عن مدي رؤاهم عن المشروعات الصغيرة وتأثيراتها فى تحقيق الربحية من وجهة عملاء بنك الإدخار والتنمية الصناعية بمدينة كوستى بولاية النيل الأبيض (السودان)، تم إستخدام المنهج التاريخى من خلال إستعراض بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

أدوات البحث

تم تجميع البيانات الأولية من خلال إستخدام الإستبانة كأداة رئيسة، والتى تم تصميمها وفق مقياس (ليكرت) الخماسي والذى يتدرج من أعلا وزن (5) ليعكس مستوى الإستجابة أوافق بشدة إلى أقل وزن (1) ليعكس مستوى الإستجابة لا أوافق بشدة، وبينهما الأوزان (2،3،4) لتعكس مستويات أوافق، محايد ولا أوافق بالترتيب، والذى تم إستخدامه كذلك لجمع البيانات والمعلومات من العينة المستهدفة، كما تم جمع البيانات الثانوية من المصادر والمراجع والتى تتمثل فى الكتب والرسائل العلمية المحكمة ذات الصلة بموضوع الدراسة، فضلاً عن مواقع الشبكة الدولية للمعلومات (Internet)، وتم أيضاً تحديد الوسط الفرضى (3)، بحيث أى فرض يحقق وسط حسابى (3) أو أكثر يكون مقبولاً والذى يحقق أقل من (3) يكون مرفوضاً.

الأساليب الإحصائية

تم تحليل البيانات والمعلومات المفرغة فى الإستبانات بإستخدام برنامج التحليل الإحصائى المعروف بالحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية Statistical Package for the Social Sciences (SPSS)، من خلال الأساليب الإحصائية التالية:

- معامل ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach): تم استخدامه لقياس الإتساق الداخلي لعبارات الدراسة للتحقق من صدق وثبات الأداة (الإستبانة)، ويعد المقياس جيداً وملائماً إذا زادت قيمة ألفا كرونباخ عن (60%).
- الإحصاء الوصفى (Descriptive Statistic): من خلال التكرارت والتى تعكس مدى تركيز وتجميع الإجابات حول خيار معين فضلاً عن ترجيح تلك التكرارات بما يقابلها من النسبة المئوية عبر قسمة ناتج التكرار لظاهرة معينة على العدد الكلي وضرب ناتج القسمة في 100%.
- الوسط الحسابي (Mean): تم إستخدامه لعكس متوسط إجابات عبارات متغيرات الإستبانة.

- الانحراف المعياري (Standard Deviation): تم استخدامه لقياس مدى تجانس إجابات الوحدات المبحوثة ولقياس الأهمية النسبية لعبارات محاور الإستبانة، فضلاً عن معرفة مدى تشتت القيم حول أوساطها الحسابية.
- اختبار كاى تربيع (Chi Square): لإختبار الدلالة الإحصائية لفروض البحث عند مستوى معنوية 5%، فإذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية المصاحبة لقيمة مربع كاى المحسوبة أقل من 5% يرفض فرض العدم ويكون الفرض البديل (فرض البحث) صحيحاً، أما إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية المصاحبة لقيمة مربع كاى أكبر من 5%، فهذه دلالة علي قبول فرض العدم، ويكون الفرض البديل (فرض البحث) غير صحيح.

الدراسة الميدانية (مصرف الادخاروالتنمية الاجتماعية - فرع كوستي):

تبين للباحث أن كل التقارير التي كتبت هي تقارير مركزية سنوية تتعلق بكل مصارف الادخار المنتشرة في السودان، لكن مع ذلك تمكن الباحث من إجراء (مقابلة شخصية مع نائب مدير مصرف الادخار، فرع كوستي)، واستطاع أن يحصل علي المعلومات والبيانات التالية والخاصة بمصرف الإدخار:

النشأة:

بدأ ميلاد مصارف الادخار في الدول الأوربية في أوائل القرن التاسع عشر الميلادي، بهدف مساعدة الأفراد الذين يعانون من وطأة الحاجة (الفقر). انتشر تأسيس مصارف الادخار في العالم، فحظي السودان كغيره من الدول بإنشاء مصرف الادخار في 1974/10/31م، و الذي صادف يوم الادخار العالمي واختيرت مدينة ود مدني مقراً لرئاسة البنك، نسبة للميزة التفضيلية التي يتميز به وسط الجزيرة، حيث مشروع الجزيرة و الكم الهائل من الحرفيين بالإضافة إلي ذوي الدخول المحدودة والمتوسطة، وبعد نجاح هذا البنك تم تأسيس بنك الادخار (فرع كوستي) في 1985/01/02م.

الأهداف العامة

عندما تبنت دولة السودان سياسة التمويل الأصغر كألية للحد من الفقر وسط الشرائح الضعيفة في المجتمع السوداني، اتخذت من مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية ذراعاً لتنفيذ هذه السياسة التمويلية، و التي من خلالها ألزم بنك السودان كل البنوك التجارية و المتخصصة بتخصيص 12% من محافظها التمويلية للتمويل الأصغر. التزم مصرف الادخار للتنمية الاجتماعية والذي بلغت فروعه أكثر من 40 فرعاً والتي انتشرت في كافة ولايات السودان، التزم بتخصيص 80% من محافظه التمويلية لتمويل مشروعات التمويل الأصغر ذات البعد الاجتماعي و القرض الحسن، ومشروعات المرأة المنتجة ومشروعات خريجي الجامعات والمعاهد العليا وغيرها.

يكمن الهدف الأساسي العام للمصرف في نشر الوعي الادخاري و تشجيعه لدي كافة المواطنين، و تجميع مدخراتهم واستثمارها في مجالات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، وفقاً لأحكام الشريعة الاسلامية و أحكام قانون تنظيم العمل المصرفي في عام 1991م، مع مراعاة الطبيعة الخاصة للمصرف، لذلك تكمن أهم هذه الأهداف في النقاط التالية:

- تخطيط سياسة المصرف الادخارية ووضع قواعد الاشراف عليها، والتنسيق مع الجهات لتنفيذها في اطار السياسة العامة للدولة.
- توجيه موارد المصرف نحو النشاط الاقتصادي لخدمة التنمية الاجتماعية الاقتصادية و الاجتماعية الشاملة.
- تمويل البحوث ودراسات الجدوى الاقتصادية و الاجتماعية في مجال المشروعات الصغيرة، الخاصة بالفقراء وصغار المنتجين والحرفيين والمهنيين والأسر المنتجة و ذوي الدخل المحدود، مع مراعاة الضمانات الملائمة لظروفهم.
- القيام بجميع الأعمال المصرفية والمعاملات المالية والتجارية والاستثمارية والمساهمة في مشروعات التنمية الصناعية والزراعية والعمرانية.

إجراءات الدراسة الميدانية:

تهدف الدراسة الميدانية إلي إجراء مسح عيني للمتغيرات التي توضح رؤي عملاء مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية (فرع كوستي) من خلال ادوات جمع البيانات والتي تتمثل في الاستبانات والمشاهدة والمقابلات الشخصية، علي الرغم من ان الباحث ركز علي استخدام الاستبانات، إلا انه أستفاد من علاقاته البينية مع الاداريين في المصرف، ساعدته كثيراً في جمع العديد من البيانات و المعلومات المنشورة وغير المنشورة للتأكد من صديقية اجابات عينة الدراسة و التي وردت في الاستبانات الموزعة عليهم.

تم اختيار عينة ميسرة من 122 عميلاً بنسبة 3.5% من مجتمع الدراسة المكون من 3502 عميلاً، وتمكن الباحث من الحصول علي اجاباتهم جميعاً بنسبة 100% من العينة المستهدفة.

الجدول 01 - عملاء المصرف 2008م- 2012م

السنة	الرجال	النساء	العدد الكلي
2008	312	143	455
2009	340	139	479
2010	207	95	302
2011	604	513	1117
2012	780	369	1149
المجموع	**2243**	**1259**	**3502**

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات المصرف 2014م.

يبين الجدول 01 اعلاه، أن عدد العملاء المستفيدين من تمويلات المصرف من النساء 1259/3502× 100 حوالي 36%، بينما المستفيدين من التمويلات من الرجال 2243/3502×100 بلغت نسبتهم 64% حوالي ضعف عدد النساء. بينما حجم التمويل الموجه للشريحتين يوضحه الجدول02 التالي:

الجدول 02 - حجم التمويل المنفذ بالجنيه السوداني حسب النوع

السنة	الرجال	النساء	الاجمالي
2008	884552	76027	960579
2009	8685000	993883	9678883
2010	8178320	925755	9104075
2011	7837724	3097000	10934724
2012	26210304	905293	27115597
الاجمالي	**51795900**	**5997958**	**57793858**

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات المصرف 2014م.

يلاحظ من الجدول 02 أعلاه، أن نسبة التمويل الذي حظي به العنصر الرجالي في فترة الدراسة 100×57793858/51795900 بلغ حوالى 90% مقارنة نسبة حجم التمويل الذي حظي به العنصر النسائي100×57793858/5997958 يعادل حوالى 10% فقط من حجم التمويل الكلي في الفترة منذ 2008 حتي 20012م، وهذه دلالة واضحة العنصر النسائي يكتفين بالتمويل المتناهي صغير حتي لا يدخلن في التزامات مالية كبيرة و يخشين كذلك المخاطر التمويلية، بعكس العنصر الرجالي الذي يميل للحصول علي تمويل ذا الحجم الكبير حباً في الحصول علي العوائد الاستثمارية السريعة و التي تعود عليهم بالربح الكبير.

الجدول 03 - أفراد العينة حسب النوع

عدد الإناث	عدد الذكور	المجموع
35	87	122

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2014م.

من الجدول 03 أعلاه، يتبين أن حجم العينة المستهدفة من الرجال تعادل أكثر من حجم العينة المستهدفة من النساء، ذلك لأن العدد الأكبر من العملاء المستفيدين هم من الرجال، لذلك حظوا بحجم تمويلى أكبر.

ثبات وصدق أداة الدراسة:

أولاً: الثبات والصدق الظاهري: بعد الإنتهاء من إعداد الصيغة الأولية لمقياس الدراسة (الإستبانة) وحتى يتم التحقق من صدق محتواها وللتأكد من أنها تخدم أهداف الدراسة، تم عرضها على مجموعة من المحكمين المختصين فى مجال إدارة الأعمال بلغ عددهم (3)، لإبداء آرائهم حولها ومدى صلاحية عباراتها وشموليتها وتنوع محتواها وتقويم مستوى الصياغة اللغوية أو أية ملاحظات أخرى يرونها مناسبة، وبعد إسترجاع الإستبانة منهم تم تحليل ملاحظاتهم وإجراء التعديلات التي إقترحوها، وبناء على ملاحظاتهم تم تعديل أداة الدراسة (الإستبانة)، فأصبحت بصورتها النهائية مكونة من ثلاثة متغيرات تغطى 24 عبارة، مما تؤكد تمتعها بصدق المحتوى.

ثانياً: الثبات والصدق الاحصائي: تم اختبار أحد المقاييس الاحصائية علي مجموعة من الأفراد و رصدت درجات كل منهم، ثم أعيد تطبيق الاختبار علي نفس المجموعة و تم الحصول علي نفس النتائج مما يؤكد ثبات الاختبار تماماً، و الذي يعرف بأنه مدي الدقة و الاتساق للقياسات التي تم الحصول عليها، و من أهم القياسات:

برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل هذه البيانات وتفسيرها والتوصل إلي نتائج يمكن أن يستفاد منها، كما تم استخدام مقياس ليكرت لقياس اجابات المبحوثين حسب المعايير الموضحة (أوافق، أوافق بشدة، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة)، كما تم استخدام الجداول التكرارية وتم الاستفادة من المتوسطات الحسابية والانحرافات ومربع كاي تربيع، لاختبار دلالة الفروق علي اجابات فرضيات الدراسة.

الجدول 04 - تحليل وحزم عبارات الفرضية الأولي احصائياً

درجة الموافقة للعبارة	التكرار المشاهد	النسبة %
أوافق	367	%37.6
أوافق بشدة	362	%37.1
محايد	208	%21.3
لا أوافق	34	%3.50
لا أوافق بشدة	05	%0.50
المجموع	**976**	**%100**

المصدر: اعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2014م.

يلاحظ من الجدول 04 أعلاه، أن الموافقين والموافقين بشدة علي عبارات الفرضية الأولي للدراسة بلغت نسبتهم 74.7%، في حين غير الموافقين وغير الموافقين بشدة بلغت نسبتهم 4.0%، مما يرجح القرار القاضي بقبول هذه الفرضية ورفض فرضية العدم، بحيث يتم القرار النهائي بعد تحليل اختبار مربع كاي تربيع عليها.

اختبارفرضيات الدراسة:

تم استخدام مربع كاي تربيع بعد جمع كافة عبارات فرضيات الدراسة وتحليلها، ليتعرف علي درجات الحرية ومستويات المعنوية لكل عبارة، للتعرف عن مدي اختبار صحة أو عدم صحة الفرضيات، علي النحو التالي:

- **الفرضية الأولي**: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التخطيط العلمى لإنشاء المشروع الصغير وتحقيق الربحية من وجهة نظر عملاء مصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية، كوستى.

الجدول 05 - اختبار مربع كاي تربيع لعبارات الفرضية الأولي

م	عبارات الفرضية الأولي	كاي تربيع المحسوبة	درجات الحرية	مستوي المعنوية
1	يعتبر التخطيط العلمي أداة فعالة لتحقيق أهداف المشروع وفقاً الامكانيات المتاحة البشرية والمادية	9.164	2	0.010
2	التخطيط العلمى السليم يساهم فى تحديد حجم التمويل للحفاظ على استمرارية المشروعات الصغيرة	59.721	2	0.000
3	يساهم التخطيط المرحلي علي أسس علمية في تحقيق الأهداف بأقل تكلفة ممكنة	79.836	3	0.000
4	يوفر التخطيط العلمى احتياجات المشروع المستقبلية كماً ونوعاً لمواجهة المتغيرات في البيئة الداخلية والخارجية	123.000	4	0.000
5	تخطيط التدريب لمواكبة التقدم التقني يساهم في ترقية الأداء المؤسسي وزيادة فرص نجاح المشروع	103.574	4	0.000
6	التخطيط المالي لدراسة حجم التدفقات النقدية المتوقعة ضمان لمزاولة أنشطة المشروع	55.197	2	0.000

7	التخطيط لتحقيق التعاون والانسجام بين العاملين و تشجيع روح الفريق الواحد يساهم في فرص نجاح المشروع	103.574	4	0.000
8	التخطيط لمتابعة الأسواق و التعرف علي مستوي المنافسة فيها يساهم في تحقيق فرص نجاح المشروع	96.770	4	0.000

المصدر: اعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2014م.

يتضح من الجدول 05 أعلاه، أن مستوي المعنوية الصفرية والأقل من 0.050 يمثل نسبة الخطأ المسموح به عند درجة الثقة لكل الاجابات لا تقل عن95%، مما يعني أن عدم وجود فروق معنوية مؤثرة في اجابات المبحوثين، كما يعني أن قيم كاي تربيع المحسوبة أقل من الجدولية في ظل مستوي المعنوية الأقل من 0.050 ، مما يرجح القرار الاحصائي الأولي بقبول نتائج عبارات الفرضية الأولي للدراسة و رفض فرضية العدم بصورة أولية، بحيث يتم القرار النهائي بقبول صحتها بعد حزمها احصائياً و تحليلها و اجراء اختبار مربع كاي عليها.

الجدول 06 - تحليل و حزم عبارات الفرضية الأولي احصائياً

نص الفرضية الأولي	كاي تربيع المحسوبة	درجات الحرية	مستوي المعنوية
توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التخطيط العلمى لإنشاء المشروع الصغير وتحقيق الربحية من وجهة نظر عملاء مصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية، كوستى.	76.115	4	0.000

المصدر: اعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2014م.

يلاحظ من الجدول 06 أعلاه، أن مستوي المعنوية الصفرية الأكبر من 0.050 لنص الفرضية الأولي، مما يعني وجود فروق معنوية مؤثرة في اجابات المبحوثين و النتائج المتعلقة بالتحليل الإحصائي، كما أن قيمة كاي تربيع المحسوبة أكبر من الجدولية في ظل مستوي المعنوية الأكبر من 0.050 ، مما يرجح القرار الاحصائي النهائي بقبول نتائج تحليل عبارات الفرضية الأولي وقبول صحتها وهي كما يلي:

توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين رقابة وتقيم عمليات المشروع وتحقيق الربحية من وجهة نظر عملاء مصرف الإدخاروالتنمية الإجتماعية، كوستى

- **الفرضية الثانية:** توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين رقابة وتقيم عمليات المشروع وتحقيق الربحية من وجهة نظر عملاء مصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية، كوستى

الجدول 07 - اختبار مربع كاي تربيع لعبارات الفرضية الثانية

م	عبارات الفرضية الثانية	كاي تربيع المحسوبة	درجات الحرية	مستوي المعنوية
1	الهيكل التنظيمي والذي يتمتع بمرونة الاتصال يؤدي إلي فاعلية أداء المشروع	165.869	4	0.000
2	يتم توظيف كوادر بشرية كفوءة لمراقبة ومتابعة عمليات المشروع	97.082	3	0.000
3	تساهم مخرجات عمليات تقييم الأداء الدورية في تحسين مستوي أداء المشروع الصغير	126.197	4	0.000
4	تساهم الرقابة والمتابعة الدورية من قبل إدارة المشروع في زيادة فعالية أدائه	110.131	4	0.000
5	تساهم توافر الخبرة الكافية لإدارة المشروع الصغير في تحقيق نجاحه	125.787	4	0.000
6	يقوم االبنك بالتتكيف مع المتغيرات الطارئة لإيجاد البديل المناسب	128.574	4	0.000
7	تتميز خطط البنك بالمرونة والتى تتناسب مع الاحتياجات التدريبية للعاملين	143.328	4	0.000
8	تقوم إدارة البنك بتقييم أداء العاملين بصورة دورية وفق المعايير المتعارف عليها	106.689	4	0.000

المصدر: اعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2014م.

يلاحظ من الجدول 07 اعلاه، أن مستوي المعنوية والأقل من 0.050 لكافة عبارات الفرضية الثانية، تبين عدم وجود فروق معنوية مؤثرة في اجابات المبحوثين، كما يوضح أن قيمة مربع كاي المحسوبة أقل من القيمة الجدولية في ظل مستوي المعنوية الأقل من 0.050 ، مما يرجح القرار الاحصائي بقبول نتائج تحليل عبارات هذه الفرضية بصورة أولية، بحيث يتم القرار النهائي بقبول صحتها بعد حزمها احصائياً و تحليلها و اجراء اختبار مربع كاي عليها.

الجدول 08 - تحليل وحزم عبارات الفرضية الثانية احصائياً

درجة الموافقة للعبارة	التكرار المشاهد	النسبة %
أوافق	373	%38.20
أوافق بشدة	418	%42.80
محايد	151	%15.50
لا أوافق	26	%2.70
لا أوافق بشدة	08	%0.80
المجموع	**976**	**%100**

المصدر: اعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2014م.

يلاحظ من الجدول 08 أعلاه، أن الموافقين والموافقين بشدة علي عبارات الفرضية الثانية بلغت نسبتهم 81.10

%، في حين غير الموافقين وغير الموافقين بشدة بلغت نسبتهم 3.50%، مما يرجح القرار القاضي بقبول هذه الفرضية ورفض فرضية العدم، بحيث يتم القرار النهائي بعد تحليل اختبار مربع كاي تربيع عليها.

الجدول 09 - تحليل وحزم عبارات الفرضية الثانية احصائياً

نص الفرضية الثانية	كاي تربيع المحسوبة	درجات الحرية	مستوي المعنوية
توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين رقابة وتقيم عمليات المشروع وتحقيق الربحية من وجهة نظر عملاء مصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية، كوستى	94.557	4	0.000

المصدر: اعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2014م.

يلاحظ من الجدول 09 أعلاه، أن مستوي المعنوية الصفرية الأكبر من 0.050 لنص الفرضية الثانية، مما يعني وجود فروق معنوية مؤثرة في اجابات المبحوثين و النتائج المتعلقة بالتحليل الإحصائي، كما أن قيمة كاي تربيع المحسوبة أكبر من الجدولية في ظل مستوي المعنوية الأكبر من 0.050 ، مما يرجح القرار الاحصائي النهائي بقبول نتائج تحليل عبارات الفرضية الثانية وقبول صحتها و هي كما يلي:

توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين رقابة وتقيم عمليات المشروع وتحقيق الربحية من وجهة نظر عملاء مصرف الإدخاروالتنمية الإجتماعية، كوستى

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين جودة وتسويق منتجات المشروع وتحقيق الربحية من وجهة نظر عملاء مصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية، كوستى

الجدول 10 - اختبار مربع كاي تربيع لعبارات الفرضية الثالثة

م	عبارات الفرضية الثالثة	كاي تربيع المحسوبة	درجات الحرية	مستوي المعنوية
1	تساهم عمليات ضبط والسيطرة على تكاليف المشروع فى تحقيق الأرباح	40.754	3	0.000
2	تساهم كفاءة القيام بالوظائف التسويقية بصورة سليمة فى تحقيق الربحية	110.262	3	0.000
3	قيام إدارة المشروع بدراسة سوق المنافسة وتقييمها تساهم في تحقيق فرص نجاحه	211.033	4	0.000
4	يسهم اهتمام إدارة المشروع بجودة المنتجات وتحسينها فى زيادة الربحية	93.574	4	0.000
5	تؤدي الجهود الترويجية وتنشيط المبيعات فى نجاح المشروع	95.115	3	0.000
6	تؤدي مشاركة العاملين في إدارة المشروع إلي زيادة فرص تحقيق الربحية	104.164	3	0.000
7	تزيد التحسينات المستمرة علي الأعمال الانتاجية والخدمية من فرص تحقيق الربحية	139.311	4	0.000
8	اهتمام إدارة المشروع بتحفيز العاملين وكسب رضاهم تزيد من فرص تحقيق الربحية	179.885	4	0.000

المصدر: اعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2014م.

يلاحظ من الجدول 10 أعلاه، أن مستوي المعنوية والأقل من 0.050 لكافة عبارات الفرضية الثانية، تبين عدم وجود فروق معنوية مؤثرة في اجابات المبحوثين، كما يوضح أن قيمة مربع كاي المحسوبة أقل من القيمة الجدولية في ظل مستوي المعنوية الأقل من 0.050 ، مما يرجح القرار الاحصائي بقبول نتائج تحليل عبارات هذه الفرضية بصورة أولية، بحيث يتم القرار النهائي بقبول صحتها بعد حزمها احصائياً و تحليلها و اجراء اختبار مربع كاي عليها.

الجدول 11 - تحليل و حزم عبارات الفرضية الثالثة احصائياً

درجة الموافقة للعبارة	التكرار المشاهد	النسبة %
أوافق	390	%40.00
أوافق بشدة	420	%43.00
محايد	138	%14.10
لا أوافق	20	%2.00
لا أوافق بشدة	8	%0.80
المجموع	976	%100

المصدر: اعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2014م.

يلاحظ من الجدول 11 أعلاه، أن الموافقين و الموافقين بشدة علي عبارات الفرضية الثالثة للدراسة بلغت نسبتهم 83% في حين غير الموافقين وغير الموافقين بشدة بلغت نسبتهم 3.5% ، مما يرجح القرار القاضي بقبول هذه الفرضية و رفض فرضية العدم، بحيث يتم القرار النهائي بعد تحليل اختبار مربع كاي تربيع عليها.

الجدول 12 - تحليل و حزم عبارات الفرضية الثالثة احصائياً

نص الفرضية الثانية	كاي تربيع المحسوبة	درجات الحرية	مستوي المعنوية
توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين جودة وتسويق منتجات المشروع وتحقيق الربحية من وجهة نظر عملاء مصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية، كوستى	99.475	4	0.000

المصدر: اعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2014م.

يلاحظ من الجدول 12 أعلاه، أن مستوي المعنوية الصفرية الأكبر من 0.050 لنص الفرضية الثالثة، مما يعني وجود فروق معنوية مؤثرة في اجابات المبحوثين و النتائج المتعلقة بالتحليل الإحصائي، كما أن قيمة كاي تربيع المحسوبة أكبر من الجدولية في ظل مستوي المعنوية الأكبر من 0.050، مما يرجح القرار الاحصائي النهائي بقبول نتائج تحليل عبارات هذه الفرضية و قبول صحتها و هي كما يلي:

توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين جودة وتسويق منتجات المشروع وتحقيق الربحية من وجهة نظر عملاء مصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية، كوستى

الخاتمة

تشتمل الخاتمة على النتائج والتوصيات، كما يلي:

أولاً: النتائج

توصل الباحث إلي العديد من النتائج، أهمها ما يلي:

- تركزت مزاولة المشروعات الصغيرة في المجال التجاري، مع ضعف نسبة مشاركة المرأة في الحصول علي التمويل من مصرف الادخار و التنمية الاجتماعية (فرع كوستي).
- تساهم الرقابة و المتابعة الدورية في تحقيق أهداف المشروع الصغير ونجاحه.
- اهتمام إدارة المشروع الصغير بالمحافظة علي جودة المنتجات وتحسينها وترقيتها تزيد من معدلات تحقيق الربحية.
- مشاركة العاملين في إدارة المشروع يزيد من فرص تحقيق الربحية.
- يساهم اتباع إدارة المشروع الصغير سياسة تحفيز العاملين تزيد من رضاهم وولائهم للمشروع، تترتب عليها زيادة فرص تحقيق الربحية.
- تساهم دراسة سوق المنافسة وتقييمها بواسطة إدارة المشروع في زيادة الحصة السوقية.

ثانياً: التوصيات

بناءً علي النتائج المذكورة آنفاً، يقدم الباحث التوصيات التالية:

- ضرورة توجيه دراسات التمويل لتحديد نوعية و قيمة المشروعات المطلوب تنفيذها، و العمل علي تنشيط الشرائح الضعيفة و تشجيع المشروعات الصغيرة النسائية.
- الاهتمام بتخطيط الاحتياجات المستقبلية بهدف توفير المرونة لمواجهة المتغيرات الطارئة.
- ضرورة إعداد هيكل تنظيمي واضح المعالم لتفادي الازدواجية الادارية.
- إيلاء المزيد من الاهتمام بمخرجات عمليات التقييم الدورية للأداء لتطوير مستوي الأداء العام للمشروع.
- الاهتمام بالتدريب المستمر وتوفير الخبرة الكافية ذات المهارات الابداعية لإدارة المشروعات الصغيرة.
- إيلاء المزيد من الاهتمام بعمليات التخطيط المالي و دراسة حجم التدفقات النقدية المتوقعة للمشروع الصغير.

لائحة المراجع:

1. البندى، عاصم عبد النبي (2011)، المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية (مصر نموذجاً)، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، مصر.
2. التجربة الماليزية للمشروعات الصغيرة، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، 2012م.
3. الزيات، ممدوح (2010)، دور المشروعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة في الأردن، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة.
4. الحيالى، وليد ناجي (2007)، التحليل المالي، المكتبة الالكترونية للأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك.
5. الصوص، سمير زهير (2010)، بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية و تطوير المشاريع الصغيرة و المتوسطة، وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني.
6. العوض، غادة عبد الرازق (2008)، أثر إدارة المشروعات في التخطيط الصناعي في السودان، دراسة حالة قطاع صناعة السكر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، كلية الدراسات العليا.
7. الغانم، منال، المشاريع المنزلية، ملف المشاريع الصغيرة للأسر المنتجة، موقع منال الإلكتروني، تاريخ الدخول 2014/01/26.
8. المبيرك، وفاء (2010)، المنشآت الصغيرة، التأسيس والإدارة، جامعة الملك سعود، رسالة دكتوراة غير منشورة.
9. المنشآت الصغيرة محركات أساسية لنمو اقتصادي منشود (1424هـ)، منتدي الرياض الاقتصادي نحو تنمية مستدامة، الغرفة التجارية بالرياض.
10. سيد أحمد، سعاد (2005)، إدارة الأسر المنتجة في السودان، دراسة حالة مؤسسة التنمية الاجتماعية بولاية الخرطوم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، كلية الدراسات العليا، 2005.
11. ماهر، رمانة (2012)، المخاطر والمشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة، المنتدي العربي لإدارة الموارد البشرية.
12. مطر، محمد (2009)، إدارة الاستثمارات (الاطار النظري والتطبيقات)، عمان، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع.
13. معروف، درية (2006)، دور الحرف اليدوية في تنشيط القطاع السياحي في العالم الاسلامي، ورقة علمية مقدمة إلي المؤتمر الدولي لدول السياحة والحرف اليدوية، استانبول، تركيا.
14. مقابلة شخصية مع نائب مدير مصرف الادخار (فرع كوستي)، 2016/04/14م.
15. موقع وزارة الصناعة السودانية علي الانترنيت، تاريخ الدخول 2013/11/20م.
16. منظمة العمل الدولية (2008)، موجز التقرير العربي الأول لمنظمة العمل العربية حول التشغيل و البطالة في الدول العربية: نحو سياسات و آليات فاعلة، القاهرة.
17. نصر الله، عبد الفتاح أحمد والصوارنى، غازي (2003)، المشروعات الصغيرة في فلسطين، واقع ورؤية نقدية، د. ن، الكتاب الخامس.

18. Manase Yang Laki Lobojo'2008- دور إدارة المشروعات في التخطيط لاستراتيجية تنمية المجتمعات التشاركية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، كلية الدراسات العليا.
19. U.S. Dept. of State, Small Business in the United State, Annual Report of 2010.
20. Valdiserri, Glenn A, 2010, the Study of Leadership in Small Business Organizations: Impact on Profitability and Organizational Success, Pennsylvania, USA.
21. https://soal-jawab.com/24192 – 2022/01/30 تاريخ الزيارة
22. https://shukair.net2022/01/31 تاريخ الزيارة ،

المقومات الاقتصادية وأثرها على قوة الدولة

م.د تغريد رامز هاشم العذاري
كلية التربية للبنات، قسم الجغرافية، جامعة الكوفة، العراق

الملخص:

يعد الاقتصاد محور عمليات تفاعل واسعة النطاق بين الدول لا تؤثر فحسب على رفاهية الشعوب وإنما على أمن الدول لما للاقتصاد من عوامل مؤثرة في السياسات الدولية وتجسد قوة الدولة الاقتصادية التي تعد عنصرا أساسيا في تعضيد قوتها السياسية والعسكرية، لذا تجد الدول أن تحقيق الاكتفاء الذاتي أمرٌ لابد منه لتحقيق أمنها واستقرارها خاصة في أوقات الحروب والأزمات ، حيث لا يمكن دراسة أي دولة وتقييمها في مجال مسيرتها في بناء قوتها الذاتية ما لم تدرس مواردها الطبيعية كمقومات أساسية أو كمفتاح لقوتها الوطنية ومن يملك القوة الاقتصادية والتكنولوجية يتفوق على غيره من الدول , حيث تشكل القوة الاقتصادية العامل الثاني في قوة الدولة التي سرعان ما تتحول إلى قوة عسكرية لأن وجود الموارد يؤثر في مستقبل القوة السياسية للدولة حيث يرتبط كيان الوحدة السياسية بما يتوفر ضمن حدودها من موارد الثروة الاقتصادية بمختلف أنواعها

الكلمات المفتاحية: الدولة، الاقتصاد، القوة، المقومات.

Abstract

The economy is the focus of large-scale interactions between states that affect not only the well-being of peoples but also the security of states because the economy has influencing factors in international policies and embodies the economic power of the state, which is an essential element in consolidating its political and military power. Therefore, states find that achieving self-sufficiency is a must From it to achieve its security and stability, especially in times of wars and crises, where no country can be studied and evaluated in the field of its march in building its own strength unless it studies its natural resources as basic components or as a key to its national strength. The second factor in the power of the state, which quickly turns into a military force, because the presence of resources affects the future of the political power of the state, as the entity of the political unit is linked to what is available within its borders of the various types of economic wealth resources

Key words: State, economy, strength, ingredients.

مقدمة:

يعد تنوع المقومات الاقتصادية وإمكانية استثمارها بشكل جيد يستخدم عادة للتمييز بين الدول الغنية والفقيرة بها حيث إن إمكانية وسهولة الحصول على كميات كافية من المواد الخام ومصادر الطاقة على جميع أنواعها أو المواد شبه المصنوعة المستخدمة في صناعات العُدد واللوازم العسكرية تعتبر بمثابة دلائل القوة, وإن قابلية الحصول على هذه المواد لا يعني بالضرورة أن الدولة تنتجها ضمن حدودها السياسية، وإنما تعني إمكانية السيطرة على كميات ضرورية عن طريق التجارة والاتفاقات، فقطاعات اقتصادية كثيرة في دول عديدة تعتمد على سهولة وإمكانية استيراد موادها الأولية من أسواق أجنبية, وبناءً على ذلك فإن قوة الدولة المالية وأرصدتها تظهر هنا كعنصر أساسي في إمكانية الحصول على الموارد الطبيعية أو امتلاكها وعلى سبيل المثال إذا ما أراد كيان سياسي ولوج المعترك القوي لصنع قنبلة ذرية فلا بدّ له أن يحصل أو يمتلك اليورانيوم، وإذا لم يتوفر له عنصر اليورانيوم محلياً فإنه يتوجب عليه استيراده من المصادر العالمية، إذا استطاع تأمين طرق المواصلات وتوفرت له القدرة الصناعية لتحويله إلى ما يرغب إنتاجه , لذلك فإن مفهوم عبارة إمكانية الحصول على المواد تشمل عناصر عديدة تتمثل في مواقع ومصادر المادة الأولية ودرجة تطورها والسيطرة السياسية والقوة المالية من رؤوس الأموال والتقدم العلمي والفني على مستوى عالٍ وتسمى بعض المواد الأولية (مواد إستراتيجية) إذا كانت صفات تربطها بأمن الدولة ومسيرة قوتها وبناء مكانتها العسكرية والسياسية والاقتصادية بالإضافة إلى بناء مجتمعها وتطويره وسلامة مواطنيها وأمنهم(الهيتي, د ت .,صفحات متفرقة).

اولا مشكلة البحث :-هي عبارة عن سؤال مطروح غير مجاب عليه يتمثل بـ ما هي المقومات الاقتصادية ؟ وما تأثيرها على قوة الدولة ؟ وما تأثير الثروات الطبيعية على قوة الدولة ؟

ثانياً / فرضية البحث :- تتمثل الموارد الاقتصادية في ان كل الموارد الطبيعية والبشرية التي وهبها الله سبحانه وتعالى الى اي رقعة جغرافية يمكن ان تتحول هذه المواد الى ثروات اقتصادية او مقومات اقتصادية للدولة بواسطة الجهد البشري عندما تريد الدولة استغلال او استثمار الموارد لمنفعة مواطنيها ومسيرتها في قوة بناء الدولة .

ثالثاً / هدف البحث:-يهدف البحث إلى تحليل المقومات الاقتصادية مثل الزراعة والصناعة والمعادن والنفط والغاز الطبيعي والفحم الحجري وغيرها وتأثيرها على قوة الدولة الاقتصادية .

رابعاً /أهمية البحث :-من خلال معرفة المقومات الاقتصادية لاي دولة يمكن تحديد قوة الدولة الاقتصادية ومعرفة علاقة الدولة مع الدول المجاورة سواء للاستيراد او التصدير او الاستفادة من مقومات كل الطرفين .

خامساً / منهجية البحث :-يعد منهج البحث العلمي من اهم الاسس التي يتوجب على كل باحث استيعابها من اجل الوصول الى النتائج المرجوة من البحث ويتم من خلال بحثنا هذا الاستعانة بالمنهج الوصفي والمنهج التحليلي من خلال الاستعانة بالأمور النظرية بالمكتبات العامة ومن خلال مراجعة الهيئات المتخصصة للحصول على البيانات التي نستعين بها لتحقيق الهدف من دراسة البحث.

-الثروات الطبيعية

اولاً : الموارد الزراعية : لاشك في ان من اهم الاسس الجغرافية لقوة الدولة هي توافر الثروات الطبيعية فمن الصعب ان يحكم الانسان على قوة الدولة من دون ان يقدر مصادر الثروات الموجودة والمستغلة بها(بندقي,ص51) , وقد أدت القفزات التكنولوجية إلى هوة كبيرة في ميزان القوى المادية بين الدول المتقدمة والمتأخرة، فالتفوق التكنولوجي يعني تفوقا في الأسلحة الردعية والأسلحة المدمرة, وقد كان لهذا العامل الأثر الكبير على صعود أمريكا إلى القمة .

وتبرز أهميتُهُ في كونه يجسد قوة الدولة الاقتصادية التي تعد عنصرا أساسيا في تعضيد قوتها السياسية والعسكرية، لذا تجد الدول أن تحقيق الاكتفاء الذاتي أمرٌ لابد منه لتحقيق أمنها واستقرارها خاصة في أوقات الحروب والأزمات حيث تعد الموارد الزراعية العنصر الاخر من مقومات الدولة ومن اولى المسؤوليات التي تقع عاتق الدولة في توفير الغذاء الكافي لجميع ابناء الشعب خاصة في الحروب والازمات(الهيتي, مصدر سابق, ص49) , هنالك العديد من الثروات فمنها ما هو موجود في اعماق البحار والمحيطات الداخلية وتلك التي تتواجد في الغلاف الغازي , فالجنس البشري يعيش على سطح هذا الكون معتمداً على ما يعود به من سطح القشرة الارضية فهو بهذا يعتمد على خصوبة التربة وكذلك يعتمد على كميات المياه المتوفرة فمعظم طعام الجنس البشري انما يأتي عن طريق التربة من اجل ذلك كانت التربة احد المصادر الرئيسة في قوة الدولة اذا توفرت المياه اللازمة للزراعة والتربة الخصبة, فان الدولة سوف يكون لديها نوع من الاكتفاء الذاتي على الاقل في الموارد الضرورية لإطعام السكان وهي بهذا لا تواجه المشاكل الاقتصادية التي يترتب عليها نقص في الغذاء فكثير من الدول يضعها نقص المياه والتربة في موقف ضعيف وسوف تلجأ الى الدول الغنية تطلب منها المساعدة كما تعتبر المواد الغذائية من أهم العناصر الاقتصادية للدولة، وأصبح لها أثر كبير في تقييم سياسة الدولة بعد ظهور حركة الانقلاب الصناعي وانتشارها في أوربا حيث بدأت المناطق الزراعية فيها تتحول الى أقاليم صناعية وان نقص المياه ونقص انتاج التربة يدفع السكان المتزايدين في دولة ما الى طلب المعونة من الدول المجاورة والدول الغنية كبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية لذلك فان هذه الدول وامثالها لا تكون في مركز القوة بين زميلاتها من الدول القوية .

ا ن اول مسؤولية تتحملها الدولة هو توفير الغذاء لجميع افراد شعبها في وقت الحرب والأزمات فاذا ما عجزت الدولة عن توفير الغذاء اللازم لسكانها في وقت السلم في الاحرى هي لا تستطيع توفيره وقت الحروب وخاصة عندما تقف وسائل الاتصال وتصبح الطرق التجارية تحت رقابة المتحاربين كل هذا يدعو العديد من الحكومات الى تخزين كميات من الموارد الغذائية لأوقات الازمات من اجل هذا نرى مواقع الغلال تنتشر في معظم الدول المتقدمة فالولايات المتحدة لديها مخزون من القمح ما يكفي لاستهلاك سكانها لمدة عامين , حقيقة ان لا يوجد دولة لديها اكتفاء ذاتي من الموارد الزراعية لان الظروف الطبيعية لا تتوفر جميعها في مكان واحد او دولة واحدة مما يجعلها تنتج الانواع المتعددة من الغذاء غير ان هناك دول تنتج بعض انواع الغذاء مما تحتاج اليه فتصبح لديها مخزون فائض تصدره لدول اخرى وهي في نفس الوقت بحاجة الى سلع اخرى يصعب انتاجها بطرق اقتصادية , من هذا المنطلق يمكن ان نعمم ونقول ان فرنسا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة لديها من الموارد الزراعية ما يقارب خط الاكتفاء الذاتي نظراً لاتساعها وتعدد انواع المناخ والظروف الطبيعية الاخرى فيها ولكن لا تستطيع هذه الدول انتاج السلع التي تنمو في المناطق الاستوائية والتي لا تتمثل لديها مثل قصب السكر

ينمو في هذه الدول ونتيجة لذلك فان السكر المستخرج من القصب يصعب الحصول عليه اذا لم يستورد من مناطق انتاجه الاصلية .

حقيقة ان هذه الدول يمكنها ان تعيش دون ان تستورد موارد غذائية من خارج حدودها اذا دعتها الظروف الى ذلك غير ان الدول التي تستطيع ان تستغني عن العالم الخارجي قليلة جداً , ان معظم دول العالم تعتمد اعتماداً كبيراًعلى الغذاء المستورد غير ان درجة اعتمادها تختلف من دولة الى اخرى فالمملكة المتحدة تستورد حوالي نصف حاجة سكانها من الغذاء بالرغم من ان جميع اراضيها الزراعية الرئيسة والحياتية قد استغل الاستغلال اللازم وهذه تختلف في كل من بلجيكا وسويسرا فهي جميعاً تعتمد على استيراد المواد الغذائية ولكن بنسق مختلف لهذا يمكن ان نستنتج ان كل دولة من دول العالم صغيرها وكبيرها في حاجة الى استيراد جزء من غذائها ولا ضير في ذلك في اوقات السلم كما ان المشكلة الغذائية لا تصبح هامة الا في اوقات الحروب [1],حيث تعد الموارد الزراعية من اهم العناصر الاقتصادية التي تقف عائقاً امام التقدم الاقتصادي للدولة هو اعتماد استيراد المواد الذاتية لإطعام شعبها فقد يستخدم الغذاء للضغط على الدولة المستوردة لإجبارها على اتخاذ سياسات محددة موافقة التي تنتجها الدول المصدرة للمواد الغذائية (الدويكان , 2011م , ص195).

ثانياً : الموارد المعدنية : ان القشرة الارضية غنية بالمعادن على اختلاف انواعها واشكالها وعليه يعتمد الانسان في رفاهيته وقدرتهُ على الدفاع عن نفسه ووطنه وتضم المعادن كالحجارة والحصى والرمال والطين التي بواسطتها بنى الانسان مسكنه ويقدر تقدمه فقد بنى كوخاً من الطين او يقيم قصوراً وناطحات سحاب.(بندقي , مصدر سابق , ص53). وفيما يخص التوزيع الجغرافي للثروة المعدنية فأنها ترتبط بالتركيب الفسيولوجي حيث تعد الثروة المعدنية بأنها اكثر توزيعاً في توزيعها الجغرافي من الموارد الزراعية الواسعة الانتشار في العالم والدولة التي تمتلك ثروات معدنية تتمتع بميزات القوة التي اذا تكاملت مع المقومات الاقتصادية الاخرى ليوصلها الى منافسة الدول الغنية حيث يؤدي الى تطوير اقتصادها ويمكنها من بناء جيش ضخم مسلح تحمي به دولتها(الدين , 1985 , ص123), وعند النظر الى الثروة المعدنية نجد انها تتحكم اليوم بقوتنا وبحياتنا المادية، غير أن توزيعها الجغرافي في العالم غير متوازن بسبب عدم انتظام تواجدها في القشرة الأرضية، مما جعل الكثير من الدول لا تستطيع الوصول بها الى نوع من الأكتفاء الذاتي.

ومن اهم استعمالات المعادن مثل الفوسفات والنترات والبوتاس وعليها يعتمد الانسان في تسميد ارضه واستخراج طعامه , ومن المعادن الاخرى منها الفحم بأنواعه والبترول ومشتقاته والتي قامت عليها المدينة الصناعية في القرن التاسع عشر والقرن العشرين وعلى كل هذه المواد الخام وغيرها يتوقف قوة الدولة وعظمتها لان الصناعات الحديثة وخاصة صناعة الاسلحة تعتمد على المعادن بشكل وبآخر فلا توجد صناعة من الصناعات تستغني عن الحديد والنحاس والالمنيوم والرصاص وهذا اذا علمنا ان بعض المعادن من اليورانيوم يدخل ضمن المعادن الاستراتيجية المهمة فالدول التي لا تملك هذه المعادن لا شك انها تشكر بالضعف امام اخواتها من الدول الصناعية .

ان المعادن تختلف عن الموارد الزراعية وايضاً تتوزع توزيعاً غير عادل لذا لا توجد دولة واحدة على سطح الارض سواء كانت متقدمة اقتصادياً او انها تسير في طريق التقدم تنتج جميع احتياجاتها من المعادن او بمعنى آخر لا توجد دولة لديها

اكتفاء ذاتي من المواد المعدنية بالرغم من ان الحديد يوجد بشكل واسع على سطح الارض الا ان هناك بعض المعادن مثل النيكل والقصدير والنحاس والالمنيوم لا يوجد الا في دولة واحدة(بندقي , المصدر نفسه , ص54).

يشكل الاقتصاد الصناعي المتطور الاساس للدولة في نهاية المطاف لأنه الاساس في تشغيل الدول واي دولة ينقصها الطاقة اللازمة وكذلك مصادر المعادن وهي دولة في وضع غير ممتاز وبقدر ما تكون مساحة الدولة كبير يقدر ما تكون متنوعة بمصادر المعادن فهي مع نسبة ذلك بالضعيفة ومع ذلك فليس في دولة تستطيع العيش في نطاق الاقتصاد المغلق حتى الاتحاد السوفيتي بمساحتها الكبيرة وبما لديها من امكانية حاجات مصادر معدنية متنوعة . كما ان هنالك الكثير من البلدان تعتمد بدرجة كبيرة على الاستيراد من الخارج لمصادر الطاقة والمواد المعدنية والخام والاغذية وبالتالي فالوصول الى مصادر هذه الموارد يفترض ضمان المواصلات سيما وقت الحروب(علبي , 2008م , ص295), حيث تدمير هذه المواد في كونها محددة الكمية وقابلة للنفاذ وبالتالي يبدو وكأنها لبت العنصر الثابت في عناصر حق الدولة ومع ذلك فلها دور كبير في تحديد القوة السياسية بطبع كبير تطور قوى الانتاج التي تستخدمها سوف نرى بالإضافة الى كونها قابلة للخزن يسهل لكثير من المواد الغذائية.(المصدر نفسه , ص296).

جدول رقم (1) المنتجون الرئيسيون لخامات المعادن في العالم

المعدن	الدولة الرئيسية المنتجة
الالمنيوم	جامايكا , سورينام , فرنسا , غانا , الولايات المتحدة الامريكية
الانتيمون	الكونغو , كاليدونيا الجديدة , روديسيا , نيوزلندا
الكروم	جنوب افريقيا , الفلبين , روديسيا , تركيا
الكوبالت	زائير , كاليدونيا , روديسيا , نيوزنلندا
النحاس	الولايات المتحدة الامريكية , تشيلي , كندا , زائير , الاتحاد السوفيتي
الرصاص	المكسيك , الولايات المتحدة الامريكية , استراليا , كندا , الاتحاد السوفيتي
المنغنيز	الاتحاد السوفيتي , الهند , البرازيل , جنوب افريقيا , غانا
النيكل	كندا , كاليدونيا , كوبا
القصدير	ماليزيا , اندونونسيا , بوليفيا , الصين , زائير
فانيديوم	الولايات المتحدة الامريكية
الزنك	الولايات المتحدة الامريكية , استراليا , كندا , الاتحاد السوفيتي

المصدر : الموسوعة الجغرافية من موقع www.ugeography.com

ثالثاً : الموارد الصناعية :-

ان لكل دولة لابد ان تمر بمراحل التطور الصناعي وهنا يجب ان نلاحظ انه ليس كل صناعة تزيد من قوة الدولة وتجعلها في مركز تستطيع ان تفرض ارادتها او تصادم من فرض عليها من ضغوط فقد لا تكون لصناعة السيارات الصغيرة آثار كبيرة بالنسبة لقوة الدولة مثل ما تكون لصناعة السيارات الكبيرة والتي يستفاد منها في نقل المؤن والذخائر الى مراكز

المواجهة العسكرية وتعتبر الصناعة من الركائز الأساسية لقوة أية دولة في العالم، لأنه لا توجد قوة سياسية كبيرة إلا وتستند على قاعدة صناعية ذات كفاءة إنتاجية عالية حيث تعطى الصناعة للدولة مزايا مهمة منها ولكن يصعب ان نضع في اذهاننا ان المصنع الذي يقوم بصناعة اجهزة الراديو والتلفزيون قد يتحول الى صناعة اجهزة المرسلات والمستقبلات والتي يمكن ان تكون اكثر اهمية في قوة الدولة من صناعة السيارات الصغيرة ,لقد رأت الكثير من الدول المتقدمة ان مفتاح قوة الدولة السياسية العالمية هو الصناعة , فالصناعة ترفع قدرة العامل الانتاجية فاذا ما تساوى عدد السكان في دولتين فلاشك ان تلك التي تطورت صناعياً سوف يكون لها القدرة الصناعية(بندقي , ص57), فقد استطاع الانسان ان يستخدم مهاراته اليدوية وتقدمه التكنلوجي في تحويل الموارد الطبيعية كالحرير والصوف والاخشاب والمواد الحضارية كالقطن والمطاط لصنعه الى صورة اخرى ليسد ايضاً حاحيث تعد المقدرة الصناعية للدولة احد العوامل المؤثرة في قوتها السياسية فلا يمكن ان تكون هناك قوة عسكرية اذا لم تساندها قوة صناعية لإنتاج الآلات الحربية ومعدات الحرب ولعل قوة بريطانيا وتمكنها من انشاء امبراطورية واسعة لا تغرب عنها الشمس تعود الى الصناعة المعتمدة على الفحم والحديد ونفس الشيء بالنسبة لألمانيا التي كانت صناعة الحديد والصلب والصناعات الكيمياوية من عوامل قوتها قبل الحرب العالمية الاولى, وكلما تقدمت الدولة صناعياً كلما قل اعتمادها على الدول الاخرى , وتعد صناعة الحديد والصلب من اهم الصناعات التي تعطي الثقل السياسي للدولة فهي من الصناعات الاستراتيجية المتمثلة في صهر وتكرير المعادن وتشكيلها وبناء والصناعات الهندسية والكيمياوية والاسمنت ثم تأتي بعد ذلك صناعة الادوات الكهربائية والمواد الغذائية والغزل والنسيج وغيرها من السلع الاستهلاكية وكلما تنوعت الصناعات في الدولة بشكل متوازن كلما اعطى ذلك للدولة ثقلاً سياسياً مثل الولايات المتحدة الامريكية والمانيا واليابان وفرنسا حيث تنتج هذه الدول ما يفيض عن حاجتها لتقوم بتصديره للخارج وبالتالي تحقق الصناعة عائد ضخم كما انها تعد في نفس الوقت الى السوق لبعض المواد الخام التي تستوردها من الدول الغير الصناعية وكل ذلك من شأنه ان يرفع من قوة الدولة ويعلي من شأنها بين دول العالم حيث تعد المقدرة الصناعية للدولة احد العوامل المؤثرة في قوتها السياسية فلا يمكن ان تكون هناك قوة عسكرية اذا لم تساندها قوة صناعية لإنتاج الآلات الحربية ومعدات الحرب ولعل قوة بريطانيا وتمكنها من انشاء امبراطورية واسعة لا تغرب عنها الشمس تعود الى الصناعة المعتمدة على الفحم والحديد ونفس الشيء بالنسبة لألمانيا التي كانت صناعة الحديد والصلب والصناعات الكيمياوية من عوامل قوتها قبل الحرب العالمية الاولى, وكلما تقدمت الدولة صناعياً كلما قل اعتمادها على الدول الاخرى , وتعد صناعة الحديد والصلب من اهم الصناعات التي تعطي الثقل السياسي للدولة فهي من الصناعات الاستراتيجية المتمثلة في صهر وتكرير المعادن وتشكيلها وبناء والصناعات الهندسية والكيمياوية والاسمنت ثم تأتي بعد ذلك صناعة الادوات الكهربائية والمواد الغذائية والغزل والنسيج وغيرها من السلع الاستهلاكية وكلما تنوعت الصناعات في الدولة بشكل متوازن كلما اعطى ذلك للدولة ثقلاً سياسياً مثل الولايات المتحدة الامريكية والمانيا واليابان وفرنسا حيث تنتج هذه الدول ما يفيض عن حاجتها لتقوم بتصديره للخارج وبالتالي تحقق الصناعة عائد ضخم كما انها تعد في نفس الوقت الى السوق لبعض المواد الخام التي تستوردها من الدول الغير الصناعية وكل ذلك من شأنه ان يرفع من قوة الدولة ويعلي من شأنها بين دول العالمجاته مستخدماً مصادر الطاقة الحديثة والقديمة (الموسوعة الجغرافية من موقع www.ugeography.com).

حيث تعد المقدرة الصناعية للدولة احد العوامل المؤثرة في قوتها السياسية فلا يمكن ان تكون هناك قوة عسكرية اذا لم تساندها قوة صناعية لإنتاج الآلات الحربية ومعدات الحرب ولعل قوة بريطانيا وتمكنها من انشاء امبراطورية واسعة لا تغرب عنها الشمس تعود الى الصناعة المعتمدة على الفحم والحديد ونفس الشيء بالنسبة لألمانيا التي كانت صناعة الحديد والصلب والصناعات الكيمياوية من عوامل قوتها قبل الحرب العالمية الاولى, وكلما تقدمت الدولة صناعياً كلما قل اعتمادها على الدول الاخرى , وتعد صناعة الحديد والصلب من اهم الصناعات التي تعطي الثقل السياسي للدولة فهي من الصناعات الاستراتيجية المتمثلة في صهر وتكرير المعادن وتشكيلها وبناء والصناعات الهندسية والكيمياوية والاسمنت ثم تأتي بعد ذلك صناعة الادوات الكهربائية والمواد الغذائية والغزل والنسيج وغيرها من السلع الاستهلاكية وكلما تنوعت الصناعات في الدولة بشكل متوازن كلما اعطى ذلك للدولة ثقلاً سياسياً مثل الولايات المتحدة الامريكية والمانيا واليابان وفرنسا حيث تنتج هذه الدول ما يفيض عن حاجتها لتقوم بتصديره للخارج وبالتالي تحقق الصناعة عائد ضخم كما انها تعد في نفس الوقت الى السوق لبعض المواد الخام التي تستوردها من الدول الغير الصناعية وكل ذلك من شأنه ان يرفع من قوة الدولة ويعلي من شأنها بين دول العالم(هارون , ص176), ونظراً لما للصناعة من اهمية كما ذكرنا فان الدول النامية تسعى جاهدة للدخول في ميدان الصناعة لكن بعض الصعوبات التي تعترض هذه الدول من ابرزها عدم توافر بعض مقومات الصناعة في بعضها كأن تكون المادة الخام احياناً او رأس المال اللازم او العمالة ذات المهارة الفنية او مدى قدرتها على المنافسة مع الدول الصناعية التي قطعت شوطاً كبيراً في هذا المجال ومن ثم هو الاهم سيطرة الدول المتقدمة على السوق العالمي لذا فان مثل هذه الدول تحتاج الى وقت طويل والى جهد كبير والى علاقات طيبة بين الدول حتى تمكنها التقدم في هذا المجال(هارون , ص177),

مصادر الطاقة

اولاً/ النفط : ساهم النفط العربي ولا يزال في رسم الاستراتيجيات والخطط العسكرية التي تم صياغتها في دوائر السياسة والاقتصاد للقوى العظمى بهدف ضمان تدفع هذا المصدر المهم من مصادر الطاقة لان النفط اصبح المحرك الرئيسي للصناعة والاحداث الجيوستراتيجية التي شهدتها المنطقة العربية الا انه ينبغي القول وفي ضوء هذه الاهمية المتزايدة للنفط انه يستخدم لصالح قضايا الدولة المنتجة له بل دعم يّسخر لخدمة قضايا التنمية الداخلية بعيداعن استخداماتهُ في حقول السياسة والاستراتيجية او العسكرية سوى مرة واحدة وكان لها مدى واسع وتأثير ايجابي فعّال للعرب ابان حرب تشرين مع اسرائيل في عام 1973(عبد الوهاب , 1974,صفحات متفرقة), وتزداد اهمية النفط يوماً بعد آخر حيث تزداد خدماته واستعمالاته وتأثيراته في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فضلاً عن تصاعد اهميته الاستراتيجية والعسكرية حتى يعد استخدام الطاقة الذرية فقد شهدت المنطقة العربية خلال العقدين الاخريين من القرن العشرين والعقد الاول من القرن الحادي والعشرين احداثاً عالمية ذات اهمية اقتصادية سياسية واجتماعية بدأت بالحرب العراقية الايرانية في مطلع العقد الثامن من القرن العشرين مروراً بحرب الخليج الثانية انتهاء بغزو العراق وامتلاكه في مطلع القرن الحادي والعشرين من قبل الولايات المتحدة الامريكية وخلال هذه الاحداث كان للنفط الدور الاكبر فيها فالمنطقة تمتلك اكبر احتياطي نفطي وفي الوقت ذاتهُ هي اكبر منطقة منقبة للنفط في العالم اليوم وفي المستقبل المنظور . تظهر اهمية النفط من الناحية العسكرية في زمن الحرب ودورهُ في ازمة الطاقة التي تمتلك الحياة الاجتماعية وعرقلت التطور

الاقتصادي لدول أوروبا والولايات المتحدة واليابان وتنتج اهمية النفط الاستراتيجية هذه من حقيقيتين كونه مصدراً وثانياً لأنه مادة خام اساسية لفروع الصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية المختلفة .

فالنفط كمصدر للطاقة يحظى بمكانة متميزة بين مجموعة هذه المصادر ناجمة عن اسباب فنية واقتصادية وتتمثل بدرجة الاحتراق العالي وارتفاع معاملهُ الحراري ونظافة استخدامه وسهولة نقله وتخزينهُ وانخفاض انتاجه اضافة الى مزايا اخرى تعتبر ضرورية لوسائل النقل الحديثة ,ونظراً لأهمية النفط كمادة خام اساسية في العديد من فروع الصناعات التحويلية والكيمياوية والبتروكيمياوية حيث انه الاخيرة قد استمدت اسمها منها وقد اصبحت منتجاتها بحكم التقدم والتكنلوجيا تستخدم في كافة مقومات الحياة العامة لدحض موادها الخام (النفط والغاز الطبيعي)0(السماك , صفحات متفرقة),

وتأتي اهمية النفط الى الدول النفطية من خلال

1- المساحة الفعالة في التنمية الاقتصادية عن طريق ما يتوفر من العوائد البترولية من عملات معينة ضرورية لتحويل السلع والخدمات .

يعد النفط مادة يمكن استغلالها في بناء قاعدة صناعية لاسيما صناعة تكرير النفط والبتروكيمياويات فضلاً عن كونه احد عناصر الانتاج الضرورية لأية صناعات اخرى.(عتيقة , 1987م , ص189 - 214).

ثانياً / الغاز الطبيعي: يعد الغاز الطبيعي احد مصادر الطاقة الحفرية في العالم ويوجد اما مصاحباً لبئر ليطلق اسم الغاز الطبيعي على التجمعات الباطنية للغاز وهو خليط من مواد هيدروكربونية في حالة غازية ولكنها تحمل معها في الغالب يعرض السوائل البترولية وتخرج مع الغازات في هيئة ابخرة مكثفة وتكون ما يسمى بازوليت الطبيعي وهو يختلف عن الغاز الصناعي الذي يستخرج منه الفحم او البترول الخام اما عناصر الغاز الطبيعي هي :

1- الميثان الذي يكون نسبة تتراوح بين 70 – 90 % من الغاز الطبيعي .
2- الايثان حوالي 12% من الغاز الطبيعي .
3- البروبان والبيوتان .

ويعد الغاز الطبيعي احد مصادر الطاقة الحفرية في العالم ويوجد مصاحباً لبئر بترول حيث يتكون اعلى من مستوى سطح زيت البترول او يوجد بشكل منفصل ويعد الغاز الطبيعي احد مصادر الطاقة المهمة والرخيصة وبالعالم في الوقت الحاضر وقد اصبح يمثل مكانة حيوية على خريطة الطاقة في العالم كأحد مصادر الطاقة النظيفة لذلك يطلق عليه اسم (الوقود النظيف) وللغاز مكانة مهمة كمنافس قوي للبترول لما يتميز من سهولة استخراجه ونقله واستهلاكه وقلة تكاليف العلمية الانتاجية .

استخدامات الغاز الطبيعي

يستخدم الغاز الطبيعي في مجالات كثيرة منها توفير الطاقة لقطاع كبير من الصناعات الاساسية ايضاً لتوليد الكهرباء واغراض الاستخدام المنزلي والنقل حيث يلاحظ :

1- تمثل نسبة الاستخدامات المنزلية المركز الاول في الاستهلاك في غرب أوروبا وامريكا الشمالية نسبة 48,5 % و 40 % للمنطقتين على الترتيب .
2- تحتل نسبة الاستخدامات في الصناعة المركز الثاني نحو 33 % في أوروبا وامريكيا الشمالية .
3- تأتي استخدام الغاز الطبيعي في توليد الكهرباء في المرتبة الثالثة نسبة 12,5 % في غرب أوروبا و 14 % في امريكا الشمالية .

يستهلك ثلثي الغاز الطبيعي في اليابان في محطات توليد الكهرباء وتأتي الاستخدامات المنزلية في المرتبة الثانية نسبة 22,5 % المناطق والدول الرئيسية المنتجة للغاز الطبيعي في العالم(جامعة الدول العربية واخرون , التقرير الاقتصادي العام الموحد 2008م , ص9 .),

1- تأتي قارة أوروبا المركز الاول في الانتاج العالمي : وقد بلغ انتاجها اكثر قليلاً من تريليون متر مكعب اي نحو 29 % من الانتاج العالمي عام 2014 ويأتي نحو 60 % من انتاج أوروبا من دول روسيا وتحتل روسيا المرتبة الثانية عالمياً بنحو 17 % من الانتاج العالمي وتنتشر حقول الغاز في سهول سيربيا ومنطقة جبل الاوراك وبحر قزوين والبحر الاسود ومن الدول الرئيسية الاخرى في أوروبا تأتي النرويج وهولندا وتنتج مجتمعة اكثر من خمس انتان أوروبا ويستخرج منهم الغاز من الحقول المتناثرة في حجر الشمال .
2- تمثل امريكا الشمالية المركز الثاني بنحو 50 لتر بليون متر مكعب وهو ما تمثل 27 % من الانتاج العالمي عام 2014 وتمثل الولايات المتحدة المركز الاول عالمياً في الانتاج (21 % من الانتاج العالمي) وتتركز حقول الغاز من السهول العظمى وجبال الابلاش وجبال الروكي والاسكا وتأتي كندا في المركز الثاني بنحو 17 % من انتاج امريكا الشمالية .
3- تأتي منطقة الشرق الاوسط في المركز الثالث بنحو 0,6 تريليون متر مكعب اي ما يمثل 17,5 من الانتاج العالمي تأتي قطر بالمرتبة الاولى في الشرق الاوسط والمرتبة الثالثة عالمياً تليها ايران بنسبة 5 % ثم السعودية في المرتبة الثامنة وكذلك الامارات ثم مصر اما عن المناطق الجغرافية التي تستخرج منها الغاز فتمثل في الخليج العربي وخليج السويس ودخول الغاز الطبيعي في شمالي الدلتا والصحراء الغربية .
4- تأتي بعد ذلك قارة اسيا نحو 0.5 تريليون متر مكعب ومن الدول الرئيسة في الانتاج الصين وإندونيسيا وماليزيا وباكستان والهند .
5- تأتي افريقيا بالمرتبة الخامسة وتحتل المركز التاسع عالمياً ومن الدول هي نيجيريا وليبيا .
6- تأتي قارة استراليا في المركز الاخير ويبلغ انتاجهُ 0,06 تريليون متر مكعب وتتركز الحقول في السواحل الشرقية والغربية .(السماك , صفحات متفرقة)

التجارة الدولية للغاز الطبيعي -

اصبحت للغاز الطبيعي اهمية كبيرة للغاية خلال العقود الاخيرة واصبحت اهميتهُ مؤخراً لا تقل عن اهمية البترول والفحم كمصدر من مصادر الطاقة الرئيسة في العالم وتدخل كميات كبيرة من الغاز الطبيعي في التجارة الدولية سواء على هيئته الغازية عبر الانابيب او على هيئته السائلة وقد بلغ اجمالي الغاز الطبيعي الداخل في التجارة الدولية عام 2014 نحو تريليون متر مكعب اي ما يمثل 29 % من الانتاج العالمي للغاز الطبيعي وبلغت كمية الغاز الطبيعي المنقول في الانابيب 0,66 تريليون م^3 اي نحو ثلثي الغاز الداخل في التجارة الدولية .

- **ثالثاً / الفحم الحجري**

يعد الفحم الحجري كمصدر من مصادر الطاقة برز الفحم الحجري كمصدر مثالي لإنتاج الطاقة والوقود في القرن السابع عشر واخذت اهميتهُ تزداد بعد تطور الآلة البخارية في استخداماته في توليد البخار كقوة او طاقة محركة للبواخر والمكائن والقطارات ولا يزال يشكل نسبة لا يستهان بها من بين مصادر الطاقة المستهلكة في العالم وان الجدول رقم(2) يوضح التطور الذي اصاب استخدام كل مصدر من مصادر الطاقة المعروفة خلال الفترة من عام 1900 – 1990 م وكما يوضح اهمية الفحم كمصدر عام من مصادر الطاقة .(محسوب , 2015, ص 44) .

جدول رقم (2) يوضح نسبة الاستهلاك العالمي لمصادر الطاقة المختلفة من عام (1900 – 1990 م)

السنة	الفحم	النفط	الغاز الطبيعي	القوى المائية	المجموع
1900	094,3	3,8	1,5	0,40	100
1952	59	27	12,3	1,7	100
1956	55,3	30,2	12,6	1,9	100
1960	52	31,3	14,7	2	100
1964	44,6	35,8	17,5	2,1	100
1967	38,7	39,6	19,4	2,3	100
1972	31	45	18,3	5,7	100
1974	30,3	45,2	18,1	6,4	100
1978	27,1	46	18,6	8,3	100
1980	25	47	19	9	100
1985	23	45	20	12	100
1990	21	42	21	16	100

عمل هذا الجدول استناداً الى الاحصائيات الواردة في النفط

علماً بأن توقع نضوب النفط والغاز الطبيعي وتحديد سني عمرها لمدة قرن قادم وكذلك لوجود الاحتياطي الهائل للفحم الحجري في العالم خاصة لما تمتلكه روسيا والولايات المتحدة وغيرها من الدول المهمة فأن الفحم الحجري سيبرز ثانيةً كمنتج رئيسي للطاقة لعمر ما بعد النفط إضافة الى الطاقة الشمسية(هاشم ,ص 635) ,

لذلك بدأت دول وشركات كثيرة تتهيأ لان تطور استعماله لإعادة مكانتهُ وهيبتهُ في عصر ما بعد النفط ولذلك لرخصه اذ ما قورنت بالكلفة الاقتصادية التي تصاحب انتاج الطاقة البديلة الجديدة والمتطلبات التقنية التي تفتقر لها دول كثيرة والتي تدخل في انتاج الطاقة من تلك البدائل علماً ان الفحم الحجري كان حتى مطلع الستينات يشكل اهم مصدر من مصادر الطاقة في العالم حيث كانت نسبتهُ 52 % من مجموع مصادر الطاقة المستهلكة وكما موضح في الجدول السابق ,كما انه اصبح يستعمل مادة خام لإنتاج عدد كبير من المصنعات الكيمياوية التي بدأت تدخل الحياة العامة كمواد ضرورية تحتاجها الحفارة المعاصرة , وتبلغ الكمية المنتجة منه في العالم ما يقارب ثلاثة الأف مليون طن سنوياً وان الدول التي تترأس قائمة الانتاج هي كل من الاتحاد السوفيتي حيث ينتج ما يقارب 27,9 والولايات المتحدة الامريكية حوالي 33 % والصين الشعبية حوالي 20 % اما بولندا وبريطانيا فتنتج كل منها على التوالي 8 % و 4 % اما من حيث الاحتياطي فيملك الاتحاد السوفيتي حوالي ثلثي مجموع الاحتياطي العالمي ويأتي بعده الولايات المتحدة الامريكية 17 % ثم تليها الصين وبريطانيا والهند واستراليا , علماً ان هنالك دول كثيرة مازالت غير مسموح لها بشكل جيد من اجل ان تدخل في مجال الاحتياطي المؤكد خاصة في الوطن العربي حيث يعتقد انهُ يمتلك ثروة منجميه جيدة والشيء المهم هنا هو ان الفحم في الدول الكبيرة المنتجة مازال يلعب دور كبير في بناء قوة الدولة خاصة القوة الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم السياسية لدخوله في التجارة الدولية وتأثيره في العلاقات الدولية . لأن دولاً كثيرة مازالت تعتمد عليه بشكل كبير في مجال انتاج الطاقة الكهربائية وكذلك في التدفئة وادارة عجلات المصانع والمعامل خاصة في جمهوريات الاتحاد السوفيتي والصين وبعض دول أوروبا ورومانيا وهنغاريا واضافة الى اعتماد تركيا والصين(منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول , النفط ومصادر الطاقة البديلة , ص68 – 69).

ويتضح من الجدول المذكور سابقاً الحقائق التالية :

1- ان الفحم ولغاية منتصف الستينات كان يشكل اهم مصادر الطاقة في العالم من مجموع مصادر الطاقة المستهلكة .

على الرغم من ان اهمية الفحم النسبة اخذت بالتناقص الا انه لا يزال من مصادر الطاقة الرئيسة في العالم حيث يحتل المرتبة الثانية من مصادر الطاقة ومن المتوقع ان يحتفظ بمركزه وذلك لضخامة احتياطي الفحم مقارنة بحجم احتياطي النفط والغاز(جياد ,2000 , ص73),

رابعاً / الطاقة المائية

تلعب القوى المائية دوراً كبيراً في تنمية الصناعة في الوقت الحاضر ولقد اهتدى الانسان الى معرفة استخدام القوى المائية والسيطرة عليها من قبل معرفتهُ لمواد القوى والوقود المعدني بزمن طويل ويرى بعض الباحثين ان انحدار الماء كان اول مصدر غير حي للطاقة واستخدمه الانسان اذ استغل منذ القدم في اندفاع المياه في ادارة طواحين الغلال والسواقي

والدواليب التي يضعها معترضة لمجاري المياه السريعة لتدير الآت معامل الغزل والنسيج وساهمت بذلك في تقدم الصناعة في كثير من جهات العالم (عقيل , 1979 , ص535). لقد ازدادت اهمية الطاقة المائية بشكل كبير جداً بعد ان تمكن الانسان من الاستفادة من انتاج الطاقة الكهربائية(حسين , ص357) ,

ويجب مراعاة الظروف الاقتصادية عند استغلال الطاقة المائية من خلال :

1- قرب منطقة السد من سوق الاستهلاك للتيار الكهربائي وذلك لصعوبة نقل الطاقة الكهربائية الناتجة لمسافات طويلة لان الطاقة الكهربائية تفقد بطول المسافة وتحتاج الى ضغط عالي اقوى .
2- حجم السوق : ان انتاج الكهرباء من المساقط المائية يحتاج الى سوق ذو حجم غير وحجم السوق يعتمد على كثافة السكان ومستوى معيشتهم ونوع النشاط الاقتصادي الذي يزالونهو يؤثر في مدى استغلال الطاقة المائية لإنتاج الكهرباء مدى توفير مصادر الطاقة الاخرى (الفحم , البترول , الغاز) بأسعار منخفضة نسبياً بحيث يمكن منافسة الكهرباء الناتجة من المساقط المائية.
3- يرتبط استغلال الطاقة المائية لإنتاج الكهرباء بالتقدم العلمي والتكنلوجي للدولة لأنها بحاجة الى خبرة فنية وذلك لاستغلال الطاقة المائية لإنتاج الكهرباء مرحلة متقدمة من مراحل التصنيع .
4- توفير رؤوس اموال ضخمة . (عجيمة , 1976 , ص426).

- **مناطق توزيع مصادر الطاقة المائية**
- يوضح الجدول التالي قارات العالم وما تحويه من الطاقة المائية المستغلة الكامنة.

جدول رقم (3) يوضح الطاقة المائية الكامنة والمستغلة

القارة	مليون حصان	الطاقة الكامنة	مليون حصان	الطاقة المستغلة	نسبة الطاقة المستغلة
أفريقيا	274	40,6	0,4	0,4	5,14
آسيا	151	22,4	12,1	11,6	18
أمريكا الشمالية	84	12,5	35,8	34,4	42,6
أوربا	78	11,6	52	50	66,7
أمريكا الجنوبية	67	9,9	2,4	2,3	3,6
الاوقيانوس	20	3	1,3	1,3	6,05

عمل هذا الجدول استناداً الى الاحصائيات الواردة .محمد عبد العزيز عجمية , الموارد الاقتصادية , ص426

-الاهمية الجيوستراتيجية للنفط العربي في منظورقوى الاستهلاك الدولي(العباس , ص125).

ادت التطورات في السوق النفطية الدولية وتحسن اداء الاقتصاديات في الدول المتقدمة والدول النامية الى زيادة قيمة التجارة الخارجية العربية الى جميع الشركات التجاريين الرئيسيين وبدرجات متفاوتة . فبالنسبة لاتجاه اجمالي الصادرات العربية فقد سجلت قيمة الصادرات العربية المتجهة الى الصين 5,2 % من اجمالي الصادرات العربية وهذه النسبة تتناقص تدريجياً حيث بلغت نحو 3,3 % في عام 2002 بينما نقصت نسبة اجمالي الصادرات باتجاه الاتحاد الاوربي عام 2007 فقد شكلت 22,7 % من مجموع الصادرات العربية اما بالنسبة لاتجاه الصادرات نحو الولايات المتحدة الامريكية فأنها بانخفاض ايضاً(هاشم ,صفحات متفرقة). فقد بدأ هذا الانخفاض منذ عام 2003 , حيث شكلت نسبة الصادرات العربية 12,8 % من مجموع الصادرات العربية بينما بلغت 11,8 % في عام 2007, شكلتن الصادرات النفطية العربية نحو 32,5 % من اجمالي الصادرات النفطية العالمية اذ بلغت نحو 17,8 مليون في عام 2007 . وهذه النسبة هي الاكبر من بين جميع المناطق النفطية في العالم تليها الدول المستقلة من الاتحاد السوفيتي السابق التي بلغ اجمالي صادراتها النفطية 15,3 % ثم غرب افريقيا نفسه 08و8 % ومن هنا جاء اهتمام قوتي الاستهلاك الدولي بالمنطقة العربية واهم هذه الدول هي الولايات المتحدة كونها قوة اقتصاد والاتحاد الاوربي كونه قوة يمكن ان تعد التوازن الدولي والصين لأنها قوة صاعدة يزداد النمو الاقتصادي بشكل سريع(جياد , مصدر سابق , ص73).

المقومات الاقتصادية و اثرها على قوة الدولة

ان الموارد الاقتصادية لا تكمن فقط بما تمتلكه الدولة من مقدرة مالية وصناعية وتجارية ومواردها الطبيعية المتوفرة لديها ومواد الخام تحصل عليها دون عوائق وبأسعار تنافسية والعمالة الماهرة وسهولة وصول سلعها وخدماتها للأسواق العالمية وما تمتلكه من معادن نفيسة وعلى رأسها احتياطي الذهب فهذا كله لن يكون هو المؤثر فقط في ميزان القوى , ومقومات القوة تكمن ايضاً في ما تمتلكه الدولة من مخزون معرفي ومخرجات منظومتها في ادارة الموارد بجانب منصات ومحطات الابداع والابتكار والاختراع المنتشر في كل المؤسسات والاماكن والاستثمار في ذوي المهارات والخبرات المنتشرة ومدى مساهمة الفرد فيها في الاقتصاد المعرفي العالمي وبالتالي انعكاسه على مميزات التجارة ووضع الصادرات والواردات وان الدول ذات الاقتصاديات المقدمة هي وحدها التي تستطيع استخدام ادوات الاقتصادية كالمعونات والمساعدات والفروض والاستثمار والامتاع عن المساعدة او فرض الحضر على الاخرين من اجل تأمين غايتها ومصالحها الوطنية المرجوة في العلاقات الدولية كما ان مستوى الرفاه الاقتصادي يحدد قوة الدولة ومن جانب اخر يرتبط العامل الاقتصادي ارتباط وثيقاً بالقدرة الصناعية الدولة وتوطن صناعتها لذلك تعد محاربة الامية الصناعية والمعرفية من اوليات الدول المتقدمة (الاسدي , 2016 .), لقد اثبت ان السيطرة الاقتصادية الازمة للحفاظ على تدفق هذه الموارد من مصادر انتاجها الى مناطق استهلاكها من المهمات العسكرية والسياسية الحساسة وهذا لا يمكن الحصول عليه اذ غابت هذه السيطرة لذا فقد ترتب على معرفة هذه الحقيقة ظهور فكرة شرايين الحياة التي تمد الدولة بحاجاتها والتي اصبحت حماية هذه الشرايين من الامور التي تمس المصلحة الوطنية وللأمن القومي , ومن الطبيعي ان لكل دولة من دول العالم لها موارد طبيعية قلت او كثرت من كميتها او نوعيتها وان بعض دول العالم تتمتع بموارد طبيعية قليلة بينما نجد دولاً اخرى تتمتع بموارد ركيزة

عظيمة الاهمية كما اننا نجد بعض دول استطاعت ان تنقل او تستثمر مواردها على شكل الذي يحقق لها الرفاه الاقتصادي والاجتماعي فيما نجد دولاً اخرى لعبت مقدرتها مؤثرات خارجية لا نجني من خيراتها الا القليل اليسير وغالباً ما تصنف القوة الاقتصادية بكل جوانبها ومجالاتها كعامل يأتي في المرتبة الثانية في قوة الدولة التي سرعان ما تتحول الى قوة عسكرية ورفع مستوى التنافسية الصناعية والتجارية والمالية المعرفية بصورة تقود الدول لتحقيق فقرات نوعية في عالم التكنلوجيا والصناعات الذكية والحد من الفجوات المحتملة في ميزان القوة المادية بين الدول المتقدمة والمتأخرة وان يملك القوة الاقتصادية والتكنلوجية بتفوق على غيره من الدول حيث يؤثر الكيان الاقتصادي للدول المنظومة اقتصادياً الحالة الاقتصادية للدول الاخرى , والدول التي تكون قدرتها الاقتصادية حقيقة فان هذا الامر يحد من علامتها التجارية ويجعلها لا تتمتع بحرية كبيرة واستقلالية في قراراتها الخارجية بسبب حاجتها الاقتصادية للأطراف الاخرى والتي تتحكم في اهم صادراتها وايضاً وارداتها الرئيسية لتشغيل او تصنيع اهم محاور الاقتصاد والدول الضعيفة اقتصادياً نعتقد اعتماداً كلياً على ما تستورده من الخارج , فالوطن العربي يمتلك كافة المقومات الاقتصادية لبناء القوة والظهور ككيان سياسي له اثر فعال في المسرح وتوزان القوى فالموارد الطبيعية الموجودة فيه وبكميات كبيرة وانواع متعددة خاصة النفط الذي يعد هو عصب الحياة لكافة المصانع والآلات والحياة الاجتماعية الى جانب المساحة الشاسعة التي يبلغ 5 مليون ميل مربع اي ما يعادل 13 مليون كم وعدد النفوس التي تقدر حوالي 192 مليون نسمة وموقع جيوستراتيجي فريد (النعيمي 30 يوليو 2020, الحدث) .

خاتمة:

على الرغم من الاهمية الكبيرة للمقومات الاقتصادية الادارية والسياسية لبناء الدولة, الا ان العديد من الدول ومنها العراق تعاني من ضعف المقومات المذكورة, وبعد تبني البحث المنهجية العلمية لتحليل الموضوع من خلال وضع الاطارين النظري والعملي له وصل الى ان يطلق البحث من فرضيات عدة منها, للمقومات الاقتصادية الادارية والسياسية دور كبير بل تحدد مستوى بناء الدولة وان المقومات المذكورة في العراق مستواها ضعيف جداً مما جعل مستوى بناء الدولة مستوى ضعيف جداً ,وقد وصل البحث الى عدة استنتاجات تؤكد صحة الفرضيات منها , هناك علاقة قوية بين المقومات المذكورة وبناء الدولة وذلك من خلال المؤشرات الدولية الخاصة بهذا المجال , وفيما يخص العراق تبين انه يعاني من ضعف شديد في مقومات الدولة بالتالي له مستوى ضعيف جداً في بناء الدولة , اذ بلغ مستوى حكم الرشيد (8.9%) لسنة 2017 م وانه ضمن الدول غير المستقرة وبترتيب (3) عالمياً من حيث انعدام الاستقرار وانعدام السلام كذلك ضمن الدول الفاشلة بترتيب (11) عالمياً

لائحة المراجع:

1. الاسدي ,تمارة كاظم , اهمية العامل الاقتصادي في قوة الدولة , المركز الديمقراطي العربي , 2016 .
2. بندقي ,حسن حمزة , دراسة تحليلية في مبادئ الجغرافية السياسية , جامعة الملك عبد العزيز , السعودية (د ت).
3. جامعة الدول العربية واخرون , التقرير الاقتصادي العام الموحد 2008م .
4. جياد ,احمد موسى, النفط والموازنة/ الطاقة لعام 1950 , مجلة النفط والطاقة , 2000 .
5. حسين ,ازاد محمد, النفط والطاقة , جامعة الموصل ,(دت).
6. الدويكان , قاسم , الجغرافية السياسية , الطبعة الاولى , 2011م .
7. الدين ,محمد محمود , الجغرافية الاقتصادية , الطبعة الخامسة , مطبعة الانجلو المصرية , 1985 .
8. السماك ,محمد ازهر سعيد , جغرافية النفط والطاقة , جامعة الموصل .(د ت)
9. العباس ,قاسم احمد , احصائيات الطاقة والنفط .(د ت)
10. عبد الوهاب ,عبد المنعم, النفط بين السياسة والاقتصاد : تحليل ودراسة جغرافية اقتصادية سياسية , الكويت , مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع , 1974 .
11. عتيقة ,علي احمد , الطاقة والتنمية في الوطن العربي , منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط , 1987م
12. عجيمة ,محمد عبد العزيز , الموارد الاقتصادية , القاهرة , مطبعة دار النهضة , 1976 .
13. عقيل ,محمد فاتح , الموارد الاقتصادية , القاهرة , مطبعة المعارف , 1979 .
14. علبي ,عاطف , الجغرافية الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبولتيكا , 2008م .
15. محسوب ,محمد صبري, الموارد الاقتصادية , القاهرة , 2015 م .
16. منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول , النفط ومصادر الطاقة البديلة(د ت) .
17. الموسوعة الجغرافية من موقع www.ugeography.com .
18. النعيمي, سالم سالمين , الموارد الاقتصادية وقوة الدولة .
19. هارون ,علي احمد , اسس الجغرافية السياسية .
20. هاشم ,صلاح مهدي , الفحم واستراتيجية الطاقة .
21. الهيتي ,صبري فارس , المقومات الاقتصادية واثرها على الوزن السياسي للدولة , جامعة بغداد .
22. الهيتي ,صبري فارس , تطبيقات جيوبوليتكية استشرافية عن الوطن العربي .

نحو مقياس لمستويات التطبيق الشرعي في الاقتصاد

Towards a Scale of Shariah Application Levels in Economy

مؤنس العقاد ، مهندس وباحث اقتصاد اسلامي قسم الاقتصاد والقانون، جامعة صباح الدين الزعيم، إسطنبول

الملخص:

تنطلق الدراسة من مشكلة الحاجة لتأسيس مقياس شمولي للتطبيق الشرعي يشمل كامل الإطار الاقتصادي للدولة، وتؤسس الورقة بمقارنتها بين مستويات التشريع والتطبيق القانوني في الدولة المعاصرة مع مستويات الفعاليات الاقتصادية فيها مقياسا أوليا لتحديد مستويات التطبيق الشرعي في المجال الاقتصادي ضمن أطر الدولة المعاصرة، وتظهر أنه على الرغم من كون الأساس الشرعي لتطبيق اقتصادي معين هو واحد إلا أن مستوى تطبيقه في إطار الدولة المعاصرة قد يوجب مزيدا من النظر والتحليل والتفصيل. ونتج عن الدراسة مقياس متعدد الاستعمالات يستخدم للتحليل والتصنيف ورسم الاستراتيجيات للمؤسسات والأشخاص والدول. يولد هذا المقياس أداة منهجية جديدة يمكن البناء عليها في تطبيقات غير محدودة فكريا وعمليا.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الإسلامي، مقياس التطبيق الشرعي الاقتصادي، مستويات التطبيق الاقتصادي.

Abstract:

The paper aims to establish a basic scale to measure the level of any economical action in general and practical implementation of Shariah in it in particular, this is within the legal frame of the modern state, whereas differentiating economical transactions based on the authority level of its parties may result consequences on the economical practice itself and the other indirect consequent stakeholders, nevertheless the original Sharia base and the name of transaction are not tacked or changed. The resulting scale has various applications and can be utilized as a tool for analysis, categorization and strategic planning for individuals, companies, and institutions.

Keywords: : Islamic Economy, Shariah Economic Application Scale.

JEL Codes: N40, O11, O21, P48, Z12.

مقدمة:

على مدى القرنين الأخيرين قطعت البشرية أشواطا بعيدة في التطور الاقتصادي والسياسي ضمن أطر دولنا المعاصرة، ساد فيها القانون والهيكلية البيروقراطية مؤسسات الدولة، ففي حين يسلم البعض بدور الغرب المحري في هذا التطور الإنساني ، يرى أخرون بأن الاقتصاد العالمي قد قطع أشواطا بعيدة في التطور بناء على أصول إسلامية مثل التملك والميراث والعدالة والحرية المقيدة فمثلا يقول الأستاذ يوسف كمال: "انطلق الغرب من علم المسلمين ونظامهم الاقتصادي ومؤسساتهم المالية ليقيم اقتصادا هائلا، نجح فيه بقدر ما أخذ عن المسلمين من نظم الحرية والملكية والميراث والربح، وانتكس بقدر ما بعد عن نظام الإسلام في ممارسة الحرام من احتكار وربا وأكل مال بالباطل" (كمال 1990، 27). وبغض النظر عن أسباب هذا التطور إلا أنه وموازيا لهذا التطور الاقتصادي تطورت أيضا أطر الدولة وهيكلياتها، فترسخت دولة المؤسسات وظهرت الدساتير والقوانين حاكمة لها منظمة لكل فعل سياسي واقتصادي فيها. وفي حين استورد المسلمون تلك الأطر الإدارية بغالبيتها، فقد عدلت بعض الهياكل الاقتصادية، وبرزت من جذورنا الثقافية كمؤسسات موازية لمثيلاتها التقليدية، المصارف الإسلامية وشركات التأمين التكافلي، لتسد هذه المؤسسات جزءا من الثغرة المرجوة في مجالها ضمن أطر الدولة المعاصرة.

مشكلة البحث:

رغم أن المبادئ الإسلامية الأصيلة المنبثقة من أصول التشريع الإسلامي لم تتغير منذ البعثة إلى اليوم، إلا أن تطور البشرية وتعقد فعالياتنا اليومية أدى وباستعمال وسائل التشريع الى تطوير الخطاب الفقهي وتشريعاته الفرعية بناء على نفس الأصول ليتيح للفرد المسلم التأقلم مع مقتضيات الحياة المعاصرة، وحيث أن الريادة الاسلامية في قيادة التطور البشري اقتصاديا وسياسيا قد خبت جذوتها مؤخرا، فقد أصبح المسلمون يجاهدون في تطوير تشريعاتهم ليواكبوا مقتضيات عصرهم بتعديل ما يمكن تعديله من الأنظمة الغربية لتلائم الشريعة الاسلامية، فظهرت البنوك الإسلامية وتلتها شركات التأمين التكافلية بما لها وما عليها. وبعد عدة عقود من إثبات هذه المؤسسات لتواجدها وفعاليتها، ظهرت مجموعة من المقاييس والمؤشرات لقياس الأداء والتطبيق الشرعي لهذين النوعين من مؤسسات الاقتصاد الإسلامي.

وهنا تظهر مشكلتنا فمؤسسات الاقتصاد الإسلامي لا تقتصر على البنوك الإسلامية والتأمين التكافلي فقط، فهي أوسع من ذلك بما يشمل الفعل الاقتصادي في المستويات الأعلى والأدنى منها، ووجود مقاييس ومؤشرات التطبيق هذه على هذا المستوى لا يلغي الحاجة الى مقياس أشمل ينطبق على كامل مستويات الفعل الاقتصادي في دولنا المعاصرة. وحيث أن الشكل المؤسسي للفعل الاقتصادي في بقية مستويات التطبيق يختلف عنه في البنوك والتكافليات فإن السؤال التالي يطرح نفسه: ماهي إمكانية التأسيس لمقياس شمولي يتجاوز محدودية مقاييس التطبيق الشرعي للبنوك الإسلامية ليشمل كامل الإطار الاقتصادي للدولة؟ بحيث يصبح الموجه للتطوير والمحدد لنقاط الخلل.

الدراسات السابقة:

في دراسة للباحث عبد الرزاق سعيد بالعباس بعنوان "هل قصر الفقهاء المعاصرون في بيان أصول النظام الاقتصادي الإسلامي؟" أن التأصيل للنظام الاقتصادي الاسلمي لا يخرج عن كونه مجرد انعكس للظروف التاريخية التي أحاطت بظهوره، وبالتالي فينبغي في كل عصر تجديد التأصيل وتطويره لتهيأ للمسلمين أصول واسعة تمكنهم من مسايرة كل جديد. (بالعباس 2008) ففي هذه الدراسة يحث لباحث على مواكبة العصر بالتطوير والتأقلم الأمثل مع العصر إلا أنه لا يقارب مسألة قياس مستوى تطبيق على سلم هيكلية الدولة المعاصرة، وأما في دراسة مدى توافق معاملات البنوك الإسلامية مع قواعد الاقتصاد الإسلامي لمجموعة من الباحثين والتي تهدف إلى بناء معيار فني متخصص لتقييم ومعرفة مدى التزام البنوك الإسلامية بقواعد الاقتصاد الإسلامي أثناء قيامها بالعمليات المصرفية . ومن ثم تم تصميم معيار فني تم تطبيقه على عينة من البنوك الإسلامية في الوطن العربي. (بدر، المصري و سيدأحمد 2017) فقد قام الباحثون فيها بجهد طيب، ولكنه أيضا محصور في مجال التعاملات المصرفية. وفي دراسة أخرى متميزة قام بها مجموعة من الباحثين الأتراك (Dinç، وآخرون 2021) بعنوان :" مقياس محو الأمية المالية الإسلامية: تعديل في مجال الثقافة المالية المعاصرة" حيث حاول الباحثون تعميم مقياس محو الأمية الاسلامية (Islamic financial literacy) (المستخدم كما تفيد الدراسة في المجال البنكي حصرا) على جميع الصناعات وفي مختلف البلدان، وعلى طيب المجهود فيها إلا اناه تبقى منحصرة في مجال التعاملات المالية، بدون الإشارة الى أهمية التطبيق على المستويات التشريعية والتنفيذية كما سنرى في دراستنا.

المنهجية:

في إطار تحليلي استقرائي تتناول الدراسة التطبيقات العملية للاقتصاد الإسلامي قياسا على السلم الإداري والقانوني للدولة المعاصرة. فبداية: ستلخص الدراسة الهرمية التشريعية للدولة المعاصرة موضحه مستويات سلم التشريع والتنفيذ القانوني من أعلى هرم الدولة الى أدناها من الناحية القانونية والإدارية للبيروقراطية المعاصرة كونها العمود الفقري لإدارة الدولة المعاصرة. ثم توضح الدراسة موضع الفرد المسلم في هذه الهرمية وعلاقاته الاقتصادية في بيئته ومع من يعولهم. ومن ثم تتوسع الدراسة بمنهجية مقارنة لتحدد مستويات الفعاليات الاقتصادية بناء على الهرمية السابقة موضحة التطبيقات والمؤسسات المعاصرة للاقتصاد الإسلامي على مستويات السلم المذكور، والذي سيبدو كمقياس تصنيفي للتوافق الاقتصادي مع الشريعة.

وحيث أن من سمات المقياس عادة إمكان تطبيقه على متغيرات عدة لقياس الفوارق بينها فستوضح إمكانات تطبيقه على مثالين متباعدين تماما في الظاهر والقاسم المشترك الوحيد بينهما هو الاقتصاد الإسلامي نفسه ودرجات تطبيقه، ففي المثال التطبيقي الأول تقدم الدراسة تحليلا عاما لتصنيف الدول بناء على مستويات تطبيقها للشريعة الإسلامية في هرميتها التشريعية للمجالات الاقتصادية، مبينة إمكان استخدام المقياس كأداة تصيف دولية ومحددة للتوجه الاستراتيجي للدولة في تطبيقات الاقتصاد الإسلامي. وفي المثال التطبيقي الثاني ستطبق الدراسة هذا المقياس لتصنيف مجالات تناول الكتب والدراسات لمستويات الفعاليات الاقتصادية في مواضيعها، وترى بناء عليها توجهات ادبيات الفكر الاقتصادي الإسلامي تاريخيا ومعاصرا وأكاديميا. وبعد اثبات إمكان تطبيق المقياس في مجالات متعددة بالمثالين السابقين ستورد الدراسة عددا

من التطبيقات العملية الأخرى الناجمة عن استعمال هذا المقياس مع استعراض سريع لما سيترتب عليه وينتج عن استعماله في عدد كبير من المجالات والتطبيقات.

إن إشكالية تحديد مستوى الفعل الاقتصادي (التعامل) في أطر الدولة المعاصرة يفتقد الى الدقة اللازمة لتوضيح سويته وضوابطه؛ بمعنى أننا عند الحديث عن عقود المضاربة التقليدية، مثلا، فإننا نتحدث عن مجموعة من الفتاوى تناولتها مذاهبنا الفقهية فاختلفت في بعض مسائلها وتوافقت في غيرها، ولكن عند الحديث عن عقود المضاربة المعاصرة فإننا نواجه معضلة إضافية، فهل نتحدث عن عقد مضاربة بين تاجرين في سوق ما، أم عن عقد مضاربة نمطية مع بنك إسلامي، أم أننا نتحدث عن عقد مضاربة تمويلية هائل الحجم بين البنك المركزي وبنك إسلامي؟ من الواضح ان الأساس الفقهي لهذه العقود مشترك، ولكن بينها بونا شاسعا متعلقا بالمستوى الإداري لتطبيق هذا العقد، بين كونه تطبيقا فرديا خاصا أم تطبيقا نصف مؤسسي (أي بين فرد ومؤسسة) أم كونه تطبيقا رسميا خالصا بين البنك المركزي وبنك أخر. وهنا يظهر الاشكال الذي تحاول هذه الورقة الإجابة عليه.

مفاهيم أساسية

في البداية لا بد من توضيح بعض المفاهيم التي ستستخدم لاحقا للبناء عليها، وسنبدأ بتحديد مفهوم الدولة المعاصرة تمييزا لها عن الدولة التاريخية سواء كانت خلافة او مملكة الى بدايات تبلور مفهوم الدولة الحديثة في منطقتنا إبان مطلع القرن الماضي.

الهرمية التشريعية للدولة المعاصرة

تتميز الدولة المعاصرة بفصل السلطات الثلاثة عن بعضها البعض. وهي السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، فلا تجتمع في الدولة الديمقراطية الحديثة كل السلطات لدى جهة واحدة، ويكون نظام المراقبة والمحاسبة فعالا في ضبط هذه السلطات. وتبنى الهيكلية القانونية للدولة على الأسس المنصوص عليها في دستور الدول فتكون هي المرجع الأساسي في تكوين النظام السياسي والتشريعي والإداري وكذلك تحدد مرجعيات الدستور الدينية والأخلاقية والاجتماعية والعرقية أحيانا. فمرجعيات هذه الدساتير تعتبر القائد والموجه لتشريعات الدول فيما تحت الدستور من تشريعات ناجمة عنه. وتسهر على صيانة الدساتير وتطويرها مؤسسات مثل اللجان الدستورية او الهيئات التأسيسية او المحاكم الدستورية العليا. وهي بمجموعها مؤسسات مسؤولة فقط عن وضع الدستور، او تطويره، او تفسيره، او الاحتكام اليه. مع اختلافات فيما بينها على اختلاف الدول. فالمسيحية مثلا موجودة في دساتير العديد من الدول الغربية الديمقراطية كمصدر تشريعي او مرجع ثقافي او اجتماعي أو حتى ديانة رسمية لتلك الدول. ويعدد الشنقيطي عددا من الدول التي تعتمد المرجعية الدينية في دساتيرها قائلا: "ويكفي ما أوردناه على وجود ديانات رسمية ووطنية في دساتير العديد من دول العالم، ومنها ديمقراطيات عريقة في أوروبا الغربية، مصنَّفة في أعلى سلَّم التطور الديمقراطي في العالم". (الشنقيطي 2021) وعليه فالنص على المسيحية في الدستور يعتبر مرشدا للمشرعين القانونيين تجاه اعتماد موقف المسيحية من محل التشريع كالإجهاض مثلا.

تنص الدساتير على المسؤولية التشريعية والتنفيذية في الدولة وتحدد صلاحيات اصدار القوانين وتفسيرها وتطبيقها والجهات المسؤولة عن ذلك. وهنا تتنوع الأنظمة بين الدول من الديمقراطية الرئاسية أو البرلمانية الى ديكتاتوريات الفرد او الحزب. ولكن عادة ما تكون مجالس النواب هي المسؤولة عن اصدار القوانين كونها السلطة التشريعية، حيث تقوم بسن القوانين ومناقشتها من خلال لجان تخصصية ثم يتم التصويت عليها وإقرارها لتنتقل مسؤولية تطبيقها على أرض الواقع الى السلطة التنفيذية. تكون الحكومات بوزاراتها ورئاستها هي المسؤولة عن تطبيق تلك القوانين كونها السلطة التنفيذية في الدولة. فتقوم بإصدار التعليمات التنفيذية لتلك القوانين وتتابع تطبيقها من خلال الوزارات والإدارات التنفيذية. ثم تقوم الإدارات والمؤسسات الرسمية بإصدار القرارات والتعليمات الإدارية ضمن صلاحياتها لتطبيق تلك التعليمات التنفيذية في إجراءاتها اليومية وتعاملاتها ونماذجا التطبيقية، وعند ذلك تنتقل مضامين الدستور والقوانين الى الواقع المعاش للمؤسسات والأفراد.

في المخطط الهرمي (الشكل 1) تبين فيغينتي (Vīgante) (2018) في وثيقة رسمية للحكومة اللاتفية مقارنة لتوضيح الفروقات بين الهيكلية الرسمية لإصدار القوانين وتحديد المسؤول عن ذلك في الدول بشكل عام، مع توضيح الفروقات الناجمة عن الانضمام الى الاتحاد الأوربي:

الشكل رقم (1): هرمية التشريع- مقارنة الاتحاد الاوروبي وجمهورية لاتفيا

المصدر: تقرير معد لصالح وزارة العدل في جمهورية لاتفيا (Vīgante 2018)

يبدو واضحا في الهيكلية الوطنية للجمهورية والاتحاد الاوروبي ان الدستور يقع في اعلى الهرم فوق القوانين الاخرى (التي تسمى أحيانا بالثانوية نسبة إليه) حيث يكون البرلمان المسؤول عن سن هذه القوانين ومن بعده تقوم الحكومة بإصدار التعليمات التنفيذية لما سبق. وهذا ما يؤكده الدكتور حسن بحري واصفا الدستور بأنه: "القانون الأسمى في الدولة، وهذا السمو يستوجب بطبيعة الحال أن تتقيد بأحكامه السلطات العامة في الدولة، وأن تكون جميع القواعد القانونية غير متعارضة مع القوانين الدستورية" (2018، 185).

موضع الفرد المسلم

يسعى المسلمون الى تحري الحلال في تعاملاتهم التجارية ويطمحون الى أن تكون شاملة لجميع مناحي حياتهم أخذا وعطاءا، تجارة او تبرعا. يقول رفيق المصري (2012، 35) واصفا تطلعات علماء الاقتصاد الاسلامي: "إن الاقتصاد الإسلامي مرشح للنهوض بهذه التطلعات، لكي ينطفئ الصراع بين الاقتصاد والدين، وبين ما هو كائن وما يجب أن يكون." وقد اجمع العلماء على عدم مؤاخذة المسلم فيما أجبر على التعامل به من مقتضيات الحياة الاقتصادية المعاصرة بشرط انعدام البديل الشرعي وتقدير كل حالة بقدرها. فمثلا لا خيار للبنوك الإسلامية إلا ان تعزل عائداتها الربوية من تعاملاتها الاجبارية مع البنك المركزي في حساب خاصة ولمخارج خاصة تحت رخصة الاضطرار الشرعية.

وبتحليل مبدئي لتعاملات المسلم اليومية من منظور الترتيب الإداري للدولة المعاصرة نجد انها تكون مع الأفراد والمؤسسات الخاصة والعامة وبعضها يكون في مستوى إداري أعلى منه كالمؤسسات الحكومية مثلا او في مستواه من الأفراد والشركات أو مع من يعولهم من الأفراد ممن يكمن اعتباره مسؤولا عنهم إداريا. كما يوضح في الشكل (2):

الشكل (2): العلاقات الفردية

لو افترضنا ان مؤسسة ما او شخصا من موقعه في المجتمع (وتحديدا من موقعه في السلم) قد اجتمعت له الإمكانات ليتحرى الحلال في تعاملاته مع من هم أعلى او أدنى منه إداريا، فهل سينجح هؤلاء بدورهم في تحري الحلال في تعاملاتهم مع منهم اعلى او أدنى تسلسليا؟ وبالتالي سيصبح سؤالنا شاملا لكامل سلم التعاملات في الدولة المعاصرة من أعلاه الى ادناه، أي من أصغر معاملة اقتصادية (كإهداء قطعة حلوى لطفل صغير) إلى اعلى تحديد لمدلول اقتصادي في دستور دولة ما. كما يبين الشكل (3) ذلك بصورة مبسطة.

الشكل (3): سلم التعاملات المبدئي

فسلم التعاملات يجب ان يتسم بالحلال من أعلاه الى ادناه، (أو هذا ما يسعى إليه منظرو الاقتصاد الاسلامي)، ولا يؤاخذ المسلم فيه الا بما يقدر على فعله ويستطيعه. فمن يجد مؤسسات او بنوكا إسلامية تتيح له تمويل شراء بيته يؤاخذ إن تركها الى مؤسسات او بنوك ربوية تقدم نفس الخدمة. وحيث يكون كل شخص او مؤسسة مسؤولا في مستواه عن الفعل الاقتصادي وتعاملاته فيه قانونيا وشرعيا.

مستويات الفعاليات الاقتصادية ومجالاتها

ومفهوم المستويات هذا هو مفهوم وارد كثيرا في أدبياتنا العلمية والفقهية ولكنه مستتر بين السطور، فمثلا في محاولته لتصنيف المشاكل التي تواجه البنوك الإسلامية يقول القاضي محمد وفيق (2014، 30): "بوسعنا أن نقسم هذه المشاكل والمعوقات الى قسمين: الأول معوقات داخلية متعلقة بالعمل المؤسسي ذاته داخل المصارف الإسلامية والثاني معوقات خارجية متعلقة بالبيئة الإدارية والقانونية والقضائية التي تعمل فيها المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية" وبذلك يحدد وفيق زين العابدين في دراسته مستويين واضحين أحدهما تحت المؤسسة والأخر فوقها.

ولكن هل هذا التصنيف كاف ليشمل هيكلية الدولة الإدارية كلها؟ بقليل من التحليل والتصنيف يمكن ملاحظة أن الفعاليات الاقتصادية على تنوعها يمكن حصرها في مستويات بحسب موضعها من الهرمية التشريعية للدولة المعاصرة، وبشكل مبدئي يمكن ملاحظة التمايز بين ستة مستويات اقتصادية تحصر ضمنها جميع مجالات العمل الاقتصادي في الدولة كما في الشكل (4) وتفصل كما يلي:

1- **المستوى الأول (الملكية):** وهو أبسط المستويات ويشمل فقط القواعد الناظمة للملكية ولادخار المال واكتنازه أو إتلافه، كما يشمل إخراج الزكاة والصدقات طوعا، وهي محصورة بين العبد وخالقه ولا تشمل فقه المعاملات بين الأفراد. وما يوجد في هذا المستوى من معاملات فهي باتجاه واحد اختياري لا ينظمه إلا علاقة العبد بربه. فإخراج الصدقات مثلا خيار شخصي للفرد وإن نتج عنه استلام شخص اخر لهذه الصدقة. وتقع جميع أحكام

الوقف مثلا في هذا المستوى حيث أن الوقف بحسب الشيخ مصطفى الزرقا (1998، 10): "يفيد معنى حبس المال عن الامتلاك والتداول، في سبيل المقاصد العامة."

2- **المستوى الثاني (التعاملات):** ويشمل التبادلات التجارية والعقود والمبايعات بين الأفراد والشركات فيما بينها، وينظمه فقه المعاملات والأعراف والقوانين المرعية. وهو في تصنيفنا الحالي لا يشمل المعاملات مع المؤسسات الحكومية او البنوك او أي نوع من العقود النمطية المتداولة. وهنا مثلا يصف د. سامر قنطقجي (2009، 121) مفرطا في التعميم فقه المعاملات على باقي المستويات: "إن عودة فقه المعاملات وهو الجزء التطبيقي للإسلام إلى الحياة من جديد بثوب اسمه الاقتصاد الإسلامي وتقديمه للكثير من الحلول الناجعة للأزمات العالم، إنما هو برهان على أن هذا الدين هو دين حياة". كما يظهر هذا الاستدلال أهمية فهم المستويات المذكورة هنا لتجنب التعميمات العلمية الخاطئة.

3- **المستوى الثالث (التراخيص):** ويشمل معاملات الافراد والشركات مع المؤسسات الرسمية (كالبلديات ومديريات السياحة مثلا) والبنوك والشركات ذات اليد العليا (كشركات الهاتف والكهرباء)، وتكون غالب هذه التعاقدات منمذجة وثابتة الشروط والأحكام مع خيارات محدودة للأفراد والشركات الدنيا، كاستصدار رخصة مشروع أو عقود توصيل خدمات الهاتف أو عقود الحصول على قرض مصرفي كما جميع عقود الاستصناع والمرابحة والمضاربة. وتقع فتوى الدكتور وهبة الزحيلي (2018، 558) التالية في هذا المجال: "فليطمئن المسلم على سلامة تعامله مع المصارف الإسلامية شرعا، أخذا وعطاء، إنتاجا واستثمارا، على أساس المشاركة المنتهية بالتمليك أو المساهمة".

4- **المستوى الرابع (التعليمات):** وهو يشمل الأنظمة والتعليمات التي تصدرها الوزارات والإدارات الحكومية (السلطة التنفيذية) وتدعى بالتعليمات التنفيذية بناء على القوانين المجملة، لكي تنظم عمل البنوك والهيئات الحكومية المتعاملة بشؤون العامة والشركات العليا كشركات الهاتف والكهرباء. وتكون هذه التعليمات صارمة ومحددة المجالات. وبها يتم السماح بترخيص البنوك الإسلامية مثلا وبشروط معينة، أو يتم تحديد الوثائق التي تطلب في البلدية من مواطن أو شركة تسعى للحصول على رخصة معمل ما. ويصطلح على تسميتها في بعض البلدان بالتعليمات التنفيذية التابعة للقوانين. فمثلا عندما يناقش د. حسين فهمي (2013، 304) مسألة فرض نسب السيولة على البنوك الإسلامية: "وأرى أنه لا مانع من استخدام البنك المركزي لأداة نسبة السيولة لمراقبة البنوك الإسلامية في حسن استخدامها للموارد المتاحة لديها". فهو يناقش مسألة في صلب هذا المستوى.

5- **المستوى الخامس (التشريعي):** وهو عملية اصدار القوانين التي عادة ما يسنها البرلمان او رئيس البلاد (السلطة التشريعية) تحت سقف دستور البلاد وبحسب الاحتياجات المحلية. وهي مثلا ما يتحدث عنه د.محيي الدين أبو الهول واصفا مشاكل البنوك الاسلامية: "عدم وجود تشريعات خاصة تتناسب مع طبيعة البنوك الإسلامية تضبط وتنظم العلاقة بين البنوك الإسلامية بعضها مع بعض، وتنظم علاقتها مع الأنواع الأخرى من البنوك... والأهم من ذلك تنظيم علاقة هذه البنوك مع البنك المركزي". (أبو الهول 2012، 129-130) فهو هنا يحدد المشكلة في المستوى التشريعي الخامس ويظهر انعكاساتها العملية على علاقات البنوك من المستويين الرابع والثالث.

6- **المستوى السادس (التأصيلي):** او التأسيسي ويتم بصياغة دستور البلاد او تأويلات نصوصه وتقوده المحكمة الدستورية العليا او الهيئة التأسيسية للدستور أو ما شابهها من هيئات، وفيه يحدد النظام العام للبلاد كالاشتراكية او الليبرالية او الاسلامية وتحدد مصادر التشريع وغيرها من الاحكام التي تترجم لاحقا في سلم المجالات الى قوانين فتعليمات فعقود فتعاملات. وهذا ما تحدث عنه د. (شابرا و المصري 2005، 185) واصفا إياه بالمعايير: "يمكن القول بأن القران والسنة يقدمان معايير حول الفاعلين الاقتصاديين كيف يتصرفون، وأي سياسات يجب تبنيها".

وباستعراض هذه المستويات في (شكل 4)، يمكن ملاحظة ان مصادر تشريعنا تسد احتياجات المستوى السادس التأصيلية كما تتراكم كثافة أدبياتنا الفقهية في المستويين الأول والثاني بينما يتراجع هذا الزخم تدريجيا فيما تلاه من مستويات. كما يمكننا تحديد المستوى الذي تتناوله مسألة فقهية ما على ذلك السلم ويتيح فهم محدداتها العليا وتأثيراتها اللاحقة.

الشكل (4) مجالات التو افق الاقتصادي مع الشريعة من تصميم الباحث

ملاحظة: تم تسمية المستوى الثاني من سلمنا هذا بالتعاملات تمييزا له عن فقه المعاملات وتحديدا لتلك السوية من فقه المعاملات الذي يشمل عددا أكبر من المستويات بحسب تصنيفنا السلمي.

مفاهيم المستوى والمجال والتوافق:

ولتوضيح هذه المفاهيم يقتضي التفصيل فيما يلي فبهذا الفهم يبدو كل مستوى مستقلا عن غيره بالتالي:

1- مقرريه: وهي الهيئات او الأشخاص المسؤولين في المستوى عن القيام بالعمل او التشريع او التطبيق. (كالبرلمان المسؤول عن سن القوانين في المستوى التشريعي).
2- متلقيه: وهم الأشخاص المتأثرون بقرارات وتعليمات مقرري المستوى وقد يكونون أنفسهم مقررين وفاعلين في مستواهم ومؤثرين على متلقيه. (فالتنفيذيون متلقون في المستوى التشريعي ومقررون في مستوى التعليمات التنفيذي).
3- أدواته: وهي المخرجات الناتجة عن مقرريه في مستوى معين وهي الوثائق او الإجراءات او العقود وغيرها. (كالدستور للمستوى التأصيلي، او القوانين للمستوى التشريعي).

ويحدد كل مستويين متتاليين مجالا معينا من الفعاليات الاقتصادية والتعاقدات والتعاملات والمبايعات والتي تكون محكومة بأدوات المجال ووثائقه وأنظمة الدولة بكافة مستوياتها. وحيثما أتيح تطبيق الشريعة في مجال ما يمكننا اعتبار ذلك توافقا مع الشريعة، والعكس بالعكس أيضا. مع امكان تطبيق الخيارين في بعض الأحيان.

ومن هنا يولد مقياس التوافق الاقتصادي مع الشريعة كمؤشر لموضع وتأثير القرار الاقتصادي في أي دولة ما، وكمقياس للمقارنة ومحدد لمناطق التطوير والاحتياج في الفكر الاقتصادي الإسلامي وغيرها من التطبيقات.

التوافق الاقتصادي في مستويات الفعاليات الاقتصادية

بعد التأسيس النظري لهذا المقياس ستتناول الدراسة التطبيقات الفعلية لهذا المقياس، ولتوضيح تطبيقات هذا المقياس العملية سنورد مثالين واقعيين، الأول في تصنيف الدول بناء على مقياسنا، والثاني في تصنيف الكتب والدراسات بناء على مستويات الفعاليات الاقتصادية المتناولة فيها.

التوافق الاقتصادي للدول مع الشريعة

حيث إن سلم مجالات التوافق مع الشريعة شامل لكل الهيكلية الإدارية للدولة المعاصرة فكيف ستبدو هذه الدول لو نظرنا إليها من خلال هذا السلم نفسه؟ بمعنى لو صنفنا كل دولة بحسب تطبيقها لقواعد الشرع على كل من مجالات التوافق الاقتصادي سنلاحظ تباينات واسعة بحسب تنوع البيئات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ولأمكننا قياس مدى امتثال بلد ما لقواعد الشريعة في الاقتصاد الإسلامي كما في الأمثلة التوضيحية التالية:

الشكل (5): جدول مجالات تو افق الدول مع الشريعة من تصميم الباحث.[1]

جدول مجالات تو افق الدول مع الشريعة						
الرقم	المجال	دولة 1	دولة 2	دولة 3	دولة 4	دولة 5
6	تأصيل					
5	تشريع					
4	تعليمات					
3	ترخيص					
2	معاملات					
1	امتلاك					
دليل الألوان: متوافق مع الشريعة - غير متوافق مع الشريعة - مختلط						

وكمثال لتوضيح الجدول ففي دولة شيوعية (دولة 1) يتم فيها مصادرة الملكية الخاصة، فإن المستوى الأول يتم انتهاكه، وبالتالي فغالب الأمر ان جميع التعاملات في المستويات الأعلى من ذلك تفتقر الى التوافق مع الشريعة. أما في دولة اشتراكية فعادة ما تتجنب الشركات الإسلامية والتجار الملتزمون التعامل مع المصارف الربوية والمؤسسات الحكومية قدر الإمكان، وبذلك انحصرت التعاملات الإسلامية وقتها في المستويين الأول والثاني فقط. (كما في مثال الدولة2). وأما (الدولة 3) في الجدول اعلاه فتسمح بتأسيس البنوك الإسلامية بجوار الربوية وتكون فيها المستويات الأول والثاني والثالث في غالب الأمر متسمة بإمكان التوافق مع الشريعة وتبدأ المشاكل التطبيقية بين البنك الإسلامي والبنك المركزي في المستوى الرابع من السلم، وهنا لا يؤاخذ المسلم إلا في حدود ذلك. وكمثال أخر فإن الدول التي يكون بنكها المركزي إسلاميا (دولة 4) كما في السودان وإيران وباكستان بحسب (الحزيم 2004، 19)، فقد ارتقت في التوافق مع الشريعة إلى المستوى الرابع على الأقل حيث يتبع البنك المركزي للسلطة التنفيذية ويزيل ما بينه وبين المستوى الثالث مثل البنوك الخاصة من شبهات. وكذا فإن هدف الاقتصاديين الإسلاميين هو الوصول الى حالة (دولة 5) حيث لا تتعارض الأنظمة ولا القوانين مع مبادئ الاقتصاد الاسلامي باختلاف مجالات التعاملات.

يمكننا الاستفادة من هذا التصنيف في عدد من النقاط:

- إن تطور التوافقية مع الشريعة في البلدان عموما يتجه من الأسفل الى الأعلى، من الامتلاك حين تضيق الدولة على المواطنين، ثم عند السماح بترخيص المصارف الإسلامية، الى ان تصل التشريع او التأسيس والتأصيل في المستوى الأسمى للتوافق.

1 تجنب هذا التحليل الأولي تسمية الدول بشكل صريح لتجنب الدخول في التفاصيل الدقيقة للفروق القانونية والإدارية بين الدول كونها خارج مجال البحث، إلا أن القارئ يستطيع ربط الوصف بعدد من هذه الدول.

- من الواضح أن التغيرات في المستويات العليا من سلم التوافقية تؤثر حتما وبشكل واضح على المستويات الدنيا منه، وليس العكس صحيحا بالضرورة. فالسماح بترخيص بعض المؤسسات المالية الإسلامية في أمريكا واجه اعاقات قانونية في بعض الولايات الامريكية نتيجة اختلاف النصوص القانونية بين الولايات. ما انتهى الى استحالة تأسيس المصارف الإسلامية في بعض الولايات الامريكية بسبب نص قانونها على ضمان حد أدنى من الربح للمودعين. وهنا يبدو واضحا تأثير المستويات العليا من السلم على الدنيا منه، ولكن تعامل الشركات في تلك الولايات بالعقود الشرعية لا يجبر تلك الولاية على تغيير قوانينها تبعا لذلك.
- باستعمال هذا التصنيف يكمن تحديد أولوية اتجاهات التطوير في قطاع الاقتصاد الإسلامي بحسب حالة كل بلد على حدة ووفقا لاحتياجاته القانونية او التشريعية او الدستورية. فيتوجب بناء عليه ان تقوم الكوادر التعليمية والتأهيلية للاقتصاد الإسلامي في الدولة بتحديد احتياجاتها التطويرية وتوجيه كوادر الخريجين الجدد نحو مجالات الاحتياج لسد الثغرة في المستقبل.
- كما يمكن تصنيف المؤسسات الخاصة والحكومية الفاعلة ضمن مجالات التوافق، فيبدو الأفراد والشركات الخاصة في المرتبتين الأولى والثانية، وتشمل المرتبة الثالثة البنوك الخاصة والعامة والشركات الخاصة العملاقة وبعض المؤسسات الحكومية المتعاملة مع العموم، وكل ما علا ذلك فهو حكومي (في معظم البلدان) كالبنك المركزي والوزارات.
- بهذا التصنيف ترتقي اعلى المؤسسات الإسلامية الخاصة الى المجال الثالث فقط، وتكون اعلى المؤسسات الإسلامية العامة (البنوك المركزية الاسلامية) في المجال الرابع.

تصنيف مجالات الكتب في الاقتصاد الاسلامي

وكمثال اخر عن التطبيقات اللطيفة للمقياس هي إمكانية تصنيف الكتب الاقتصادية الموجودة في المكتبة العربية بحسب مجالها، فمنها ما هو منحصر في فقه الزكاة مثلا ككتاب القرضاوي (2014) الذي يتناول موضوعا من المستوى الأول بشكل أساسي، ولكنه تفرع وتوسع في مسائل من المستوى الثاني مثل زكاة أموال الشراكات، او الفروق بين الزكاة والضرائب وهو من المستويات الأعلى. ومن الكتب ما يكون أكثر شمولا فيتناول عددا من المستويات بالطرح والنقاش، وقليل من كتبنا في الاقتصاد الإسلامي ما يشمل كامل مستويات التطبيق، مع التساؤل عن جدوى وجود ذلك نظريا.

وكون كتابا ما منحصرا في مستوى مجال معين فهذا لا ينتقص من قيمته ولا يقلل من مستوى مؤلفه الفكري، ولكنه يدل على تخصص المؤلف في ذلك المجال. وعليه فقد يكون ميزة بدل اعتباره نقيصة من وجهة النظر تلك.

وبعض الفوائد الأخرى لاستعمال هذا التصنيف تكمن في تمكين القارئ من ان يلاحظ نقاط الضعف في مكتبته الخاصة، فيسد ثغرة الكتب غير الموجودة في مكتبته. كما يمكن للباحثين تركيز جهودهم على المستويات الأقل ازدحاما بالأدبيات الفكرية في الاقتصاد الإسلامي.

وكمثال على ما سبق نورد الجدول التالي والمتضمن بعض عناوين كتب مكتبة الاقتصاد الإسلامي موضحين كيفية تطبيق ما سبق عليها.

الشكل (6): جدول تناول الكتب لمستويات التطبيق الاقتصادي للشريعة

جدول تناول الكتب لمستويات التطبيق الاقتصادي للشريعة							
المستوى	المجال	(زين العابدين 2014) قانون المصارف الإسلامية	(و. الزحيلي 2007) المصارف الإسلامية	(ر. المصري 2012) فقه المعاملات المالية	(الطريقي 2002) الاقتصاد الاسلامي	(القرضاوي 2014) فقه الزكاة	كتب الاقتصاد التراثية
6	تأصيل			+	*	+	*
5	تشريع	*					
4	تعليمات		*			+	
3	ترخيص		*		*	+	
2	معاملات			*	*	+	*
1	امتلاك			+	*	*	*
		* مبحث أساسي + مبحث ثانوي					

ونلاحظ أن مجال الكتب التراثية متوافق مع المستويات التي كانت تشغلها الدولة التقليدية الإسلامية مع فراغ نسبي في تناول المستويات الاقتصادية الجديدة التي ولدتها الدولة المعاصرة (وهي المستويات 3،4،5). كما نلاحظ أن كثيرا من الدراسات المعاصرة جاءت مركزة في مجال معين لسد ثغرة او احتياج تطبيقي خاص. وكذلك كثير من الدراسات الأكاديمية التخصصية والتي تأتي ممنهجة لتكون محددة في تناول مشكلة معينه لإيجاد أدق وأنجع الحلول لها.

- يلاحظ بشكل عام ان الدراسات الشرعية المتعلقة بالمجالين الأول والثاني متوافرة نسبيا في أدبياتنا الفقهية فهي تتناول التملك وفقه المعاملات وكذلك إعادة التوزيع. بينما تتوافر من مصادر تشريعنا الأساسية ما يغطي متطلبات المجال الأول من القرآن والسنة الإجماع. ويبدو التراجع في غزارة الإنتاج الفكري المتناول للمجالات الثالث والرابع والخامس، وليس هذا مستغربا لو أخذنا بعين الاعتبار ان تطور هيكلية الدولة الحديثة في الغرب

والذي استوردناه لاحقا في دولنا المعاصرة لم يكن يقابله نفس النشاط الفكري في الاقتصاد الإسلامي المعاصر، ما يضع مسؤولية مضاعفة على أكاديمي المجال لسد تلك الفجوة ومعاملتها كثغر من ثغور الأمة.

- إن أهمية الأبحاث والأعمال الأكاديمية تزداد في المستويات الأعلى من السلم. ويمكن لكل جامعة مثلا ان تحصي الدراسات الاكاديمية المقدمة ضمن كل مجال من السلم لتقيس حجم إنجازها ومدى تقدمها الأكاديمي في هذا المجال.
- وفي مرحلة لاحقة مع تراكم الدراسات الأكاديمية والتطبيقية سيقتضي الموضوع التشعب في الاختصاصات بحسب مجالات التصنيف كما هي سنة تشعب العلوم بعد تطورها. (فروع الهندسة والطب مثلا). فقد نرى فقهاء او باحثين وخبراء مختصين في الاقتصاد الإسلامي التشريعي او التأسيسي.

النتائج والتوصيات

بالإضافة الى المثالين السابقين يمكن توظيف سلم التوافق في عدة مجالات أخرى من الصعب احصائها، ويمكن للقارئ البناء عليها وتوظيفها كيفما يشاء، نظريا للتحليل والفهم والاستدلال، او عمليا للتطبيق والتنفيذ والتطوير.

وحيث أن الآفاق التطبيقية لذلك غير محدودة إلا أننا سنورد بعضها على شكل رؤوس أقلام وأفكار عامة لفهم الإمكانات المنبثقة عن هذا المقياس:

- إن أي فعالية اقتصادية تسعى الى التوافق مع الشريعة في أعمالها يجب ان تتحرى الحلال في كل تعاملاتها مع الأطراف كلها في مجالها او في المجالين الأعلى والأدنى منها، ويجب عليها إيجاد الرخص لما لا يتوافق مع الشريعة من التعاملات التي لا تستطيع تعديلها. فمثلا البنوك الإسلامية تضمن شرعية كافة الخدمات التي تقدمها الى الافراد والشركات، وتسعى لإيجاد الحلول او الرخص لتعاملاتها مع البنك المركزي.
- من أهم التطبيقات الممكنة لهذا التصنيف اعتماده أساسا مرجعيا لتحديد توافقية مؤسسة او شركة ما مع الشرع، واستعماله كعلامة تجارية تسهل التعريف بالمؤسسة المصنفة وفقه ووفق ما يتطلبه التعامل معها من الإجراءات والاحترازات. بهذا يكون هذا التصنيف معيارا للمقارنة والوسم للدول والمؤسسات العامة والخاصة والدراسات والكتب المختصة بالاقتصاد الإسلامي.
- يتيح ترتيب الأفكار للوصول الى الأهداف بشكل منهجي مفيد لدراسات مثل دراسة شابرا (1984)، فتجزئة الاختصاصات المطلوبة وتحديها للوصول الى اكمال المهمات اللازمة هو الطريق الأمثل لذلك.

الخاتمة

من اهم نتائج الدراسة هو التوصل الى وضع أسس مبدئية لمعيار التوافق الشرعي للفعاليات الاقتصادية مع كامل هيكلية الدولة المعاصرة. وكمثال عليه تم تصنيف الدول بحسب سوية تطبيقها للشريعة الإسلامية اقتصاديا. كما بين المعيار امكان تصنيف الكتب والمقالات والدراسات الاكاديمية بناء على سوية الموضوع المطرح فيها.

أكاديميا توصي الدراسة بتطوير البحث في هذا المجل وللتفصيل في المستويات والمجالات بشكل أوضح. فأفاق التطوير الأكاديمي من هذا الباب مفتوحة. كما وتوصى بنقل هذه الدراسة الى الحياة العملية باعتماد التصنيف وسيلة للتطوير في المؤسسات الأكاديمية، ودور النشر ،والمكتبات الخاصة والعامة.

بالتأصيل لمقياس التوافق الاقتصادي مع الشريعة ينفتح باب منهجي للدراسة والمقارنة والتطوير، ويتيح مجالا واسعا للنقاش الأكاديمي والفعل التطبيقي في الأسواق وفي الهيكليات التشريعية للدول، وعلى كل مستوياتها من أدناها إلى أعلاها، وتكاتف والجهود وتصنيفها يسهل على العقل الجمعي لباحثي الاقتصاد الإسلامي الوصول الى مبتغاهم وسد ثغرات التنظير والتطبيق في مجالاتهم.

لائحة المراجع:

1. Vīgante, Sandra. 2018. “Implementation of European Union Law into National law.” datepersonale.md. Accessed Nov 15, 2021. https://datepersonale.md/wp-content/uploads/2020/01/Implementation-of-EU-Law_EN.pdf.
2. Yusuf Dinç ،Mehmet Çetin ،Mehmet Bulut و ،Rashed Jahangir" .2021 .Islamic financial literacy scale: an amendment in the sphere of contemporary ".ISRA International Journal of Islamic Finance
3. أسامة محمد بدر، أحمد أحمد المصري، و خالد ابراهيم سيدأحمد. 2017. "مدى توافق معاملات البنوك الإسلامية مع قواعد الاقتصاد الاسلامي." مجلة جامعة الملك عبد العزيز : الاقتصاد الإسلامي، م 30 ع 3 167-184.
4. حسن بحري. 2018. القانون الدستوري والنظم السياسية. دمشق: الجامعة الافتراضية السورية.
5. حسين كامل فهمي. 2013. حتمية إعادة هيكلة النظام المصرفي الإسلامي. القاهرة: دار السلام.
6. رفيق المصري. 2012. فقه المعاملات المالية. دمشق: دار القلم.
7. رفيق يونس المصري. 2012. أصول الاقتصاد الاسلامي. دمشق: دار القلم.
8. سامر قنطقجي. 2009. ضوابط الاقتصاد الاسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية. حلب: شعاع للنشرو العلوم.
9. عبدالرزاق سعيد بالعباس. 2008. "هل قصر الفقهاء المعاصرون فيي بيان أصول النظام الاقتصادي الاسلامي." مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الاسلامي، م21 ع1 33-59.
10. عبدالله الطريقي. 2002. الاقتصاد الاسلامي. الرياض: مؤسسة الجريسي للتوزيع.
11. محمد المختار الشنقيطي. 2021. آراء _ المسيحية ديانة رسمية _ الجزيرة نت. 3 10. تاريخ الوصول 15 nov, 2021. https://bit.ly/3Fcn3j1.
12. محمد عمر شابرا. 1984. النظام النقدي ولمصرفي في اقتصاد اسلامي. جدة: جامعة لملك عبد العزيز.
13. محمد عمر شابرا، و رفيق يونس المصري. 2005. مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي. دمشق: دار الفكر.
14. محمد وفيق زين العابدين. 2014. قانون المصارف الإسلامية. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
15. محيي الدين أبو الهول. 2012. تقييم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمارية. عمان: دار النفائس.
16. مصطفى الزرقا. 1998. أحكام الأوقاف. عمان: دار عمار.
17. وهبة الزحيلي. 2007. المصارف الإسلامية. دمشق: هيئة الموسوعة العربية.
18. وهبه الزحيلي. 2018. المعاملات المالية المعاصرة. دمشق: دار الفكر.
19. يوسف الحزيم. 2004. تحول المصرف المركزي الربوي الى مصرف مركزي اسلامي. الرياض: مكتبة دار السلام.
20. يوسف القرضاوي. 2014. فقه الزكاة. دمشق: مؤسسة الرسالة ناشرون.
21. يوسف كمال. 1990. الاسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة. القاهرة: مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع.

إستراتيجية تحول الاقتصاد الجزائري إلى الاقتصاد القائم على المعرفة

The Strategy Of Transforming The Algerian Economy Into AKnowledge-Based Economy

د. حملاوي إبتسام

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر

الملخص:

تحاول هذه الورقة البحثية السعي إلى إيجاد إستراتيجية قيمة تضمن تحول الجزائر إلى الاقتصاد القائم على المعرفة، من خلال بحث متطلبات التحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة، والإطلاع على القطاعات التي يجب أن يمسها هذا التحول. إضافة إلى محاولة الإحاطة بشتى المشاكل والعراقيل التي حالت دون ارتقاء الجزائر لهذا الاقتصاد، وإيجاد آليات ورؤى واضحة تدعمها لتصبح دولة منتجة للتكنولوجيا، وتسهل تطبيق الاقتصاد القائم على المعرفة في مختلف مجالات الحياة، وصولا ً إلى تحديد معالم إستراتيجية واعدة، تستخدم إمكانات وخبرات جزائرية هائلة ومميزة، مستخدمين في ذلك المنهج الوصفي التحليلي .

توصلنا إلى نتائج هامة، أبرزها أن الاقتصاد الجزائري بعيد كل البعد عن الاقتصاد القائم على المعرفة، رغم كل ما تمتلكه الجزائر من الموارد الكافية والإطارات القادرة على تطوير الاقتصاد الجزائري إلى الاقتصاد القائم على المعرفة. وهذا يعني أن الجزائر بحاجة ماسة إلى القيام بخطوات جادة في هذا الشأن، مثل السعي لتحقيق تنمية بحثية وتكنولوجية تنسجم وتتكامل مع التشريع والاقتصاد والإعلام .

كلمات مفتاحية: اقتصاد المعرفة، الاقتصاد القائم على المعرفة، عمليات المعرفة، الابتكار، تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

Abstract:

This Research Paperattempts Seeking to Found a value Strategy ensures Algeria's Transformation into a Knowledge-Based Economy; by examining the Requirements of The Transition to The Existing Economyon Knowledge, and Look at the Sectorsthat must be touched by this Transformation. In Addition to Trying to Understand the Various Problems and Obstacles that Prevented Algeria from Advancing this Economy, and finding Clear Mechanisms and visions that support Algeria to become a Technology-Producing country, and facilitate the Actual Applicationto arrive at Knowledge-Based Economy in various areas of life, in order to Identifying Promising Strategic milestones Which uses Enormous and Distinctive Algerian Capabilities and Expertise. Using the Descriptive Analytical Method. In this paper, we reached important results, the most notably one is, the Economic Activity in Algeriais not based on knowledge, despite all that Algeria possesses of Sufficient Resources and Efficient tires, to head towards this Economy. This means that Algeria Urgently needs to take Serious Steps in this regard.

Key words: Knowledge Economy, Knowledge-Based Economy, Knowledge Operations, Innovation, Information and Communication Technology.

مقدمة:

يتميز الاقتصاد القائم على المعرفة، باعتمادها الكبير على المعرفة التي أضحت الميزة الأساسية للمجتمع والمحرك الأساسي للمنافسة الاقتصادية، حيث يعتبر الاستثمار في المعرفة مفتاح التنمية؛ بتوليد فرص العمل وتنويع الاقتصاد وإضافة قيم للمنتجات الاقتصادية تمكن من زيادة الإنتاجية والطلب على التقنيات الحديثة، مما حفز الدول لتوجيه سياساتها الاقتصادية للاهتمام أكثر بالابتكار وتعظيم دور التقنية، وتطوير التعليم والتدريب. الأمر الذي أصبح يستدعي من الجزائر الخروج من دائرة استيراد واستهلاك التكنولوجيا؛ وهذا يتطلب منها القيام باستثمار وإنتاج المعرفة، حتى تفتح آفاقاً واعدة تساهم في تيسير تنميتها الاقتصادية الشاملة ورفع تنافسيتها في الأسواق الدولية.

مشكلة الدراسة:

نظرا للدور الذي تلعبه المعرفة والتكنولوجيا في الحياة الاقتصادية، بات من الضروري طرح التساؤل الآتي: ما مدى حاجة الاقتصاد الجزائري إلى الاقتصاد القائم على المعرفة، وفيما تكمن متطلبات توجه الاقتصاد الجزائري إلى الاقتصاد القائم على المعرفة؟

التساؤلات الفرعية:

من التساؤل السابق، تتجزأ تساؤلات فرعية تتمحور حول القضايا والإشكالات المتعلقة بالموضوع كالآتي:

- ما هو واقع وأهمية الاقتصاد القائم على المعرفة في الجزائر؟
- ما هي التحديات المفروضة على الجزائر حتى تتمكن من الانتقال إلى الاقتصاد القائم على المعرفة؟
- فيما تتمثل الآفاق الواعدة التي سيحققها الانتقال النوعي للاقتصاد الجزائري نحو الاقتصاد على القائم على المعرفة؟

الفرضيات:

- تعد الجزائر مستهلكة فقط للتكنولوجيا، والاقتصاد الجزائري لا ينتمي لا للاقتصاد القائم على المعرفة ولا لاقتصاد المعرفة.
- قد تستغرق الجزائر وقتاً طويلاً لانتهاج الاقتصاد القائم على المعرفة.
- لدى الجزائر ما يكفي من الإمكانات المادية والبشرية لبلوغ نقلة نوعية خاصة في مجال تكنولوجيا الاتصالات والإعلام، وتحقيق ثورة تكنولوجية تستخدم في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من محاولة الإحاطة بالجوانب الهامة لحتمية كيفية انتقال الاقتصاد الجزائري للاقتصاد القائم على المعرفة.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إيجاد سبل للارتقاء بالاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد تنافسي يقوم أساساً على البحث العلمي والتطور التكنولوجي في شتى الميادين والتخصصات، ووضع استراتيجية مثلى وكفيلة بتطوير التعليم والتدريب

والاســتفادة من خبرة وكفاءة العلماء داخل الجزائر وخارجها. الأمر الذي يســاهم بشــكل فعال في إرســاء معالم تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ودائمة، أساسها العلم والمعرفة ويرفع من قدرة وتنافسية الاقتصاد الجزائري.

منهج الدراسة:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، لوصف البحث وتحليل المعلومات الواردة فيه، وكذلك الوقوف على العراقيل والعيوب الموجودة في الاقتصاد الجزائري وإيجاد الحلول لتفاديها.

هيكل الدراسة:

بهدف معالجة الموضوع وإيجاد إجابات للتساؤلات السابقة، تم تقسيم البحث إلى العناصر الآتية:

أولا: الإطار النظري للاقتصاد القائم على المعرفة.

1/ تعريف الاقتصاد القائم على المعرفة.

2/ خصائص الاقتصاد القائم على المعرفة.

3/ متطلبات الاقتصاد القائم على المعرفة.

4/ قطاعات الاقتصاد القائم على المعرفة.

5/ الفرق بين الاقتصاد القائم على المعرفة والاقتصاد القديم. ثانيا:

ثانيا: أسس تحول الجزائر للاقتصاد القائم على المعرفة.

1/ معوقات وتحديات انتقال الجزائر إلى الاقتصاد القائم على المعرفة.

2/ إستراتيجية تحول الجزائر للاقتصاد القائم على المعرفة.

أولا: الإطار النظري للاقتصاد القائم على المعرفة

1- تعريف الاقتصاد القائم على المعرفة

يعرف البنك الدولي الاقتصاد القائم على المعرفة بأنه "الاقتصاد الذي يعتمد على اكتساب المعرفة وتوليدها ونشرها واستثمارها بفاعلية،لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متسارعة"[1].

تعرف وزارتي التجارة والصناعة بالمملكة المتحدة ونيوزيلندا، الاقتصاد المبني على المعرفة بأنه "الاقتصاد الذي يلعب فيه توليد واستثمار المعرفة دورا ً أساسيا ً ومستديما ً في خلق ثروة الأمم، وزيادة كفاءة كافة القطاعات الاقتصادية"[2].

يكمن الفرق بين "اقتصاد المعرفة" و"الاقتصاد القائم على المعرفة في أن الاقتصاد المعرفي هو ما يتعلق باقتصاديات عمليات المعرفة ذاتها، أي إنتاج وصناعة المعرفة وعمليات البحث والتطوير[3]. أما مصطلح "الاقتصاد القائم

1 وزارة التخطيط والاقتصاد، (1435)، الإستراتيجية الوطنية للتحول إلى مجتمع المعرفة،المملكة العربية السعودية، ص12.

2 هبة عبد المنعم، وسفيان قعلول، (2019)، اقتصاد المعرفة ورقة إطارية، دراسات اقتصادية، صندوق النقد الدولي، العدد 51، ص 11.

3 عبد الخالق فاروق، اقتصاد المعرفة في العالم العربي مشكلاته ... وأفق تطوره، (2005)، الطبعة الأولى، مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الإعلام، الإمارات العربية المتحدة، ص 26.

على المعرفة" فمعناه أكثر اتساعا"؛ لأنه يشمل حجم قطاعات المعرفة والمعلومات والاستثمارات داخل الاقتصاد، ومدى تغلغل المعرفة والتكنولوجيا في الأنشطة الإنتاجية. فالدول المتقدمة التي استفادت من المنجزات العلمية التكنولوجية، وسخرتها في صناعات تولد لها معارف ومكتشفات جديدة وتقنيات متطورة، وصلت إلى مرحلة الاقتصاد المبني على المعرفة، أو ما يسمى "مرحلة ما بعد الاقتصاد المعرفي"، أما الدول التي تسعى إلى إنتاج المعرفة من ابتكار واكتساب ونشر واستعمال وتخزين للمعرفة، فهي مازالت في طور الاقتصاد المعرفي[1].

بمعنى آخر ، يكمن الفرق بين اقتصاد المعرفة والاقتصاد القائم على المعرفة في أن اقتصاد المعرفة هو اقتصاد عمليات المعرفة ذاتها؛ أي إنتاج المعرفة وتوظيفها وعمليات البحث والتطوير . في حين أن الاقتصاد القائم على المعرفة فهو التطبيق الاقتصادي للمعرفة في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وهو مرحلة متقدمة من اقتصاد المعرفة.

يمكن القول أن الاقتصاد القائم على المعرفة هو الذي ينشئ الثروة من خلال عمليات المعرفة وخدماتها، كالإنشاء والتحسين والتقاسم والتعلم والتطبيق، واستخدام المعرفة بأشكالها في مختلف القطاعات بالاعتماد على الأصول البشرية وفق خصائص وقواعد جديدة[2].

تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الجزائري لا ينتمي لاقتصاد المعرفة، لأن الجزائر ليست دولة منتجة للتكنولوجيا، ولا ينتمي للاقتصاد القائم على المعرفة لكون هذا الأخير أكثر تطورا من الاقتصاد المعرفة والجزائر دولة مستوردة للتكنولوجيا.

2/ خصائص الاقتصاد القائم على المعرفة:

تتمثل خصائص الاقتصاد القائم على المعرفة في الخصائص الآتية[3]:

- ✓ تشكل المعرفة المورد الأساسي في الاقتصاد القائم على المعرفة.
- ✓ يعتمد على اقتصاد عالمي مفتوح قائم على التطورات التقنية الهائلة.
- ✓ يوفر تنوعا" هائلا" من المنتجات التي تلبي حاجات الأفراد والشركات.
- ▪ يتيح انفتاحا" أكبر، بحيث أصبح تعاون الشركات والأفراد لإنتاج المعرفة أمرا" عاديا" ومطلوبا" ضمن إطار شراكة تتخطى الحدود والعقلية المركزية.
- ✓ يستند الاقتصاد القائم على المعرفة إلى منظور متكامل من المعرفة، ويتعامل بنظرة شمولية للعملية الإنتاجية.
- ▪ يشكل رأسمالا" فكريا" يتمتع بمهارات وخبرات عالية وقابلة للتطور باستمرار[4].

---

1 محمد عواد الزيادات، (2000)، اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص ص 238-239.

2 عبود نجم، (2005)،إدارة المعرفة المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات،الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع،الأردن، ص 25.

3 محمد فتحي عبد الهادي، (يناير2019)، اقتصاد المعرفة في الأدبيات العربية دراسة تحليلية ودروس مستفادة، المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات المجلد الأول، العدد الأول، ص 06.

4 محمد أنس أبو الشامات، (2012)، اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والاقتصادية، مجلد 28، العدد الأول، ص 598.

3/ متطلبات الاقتصاد القائم على المعرفة:

يتطلب الانتقال إلى الاقتصاد القائم على المعرفة توفر جملة من العناصر يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

- ✓ سياسات اقتصادية مستقرة تمكن من فتح المجال للتخطيط طويل المدى.
- ✓ سياسات الاستخدام والتدريب الفعال التي تساعد على تطوير سرعة التعلم وزيادة اكتساب المعرفة.
- ✓ المنافسة واعتماد خفض كلفة إنتاج التكنولوجيا.
- ✓ تحرير الاتصالات والانفتاح التجاري[1]، وإفساح المجال لدخول الاستثمار الأجنبي المعتمد على التقنيات الحديثة ويسهل نقلها.

4/ قطاعات الاقتصاد القائم على المعرفة:

قام "بورات" "BORATE "[2] بتقسيم قطاعات الاقتصاد الجديد أي القائم على المعرفة إلى قسمين، قطاعات المعلومات الأولية وقطاعات المعلومات الثانوية. يشمل القسم الأول كل القطاعات المعنية بخلق وإدارة المعلومات. أما القسم الثاني فيضم قطاعات المعلومات الثانوية؛ وهي القطاعات التي تستخدم المعلومات بشكل غير مباشر مثل تلك التي تنتج المعلومات لأغراض الاستخدام الداخلي في الزراعة والصناعة وإنتاج السلع غير المعلوماتية. وهذا يعني أن قطاعات المعلومات الأولية تشمل وفقا ً لبورات BORATE القطاعات الآتية:

- إنتاج المعرفة والابتكار، أي مجمل أنشطة البحث والتطوير والخدمات والمعلوماتية وغيرها.
- قطاعات توزيع المعلومات والاتصالات تمثل التعليم وخدمات المعلومات الحكومية وخدمات الاتصالات.
- القطاعات التي تشمل إدارة المخاطر مثل البنوك وشركات التأمين.
- قطاعات تشغيل المعلومات والخدمات المعلوماتية مثل الكمبيوتر والبنية الأساسية للاتصالات.
- السلع المعلوماتية كالآلات الحاسبة وأشباه الموصلات وغيرها.
- الخدمات المساعدة مثل الخدمات المكتبية والتجهيزات.
- تجارة الجملة في السلع والخدمات المعلوماتية.

بالنسبة للقطاعات التي يضمها الاقتصاد القائم على المعرفة وفقا ً للتصنيف الصناعي العالمي الموحد "ISIC "، فهي تتمثل في القطاعات الآتية[3]:

- قطاعات منتجة لسلع وخدمات قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.
- قطاعات مستخدمة لخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات.

تجدر الإشارة إلى أن قطاع المعلومات كما وصفه "نيكمور Nick Moore "، هو القطاع الذي يضم المؤسسات المنتجة للمحتوى المعلوماتي أو الملكية الفكرية،والتي تقدم التسهيلات لتسليم المعلومات للمستهلكين وتنتج الأجهزة

---

1 علي حسين السمير، (2015)، دور اختصاصي المعلومات بالتحول نحو اقتصاد المعرفة في سوريا، المؤتمر 26 للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، عمان، ص 872.

2 هبة عبد المنعم، وسفيان قعلول، المرجع السابق ص ص 18- 19 .

3 هبة عبد المنعم، المرجع السابق، ص 19.

والبرامج التي تمكن من معالجة المعلومات، وذلك في كلا القطاعين العام والخاص.

5/ أوجه الاختلاف بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد القائم على المعرفة:

يعرض الجدول الآتي أبرز الفروق والاختلافات بين كل من الاقتصـــاد القائم على المعرفة والاقتصـــاد القديم أي التقليدي:

الجدول -1- الفرق بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد القائم على المعرفة

الخصائص	الاقتصاد القائم على المعرفة	الاقتصاد التقليدي
الخصائص الاقتصادية الأساسية		
1/الظاهرة الاقتصادية	توجد وفرة في الموارد	يعاني من الندرة.
2/ قوانين الغلة مع الحجم	تزايد الغلة مع الحجم	تناقص الغلة مع الحجم
3/ طبيعة الأسواق	ديناميكية	استاتيكية
4/ نطاق المنافسة	عالمية	محلية
5/ شكل المنافسة الدولية	المنافسة التناطحية أو المنافسة المكشوفة	المنافسة المحدودة أو المنافسة المشكاة أو احتكار القلة.
6/قواعد المنافسة الدولية	Win to wingame	Win to losegame
7/ أساس الثروة	المعرفة الفنية، الإبداع والذكاء و المعلومات ورأس المال البشري.	الأرض والعمالة ورأس المال.
8/ طبيعة النمو الاقتصادي	حلزوني إلى أعلى	خطي.
9/ طبيعة السلعة	- ترتبط بالعامل ويمكن إنتاجها خارج المؤسسة. - السلعة لها قيمة تبادلية وقيمة استعمالية.	- ترتبط بالمنشاة ولا يمكن إنتاجها خارج المنشاة. - السلعة لها قيمة استعمالية فقط.
10/ مقياس الكفاءة الاقتصادية	مدى ملكية المنشأة للمعرفة ولرأس المال البشري ومدى سرعتها في الابتكار بما يفوق سرعة بالمنافسين.	إنتاجية عوامل الإنتاج.
11/ العائد على رأس المال.	متزايد	متناقص.
12/ طبيعة المؤسسات	شبكية	هيكل تنظيمي متدرج- بيروقراطية.
بيئة الأعمال		

13/ القوى المحركة للنمو	الابتكار والمعرفة.	العمالة ورأس المال.
14/ الاهتمام الأساسي للمعلومات	إشباع رغبات المستهلكين المتطورة من خلال التطوير المستمر للمنتجات والتركيز على الجودة.	تحقيق أعلى مستوى ممكن من الأرباح من خلال التحكم في مستويات الأسعار دون التركيز على المستهلك.
15/ دورة حياة المنتجات	قصيرة بفعل التطور التقني والمشاركة في اكتساب المعرفة.	متوسطة وطويلة نسبيا".
16/ مصدر الميزة التنافسية	الابتكار والجودة وسرعة النفاذ إلى الأسواق.	خفض التكلفة عن طريق اقتصاديات الحجم.
17/ أهمية البحث والابتكار	عالية	منخفضة ومتوسطة.
18/ طبيعة العلاقات مع المشروعات الأخرى	تحالفات واندماجات	علاقات تنافسية وتعاون محدود.
	سـوق العـمل	
19/ هدف السياسة	رفع الأجور الحقيقة والدخول	التوظيف الكامل
20/ المهارات اللازمة	مهارات مرتفعة المستوى وتدريب مستمر.	مهارات تخصصية حسب طبيعة العمل.
21/ التعليم المطلوب	تعليم متواصل مدى الحياة	مهارات محددة.
22/ طبيعة العلاقة بين العمال	تضامنية	تصادمية.
23/ طبيعة العلاقات التعاقدية	تخضع لتقييم العائد من قبل المؤسسة والفرصة البديلة من قبل العمال.	مستقرة
	أدوار الحكـومات	
24/ أساس العلاقة بين الحكومات ومنشآت الأعمال.	تحفيز فرص النمو	فرض الرقابة والسيطرة.
25/ الإطار التنظيمي	إطار مرن يخضع لآليات السوق.	الأوامر المباشرة.
26/ نطاق تركيز السياسات	تبني سياسات تسهل عمليات التحول نحو الاقتصاد الجديد بما يتضمن ما يأتي: - توفير البنية التقنية الأساسية اللازمة. - الاستثمار في مقومات الاقتصاد الجديد من خلال تطوير التعليم وتأهيل القوى العاملة وتزويدها بالخبرة المعرفية.	- التركيز على تبني سياسات لخفض التضخم والحد من البطالة. - تبني سياسات مالية ونقدية من شأنها التأثير على المتغيرات الحقيقة.

	-توفير المناخ الملائم لنمو وتطوير أنشطة البحث العلمي والابتكار. - خلق بيئة عمل مرنة وإطار تنظيمي وتجاري منفتح قادر على تحفيز نمو المشروعات وتطبيق سياسات الثورة التقنية. - إعادة تشكيل دور الحكومة ورقمنة عملياتها بما يساعد على تطوير مفهوم الخدمات الحكومية ويجعلها مرنة وسهلة بالقدر الكافي للمواطنين.	

المصدر: هبة عبد المنعم، وسفيان قعلول، (2019)، مرجع سابق، ص ص 23 – 25.

ثانيا: أسس تحول الجزائر للاقتصاد القائم على المعرفة

1/ معوقات وتحديات تحول الجزائر إلى الاقتصاد القائم على المعرفة:

تتعدد صعوبات تحقيق النهضة المعرفية في الجزائر، للأسباب الآتية:

- ركود الحركة العلمية بسبب ضعف تمويل البحث العلمي، حيث قدر حجم هذا التمويل ب 0.54 % [1] من حجم الناتج المحلي الإجمالي الجزائري سنة 2017 وهذا ما أفضى إلى:

- تدهور نوعية التعليم، نتيجة تدني التحصيل المعرفي وضعف القدرات التحليلية والابتكارية، فلم يتحقق الانتقال النوعي نحو محتوى ومضمون معرفي ينتج وينشر المعرفة؛ لأن التقدم الكمي في مخرجات التعليم رافقه تدني في التحصيل المعرفي، وكانت النتيجة ضعف نوعية الموارد البشرية وظهور فجوة بين الكفاءة العلمية للمتخصصين.
- الخلل السياسي بين سوق العمل ومستوى التنمية وبين ناتج التعليم.
- وجود فجوة حقيقية بين الإنتاج المعرفي داخل الجزائر مقارنة بالدول المتقدمة.

- قصور دور الإدارة الحكومية في التنمية التكنولوجية، أين تغيب الرؤية الإستراتيجية المتكاملة والسياسات العلمية المنسقة وآليات التنفيذ المتزامنة،وكذا كيفية نقل نتائج هذا الجهد إلى مجالات الحياة العلمية والتطبيقية.
- نقص إنتاج ونشر عناصر المعرفة في الجزائر، وذلك للأسباب الآتية:

- سيادة الطابع البيروقراطي، مما أثر سلبا" على البحث العلمي؛ وذلك بسبب التركيز على المواقع الإدارية والابتعاد عن الأنشطة الفاعلة والهادفة في المجال العلمي، مما أدى إلى تثبيط فاعلية العلماء والباحثين وانخفاض وضعف إنتاجهم العلمي.
- ضعف التخصيصات المالية، مقارنة بالدول المتقدمة التي تخصص ما بين2.5 % و05 % من دخولها القومية.

1 البنك الدولي، بيانات، data.albankaldawl.org، تصفحت بتاريخ: 2021/01/09، الساعة: 19:29.

- وجود بعض التوجهات المغلوطة في كيفية نقل المعرفة، مثل استيراد وسائل الإنتاج الجاهزة. لذلك يحتاج استيراد المعرفة إلى تفعيل وتطوير.

➢ مصدر المشاكل التي تعيق انتهاج اقتصاد المعرفة، هو بنيتها الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة فيما يأتي[1]:

- اعتماد نمط إنتاج متسم باستخراج النفط.
- تركز الإنتاج في الأنشطة الأولية كالزراعة، مما يعني انخفاض الطلب على المعرفة والاستثمار فيها، وبالتالي تعطيل منظومة المعرفة وافتقار النشاط الاقتصادي لها.
- تدنى معدلات النمو الاقتصادي وصغر حجم الناتج المحلي الإجمالي.
- سيادة المشروعات الصغيرة التقليدية وغير النظامية، وفقدان الصلة بينها وبين كثافة المعرفة، مما يؤدي إلى تدني القيمة المضافة للابتكار والمعرفة في العملية الإنتاجية لتلك المشروعات.
- تدنى مستوى تنافسية الاقتصاد الجزائري، بسبب سيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي، وغياب الشفافية والمساءلة وقلة الانفتاح واعتماد الحماية، مما أدى إلى إضعاف حافز الإنتاجية وتوظيف المعرفة.
- انخفاض إنتاجية العامل.
- سوء توزيع الدخل والثروة، يؤثر جوهريا ً على النمو الاقتصادي وتخصيص الموارد لاكتساب المعرفة؛ بسبب تمركز الدخل والثروة لدى فئة محدودة.

بالنسبة للتحديات التي تواجهها الجزائر للتحول للاقتصاد القائم على المعرفة، فتتمثل فيما يأتي:

- ✓ تحدي اللغة العربية.
- ✓ ضعف مشاركة القطاع الخاص وضعف الحوكمة.
- ✓ تضخم القطاع العام الحكومي.
- ✓ ضعف مؤسسات التعليم والتدريب والبحث العلمي.
- ✓ ضعف سياسة خلق فرص ريادة الأعمال.
- ✓ الفجوة الرقمية و وعدم وجود خطط للتحول الرقمي وعدم وجود قيادات للتحول الرقمي والمعرفي.
- ✓ مقاومة ورفض الموظفين للتغيير، وضعف الوصول للخبرات التقنية المطلوبة.

1 مؤتمر الأمم المتحدة، (2007)، تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (2000– 2007): النموذج الجديد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تقرير اقتصاد المعلومات، نيويورك وجنيف، ص: 35.

2/ استراتيجية تحول الجزائر للاقتصاد القائم على المعرفة:

لابد أن تكون صياغة إستراتيجية للمعرفة والتكنولوجيا في الجزائر مبنية على إتباع الخطوات الآتية:

1/2/التوجه الفعلي نحو إنتاج المعرفة:

إن الانتقال نحو مجتمع المعلومات والمعرفة، يتطلب إعداد مستلزمات مشروع تقييم أصول المعرفة الوطنية، ثم وضع برامج تساعد على تشكيل مناخ إيجابي لإنتاج المعرفة بدل استهلاكها، أي ابتكار وإبداع المعرفة وليس فقط تلقي واستيراد المعرفة[1]. من الأجدر عند وضع الخطط التنموية، التركيز على التطور العلمي والمعرفي بالدرجة الأولى[2]، دون إهمال دور القطاع الخاص في تطور الاقتصاد المعرفي.

يتطلب الأمر أيضا تطوير بنية تحتية ترتكز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، عن طريق تجنب تطوير قطاع على حساب قطاع آخر. فكلفة إنتاج المعرفة ستقل بفضل تكنولوجيا المعلومات، مما يعطي الفرصة للعلماء والمهندسين ليساهموا معرفيا بشكل أكبر. فعلى سبيل المثال يمكن تصميم الدوائر الإلكترونية للشرائح السيليكونية ثم تكليف مسابك تصنيع هذه الشرائح بإنتاج التصاميم في صورتها المادية. وهذا يرمز لتوازي للجهدين العلمي والتكنولوجي.

2/2/ وضع آليات دعم تنافسية الصناعة في ظل الاقتصاد القائم على المعرفة:

ترتبط القدرة التنافسية في اقتصاد المعرفة، بالارتقاء بالبحث والتطوير والابتكار التكنولوجي، وتوفر موارد بشرية متعددة المهارات. ولبناء اقتصاد تنافسي، لابد من الالتزام بالأركان الأساسية الآتية:

1/2/2/ المحافظة على بيئة اقتصادية كلية مستقرة:

لابد من خلق بيئة داعمة للاستثمار الخاص وتأسيس الشركات والحرص على نموها. لذلك يجب الإسراع لإزالة خلل وإخفاقات الأسواق، وضمان عدالة التعامل مع كل الأطراف. فتدفق الاستثمار يرتبط بالسياسات الاقتصادية الكلية من خلال توفير بيئة اقتصادية مستقرة محفزة وجاذبة للاستثمار، تتسم بعجز طفيف في الموازنة العامة، وعجز محتمل في ميزان المدفوعات، ومعدلات متدنية للتضخم وسعر صرف مستقر، وكذا بيئة سياسية ومؤسسية ثابتة وشفافة.

1 غالب عوض الرفاعي، (2004)، إطلالة أكاديمية على إدارة المعرفة، مجلة الرابطة، عدد خاص، المجلد الرابع، العددان 3 و4، تشرين الثاني، ص 12.

2 حلوش عاكف نايف، (2005)، أثر التكنولوجيا في تكامل الاقتصاديات العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مجلة الرابطة، المجلد الخامس، العدد الأول، آذار، ص 125.

2/2/2/ التكامل الوثيق بين سياسات التصنيع والسياسات التعليمية:

يتطلب تحقيق هذا التكامل التغلب على العراقيل المتصلة بتداخل الصلاحيات والبيروقراطية، وانعدام التنسيق بين الأطراف المعنية. فغياب التنسيق بين السياسات والمؤسسات والأطراف الفاعلة في عملية التنفيذ، يشتت جهود التنمية، ويضعف القدرة التنافسية للصناعة.

3/2/2/ ضرورة الاستعانة بالعقول المهاجرة:

للاستفادة من هجرة الكفاءات، لابد من تبني سياسة عمومية فاعلة في كلمن الدول المستقبلة والدول الموفدة تتمحور في الإجراءات الآتية[1]:

- **تشكيل فكرة الاستفادة من هجرة الكفاءات:**

من إجراءات مواجهة التحديات التي تطرحها هذه الظاهرة نذكر:

- تحسين إنتاج الإحصاءات بشأن القضايا المتصلة بهجرة الكفاءات.
- إنشاء وكالة أو هيئة عمومية، بغرض تنسيق وتوفير ونشر بيانات موثوقة ومنتظمة ومستمرة حول الهجرة بصفة عامة، وهجرة الكفاءات بصفة خاصة.
- توفير الروابط وأوجه التآزر والربط الشبكي بين المؤسسات الإحصائية المهتمة بالكفاءات.
- إنشاء مراصد إقليمية للهجرة تتولى إنشاء بيانات كمية ونوعية حول الهجرة.
- خلق بيئة مناسبة لتنمية الكفاءات في دول المنشأ من خلال اعتماد وتنفيذ سياسة البحث من أجل التنمية، بإنشاء مراكز ومعاهد بحوث تتوفر على الموارد البشرية والتقنية والمالية اللازمة. وتوثيق الروابط بين عالم البحوث وعالم الأعمال، بإنشاء مخابر للبحوث داخل الشركات.

- **الحفاظ على التواصل مع المغتربين ذوي المهارات:**

يتم بناء هذه الروابط بإنشاء آليات مؤسساتية مناسبة، من خلال ما يأتي:

- تعزيز قنوات الاتصال بين المهارات المغتربة وبلد المنشأ باللجوء إلى خبرة هذه الكفاءات وتسهيل تنظيم محاضرات من طرف الاكاديمين المغتربين لفائدة جامعات الدول المرسلة.
- إقامة روابط بين منظمات الكفاءات المهاجرة ومراكز البحوث في الدول المرسلة.
- دعم شبكات الكفاءات المغتربة في الخارج.
- إعداد شركات بين المؤسسات المكلفة بالهجرة وشبكات الكفاءات المقيمة بالخارج.

- **تشجيع الكفاءات على الاستثمار في الدول المرسلة، التي بإتاحة الفرصة لها ستنقل تجاربها من الدول المتقدمة لداخل الجزائر وأحدث ما توصل إليه العلم كل باحث في مجال تخصصه. وستنشأ مشاريع ومراكز أبحاث تساهم في دعم وتشجيع البحث العلمي وتوفر فرص عمل وتخلق ثروة.**

1 جامعة الدول العربية، (2014) ، التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية، الهجرة الدولية والتنمية، ص ص 65 – 67.

يكون ذلك من خلال ما يأتي:

- ✓ إنشاء بنوك مشاريع للمستثمرين المحتملين من المهاجرين.
- ✓ تسهيل اندماج المقاولين المهاجرين.
- ✓ إشراك سيدات الأعمال في تنمية الدولة المرسلة.

❖ **وضع إستراتيجية للتواصل والإعلام خاصة بالكفاءات المرشحة للهجرة:**

يندرج في هذا الإطار الأخذ بما يأتي:

- ✓ إنشاء وتعزيز وكالات الوساطة في الدول الموفدة والدول المستقبلة، ووضع علاقات تعاون بينها.
- ✓ توفير إعلام جيد حول فرص العمل الموجودة في دول المهجر والخدمات المتاحة لمطابقة هذه الفرص مع المؤهلات، مما سيساعد على الحد من عدم تطابق مؤهلات المهاجرين في الدول المستقبلة.

➢ توفير معلومات إضافية متاحة للجميع، تتعلق بإجراءات الهجرة وظروف العيش وقواعد وإجراءات الاندماج في الدول المستقبلة.

➢ **3/2/ الاستفادة من الذكاء الاقتصادي:**

يمكن أن تتحقق هذه الاستفادة في مختلف الميادين كالآتي:

➢ **المجال السياسي:** ويتطلب الأمر توفر العناصر الآتية:

- وجود إرادة سياسية ووضوح الرؤى في مجال الذكاء الاقتصادي.

- تعبئة كل الطاقات لخلق تكنولوجيا وطنية والتحكم في التكنولوجيا الصناعية المفتاحية.

- إعطاء الدعم اللازم للفاعلين لإنجاح منظومة الذكاء الاقتصادي.

➢ **تنمية الموارد البشرية:** وهذا يتحقق من خلال ما يأتي:

- متابعة والاعتناء بالمواهب والكفاءات المتميزة منذ الأطوار التعليمية الأولى، وتوجيهها للفروع التقنية، بإتباع ما يسمى بمناجمنت المواهب.

- إجراء تكوين مكثف للمختصين في التكنولوجيا العالية، وإرسال بعثات دورية للتكوين في الخارج، ومتابعة المكوَنين بصفة دقيقة وصارمة. والحرص على الاستغلال الأمثل لهذه الكفاءات.

- الاهتمام بتعليم اللغات الأجنبية.

- الاهتمام بالنخبة الوطنية سواء المقيمة داخل التراب الوطني أو المتواجدة بالخارج، من خلال تحفيزها على استثمار رصيدها المعرفي والمهني داخل الوطن، أو السعي الجاد لضمان التواصل معها للاستفادة من خبراتها.

➢ **الجانب التنظيمي:** لابد في هذا الجانب من:

- التنظيم الشبكي للفاعلين في ميدان الذكاء الاقتصادي واليقظة التكنولوجية؛ من خلال ضمان التنسيق بين القمة والقاعدة، إتباعا لمبدأ وحدة الإيحاء والحرية والتنسيق في التطبيق.

- توفير الإطار القانوني والتنظيمي الملائم لممارسة الذكاء الاقتصادي.

- إشراك كل القطاعات العمومية والخاصة، وكل شخص طبيعي من شأنه أن يضيف لبنة لهذه المنظومة.

➢ **الجانب الدبلوماسي والتعاون الدولي**: يتطلب هذا الجانب ما يأتي:

- السعي إلى إقامة علاقات تعاون مستمرة قائمة على المساواة والمعاملة بالمثل في مجال العلوم والتكنولوجيا.

- تفعيل دور السفارات للعب دور اقتصادي، يتمحور أساسا في دراسة أسواق الدول التي تتواجد فيها. وتوفير معلومات عنها ووضع هذه المعلومات تحت تصرف المؤسسات الوطنية.

➢ **الجانب العملي المحض**:يتم في هذا الجانب العمل على ما يأتي:

- إقامة قواعد للمعلومات في مختلف القطاعات وفتح قنوات للربط بينها وتأمينها، وضبط كيفية استغلالها.

- إنشاء أقطاب الامتياز ومناطق للتطوير الصناعي للتكنولوجيا العالية. وامتصاص التكنولوجيا الأجنبية وتكييفها مع المتطلبات الوطنية.

- تهيئة المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة، وتوعيتها بضرورة انتهاج وممارسة الذكاء الاقتصادي على مستواها.

- اعتماد أسلوب التكييف أو التحويل التقني؛ عن طريق تحويل جزء من مقتنيات المنتجات الصناعية ذات تكنولوجيا عالية لمخابر متخصصة لدراستها وتحويلها إلى منتج وطني.

➢ **الجانب العسكري:**

- تحسين استعمال التكنولوجيا الدقيقة من طرف الصناعة الحربية لتطوير التسليح، وإعطاء عناية خاصة للتكنولوجيا المزدوجة.

- العمل على اكتساب المعلومات التكنولوجية في مختلف المجالات خاصة السوداء منها، لأن هذه الأخيرة تعتبر غالبا معلومات إستراتيجية لها قيمة كبيرة عند التملك والفقد.

- عدم اكتساب الأسلحة المتعاهد عليها فقط، ومضاهاة الدول القوية في الميدان العسكري وتقليل تبعية التسلح.

خاتمة:

يعتبر الاقتصـــاد القائم على المعرفة المحرك الرئيس للنمو الاقتصـــادي؛ لأن اقتصـــاديات المعرفة تقوم على توافر تقنيات اتصالات المعلومات، وتستخدم الابتكار والرقمنة لإنتاج سلع وخدمات ذات قيمة مضافة مرتفعة. ويعتبر رأسمال بشري أكثر الأصول قيمة في اقتصاد المعرفة.

من خلال ما تم التطرق إليه في البحث توصلنا للنتائج الآتية:

النتائج:

- الاقتصاد القائم على المعرفة هو نمط اقتصادي جديد متطور، تشكل فيها المعرفة حجر الأساس لبلوغ التطور المنشود. إن لم ندرك هذه الحقيقة ونتخلص من التبعية للخارج ونتخلى عن نمط الاستهلاك، لن نصل إلى مصاف الدول الرائدة.

- لا يعد النشـاط الاقتصـادي في الجزائر قائما ً على المعرفة. وهذا يعني أن الجزائر مسـتهلكة بالدرجة الأولى للتكنولوجيا. مما يدل على صحة الفرضية الأولى.

– تمتلك الجزائر الموارد الكافية والإطارات الكفأة للتوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة. الأمر الذي يساند الفرضية الثالثة.

- تتطلب عملية التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، تقييم وتطوير الركائز الرئيسة لاقتصاد المعرفة وهي:

- ضـرورة الحسـم بين الخيارات لصـالح التنمية البحثية والتكنولوجية كحزمة مترابطة، وتحديد أولويات وآليات دقيقة للتنفيذ.
- تكامل المنظومات لتحقيق الهدف، كمنظومة التعليم العام والعالي والتشـريع والإعلام والاقتصـاد والتدريب الفني والمهني والمعلومات.

لهذا لابد من التركيز على الإدارة ودورها في تجسيد الأفكار والرؤى على أرض الواقع؛ لأن الحكومة تستطيع أن تؤدي دورها عبر ثلاثة مستويات كالآتي:

المستوى الأول: التخطيط الكلي في صياغة الرؤية العامة، أو توفير التمويل أو توزيع الأدوار على المساهمين الرئيسين، أي الوزارات والمؤسسات العامة والقطاع الخاص.

المستوى الثاني: إعادة تنظيم البنية المؤسسية لقطاعي البحوث والتطوير والمعلومات.

المستوى الثالث: الجانب التسويقي، باستخدام آلية الجهاز الحكومي أو مجال التسويق الدولي.

بناء على ما تقدم يمكن تقديم الاقتراحات الآتية بمثابة آليات لتحفيز الانتقال إلى الاقتصاد القائم على المعرفة:

- زيادة تنسيق الأنشطة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التقني والابتكار في القطاعين العام والخاص.
- الارتقاء بنوعية البحوث العلمية والتطوير التقني، وتوظيف مخرجاتها في خدمة القطاعات الإنتاجية والخدمية.

- تعزيز مستويات تراكم رأس المال المعرفي في ظل مستهدفات كمية ونوعية مرتبطة باستراتيجيات التحول لاقتصاد المعرفة.

- ربط المؤسسات البحثية بالمؤسسات الإنتاجية والخدماتية.

- تعزيز الموارد المادية والبشرية اللازمة للبحث العلمي والتطوير التقني والابتكار.

- تطوير بيئة وطنية تشريعية وإدارية محفزة ملائمة لبناء وتطوير المعرفة.

- وضع بنية تحتية معرفية حديثة وموثوقة تدعم الابتكار، وتصاحبها أطر تنظيمية تدعم النفاذ المفتوح للشبكات والتنافس في السوق.

- تيسير تدفق المعرفة عالية الكفاءة، وتعزيز تطوير الشبكات والأسواق التي تتيح تكوين المعرفة وتعميمها ونشرها، إلى جانب إتاحة نظام فعال لحقوق الملكية الفكرية.

– توجيه الموارد الاقتصادية نحو الصناعات المعرفية، وتنظيم سوق وطني للابتكارات والحاضنات بالتعاون مع المنظمات المهنية الدولية، بهدف الربط بين أصحاب المشاريع والمستثمرين.

- دعم البحث العلمي والباحثين في مجال التقنيات المعرفية، وزيادة حجم الإنفاق على البحث العلمي بحيث يشكل نسبة جيدة من الناتج القومي الإجمالي.

- الاستفادة من تجارب الدول النامية الصاعدة في هذا المجال، والتعاون معها على المستوى المعرفي والتقني.

- إنشاء المخزون المعرفي والتكنولوجي من خلال نقل وتوطين المعرفة ثم إنتاجها محليا لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

- تعزيز المبادرات لإحداث حدائق أو أقطاب أو مدن تكنولوجية.

- إنشاء الحوسبة السحابية ومشروع الربط التكنولوجي والمعرفي بين مختلف المؤسسات، إضافة إلى تبادل المعرفة والمشاركة في الاحتياطات التكنولوجية وتداول الجهود الذهنية.

- جذب الاستثمار الأجنبي في هذا المجال، وتشييد بنية تحتية داعمة، وتوفير الأمن والاستقرار وسن تشريعات محفزة على الاستثمار.

- تشكيل رأس مال بشري مبدع ومبتكر، قادر على تقديم الإضافات في مختلف نواحي المعرفة.

- إدراج مقررات دراسية عن الاقتصاد القائم على المعرفة في الكليات والأقسام ذات العلاقة بهذا العلم، كالاقتصاد والإدارة والمكتبات والمعلومات والاتصالات.

لائحة المراجع:

1. البنك الدولي، بيانات، data.albankaldawl.org.
2. جامعة الدول العربية، (2014) ، التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية، الهجرة الدولية والتنمية.
3. حلوش عاكف نايف، (2005)، أثر التكنولوجيا في تكامل الاقتصاديات العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مجلة الرابطة، المجلد الخامس، العدد الأول، آذار.
4. عبد الخالق فاروق،(2005)، اقتصاد المعرفة في العالم العربي مشكلاته ... وأفق تطوره، الطبعة الأولى، مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الإعلام، الإمارات العربية المتحدة.
5. عبود نجم،(2005)،إدارة المعرفة المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات،الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.
6. علي حسين السمير، (2015)، دور اختصاصي المعلومات بالتحول نحو اقتصاد المعرفة في سوريا، المؤتمر 26 للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، عمان، ص 872.
7. غالب عوض الرفاعي، (تشرين الثاني، 2004)، إطلالة أكاديمية على إدارة المعرفة، مجلة الرابطة، عدد خاص، المجلد الرابع، العددان 3 و4.
8. محمد أنس أبو الشامات، (2012)، اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والاقتصادية، مجلد 28، العدد الأول.
9. محمد عواد الزيادات، (2014)، اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.
10. محمد فتحي عبد الهادي، (يناير2019)، اقتصاد المعرفة في الأدبيات العربية دراسة تحليلية ودروس مستفادة، المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات، المجلد الأول، العدد الأول.
11. مؤتمر الأمم المتحدة، (2007)، تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية: 2008-2007، النموذج الجديد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تقرير اقتصاد المعلومات، نيويورك وجنيف.
12. هبة عبد المنعم، سفيان قعلول، (2019)، اقتصاد المعرفة ورقة إطارية، دراسات اقتصادية، صندوق النقد الدولي، العدد 51.
13. وزارة التخطيط والاقتصاد، (1435)، الإستراتيجية الوطنية للتحول إلى مجتمع المعرفة،المملكة العربية السعودية.

رؤية فلسفية في صياغة مفهوم المشكلة الإقتصادية بما يتلائم مع الواقع الإقتصادي الحديث

A philosophical vision in formulating the concept of the economic problem in line with modern economic reality

ذي يزن الاعوش

مدير تحرير المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

الملخص:

تركز هذه الدراسة على تحليل المفهوم السائد للمشكلة الإقتصادية ومدى ملائمته للواقع الفعلي، بالتالي البحث عن إمكانية بناء المفهوم بما يتلائم مع هذا الواقع, وقد تم اعتماد المنهج التحليلي الوصفي في هذه الدراسة, ومن أهم نتائج الدراسة إثبات أن الأساس الفعلي للمشكلة الإقتصادية يتمثل في كيفية التعامل مع الندرة وليس الندرة بحد ذاتها، كما أن الندرة ليست الأساس الوحيد المتسبب في تحقق المشكلة, ما ساعد في إعادة صياغة كل من مفهوم المشكلة الإقتصادية والأسس القائمة عليها.

الكلمات المفتاحية: المشكلة الإقتصادية، الكفاءة الإقتصادية، ندرة الموارد.

Abstract:

This research focuses on analyzing the prevailing concept of the economic problem and its suitability to the actual reality, thus searching for the possibility of modifying the concept to suit the actual economic reality on the one hand and compatibility with the modern definition of economics on the other hand. Proving that the actual basis of the economic problem is how to deal with scarcity, not scarcity in itself, and that scarcity is not the only basis that causes the problem to come true, Which helped in reformulating both the concept of the economic problem and the foundations based on it.

Key words: Economic Problem, Economic Efficiency, Scarcity of Resources

JEL Classification: A1 General Economics.

مقدمة:

يرى كثير من الإقتصاديين أن الندرة والمشكلة الإقتصادية هي الجوهر الأساسي لعلم الإقتصاد في حين يرى البعض الأخر أن الندرة مجرد نظرة علمية ناشـئة عن أراء ومواقف وحالات لا تعكس الواقع الحقيقي, ليس هذا وحسـب حيث ذهب بعض المفكرون إلى أبعد من ذلك في نقض فكرة الندرة كما هو الحال في كتاب "صناعة الجوع وخرافة الندرة" لفرانسيس مور لابيه و جوزيف كولينز, وفي حقيقة الأمر يجب إيجاد نظرة موضوعية ورؤية علمية محايدة لهذا الجانب من الإقتصاد الأمر الذي سيساعد في إعادة صياغة مفهوم المشكلة الإقتصادية وهذا ما تقوم عليه الدراسة.

أهمية الدراسة:

1. أهمية هذه الدراسـة تتمثل في كونها تكميلية ومترابطة مع البحث الأول من سـلسـلة المفاهيم والنظريات الإقتصـادية والذي تم فيه إعادة تعريف الإقتصـاد كعلم وكمجال[1] والذي يقتضـي ربط المشـكلة الإقتصـادية بتعريف الإقتصاد من المنظور الحديث.
2. تركز الدراسـة على إعادة صـياغة مفهوم المشـكلة الإقتصـادية ما يسـاعد في تحديد الأسـس الملائمة لكيفية التعامل مع المشـكلة الإقتصـادية الأمر الذي يشـكل نواه لدراسـة بحثية جديدة في نطاق السـلسـلة والتي من المفترض أن تكون الدراسة الثالثة من السلسلة.
3. خطوة في سياق تطور علم الإقتصاد من حيث الفكر والتطبيق ما يساعد على إيجاد سبل فعالة في التعامل مع المشكلة الإقتصادية.

إشكالية الدراسة:

هل المفهوم السائد للمشكلة الإقتصادية يعبر عن واقعها الفعلي ؟ وهل يمكن إعادة صياغة مفهوم المشكلة الإقتصادية بما يتلائم مع الواقع الإقتصادي الحديث؟

فرضيات الدراسة:

1. الأسس التي تقوم عليها تعاريف المشكلة الإقتصادية محدودة وقاصرة.
2. أن ضعف إدارة عوامل الإنتاج ذو علاقة بتحقق الفجوة بين الموارد والاحتياجات حتى مع وفرة الموارد .
3. مفهوم الندرة مقصور على الموارد الطبيعية ولا يأخذ بعين الاعتبار الموارد الخدمية.
4. الموارد البديلة القابلة للإنتاج تساعد في تقليص الفجوة بين الموارد والاحتياجات .
5. تطبيق مبدأ الكفاءة الإقتصـادية يسـاعد في إدارة المشـكلة الإقتصـادية المرتكز على الندرة ويحقق تغطية الإحتياجات المتعددة.

---

1 ذي يزن الاعوش, بناء تعريف لعلم الإقتصاد وفق متطلبات الواقع الإقتصادي الحديث (دراسة تحليلية إنتقادية لتعريف الإقتصادي بول ساموبلسون الحائز على جائزة نوبل في الإقتصاد) المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية العدد 18, 2021, ص 232.

6. تحديد الإحتياجات المستقبلية للمجتمع و التخطيط والاستعداد المبكر يساعد في تحديد حجم المشكلة الإقتصادية ما يسهل عملية إدارة المشكلة.
7. نجاح عملية الإدارة الإقتصادية والتعامل الفعال مع الموارد يساعد في إدارة المشكلة الإقتصادية في حالات الندرة الفعلية.
8. إعادة صياغة مفهوم المشكلة الإقتصادية بما يتلاءم مع الواقع الإقتصادي سيوجد الترابط والملائمة مع التعريف الحديث للإقتصاد.

منهج الدراسة:

تم اعتماد المنهج التحليلي الوصفي.

الفرضية الأولى: الأسس التي تقوم عليها تعاريف المشكلة الإقتصادية محدودة وقاصرة.

يعتبر الفكر الذي تقوم عليه المشكلة الإقتصادية فكر فلسفي ونظري, ويظهر هذا الأمر من خلال الجدلية القائمة بين المدارس الإقتصادية حيث يرى البعض بأنها ندرة الموارد المتاحة مع ازدياد الحاجات الإنسانية الهامة[1] والبعض يرى أن الندرة مصطنعة ومجرد خرافة,[2] بل أن الجدل وصل إلى المدارس الإقتصادية ذات الجذور العقائدية كمدرسة الإقتصاد الإسلامي والتي تستند على القول بمنع اعتبار الندرة هو أساس المشكلة الاقتصادية, لأن مشكلة الندرة تعني: « أن الموارد الاقتصادية غير كافية لإشباع الحاجات الاقتصادية الواقعة عليها والأمر على هذا النحو يصطدم بالعقيدة الإسلامية[3,4] وفي حقيقة الأمر أننا بحاجة إلى نظرة علمية وتحليل منطقي يفصل في هذه الجدلية, وما سيثبت هذا الطرح أو ينفيه نتائج التحليل المتبع والتي ينبغي أن يقوم على أسس منطقية وأدلة وبراهين علمية وإقتصادية بالحقائق والأرقام, وبشكل عام تتمثل أسس المشكلة الاقتصادية المستهدف دراستها في الآتي:[5]

1. المشكلة الاقتصادية الأساسية هي قضية الندرة وأفضل السبل لإنتاج وتوزيع هذه الموارد, وقبل الخوض في هذا الأساس ينبغي توضيح مفهوم الندرة حيث ينظر إلى الندرة من حيث ندرة الموارد الفعلية وكميات توافرها, وأيضاً من جانب ندرة الموارد مقابل حجم الإحتياج لها والطلب عليها, أما من حيث حقيقة مبدأ الندرة فهي جزئية وتنطبق على بعض الموارد, ففي الأساس أن تعميم الندرة على الموارد مسألة نسبية وليست مطلقة, وهذا ما تم إثباته في الدراسة الأولى من السلسلة عن إعادة تعريف الإقتصاد حيث تم تصنيف الموارد إلى ثلاثة فئات متجددة وشبه مستنفذة

---

1 ياسمين صلاح, المشكلة الاقتصادية, نشر في 14 نوفمبر، 2020, الموسوعة العربية الشاملة, https://www.mosoah.com/ تم الاطلاع في 2021\12\15.

2 "كتاب «صناعة الجوع.. خرافة الندرة.. بشر أكثر وأرض أقل»!". سودارس (سودان برس). مؤرشف من الأصل في 7 مايو 2017, https://ar.wikipedia.org/ تم الاطلاع في 2021\12\15.

3 العقيدة الإسلامية تعد بالوفرة كشرط للالتزام بالتعاليم والحدود والأوامر الإلهية لقولة تعالى (وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ (96) سورة الأعراف

4 تطبيق القواعد الشرعية في الاقتصاد، عبدالستار أبو غدة، من ندوة التطبيقات الإسلامية المعاصرة، إصدار البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب – جدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠م، ج ١/ص ٥١.

5) Basic Economic Problem, https://www.economicshelp.org/, (دن , دت

ومستنفذة,[1] وبناءً على هذا التصنيف تم الإثبات كأحد نتائج الدراسة السابقة أن الموارد المستنفذة وشبه المستنفذة يمكن التعامل معها وتغيير خاصية الإستنفاذ إلى حدٍ ما الأمر الذي سيتم دراسته أيضاً ضمن عناصر هذه الدراسة, ما يعني أن الارتكاز على مبدأ الندرة بشكل كامل في مفهوم المشكلة الإقتصادية أمر قاصر.

2. الندرة تعني أن هناك إمدادات محدودة من السلع والمواد الخام, ويعتمد هذا الأساس على العلاقة المنطقية, فندرة الموارد تقتضي انخفاض حجم الإنتاج من السلع والمواد الخام, أيضاً هذا الأساس تم نفيه من خلال نتائج الدراسة الأولى وذلك من خلال النظر إلى وضع الموارد وخصائص كل مورد في الإقتصاد على حده, فليست جميع الموارد نادرة بل أن بعضها يتميز بالوفرة إلى درجة تسمح بإنتاج كميات تزيد عن احتياج المجتمع ما يسمح بتصديرها وتحقيق فائض مالي , وبالتأكيد أن هذا لا يعني اختفاء المشكلة على المستوى العالمي وبالأخص في حالة الندرة الكاملة, ولكنه يساعد في حل المشكلة على المستوى المحلي وبالأخص في تحقق ندرة مورد ما في إقتصاد معين وتوفره في إقتصاد أخر حيث أن استخدام الفائض المالي يساعد استيراد السلع التي يصعب إنتاجها محلياً بسبب ندرة الموارد الأساسية المزودة لهذه السلع وكأن الأمر أشبه بالتكامل بين الموارد المحلية, ومن جانب أخر فإن الحكم على ندرة الموارد لا يأخذ بعين الاعتبار إمكانية انتاج سلع عن طريق عملية التدوير أو الموارد البديلة[2] حيث من المفترض اعتبارها جزء من الموارد الإقتصادية والتي سيأتي ذكرها بالتفصيل في الأسس والفرضيات اللاحقة.

3. قابلية للنفاذ الموارد المحدودة, ويركز هذا الأساس على الموارد التي تتواجد بكميات محدودة وبالأخص الموارد الطبيعية مثل النفط والمعادن, والجدير بالذكر أن مسألة ندرة الموارد تمثل متلازمة فكرية لدى معظم الإقتصاديين والتي على أساسها بنوا معظم النظريات والقواعد والمفاهيم الإقتصادية كتعريف الإقتصاد والمشكلة الإقتصادية ونظريات الإنتاج وغيرها,[3] وقبل الخوض في هذا الأساس يجدر بنا التطرق إلى مفهوم النفاذ للموارد, حيث يمكن تصنيف الموارد من حيث درجة النفاذ إلى متجددة وفانية فالموارد المتجددة هي مجموعة الموارد غير القابلة للفناء (نسبياً نظراً لطول آجال نفاذها) إلا إذا حدثت كارثة كونية, ومن هذه الموارد الهواء والماء وأنواع من الصخور, أما الموارد الفانية هي مجموعة تتميز بإمكان نضوبها وعدم تجددهاومن هذه الموارد التربة والنبات والحيوان الطبيعي وأنواع كثيرة من المعادن,[4,5] وبالعودة إلى أساس نفاذ الموارد المحدودة نجد أن تحليل هذا الأساس يتركز في جانبين: الأول في محدودية بعض الموارد وهذا جانب حقيقي لا يمكن إنكاره, أما الجانب الأخر في كونها قابلة للنفاذ وهذا يعتبر أمر نسبي فمن ناحية يمكن جعل بعض الموارد القابلة للنفاذ شبه متجدده أو على الأقل إطالة فترة استنفاذها من

1 ذي يزن الاعوش، مرجع سابق، ص 232

2 ذي يزن الاعوش، مرجع سابق، ص 232

3 استنتاج تحليلي للباحث استناداً على المفاهيم الإقتصادية التي ترى أن الندرة جوهر علم الإقتصاد كما هو وارد في مفهوم المشكلة الإقتصادية في المقدمة.

4 محمد رياض ، وكوثر عبد الرسول , الجغرافيا الاقتصادية وجغرافية الإنتاج الحيوي , الطبعة الثالثة , مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، جمهورية مصر العربية, 2013 ، ص 43.

5 ذي يزن الاعوش، مرجع سابق، ص 232.

خلال مبدأ استعاضة الموارد المستهلكة,[1] وتتم هذه العملية من خلال التدخل البشري لتعويض ما تم استهلاكه من الموارد كعملية أعادة زراعة الأشجار الإستوائية, وبالرغم من أن عملية استعادة الغابات الإستوائية تنطلق من أساس بيئي إلا أنها تكشف من ناحية إقتصادية مدى إمكانية تجديد الموارد الطبيعية والحفاظ عليها, وهذا ما تؤكده دراسة نشرتها دورية "ساينس أدفانسيس حيث ذكرت الدراسة أن أكثر من 100 مليون هكتار من الغابات الاستوائية المطيرة التي تعرضت لتأثيرات مدمرة على مدار السنوات الماضية يمكنها التعافي مما لحق بها من دمار واستعادة مقوماتها البيئية والإيكولوجية, ووفق نتائج الدراسة التي شارك في إعدادها 12 باحثًا من دول مختلفة فإن الغابات التي تحظى بفرص مواتية لاستعادة عافيتها تقع في مناطق منخفضة على امتداد المنطقة الاستوائية بدايةً من أمريكا الوسطى والجنوبية، مروراً بالقارة الأفريقية وحتى جنوب شرق آسيا وتمثل حوالي 11% من مساحة الغابات على الكرة الأرضية، وقد تُسهم في تجاوز مشاكل الاحتباس الحراري العالمي ونقص مصادر المياه وتلوثها بالإضافة إلى وقف انقراض العديد من الأنواع الحيوانية والنباتية,[2] ومع أن عملية الإستعاضة في الحالة السابقة قد تستغرق فترة زمنية طويلة نسبياً إلا أنها تثبت إمكانية الحفاظ على الموارد من النفاذ, كما أنه يمكن تجاوز ثغرة الفترة الزمنية من خلال التدخل المسبق قبل الوصول إلى نقطة الإستنفاذ الكامل, من ناحية أخرى يمكن التعامل مع نفاذ الموارد من جانب أخر وهو استخدام النفايات والذي يعرف بإعادة التدوير وهي عملية تحويل النفايات إلى مواد وأشياء جديدة. غالبًا ما يتم تضمين استرداد الطاقة من النفايات في هذا المفهوم. تعتمد قابلية إعادة التدوير للمادة على قدرتها على استعادة الخصائص التي كانت لديها في حالتها الأصلية,[3] مما سبق نجد أن الموارد الفانية اصبحت خارج مفهوم الندرة أو على الاقل بشكل نسبي, لهذا السبب نلحظ ضرورة استبدال مفهوم الندرة بمفهوم الإتاحة وعليه توصف الموارد بالمتاحة أو غير المتاحة ولا يعني هذا استبعاد مفهوم الندرة بشكل كامل حيث أن هذا الوصف يشمل لجانب الندرة ويترك مجال لوصف الموارد الاخرى,[4] وبذلك نجد أن أساس قابلية نفاذ الموارد المحدودة اصبح أمر نسبي.

4. الرغبات المطلقة تعني أنه لا يوجد حد لكمية السلع والخدمات التي يرغب الناس في استهلاكها, وفي هذا الأساس يشار إلى أن العامل الرئيسي والمؤثر في كمية السلع والخدمات غير المحدودة يتمثل في الرغبات المطلقة, ولكن, هل هذا الأساس يمثل قاعدة عامة وشاملة؟ قد يكون مرجع هذا الأساس عائد إلى تحليل السلوك الإنساني القائم على غريزة الإقتناء سواء بحاجة أو بغير حاجة, وقد يكون الأمر راجع إلى تطور السلوك الاستهلاكي القائم على عدة عوامل كالرغبة في التجديد حسب تطور المنتجات حيث يرغب مالك السيارة بشراء أخرى حديثة مع أن السابقة لا تزال فعالة وقيد الخدمة, وبالرغم من وجود أوجه لصحة هذه التخمينات إلا أنها لا تعتبر قاعدة ثابته حيث يوجد حد للتشبع الاستهلاكي والتي يصل إليها الفرد عند اكتمال مستويات معينة من الحاجات الضرورية والكمالية, وحتى مع

---

1 بالفعل تعتبر هذه الموارد غير متجدده مثل الحيوان عند إلا أن هذه الموارد من ناحية أخرى قابلة للإستعاضة بالتدخل البشري المسبق للنفاذ.

2 11% من الغابات الاستوائية المدمَّرة يمكنها التعافي https://www.scientificamerican.com تم الاطلاع في تاريخ 17\9\2021, . (دن , دت)

3 Villalba, G; Segarra, M; Fernández, A.I; Chimenos, J.M; Espiell, F (December 2002). "A proposal for quantifying the recyclability of materials". Resources, Conservation and Recycling. 37 (1): 39–53. doi:10.1016/S0921-3449(02)00056-3. https://en.wikipedia.org/ تم الاطلاع في 18\12\2021.

4 ذي يزن الاعوش، مرجع سابق، ص 232.

وجود حاجة لإشباع الإحتياجات في الحاضر والمستقبل فلا يعتبر هذا داعي لارتفاع مستوى الاستهلاك, وما يثبت هذا الرأي وجود ممارسات اقتصادية تنقض الاعتقاد بالرغبة اللامحدودة للاستهلاك على الأقل في وقت التشبع, ومن هذه الممارسات الإدخار والذي يعرف بأنه الدخل الذي لم يتم إنفاقه أو الاستهلاك المؤجل,[1] وكذلك الإستثمار والذي يعرف بأنه التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة، وكذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم ، وذلك مع توفير عائد معقول مقابل تحمل عنصر ما المخاطرة المتمثل باحتمال عدم تحقق هذه التدفقات,[2] وفي مفهوم الادخار نجد أن الأفراد يتخلوا عن استهلاك حالي من أجل تأمين استهلاك مستقبلي أما مفهوم الاستثمار التخلي عن أموال حالية (قابلة للاستهلاك) من أجل منافع مستقبلية, ومعنى هذا أن الاستهلاك يصل إلى مراحل يحصل فيها التشبع أو من ناحية أخرى التخلي عن استهلاك حالي بهدف توجيه الفوائض المالية لتأمين الإحتياجات المستقبلية, الغرض الرئيسي من هذا الطرح إثبات جانبين: الأول بأن الاستهلاك قد يصل إلى مستويات التشبع أو تخلي حتى ولو كانت على الأقل في الوقت الحاضر, والثاني أن الإستهلاك قد يتأثر بعوامل محيطة تحد أو ترفع من درجة الإستهلاك, كتأثير ثقافتي الإدخار والإستثمار, وبالرغم من نتائج هذا الطرح والتي تثبت وجود مستويات للتشبع والتخلي الاستهلاكي إلا انه قد يظهر اعتراض من حيث إثبات الحالات المعاكسة استناداً إلى أن نفي القاعدة قد يثبت نقيضها, ومعنى هذا أن نفي الأساس الذي يشير بأن "الرغبات غير المحدودة تعني أنه لا يوجد حد لكمية السلع والخدمات التي يرغب الناس في استهلاكها" يثبت أن الرغبات المحدودة تعني وجود حد لكمية السلع والخدمات التي يرغب الناس في استهلاكها بالتالي تصبح مستويات الإستهلاك أقل من مستويات الإنتاج, فهل هذا الأمر صحيح؟ الإجابة على التساؤل قائمة على نتائج دراسة الأساس التالي.

5. بسبب الرغبات غير المحدودة يرغب الناس في استهلاك أكثر مما يمكن إنتاجه (ندرة), ويعتبر هذا الأساس امتداد للأساس السابق ومن جانبين, الإرتباط, والنقد, كما أن عملية التصحيح أو النقض لهذا الأساس يعتبر مؤيد لنقد الأساس السابق, وهنا يظهر تساؤل مهم: هل يمكن تصحيح أو نقض الطرح السابق من خلال حقائق وأرقام لحالات إقتصادية فعلية؟؟!

بالنظر إلى معدل الاستهلاك الخاص في بلغاريا من الناتج المحلي الإجمالي نلاحظ تراجع المعدل منذ العام 2018 وحتى العام 2020 كما هو موضح في الشكل (1).

1 Random House Unabridged Dictionary." Random House, 2006, https://en.wikipedia.org/ تم الاطلاع في 30\9\2021

2 محمد مطر, إدارة الاستثمارات, دار وائل للنشر, الأردن عمان, 2006,

الشكل (1) الاستهلاك الخاص كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في بلغاريا من 2016 إلى 2020

المصدر: https://www.ceicdata.com/en/indicator/bulgaria/private-consumption

الغريب في الأمر أن هذا التراجع يتزامن مع ارتفاع معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بلغاريا كما هو موضح في الشكل (2) من 2010 إلى 2020والذي من المفترض أن ارتفاع هذا المعدل يعكس من باب المنطق الإقتصادي ارتفاع معدلات الدخل والقوة الشرائية لدى الأفراد.

الشكل (2) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بلغاريا بالقيمة من 2010 إلى 2020

لمعرفة المسببات الفعلية للعلاقة العكسية بين الاستهلاك الخاص و نصيب الفرد من الناتج المحلي ينبغي الرجوع إلى المنطق الإقتصادي وعليه نفترض وجود عامل خارجي تسبب في هذا الوضع, وبالعودة إلى الإحصائيات الرسمية لبلغاريا نجد وضع خاص في الإحصائيات السكانية خلال السنوات العشر الماضية حيث بلَغَ عدد سكان دولة بلغاريا منذ عام 2015 حوالي 7.186.893 نسمة، ويعكس هذا الرّقم انخفاضًا طفيفًا عن عدد السّكّان البالغ 7.36 نسمة، الذي سُجِّل خلال تعداد عام 2011 كما هو موضح في الشكل (3) ومن المتوقَّع أن يستمرَّ معدَّل سكان دولة بلغاريا بالانخفاض ببطء حتّى عام 2040 تقريبًا، وتعتقد التّوقّعات أنَّ معدَّل النّموِّ الأكثر تطرّفًا في عام 2040 سيكون -0.87٪ تقريبًا، ومع استمرار انخفاض عدد السّكّان ستخسّر بلغاريا حوالي 50.000 مواطن سنويًّا.[1]

1 محمود عاطف 20 أغسطس، 2019, عدد سكان دولة بلغاريا, https://almalomat.com/, تم الاطلاع في 15\9\2021.

الشكل (3) النّموُّ السّكّانيّ في بلغاريا كنسبة مئوية من 2010 إلى 2018

العلاقة بين العناصر الثلاثة (السكان, الناتج المحلي, معدل الاستهلاك) تبين حقيقة محدودية الاستهلاك, ويمكن فهم هذا الأمر عن طريق إسقاط أساس الرغبات غير المحدودة وتسببها في الاستهلاك أكثر مما يمكن إنتاجه على حالة بلغاريا, فلو كان هذا الأساس صحيح فإن الرغبات غير المحدودة لسكان بلغاريا (حتى في حالة انخفاض السكان) ستؤدي إلى ارتفاع معدل الاستهلاك الخاص أو على الأقل ستبقى بنفس المستوى بحيث يغطي ارتفاع الاستهلاك اللامحدود معدل الفاقد من السكان, وهذا يؤكد القصور الواضح في اعتبار الرغبات اللامحدودة سبب رئيسي في ارتفاع الاستهلاك ووجود عوامل مؤثرة أخرى كحجم السكان, ومع أن نتائج الحالة البلغارية تنقض أساس لامحدودية الرغبات وانعكاسها على مستويات استهلاكية أكثر مما يمكن إنتاجه إلا أنه قد يظهر اعتراض على النتائج بحجة أنها تعكس حالة إقتصادية خاصة لا تمثل الحالات الإقتصادية في الدول الأخرى, والرد على هذا الإعتراض يتمثل في نقض مسئلة التعميم للمفاهيم الإقتصادية وضرورة مراعاة الاختلافات بين الاقتصاديات للوصول إلى مفاهيم ملائمة للواقع الإقتصادي الحديث والذي ورد في نتائج الدراسة الأولى من هذه السلسلة,[1] وهنا يظهر تساؤل منطقي للغاية: هل تعتبر بلغاريا نموذج معياري يمكن تعميمه على كل الاقتصادات؟ بالتأكيد أن هذا التساؤل يتطلب تدعيم بحالة أخرى, وبأخذ اليابان كنموذج داعم نجد أن الانفاق الاستهلاكي ظل حول قيمة 300,000 منذ 2015 وحتى 2020,[2] بالمقابل ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) في اليابان من34960في 2015, إلى 39,538.9 في2020,[3] أما من حيث عامل النمو السكاني فمن المتوقع أن ينخفض عدد سكان اليابان من 126.5 مليون نسمة في 2020 إلى 105.8 مليون نسمة في 2050، ويمثل ذلك انخفاضًا بنسبة 16.3%،[4] وهذه التوقعات المستقبلية تشير إلى وجود انخفاض حالي في معدلات السكان, ما يؤكد تطابق الحالة اليابانية مع الحالة البلغارية في انخفاض الاستهلاك بالرغم من ارتفاع نصيب الفرد في الناتج المحلي نتيجة لانخفاض معدلات نمو السكان, وبهذا تم إثبات الفرضية الأولى, ومع ذلك تبقى نقطة جوهرية حول علاقة نتائج هذه الفرضية بإعادة صياغة مفهوم المشكلة الإقتصادية وهذا ما يقودنا نحو التساؤل عن الغرض من انتقاد هذه الأسس؟؟! فائدة مثل هذا النقد يكمن في تعديل العبارات الواردة في مفهوم المشكلة الإقتصادية كعبارات (الرغبات

1 ذي يزن الاعوش، مرجع سابق، ص 232.

2 Japan Consumer Spending, https://tradingeconomics.com/, تم الاطلاع في 2021\11\18

3 نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي, البنك الدولي, https://data.albankaldawli.org/ تم الاطلاع في 2021\11\23.

4 أسرع دول العالم انخفاضًا في عدد السكان, 09/08/2020, https://www.argaam.com/ تم الاطلاع في 2021\11\18

اللامحدودة, ندرة الموارد الإقتصـــادية ,,,) واســـتبدالها بعبارات أكثر ملائمة, ومن ناحية أخرى انتقاد الأســـس يعطي مبرر لتعديلها وفق تعديلات المشكلة الإقتصادية وهذا ما تم بالفعل في النتائج النهائية للدراسة.

الفرضية الثانية: لضعف إدارة عوامل الإنتاج علاقة في تحقق الفجوة بين الموارد والاحتياجات حتى مع وفرة الموارد .

تشمل العملية الإقتصادية العديد من العناصر المترابطة مع بعضها البعض ابتداء من استخراج وتحضير الموارد وانتهاء بتوزيع السلع والخدمات, ومن خلال تعاريف المشكلة الإقتصادية نستطيع ملاحظة تركيز الإقتصاديين على ندرة الموارد كونها من وجهة نظرهم العامل الرئيسي والمؤثر في العملية الإقتصادية ومخرجاتها, في حين يتجاهلوا عناصر أخرى ذات تأثير أشد في تحقق المشكلة ومنها ضعف إدارة عومل الإنتاج, للتأكد من هذا الطرح تم دراسة واقع إقتصاد الثروة الحيوانية وإنتاج الألبان في بلدين هما هولندا والسودان, ففي هولندا بلغ عدد الأبقار 1.59 مليون بقرة في عام 2020,[1] وبلغت الصادرات الهولندية من الألبان المركزة إلى ما يقل قليلاً عن 450 مليون يورو في عام 2019,[2] أما السودان فتعتبر من أغنى الدول العربية والأفريقية بالثروة الحيوانية والتي تقدر الماشية فيها (أبقار - أغنام - ماعز - ابل) بحوالي 103 مليون راس (30 مليون راس أبقار، 37 مليون رأس أغنام، 33 مليون رأس ماعز، 3 مليون رأس من الإبل),[3] ومن الطبيعي أن تعكس هذه الأرقام تصور بأن الإقتصاد السوداني قادر على تزويد العالم بمنتجات الألبان, إلا أن الواقع غير التوقعات حيث تظهر الحقيقة المرة من خلال دراسة تم تنفيذها في الفترة ما بين 2004 و2006,[4] واهتمت الدراسة بالبحث في اسباب تدني وتدهور قطاع الالبان في السودان عامة مع التركيز على ولاية الخرطوم مصحوبة بدراسة ميدانية للحالة بالولاية في شكل استمارات استبيان لكل من: المنتجين، المستهلكين، الباعة المتجولين، واصحاب البقالات والسوبر ماركت, وقد اظهرت الدراسة ان نسبة 54.2% ممن شملهم الاستطلاع يستهلكون لبن البدرة المستورد, كما تبين أن استيراد الالبان ارتفع بشكل ملحوظ خلال فترة الدراسة حيث بلغت قيمة ما استورده السودان من الالبان ومنتجاتها في عام 2006م 62,976,000 مليون دولار بعد ان كان 47,787,000 مليون دولار في عام 2005م و27,976,000 مليون دولار في عام 2004م حسب تقرير السنوي لبنك السودان, وذلك نتيجة لعدة أسباب منها توقف عدد من مصانع الالبان التي انشاتها الحكومة أو التي تتبع للقطاع الخاص بعد ان اصطدمت بالمشاكل والمعوقات التي تعترض سبيل تطور هذه الصناعة ومنها المحددات البيئية والطبيعة، والمشاكل والمعوقات الإنتاجية والتصنيعية والتسويقية والمحددات التشريعية والتنظيمية، وأخيراً المشاكل والمعوقات التي تعترض سير انسياب التجارة الخارجية للألبان ومنتجاتها, هذه المقارنة بين السودان وهولندا تظهر المفارقة العجيبة وتبادل الأدوار في واقع المشكلة الإقتصادية, حيث حققت هولندا في عام 2019 صادرات

1 Number of dairy cows in the Netherlands from 2000 to 2020, https://www.statista.com/, تم الاطلاع في 18\9\2020) ,دن , دت(

2 Annual volume of concentrated milk produced in the Netherlands from 2008 to 2020, , https://www.statista.com/, تم الاطلاع في 18\9\2020) .دن , دت(

3 اقتصاد السودان, https://ar.wikipedia.org/ تم الاطلاع في 18\9\2020, (دن , دت).

4 المدني محمد الرشيد احمد; مشرف, - مصطفي احمد حمد منصور, اقتصاديات انتاج الالبان في السودان دراسة تطبيقية على مجتمع ولاية الخرطوم, رسالة ماجستير, 2007, جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ص 7.

450 مليون يورو من انتاج الألبان (ما يعادل 719 مليون دولار)[1] بعدد محدود لا يتجاوز المليون ونصف المليون من الأبقار في حين أن السودان التي تمتلك وفرة هائلة في الثروة الحيوانية منها ما يزيد عن 30 مليون راس من الأبقار لم تتمكن من تلبية احتياجات 50% من المجتمع ما بين 2004 و 2006, ومن خلال هذه النتائج نجد أن دور إدارة عوامل الإنتاج في المشكلة الإقتصادية ظهر في حالة الإقتصاد الهولندي حيث أن الإدارة الفعالة لعوامل الإنتاج حققت الوفرة الإنتاجية في حين أن سوء الإدارة في الإقتصاد السوداني تسببت في فجوة بالرغم من توفر الموارد, ولكن, هل تنطبق هذه النتائج على جميع الدول، وهل ستختفي المشكلة في حال تحقق الإدارة الفعالة لعوامل الإنتاج؟ الأمر قد يكون نسبي غير أن تأكيد النتيجة في إقتصادين وبحالتين متعاكستين يمثل مؤشر يمكن الإستناد عليه وتأكيده من خلال دراسات أوسع, وبشكل مبدئي يمكن القول بأن الندرة ليست العامل الوحيد المتسبب في المشكلة, بالمقابل نجد أن فاعلية إدارة عوامل الإنتاج تحد من العوائق والمشاكل الإقتصادية وتوفر العديد من المزايا الإقتصادية حتى في حالة شحة وندرة الموارد الإقتصادية وعوامل الإنتاج, والدليل الشاهد على هذا الأمر الإقتصاد الياباني, فاليابان على سبيل المثال والتي تعتبر من الإقتصاديات القوية في العالم تعاني من قلة الموارد ونظرا لقلة الموارد الطبيعية، تعتمد اليابان على المجال الصناعي كمحرك وعصب للاقتصاد والمجسد الحقيقي للنجاح والتفوق الياباني,[2] والأمر ليس مقصور على المنظور العام للإقتصاديات بل يمكن ملاحظته بوضوح حتى في الأساليب الإقتصادية كما هو الحال في نظام B.O.T[3] والذي يعرف بأنه تولي مستثمر من القطاع الخاص بعد الترخيص له من الدولة أو الجهة الحكومية المختصة بتشييد وبناء أي من مشروعات البنية الأساسية كإنشاء مطار أو محطة لتوليد الكهرباء من موارده الخاصة على أن يتولى تشغيله وإدارته بعد الانتهاء منه لمدة امتياز معينة تتراوح عادة ما بين 30 أو 40 سنة، وخلالها يتولى تشغيل المشروع بحيث يحصل من خلاله على التكاليف التي تحملها بالإضافة إلى تحقيق أرباح من خلال العوائد والرسوم التي يدفعها مستخدموا هذا المشروع وبعد انتهاء مدة الامتياز يتم نقل المشروع بعناصره إلى الدولة ومن ثم فإن نظام B.O.T يعني وجود آلية تمويلية لإنشاء البنى الأساسية في مجتمع ما بعيداً عن موارد الدولة,[4] وبهذا تم إثبات الفرضية.

الفرضية الثالثة: مفهوم الندرة مقصور على الموارد الطبيعية ولا يأخذ بعين الاعتبار الموارد الخدمية.

يظهر التأثير الكامل لمبدأ الندرة الإقتصادية في الفترات الماضية والتي كانت الإقتصاديات فيها تعتمد بشكل كلي على الموارد الطبيعية, ولفهم هذا الجانب لنفترض وجود دولة أو شعب أو حتى مجموعة من القبائل تعيش في منطقة صفرية الموارد, وهذا ما يشكل بالفعل مشكلة إقتصادية حقيقية في تلك الفترة حيث أن الحل لتلك الشعوب يتمثل في الهجرة الكاملة أو العيش على السلب من خلال الحروب والإغارة على الشعوب الأخرى كما هو الحال مع قبائل المغول التي نشأت في وسط بيئة قاسية فمارست أعمال العنف والتحايل على أسباب العيش واكتسبت صفات خلقية واجتماعية قاسية جعلتهم أخطر شعوب العالم الذين عرفهم التاريخ في ميدان القتل والتخريب والتدمير, وكل هذه الظروف القاسية هي ما

1 سعر صرف 1.5990 في تاريخ 2019\12\31 https://www.youm7.com/ تم الاطلاع في 2021\12\15.

2 الاقتصاد الياباني , سفارة دولة قطر, طوكيو اليابان, https://tokyo.embassy.qa/, تم الاطلاع في 2021\12\18.

3 BUILD OPERATE TRANSFER , البناء والتشغيل والتحويل.

4 التشييد والتشغيل ونقل الملكية ,(د ن, د ت) https://ar.wikipedia.org/wiki تم الاطلاع في تاريخ 2021\9\17, (دن , دت).

دفعت المغول إلى التفكير جديا في التوسع,[1] الأمر المزعج أن هذه الممارسات تم تأطيرها في نظريات تبرر احتلال الدول القوية للدول الضعيفة كنظرية المجال الحيوي والتي استندت عليها ألمانيا النازية في احتلال أوربا,[2] كما أن بعض الحروب الحالية بطنت هذه الأغراض تحت غطاء الأمن الدولي كما حصل في حرب العراق والتي تكن تشكل أي تهديدًا للولايات المتحدة, فقد كان الدافع الأكبر للعمل العسكري الأمريكي في منطقة الخليج الفارسي السعي وراء النفط, وهذا يعود إلى حقيقة أن العراق كان "يسبح في النفط",[3] وفي الوقت الراهن لا تحتاج كثير من الدول والشعوب إلى هذه الممارسات لكي تتجاوز المشكلة الإقتصادية حتى في ظل الانعدام الكامل للموارد, وما يثبت هذا الأمر الوجود الفعلي لإقتصاديات في الوقت الحاضر تعتمد بشكل كامل أو شبه كامل على الموارد الخدمية كما هو موضح في الجدول (1) الآتي:

الجدول (1) تكوين قطاع الناتج المحلي الإجمالي لأعلى الإقتصاديات في قطاع الخدمات (PPP، 2017) (بالنسبة المئوية وبملايين الدولارات)

الدولة	اجمالي الناتج المحلي GDP(PPP)(US$MM)	الزراعة (%)	الصناعة (%)	الخدمات(%)
جبل طارق	2,044	0.0	0.0	100
جيرسي	5,569	2.0	2.0	96.0
برمودا	6,127	0.9	5.3	93.8
ماكاو	71,820	0.0	6.3	93.7
جزر فيرجن	500	0.2	6.8	93.1

- المصدر List of countries by GDP sector composition https://en.wikipedia.org/

وبالنظر إلى اقتصاد جبل طارق في الجدول أعلاه نلاحظ أن الإقتصاد قائم بشكل كامل على قطاع الخدمات, بمعنى أن الإقتصاد غير قادر على أن يوفر ذاتياً السلع الضرورية كالغذاء الإنساني, ومن ناحية أخرى نجد أن الموارد الإقتصادية في الوقت الحاضر خرجت من النطاق المادي للموارد الطبيعية والنطاق الشكلي للموارد الخدمية وأخذت شكل جديد كما هو الحال في مفهوم الأصل غير الملموس والذي يعرف بأنه أصل غير مالي يمكن تعريفه وليس له جوهر مادي ويأتي هذا التعريف كإضافة للتعريف القياسي للأصل والذي يتطلب حدثًا وقع في الماضي وأدى إلى ظهور مورد يتحكم فيه الكيان ويتوقع أن تتدفق منه الامتيازات الإقتصادية المستقبلية وبالتالي فإن المتطلبات الإضافية للأصل غير الملموس بموجب مجلس المعايير المحاسبية الدولي هو إمكانية التعريف ويتطلب هذا المعيار أن يكون الأصل غير الملموس منفصلاً عن الكيان أو أن ينشأ عن حق تعاقدي أو قانوني[4] ويأتي التأكيد القاطع في خروج المورد الإقتصادي عن النطاق التقليدي من خلال النص الصريح في مفهوم الأصول غير الملموسة في سياق التعريف "حدثًا وقع في الماضي أدى إلى ظهور مورد يتحكم فيه

1 طه العاني, 763 عاما على سقوطها بيد المغول, aljazeera.net, Jan. 26, 2021, تم الاطلاع في 19\9\2021.

2 ذي يزن الاعوش, الغزو النازي للسوفييت في عملية بارباروسا, مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية, العدد 12, صفحة78, عام 2021, ألمانيا – برلين.

3 Raymond HinnebuschThe US Invasion of Iraq: Explanations and Implications, Critique: Critical Middle Eastern Studies, ISSN: 1066-9922 (Print) (Online) Journal homepage: https://www.tandfonline.com/loi/ccri19, , p212.

4 International Accounting Standards Board, https://ar.wikipedia.org/, تم الاطلاع في 19\9\2021), دن , دت)

الكيان ويتوقع أن تتدفق منه الامتيازات الاقتصادية المستقبلية" وفي هذا إشارة واضحة واعتراف صريح بأن الأصل غير الملموس مورد إقتصادي وذلك وفق تصنيف مجلس المعايير المحاسبية الدولي, من الطرح السابق تم إثبات جانبين, الأول: أن الندرة في المشكلة الإقتصادية لم تأخذ بعين الإعتبار الموارد الخدمية والإنسانية, الثاني: إنعدام إمكانية تطبيق مبدأ الندرة وقياسها على الموارد الخدمية والإنسانية لأن ذلك مخالف للمنطق بشكل عام والمنطق الإقتصادي بشكل خاص, وبهذا تم إثبات الفرضية.

الفرضية الر ابعة: الموارد البديلة القابلة للإنتاج تساعد في تقليص الفجوة بين الموارد والاحتياجات.

من المعتقدات السائدة عن الموارد الطبيعية نظرة انحصار وجود هذه الموارد في الحالة الطبيعية الأساسية مثل النفط الخام وخامات المعادن في الطبيعة وكذلك المصادر الطبيعية البيولوجية مثل الأشجار والثروة الحيوانية, ويخفى عن الكثير وجود حالات أخرى للموارد منها النفايات والبدائل الصناعية, بالتأكيد أن هذا الطرح سيواجه العديد من الاعتراضات[1] والتي منها: هل جميع الموارد الخام يمكن أبدالها بالنفايات؟ وأليس النفايات هي نتيجة استخدام الموارد الخام؟ بالتالي أن لم يتم استخدام المورد الأصلي فلا يوجد له بديل! حيث أن الطبيعة لا تنتج نفايات كافية للاستعاضة عن المورد الخام الأصلي! بالتأكيد ليست جميع الموارد قابلة للتدوير كالبنزين والوقود المحترق غير أن هذا لا يمنع من وجود البدائل الصناعية, أما في حالة كون المورد غير قابل للتدوير ولا يوجد بديل ومحكوم بكميات محدده فبالفعل أن هذا المورد سيكون في حكم الندرة, ومن حيث النفايات هي نتيجة استخدام الموارد الخام فهي بالفعل كذلك ولكنها ليست من الموارد الخام كونها أصبحت في حالة مختلفة وخارج نطاق المنفعة وعبئ ينبغي التخلص منه, أما من حيث كفاية النفايات للتدوير فهذا يرجع إلى كميات النفيات وتراكمها على المدى الزمني وهذا ما سيتم ذكره تالياً.

النفايات القابلة للتدوير: بحسب تقرير البنك الدولي أنه من المتوقع أن يقفز توليد النفايات السنوية على مستوى العالم من 2.01 مليار طن عام 2016 إلى 3.4 مليار طن خلال السنوات الثلاثين المقبلة، وذلك نتيجة لتوسع المدن السريع وتزايد عدد السكان,[2] وبالرغم من هذا مؤشر خطير ومقلق ينبئ عن مشكلة عالمية إلا أنه يعتبر مورد إقتصادي هائل ولكن بصورة أخرى عن ما نفهمه حول الموارد الإقتصادية, فبالتأكيد أن هذا الحجم من النفايات سيمثل مصدر هائل للمواد الخام، كما هو حاصل في شركة MBA Polymers والتي تعد من بين الشركات العالمية الرائدة في مجال الدراجات الإلكترونية, وتقدم حلولًا لإدارة النفايات للسلع المعمرة منتهية الصلاحية مثل الإلكترونيات وأجهزة الكمبيوتر والسيارات والأجهزة, والجدير بالذكر أن الشركة استحوذت في يوليو 2019 على مصنع جديد لإعادة تدوير نفايات المعدات الإلكترونية في ماونا ألمانيا, ويتمتع المصنع الجديد بقدرة إعادة تدوير تصل إلى 17.500 طن متري من النفايات الإلكترونية والكهربائية لإنتاج بلاستيك ما بعد الاستهلاك للسوق الأوروبية,[3] وفي وضع مثل هذا فإن الشركات والصناعات القائمة على تدوير

1 تعليقات المحكم العلمي للبحث.

2 البنك الدولي: نفايات العالم ستنمو 70% بحلول 2050 ما لم يُتخذ إجراء عاجل, بيان صحفي 2018/20/09, https://www.albankaldawli.org/, تم الاطلاع في 2021\9\18.

3 Top 10 E-Waste Management Companies in the World, Tue, 17 March 2020 6:22, https://straitsresearch.com/, تم الاطلاع في 2021\9\18.

النفايات لن تعير مسئلة الندرة أي اهتمام حيث أنها تعتمد على مورد متوفر ومحقق للأرباح وبتكاليف مقبولة, وهذا ما يدعو إلى تسمية هذا المجال بـ(إقتصاد النفايات),[1] العجيب في الأمر أن تدوير النفايات ليس مقصوراً على السلع المستخدمة كالأجهزة والأدوات, بل وصل التدوير إلى أبعد من ذلك حيث أصبح من الممكن تدوير المياه المستخدمة وجعلها صالحة للشرب حيث ستصبح إعادة تدوير مياه الصرف الصحي جزءً من الحلول المقترحة لمعالجة النقص في هذا المورد الحيوي في مواقع كثيرة من العالم، وباشرت بعض البلدان تطبيق هذه التقنية منذ الستينات مثل ناميبيا التي تحصل عاصمتها ويندهوك على مياه الشرب من مياه الصرف الصحي المعالجة، وتفتخر سنغافورة بتطويرها نظاماً لإعادة تدوير المياه, كما يتم استخدام هذا النظام في الري في أماكن أخرى من العالم، في مناطق البحر الأبيض المتوسط إلى تكساس والمكسيك,[2] إضافة إلى ذلك توجد حالة معقدة يمكن تسميتها بالتدوير البيولوجي إن صح التعبير من خلال معالجة الفضلات الإنسانية لتعود مرة إلى الإستهلاك الإنساني بصورة أو بأخرى حيث تنطوي عملية إعادة استعمال الفضلات البشرية على استخدامها كمحسنات للتربة أو كسماد أو في زراعة الحدائق أو تربية الأحياء المائية أو في البستنة. ومن الممكن أيضًا استعمال الفضلات مصدرً للوقود أو مواد بناء.[3]

البدائل: من المفاهيم الخاطئة لدى الكثير نظرة المورد الأساسي, حيث ينظر إلى أن إنتاج السلع محدد بموارد محددة, وبالتالي يبنى عليه أساس خاطئ في تحديد وقياس الندرة الإقتصادية والقائم على المورد ذاته ودرجة توفره, وتنبع طريقة التفكير هذه من محدودية العلم وقصور الإدراك بمصادر المنفعة والتي من المفترض أن تصبح أساس تحديد وقياس الندرة, وحتى أن رأى البعض أن هذه رؤية نسبية فهذا لا يمنع من أنها تنطبق على بعض الموارد من خلال التاريخ الصناعي لها, ولشرح هذه النقطة ينبغي علينا العودة في الزمن عدة قرون ماضية وتحديداً إلى فترة ما قبل اكتشاف النفط حين كان الفحم الحجري المصدر الأساسي للطاقة, ونظراً للخصائص الطبيعية للفحم الحجري نجد أن تكونه يحصل على فترات زمنية طويلة ما يجعله متواجد في الطبيعة بكميات محدده, وهذا يعني أنه مصدر قابل للنفاذ بالتالي وجود احتمالية عالية في وصوله إلى حالة الندرة وذلك وفق نظرة المورد الأساسي, غير أن هذه النظرة ستكون مختلفة عند اكتشاف النفط وذلك أن الفحم الحجري لم يعد المورد الوحيد للطاقة, وحتى في حالة وصوله إلى نقطة النفاذ لا تتحقق حالة الندرة والسبب وجود مورد أخر يحقق المصدر البديل للمنفعة وهو النفط والذي ينطبق عليه المعيار ذاته حيث تبعته العديد من المصادر البديلة كالطاقة الشمسية والطاقة النووية والطاقة النظيفة المستندة على الرياح وحركة المياه, وهذا ما يمكن تسميته بأساس مصادر المنفعة في قياس الندرة,[4] العامل الرئيسي الذي يحكم أساس مصادر المنفعة في قياس الندرة هو المعرفة, ففي المثال السابق عن الفحم الحجري في مرحلة ما قبل اكتشاف النفط فإن العائق الأساسي في تطبيق أساس مصادر المنفعة يتمثل في الجهل وقصور المعرفة بالموارد الأخرى, من ناحية أخرى فإن العامل المساعد في تطبيق أساس مصادر

1 تسمية الباحث.

2 إعادة تدوير مياه الصرف الصحي لمواجهة ندرتها, 2021/08/10 - 13:44, https://www.france24.com/, تم الاطلاع في 18\9\2021, (دن).

3 إعادة استعمال الفضلات, https://ar.wikipedia.org/, تم الاطلاع في 18\9\2021, (دن , دت).

4 تصنيف الباحث.

المنفعة يتمثل في التقدم العلمي والابتكارات التكنلوجية والتي تساعد في اكتشاف الموارد البديلة أو إنتاجها, الأمر الذي تحقق بالفعل في العديد من المنتجات كالفايبر والمعروف بألياف الكربون والذي يمثل المورد البديل للحديد المسلح المستخدم في البناء[1] والورق الحجري الذي يمثل مورد بديل للورق الخشبي[2] والمطاط الصناعي كمورد بديل للمطاط الطبيعي,[3] ومن ناحية أخرى نجد أن أساس مصادر المنفعة والموارد البديلة قابل للتطبيق وخصوصاً في ظل الثورة العلمية والتكنلوجية التي نعيشها في وقتنا الحاضر مقارنة بالحجم الضئيل للاكتشافات التي حققتها البشرية, وبالنظر إلى موضوع واحد فقط من مجال الاكتشافات وهو المحيطات والمسطحات المائية نجد أن في العام 2020 تم تعيين أقل من 20٪ من قاع البحر العالمي باستخدام التكنولوجيا الحديثة عالية الدقة (أنظمة السونار متعددة الحزم) والتي تُركب عادةً على السفن، ويمكنها الكشف عن قاع البحر بمزيد من التفصيل,[4] ما يعني أن المجال مفتوح لاكتشاف موارد إقتصادية بديلة لم نكن نعلم بها من الأساس, وبهذا تم إثبات الفرضية الرابعة.

الفرضية الخامسة: تطبيق مبدأ الكفاءة الإقتصادية يساعد في إدارة المشكلة الإقتصادية المرتكز على الندرة ويحقق تغطية الإحتياجات المتعددة.

تعتبر الكفاءة من أهم الأسس والركائز لإقامة الأنشطة والأعمال والمشاريع وبكافة المجالات وجميع المستويات, ومفهوم الكفاءة من المفاهيم الإقتصادية التي تقيس مستويات الأداء مثل الفاعلية والجودة, لذا فإن هذه المفاهيم بشكل عام ومفهوم الكفاءة بشكل خاص ذات علاقة وطيدة وتأثير مباشر بالعملية الإقتصادية, ولكن, أين المشكلة الاقتصادية من كل هذا؟ الأمر مرتبط استخدام الموارد النادرة وفق مبدأ الكفاءة الإقتصادية وهذا ما سيتم ذكره تالياً.

الكفاءة بين الو اقعية والخيال: هذه الدراسة ليست الأولى في طرح علاقة الكفاءة بمبدأ الندرة حيث سبق فئة من المفكرين بالطرح عن هذا الموضوع وهم رواد إقتصاد الوفرة,[5] وما يميز هذه الدراسة أنها أخذت علاقة الكفاءة بالندرة من الواقع والمنطق الإقتصادي في الوقت الراهن بخلاف الطروحات السابقة والتي أخذت الموضوع من جانب تنبؤي بعيد المدى ما نتج عنه مصطلح حديث يتصف نوعاً ما بالغرابة وهو اقتصاد ما بعد الندرة أو اقتصاد الوفرة وهو اقتصاد افتراضي يمكن أن تنتج فيه معظم السلع بوفرة وبحد أدنى من العمل البشري اللازم، بحيث تصبح متاحة للجميع بتكلفة زهيدة أو

---

1 An Introduction to Carbon Fiber Rods, https://dragonplate.com/, تم الاطلاع في 18\9\2021) دن , دت(

2 Chu and Nel, "Characterisation and deterioration of Stone Paper", AICCM Bulletin, vol 40.1, 2019, https://en.wikipedia.org/ تم الاطلاع في 18\9\2021

3 Market Study Synthetic Rubber, Ceresana, June 2013, https://en.wikipedia.org/ تم الاطلاع في 18\9\2021) دن(

4 How much of the ocean has been explored?, https://oceanexplorer.noaa.gov/, تم الاطلاع في 18\9\2021) دن , دت(

5 Sadler, Philip (2010), Sustainable Growth in a Post-Scarcity World: Consumption, Demand, and the Poverty Penalty, Surrey, England: Gower Applied Business Research, صفحة 7, ISBN 978-0-566-09158-2, مؤرشف من الأصل في 31 مارس 2019, تم الاطلاع في 20\9\2021.

حتى مجانا,[1] ويؤكد رواد هذا الفكر أننا نعيش حالياً عصر الندرة الناجمة عن السلوك المستهتر في القرنين التاسع عشر والعشرين, وقد اتسمت الفترة ما بين 1975 و 2005 بوفرة الموارد النسبية (النفط، والمياه، والطاقة، والغذاء، والائتمان، وغيرها) مما عزز التصنيع والتنمية في الاقتصادات الغربية, وأدى تزايد الطلب على الموارد إلى جانب ارتفاع عدد السكان إلى استنفاد الموارد, ويتوقع رواد هذا الفكر تحقق عالم ما بعد الندرة من 2050-2075[2] ويستند هذا الفكر إلى إن المزيد من أشكال تقنية النانو التكهنية (مثل المجمعات الجزيئية أو مصانع النانو غير الموجودة حاليا) ستوفر إمكانية وجود أجهزة يمكنها تصنيع أي سلعة محددة تلقائيا إن توفرت التعليمات الصحيحة والمواد الخام الضرورية والطاقة,[3] الغرض من التطرق لفكرة اقتصاد ما بعد الندرة فقط من باب الاستشهاد ليس إلا, ولا ينبغي الإعتماد على هذا الجانب كدليل علمي حيث يجب تأكيد دور الكفاءة في نقض مبدأ الندرة بأدلة علمية وإقتصادية وهذا ما سيرد ذكره تالياً.

النظرة الفلسفية والمنطق الإقتصادي للكفاءة: بالإمكان النظر إلى علاقة حالة الإحتياج بوضع الموارد ودرجة الطلب من ناحية فلسفية, وبالرغم من غرابة المبدأ إلا أن العلاقة بين الإقتصاد والفلسفة علاقة علمية مثبته وذلك من خلال أحد فروع علم الإقتصاد والمعروف بالفلسفة الاقتصادية والتي تعرف بأنها دراسة مواضيع مثل الاختيار العقلاني وتقييم النتائج الاقتصادية والمؤسسات والعمليات وحالة النماذج الاقتصادية المثالية للغاية وأنطولوجيا (علم تجريد الوجود) الظواهر الاقتصادية وإمكانيات اكتساب المعرفة بها,[4] ووفق هذا المنطلق تم تحليل العلاقة بين الندرة وتحقق المشكلة الإقتصادية وذلك من خلال الجدول (2)

الجدول (2) سيناريوهات العلاقة بين الندرة وتحقق المشكلة الإقتصادية

السيناريو	حالة الموارد	درجة الطلب	حالة الاحتياج	حالة المشكلة الاقتصادية
الأول	توفر الموارد	منخفضة	معدومة	غير متحققة
الثاني	شحة الموارد	منخفضة	معدومة	غير متحققة
الثالث	توفر الموارد	مرتفعة	محتملة	محتملة
الرابع	شحة الموارد	مرتفعة	قائمة	متحققة

المصدر: إعداد الباحث.

1 Sadler, Philip (2010), Sustainable Growth in a Post-Scarcity World: Consumption, Demand, and the Poverty Penalty, Surrey, England: Gower Applied Business Research, ISBN 978-0-566-09158-2, 7صفحة, مؤرشف من الأصل في 31 مارس 2019, تم الاطلاع في 20\9\2021.

2 Stephen Aguilar-Millan, Ann Feeney, Amy Oberg, and Elizabeth Rudd. "The Post-Scarcity World of 2050-2075" (PDF). مؤرشف من الأصل (PDF) في 6 مايو 2020. تم الاطلاع في 20\9\2021

3 Engines of Creation نسخة محفوظة 24 يناير 2018 على موقع واي باك مشين - (full text online, see also Engines of Creation) . Drexler, Eric K., Anchor Books, 1986نسخة محفوظة 24 يناير 2018 على موقع واي باك مشين. تم الاطلاع في 20\9\2021.) دن(

4 Walter Veit (2019). Model Pluralism. Philosophy of the Social Sciences, 50(2), 91–114.

في السيناريو الأول يوجد توفر للموارد مع درجة طلب منخفضة ما يعني انعدام حالة الإحتياج بالتالي عدم تحقق المشكلة الإقتصادية, والمثال الفعلي على ذلك صناعة الزجاج العادي والذي تعتمد على الرمل,[1] وتم اعتبار الطلب على الزجاج العادي منخفض مقارنة بدرجة توفر المورد.

في السيناريو الثاني يوجد شحة في الموارد مع درجة طلب منخفضة ما يعني أيضاً انعدام حالة الإحتياج بالتالي عدم تحقق المشكلة الإقتصادية, مثال فعلي على ذلك حالة الموارد لصناعة الأوراق, وبالرغم من ارتفاع الطلب على صناعة الأوراق في الفترات الماضية إلا أن هذه الصناعة شهدت تراجع كبير في الوقت الراهن, فعلى مدى العقد الماضي تقلصت صناعة مطاحن الورق واللب العالمية, هذا يرجع في المقام الأول إلى التحول نحو الوسائط الرقمية والاتصال غير الورقي عبر معظم الاقتصادات المتقدمة. انخفض الطلب على الطباعة والكتابة وأوراق الصحف بسبب التحول نحو تطبيق الوسائط الرقمية والإعلان على شبكة الإنترنت, وأدت عوامل مثل ظهور التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت إلى زيادة الطلب الإجمالي على الإعلانات غير الورقية, وتجدر الإشارة إلى أنه من المتوقع أن تنخفض صناعة مصانع الورق في الولايات المتحدة بمعدل 2.5 في المائة حتى عام 2022. علاوة على ذلك، من المتوقع أيضًا أن تنخفض الإيرادات من 33.8 إلى 33.6 مليار دولار في الوقت المتوقع,[2] ونجد أن في هذه الحالة انخفاض الطلب مع شحة الموارد الأساسية لها والمتمثلة في الخامات النباتية بسبب تراجع الغطاء النباتي في العالم بنسبة 20% من 50 مليون كيلومتر مربع إلى 40 مليون كيلومتر مربع ما دفع المنظمات البيئية نحو التوجه لحماية الغابات من الاستنزاف[3] وبذلك تم اعتبار الغطاء النباتي مورد شحيح مقارنة بالاستخدامات الأخرى إلى جانب صناعة الأوراق.

في السيناريو الثالث يوجد توفر للموارد مع درجة طلب مرتفعة ما يعني وجود احتمالية لحالة الإحتياج بالتالي احتمالية تحقق المشكلة الإقتصادية, وقابلية تحقق هذه الحالة ممكنة بل وموجودة فعلياً استناداً إلى الحالة السودانية في انتاج الألبان الواردة في الفرضية الثانية.

في السيناريو الرابع يوجد شحة في الموارد مع درجة طلب مرتفعة ما يعني وجود حالة الإحتياج بالتالي تحقق المشكلة الإقتصادية, كالمعادن الأرضية النادرة أو العناصر الأرضية النادرة, وبحسب تعريف الاتحاد الدولي للكيمياء البحتة والتطبيقية هي مجموعة من سبعة عشر عنصر كيميائي في الجدول الدوري، وتحديدا السكانديوم، الإتريوم، واللانثانيدات. يعتبر السكاندوم والإتريوم على أنها عناصر أرضية نادرة بسبب ظهورها في الفلزات مع اللانثانيدات وبسبب خواصها الكيميائية المشابهة لها. أطلق اسم "نادرة" على هذه العناصر بسبب قلة الأماكن التي كانت تستخرج منها, وتحتل العناصر الأرضية النادرة دورا متزايد الأهمية في التقنيات الحديثة على مدار السنوات الماضية. حيث أنها تستخدم في

1 زجاج, https://ar.wikipedia.org/, تم الاطلاع في 25\9\2021, (دن , دت).

2 Major Reasons Behind the Decline in Demand of Paper, January 14, 2019 by Contributed Post, https://businesspartnermagazine.com/, تم الاطلاع في 30\6\2021

3 أرقام ودلالات في اليوم العالمي للغابات, مدونات البنك الدولي, https://blogs.worldbank.org/, تم الاطلاع في 30\9\2021, (دن , دت).

تصنيع النواقل الفائقة، كما تدخل في صناعة مكونات سيارات الهايبرد الكهربائية (البطاريات والمغانط)، وتستخدم أيضاً في صناعة في الإلكترونيات الضوئية وأشهرها ليزر Nd:YAG[1]

من خلال السيناريوهات السابقة نجد أن تحقق المشكلة الإقتصادية ينحصر في السيناريو الثالث والرابع, وعليه سيقوم التحليل التالي لبيان علاقة الكفاءة بتحقق المشكلة الإقتصادية وذلك من خلال الجدول (3)

الجدول (3) علاقة الكفاءة بتحقق المشكلة الإقتصادية

السيناريو	حالة الموارد	درجة الطلب	كفاءة الاستخدام	حالة الاحتياج	حالة المشكلة الاقتصادية
الثالث	توفر الموارد	مرتفعة	مفعل	اشباع	غير متحققة
الرابع	شحة الموارد	مرتفعة	مفعل	اشباع	غير متحققة

المصدر: إعداد الباحث

في السيناريو الثالث نجد أن عنصر الكفاءة يساعد في رفع مستوى إدارة عوامل الإنتاج كعلاقة منطقية بالتالي توفير السلع وإشباع الإحتياج ما يعني تفادي تحقق المشكلة الإقتصادية.

أما في السيناريو الرابع نجد أن عنصر الكفاءة يساعد في الاستخدام الأمثل للموارد وذلك بهدف تعظيم الإنتاج من السلع والخدمات كما هو في تعريف الكفاءة والذي سيرد تالياً, بالتالي توفير السلع وإشباع الإحتياج ما يعني تفادي تحقق المشكلة الإقتصادية.

ومن خلال العلاقات المنطقية السابقة نجد أن العامل الرئيسي لتحقق المشكلة الإقتصادية يتمثل في حالة الإحتياج والتي بوجودها أو إنعدامها تتحدد حالة المشكلة حتى مع وفرة أو شحة الموارد, أما من حيث التأثير على حالة الإحتياج والاحتياج المحتمل فنجد أن حالة كفاءة الاستخدام تمثل العامل الأكثر تأثير, ومع ذلك فإننا لا زلنا بحاجة إلى أدلة وبراهين علمية إلى جانب النظرة الفلسفية والمنطق الإقتصادي وذلك من خلال النظرة الواقعية للكفاءة.

النظرة الو اقعية للكفاءة: بالرغم من إثبات علاقة الكفاءة في تحقق المشكلة الإقتصادية إلا أننا لا نزال في بحاجة إلى المزيد من الأدلة القاطعة, وقبل ذلك ينبغي التطرق لمفهوم أساسي في علم الاقتصاد وهو تكلفة الفرصة البديلة والتي يعرفها قاموس أكسفورد الأمريكي الجديد أنها خسارة الأرباح أو الفوائد من الفرص البديلة الأخرى عند اختيار بديل واحد,[2] معنى هذا أن المورد الإقتصادي لن يكون له سوى استخدام واحد فقط يحدد من خلال عملية المفاضلة بين البدائل وعليه ستحسب العوائد الإقتصادية التي كان بالإمكان الحصول عليها من البدائل الأخرى كتكلفة الفرصة البديلة, ولكن, ما علاقة تكلفة الفرصة البديلة بالندرة؟ من ناحية أخرى ينظر إلى تكلفة الفرصة البديلة بأنها تعبر عن

1 عنصر أرضي نادر, https://ar.wikipedia.org/, تم الاطلاع في 25\9\2021 (دن , دت).
2 تكلفة الفرصة البديلة, https://ar.wikipedia.org/, تم الاطلاع في 25\9\2021 (دن , دت).

العلاقة الأساسية بين الندرة والاختيار,[1] وهذا هو المدخل لتحليل العلاقة والتي تبدأ بالسؤال الذي يطرح نفسه: هل يمكن الجمع بين البدائل في خيار واحد ونقض مبدأ تكلفة الفرصة البديلة في ظل الندرة القائمة؟؟! للإجابة على هذا السؤال لابد من تعريف الكفاءة الاقتصادية والتي تشير إلى الاستخدام الأمثل للموارد وذلك بهدف تعظيم الإنتاج من السلع والخدمات, ويمكن القول أن أي نظام اقتصادي يعتبر أكثر كفاءة مقارنة مع نظام آخر (من الناحية النسبية) إذا كان يمكن من تقديم المزيد من السلع و الخدمات للمجتمع دون استخدام مزيد من الموارد,[2] وبالرغم من وضوح التعريف إلا أن الكثيرين من الإقتصاديين أو غيرهم قد يقعوا في فخ التفسير التقليدي وذلك بالنظر إلى الكفاءة من ناحية الاستخدام بأقل قدر من الفاقد الإنتاجي وبفترة زمنية أقل عن طريق تسريع الإنتاج بالطرق التقليدية وتكثيف العمل للحصول على أكبر قدر من السلع والخدمات, في حين ينبغي النظر إلى تحقيق الكفاءة من خلال الطرق والوسائل العلمية الحديثة, ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تقنيات الزراعة مثل الزراعة العمودية (الرأسية) في زراعة القمح, فبعد تجارب عملية، وجد فريق بحثي من عدة جامعات أمريكية -بينها جامعتا "برنستون" و"فلوريدا"- أنه لدى المقارنة بأساليب الزراعة التقليدية في الحقول، تتطلب الزراعة العمودية مساحةً أقل من الأرض، وتستهلك كميات أقل من المياه ومبيدات الأعشاب والمبيدات الحشرية، وتؤدي إلى فقدان أقل للمغذيات في البيئة والتربة الزراعية, ونفذ الفريق البحثي نموذجَي محاكاة لنمو القمح على مساحة هكتار من الأرض في منشأة عمودية داخلية تتكون من 10 طبقات تحت مستويات الإضاءة الصناعية ودرجة الحرارة ومستويات ثاني أكسيد الكربون المُثلى, ووفقًا لنتائج التجارب العملية يمكن للزراعة العمودية أن تنتج ما لا يقل عن 700 طن من الحبوب سنويًا للهكتار الواحد (يمكن أن تزيد أو تقل بمقدار 40 طنًا)، ويمكن أن يصل الإنتاج إلى 1940 طنًا من الحبوب سنويًا للهكتار الواحد (يمكن أن تزيد أو تقل بمقدار 230 طنًا)، وهو ما يعادل 220 إلى 600 ضِعف المتوسط العالمي الحالي لمحصول القمح السنوي الذي يقدر بـ3.2 أطنان للهكتار الواحد,[3] وتبين لنا تقنية الزراعة العمودية دور الكفاءة في نقض مبدأ تكلفة الفرصة البديلة بالتالي نقض مبدأ الندرة, فلو أن الإحتياج القائم يتطلب إلى توفير صنفين من المنتجات الزراعية بحيث يتطلب كل صنف إلى هكتار زراعي وفق الأسلوب الزراعي التقليدي في حين لا يتوفر سوى هكتار واحد, فبالنظرة التقليدية لأساس تكلفة الفرصة البديلة سيكون لزاماً إختيار زراعة أحد الصنفين وخسارة الأخر, إلا أن الأمر مختلف فيما لو التقنيات الزراعية الحديثة السابق ذكرها أثبتت فاعليتها وتم تعميمها كأساليب معتمدة للزراعة بحيث تساعد على إنتاج نفس الكمية بنصف المساحة المتوفرة أو حتى أقل مع ترك مساحة لزراعة الصنف البديل.

ولم يقتصر الأمر على كفاءة كميات الإنتاج الزراعي بل قدمت التقنيات الزراعية الحديثة نوع أخر من الكفاءة وهي الكفاءة الزمنية والتي ساهمت في تفادي بعض العوامل التي تشكل تحديًا أمام تحقيق هدف توفير الغذاء اللازم لإطعام سكان الكوكب، منها الأوقات الطويلة التي يستغرقها نمو معظم المحاصيل الرئيسية، ما لا يسمح إلا بزراعة محصول واحد أو اثنين فقط طوال شهور السنة, فمؤخرًا تمكَّن باحثون في جامعة كوينزلاند بأستراليا من تطوير بروتوكولات

1) James M. Buchanan (2008). Opportunity cost الطبعة (Second). مؤرشف من الأصل في 8 سبتمبر 2017. اطلع عليه بتاريخ 18 سبتمبر 2010.

2 كفاءة اقتصادية,(د ن, د ت) https://ar.wikipedia.org/, تم الاطلاع في 20\9\2021 (دن , دت).

3 محمد السعيد بتاريخ 27 يوليو 2020, زراعة القمح عموديًا, https://www.scientificamerican.com/, تم الاطلاع في 20\9\2021.

لتقنيات تسريع نمو كثير من الأنواع النباتية، اعتمادًا على تجربة استخدمتها وكالة "ناسا" لأول مرة لزراعة بعض المحاصيل في الفضاء، وذلك من خلال زيادة عدد ساعات تعرُّض النباتات للضوء، وفي ظروف من درجات حرارة يمكن التحكُّم فيها. لقد ساعدت هذه التقنية على زيادة إنتاج بعض المحاصيل -مثل القمح والشعير- بمقدار يقترب من الضعف,[1] وبهذا تم إثبات الفرضية الخامسة.

الفرضية السادسة: تحديد الإحتياجات المستقبلية للمجتمع و التخطيط والاستعداد المبكر يساعد في تحديد حجم المشكلة الإقتصادية ما يسهل عملية إدارة المشكلة.

تتمتع العديد من الدول وبالأخص المتقدمة باقتصاديات قوية ومستقرة وبأحجام هائلة من الفوائض المالية التي تمكنها من تجاوز أي احتياجات مستقبلية, وهذا ما يقودنا إلى تساؤل منطقي ومرتبط بالواقع الإقتصادي, هل هناك مبرر أو حاجة فعلية لتحديد إحتياجات المجتمع المستقبلية والقيام بالتخطيط والاستعداد المبكر لمواجهة المشكلة الإقتصادية؟؟! حقيقة الأمر أن التخطيط والاستعداد المبكر ليس له علاقة بدرجة القوة الإقتصادية بل بالمتغيرات والمؤثرات التي يتعرض لها الإقتصاد, حيث أن الأحداث السابقة تثبت تعرض إقتصاديات قوية لهزات وأزمات شديدة كادت أن تودي بها والتي تحدث بشكل مباشر نتيجة أحداث سياسية وإقتصادية أو بشكل غير مباشر نتيجة التداخلات والتراكمات الزمنية كما الحال في أزمة الدين الأوربية التي انعكس أثرها على الإتحاد الأوربي وعلى العالم ككل,[2] وهنا تظهر أهمية التخطيط والاستعداد المبكر واللذان يبدآن بالخطوة الأولى والمتمثلة في تحديد الإحتياجات المستقبلية للمجتمع.

تحديد الإحتياجات المستقبلية للمجتمع: من أجل وضع الخطط وتحقيق الإستعداد المبكر ينبغي معرفة أو على الأقل توقع الإحتياجات المستقبلية, ولمعرفة تفاصيل هذا الجانب يجب الإجابة على التساؤل الآتي: هل يمكن التنبؤ بالإحتياجات المستقبلية للمجتمع؟؟! وما علاقة هذا الأمر بمواجهة المشكلة الإقتصادية؟؟! للحصول على الإجابة الدقيقة علينا أن نقسمها إلى شطرين: الشطر الأول يعني بإمكانية التنبؤ, أما الشطر الثاني فيعني بالعلاقة مع المشكلة الإقتصادية: فيما يخص الشطر الأول نجد أن الإجابة متعلقة بالتنبؤات الإقتصادية وتحديداً الإقتصاد الكلي حيث يهتم التنبؤ على المستوى الكلي بشروط العمل على الاقتصاد ككل. يتم قياسه من خلال مؤشر مناسب للإنتاج الصناعي أو الدخل القومي أو الإنفاق, وتعد التنبؤات على مستوى الصناعة من قبل الجمعيات التجارية المختلفة, كما يعتمد هذا على مسح نية المستهلكين وتحليل الاتجاهات الإحصائية,[3] ولكن,,, هل يمكن القيام بالتنبؤات الإقتصادية على أرض الواقع؟؟! نجد هذا الأمر في تقرير صدر عام 2013 عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تقرير مشترك مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو) بأن الصين والتي تعتبر من أكبر بلدان العالم من حيث عدد السكان ستستورد مزيدا من اللحوم والبذور الزيتية في السنوات العشر المقبلة إذ ان وتيرة الاستهلاك تفوق نمو الإنتاج وهو ما يشكل ضغوطا

1 محمود العيسوي بتاريخ 30 يونيو 2019, تسريع نمو المحاصيل الزراعية, https://www.scientificamerican.com/, تم الاطلاع في 2021\9\20.

2 ذي يزن الاعوش, التنبؤ بوقوع الاحداث الغير اعتيادية (دراسة حالة قرار البنك السويسري برفع الدعم عن اليورو) المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية ألمانيا – برلين, العدد الحادي عشر ص 9.

3 توقع الطلب: هو معنى ، أنواع ، أساليب وطرق, https://ar.triangleinnovationhub.com/, تم الاطلاع في 2021\9\30 (دن , دت).

تضخمية على الأسعار العالمية, وقالت المنظمتان إن استهلاك المحاصيل واللحوم سيرتفع في البلدان النامية في الفترة من 2013 إلى 2022 وإن كان بوتيرة أبطأ مقارنة بالعقد السابق وذلك مع نمو السكان وارتفاع الدخول واتساع المناطق الحضرية وتغير العادات الغذائية, وقال التقرير المشترك للتوقعات الزراعية للفترة من 2013 إلى 2022 "من المتوقع أن ترتفع أسعار المحاصيل واللحوم على مدى العقد المقبل بسبب تباطؤ نمو الإنتاج وارتفاع الطلب بما في ذلك الطلب على الوقود الحيوي,"[1] ومثل هذه التنبؤات تعد باستخدام العديد من الطرق الإحصائية عبر ربط الإحصائيات المتحققة تاريخياً عن حجم الإستهلاك بالعوامل المؤثرة ودرجة تطورها الحالي والمستقبلي, ومن أبسط هذه الصور ربط نسب نمو الإستهلاك المتحققة سابقاً بالإحصائيات السكانية المقابلة لها في نفس الفترة وإسقاط التغير للعاملين على الفترات المستقبلية.

أما الإجابة على الشطر الثاني من السؤال عن علاقة التنبؤ بالإحتياجات المستقبلية للمجتمع بمواجهة المشكلة الإقتصادية فيكمن في أن توقع الإحتياجات المستقبلية يساعد بشكل كبير في تحديد المتطلبات اللازمة لمواجهة الإحتياجات وهذا ما يقودنا إلى مرحلة التقييم, فبعد تحديد الإحتياجات المستقبلية للمجتمع ينبغي على الإقتصاديين تقييم كل ما هو متوفر في الإقتصاد وقابل للاستخدام والذي يندرج ضمن تصنيفين هما الإمكانيات التي تعرف بأنها العوامل المستخدمة في تنفيذ العملية الاقتصادية وتعتبر جزء منها ويمكن التحكم بها واستخدامها في العلمية الإنتاجية, ومن هذه الإمكانيات (معرفية , مالية , تنظيمية ,, الخ), والمقومات والتي تعرف بأنها العوامل الموجودة في البيئة الاقتصادية والتي تتداخل مع العلمية الاقتصادية ويصعب التحكم بها ومن هذه المقومات (طبيعية , جغرافية , سكانية ,, الخ),[2] هذا التقييم يساعد في مقدار وحجم العناصر التي يمتلكها الإقتصاد والتي يمكن استخدامها وتوجيهها في العملية الإقتصادية والذي يبنى عليه تحديد الكيفية التي سيقوم عليها الإنتاج وبأي مقدار وما هو حجم العجز المتوقع, وهذا ما يقودنا إلى النقطة التالية وهي التخطيط.

التخطيط: لتنفيذ الأعمال والأنشطة وضمان نجاحها لابد من الالتزام بتنفيذ فروض أساسية لازمة وفي جميع المجالات مهما اختلفت هذه المجالات وتباينت معطياتها, ومن هذه الفروض تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها من ثم تقييم العوامل والمعطيات المتاحة لتحقيق الأهداف يلي ذلك التخطيط والذي يقصد به الكيفية المحددة مسبقاً لتنفيذ الأعمال المستقبلية, وفي حالة الدراسة لهذه الفرضية نجد أن الهدف الرئيسي محدد مسبقاً والمتمثل في مواجهة الإحتياجات المستقبلية المتوقعة والذي من خلاله ينبغي تحقيق هدف أعلى بتفادي تحقق المشكلة الإقتصادية, وكذلك التقييم بتحديد ما هو متوفر في الإقتصاد وقابل للاستخدام والذي يندرج ضمن تصنيفين هما الإمكانيات والمقومات, ولم يتبقى سوى التخطيط والذي من خلاله ينبغي تحديد كيفية استخدام المقومات والإمكانيات لتحقيق الهدف في مواجهة الإحتياجات المستقبلية وتفادي المشكلة, وبالتطرق إلى موضوع التخطيط يوجد العديد من أشكال التخطيط الاقتصادي والتي تختلف بناءً على إجراءاتها ونهجها المحدد, حيث يعتمد مستوى المركزية أو اللامركزية في صنع القرار على النوع

1 تقرير: نمو الطلب على الغذاء سيدفع الأسعار العالمية للارتفاع, 2013-06-06, https://www.ammonnews.net/, تم الاطلاع في 2021\9\30.

2 ذي يزن الاعوش, بناء تعريف لعلم الإقتصاد ص 232, مرجع سابق.

المحدد لآلية التخطيط المستخدمة, بالإضافة إلى ذلك ، يمكن التمييز بين التخطيط المركزي والتخطيط اللامركزي[1] في الاقتصاد المخطط مركزياً يتم تحديد وتخصيص الموارد من خلال خطة إنتاج شاملة تحدد متطلبات الإنتاج,[2] ويلاحظ في تعريف التخطيط المركزي التركيز على عملية التحديد والتخصيص في الوقت الحاضر لما هو متوفر من الموارد وذلك لتحقيق هدف مستقبلي وهو إنتاج السلع والخدمات, وبالرغم من عدم ذكرها بشكل صريح في التعريف إلا أنها تعتبر ضمنية من حيث النتيجة المنطقية والمرتبطة بمتطلبات الإنتاج, وبهذا تم إثبات ارتباط كل من الاحتياجات المستقبلية والتخطيط بمواجهة متطلبات المجتمع من السلع والخدمات في المستقبل.

الاستعداد المبكر: قد يتبادر إلى الأذهان بأن التخطيط والاستعداد المبكر هما نفس المفهوم وبتعبيرين مختلفين فكلاهما يشيران إلى التجهيز والتحضير للإحداث المستقبلية, وهذا الأمر صحيح ولكن بشكل جزئي, حيث يوجد فرق جوهري يميز كل مفهوم ويفصله عن الأخر, فالتخطيط يتعلق بمواجهة الأحداث المستقبلية (المتوقعة) في حين أن الاستعداد المبكر يعني بالأحداث المفاجئة والتي لم تكن في الحسبان وهذا ما يقودنا إلى تعريف الأزمة والتي يشار أليها بأنها أي حدث أو فترة من شأنها أن تؤدي إلى وضع غير مستقر وخطير يؤثر على الفرد أو المجموعة أو المجتمع بأكمله وهي تغيرات سلبية في الشؤون الإنسانية أو البيئية خاصة عندما تحدث بشكل مفاجئ دون سابق إنذار,[3] وهذا ما يبين خطورة الأزمات وضرورة الاستعداد المبكر لمواجهتها والتي تتطلب عمليات إدارة متخصصة ودقيقة تتضمن العديد من الخطوات المعقدة مثل سرعة الاستجابة والتوصيف المبكر للأزمة, فتحقيق سرعة الاستجابة في إدارة واحتواء الأزمات يعتمد بشكل كبير على التوصيف المبكر الأمر الذي يتوقف عليه فاعلية المراحل اللاحقة, حيث أن التأخر في عملية التوصيف أو القيام بها بشكل خاطئ ينعكس سلباً على درجة الاستعداد واتخاذ الإجراءات المضادة, وينبغي أن تكون عملية التوصيف وتحديد الأسباب والأثار متوافقة مع الواقع لأقرب حد ممكن, وتكمن أهمية التوصيف الدقيق للأزمة في إعطاء تصور واضح للأبعاد وحدود الأضرار والتأثيرات من خلال السيناريوهات المحتملة مما يساعد على تقييم الوضع الحالي ومدى القدرة على مواجهة الأزمة,[4] فنجاح عملية التوصيف يساعد بشكل كبير في تحديد الاجراءات اللازمة لمواجهة الأزمة, وكلما كانت عملية التوصيف مبكرة ودقيقة كلما أتيح لمتخذ القرار مساحة أوفر في المجال الزمني والمجال الإجرائي من حيث تعدد الخيارات والبدائل مما يساعد على احتواء الأزمة بأقل حد من الجهد والتكاليف وخلال فترة زمنية أقصر, حيث أن التوصيف الخاطئ يؤثر بشكل كبير على المراحل اللاحقة ولكنه لا يعني حتمية فشلها حيث توجد فرصة للتدارك والاستجابة مقابل ارتفاع حجم الأعباء واتساع نطاق التكلفة والخسائر بكافة أشكلها,[5] كما هو الحال في التجربة الإيطالية أثناء مواجهة أزمة جائحة كورونا التي عصفت بالعالم في بداية 2020, فبالرغم من أن صافرات الإنذار قد

1 Gregory, Paul R.; Stuart, Robert C. (2003). Comparing Economic Systems in the Twenty-First Century. Boston: Houghton Mifflin. pp. 23–24. ISBN 978-0-618-26181-9.

2 Alec Nove (1987). "Planned economy". The New Palgrave: A Dictionary of Economics. vol. 3. pp. 879–880.

3 Crisis, https://en.wikipedia.org/, تم الاطلاع في 30\9\2021 (دن , دت)

4 ذي يزن الاعوش, الدولة-وعنصر-المفاجأة-أي-تدبير-عمومي-في-زمن-المخاطر, مؤلف جماعي, سرعة الاستجابة في احتواء الأزمات (التجربة الصينية في إدارة أزمة كورونا) رقم تسجيل B .6514 – 3383 . VR : المركز الديمقراطي العربي, ألمانيا برلين, ص 136

5 ذي يزن الاعوش, الدولة-وعنصر-المفاجأة-أي-تدبير-عمومي-في-زمن-المخاطر, ص 138, 139 مرجع سابق

أطلقت في الصين في وقت سابق بداية العام 2020 إلا أن إيطاليا لم تأخذ الأمر على محمل الجد, حيث كان من المفترض أن يكون الجهاز الطبي والصحي في إيطاليا على أهبة الاستعداد غير أن الواقع كان غير ذلك, فقد تم توصيف الأزمة بشكل خاطئ ولم تأخذ السلطات الايطالية المؤشرات الخارجية أو الداخلية كبوادر لاحتمالية اجتياح الأزمة لإيطاليا, وهذا هو الفخ الذي وقعت فيه ايطاليا بتوصيفها الخاطئ لأزمة كورونا حيث كان الفيروس ينتشر في إيطاليا طوال أسابيع قبل اكتشافه، وكانوا يشخصونه على أنه انفلونزا, واستمر حاملو المرض الذين لا تظهر عليهم أعراض في الذهاب إلى العمل ودور السينما والتسكع في الحفلات والملاعب، ونقل الفيروس إلى الآخرين,[1] فلو أن الأزمة وصفت بشكل صحيح لكان من الممكن اتخاذ الإجراءات المضادة في وقت مبكر واحتواء الأزمة بأقل قدر من التكاليف والخسائر المالية والبشرية حيث لم يكن في إيطاليا 21سوى إصابة مؤكدة في21 فبراير، وفي تلك المرحلة كان باستطاعة الأطباء في كل المستشفيات الحكومية أن يولوا قدرًا كبيرًا من الاهتمام بالمصابين, ولكن في غضون شهر فقط، بلغ إجمالي عدد الحالات 59 ألفًا ، بينما وصل عدد الوفيات إلى 5476 حالة, وأمام هذا العدد الضخم من المصابين تعرَّض النظام الصحي لحالة من الشلل، انعكست على أعداد الوفيات,[2,3] الشيء ذاته ينطبق على الأزمات الإقتصادية والتي كانت الوجه الأخر لأزمة جائحة كورونا العالمية, من ناحية أخرى فأن الاستعداد المبكر ليس مشروطاً بوقوع أحداث مستقبلية محتملة, حيث بالإمكان تفعيل الاستعداد المبكر حتى بدون أي مؤشرات لأزمات أو أحداث مستقبلية محتملة ويمكن ملاحظة ذلك من خلال المبدأ الذي ارتكز عليه مبدأ الأمن الغذائي والذي يتضمن تدابيرًا للتكيف مع أي خلل مستقبلًا أو عدم وفرة الإمدادات الغذائية الجوهرية الناجمة عن عناصر خطر متنوعة مثل فترات الجفاف وتعطل الملاحة البحرية ونقص الوقود وتذبذب الاقتصاد والحروب,[4] ومن سياق تعريف الأمن الغذائي يتضح لنا حقيقة دور الاستعداد المبكر لمواجهة المشكلة الإقتصادية من خلال عبارة " عدم وفرة الإمدادات الغذائية الجوهرية" وبهذا تم إثبات الفرضية السادسة.

الفرضية السابعة: نجاح عملية الإدارة الإقتصادية والتعامل الفعال مع الموارد يساعد في إدارة المشكلة الإقتصادية في حالات الندرة الفعلية.

قد يبدو للوهلة الأولى أن هذه الفرضية ما هي إلا تكرار للفرضية الثانية والتي تنص على أن ضعف إدارة عومل الإنتاج أحد مسببات المشكلة الإقتصادية, ولإزالة اللبس يجب التفريق بين الفرضيتين, فالفرضية الثانية تركز على علاقة ضعف عوامل الإنتاج بالمشكلة الإقتصادية في جميع الحالات (الوفرة والندرة) كما تم إثباته في الحالة السودانية, أما هذه الفرضية فتركز على دور نجاح عملية الإدارة الإقتصادية والتعامل الفعال مع الموارد في تفادي المشكلة الإقتصادية عند التحقق الفعلي في حالة الندرة الحقيقية, كما أن هذه الفرضية تضع الإقتصاد موضع الدراسة في الحالات الحرجة ما قد يشكل تحدي شديد في الواقع الإقتصادي الأمر الذي يدعو إلى التساؤل: هل من الممكن أن يساعد نجاح عملية الإدارة

1 لماذا بدت إيطاليا عاجزة أمام فيروس كورونا https://arabic.rt.com/ تم الاطلاع في 20\9\2021 (دن , دت).

2 أسباب الانهيار الإيطالي أمام «كورونا», https://alqabas.com/article/5763060 تم الاطلاع في 20\9\2021 (دن , دت).

3 ذي يزن الاعوش, الدولة-وعنصر-المفاجأة-أي-تدبير-عمومي-في-زمن-المخاطر, ص 146 مرجع سابق

4 How Our Neighborhoods Lost Food, and How They Can Get It Back". Progressive Planning https://ar.wikipedia.org/wiki تم الاطلاع في 19\9\2021.) .دن , دت(

الإقتصادية والتعامل الفعال مع الموارد في تفادي تحقق المشكلة الإقتصادية في حالات الندرة الفعلية؟؟! في حقيقة الأمر لم يتمكن الباحث من رصد تجارب اقتصادية موثقة باستثناء الإقتصاديات الخدمية السابق ذكرها والتي لا تلائم معطيات الفرضية حيث ينبغي إثبات الدور بين نجاح عملية الإدارة الإقتصادية وتفادي المشكلة الإقتصادية بالشكل الذي يحقق إنتاج إقتصادي ذاتي وحقيقي يلبي احتياجات المجتمع بدون الحاجة إلى توفير السلع عن طريق التبادل التجاري الخارجي, وحتى التجربة اليابانية غير ملائمة بالرغم من تجاوزها للمشكلة الإقتصادية وتحقيق الإنتاج الحقيقي وذلك أن الإقتصاد الياباني يعاني من الانعدام شبه الكامل للموارد في حين أن المطلوب تجربة قامت على وجود الموارد بوضع الندرة, ما دعا إلى تطبيق الاختبار استناداً على المنطق الإقتصادي والنظري وذلك من خلال افتراض واقع اقتصادي حرج وإسقاط الحلول الإقتصادية المعروفة, وتمثل الوضع الإقتصادي الافتراضي في اقتصاد يعاني من شحة المياه وقلة المساحات القابلة للزراعة وضعف مصادر الطاقة وانعدام القدرة على تمويل مشاريع التنمية, وضع إقتصادي كهذا يمثل وضع حرج يعاني فيه الإقتصاد من أربعة مشاكل مترابطة مع بعضها البعض, لذا يجب على الإقتصاديين التعامل مع هذا الوضع وهذا ابتداء بالخطوة الأولى وهي تحديد نقطة الإنطلاق وهما تظهر المشكلة المتمثلة في صعوبة تحديد نقطة الإنطلاق, حيث أن تحديد الإنطلاق أمر مهم للغاية يترتب عليه تسلسل الخطوات اللاحقة وتحديد متطلبات ما يحدد درجة النجاح وأي خلل في الإنطلاق سيتسبب في حدوث عراقيل وأخطاء حاضرة ومرحلة, ومن الاعتقادات الخاطئة في معالجة المشاكل الإقتصادية أن نقطة الإنطلاق تتمثل في المصادر المالية حيث أن مرحلة المصادر المالية تستلزم تحديد حجم الأموال وأسلوب التمويل والمدى الزمني وهذا ما يتطلب وجود مرحلة سابقة يبنى عليها, ولتحديد المرحلة الأولى ينبغي أن تكون منطلق لحل المشاكل اللاحقة, وفي الحالة الإفتراضية والتي تعاني من شحة المياه وقلة المساحات القابلة للزراعة وضعف مصادر الطاقة نجد أن الخطوة الأولى تتمثل في الدراسات حول إمكانية إنشاء السدود والمنشآت المائية, فالسدود كما هو متعارف عليه من المصادر الرئيسية للطاقة والتي تعرف بالطاقة المائية أو الطاقة الكهرومائية وهي واحدة من أقدم وأكبر مصادر الطاقة المتجددة والتي تستخدم التدفق الطبيعي للمياه المتحركة لتوليد الكهرباء, وتمثل الطاقة الكهرومائية حاليًا 37٪ من إجمالي توليد الكهرباء المتجددة في الولايات المتحدة وحوالي 7٪ من إجمالي توليد الكهرباء في الولايات المتحدة, وتستخدم جميع الولايات الطاقة الكهرومائية للكهرباء باستثناء ولايتين (ديلاوير وميسيسيبي),[1] غير أن الشائع أن بناء السدود يتم في المناطق التي تتميز بوجود الأنهار, فهل الأمر ممكن مع حالة الأمطار الموسمية؟؟! وإن كان ذلك ممكناً, فهل توجد جدوى إقتصادية لمثل هذه السدود؟؟! هذه الحالة مشابهة إلى حد كبير لحالة البيئة اليمنية والتي تفتقر مصادر المياه باستثناء المياه الجوفية والأمطار الموسمية ما كان سبب لإنشاء سد مارب حيث تبلغ مساحة بحيرة السد 30 كيلومتر مربع، ويسع 400 مليون متر مكعب من الماء، فيما تعمل بوابة التصريف الخاصة به بطاقة قدرها 35 مترا مكعبا في الثانية[2] وهكذا نجد أن إنشاء السدود ستساعد في حل توفير المياه ومصادر الطاقة وأيضاً في توسيع الرقعة الزراعية واستصلاحها, وبإثبات الدراسات لوجود إمكانية إنشاء السدود وقدرتها على حل المشاكل المترتبة تأتي المرحلة

1 Hydropower Basics, Water Power Technologies Office Hydropower Program Hydropower Basics, https://www.energy.gov/ تم الاطلاع في 24\9\2021) دن , دت(

2 "سد مأرب" https://ar.wikipedia.org. www.abou-alhool.com. مؤرشف من الأصل في 13 نوفمبر 2018. تم الاطلاع في 24\9\2021 (دن).

التالية والتي تعني بمصـادر الأموال اللازمة لمرحلة الإنشـاء والمراحل التي تليها, وهنا يأتي تسـاؤل منطقي, كيف لإقتصـاد يعاني من شحة الأموال أن يوفر المصادر المالية؟؟! مصادر الأموال في هذا الوضع الإقتصادي تتمثل في الآتي:

الدين العام أو الدين الحكومي: المعروف أيضًا باسم المصلحة العامة والدين العام والدين الوطني والديون السيادية,[1] ويمكن للحكومات إنشـاء الديون عن طريق إصـدار السـندات الحكومية والأذون. قد تكون بعض البلدان قادرة على الاقتراض مباشرة من منظمة فوق وطنية أو من المؤسسات المالية الدولية والتي سيأتي ذكرها في النقطة التالية.[2,3]

القروض الخارجية: تعتبر القروض الخارجية أحد أوجه الدين العام, ويتمثل هذا المصـدر بالمؤسـسـات المالية الدولية والتي منها البنك الدولي والذي يمثل مركز وسـلطة مالية عالمية لمواجهة القضـايا الإقتصـادية والمالية الدولية, واليوم زاد من تركيزه على تخفيف حدة الفقر كهدف موسـع لجميع أعماله, ويركز جهوده على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتي تمت الموافقة عليها من جانب أعضـاء الأمم المتحدة عام 2000، والتي تسـتهدف تحقيق تخفيف مسـتدام لحدة الفقر,[4] لذلك عندما تواجه دولة ما كسـاداً اقتصـادياً خطيراً وديوناً خارجية تعجز عن التعامل معها لا يصـبح أمام الحكومة خيار إلا أن تتجه إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية لتقدم للدولة قروضاً سريعة الصرف,[5] لكن هذه المؤسسات تحتاج إلى ضمانات تثبت أن هذه الدولـة[6] لديها القدرة على السداد,[7] هنا يظهر أحد أوجه التناقض, فكيف لإقتصـاد غير مسـتقر أن يوفر الضـمانات وأن يمتلك خاصـية القدرة على السـداد؟؟! وجود التوجه التنموي وإنشاء مثل هذه المشاريع بحد ذاته يمثل أحد أوجه الضمانات, كما أن القدرة الإيرادية للإقتصاد سترتفع نتيجة التأثير المباشر بنشؤ المصادر الإيرادية كالطاقة والمياه والمنتجات الزراعية, بالإضافة إلى ذلك وجود إمكانية لتوسع وتعدد المجالات الإقتصـادية وفق نظرية النمو غير المتوازن والتي صـاغها العالم الاقتصـادي بيرو سـنة 1955 وطورها كلا من سـنجر وهيرشـمان وغيرهم تقوم فكرتها على أنه " إذا قامت الدولة بتركيز وتدفق الموارد الاقتصـادية المتاحة لها في عدد محدود من النشاطات الاقتصادية التي تلعب دور الريادة في تحريك عجلة النمو الاقتصادي بحيث يترتب على هذا التدفق المركز تقدم وتوسـع هذه النشـاطات سـيخلق هذا قوة جذب تجذب بمقتضـاها نشـاطات أخرى مسـاعدة ذات ارتباطات جانبية بالنشـاطات الاسـاسـية " مثال: في حالة قيام الدولة بدفع معظم مواردها لتنمية القطاع الزراعي مثلاً بحيث يترتب

---

1 "Bureau of the Public Debt Homepage". United States Department of the Treasury. Archived from the original on October 13, 2010. Retrieved October 12, 2010.

2 Eichengreen, Barry J.; El-Ganainy, Asmaa; Esteves, Rui; Mitchener, Kris James (2021). In Defense of Public Debt. Oxford University Press. ISBN 978-0-19-757792-9.

3 Stasavage, David (2003). Public Debt and the Birth of the Democratic State: France and Great Britain 1688–1789. Cambridge University Press. doi:10.1017/cbo9780511510557. ISBN 978-0-521-80967-2.

4 "البنك الدولي" الدليل العربي - حقوق الإنسان والتنمية نسخة محفوظة 23 سبتمبر 2015 على موقع واي باك مشين, https://ar.wikipedia.org/, تم الاطلاع في 24\9\2021.

5 كاي تريكل, الوحدة رقم 27 البنك الدولي والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية, صفحة 524.

6 International Bank for Reconstruction and Development Articles of Agreement (as amended effective 16 February 1989), Article IV, Section 10.

7 World Bank. Development and Human Rights: The Role of the World Bank. (Washington, D.C :. 1998), 4.

على ذلك الدفع تقدم القطاع الزراعي فسوف تشهد الدولة حدوث نقلة نوعية في الانشطة السابقة للزراعة (كالآلات الزراعية والمبيدات ..) , كذلك حدوث نقلة نوعية في الانشطة التالية للزراعة (مثل الصناعات الغذائية , والتسويقية ..) وبالتالي تحدث التنمية الاقتصادية في الدولة,[1] بهذا نجد أن الدين العام والمصادر الخارجية يمثلان حل لشحة الأموال, من ناحية أخرى يوجد مصدر إقتصادي لا يترتب عليه أي أعباء مالية أو إقتصادية وهو ما يعرف بالتمويل من خلال اسلوب (BOT).

اسلوب (BOT): إن إنشاء المشاريع تمثل أحد أوجه الإنفاق العام والذي يعتبر من جوانب السياسة المالية كما تعتبر من المتطلبات الرئيسية للتنمية وإنشاء البنى التحتية, ولكن هل من الممكن تنفيذ المشاريع في ظل محدودية الأموال؟!! تطبيق هذا الأمر ممكن عن طريق تنفيذ المشاريع وفق أسلوب (BOT)[2] وكما تم ذكره سابقاً يمكن وفق هذا الأسلوب التعهد بمشروع تابع للدولة إلى مستثمر يقوم بتنفيذه على حسابه الخاص ومن ثم تشغيله لفترة زمنية وبعد ذلك انتقال ملكية المشروع إلى الدولة.

رفع الإنتاجية الزراعية: بعد تنفيذ الدراسات وتوفير مصادر الأموال وإقامة المشروع تأتي الخطة الأخيرة والمتمثلة في رفع الإنتاجية الزراعية, ويمكن تحقيق هذا الأمر من جانبين الأول بالتأثير المباشر لإنشاء السدود من خلال توفر المياه والطاقة والتي تمكن من توسيع الرقعة الزراعية الجانب الثاني في رفع الإنتاجية الزراعية استخدام التقنيات الزراعية الحديثة والمذكورة سابقاً في الفرضية الخامسة, وبهذا تم إثبات الفرضية السابعة

الفرضية الثامنة: إعادة صياغة مفهوم المشكلة الإقتصادية بما يتلاءم مع الو اقع الإقتصادي سيوجد الترابط والملائمة مع التعريف الحديث للإقتصاد.

من الأغراض الرئيسية لتنفيذ هذه الدراسة إيجاد ترابط وتكامل علمي بين البحث الأول من السلسلة والمعني بإعادة تعريف الإقتصاد وفق متطلبات الواقع الفعلي, حيث أن إعادة تعريف الإقتصاد تستلزم بالضرورة إعادة تعريف المشكلة الإقتصادية, فكلا التعريفين يمثلان محوران رئيسيان يقوم عليهما علم الإقتصاد وجميع نظرياته وقواعده, وبقاء تعريف المشكلة الإقتصادية دون تعديل يلائم تعريف الإقتصاد المعدل يشكل فجوة علمية ومعرفية ينشأ عنها الكثير من التناقضات, فالعلاقة بين التعريفين تتشابه إلى حد كبير علاقة الأساسات الإنشائية (الهندسية) فأي اختلال في أحد الأساسات سيؤدي إلى اختلال البناء بشكل كامل, وابتداءً بتعريف الإقتصاد من المنظور الحديث فهو عملية تحديد الدولة والمجتمع للبدائل الممكنة واتخاذ القرارات وفق الواقع المحيط لكيفية توظيف الإمكانيات والمقومات المتوفرة من أجل استخدام الموارد الطبيعية والانسانية المتاحة بكفاءة لإنتاج وتوفير منتجات بكميات محددة وتوزيعها على المجتمع لتلبية الإحتياجات حالياً وفي المستقبل القريب.[3]

---

1 نظرية النمو غير المتوازن https://jordanianeyespassion.wordpress.com/ تم الاطلاع في 1\10\2021, (دن , دت).

2 ذي يزن الاعوش, الإجراءات اللازمة لمواجهة الركود الاقتصادي المحتمل جراء جائحة كورونا, تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل مواجهتها, مؤلف جماعي, المركز الديمقراطي العربي, 2021, B .6456 – 3383 . VR, ص 39.

3 ذي يزن الاعوش، مرجع سابق، ص 232.

وقد استند التعريف الحديث للإقتصاد على عدة أسس كالآتي:

1. تحديد البدائل واتخاذ القرارات.
2. العملية الإقتصادية شاملة لدور الدولة والمجتمع بما فيه من أفراد ومؤسسات.
3. توضيح خصوصية الإقتصاد وطبيعته والمشار إليها بلفظة (الواقع المحيط).
4. تضمين عاملي الإمكانيات والمقومات.
5. تصنيف الموارد إلى طبيعية وانسانية.
6. وصف الموارد بالمتاحة.
7. كمية محددة من السلع.
8. تحقيق فائض إقتصادي بالمبادلة التجارية مشار إليه بلفظة (توفير).
9. الإشارة إلى الكفاءة الإقتصادية.

وبالنظر إلى الأسس التي استند عليها التعريف الحديث نجد أن الأساس الأول والثاني والرابع لتعريف الإقتصاد تتوافق مع الفرضيات الثانية والسادسة والسابعة من هذا البحث حيث أن تحديد البدائل واتخاذ القرارات وشمول العملية الإقتصادية لدور الدولة والمجتمع بما فيه من أفراد ومؤسسات وتضمين عاملي الإمكانيات والمقومات ترتبط بإدارة الإقتصاد وبالمقابل نجد أن الفرضيات المذكورة والمعنية بإدارة عوامل الإنتاج والتخطيط الإقتصادي ونجاح الإدارة الإقتصادية مرتبطة بإدارة الإقتصاد من ناحية أخرى.

الأساس الثالث للتعريف والذي يبين مراعاة خصائص الإقتصاد المحيط واختلافه عن الإقتصاديات الأخرى وتجنب التعميم في المفاهيم الإقتصادية يتوافق مع الفرضية الأولى في حالة الإقتصاد البلغاري والفرضية الثانية في حالتي الاقتصاد السوداني والهولندي.

ونجد أن الأساس الخامس والأساس السادس تتوافق مع الفرضيات الثالثة والرابعة حيث أن كل من أسس التعريف الخامسة والسادسة وكذلك الفرضيات الثالثة والرابعة تركز على دراسة الموارد وطبيعتها من حيث التصنيف والخصائص.

أما الأساس السابع للتعريف والمعني بتحديد كميات السلع المنتجة نجد توافقه مع الفرضية الأولى والتي تم فيها نقض أساس المشكلة الإقتصادية المعني بالرغبات الا محدودة وعلاقتها بحجم الإنتاج الا محدود.

وفيما يخص أساس التعريف الثامن والمعني تحقيق فائض إقتصادي بالمبادلة التجارية كأحد عناصر تعريف الإقتصاد نجد انه متوافق بصورة غير مباشرة بالفرضية الثالثة والتي تم فيها إثبات وجود إقتصاديات خدمية لا تمتلك أي مقومات للإنتاج بالتالي اعتمادها على التجارة الخارجية لمواجهة مشكلة الندرة.

وأخيراً الأساس التاسع والذي يؤكد ضرورة الإشارة إلى الكفاءة الإقتصادية في تعريف الإقتصاد يتوافق مع الفرضية الخامسة والتي تنص على أن تطبيق مبدأ الكفاءة الإقتصادية ينقض مبدأ المشكلة الإقتصادية المرتكز على الندرة ويحقق تغطية الإحتياجات المتعددة.

وبهذا تم إثبات الفرضية الثامنة والتي تنص على أن تصحيح مفهوم المشكلة الإقتصادية بما يتلائم مع الواقع الإقتصادي سيوجد الترابط والملائمة مع التعريف الحديث للإقتصاد.

النتائج: الشق الأول: بناء المفهوم المعبر للمشكلة الإقتصادية والملائم للواقع يرتكز على كيفية التعامل مع مبدأ الندرة وليس الندرة بحد ذاتها, بالإضافة إلى أن الندرة ليست الأساس الوحيد للمشكلة الإقتصادية كما تم إثباته, وبالنظر إلى نتائج الفرضيات المتعلقة بإعادة تعريف المشكلة الإقتصادية نجد أنها تمثلت ما بين الفرضية الثانية والسابعة في حين أن الفرضية الأولى تعلقت بالشق الثاني من النتائج أما الفرضية الثامنة تعتبر دليل مؤيد لباقي الفرضيات ودليل ثنائي مؤيد للارتباط العلمي السليم بين البحث السابق والبحث الحالي.

وكانت نتائج الشق الأول كالآتي:

1. الندرة ليست السبب الوحيد في الفجوة بين الموارد وتلبية الاحتياجات والتي تعتبر الوجه الرئيسي للمشكلة الإقتصادية, حيث تم تأكيد سبب أخر لنشؤ الفجوة تمثل في ضعف إدارة عوامل الإنتاج وهذا ما يمكن تلخيصه في عبارة (ضعف التعامل مع الموارد الإقتصادية) كعبارة لازمة في تعريف المشكلة الإقتصادية.
2. تزايد الاحتياجات يتحقق بفعل العوامل المؤثرة كزيادة حجم السكان والتي تؤثر على مستويات الإستهلاك وهذا ما يمكن تلخيصه في عبارة (الاحتياجات المتزايدة بفعل العوامل المؤثرة على مستويات الإستهلاك) كعبارة لازمة في تعريف المشكلة الإقتصادية.
3. عدم التخطيط والاستعداد المسبق لمواجهة الإحتياجات سبب لغياب الصورة المستقبلية الواضحة والتي تساعد في مواجهة المشكلة الإقتصادية, ما يجعل انعدام التخطيط والاستعداد المسبق أحد الأسباب (غير المباشرة) في تحقق المشكلة الإقتصادية والذي يمكن تلخيصه بعبارة (عدم تحديد الإحتياجات المستقبلية وغياب التخطيط والاستعداد المسبق) كعبارة لازمة في تعريف المشكلة الإقتصادية.
4. نجاح إدارة الإقتصاد في التعامل مع الموارد الإقتصادية يعمل على تفادي المشكلة الإقتصادية بالتالي فإن النتيجة العكسية من باب المنطق الإقتصادي ستكون صحيحة في أن ضعف إدارة الإقتصاد أحد مسببات المشكلة وهذا ما يمكن تلخيصه بلفظة (فعال) مضافة إلى لفظة (الإدارة) كألفاظ لازمة في تعريف المشكلة الاقتصادية.
5. وصف الموارد الإقتصادية المتاحة من ناحية المصدر بإنسانية وطبيعية ومن ناحية الخصائص بنادرة وبديلة مرتبط بالمشكلة الإقتصادية وأشمل من الوصف المتفرد بمسألة الندرة وهذا ما يمكن تلخيصه بجملة عمومية شاملة (الموارد الإقتصادية المتاحة) كجملة لازمة في تعريف المشكلة الإقتصادية.
6. إثبات دور الكفاءة الإقتصادية في تفادي المشكلة الإقتصادية بالتالي صحة النتيجة العكسية وهذا ما يمكن تلخيصه بلفظة (كفاءة) مضافة إلى لفظة (الإدارة) كألفاظ لازمة في تعريف المشكلة الاقتصادية.

وعليه فإن المشكلة الإقتصادية تعرف بأنها: **تدني الإنتاج عن الحد اللازم لمواجهة الاحتياجات المتزايدة بفعل العوامل المؤثرة على مستويات الإستهلاك وذلك نتيجة لضعف التعامل مع الموارد الإقتصادية المتاحة وإدارتها بشكل كفؤ وفعال وعدم تحديد الإحتياجات المستقبلية وغياب التخطيط والاستعداد المسبق.**

الشق الثاني: إعادة بناء مفهوم حديث يغير الأسس التي تقوم عليها المشكلة الإقتصادية, وكنتيجة منطقية من جانبين, الأول نقض الأسس السابقة للمشكلة الإقتصادية, والثاني كأنعكاس للتعريف الحديث للمشكلة, فإن أسس المشكلة الإقتصادية ستكون كالآتي:

1. من الأسباب الأساسية لتحقق المشكلة الاقتصادية ضعف التعامل مع الموارد بأفضل السبل للإنتاج والتوزيع سواء كانت هذه الموارد نادرة أم لا ما يؤدي إلى ضعف تلبية الإحتياجات.
2. محدودية إمدادات السلع والمواد الخام ترجع إلى كيفية التعامل مع الموارد سواء كانت نادرة أو متاحة.
3. الكيفية غير الملائمة في التعامل مع الموارد المحدودة سبب لنفادها كالاستخدام غير الكفؤ للموارد.
4. تأثير العوامل الإقتصادية وغير الإقتصادية على مستويات الإستهلاك تنعكس على كمية السلع والخدمات التي يرغب المجتمع في استهلاكها ما قد يتسبب في تحقق المشكلة الإقتصادية.
5. ضعف إدارة عوامل الإنتاج وغياب التخطيط يتسبب في ضعف تلبية الإنتاج لحجم الاستهلاك المطلوب.

الخاتمة:

نتائج هذا البحث تضعنا أمام الحقيقة المرة التي يمكن وصفها بالمكاشفة أو بالأصح المواجهة مع الذات, ففي حين أن المجتمع الإقتصادي يعلق أسباب المشكلة الإقتصادية على ندرة الموارد فإنه يجهل أو يتجاهل حقيقة أن الفشل في كيفية التعامل مع الموارد أسباب أقوى بكثير وأشد تأثير في تحقق المشكلة وتفاقمها, ما يفرض علينا كإقتصاديين أن نعيد التفكير في الأسس والقواعد الإقتصادية كعلم وكمجال من أجل تصحيح الطريقة التي ندير بها ثرواتنا ومقدراتنا لحاضر ملائم ومستقبل آمن.

لائحة المراجع:

1. أرقام ودلالات في اليوم العالمي للغابات, مدونات البنك الدولي, https://blogs.worldbank.org/.
2. أسباب الانهيار الإيطالي أمام «كورونا», https://alqabas.com/article/5763060.
3. إعادة استعمال الفضلات, https://ar.wikipedia.org/.
4. إعادة تدوير مياه الصرف الصحي لمواجهة ندرتها, 2021/08/10 - 13:44, https://www.france24.com/.
5. اقتصاد السودان, https://ar.wikipedia.org/.
6. الاقتصاد الياباني , سفارة دولة قطر, طوكيو اليابان, https://tokyo.embassy.qa/.
7. البنك الدولي" الدليل العربي - حقوق الإنسان والتنمية. https://ar.wikipedia.org/ .
8. البنك الدولي: نفايات العالم ستنمو 70% بحلول 2050 ما لم يُتخذ إجراء عاجل, بيان صحفي 2018/20/09, https://www.albankaldawli.org/.
9. التشييد والتشغيل ونقل الملكية , https://ar.wikipedia.org/wiki
10. تقرير: نمو الطلب على الغذاء سيدفع الأسعار العالمية للارتفاع, 2013-06-06,
11. تكلفة الفرصة البديلة, https://ar.wikipedia.org/.
12. توقع الطلب: هو معنى ، أنواع ، أساليب وطرق, https://ar.triangleinnovationhub.com/.
13. ذي يزن الاعوش الغزو النازي للسوفييت في عملية بارباروسا, مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية, العدد 12, صفحة78, عام 2021, ألمانيا – برلين.
14. ذي يزن الاعوش, التنبؤ بوقوع الاحداث الغير اعتيادية ، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية, العدد الحادي عشر, 2020.
15. ذي يزن الاعوش, الدولة-وعنصر-المفاجأة, كتاب جماعي, فصل سرعة الاستجابة في احتواء الأزمات (التجربة الصينية في إدارة أزمة كورونا) 6514. B – 3383 . VR : المركز الديمقراطي العربي, ألمانيا – برلين, 2021.
16. ذي يزن الاعوش, بناء تعريف لعلم الإقتصاد وفق متطلبات الواقع الإقتصادي المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية العدد 18, 2021.
17. ذي يزن الاعوش, تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل مواجهتها, كتاب جماعي, فصل الإجراءات اللازمة لمواجهة الركود الاقتصادي المحتمل جراء جائحة كورونا, 2021, 6456. B – 3383 . VR.المركز الديمقراطي العربي, ألمانيا برلين, 2021.
18. زجاج, https://ar.wikipedia.org/.
19. طه العاني, 763 عاما على سقوطها بيد المغول, aljazeera.net, Jan. 26, 2021.
20. عنصر أرضي نادر, https://ar.wikipedia.org/.
21. فيضان سد مأرب اليمني للمرة الإولى منذ 34 عاماً". اندبندنت عربية. 2020-08-04 https://www.independentarabia.com/ .

22. كاي تريكل, الوحدة رقم 27 البنك الدولي والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
23. كفاءة اقتصادية, https://ar.wikipedia.org/.
24. لماذا بدت إيطاليا عاجزة أمام فيروس كورونا https://arabic.rt.com/ .
25. محمد السعيد بتاريخ 27 يوليو 2020, زراعة القمح عموديًا, https://www.scientificamerican.com/.
26. محمد رياض وكوثر عبد الرسول , الجغرافيا الاقتصادية وجغرافية الإنتاج الحيوي , الطبعة الثالثة , مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة جمهورية مصرالعربية.
27. محمد مطر, إدارة الاستثمارات, دار وائل للنشر، 2006, عمان, الأردن.
28. محمود العيسوي بتاريخ 30 يونيو 2019, تسريع نمو المحاصيل الزراعية, https://www.scientificamerican.com/.
29. محمود عاطف 20 أغسطس، 2019, عدد سكان دولة بلغاريا, https://almalomat.com/,
30. المدني محمد الرشيد احمد - مصطفي احمد حمد منصور, اقتصاديات انتاج الالبان في السودان دراسة تطبيقية على مجتمع ولاية الخرطوم, رسالة ماجستير, 2007, جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
31. المشكلة الاقتصادية, https://moodle.univ-ouargla.dz/,
32. معلومات عن مشكلة اقتصادية على موقع academic.microsoft.com".
33. موقع للعلم, scientific american , https://www.scientificamerican.com
34. نظرية النمو غير المتوازن https://jordanianeyespassion.wordpress.com/ .
35. Alec Nove (1987). "Planned economy". The New Palgrave: A Dictionary of Economics. vol. 3. pp. 879–880 .
36. An Introduction to Carbon Fiber Rods, https://dragonplate.com
37. Annual volume of concentrated milk produced in the Netherlands from 2008 to 2020, , https://www.statista.com
38. Basic Economic Problem, https://www.economicshelp.org/
39. Bureau of the Public Debt Homepage. United States Department of the Treasury. Archived from the original on October 13, 2010. Retrieved October 12, 2010, United States .
40. Chu and Nel, "Characterisation and deterioration of Stone Paper", AICCM Bulletin, vol 40.1, 2019, https://en.wikipedia.org
41. Crisis, https://en.wikipedia.org
42. Definitions for economic problem, https://www.definitions.net ,/
43. Eichengreen, Barry J.; El-Ganainy, Asmaa; Esteves, Rui; Mitchener, Kris James (2021). In Defense of Public Debt. Oxford University Press. ISBN 978-0-19-757792-9.
44. Engines of Creation (full text online, see also Engines of Creation) - Drexler, Eric K., Anchor Books, 1986United States
45. Gregory, Paul R.; Stuart, Robert C. (2003). Comparing Economic Systems in the Twenty-First Century. Boston: Houghton Mifflin. pp. 23–24. ISBN 978-0-618-26181-9.

46. How much of the ocean has been explored?, https://oceanexplorer.noaa.gov
47. https://ar.wikipedia.org/wiki , How Our Neighborhoods Lost Food, and How They Can Get It Back". Progressive Planning.
48. Hydropower Basics, Water Power Technologies Office Hydropower Program Hydropower Basics, https://www.energy.gov
49. International Accounting Standards Board, https://ar.wikipedia.org./
50. International Bank for Reconstruction and Development Articles of Agreement (as amended effective 16 February 1989), Article IV, Section 10 .
51. James M. Buchanan (2008). Opportunity cost (Second https://www.ammonnews.net.
52. Japan Consumer Spending, https://tradingeconomics.com/
53. Major Reasons Behind the Decline in Demand of Paper, January 14, 2019 by Contributed Post, https://businesspartnermagazine.com
54. Market Study Synthetic Rubber, Ceresana 2013, https://en.wikipedia.org
55. Number of dairy cows in the Netherlands from 2000 to 2020, https://www.statista.com.
56. Random House Unabridged Dictionary." Random House, 2006, https://en.wikipedia.org.
57. Sadler, Philip (2010), Sustainable Growth in a Post-Scarcity World: Consumption, Demand, and the Poverty Penalty, Surrey, England: Gower Applied Business Research, , ISBN 978-0-566-09158-2.
58. Stasavage, David (2003). Public Debt and the Birth of the Democratic State: France and Great Britain 1688–1789. Cambridge University Press. doi:10.1017/cbo9780511510557. ISBN 978-0-521-80967-2 New York: Cambridge University Press .
59. Stephen Aguilar-Millan, Ann Feeney, Amy Oberg, and Elizabeth Rudd. "The Post-Scarcity World of 2050-2075"
60. Top 10 E-Waste Management Companies in the World, Tue, 17 March 2020 6:22, https://straitsresearch.com
61. Villalba, G; Segarra, M; Fernández, A.I; Chimenos, J.M; Espiell, F (December 2002). "A proposal for quantifying the recyclability of materials". Resources, Conservation and Recycling. 37 (1): 39–53. doi:10.1016/S0921-3449(02)00056-3. https://en.wikipedia.org/
62. Walter Veit (2019). Model Pluralism. Philosophy of the Social Sciences, 50(2), 91–114.
63. World Bank. Development and Human Rights: The Role of the World Bank. (Washington, D.C.: 1998),4 .

الإنفاق الحكومي في مصر وتأثيره على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة (1991–2020)

د. رضا مصطفى البدوي

مدرس الاقتصاد بالمعهد العالي للعلوم الإدارية المتقدمة والحاسبات بالبحيرة - مصر

الملخص:

تهدف الدراسة إلى قياس وتحليل فعالية الإنفاق الحكومي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في مصر وهي النمو الاقتصادي، والبطالة، والتضخم، والميزان الخارجي، بالاعتماد على بيانات البنك الدولي خلال الفترة (1991-2020) من خلال نموذج الانحدار الذاتي المتجه VAR، وباستخدام برنامج Eviews 12، وتوصلت الدراسة إلى عدم فاعلية الإنفاق الحكومي في التأثير على متغيرات الدراسة حيث تبين وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج في الأجل الطويل ووجود علاقة سببية من الإنفاق الحكومي إلى كلا من البطالة والميزان الخارجي ومن الميزان الخارجي إلى الإنفاق الحكومي في الأجل القصير، وعدم وجود علاقة سببية في الأجل القصير بين باقي المتغيرات، وأن الإنفاق الحكومي في الأجل الطويل يسبب كلا من الناتج المحلي الإجمالي والميزان الخارجي بينما لا يسبب الإنفاق الحكومي البطالة والتضخم، كما تبين من خلال تحليل دالة استجابة رد الفعل تباين استجابة متغيرات النموذج للتغير في الإنفاق الحكومي بين الاستجابة الضعيفة والسلبية خلال فترة التحليل.

كلمات مفتاحية: سياسة مالية، إنفاق حكومي، نمو اقتصادي، بطالة، تضخم، ميزان خارجي، نموذج الانحدار الذاتي المتجه.

Abstract:

The study aims to measure and analyze the effectiveness of government expenditure on some macroeconomic variables in Egypt, namely economic growth, unemployment, inflation, and the external balance, based on data from the World Bank during the period (1991-2020) through VAR, and using the Eviews 12 program. The study concluded that government expenditure was ineffective in influencing the variables of the study, as it was found that there is a joint integration relationship between the variables of the model in the long term as well as a causal relationship from government expenditure to both unemployment and the external balance and from the external balance to government expenditure in the short term. It also concluded that there is not a causal relationship in the short term between the rest of the variables, and that government expenditure in the long term causes both GDP and the external balance, while government expenditure does not cause unemployment and inflation. As shown by the reaction response function, the response of the model variables was different as the changes in government expenditure was ranged between the weak and negative response during the analysis period.

Key words: fiscal policy, government expenditure, economic growth, unemployment, inflation, external balance, vector autoregressive model (VAR).

مقدمة:

إن تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي مع ثبات المستوى العام للأسعار وخفض معدلات البطالة إلى أقل مستوى ممكن مع تحقيق التوازن بين الصادرات والواردات هو أحد أهم أهداف الدولة الاقتصادية والذي يؤدي في الأخير إلى الاستقرار الاقتصادي، من هنا ينبع الاهتمام بالإنفاق الحكومي (Ge) government expenditure كونه أحد أهم أدوات السياسة المالية للدولة التي يتحقق من خلالها أهداف السياسة الاقتصادية من خلال التأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي، وتتناول الدراسة الإنفاق الحكومي المتمثل في النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي كمتغير مستقل وتأثيره على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي المصري وهي النمو الاقتصادي متمثلا في إجمالي الناتج المحلي بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي (Gdp) Gross domestic product، والمستوى العام للأسعار (معدل التضخم) من خلال مؤشر أسعار المستهلكين (Rinf) Inflation rate، والبطالة كنسبة من إجمالي القوى العاملة (Rune) Unemployment rate، والميزان الخارجي للسلع والخدمات بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي External balance (Ebala).

فمع تحقيق مصر لمعدلات متدنية من النمو الاقتصادي صاحبها ارتفاع معدلات البطالة والتضخم واختلال التوازن الخارجي لجأت إلى تبني برامج للإصلاح الاقتصادي من خلال صندوق النقد الدولي بهدف إرساء قواعد اقتصاديات السوق (IMF, 2021)، ومع استمرار تنفيذ تلك البرامج بهدف الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الشامل من خلال الارتفاع بمعدلات النمو الاقتصادي واستمرار جهود الضبط المالي من خلال تنفيذ سياسات وتدابير إصلاحية من بينها ترشيد الإنفاق العام (وزارةالمالية، 2020/2019)، من هنا أصبح قياس وتحليل حجم ودور الإنفاق الحكومي وتأثيره على متغيرات الاقتصاد المصري الكلي من الأهمية بمكان سواء لتقييم سياسة الإنفاق خلال الفترات السابقة أو لتصحيحها بما يتماشى مع أهداف السياسة الكلية للاقتصاد المصري.

1) مشكلة الدراسة:

تمثل العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومتغيرات الاقتصاد الكلي بشكل عام أهمية كبيرة في التحليل الاقتصادي؛ لذلك تتناول الدراسة تلك العلاقة بالتحليل لإظهار مدى تأثير الإنفاق الحكومي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي وهي النمو الاقتصادي من خلال مؤشر الناتج المحلي الإجمالي ومستوى التشغيل من خلال معدل البطالة وكذلك المستوى العام للأسعار من خلال معدل التضخم وأخيرا التوازن الخارجي من خلال بينات الميزان الخارجي، مع دراسة علاقة السببية بين تلك المتغيرات في الأجلين القصير والطويل.

2) أهمية الدراسة وأهدافها:

نظرا لأهمية سياسة الإنفاق الحكومي Government expenditures Policy وتأثيرها على متغيرات الاقتصاد الكلي من خلال التأثير على الطلب الكلي للمجتمع مع وضع أثر المعجل والمضاعف في الاعتبار؛ فإن دراسة تأثير الإنفاق الحكومي على متغير الناتج المحلي الإجمالي Gross domestic product (GDP)، ومعدل البطالة Unemployment rate ومعدل التضخم Inflation rate وكذلك الميزان الخارجي للسلع والخدمات External balance من الأهمية بمكان لمتخذ القرار للعمل على تحقيق الاستقرار الكلي للاقتصاد المصري، لذلك تهدف الدراسة لتوضيح أثر الإنفاق الحكومي والعلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي وكلا من:

- الناتج المحلي الإجمالي Gdp.
- معدلات البطالة Rune.
- معدلات التضخم Rinf.
- الميزان الخارجي Ebala.

3) فرضية الدراسة: تقوم الدراسة على الفرضيات التالية:

- علاقة الإنفاق الحكومي بالناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم علاقة طردية.
- علاقة الإنفاق الحكومي بمعدل البطالة والتوازن الخارجي علاقة عكسية.
- أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومتغيرات الدراسة ذات دلالة إحصائية.

4) منهج الدراسة:

تجمع الدراسة بين المنهجين الوصفي لتحديد الإطار النظري واستقراء البيانات الكمية لمتغيرات الدراسة؛ والتحليل القياسي لاستنباط العلاقة بين تلك المتغيرات من خلال النموذج القياسي المعتمد على نموذج الانحدار الذاتي للمتجهات Vector Autoregressive (VAR) لقياس العلاقة بين متغيرات الدارسة وتحليل التكامل المشترك بينها Co-integrated، ثم يتم قياس العلاقات بين تلك المتغيرات في الأجلين القصير من خلال تحليل Granger causality Test والطويل من خلال أسلوب Toda & Yamamoto Test مع تحديد اتجاه العلاقات السببية بينهم وتحليل دوال الاستجابة للمتغيرات التابعة خلال فترة الدارسة (1991–2020)، باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews12.

5) خطة الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات التي تقوم عليها تم تقسيمها إلى أربعة أجزاء بخلاف المقدمة كما يلي:

أولاً: العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومتغيرات الدراسة في الأدبيات الاقتصادية.
ثانياً: تحليل سلوك متغيرات الدراسة خلال الفترة (1991-2020).
ثالثاً: قياس أثر الإنفاق الحكومي على متغيرات الدراسة خلال الفترة (1991-2020).
رابعاً: النتائج والتوصيات.

أولاً: العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومتغيرات الدراسة في الأدبيات الاقتصادية:

وضع الاقتصادي الإنجليزي John Maynard Keynes الأساس النظري لدور الدولة الاقتصادي من خلال تأكيده على أن هدف الدول عموما هو تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية تتمثل في التوازن الاقتصادي داخليا وخارجيا؛ حيث تهدف السياسة الاقتصادية بشكل عام إلى تحقيق مستوى كبير من النشاط الاقتصادي من خلال تحقيق النمو الاقتصادي والتشغيل الكامل والاستقرار في المستوى العام للأسعار مع تحقيق التوازن الخارجي، حيث إن الطلب الفعال والتغير فيه هو المحدد الرئيس لمتغيرات النشاط الاقتصادي والمستوى التوازني للناتج القومي مع اعتبار أن العجز في الطلب الكلى هو السبب الأساس في حالة الكساد مما يعني أن زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب الكلى ستؤدي إلى زيادة التوظف والخروج من مرحلة الكساد وتحقيق مجمل أهداف السياسة الاقتصادية للدولة (Keynes J. M., 1926).

من هنا برزت أهمية السياسة المالية التي تسعى الدولة من خلالها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تختلف طبقا لطبيعة النظام الاقتصادي المعمول به في الدولة ودرجة تقدمها (دراز، 1990)، والمقصود بالسياسة المالية مجموعة

السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بغية تحقيق أهداف محددة (حسين، 1988)، تتمثل تلك الأهداف في تحقيق العمالة الكاملة، وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وتحقيق مستوى مرض لمعدل النمو الاقتصادي مع تحقيق التوازن الخارجي (عبد الحميد، 1997).

ويعد الإنفاق الحكومي (الإنفاق العام) أحد أهم أدوات السياسة المالية للدولة؛ ويقصد به مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة (عوض الله، 2005) وقد أصبح الإنفاق الحكومي من أهم الوسائل التي تستخدم في إحداث التوازن الاقتصادي والاجتماعي من خلال التأثير على حجم الطلب الكلي وبالتالي على مستوى الاقتصاد ومن ثم يمكن أن يتحدد حجم الإنفاق العام بالقدر الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي القائم على توازن الإنتاج مع الطلب الكلي (ناشد، 2006)، ويمثل الإنفاق الحكومي كجزء من الإنفاق القومي في المدفوعات كافة التي يقوم بها القطاع الحكومي للحصول على السلع والخدمات اللازمة لقيامة بدوره (جوارتيني و ستروب، 1999)، مع الوضع في الاعتبار أنه يشترط في الإنفاق الحكومي أن يكون الغرض منه تحقيق أكبر منفعة ممكنة مع استخدام أقل نفقة ممكنة لأداء نفس الخدمة (الكفاءة مع الترشيد) (ناشد، 2000)، كما يعتبر الإنفاق الحكومي موجها رئيساً لحركة الاقتصاد القومي بما يتماشى مع سياسة الدولة من خلال توجيهه إلى القطاعات الاقتصادية المنتجة (Fozzard, Holmes, Klugman, & Withers, 2002)، مما يسهم في الأخير إلى رفع مستويات الإنتاجية بفعل تحريك عجلة النشاط الاستثماري وتحقيق أهداف النمو الاقتصادي الذي يعكس مستوى رفاهية الأفراد (Emanual Baldacci, 2003)

من هنا تتابعت الدراسات التي حددت وظائف أساسية للإنفاق الحكومي مثل التخصيص الكفؤ للموارد الاقتصادية وإعادة توزيع الدخل وتدعيم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي (Musgrave R. A., 1959)، تلك الوظائف والأهداف صاغ بعضها الاقتصادي Nicholas Kaldor في رسم تخطيطي يحتوى على الأهداف الأربعة للسياسة الاقتصادية عام 1971 (Kaldor, 1971) سمي بالمربع الذهبي لكالدور، وسمي النموذج بالمربع السحري لصعوبة تحقيق الأهداف الأربعة مجتمعة في الوقت ذاته لوجود تعارض فيما بينها على الرغم من وجود تكامل بين هذه الأهداف الأربعة في بعض الحالات (Picek, 2017)، ولم تتضمن صياغة النموذج في البداية معادلات أو جداول أو رسوم بيانية؛ مما جعل الاقتصادي Karl Schiller يتناول مربع كالدور بالشرح والتحليل من خلال التمثيل البياني للنموذج مع إضافة عدد من الأهداف إليه كالاستدامة البيئية والرفاه الاقتصادي والعدالة الاقتصادية بهدف تحديد المستوى الأمثل للنشاط الاقتصادي (Medrano, 2013)

كما ركزت النظرية الحديثة للنمو الداخلي على أهمية الإنفاق الحكومي بشكل عام مثل الإنفاق على البنية التحتية والتقدم التكنولوجي والتعليم والصحة وغير ذلك (Lucas, 1988) (Romer, 1986) مع دراسة الحد الأمثل للتدخل الحكومي عن طريق الربط بين الإنفاق الحكومي والإنتاجية الحدية له (Barro R. J., 1990)، كما فسرت نماذج أخرى دور الإنفاق الحكومي في إحداث التوازن الكلي مثل نموذج التنمية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي والذي يؤكد أن مراحل التنمية الأولى تجعل الحاجة ملحة إلى الخدمات العامة التي يحجم عنها القطاع الخاص لارتفاع تكاليفها وانخفاض مردودها الاقتصادي مثل الطرق والكهرباء وغيرها من الخدمات العامة (Musgrave & Musgrave, 1989).

ويمثل الإنفاق العام في العديد من البلدان ما بين ٥٠ إلى ٦٠% من الطلب الكلي المتداول في الاقتصاد القومي حيث لا يقل عن ٣٠ % في معظم بلدان العالم (Ettlinger, 2009)، لذلك فإن القرار بتحديد توجهات الإنفاق العام وأولوياته مسألة ذات أهمية بالغة في التأثير على مسار النمو وتوزيع الدخول (Bougrine, 2000)، من هنا نتناول العلاقة بين الإنفاق الحكومي والمتغيرات الاقتصادية الكلية الأربعة موضوع الدراسة من خلال النقاط التالية:

1) علاقة الإنفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي: يعرف النمو الاقتصادي بأنه حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي (عجمية و نجا، 2007)، فتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي من أهم الأهداف والأولويات التي تسعى الدول عامة لتحقيقها وخاصة الدول النامية بهدف الخروج من دائرة الفقر والتخلف، مع الوضع في الاعتبار أن الناتج المحلي الإجمالي هو المؤشر الأكثر شيوعا في قياس النمو الاقتصادي حيث يعرف الناتج المحلي الإجمالي GDP بأنه مجموع القيمة النهائية للسلع والخدمات المنتجة خلال سنة واحدة في بلد معين، مع ارتباط نمو الناتج الإجمالي بكل من الاستثمار والاستهلاك والدخل القومي والصادرات والواردات، فكلما ارتفع الاستهلاك والاستثمار والدخل القومي والصادرات ارتفع الناتج الإجمالي؛ مع أخذ متغير الواردات بعين الاعتبار في التحليل (Hall & Lieberman, 2012).

وقد قام الاقتصادي Adolph Wagner بدراسة التطور المالي لعدد من الدول الأوروبية خلال القرن التاسع عشر وتوصل إلى وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي بحيث يعد الإنفاق دالة في النمو الاقتصادي فيما عُرف بقانون فاجنر (Wagner, 1958)، والذي ينص على أن مستوى الإنفاق يتناسب طرديا مع النمو الاقتصادي حيث يعد الإنفاق الحكومي متغير داخلي ودالة في النمو الاقتصادي (Vatter & Walker, 1996)، ثم تناولت العديد من الدراسات تلك العلاقة الطردية التي أرجعها التحليل الكينزي إلى أثر المضاعف والمعجل للإنفاق الحكومي، كما وُضع نموذج للحجم الأمثل للتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي من خلال منحنى مقلوب حرف U الذي يعرف بمنحى BARS، نسبة إلى أسماء العلماء المساهمين في وضع الأساس النظري له (Barro R. J., 1990) (Rahn K. D., 1992) (Scully, 1994) (Armey, 1995) (Rahn & Fox, 1996) مما جعل للإنفاق الحكومي وأثره على النمو الاقتصادي أهمية بالغة في الدراسات الاقتصادية من خلال تأثير الإنفاق على الطلب الكلي؛ مع وضع أثر المضاعف والمعجل لهذا الإنفاق في الحسبان.

2) دور الإنفاق الحكومي في الحد من البطالة: حددت منظمة العمل الدولية قوة العمل في أي دولة بتلك التي تنتمي إلى الفئة العمرية من 15 إلى 65 سنة، وتعرف البطالة بأنها عدد السكان الذين على استعداد لتقديم أنفسهم للعمل ولكن لا يمكن توظيفهم بسبب عدم وجود وظائف شاغرة لهم (Jajere, 2016). وتؤثر سياسة الإنفاق الحكومي سواء التوسعية أو الانكماشية على معدلات البطالة من خلال الطلب الكلي الفعال، والذي يمكن التحكم فيه شريطة أن تقابله استجابة من جانب العرض والمتمثلة في مرونة الجهاز الإنتاجي، وما يستتبعه ذلك من زيادة العمالة أو نقصانها (عبد العظيم، 1987)

3) دور الإنفاق الحكومي في استقرار المستوى العام للأسعار: يتحقق التضخم عند حدوث ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار لكل السلع وليس في سعر سلعة معينة، لذلك يعرف التضخم بأنه ارتفاع مستمر ومتواصل في المستوى العام للأسعار (Delong, 2002)، ويؤثر الإنفاق الحكومي بشكل مباشر على الأسعار نتيجة لزيادة الطلب الحكومي على السلع والخدمات، بينما يولد مضاعف تلك النفقة أثراً غير مباشر على الأسعار مما يؤثر في على الطلب الكلي إيجابياً.

العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة: بدأت مشكلة التضخم في الظهور بوضوح مع تراجع متزامن لمعدلات البطالة في المملكة المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية بشكل جعل كثير من الاقتصاديين يهتمون بدراسة العلاقة بين الظاهرتين، ويمثل منحنى فيلبس العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة؛ حيث يوضح أن تدخل الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق سياستها المالية قد يؤدي إلى تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار مع زيادة البطالة والعكس صحيح (Phillips A. W., 1958)؛ حيث تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة الطلب الكلي ومن ثم تزداد فرص التشغيل فترتفع أجور العمال وتزيد التكاليف فتزداد أسعار السلع والخدمات مما ينتج عنه ارتفاع معدلات التضخم، لكن إذا انتهجت الدولة سياسة انكماشية عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي فإن فرص التشغيل ستنخفض في الأخير مما يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة (جوارتيني و ستروب، 1999)، لذلك على الدولة الاختيار بحرص لسياستها التوسعية أو الانكماشية في الإنفاق للتوفيق بين الهدفين المتعارضين.

4) دور الإنفاق الحكومي في تحقيق التوازن الخارجي: يمثل الميزان الخارجي للسلع والخدمات (ميزان الموارد سابقاً) الفرق بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج سابقاً (الدولي، 2020)، ويتوقف دور الإنفاق الحكومي في التأثير على الصادرات والواردات من خلال التأثير على الطلب الكلي للمجتمع حيث إن خفض الإنفاق يؤدي إلى انخفاض كبير في الدخل ومن ثم انخفاض في الطلب الكلي ومنه الواردات مما يساعد في توازن الميزان الخارجي للدولة مع وضع أثر المضاعف والمعجل في الحسبان، كما أنه يمكن التأثير على الصادرات من خلال توجيه الإنفاق الحكومي إلى القطاعات الإنتاجية بالشكل الذي يدعم الصادرات.

ثانياً: تحليل سلوك متغيرات الدراسة خلال الفترة (1991-2020): فيما يلي استعراض للتغيرات الحادثة في متغيرات الدراسة على مدار الفترة مع توضيح أسبابها قدر الإمكان:

1) تطور حجم الإنفاق الحكومي Ge في مصر خلال الفترة (1991-2020): شهدت بداية فترة الدراسة عام 1991 اتباع مصر سياسات مالية انكماشية من خلال ترشيد الإنفاق الحكومي بسبب تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي المدعوم من صندوق النقد الدولي والمعتمد بالأساس على تقييد السياستين المالية والنقدية لإدارة الطلب الكلي والتحكم في نموه (IMF, 2021)، ويوضح الشكل رقم (1) تطور حجم الإنفاق الحكومي في مصر خلال الفترة حيث ارتفع من 4.15 مليار دولار عام 1991 إلى 28.94 مليار دولار عام 2020 بمتوسط زيادة بلغ 17.26 مليار دولار ونسبة زيادة سنوية بلغت 9.25% خلال فترة الدراسة، ورغم الانخفاض عام 2018 حيث بلغ 20.86 مليار دولار إلا أنه عاود الارتفاع إلى أن وصل إلى 28.94 مليار دولار 2020.

شكل رقم (1)

تطور معدلات الإنفاق الحكومي في مصر خلال الفترة 1991-2020

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على بيانات البنك الدولي باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 12

2) تطور حجم الناتج المحلي Gdp الإجمالي في مصر خلال الفترة (1991-2020): يوضح الشكل رقم (2) تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة حيث ارتفع من 37.39 مليار دولار عام 1991 إلى 363.07 مليار دولار عام 2020 بمتوسط زيادة بلغ **160.71** مليار دولار ونسبة زيادة سنوية بلغت 86.11 % خلال فترة الدراسة، وقد انخفض معدل الناتج المحلي الإجمالي إلى 78.78 مليار دولار عام 2004 وما لبث أن عاود الارتفاع بشكل تدريجي، ثم انخفض مرة أخرى عام 2017 حيث بلغ 235.73 مليار دولار ثم عاود الارتفاع إلى أن وصل إلى 363.7 مليار دولار عام 2020.

شكل رقم (2)

تطور معدلات الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة 1991-2020

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على بيانات البنك الدولي باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 12

3) **تطور معدل التضخم Rinf في مصر خلال الفترة (1991-2020):** يوضح الشكل رقم (3) تطور معدل التضخم في مصر خلال الفترة حيث انخفض من 19.75 % عام 1991 إلى 5.04 % عام 2020 بمتوسط بلغ 9.79 % ونسبة إجمالية بلغت 5.25% خلال فترة الدراسة، وقد حقق معدل التضخم رقما قياسيا حيث انخفض إلى نحو 2.27 % عام 2001 ثم عاود الارتفاع مرة أخرى بشكل قياسي أيضا نتيجة لتحرير سعر الصرف الجنيه في نوفمبر 2016 فبلغ 29.5 % عام 2017، ثم عاود الانخفاض نتيجة للسياسات الانكماشية إلى أن بلغ أقل قيمة له خلال الخمسة عشر عاما الأخيرة فبلغ 5.04 % عام 2020.

شكل رقم (3)

تطور معدل التضخم في مصر خلال الفترة 1991-2020

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على بيانات البنك الدولي باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 12

4) **تطور معدلات البطالة Rune في مصر خلال الفترة (1991-2020):** يوضح الشكل رقم (4) تطور معدل البطالة في مصر خلال الفترة حيث ارتفع من 9.38 % عام 1991 إلى 10.45 % عام 2020 بمتوسط بلغ 10.30% ونسبة إجمالية بلغت 5.52% خلال فترة الدراسة، وقد اتسم معدل البطالة بالتذبذب الواضح بين الارتفاع والانخفاض حيث انخفض إلى 7.95

عام 1999 ثم كان أكبر ارتفاع لمعدل للبطالة 13.15 عام 2013 نتيجة للأحداث والتغيرات السياسة خلال تلك الفترة، حيث انخفض بعدها ليصل إلى 10.45 عام 2020.

شكل رقم (4)

تطور معدلات البطالة في مصر خلال الفترة 1991-2020

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على بيانات البنك الدولي باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 12

5) **تطور رصيد الميزان الخارجي Ebala في مصر خلال الفترة (1991-2020):** يوضح الشكل رقم (5) تطور رصيد الميزان الخارجي في مصر خلال فترة الدراسة والذي يعاني من عجز مزمن نتيجة ضعف نمو الصادرات بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الواردات بصورة كبيرة، فقد واصل عجز الميزان الخارجي ارتفاعه فمن عجز بلغ 2.96 مليار دولار عام 1991 إلى 27.56 مليار دولار عام 2020 بمتوسط عجز سنوي بلغ 11.43 ونسبة إجمالية بلغت 6.13% خلال فترة الدراسة، وقد بلغ العجز أكبر قيمة له خلال فترة الدراسة عام 2017 نتيجة تحرير سعر الصرف حيث بلغ 31.8 مليار دولار ثم عاود الانخفاض حتى وصل عام 2019 إلى 24.97 مليار دولار، ويرجع الانخفاض في عجز الميزان الخارجي بشكل عام إلى السياسات الانكماشية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، لكنه عاود الارتفاع ليصل إلى 27.56 مليار دولار عام 2020.

شكل رقم (5)

تطور رصيد الميزان الخارجي في مصر خلال الفترة 1991-2020

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على بيانات البنك الدولي باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 12

ثالثاً: قياس أثر الإنفاق الحكومي على متغيرات الاقتصاد الكلي المختارة: تستخدم الدراسة نموذج الانحدار الذاتي Vector Auto Regressive (VAR) الذي تم اقتراحه أول مرة من خلال Christopher Sims حيث يرى أن الطريقة التقليدية في بناء النماذج القياسية الآنية تعتمد على وجهة النظر التفسيرية التي تتضمن كثيرا من الفرضيات غير المختبرة مثل بعض المتغيرات من بعض المعادلات واختيار المتغيرات الخارجية وشكل توزيع فترات الإبطاء الزمني للوصول إلى تشخيص مقبول للنموذج (Sims C. A., 1980) (Sims, 1989)، لذلك يستخدم نموذج الانحدار الذاتي في التنبؤ في حالة النماذج الآنية التي يوجد في ظلها علاقات بين المتغيرات (Christiano, 2012)، وذلك من خلال عدة خطوات كما يلي:

1) **دراسة استقرار السلاسل الزمنية من خلال اختبار جذر الوحدة Unit Root Test.**
2) **تحديد فترة الإبطاء المثلى Optimal Lag Length.**
3) **تحليل التكامل المشترك بين متغيرات النموذج Co-integration Relationship.**
4) **تحديد علاقات السببية بين المتغيرات من خلال Granger Causality Tests.**
5) **دراسة السببية في الأجل الطويل من خلال Toda & Yamamoto Tests.**
6) **تقدير دالة الاستجابة لرد الفعل Analyses of Impulse response functions.**

1) **دراسة استقرار السلاسل الزمنية:** تعتبر دراسة استقرار السلاسل الزمنية ضرورية لتجنب النتائج المزيفة المبنية على سلاسل غير مستقرة، فمن خلال اختبار جذر الوحدة Unit Roots test وذلك عن طريق اختبار ديكي فولر المعزز Augmented Dickey Fuller (ADF) (Dickey, 1981) واختبار Phillips- (PP) (Phillips & Perron, 1988) Perron نستدل على استقرار السلاسل الزمنية، وقد بينت نتائج تلك الاختبارات أن المتغيرات Ge, Gdp, Rune, Rinf, Ebala غير مستقرة في المستوى ومستقرة عند الفرق الأول، والجدول رقم (1) يوضح ذلك:

جدول رقم (1)

تحليل استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج عند المستوى

البيان / المتغير	المتغير في صفه الأصلي		المتغير في الفرق الأول		القرار
	ADF	PP	ADF	PP	
GE	- 0.05 0.94	-1.00 0.74	-3.08 0.04	-2.61 0.10	$I_{(1)}$
Gdp	0.24 0.97	0.42 0.98	- 03.53 0.01	- 2.99 0.04	$I_{(1)}$
Rune	- 1.98 0.93	- 2.04 0.27	- 4.40 0.001	- 4.41 0.002	$I_{(1)}$
Rinf	- 3.24 0.02	- 3.27 0.02	6.56 0.0004	- 7.75 0.0000	$I_{(1)}$
Ebala	- 0. 36 0.09	- 0.23 0.92	- 6.20 0.000	- 6.18 0.000	$I_{(1)}$

المصدر: عمل الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 12

2) **تحديد فترة الإبطاء المثلى من خلال نموذج VAR:** يتم تحديد فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات النموذج المستقرة في فرقها الأول من خلال تحليل VAR Lag Order Selection Criteria استناداً إلى عدة معايير؛ هي Akaike (AIC) & Schwarz (SC)

Final prediction error & (HQ) Hannan-Quinn (FPE) وتختار هذه المعايير الفترة التي تكون فيها قيم هذه المؤشرات أقل ما يمكن (Ozcicek & McMillin, 2001)، ودلت نتيجة الاختبارات أن فترة الإبطاء المثلى هي فترة إبطاء واحدة، والجدول رقم (2) يوضح ذلك:

جدول رقم (2)

اختيار فترة الإبطاء المثلى

Test / Lag	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	NA	66133418	32.19642	32.43431	32.26914
1	183.1205*	8994.51*	25.65847*	27.08583*	26.09483*
2	25.28553	161229.9	25.95680	28.57363	26.75679

* indicates lag order selected by the criterion *عدد فترات التباطؤ الزمني التي اختارها المعيار

المصدر: عمل الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 12

3) تحليل التكامل المشترك بين متغيرات النموذج co integration test : بناء على نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية وبعد تحديد فترة الإبطاء المثلى وهي فترة واحدة نبدأ في اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة المستقرة في فرقها الأول من خلال تحليل Johansen-Juselius للتكامل المشترك (Johansen & Juselius, 1990) بناء على معنوية النموذج من خلال فرض العدم H_0 الذي ينص على عدم وجود علاقات تكامل مشترك بين المتغيرات بمعنى وجود عدد r من العلاقات في الأجل الطويل حيث r=0، والفرض البديل H_1 الذي ينص على وجود عدد r+1 من علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات في الأجل الطويل بحد أقصى K-1 حيث K هي عدد متغيرات النموذج (5)، وبالاعتماد على اختباري Trace Test & Max-Eigen value Test (Lütkepohl, Saikkonen, & Tre, 2000)، والجدول رقم(3) يوضح نتيجة الاختبارين معاً:

جدول رقم (3)

تحليل التكامل المشترك

Hypothesized No. of CE(s)	Max-Eigen value Test			Trace Test		
	Prob.	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Prob.	0.05 Critical Value	Trace Statistic
None	0.0000	33.87687	86.74177	0.0000	69.81889	187.2215
At most 1	0.0000	27.58434	48.26554	0.0000	47.85613	100.4798
At most 2	0.0054	21.13162	27.56700	0.0000	29.79707	52.21423
At most 3	0.0157	14.26460	17.36723	0.0016	15.49471	24.64723
At most 4	0.0070	3.841466	7.280003	0.0070	3.841466	7.280003

المصدر: عمل الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 12

من الجدول السابق ومن خلال الاختبارين Max-Eigen value Test & Trace Test معاً يتضح وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج ومن ثم يتم رفض فرض العدم H_0 مقابل الفرض البديل H_1 والذي ينص على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج في الأجل الطويل.

4) اختبار السببية لجرانجر Granger Causality Test استنادا لنموذج VAR: بين Granger أنه إذا كانت هناك سلسلتان زمنيتان متكاملتان فلا بد من وجود علاقة سببية باتجاه واحد على الأقل (Engle & Granger , 1987)

، ويعرف التكامل المتزامن بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن (عطية، 2004)، ويتم تحديد السببية من عدمها بين متغيرات النموذج بناء على معنوية النموذج من خلال فرض العدم H_0 والفرض البديل H_1 ، فإذا كانت المعنوية أقل من 0.05 % نرفض فرض العدم H_0 ونقبل الفرض البديل H_1 والذي يعني وجود سببية، والجدول رقم (4) يوضح لك؛ حيث تشير نتائج الجدول إلى رفض فرض العدم H_0 مقابل الفرض البديل H_1 والذي يدل على وجود علاقة سببية من الإنفاق الحكومي إلى كلا البطالة والميزان الخارجي ومن الميزان الخارجي إلى الإنفاق الحكومي في الأجل القصير، وقبول فرض العدم H_0 فيما بقي من متغيرات النموذج حيث لا توجد علاقة سببية في الأجل القصير بين باقي المتغيرات.

جدول رقم (4)

تحليل جرانجر للسببية في الأجل القصير

المتغيرات			إحصائية F	P - value	اتجاه العلاقة السببية
Gdp	→	Ge	2.95944	0.0977	لا توجد
Ge	→	Gdp	0.05753	0.8124	
Rune	→	Ge	2.38405	0.1351	لا توجد
GE	→	Rune	0.35897	0.5545	
Rinf	→	Ge	5.09626	0.0330	من الإنفاق الحكومي إلى البطالة فقط
Ge	→	Rinf	0.36347	0.5520	
Ebala	→	GE	16.9575	0.0004	توجد في الاتجاهين
Ge	→	Ebala	5.01190	0.0343	
Gdp	→	Ge	2.95944	0.0977	لا توجد
Ge	→	Gdp	0.05753	0.8124	

المصدر: عمل الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 12

5) دراسة السببية في الأجل الطويل من خلال Toda & Yamamoto Test: يحلل اختبار Toda & Yamamoto السببية في الأجل الطويل من خلال التعامل مع درجات التكامل المختلفة للمتغيرات الداخلة في التحليل ليعوض بذلك بعض الملاحظات السلبية على Granger causality Test الذي يفترض سلاسل مستقرة مع ما يعيب اختبار Granger من تحيز واشتراطه كذلك وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، بينما لا يشترط اختبار Toda & Yamamoto وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، والتحليل يعتمد في الأساس على اختبار Wald المعدل لنموذج Augmented VAR المبني على سلاسل أصلية (toda & Yamamoto, 1995)، وتكون مراحل الاختبار من خلال عدة خطوات كما يلي:

- دراسة استقرار السلاسل الزمنية وتحديد رتبة التكامل الأعلى d-max وهي (2).
- تحديد فترة الإبطاء المثلى p وهي (1).
- تقدير نموذج الانحدار augmented VAR للسلاسل الزمنية في وضعها الأصلي بدرجة تأخير (1) للمتغير المستقل Ge، ودرجة تأخير للمتغيرات الخارجية exogenous variable تساوي (3 = d-max + p) حيث توضع تلك المتغيرات التابعة بالشكل التالي [gdp(-3) ebala(-3) rune(-3) rinf(-3)]
- اختبار صلاحية النموذج من خلال تحليل Inverse roots of AR characteristic polynomial والذي يوضح عدم وجود جذر وحدة في النموذج مما يثبت صلاحيته ومن ثم الاعتماد عليه في اختبار Wald المعدل، والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (6)

اختبار جذر الوحدة لنموذج VAR المقدر

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial

المصدر: عمل الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 12

- **إجراء اختبار Wald المعدل:** تشير نتائج اختبار السببية في الأجل الطويل بين الإنفاق الحكومي كمتغير مستقل وباقي متغيرات الدراسة طبقا لتحليل Toda & Yamamoto باستخدام اختبار Wald المعدل والموضحة في الجدول التالي أنه توجد علاقة سببية في الأجل الطويل بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي والميزان الخارجي؛ حيث يسبب الإنفاق الحكومي كلى المتغيرين في الأجل الطويل، بينما لايسبب الإنفاق الحكومي البطالة ولا يسبب التضخم في الأجل الطويل:

جدول رقم (5)

تحليل Toda & Yamamoto للسببية في الأجل الطويل باستخدام اختبار Wald المعدل

المتغيرات			إحصائية Chi-sq	P - value	وجود العلاقة السببية
Gdp	→	GE	6.727564	0.0095	توجد
Rune	→	GE	0.376489	0.5395	لا توجد
Rinf	→	GE	1.490793	0.2221	توجد
Ebala	→	GE	8.537485	0.0035	توجد

المصدر: عمل الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 12

6) تقدير دالة استجابة رد الفعل Analyses of Impulse response functions: من خلال دالة استجابة رد الفعل يمكننا قياس أثر المتغير المستقل على باقي متغيرات النموذج، حيث تظهر الدالة استجابة المتغيرات التابعة لصدمة واحدة إيجابية مقدارها انحراف معياري واحد للإنفاق الحكومي 1% سنويا مع تتبع تغير هذا الأثر خلال مدة 10 سنوات هي مدة الاستقراء الخاصة بالاختبار (John F. Geweke, 2006)، والشكل البياني رقم (7) يوضح ذلك:

شكل رقم (7)

دالة استجابة رد الفعل

يوضح الشكل البياني السابق استجابة متغيرات النموذج التابعة لحدوث صدمة عشوائية مقدارها 1% سنويا في الإنفاق الحكومي؛ حيث كان رد فعل متغيرات النموذج كما يلي:

- كانت استجابة الناتج المحلي الإجمالي GDP للتغير في الإنفاق الحكومي موجبة وكبيرة في السنة الأولى ثم أخذت في الانخفاض حتى السنة الرابعة، وتحولت الاستجابة إلى سلبية من السنة الخامسة وحتى السنة العاشرة بشكل متذبذب وهو ما لا يتفق مع النظرية الاقتصادية.
- استجابة الميزان الخارجي Ebala للصدمة العشوائية في الإنفاق الحكومي سلبية خلال الخمس سنوات الأولى مع وصولها إلى أعلى مستوى خلال السنة الثالثة، ثم تبدأ تلك الاستجابة في التحول الإيجابي بشكل ضعيف من السنة السادسة بسبب زيادة الطلب الكلي للمجتمع.
- أظهرت معدلات البطالة Rune استجابة سلبية ضعيفة في السنة الأولى ما لبثت أن تحولت إلى إيجابية خلال السنوات الثلاث التالية ولكن بشكل ضعيف أيضا، إلى أن أظهرت رد فعل سلبي ضعيف من السنة الرابعة إلى نهاية فترة التحليل مما يدل على ضعف سياسة الإنفاق الحكومي في الحد من ظاهرة البطالة وذلك قد يكون بسبب نوع الإنفاق في تلك الفترة.
- بينما أظهرت معدلات التضخم Rinf استجابة سلبية في السنة الأولى ما لبثت أن تحولت إلى إيجابية من السنة الثانية وحتى السنة السابعة مما يدل على نجاح سياسة الإنفاق الحكومي في الحد من ظاهرة التضخم ثم تحولت الاستجابة إلى سلبية وحتى نهاية فترة التحليل.

رابعاً: النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية:

1) نتائج الدراسة: تتمثل أهم نتائج الدراسة فيما يلي:

- ظهرت السياسة الانكماشية المتخذة من قبل الحكومة المصرية خلال فترة الدراسة بشكل واضح على تطور الإنفاق الحكومي حيث ارتفع من 4.15 مليار دولار عام 1991 إلى 28.94 مليار دولار عام 2020 بمتوسط زيادة بلغ 17.26 مليار دولار ونسبة زيادة سنوية بلغت 9.25% خلال فترة الدراسة.
- ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 37.39 مليار دولار عام 1991 إلى 363.07 مليار دولار عام 2020 بمتوسط زيادة بلغ **160.71** مليار دولار ونسبة زيادة سنوية بلغت 86.11 % خلال فترة الدراسة.
- انخفض معدل التضخم من 19.75 % عام 1991 إلى 5.04 % عام 2020 بمتوسط بلغ 9.79 % ونسبة إجمالية بلغت 5.25% خلال فترة الدراسة.
- معدل البطالة حيث ارتفع من 9.38 % عام 1991 إلى 10.45 % عام 2020 بمتوسط بلغ 10.30% ونسبة إجمالية بلغت 5.52% خلال فترة الدراسة.
- واصل عجز الميزان الخارجي ارتفاعه فمن عجز بلغ 2.96 مليار دولار عام 1991 إلى 27.56 مليار دولار عام 2020 بمتوسط عجز سنوي بلغ 11.43 ونسبة إجمالية بلغت 6.13% خلال فترة الدراسة.
- أظهرت دراسة استقرار السلاسل الزمنية أن متغيرات الدراسة Ge, Gdp, Rune, Rinf, Ebala غير مستقرة في المستوى ومستقرة عند الفرق الأول، كما أثبتت نتيجة الاختبارات أن فترة الإبطاء المثلى هي فترة إبطاء واحدة.
- اتضح من خلال اختباري Max-Eigen value Test & Trace Test وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج في الأجل الطويل.
- أوضح اختبار السببية لجرانجر Granger Causality Test وجود علاقة سببية من الإنفاق الحكومي إلى كلا من البطالة والميزان الخارجي ومن الميزان الخارجي إلى الإنفاق الحكومي في الأجل القصير، وعدم وجود علاقة سببية في الأجل القصير بين باقي المتغيرات.
- توصلت الدراسة من خلال اختبار Toda & Yamamoto للسببية في الأجل الطويل بالاعتماد على اختبار wald المعدل إلى أن الإنفاق الحكومي يسبب كلا من الناتج المحلي الإجمالي والميزان الخارجي في الأجل الطويل، بينما لا يسبب الإنفاق الحكومي البطالة والتضخم في الأجل الطويل.
- تبين من خلال دالة استجابة رد الفعل قياس أثر حدوث صدمة عشوائية مقدارها 1% سنويا في الإنفاق الحكومي كمتغير مستقل على باقي متغيرات النموذج والذي كان كما يلي:
  - استجابة الناتج المحلي الإجمالي GDP للتغير في الإنفاق الحكومي موجبة وكبيرة في السنة الأولى ثم أخذت في الانخفاض حتى السنة الرابعة، وتحولت الاستجابة إلى سلبية من السنة الخامسة وحتى السنة العاشرة بشكل متذبذب.
  - استجابة الميزان الخارجي Ebala للصدمة العشوائية في الإنفاق الحكومي سلبية خلال الخمس سنوات الأولى مع وصولها إلى أعلى مستوى خلال السنة الثالثة، ثم تبدأ تلك الاستجابة في التحول الإيجابي بشكل ضعيف من السنة السادسة.
  - أظهرت معدلات البطالة Rune استجابة سلبية ضعيفة في السنة الأولى ما لبثت أن تحولت إلى إيجابية خلال السنوات الثلاث التالية ولكن بشكل ضعيف أيضا، إلى أن أظهرت رد فعل سلبي ضعيف من السنة الرابعة إلى نهاية فترة التحليل.

- أظهرت معدلات التضخم Rinf استجابة سلبية في السنة الأولى ما لبثت أن تحولت إلى إيجابية من السنة الثانية وحتى السنة السابعة

2) **التوصيات:** في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج وبهدف تفعيل دور الإنفاق الحكومي في مصر للتأثير على متغيرات الدراسة بالشكل الذي يتماشى مع الأدبيات الاقتصادية توصي الدراسة بما يلي:

- التقييم الدوري للنفقات الحكومية وإعادة توجيهها بما يتناسب مع السياسة الاقتصادية للدولة.
- الاهتمام بدراسة نوعية الإنفاق الحكومي وكفاءته بما يساهم في التوجيه الأمثل لتلك النفقات وبالتالي تأثيرها على متغيرات الاقتصاد الكلي بشكل أفضل.
- توجيه الإنفاق الحكومي إلى القطاعات المنتجة بشكل رئيس بما يسهم في زيادة تأثيرها على متغيرات الناتج والبطالة والتضخم وبما يسهم في الحد من عجز الميزان الخارجي.
- تطوير الجهاز الإنتاجي المصري بما يحقق المرونة المطلوبة له من خلال توجيه الإنفاق الحكومي إلى القطاعات الإنتاجية لزيادة معدل النمو الاقتصادي.
- العمل على دعم الصادرات وتقليل الواردات والاهتمام بالمنتج المصري من خلال دعم استراتيجية التصنيع للإحلال محل الواردات وزيادة الصادرات وليس من خلال السياسات الاقتصادية الكلية فقط.
- تبني استراتيجية العمل كثيف العمالة للحد من مشكلة البطالة من خلال توجيه النسبة الأكبر من الإنفاق الحكومي لهذا الغرض.
- وضع برنامج شامل من السياسات المالية والنقدية والإنتاجية للحد من ظاهرة التضخم.

3) **الدراسات المستقبلية:** من الجيد أن تتنوع الدراسات المستقبلية وتتكامل في دراسة توضيح حجم الإنفاق الحكومي الأمثل للاقتصاد المصري وتقسيم الإنفاق إلى عدة أنواع كالإنفاق الاستثماري والإنفاق على البنية التحتية وغير ذلك مع دراسة تأثير تلك النفقات على متغيرات الاقتصاد الكلي بشكل مفصل مما يسهم في توجيه الإنفاق الحكومي بشكل أفضل بما يتفق مع السياسة الكلية للاقتصاد المصري ويحقق أهدافها.

ملاحق الدراسة:

جدول رقم (1)

بيانات الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي والميزان الخارجي (مليار دولار بالقيمة الحالية) ومعدلات البطالة والتضخم (% سنوياً) في مصر خلال الفترة (1991 – 2020)

year	Ge	Gdp	Rune	Rinf	Ebala
1991	4.15	37.39	9.38	19.75	-2.96
1992	4.36	41.86	8.92	13.64	-1.05
1993	4.80	46.58	10.92	12.09	-1.98
1994	5.34	51.90	10.93	8.15	-2.85
1995	6.34	60.16	11.04	15.74	-3.10
1996	7.02	67.63	9.00	7.19	-3.69
1997	8.88	78.44	8.37	4.63	-4.75
1998	9.59	84.83	8.03	3.87	-8.06
1999	10.53	90.71	7.95	3.08	-7.49
2000	11.18	99.84	8.98	2.68	-6.61
2001	10.94	96.68	9.26	2.27	-4.69
2002	10.72	85.15	10.01	2.74	-3.71
2003	10.17	80.29	11.01	4.51	-2.08
2004	10.05	78.78	10.32	11.27	-1.07
2005	11.41	89.60	11.20	4.87	-2.03
2006	13.20	107.43	10.49	7.64	-1.74
2007	14.78	130.44	8.80	9.32	-5.97
2008	17.73	162.82	8.52	18.32	-9.11
2009	21.47	189.15	9.09	11.76	-12.56
2010	24.45	218.98	8.76	11.27	-11.47
2011	27.02	235.99	11.85	10.06	-9.72
2012	31.20	279.12	12.60	7.11	-22.10
2013	32.74	288.43	13.15	9.47	-18.28
2014	36.21	305.60	13.11	10.07	-25.77
2015	38.73	329.37	13.05	10.37	-27.92
2016	37.99	332.44	12.41	13.81	-31.77
2017	23.79	235.73	11.74	29.51	-31.80
2018	20.86	249.71	9.82	14.40	-26.11
2019	23.22	303.08	9.73	9.15	-24.97
2020	28.94	363.07	10.45	5.04	-27.56

المصدر : بيانات البنك الدولي، متاحة على: https://data.albankaldawli.org

جدول رقم (2)

اختبار فترات الإبطاء لمتغيرات النموذج في وضعها الأصلي

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: GE GDP EBALA RUNE RINF

Exogenous variables: C

Date: 11/18/21 Time: 20:13

Sample: 1991 2020

Included observations: 28

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-445.7499	NA	66133418	32.19642	32.43431	32.26914
1	-329.2186	183.1205*	98994.51*	25.65847*	27.08583*	26.09483*
2	-308.3952	25.28553	161229.9	25.95680	28.57363	26.75679

المصدر: عمل الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 12

جدول رقم (3)

اختبار فترات الإبطاء لمتغيرات النموذج في فرقها الأول

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: DGE DGDP DEBALA DRINF DRUNE

Exogenous variables: C

Date: 11/19/21 Time: 07:26

Sample: 1991 2020

Included observations: 27

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-422.8440	NA	39941782	31.69215	31.93212	31.76350
1	-318.6264	162.1163*	117300.9*	25.82418*	27.26400*	26.25231*
2	-297.5272	25.00647	193814.2	26.11313	28.75279	26.89804

المصدر: عمل الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 12

جدول رقم (4)
دالة استجابة رد الفعل للمتغيرات التابعة

Period	GDP	EBALA	RUNE	RINF
1	20.24215	-0.575085	-0.039988	-2.277300
	(2.97897)	(0.52721)	(0.15083)	(0.81983)
2	15.37839	-1.467733	0.093605	0.898701
	(5.43060)	(0.51693)	(0.18117)	(0.78862)
3	8.861861	-1.422051	0.051388	1.404902
	(7.36086)	(0.62469)	(0.21805)	(0.74385)
4	2.351107	-1.004436	-0.016566	1.150307
	(9.08828)	(0.76134)	(0.25468)	(0.74878)
5	-2.868990	-0.474703	-0.066696	0.655619
	(10.2482)	(0.81758)	(0.26459)	(0.72050)
6	-6.174763	0.011699	-0.088117	0.147969
	(10.6011)	(0.86992)	(0.24444)	(0.75124)
7	-7.512738	0.368770	-0.083577	-0.254413
	(10.3926)	(0.91642)	(0.20471)	(0.78930)
8	-7.218886	0.565951	-0.061531	-0.501757
	(10.2239)	(0.91437)	(0.16511)	(0.77982)
9	-5.828028	0.613530	-0.031659	-0.592767
	(10.4151)	(0.87111)	(0.14389)	(0.73977)
10	-3.910989	0.546790	-0.002252	-0.556945
	(10.6850)	(0.83356)	(0.13985)	(0.72796)

Cholesky Ordering: GE GDP EBALA RUNE RINF

Standard Errors: Analytic

المصدر: عمل الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 12

جدول رقم (5)
اختبار Wald المعدل للسببية في الأجل الطويل

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

Date: 11/20/21 Time: 08:22

Sample: 1991 2020

Included observations: 27

Dependent variable: GE

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
GDP	6.727564	1	0.0095
EBALA	8.537485	1	0.0035
RUNE	0.376489	1	0.5395
RINF	1.490793	1	0.2221
All	18.66871	4	0.0009

المصدر: عمل الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 12

لائحة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1) البنك الدولي. (2020). النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي). تم الاسترداد من:
https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.CON.GOVT.CD?locations=EG
2) جيمس جوارتيني ، و ريتشارد ستروب. (1999). الاقتصاد الكلي - الاختيار العام والخاص. (عبد الفتاح عبد المجيد، عبد العظيم محمد مصطفى، و كامل سلمان العاني، المترجمون) الرياض: دار المريخ للنشر.
3) حامد عبد المجيد دراز. (1990). السياسات المالية. الإسكندرية: الدار الجامعية.
4) حمدي عبد العظيم. (1987). سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة. القاهرة: مكتبة النهضة العربية.
5) زينب حسين عوض الله. (2005). الاقتصاد الدولي. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
6) سوزي عدلي ناشد. (2000). المالية العامة -النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة. الاسكندرية: منشورات الحلبي الحقوقية.
7) سوزي عدلي ناشد. (2006). المالية العامة. الإسكندرية: منشورات الحلبي الحقوقية.
8) عبد القادر محمد عبد القادر عطية. (2004). الحديث في الاقتصاد القياسي. الإسكندرية: الدار الجامعية.
9) عبد المطلب عبد الحميد. (1997). السياسات الاقتصادية تحليل كلي و جزئي. القاهرة: مكتبة زهراء الشرق.
10) محمد عبد العزيز عجمية، و على عبد الوهاب نجا. (2007). التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق. الإسكندرية: الدار الجامعية.
11) وجدي حسين. (1988). المالية الحكومية و الاقتصاد العام. الإسكندرية: الدار الجامعية.
12) وزارةالمالية. (2020/2019). التقرير النصف سنوي عن الآداء الاقتصادي والمالي (الإصدار الثالث). مصر. تم الاسترداد من:
ttps://www.mof.gov.eg/ar/posts/stateGeneralBudget

المراجع باللغة الإنجليزية:

13) Armey, D. (1995). *The Freedom Revolution : The New Republican House Majority Leader Tells Why Big Government Failed, Why Freedom Works, and How We Will Rebuild America* (First Edition, June 13 ed.). Washington: Regnery Publishing.
14) Barro, R. J. (1990). *Government expenditure in a simple model of endogeneous growth.* Journal of Political Economy, 98 (S5), Harvard University and National Bureau of Economic Research. Retrieved from:
http://nrs.harvard.edu/urn-3:HUL.InstRepos:3451296
15) Bougrine, H. (2000). *The economics of public expenditure: debts, deficits, and economic performance.* USA: Edward Elgar Publishing.
16) Christiano, L. J. (2012). *Christopher A. Sims and Vector Autoregressions.* Journal of Economics.
17) Delong, J. (2002). *Macroeconomics.* New York ,USA.: Mc Graw-Hill Companies.
18) Dickey, a. F. (1981). *'The likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series With a unit Root* (49, No 4 ed.). Econometrica.

19) Emanual Baldacci, B. e. (2003). *Utiliser la politique budgétaire pour stimuler la croissance , Revue finance et développement.*
20) Engle, F., & Granger , C. W. (1987). *Co-integration and error correction representation,* (55 ed.). estimation, and testing,Econometrica.
21) Ettlinger, S. D. (2009). *Comparing Public Expenditure and Priorities Across OECD Countries* (October ed.). Center for American Progress. Retrieved from: http://www.americanprogress.org/issues/2009/10/pdf/oecd_expenditure.pdf
22) Fozzard, A., Holmes, M., Klugman, J., & Withers, K. (2002). *Public Expenditure* (Vol. 1). Depenses Publications, Chapter 6, Core Techniques and Cross-Cutting Issues.
23) Hall, R. E., & Lieberman, M. (2012). *Macroeconomics: principles and applications* (Vol. sixth Edition). USA: Cengage Learning.
24) IMF. (2021). *International Financial Statistics.* Washington D.C. Retrieved from https: www.imf.org/ar/Countries/EGY/Egypt-qandas
25) Jajere, H. B. (2016). *Impact of Unemployment on Economic Growth in Nigeria 1980 - 2010* (Vol.2, No.10 ed.). Journal of Business and Finance Management Research.
26) Johansen , S., & Juselius, K. (1990). *Maximum likelihood estimation and inference on cointegration with application to the demand for money* (No. 52 ed.). Oxford Bulletin of Economics and tatistics.
27) John F. Geweke. (2006). *Econometrics: A Bird's Eye View* (No. 2458, November ed.). Germany: Discussion Paper.
28) Kaldor, N. (1971). *Conflicts in National Economic Objectives* (vol. 81, issue 321 ed.). The Economic Journal, Oxford University Press.
29) Keynes, J. M. (1926). *the end of laissez- faire* (Vol. IX ed.). London: Hogarth Press. Retrieved from: https://www.hetwebsite.net/het/texts/keynes/keynes1926laissezfaire.htm
30) Lucas, R. E. (1988). *On the Mechanice ofEconomic Development* (No. 22. ed.). North-Holland: Journal of Monetry Economics.
31) Lütkepohl, H., Saikkonen, P., & Tre, C. (2000). *Maximum eigenvalue versus trace tests for the cointegrating rank of a VAR process.* Jornal of EconPapers. Retrieved from: https://EconPapers.repec.org/RePEc:zbw:sfb373:200083
32) Medrano, R. A. (2013). *A KALDORIAN MACROECONOMIC INDEX OF ECONOMIC WELFARE* (Vol. 8 Nº 14 Jan-Jun ed.). Revista de História Econômica & Economia Regional Aplicada.
33) Musgrave, A. R., & Musgrave, P. B. (1989). *public finance in theory and practice,* (Vol. Fifth Edition). New York: McGraw Hill BOOK COMPANY.
34) Musgrave, R. A. (1959). *The theory of public finance : a study in public economy.* New York, USA: McGraw-Hill.
35) Ozcicek, O., & McMillin, D. W. (2001). *Lag Length Selection in Vector Autoregressive Models: Symmetric and Asymmetric Lags* (February, 31(4) ed.). Applied Economics. Retrieved from: https://www.researchgate.net/publication/
36) Phillips , P., & Perron, P. (1988). *Testing for a unit root in time series regression* (75, Issue 2 ed.). paris: Oxford University Press. doi:https://doi.org/10.1093/biomet/75.2.335

37) Phillips, A. W. (1958). *The Relation Between Unemployment and the Rate of Change of Money Wage Rates in the United Kingdom, 1861-1957.* Economica, Wiley. Retrieved from: https://doi.org/10.2307/2550759

38) Picek, O. (2017). *The magic square of economic policy measured by a macrocosmic performance index* (working paper No 1702 ed.). New York, USA: New School for Social Research, Department of Economics.

39) Rahn, K. D. (1992). *Amplification of An Inva Gene Sequence of Salmonella Typhimurium by Polymerase Chain Reaction As A Specific Method of Detection of Salmonella* (Probes, 6 ed.). Molecular And Cellular Probes.

40) Rahn, R., & Fox, H. (1996). *Rahn, R., Fox, H.: What is the optimum size of government. Krieble Foundation.* Technical report, Vernon K.

41) Romer, P. M. (1986). *Increasing Returns and Long-Run Growth* (Vol. 94, No. 5. (Oct., 1986) ed.). USA: Journal of Political Economy, The University of Chicago Press.

42) Scully, G. (1994). *What is the Optimal Size of Government in the* (Policy Report No. 188 ed.). Dallas: National Center for policy Analysis. Retrieved from: http://www.ncpa.org/studies/s159/s159.html

43) Sims, C. A. (1980). *Macroeconomics and Reality* (48 ed., Vol. 48 no 1). Econometrica, Econometric Society. Retrieved from: https://www.jstor.org/stable/1912017

44) Sims, C. A. (1989). *Models and Their Uses* (71(2) ed.). iscussion Paper, Institute for Empirical Macroeconomics 11, Federal Reserve Bank of Minneapolis. Agricultural and Applied Economics Association.

45) toda , H. Y., & Yamamoto, t. (1995). *Hairo y toda & ,taku Yamamoto, Statistical inference in vector auto regressions with possibly integrated processes* (66, March–April ed.). Journal of Econometrics, Elsevier.

46) Vatter, H. G., & Walker, J. F. (1996). *Real public sector and Employment Growth Wagner's law, and Economic Growth in the United States.* Economic Growth "public finance, no.1.

47) Wagner, A. (1958). *Three extracts on public finance.* (R. a. Musgrave, Ed.) Palgrave Macmillan, London: Classics in the Theory of Public Finance, International Economic Association.

الاقتصاد الاجتماعي في ظل الجهوية المتقدمة، أي دور في تثمين الموارد الترابية بجهة بني ملال خنيفرة

The social economy under advanced regionalism, that is, a role in the valuation of territorial resources in the region of Beni Mellal Khenifra

د. زهير النامي

جامعة سيدي محمد بن عيد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس سايس، المغرب

الملخص:

أضحى الاقتصاد الاجتماعي من بين أكثر المفاهيم المتداولة في الدراسات التنموية، باعتباره آلية من آليات تثمين وتسويق المنتوج المحلي، ويعد الاقتصاد الاجتماعي مجموعة من المنشآت والمنظمات لاسيما التعاونيات ومجتمعات المنفعة التآزرية والمؤسسات والمنشآت الاجتماعية التي تتميز بإنتاج السلع والخدمات والمعارف والسعي إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التضامن، وقد تعاظم دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب، حيث فاق عدد التعاونيات سنة 2018 حوالي 20 ألف تعاونية، منها 2677 تعاونية نسائية .

وتعتبر جهة بني ملال خنيفرة من أهم الجهات المغربية، تقطنها ساكنة تصل إلى 2.250.776 نسمة، وتتكون من 5 أقاليم، وتعرف هذه الجهة تنوعا من حيث التشكيل التضاريسي (جبال، دير، سهول، هضبة)، الشيء الذي جعل منها منجما لموارد ترابية متعددة (غطاء نباتي، ماء، فوسفاط، فلاحة، سياحةإلخ ...)، هذه الموارد في حاجة للتثمين والتسويق، وتأتي هذه الدراسة لإبراز مكانة الاقتصاد الاجتماعي في ظل الجهوية المتقدمة، من خلال حالة جهة بني ملال خنيفرة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الاجتماعي، الجهوية المتقدمة، الموارد الترابية، جهة بني ملال خنيفرة.

Abstract

The social economy has become among the most common concepts in development studies, as a mechanism of localization and marketing mechanisms, and the social economy is a group of establishments and organizations, especially cooperatives, synergistic benefit societies and social institutions that are characterized by the production of goods, services and knowledge and the pursuit of economic and social goals and the promotion of solidarity. The role of social economy in Morocco has grown, as the number of cooperatives in 2018 exceeded 20 thousand cooperatives, of which 2,677 are women's cooperatives.

The region of Beni Mellal Khenifra is considered one of the most important Moroccan regions, inhabited by a population of 2.250.776 inhabitants, and it consists of 5 territories, and this region is known for its diversified terrain formation (mountains, monastery, plains, plateau (the thing that made it a mine for multiple dirt resources) Vegetation cover, water, phosphate, cultivation, tourism ... etc), The latter is waiting for appraisal and marketing, and this study comes to highlight the status of social economy in light of advanced regionalism, through the case of the region of Beni Mellal Khenifra.

Keywords: social economics, advanced regional, territorial resources, the region of Beni Mellal Khenifra.

مقدمة:

يشكل الاقتصاد الاجتماعي أحد أهم ركائز ومداخل التنمية الترابية، فهو قطاع يعمل على توحيد الجهود للرقي بالوضع التنموي، من خلال تثمين وتسويق الموارد الترابية التي تزخر بها مختلف الجهات المغربية، حيث يبرز دور التعاونيات في الرفع من قيمة الموارد الترابية، والانتقال من التسويق المحلي / الذاتي، إلى التسويق الجهوي والوطني ولما لا الدولي.

وقد سعى المغرب إلى تقسيم ترابه إلى 12 جهة في إطار الجهوية المتقدمة، والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 2015، وتعد جهة بني ملال خنيفرة من بين الجهات التي أفرزها التقسيم الجهوي الجديد، حيث تضم أقاليم متنوعة الموارد والإمكانيات، هذه الموارد في حالة تعبئتها يمكن أن تكون ركيزة أساسية من ركائز التنمية الترابية، علما أن الجهة تعانى من تأخر في المؤشرات الاجتماعية (الفقر، البطالة، الهشاشة، الأمية... إلخ) وضعف البنيات التحتية (ضعف الطرق، محدودية الخدمات التعليمية والصحية... إلخ).

في هذا الإطار خصصت هذه الدراسة لتشخيص واقع الاقتصاد الاجتماعي في ظل الجهة المتقدمة وإسهام ذلك في تثمين الموارد الترابية، وقد تم اختيار جهة بني ملال خنيفرة كمختبر لتمحيص الإشكالية، اعتماد على مجموعة من الأداوت والمقاربات.

1. إشكالية الدراسة

تأتي هذه الدراسة لإبراز واقع الاقتصاد الاجتماعي في ظل الجهوية المتقدمة من خلال نموذج جهة بني ملال خنيفرة، في محاولة لإبراز الفرص التي تتيحها الجهوية المتقدمة لتثمين منتوجات الاقتصاد الاجتماعي، من هذا المنطلق تنبع الإشكالية المحورية لهذه الورقة العلمية والتي يمكن صياغتها في السؤال التالي: **"ما هي الفرص التي تتيحها الجهوية المتقدمة للنهوض بالاقتصاد الاجتماعي وتثمين الموارد الترابية بجهة بني ملال خنيفرة"** من أجل الإجابة عن هذه الإشكالية المركزية قسمناها إلى السؤالين الفرعين التالين:

- ما واقع الاقتصاد الاجتماعي بجهة بني ملال خنيفرة؟
- أي دور للجهوية المتقدمة في الرقي بوضعية الاقتصاد الاجتماعي بجهة بني ملال خنيفرة؟

2. فرضيات الدراسة

لا شك أن الفرضية من أساسيات البحث العلمي، وهدفها تقديم أجوبة أولية للأسئلة المطروحة، وفيما يلي فرضيات الدراسة:

- تكتسي هيئات الاقتصاد الاجتماعي أهمية بالغة بجهة بين ملال خنيفرة، إلا أنها تعاني من ضعف الإمكانيات؛
- تساهم الجهوية المتقدمة في الرقي بوضعية الاقتصاد الاجتماعي من خلال تثمين الموارد الترابية بالجهة.

3. منهجية وأدوات الدراسة

في معالجتنا للإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة، اعتمدنا على المنهج الاستنباطي، أي الانطلاق من العام نحو الخاص، عبر تقديم الظاهرة في شموليتها ثم التفصيل فيها، كما اعتمدنا على المنهج المقارن، عبر مقارنة مختلف الأرقام بين أقاليم الجهة، أما بخصوص أدوات الدراسة فهي:

- الدراسة البيبليوغرافية: قراءة بعض ما كتب حول موضوع الدراسة "الاقتصاد الاجتماعي والجهوية المتقدمة" وكذلك حول مجال الدراسة "جهة بني ملال خنيفرة".
- المعاينة الميدانية: يعد الميدان حلقة أساسية في الأبحاث الجغرافية، كما أن إستيعاب الإشكالية المدروسة لن يتأتى دون معاينة ميدانية للظاهرة الميدانية، في هذا الإطار حاولنا الوقوف على واقع الاقتصاد الاجتماعي ميدانيا بجهة بني ملال خنيفرة.
- نظم المعلومات الجغرافية: تم الاعتماد على برنامج Arc Gis لرسم خرائط الدراسة.

4. تقديم مجال الدراسة

لمعالجة الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة اخترنا جهة بني ملال خنيفرة كمختبر للتجريب والدراسة، وهي إحدى الجهات 12 المشكلة للتراب الوطني، تمتد على مساحة 28374 كلم^2، وتتكون الجهة من 5 أقاليم و135 جماعة ترابية، والخرائط التالية توضح المجال المدروس.

خريطتان رقم 1 - 2: توطين جهة بني ملال خنيفرة والأقاليم المشكلة لها

المصدر: إنجاز شخصي 2022

تقع جهة بني ملال خنيفرة بموقع استراتيجي في قلب التراب المغربي، حيث تتواجد بالقرب من أهم جهتين على المستوى الوطني وهما جهة الدار البيضاء سطات والرباط سلا القنيطرة، وتتوفر على موارد ترابية مهمة، فعلى المستوى الطبيعي وبحكم موقعها في الأطلس الكبير الأوسط (1360 مترا) تحتوي الجهة على إمكانيات طبيعية وهيدرولوجية مهمة، كالعيون والأنهار والوديان التي تضفي عليها هالة من الجمال والشموخ (بن الطالب عزيز، 2013، ص 277)، كما تعد أهم منتج للفوسفاط، وعلى المستوى البشري تتوفر الجهة على قاعدة ديموغرافية مهمة.

على المستوى الجغرافي، تتميز جهة بني ملال خنيفرة بتنوع الوحدات التضاريسية، حيث تجمع بين الجبل والسهل والهضبة، والخريطة التالية تبرز ذلك.

خريطة رقم 3: الوحدات التضاريسية الأساسية بجهة بني ملال خنيفرة

المصدر: مجلس بني ملال خنيفرة، 2020، الدراسة المتعلقة بإنجاز التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة بني ملال خنيفرة، ص 13.

يتميز مجال الدراسة بتنوع خصائصه الطبيعية، حيث نجد المجال الجبلي بالجنوب والشرق، والمجال الهضبي بالشمال، والمجال السهلي في الوسط والغرب، الأمر الذي سمح بتنوع الموارد الترابية، حيث نجد الموارد المائية المهمة سواء السطحية منها والباطنية، خاصة نهر أم الربيع، والموارد الغابوية، من خلال تشكيلات متنوعة بجبال الأطلس، كما سمح المجال الجبلي ببروز الوحيش، دون إغفال مورد الفوسفاط الذي يتميز به مجال خريبكة.

وعلى المستوى البشري نجد أن الجهة تقطنها ساكنة مهمة تصل إلى 2.250.776 نسمة، وتضم مجموعة من التجمعات الحضرية، أهمها مدن بني ملال وخريبكة والفقيه بن صالح، وتضم الجهة سهل تادلة، هذا الأخير عرف سياسة الإعداد الهيدروفلاحي، حيث أضحى من أهم المجالات الفلاحية على المستوى الوطني.

5. المفاهيم المؤطرة للدراسة

يعتبر التأصيل العلمي للمفاهيم المؤطرة للدراسة أمرا ضروريا، والهدف منه إزالة اللبس عن المفاهيم المحورية، والذي يمكن أن يحدث نتيجة تقاطع التخصصات العلمية، في هذا الإطار نقتصر على دراسة أربع مفاهيم أساسية وهي الاقتصاد التضامني والتعاونية والجهوية المتقدمة والموارد الترابية.

- **مفهوم الاقتصاد الاجتماعي**

يعتبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني "مجموعة من المنشآت والمنظمات لاسيما التعاونيات ومجتمعات المنفعة التآزرية والرابطات والمؤسسات والمنشآت الاجتماعية التي تتميز خصوصا بإنتاج السلع والخدمات وكذا المعارف والسعي في الوقت ذاته إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التضامن. (مجلس المستشارين، 2019، ص 6) كما أنه مجموع المبادرات الاقتصادية الهادفة إلى إنتاج السلع والخدمات للاستهلاك والحفاظ عليها، بكيفية تحترم الإنسان والبيئية والتراب. (Stratégie Nationale de l'économie sociale et solidaire 2010 – 2020, p 28)

- **مفهوم التعاونية**

تعتبر التعاونية "جماعة مستقلة من الأشخاص يتحدون اختياريا لتلبية احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتطلعاتهم المشتركة، من خلال الملكية الجماعية لمشروع تتوافر فيه ديمقراطية الإدارة والرقابة. (موقع الأمم المتحدة، 2022) ويعرفها قانون تحديد النظام الأساسي العام للتعاونيات بكونها "جماعة تتألف من أشخاص طبيعيين اتفقوا أن ينضم بعضهم إلى بعض لإنشاء مشروع يكون الغرض منه أن يتيح لهم وحدهم الحصول على المنتجات والخدمات التي هم في حاجة إليه.". (ظهير شريف رقم 1.83.226)

ويحتل العمل التعاوني مكانة متميزة في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تعززت هذه المكانة من خلال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وهو ما تبينه نسبة نمو عدد التعاونيات ما بين سنتي 2006 و2011 والتي بلغت 71.5%. ويبلغ عدد المؤسسات التعاونية بالمغرب 9046 تعاونية واتحادا للتعاونيات، تضم في عضويتها 399.588 منخرطا وتتوزع على 22 قطاعا، وعلى أزيد من مائة نوع من الأنشطة، ويتميز النسيج التعاوني المغربي بهيمنة القطاع الفلاحي بنسبة 65%، وتشغل هذه التعاونيات 24.719 مستخدما، وتملك رساميلا بقيمة إجمالية تقارب 6.4 مليار درهم. (مكتب تنمية التعاون، 2020)

- **مفهوم الجهوية المتقدمة**

تعتبر الجهوية المتقدمة مسلسلا إجرائيا يستهدف تطوير الاختصاصات والموارد البشرية وتخفيف الوصاية الممارسة والانتقال من نمط الاقتراع غير المباشر إلى المباشر ارتباطا بانتخاب المجالس الجهوية دون أن ترقى هذه الجهوية إلى درجة الجهوية الموسعة. (لحرش كريم، 2012، ص 52) وقد تم إنشاء لجنة استشارية للجهوية أنيطت بها مهمة تصور مشروع جديد لهذه الجهوية المتقدمة، تراعى في بنائه التوجهات السامية الواردة في الموضوع والمتمثلة أساسا في تبني جهوية متقدمة ذات طابع مغربي أصيل، ترتكز على أسس الوحدة الترابية والتضامن بين الجهات المرتقبة والتوازن في توزيع الصلاحيات بين الإدارات المركزية والمجالس الجهوية، وتعميق اللاتركيز الإداري. وقد اعتمدت اللجنة الاستشارية في تقريرها الذي أفرز التقطيع الترابي الحالي القائم على 12 جهة على معايير متعددة وهي: الفعالية، التراكم، التجانس، الوظيفية، القرب، التناسب، التوازن (الزمهري إبراهيم، 2012، ص 66). وقد دخل هذا التقطيع حيز التنفيذ بعد اقتراع 04 شتنبر 2015.

- مفهوم الموارد الترابية

مجموع الموارد والمؤهلات التي يتوفر عليها تراب معين سواء كانت طبيعية (تربة، مياه، غطاء نباتي، وحيش، مشاهد جيومرفولوجية...) أو اقتصادية (ثروات اقتصادية) أو بشرية (ساكنة، مهارات، تراث، ثقافة...) يمكن توظيفها لخدمة الإنسان سواء بالاستغلال المباشر الخام أو عبر توظيفها في القطاعات السياحية، الصناعية...إلخ.(النامي زهير وكريم إلهام واسميحي وصال، 2018، ص 111)

I. الاقتصاد الاجتماعي في ظل الجهوية المتقدمة بجهة بني ملال خنيفرة

يمكن للاقتصاد الاجتماعي أن يكون مبنيا على ركائز مختلفة كالتعاونيات والجمعيات ولجان الأحياء ومؤسسات الإنتاج، وهو لا ينحصر في بنية تشاركية وحيدة، إذ أن المجتمع المدني بأسره قادر على أن يلعب دورا أساسيا ومتزايدا في التخفيف من حدة تدخل السلطة المركزية على الجانب الاجتماعي (الكتمور حسن، 2013، ص 10).

1. و اقع الاقتصاد الاجتماعي بجهة بني ملال خنيفرة

تتميز جهة بني ملال خنيفرة بأهمية الاقتصاد الاجتماعي، حيث يصل عدد التعاونيات حوالي 1207، وتضم هذه التعاونيات 57134 منخرطا، والخريطة التالية توضح التوزيع الجغرافي للتعاونيات حسب الأقاليم.

خريطة رقم 4: توزيع التعاونيات بجهة بني ملال خنيفرة

المصدر: إنجاز شخصي اعتمادا على إحصائيات مكتب تنمية التعاون 2020

يضم إقليم بني ملال أكبر عدد من التعاونيات بحوالي 273 تعاونية، وهو شيء طبيعي نظرا لأهمية قاعدته الديموغرافية، حيث تصل ساكنته إلى 548766 حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 (المندوبية السامية للتخطيط، 2014)، يليه إقليمي خنيفرة والفقيه بن صالح، وهي الأخرى مجالات فلاحية بامتاز، ثم إقليم خريبكة، وأخيرا إقليم أزيلال بحوالي 193 تعاونية. والخريطة التالية توضح عدد المنخرطين في كل إقليم.

خريطة رقم 5: توزيع المنخرطين في التعاونيات بجهة بني ملال خنيفرة

المصدر: إنجاز شخصي اعتمادا على إحصائيات مكتب تنمية التعاون 2020

يحتل إقليم الفقيه بن صالح المرتبة الأولى من حيث عدد المنخرطين بحوالي 19386 منخرطا، وهو ما يوضح أهمية العمل التعاوني بهذا الإقليم، رغم احتلاله للمرتبة الثانية من حيث العدد الإجمالي للتعاونيات، ويعرف إقليم خنيفرة أقل

عدد من المنخرطين بحوالي 4965 منخرطا، وهو ما يفرض تظافر الجهود بين جميع الفاعلين من أجل تطوير العمل التعاوني والنهوض بالاقتصاد الاجتماعي في جميع أقاليم جهة بني ملال خنيفرة.

جدول رقم 1: توزيع التعاونيات الفلاحية بجهة بني ملال خنيفرة حسب النوع

الصنف	الفقيه بن صالح	بني ملال	أزيلال	خريبكة	خنيفرة	مجموع الجهة	النسبة
الحليب	127	52	21	76	24	300	35
تربية النحل	27	32	48	10	40	157	18
الإنتاج الحيواني	29	38	9	17	31	124	14
متعددة الخدمات	2	15	8	80	11	116	14
الإصلاح الزراعي	16	15		4	1	36	4
غراسة الزيتون	3	11	8	3	5	30	4
التشجير	3	9	4		9	25	3
أخرى	14	36	9	5	4	68	8
المجموع	221	208	107	195	125	856	100

Source : Direction Régionale de l'Agriculture Beni Mellal Khenifra, 2019, p 18.

انطلاقا من الجدول أعلاه يتضح أن إقليم الفقيه بن صالح يشكل أهم إقليم من حيث عدد التعاونيات الفلاحية ب 221 تعاونية، يليه إقليم بني ملال، ويعد إنتاج الحليب أهم نشاط ب 300 تعاونية، يليه تربية النحل خاصة بإقليم أزيلال، ثم الإنتاج الحيواني (تربية الأبقار والماعز والأغنام) ب 124 تعاونية، خاصة بإقليم خنيفرة.

2. تراب جهة بني ملال خنيفرة من الجهوية الإدارية إلى الجهوية المتقدمة

عرف التراب الوطني مجموعة من التقسيمات الجهوية، وخلال هذه النقطة سنشير إلى مكانة جهة بني ملال خنيفرة ضمن مختلف التقسيمات الجهوية:

- التقسيم الجهوي 1971: عبارة عن تقسيم قطع بموجبه المغرب إلى 7 جهات اقتصادية، ومجال درساتنا كان ضمن الجهة الوسطى رفقة عمالة الدار البيضاء وأقاليم الجديدة وسطات؛
- التقسيم الجهوي 1997: عبارة عن جهوية إدارية، حيث تم تقسيم المغرب إلى 16 جهة إدارية، ومجال دراستنا كان ضمن جهة تادلة أزيلال؛
- التقسيم الجهوي 2015: في إطار الجهوية المتقدمة، حيث تم تقسيم المغرب إلى 12 جهة، وتم منح المجالس الجهوية صلاحيات متقدمة، كما تم اختيار أعضاء ورؤساء المجالس الجهوية بالاقتراع المباشر، حيث أضحى رئيس الجهة هو الآمر بالصرف بعدما كان الوالي.

خرائط رقم 6 - 7 - 8: جهة بني ملال خنيفرة ضمن التقسيمات الجهوية بالمغرب

المصدر: الموسوعة الكبرى للمغرب + إنجاز شخصي

انطلاقا من مما يسبق يتضح أن تراب جهة بني ملال خنيفرة ظل يحافظ على نفس الحدود باستثناء إقليم خريبكة والذي كان ينتمي لجهة الشاوية ورديغة، قبل أن يصبح دعامة أساسية في البناء الجهوي لقطب بني ملال خنيفرة، خاصة مع أهمية هذا المجال وغناه من حيث الموارد الطبيعية.

II. الاقتصاد الاجتماعي دعامة أساسية في تثمين الموارد الترابية في ظل الجهوية المتقدمة

إن ظهور وتطور نموذج جديد للنمو، يكون في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إحدى الرافعات الأساسية بالنظر إلى ما يحتوي عليه من إمكانيات هامة في خلق الثروة، والنهوض بفرص الشغل، ذات الصلة بالقرب وبالإدماج المحلي لشرائح واسعة من المجتمع، (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2015، ص 78) كما يعد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من بين وسائل إنتاج الثروة وتشغيل الساكنة، وعلى سبيل المثال نقدم الأمثلة التالية:

- فرنسا: نشاط 203370 مؤسسة في هذا المجال أي 9.5 % من مجموع المؤسسات بالبلاد، ويشغل 2.1 مليون 2.1 مليون فرد أي ما نسبته 9.8 %.
- بلجيكا: تشغيل 400.000 مستخدم، ويوفر عائدات بقيمة 15 مليار أورو.
- البرازيل: يشغل 11.5 % من الساكنة، بما مجموعه 14954 مقاولة، وتضم التعاونيات 5762718 منخرط. (Stratégie Nationale de l'économie sociale et solidaire 2010 – 2020, p 30)

1. مساهمة الاقتصاد الاجتماعي في تثمين الموارد الترابية

تتوفر جهة بني ملال خنيفرة على موارد ترابية متعددة، تتجلى في:

- الموارد الطبيعية: تتوفر الجهة على 10 % من المياه السطحية المعبأة، و13 % من الموارد المائية الجوفية، كما تتوفر على 15 سدا من أصل 140 سدا على المستوى الوطني، كما تتوفر الجهة على غطاء نباتي كثيف وتنوع بيولوجي مهم، إضافة إلى الموارد المعدنية والمتمثلة بالأساس في استخراج الفوسفاط.

صورتان رقم 1 و2: سد بين الويدان وعيون أم الربيع بجهة بني ملال خنيفرة

المصدر: جهة بني ملال خنيفرة 2022

- الموارد الفلاحية: تمثل الجهة 11 % من المساحة الفلاحية بالمغرب، و15 % من مجموع المساحة المسقية، 13 % من إنتاج الحبوب، و10 % من رؤوس الماشية بما مجموعه 938 592 4 رأسا.
- الموارد البشرية: يصل تعداد الجهة 2.250.776 نسمة، أي بحوالي 7.5 % من مجموع ساكنة المغرب، الشيء الذي يضمن طاقة بشرية للعمل وسوقا لتصريف وتسويق الموارد الترابية.

أمام هذه الأهمية، تتدخل منظمات الاقتصاد الاجتماعي لتثمين هذه الموارد، حيث تتوفر الجهة كما سبق الذكر على 1207 تعاونية، منها 857 تعاونية في القطاع الفلاحي، إضافة إلى التعاونيات الفلاحية، كما تضم الجهة 16 جمعية مهنية، تؤطر آلاف من المنخرطين، ثم 10 اتحادات، و5 فيدراليات، و5 مجموعات ذات النفع الاقتصادي، و22 تجمع لمربي الماشية، الشيء الذي يظهر أهمية الاقتصاد الاجتماعي في تثمين الموارد الفلاحية خاصة منتوجات الحليب والنحل والماشية.

تختلف وجهة الإنتاج حسب نوع المورد الترابي، بالنسبة لمنتوج الحليب يوجه جزء من الإنتاج للاستهلاك الذاتي، بينما يوجه الجزء الآخر نحو التصنيع بالوحدات المتخصصة، في حين يوجه إنتاج العسل نحو الأسواق الممتازة على الصعدين الجهوي والوطني نظرا لارتفاع قيمته، وعلى سبيل المثال نقدم التجربة الرائدة لجمعية الكرامة بالفقيه بن صالح التي استطاعت أن تقتحم منتوجاتها كل الأسواق التجارية بالمملكة حيث احتلت السنة الماضية الرتبة الثانية في مجال بيع المنتوجات داخل أحد الأسواق التجارية الكبرى.

2. فرص تطوير الاقتصاد الاجتماعي في ظل الجهوية المتقدمة

يبقى التسويق حلقة أساسية للرفع من المردودية الاقتصادية للموارد الترابية، ويعتبر التسويق الترابي "مجموع الأنشطة التي يقوم بها الخواص أو الجماعات نفسها من أجل توسيع شبكة الوحدات الاقتصادية المتواجدة بالجماعة من خلال جلب أنشطة اقتصادية جديدة". (Chakor (A), 2004, p. 165). في حين يعرفه فانسون كولان، أنه "الجهد المراد به تقييم التراب وإمكاناته في الأسواق التنافسية، لجعله - أي التراب - ذي مؤهلات جذب فعالة، وهذا النشاط يدبر عموما من طرف وكالات التنمية لصالح السلطات العمومية والقطاع الخاص". (Vincent GOLLAIN, 2008, , P. 4)

في حين يعتبر التثمين في اللغة مصدر تفعيل مشتق من الثَّمَن، والثَّمَنُ، ما تستحق به الشيء، وثمن كل شيء قيمته، والمصدر تفعيل يفيد التكرار والمبالغة، وقد يكون لإيجاد الشيء وإعدامه، يقال: ثَمِّن المتاع تَثْمِينًا، أي: بيِّن ثمنه، قال في المصباح المنير: التثمين "(ثمنته تثمينًا): جعلت له ثمنًا بالحدس والتخمين". التثمين اصطلاحًا: لا يخرج تعريف التثمين في الاصطلاح عن تعريفه اللغوي الذي يعني: تقييم الشيء وتحسين جودته ليصبح في حلة جديدة تبرز خصائصه الايجابية. (سفيان المساوي. 2019، ص 64)

وتحتل جهة بني ملال خنيفرة المرتبة السابعة في مؤشر الناتج الداخلي الخام خلال فترة 2013 – 2017، حيث ارتفع الناتج الجهوي الخام من 59.1 مليار درهم سنة 2013 إلى 61.75 مليار درهم سنة 2017، أي بزيادة قدرها 3 % (مجلس جهة بني ملال خنيفرة، 2020، ص 9)، وهو ما يعكس الدينامية التي تعرفها الجهة، حيث أضحى من اللازم البحث عن مصادر تمويل جديدة.

في هذا الإطار تعد المجالس الجهوية من أهم الممولين للفاعلين في الاقتصاد الاجتماعي، وقد خصص المجلس الجهوي لجهة بني ملال خنيفرة ما مجموعه 4.3 مليار سنتيم سنة 2018، واستهدف التمويل 518 جمعية، وهنا تظهر أهمية الجهوية المتقدمة في دعم مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي بمجال الدراسة، كما يبرز دور الجهوية المتقدمة في الاهتمام بمختلف المشاريع التي يتبناها الفاعلون بمختلف أنواعهم، حيث بات من اللازم على مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي (تعاونيات، جمعيات، فيدراليات... إلخ) البحث عن التمويل من مختلف المصادر، خاصة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والمنظمات غير الحكومية.

وللاستفادة من تمويل المجلس الجهوي وكذا المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لا بد من التوفر على ملف متكامل، في هذا الإطار بات من اللازم الحرص على تطوير قدرات مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي خاصة في مجال بناء المشاريع ودراسة الجدوى، والتسيير المالي والإداري، حيث أنها عناصر بمقدورها توفير اعتمادات مالية لهذه المؤسسات، كما تمكن من استقطاب تمويلات المنظمات الدولية والتي أضحت من أهم الداعمين لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي بالعالم، كمنظمة الزراعة والتغذية (FAO) وهنا تحضر أهمية المستوى التعليمي والتواصل لمسيري مؤسسات الاقتصادي الاجتماعي بجهة بني ملال خنيفرة.

تسعى مجموعة من المدن المغربية إلى تحسين وتثمين مواردها الترابية، وهي بمثابة علامة ترابية، ولتطوير هذه الفكرة بجهة بني ملال خنيفرة يجب:

- تنظيم ملتقيات وطنية ودولية للتعريف بالموارد الترابية التي تتوفر عليها الجهة، وكذا تسويق مختلف المنتوجات التي تنتجها التعاونيات بمجال الدراسة؛
- إنجاز موقع الكتروني يوفر كافة المعطيات حول الجهة من أجل جلب المستثمرين؛
- تقديم التسهيلات العقارية والضريبية للمستثمرين من أجل خلق وحدات لتثمين الموارد الترابية، وبالتالي المساهمة في تشغيل اليد العاملة؛
- تكوين وتأطير المنخرطين بالتعاونيات ودعمهم ماديا من أجل تطوير القطاع؛

- تثمين الموارد الترابية حسب كل إقليم، خاصة بالمجالات الجبلية، والهدف من ذلك الرفع من المؤشرات الاجتماعية وتخفيض نسب الفقر والبطالة؛
- تبسيط مساطر تكوين التعاونيات ودعمها ماديا؛
- تسهيل المساطر الإدارية والقانونية في مجال تأسيس وإدارة التعاونيات الفلاحية؛
- تقوية البنيات التحتية، خاصة الطرق من أجل تحسين الولوجية؛
- تشجيع التعاونيات الرائدة على مستوى الجهة من خلال جوائز التميز؛
- تخصيص ميزانية جهوية لدعم الاقتصاد الاجتماعي.

خاتمة:

عالج هذا المقال إشكالية الاقتصاد الاجتماعي بجهة بني ملال خنيفرة في ظل الجهوية المتقدمة، بالاعتماد على مجموعة من الأدوات أبرزها الدراسة البيبليوغرافية والملاحظة الميدانية ونظم المعلومات الجغرافية، وذلك من خلال محورين رئيسيين.

المحور الأول قارب الاقتصاد الاجتماعي في ظل الجهوية المتقدمة، وخلصنا أن جهة بني ملال خنيفرة تتوفر على نسيج جمعوي وتعاوني مهم، ينشط بالأساس في القطاع الفلاحي، وقد عرف المغرب تقسيمات جهوية متعددة، لكن تراب جهة بني ملال خنيفرة بقي ثابتا مع تغيرات طفيفة، حيث يجسد هوية مجالية تجمع بين الجبل والدير والسهل، كما تجمع بين العنصر الأمازيغي والعنصر العربي، الشيء الذي جعل الجهة ذات خصوصيات متفردة.

إن جهة بني ملال خنيفرة تتوفر على موارد ترابية متعددة، ويعتبر الاقتصاد الاجتماعي من بين أبرز آليات تثمين هذه الموارد، حيث تسعى التعاونيات إلى تثمين المنتوج وتسويقه، وفي إطار الجهوية المتقدمة لا بد من الاستفادة من التمويلات المقدمة من طرف المجلس الجهوي وكذلك المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومختلف المنظمات الوطنية والدولية.

إن هيئات الاقتصاد الاجتماعي بجهة بني ملال خنيفرة تعاني من إكراهات متعددة، أهمها ضعف التمويل، إضافة إلى تواضع المستوى الدراسي لأعضاء التعاونيات والجمعيات، كما يلاحظ ضعف وجهات التسويق، في هذا الإطار نقترح الدعم المالي لهيئات الاقتصاد الاجتماعي، والرفع من قدرات الفاعلين، عبر برامج تستهدف تكوين أعضاء الجمعيات والتعاونيات خاصة في مجال بناء المشاريع ودراستها وتقييمها، كما بات من اللازم بناء وحدات لثمين المنتوجات، وبالتالي توفير فرص الشغل لساكنة المنطقة، خاصة بالمناطق الجبلية والتي تعاني من العزلة وضعف الولوجية وغياب المرافق الأساسية (الماء، الكهرباء)، من أجل تنمية جهوية مستدامة وعادلة، تحقق العيش الكريم لمختلف ساكنة الجهة.

لائحة المراجع:

1. بن الطالب عزيز، 2013، "الموارد الترابية وآفاق التنمية الجبلية بالأطلس الكبير الأوسط منطقة أزيلال أنموذجا" ورد في كتاب الاقتصاد الاجتماعي سند للتنمية الترابية بالمجال الجبلي، منشورات الجماعة القروية لإغزران رقم 3، المغرب، ص 275 - 300.

2. الزمهري إبراهيم، 2012، "الجهوية المتقدمة بالمغرب واستراتيجية التنمية الجهوية المندمجة"، منشورات سلسلة اللامركزية والإدارة الترابية، العدد 19، ط 3، ص 256.

3. ظهير شريف رقم 1.83.226 صادر في 9 محرم 1405 (5 أكتوبر 1984) بتنفيذ القانون رقم 24.83 المتعلق بتحديد النظام الأساسي العام للتعاونيات، الجريدة الرسمية عدد 3773 بتاريخ 1985/02/20، ص 219.

4. الكتمور حسن، 2013، "قراءة مفاهيمية للاقتصاد الاجتماعي والتضامن والتنمية"، ورد في كتاب الاقتصاد الاجتماعي سند للتنمية الترابية بالمجال الجبلي، منشورات الجماعة القروية لإغزران رقم 3، المغرب، ص 7 - 26.

5. لحرش كريم، 2012، "دور الجهوية المتقدمة في تحقيق الحكامة الترابية"، الجهوية المتقدمة بالمغرب رهان للحكامة التشاركية، منشورات سلسلة اللامركزية والإدارة الترابية، العدد 19، ط 3، ص 256.

6. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2015، "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة لنمو مدمج"، إحالة ذاتية رقم 19 / 2015، 131 ص.

7. مجلس المستشارين، 2019، "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب من أجل تنمية بشرية قوامها العدالة الاجتماعية"، المغرب، 26 ص.

8. مجلس بني ملال خنيفرة، 2020، الدراسة المتعلقة بإنجاز التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة بني ملال خنيفرة، المرحلة الثالثة، 142 ص.

9. مجلس جهة بني ملال خنيفرة، 2020، "الدراسة المتعلقة بإنجاز التصميم الجهوي لإعداد التراب بهجة بني ملال خنيفرة" 142 ص.

10. المساوي سفيان. 2019، "المنتجات المحلية بالمجالات الجبلية بين تحديات التثمين ورهان المساهمة في التنمية الترابية حالة حوضي نفيس وغيغاية بالأطلس الكبير الغربي"، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة القاضي عياض مراكش.

11. مكتب تنمية التعاون 2020، http://www.odco.gov.ma

12. مكتب تنمية التعاون، 2020، "توزيع مجموع التعاونيات وأعضائها حسب القطاعات"، موقع المكتب.

13. المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014.

14. الموسوعة الكبرى للمغرب، مجلة الجغرافية البشرية.

15. موقع الأمم المتحدة 2020.

16. النامي زهير وكريم إلهام واسميحي وصال، 2018، "التسويق الترابي كأداة لتثمين الموارد الترابية حالة مدينة قلعة السراغنة" مجلة المجال والتنمية، العدد 2، مطبعة ربانيت، ص 107 – 126.

17. Chakor (A), 2004, « Le Marketing territorial au servies de la bonne gouvernance locale », REMALD, série : Managements Stratégiques, n° 5, p. 165.

18. Direction Régionale de l'Agriculture Beni Mellal Khenifra, 2019, « Monographie de la région Beni Mellal Khenifra », 68 pages.

19. Ministère Délégué auprès du Chef du Gouvernement Chargé des Affaires Economiques et Générales, 2011, « Stratégie Nationale de l'économie sociale et solidaire 2010 – 2020 », 68 pages.

20. Vincent GOLLAIN, 2008, « Réussir son marketing en 9 étapes », aout, P. 4.

التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك في بنك سبأ الإسلامي – اليمن في ضوء قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)

Financing by Lease ending with ownership contract at Saba Islamic Bank- Yemen, In light of the resolutions of the International Islamic Fiqh Academy and the standards of the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI)

عبدالله محمد اليدومي & د. محمد غيث مهايني

جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم – تركيا

الملخص:

بعد أن أصبحت البنوك والمصارف الإسلامية ركيزةً مهمةً وعاملاً قوياً في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية نحو الأمام، وتعددت طرق ووسائل التمويل فيها، وتنوعت الخدمات المقدمة، وكثرت التعاملات المالية معها؛ كان لا بد من تقييم آلية التمويل والاستثمار للبنوك والمصارف الإسلامية من الناحية الشرعية التي نشأت على فكرتها تلك المؤسسات. فقام الباحثان بتقييم شرعي لعقد الإجارة المنتهية بالتمليك في بنك سبأ الإسلامي في اليمن وهو من أكبر البنوك الإسلامية فيها. وانتهج الباحثان المنهج الاستقرائي في وضع الإطار النظري للبحث والمنهج الوصفي والتحليلي لوصف واقع التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك في البنك للوصول إلى النتائج. وتضمن الإطار النظري للبحث تعريف الإجارة والتمليك وعقد الإجارة المنتهية بالتمليك ومشروعيتها، مستعرضاً صورها والآراء الفقهية فيها للوصول إلى تقييم شرعي صحيح. وقد اختار الباحثان قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي والمعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معياراً للتقييم. وتوصل الباحثان إلى عدة نتائج أهمها، أن عقد الإجارة المنتهية بالتمليك في بنك سبأ الإسلامي يتوافق بشكل كامل مع قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي، ما يدل على أن الهيئة الشرعية في البنك اتخذت من تلك القرارات مرجعاً شرعيا لها. كما توصل الباحثان إلى وجود بعض البنود في عقد الإجارة المنتهية بالتمليك - لدى بنك سبأ الإسلامي - متفقة مع المعيار الشرعي التاسع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) واختلفت عنها في ثلاثة بنود. وأوصى الباحثان بإعادة النظر في البنود التي خالفت المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛ ليصبح عقد التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك لدى البنك محل الدراسة متوافق معها. كما أوصيا بضرورة توحيد مرجعية فتاوى هيئات الرقابة الشرعية بالمصارف والبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في اليمن .

كلمات مفتاحية: تمويل، إجارة، تمليك، تقييم شرعي، الإجارة التمويلية، الإجارة المنتهية بالتمليك.

Abstract

Islamic banks have become an important pillar and powerful driving force to promote economic development. Islamic banks provide a variety of financing methods and services. Financial transactions through Islamic banks have become wide-spread. This has made it necessary to evaluate the Shariah compliance of the basis of which financing, and investment mechanisms of Islamic banks have been built. The two researchers have conducted a Shariah-based evaluation of the contract of lease ending with ownership financing of Saba Islamic Bank of Yemen. The researchers adopted an inductive approach to establish the theoretical framework, as well as the descriptive and analytical approach to describe the status of the bank's contract of financial lease to arrive at the findings of the research. The theoretical framework included the definition of lease contract, ownership contract, and lease ending with ownership contract, and legitimacy of such contracts from a Shariah point of view. It reviewed the various manifestations of such contracts and the opinions of the several Fiqh scholars on these contracts to arrive at a well-versed Shariah-based evaluation of such contracts. The researchers chose the resolutions of the International Islamic Fiqh Academy and the Shariah standards of the Accounting and Audit Organization of the Islamic Financial Institutions as the criteria for evaluation. The two researchers arrived at several findings, the most important of which is that the lease-to- own contract of Saba Islamic banks is in full compliance with the resolutions of the International Islamic Fiqh Academy, which suggests that the Shariah body at Saba Islamic bank has taken such resolutions as a reference. The researchers also found that the lease ending with ownership contract of Saba Islamic Bank complied with some items of the ninth Shariah standard of the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI) and differed with it in three items. The researchers recommended reconsidering the items that violated the Shariah standards of the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions so as the lease ending with ownership contract becomes fully compliant with its provisions. It also recommended the necessity of unifying the reference for the fatwas of Shariah supervisory boards in Islamic banks and financial institutions in Yemen.

Keywords: finance, financial lease, Shariah-based evaluation, lease ending with ownership contract

مقدمة:

عندما جاءت فكرة إنشاء البنوك الإسلامية، كانت البواعث والحيثيات تصب حول إيجاد حلول مصرفية بديلة بعيدة عن تلك المتوفرة لدى البنوك والمصارف التقليدية التي تقوم على فكرة الفائدة المحرمة شرعا؛ كي يرتفع الحرج عن المسلمين في التعامل مع المصارف والبنوك التقليدية. وبعد أن ركزت المصارف الإسلامية في بداية أعمالها التمويلية والمصرفية على عقود المرابحة، أخذت المصارف والبنوك الإسلامية بالبحث عن وسائل تمويل أخرى متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تتسم بنسبة مخاطرة أقل خاصة في العقود ذات الأجل الطويل فكانت صيغة التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك أحد الخيارات التي انصب حولها الاهتمام لدى المصارف والبنوك الإسلامية. وتتمتع عقود الإجارة المنتهية بالتمليك بأهمية ليست بالقليلة كإحدى وسائل التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية خاصة مع تزايد حاجة المشروعات إلى مصادر تمويلية أكثر مرونة؛ فهي صيغة فاعلة في البنوك ، ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية استجابةً لمتطلبات نموها وتوسعها كونها تمكّن المصارف و عملائها من تحقيق مزايا و فوائد تتناسب و أهداف كلٍ منهما في ظل ما يشهده العالم من تطورات سريعة في تكنولوجيا الانتاج والتسويق، وارتفاع كلفة الحصول على الأصول الرأسمالية وحقوق المعرفة، مما يشكل عقبة في وجه المشاريع التي لا تتوافر لديها الموارد المالية الكافية للحصول على المعدات الانتاجية اللازمة.

ومن هنا يبرز دور التمويل بعقد الايجار المنتهي بالتمليك في التغلب على هذه العقبات، إذ به يمكن للمشاريع الحصول على المعدات اللازمة عن طريق استئجارها من الممول الذي يقوم بشرائها من المورد خصيصا لهذا الهدف ووفقاً لشروط ومواصفات المستأجر، والذي يقوم بالانتفاع بها مقابل أجرة محددة يدفعها للمؤجر خلال مدة العقد التي تكون مرتبطة بالعمر الافتراضي لهذه المعدات أو الأصول، وفي نهاية العقد يقوم المؤجر بعمل عقد هبة للعين المؤجرة للمستأجر أو أن يعطي المستأجر الحق في ثلاثة خيارات وهي، إما إعادة المعدات للمؤجر وإنهاء العقد، أو شراء المعدات بسعر رمزي أو بسعر السوق، أو تجديد العقد. ولمّا كانت هذه الصيغة التمويلية قد أضحت طريقة تمويلية معتمدة لدى أغلب البنوك والمصارف الإسلامية فإن من المهم النظر في ماهيّة وشروط وآثار عقود التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك والتنقيب في تفاصيلها للتأكد من أنها لا تتعارض مع التكييف الشرعي لها.

وفي هذا الإطار فإن البحث يسلط الضوء على صور عقد التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك في بنك سبأ الإسلامي وتقييم تطابقه مع قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي).

أهمية البحث:

تُعد عقود التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك من صيغ التمويل المعمول بها في المصارف والبنوك الإسلامية لما لها من دور ملموس وواضح في تحقيق التنمية الاقتصادية وتلبية الخدمات المجتمعية ومن هذا المنطلق تنبع أهمية هذا البحث في كونه:

1. يُبرز أهمية تمويل المصارف والبنوك الإسلامية للمشاريع عن طريق الإجارة المنتهية بالتمليك في عصرٍ يتم فيه دراسة التجارب غير الإسلامية لإيجاد حلول للتمويل المحقق للتنمية، وتجاهل التجربة الإسلامية في مجال تمويل

المشاريع الإنتاجية والصناعية والتجارية. كما يسهم في رفد المكتبة الإسلامية بمرجع يحمل في طياته دراسة عملية في مجال التمويل المصرفي بصيغة الإجارة المنتهية بالتمليك.

2. يُقدِّم التمويل المصرفي الإسلامي كأداة فاعلةٍ وشريكٍ مهم في تسيير عجلة الاقتصاد وتخفيف العبء المالي عن كاهل الحكومات والدول.
3. دراسة نموذج معاصر ذو تجربة في الواقع التمويلي قد يُسهم في تطوير وتحسين أداء المصارف والبنوك الإسلامية التي تتشارك ذات النشاط التمويلي.
4. يُساعد الباحثين الاقتصاديين والقائمين على النشاط التمويلي الإسلامي في التركيز على تفاصيل عملية التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك بما يتوافق مع الضوابط الشرعية لها؛ لتلبية الطلب المتزايد على التمويل بهذا النوع من الصيغ.

مشكلة الدراسة:

من خلال دارسة واقع التمويل المصرفي الإسلامي وواقع صيغ التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية التي على أساسها يتم تمويل المشاريع بأنواعها وأشكالها عبر المصارف والبنوك الإسلامية، فإن للتمويل بصيغة الإجارة المنتهية بالتمليك أهمية كبيرة، وتتمثل مشكلة الدارسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما هي صورتمويل الإجارة المنتهية بالتمليك في بنك سبأ الإسلامي؟ وما التقييم الشرعي لها في ضوء قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)؟

ومن خلال السؤال الرئيسي السابق سيحاول الباحثان الإجابة عن التساؤلات الفرعية الآتية:

1. ما هي صور التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك في بنك سبأ الإسلامي؟
2. ما التقييم الشرعي لعقد تمويل الإجارة المنتهية بالتمليك في بنك سبأ الإسلامي في ضوء قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي؟
3. ما التقييم الشرعي لعقد تمويل الإجارة المنتهية بالتمليك في بنك سبأ الإسلامي في ضوء معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)؟

أهداف البحث:

من خلال ما تقدم ذكره فإن البحث يهدف إلى:

1. معرفة صور التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك في بنك سبأ الإسلامي.
2. التقييم الشرعي لعقد تمويل الإجارة المنتهية بالتمليك في بنك سبأ الإسلامي في ضوء قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي.

3. التقييم الشرعي لعقد تمويل الإجارة المنتهية بالتمليك في بنك سبأ الإسلامي في ضوء معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي).

دو افع اختيار البحث:

1. من خلال اطلاع الباحثان فإن المؤسسات المصرفية الإسلامية في اليمن تفتقر إلى دراسات تقييم شرعي لواقع التمويل المصرفي فيها.
2. عدم قناعة الباحثان بالركون التام لهيئات الرقابة الشرعية في البنوك والمصارف الإسلامية في ظل عملها كموظف لدى البنك أو المصرف.
3. إبراز أهمية التدقيق الشرعي للتمويلات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي تنعكس على المستوى الاقتصادي والاجتماعي في المساهمة في تقليل نسبة الأمية والجهل وتخفيض معدلات البطالة والحد من الظواهر الاجتماعية غير المرغوبة، كعمالة الأطفال والتسول والأعمال الجنائية.

مبررات اختيار الباحثان لقرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي والمعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معياراً شرعيا للتقييم:

أولاً: بالنسبة لقرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي: -

1. امتلاك مجمع الفقه الإسلامي الدولي خبرة شرعية طويلة لأكثر من 35 عاماً تم فيها مناقشة وتداول الكثير من المسائل والنوازل وإصدار الفتاوى الشرعية المتعلقة بها.
2. تنوع المجالات المعرفية لأعضاء المجمع من الفقهاء في العلوم الشرعية والطبية والاقتصادية ومن شتى بلدان العالم والذين يقومون بتداول القضايا والنوازل التي تحتاج إلى فتاوى شرعية وهذا أشبه ما يكون بالإجماع الجزئي.
3. أن المجمع الفقهي الإسلامي الدولي يستعين بالعديد من الخبراء والباحثين والأكاديميين المتخصصين كما أن عدد الدول المشاركة فيه تجاوزت ال 45 دولة.

ثانياً: بالنسبة للمعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي): -

1. المراجعة الدقيقة والفاحصة للمعايير وانضباط مراحل إعداد وصياغة تلك المعايير قبل إصدارها وأخذ كل معيار منها المدة الكافية لدراسته من جميع الجوانب.
2. التفصيل الواضح والشرح الوافي بالمستند الشرعي لكل معيار يعكس سلامة التقييم الشرعي ودقته.
3. اعتماد العديد من المؤسسات المالية الإسلامية من بنوك ومصارف وشركات تأمين واستثمار وتمويل على المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة في ضبط أنشطتها المالية من الناحية الشرعية.

منهجية البحث:

استخدم الباحثان **المنهج الاستقرائي** في وضع الإطار النظري للدراسة والمتعلق بمفهوم الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك وبيان مشروعيتها وحكم الشريعة الإسلامية فيها، كما استخدم الباحثان **المنهج الوصفي والتحليلي** في وصف واقع التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك لدى بنك سبأ الإسلامي وتقييم توافق عقد التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك في بنك سبأ الإسلامي مع قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي).

الدراسات السابقة:

الدراسات الحديثة حول الإجارة المنتهية بالتمليك متعددة، وقد تنوعت بين إعادة طرح التكييف الشرعي لها وتخريج الأحكام الفقهية وضوابط الجواز والمنع وأحكام كل صورة من صور التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك لذا سيستعرض الباحث أبرز الدراسات التي تناولت هذا الموضوع.

1. المنصوري، إبراهيم علي، 2019 – ديسمبر، ***تطبيقات الإجارة المنتهية بالتمليك والموصوفة في الذمة في المصارف الإسلامية بدولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة فقهية نقدية)***، مجلة جامعة الشارقة، العدد2، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

هدفت الدراسة إلى التعرف على حالات الإجارة المنتهية بالتمليك والموصوفة في الذمة المعمول بها في مصرف الشارقة الدولي، وكذلك بيان التقييم الفقهي لها. وقد تناولت الدراسة المفاهيم المتعلقة بالإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك وأهميتها ومشروعيتها وآلية تطبيقها في دولة الإمارات. وخلصت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية بدولة الإمارات اتفقت في خطوات تطبيق الإجارة المنتهية بالتمليك والموصوفة في الذمة مع بعض الاختلافات الشكلية التي لا تؤثر في محتوى ومضامين العقود. وأن المصارف الإسلامية بالإمارات اعتمدت مؤشراً واحداً في تحديد الأجرة المتغيرة وهو (إيبو EIBOR) وهذا المؤشر متوافق مع المعيار الشرعي رقم 9 لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. وأوصت الدراسة بضرورة توحيد فتاوى هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الإماراتية.

كما أوصت بضرورة وضع حد أعلى وحد أدنى لنسبة الأجرة المتغيرة المرتبطة بمؤشر (إيبو EIBOR).

2. أبو شنب، فرح محمد علي، 2019، ***الإجارة المنتهية بالتمليك في البنك الإسلامي الأردني (دراسة تطبيقية)***، الجامعة الأردنية، الأردن.

تناولت الدراسة مفهوم الإجارة المنتهية بالتمليك ونشأتها ومشروعيتها وصورها، وركزت على آلية تطبيق صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك في البنك الإسلامي الأردني، ووضحت الفرق بين الإجارة المنتهية بالتمليك والإجارة التمويلية. وكذلك بيَّنت الدراسة الحكم الشرعي المأخوذ به في البنك الإسلامي الأردني لتطبيق الإجارة المنتهية بالتمليك. وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية توسعت في تطبيق الإجارة المنتهية بالتمليك لتمويل غير المنقولات نظراً لانخفاض نسبة المخاطر فيها، وأن

سمعة البنوك والمصارف الإسلامية لا تزال مشوهة إلى حدٍ ما وغير صحيحة، وهذا ينعكس على ثقة العملاء لها. كما أن المجتمع الأردني لا يزال لديه تحفُّظ في التعامل مع المصارف الإسلامية. وأوصت الدراسة البنوك الإسلامية بنشر مفهوم الإجارة المنتهية بالتمليك وبيان مميزاتها وفوائدها وتبيين الفرق بينها وبين التأجير التمويلي لإزالة اللبس الموجود في فهمها ورفع ثقة العملاء وجذبهم.

3. العيفة، عبدالحق و فياض، صلاح، 2013 – مايو، ***الإجارة المنتهية بالتمليك كأداة للتمويل الشرعي***، مؤتمر الخدمات المصرفية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، جامعة عجلون الوطنية، عجلون، الأردن.

تناول البحث مفهوم الإجارة وأنواعها والتأصيل الفقهي لها. كما استعرض البحث مفهوم الإجارة المنتهية بالتمليك والحكم الشرعي لها بعرض آراء الفقهاء حولها. كما بيَّن آلية تطبيق صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك في بنك البركة الجزائري. وقام البحث بتقييم صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك في البنك من حيث الضوابط الشرعية. وقد توصل البحث إلى عدد من النتائج منها؛ أن الإجارة المنتهية بالتمليك إذا طُبقت بوعد بالبيع فما هي إلا تحايل لأنها عبارة عن بيع تلبس بلباس الإجارة. وأن هناك بعض المآخذ في تطبيق بنك البركة الجزائري للإجارة المنتهية بالتمليك أهمها قضية الوكالة وغرامة التأخير ووجود مادة في العقد تردع المستأجر من اللجوء لفسخ العقد. وأوصى البحث بضرورة الالتزام بقرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي والمعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وأن يتخلى بنك البركة الجزائري عن التعامل بالوعد الملزم واستبداله بهامش الجدية.

ويتفق هذا البحث مع دراستنا في أنه قام بتقييم التزام مؤسسة مالية بقرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي والمعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في تطبيق الإجارة المنتهية بالتمليك.

4. العوامي، فاتن أحمد محسن،1434هـ، ***ضوابط التأجير المنتهي بالتمليك في الفقه الإسلامي***، رسالة ماجستير، جامعة المدينة العالمية، كوالالمبور، ماليزيا

تناولت الدراسة مفهوم الضابط والإجارة المنتهية بالتمليك ومشروعيتها وصورها وأحكامها وشروطها في الفقه الإسلامي، واستعرضت الدراسة ضوابط الإجارة المنتهية بالتمليك في القانون وفي الفقه الإسلامي. وتوصلت الدراسة إلى أن أكثر صور عقد التأجير المنتهي بالتمليك انتشاراً هي الإجارة المنتهية بالتمليك دون دفع ثمن سوى الأقساط الإيجارية وهذه صورة ممنوعة وباطلة، واقتران الإجارة ببيع الشيء المؤجر بثمن رمزي أو حقيقي، واقتران الإجارة بوعد البيع أو الهبة، واقتران الإجارة بوعد من المؤجر للمستأجر بأن يجعل له الخيار نهاية مدة الإجارة في أن يتم تمليكه السلعة بثمن أو تمديد عقد الإجارة أو إعادة العين المؤجرة. وأنه يجوز اشتراط عقد في عقد جائز إلا إذا كان أحد العقدين قرضاً، وجواز تعليق البيع والهبة على شرط مستقبل، وأنه لا يجوز وضع دفعة أولى إلا إذا كانت من أجرة الزمن الأول، وكذلك لا يجوز إلزام المستأجر بإجراء عقد التأمين على العين المؤجرة. واختتمت الدارسة بتقديم مقترح تغيير اسم العقد مع بقاء مضمونه ليصبح اسمه عقد التأجير مع الوعد البيع.

5. الرشيدي، محمد عبدالله بريكان،2010م، ***عقد الإجارة المنتهية بالتمليك (دراسة مقارنة مع الشريعة الإسلامية)***، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم عقد الإجارة المنتهية بالتمليك وبيان الطبيعة القانونية له مع استعراض القوانين الأخرى المماثلة، وذكر الأحكام المترتبة على عقد الإجارة المنتهية بالتمليك. وقد تناولت الدراسة أنواع عقود الإجارة المنتهية بالتمليك والأثر القانوني الذي ترتب على هذه العقود. وخلصت الدراسة إلى أن المشرّع الأردني أحسن باشتراط المادة (5) من قانون التأجير التمويلي والذي ينص على أن يكون عقد التأجير خطياً، وأن يتضمن اشتراطات حددتها المادة. وأوصت الدراسة بتذليل العقبات التي تواجه هذا النوع من الاستثمار، وأن يتم تضمين توصيات تشريعات التأجير التمويلي. كما أوصت الدراسة بنشر مفهوم التأجير التمويلي بين المؤسسات الخاصة والشركات، ودعت إلى توضيح وتيسير الإجراءات المتبعة في المؤسسات والدوائر الحكومية المرتبطة بتنفيذ القوانين المتعلقة بالتأجير التمويلي.

6. الزيدانين، هيام محمد،2010م، ***عقد الإجارة المنتهية بالتمليك (دراسة مقارنة)***، الجامعة الأردنية، الأردن.

احتوت الدراسة على أبرز معالم عقد الإيجار المنتهي بالتمليك وأهميته في تسهيل المعاملات المالية للناس، كما اشتمل البحث على التعريفات القانونية والفقهية واللغوية لعقد الإجارة المنتهي بالتمليك والصور التي يكون عليها هذا العقد. كما اشتمل العقد على بعض المسائل الفقهية التي ينبغي أن تبين حقيقة عقد الإيجار المنتهي بالتمليك وحكم الشرع فيه. وأوصت الدارسة بوجوب إعادة النظر في ذات عقد الإجارة المنتهية بالتمليك واعتباره عقد إجارة وارد على منفعة وكذلك إعادة النظر في ربط الزيادة والنقصان للأجرة بالذهب والفضة.

7. الغامدي، عبدالعزيز علي عزيز، 1427هـ، ***الإيجار المنتهي بالتمليك (دراسة تأصيلية شرعية)***، مجلة جامعة الإمام، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

تناول البحث حقيقة الإجارة من حيث المفهوم وأنواعها وحكمها وصفة عقدها من حيث اللزوم من عدمه. كما استعرض البحث ضوابط عقد الإجارة، وأسباب ظهور الإجارة المنتهية بالتمليك والمراد بها وصورها المتداولة. وتطرق البحث إلى رأي المجمع الفقهي في عقد الإجارة المنتهية بالتمليك. وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن عقد الإجارة المنتهية بالتمليك من العقود المستحدثة في الواقع المعاصر، وأن لها صور متعددة كلها تتفق في أن العقد بين الطرفين يبدأ بالإيجار ثم ينتهي بتمليك المستأجر العين المؤجرة تلقائياً أو بوعد من المؤجر بالبيع أو الهبة. وأن المجمع الفقهي الإسلامي في عدد من دوراته توصل على ضابط للصور الجائزة والصور الممنوعة لعقد الإجارة المنتهية بالتمليك، وأن هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية توصلت إلى أن هذا العقد غير جائز شرعاً لاعتبارات عدة. وأوصى البحث الهيئات الشرعية والمجامع الفقهية بزيادة الاهتمام بواقع المسلمين ودراسة كل ما يستجد في حياتهم. كما أوصى بإيجاد دائرة مراقبة ومتابعة في الغرف التجارية لأعمال الشركات والمؤسسات التجارية ليتم الكشف عن العملاء المماطلين والمخادعين لتقليل المشاكل الاقتصادية والقضائية.

8. محمد، محمد يوسف عارف الحاج، 2003، ***عقد الإجارة المنتهية بالتمليك (من التطبيقات المعاصرة لعقد الإجارة في الفقه الإسلامي)***، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

استعرضت الدراسة مفهوم الإجارة، ومشروعيتها وأركانها وأحكامها من حيث اللزوم، ومحلها ومقتضاها. كما بحثت الدراسة في مسألة حظر التصرفات التعاقدية أو جوازها. وتناولت الدراسة بنوع من التفصيل التكييفات القانونية والشرعية لعقد الإجارة المنتهية بالتمليك، والآراء الفقهية الآخذة بظاهر اللفظ والآخذة بإرادة العاقدين. وبيَّنت الدراسة التكييف الشرعي المرجح لعقد الإجارة المنتهية بالتمليك. وتوصلت الدراسة إلى أن اختلاف الفقهاء في أركان عقد الإجارة لفظي لا ثمرة له، وأن

في الفقه الإسلامي مدرستان حال اشتباه العاقدين من العقد، إحداهما تأخذ بالإرادة الحقيقة الباطنة، والأخرى تأخذ بالتعبير الظاهر وتلتزم به.

وأوصت الدراسة باعتماد أسلوب الإجارة المنتهية بالتمليك بضوابطه المذكورة كوسيلة تمويلية للمشاريع المختلفة مع ضرورة وجود تنسيق بين الهيئات الشرعية المشرفة على المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

9. المنيعي، محمد سليمان عثمان، 1422هـ – محرم، ***الإجارة المنتهية بالتمليك (دراسة فقهية مقارنة)***، مجلة العدل، العدد13، مكة المكرمة.

تناولت الدراسة بيان حقيقة البيع والإجارة ونماذج عقد الإجارة المنتهية بالتمليك. وفصَّلت الدراسة التكييف الشرعي لعقد الإجارة المنتهية بالتمليك للوصول إلى حكم هذا العقد من حيث ما يرجع إلى ذات العقد ومن جهة ما يرجع إلى شروط العقد وبنوده. وتوصلت الدراسة إلى أن عقد الإجارة المنتهية بالتمليك هو عقد يُقصد به البيع بالتقسيط لكنه أُلبس ثوب الإجارة، وأن هذا العقد في الراجح أنه باطل ويحرم التعامل به، وانه اشتمل على تزوير وغش ومخادعة. وذكرت الدراسة أن البديل لهذا العقد هو بيع التقسيط سداً لذرية أن يتخذ الناس المشروع طريقاً إلى الحرام والممنوع.

10. الحافي، خالد بن عبدالله، 1419هـ، ***الإجارة المنتهية بالتمليك في ضوء الفقه الإسلامي***، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

تناولت الدراسة مفاهيم الإجارة ومشروعيتها وأركانها، واستعرضت الدراسة نشأت الإجارة المنتهية بالتمليك وتطورها، وصورها، ووضحت الدراسة الفرق بين بيع التقسيط والإجارة المنتهية بالتمليك. وفصَّلت الدراسة طرق انتهاء الإجارة المنتهية بالتمليك. وأهم ما توصلت إليه الدراسة أن تاريخ الإجارة المنتهية بالتمليك يرجع إلى العام 1846م، وأنه لا يحق للبائع الاحتفاظ بملكية المبيع بعد البيع في بيع التقسيط؛ لأن ذلك غرر واضح، وأن الإجارة المنتهية بالتمليك لا يمكن تخريجها على أنها بيع تقسيط، وأنه يجوز اشتراط أحد العاقدين على العاقد الآخر عقداً آخر إلا إذا كان العقد الآخر قرضاً. وأنه يجوز اجتماع عقد البيع مع عقد الإجارة. كما توصلت الدراسة إلى أن البيع المعلق على شرط إذا لم يحدد له مدة معينة فإنه لا يجوز، وأن الإجارة المنتهية بالتمليك لا تنفسخ بإفلاس المؤجر وأنها ماضية حتى نهاية مدة الإجارة، والمستأجر أحق بالعين المؤجرة من غرماء المؤجر. واقترحت الدراسة نظاما لعقد الإجارة المنتهية بالتمليك، وأوصت العلماء بمحاولة تأصيل موضوع الإجارة المنتهية بالتمليك تأصيلاً شرعياً. وتتقاطع هذه الدراسة مع دراستنا في أن عدداً من النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة هي من ضمن الاشتراطات الواردة في عقد التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك لدى بنك سبأ الإسلامي محل التقييم.

ومن مآخذ هذه الدراسة أنها تطرقت بشكل موسع للبيع بالتقسيط في حين أنه كان يكفي – من وجهة نظر الباحثين- إيجاز أهم الفروق والحكام الخاصة به لمقارنتها بالإجارة المنتهية بالتمليك دون الحاجة للدخول في تفاصيل وأحكام واشتراطات البيع بالتقسيط.

11. القثامي، إيمان محمد عبدالله، ***التمويل عن طريق الإيجار المنتهي بالتمليك*** (قراءة نقدية فقهية لنظام الإيجار التمويلي السعودي)، جامعة نجران، المملكة العربية السعودية.

تناولت الدراسة القراءة النقدية لعقد الإيجار المنتهي بالتمليك وفق النظام الذي أصدره المشرّع السعودي، واشتمل البحث على تعريف الإيجار المنتهي بالتمليك ووضح الإشكالات التطبيقية الواردة على نظام التأجير التمويلي والسمات العامة لنزاعات العقود. وتوصلت الدراسة إلى أن المحاذير الشرعية في عقد التأجير المنتهي بالتمليك لا تخلو من أربع احتمالات وهي التحايل على الربا واشتمال العقد على الغرر واختلاف نية وقصد أطراف التعاقد عن لفظ العقد واشتمال العقد على الوعد.

12. العيدان، سلطان محمد، ***صيغة الإيجار المنتهي بالتمليك وفق أنظمة التمويل بالمملكة العربية السعودية***، المؤتمر السعودي للقانون.

تناولت الدراسة مفهوم التمويل وصيغ التمويل لإسلامي وبيان الجهة المختصة بالفصل في المخالفات والمنازعات التمويلية، وعيوب ومزايا الإيجار المنتهي بالتمليك ومشروعيته وخصائصه وأنواع عقوده. وخلصت الدراسة إلى أن عقد التأجير التمويلي له خصائص يفرد بها عن باقي العقود، وأنه يكون في الأعيان سواء كانت عقارات أو منقولات وأن عقد التأجير التمويلي يجمع بين عقود عدة وهي الوعد والإجارة والبيع.

13. الشبيلي، يوسف عبدالله، ***التأجير التمويلي (دراسة فقهية مقارنة بمشروع نظام الإيجار التمويلي)***.

أوردت الدراسة تعريف عقد التأجير التمويلي وأنواعه ومقارنته مع بعض العقود المشابهة. كما قامت الدراسة بتوصيف التأجير التمويلي من الناحية الشرعية والنظامية. واستعرضت مراحل التأجير التمويلي وأحكام كل مرحلة وصورها، وطرق انتهاء عقد الإجارة التمويلية. وتوصلت الدراسة إلى أن عقد التأجير التمويلي عقد مركب من عقد تأجير وعقد تمليك من حيث التوصيف الفقهي، وأن الشرط الجزائي في عقد الإجارة التمويلية جائز إذا كان لا يترتب عليه زيادة في الدين على المستأجر. وأنه يجوز أن تكون الأجرة متغيرة إذا كانت مربوطة بمؤشر ظاهر منضبط على أن تكون أجرة الفترة الأولى محددة عند العقد.

الفرق بين هذا البحث والدراسات السابقة:

يختلف هذا البحث عن الدراسات السابقة في أن العينة محل الدراسة (بنك سبأ الإسلامي) لم تكن قد بُحثت في دراسات سابقة، إضافة إلى أنه يقيِّم عقد الإيجار المنتهي بالتمليك لمعرفة ما إذا كان يوجد اختلالات شرعية في عقد التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك لدى بنك سبأ الإسلامي في ضوء قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)

خطة البحث:

المبحث الأول

المطلب الأول: تعريف الإجارة لغة واصطلاحاً ومفهوم التمليك وعقد الإجارة المنتهية بالتمليك.

المطلب الثاني: مشروعية الإجارة

المطلب الثالث: الآراء الفقهية في الإجارة المنتهية بالتمليك.

المبحث الثاني

المطلب الأول: صور عقد الإجارة المنتهية بالتمليك.

المطلب الثاني: صور التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك في بنك سبأ الإسلامي.

المطلب الثالث: حجم ومجالات التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك في بنك سبأ الإسلامي.

المبحث الثالث

المطلب الأول: تقييم عقد تمويل الإجارة المنتهية بالتمليك في بنك سبأ الإسلامي في ضوء قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي.

المطلب الثاني: تقييم عقد تمويل الإجارة المنتهية بالتمليك في بنك سبأ الإسلامي في ضوء معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي).

النتائج والتوصيات

1.المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة

يتناول هذا المبحث مفهوم الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك وبيان مشروعيتها وعرض الآراء الفقهية لها.

1.1المطلب الأول: مفهوم الإجارة والتمليك وعقد الإجارة المنتهي بالتمليك.

الإجارة في اللغة: مشتقة من الأجر، والأجر: الجزاء على العمل، والأجر: الثواب[1].

ويقال آجر الإنسان أي استأجره، والأجير هو من يتم استئجاره، والاسم منه: الإجارة، والأجرة الكراء.

1 جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم، ابن منظور، 1375هـ، لسان العرب، (دار صادر، بيروت)، 10

والأجرة والإجارة: ما أعطيت من أجر. والمشهور في تفسير الأجرة هو ما يعطاه الأجير نظير عمل[1].

أما الإجارة اصطلاحاً: فهي عقد على المنافع بعوض[2].أو هي عقد على منفعة معلومة ومباحة بعوض معلوم[3]. أو هي عقد على منفعة معلومة مباحة من عين معينة أو موصوفة في الذمة، أو على عمل معلوم بعوض معلوم في مدة معلومة[4].

والتمليك: مشتق من الملك وهو القوة والصحة، قال ابن فارس: "الملك يدل على قوة الشيء وصحته، وملَّكت الشيء أي قويته والأصل هذا. ثم قيل ملك الإنسان الشيء أي يده فيه قوية وصحيحة"[5].

عقد الإجارة المنتهي بالتمليك:

إن هذا النوع من الإجارة يُعد من نوازل الفقه الإسلامي في عصرنا الحديث، لذلك سنجد أن فقهاء الشريعة الإسلامية المتقدمين لم يتطرقوا إلى بيانه وشرحه، لكن الفقهاء المعاصرين اجتهدوا في تعريف ووصف هذا النوع من العقود، فعرفه خالد الحافي بأنه "عقد بين طرفين يؤجر فيه أحدهما للآخر سلعة معينة مقابل أجرة معينة يدفعها المستأجر على أقساط خلال مدة محددة، تنتقل بعدها ملكية السلعة للمستأجر عند سداده لآخر قسط بعقد جديد"[6]

وعرفه الدكتور أشرف دوابه بأنه:

اتفاق قطعي لا رجوع فيه بين المؤجر والمستأجر، يشتري فيه الأول أصلاً ما ويؤجره للثاني لمدة معينة خلال العمر الاقتصادي للأصل. وللمستأجر الحق الكامل في استخدام الأصل في مقابل دفع أقساط إيجارية محددة، وفي نهاية المدة المتفق عليها يعود الأصل إلى المؤجر[7].

وعرفت المعايير الشرعية الإجارة المنتهية بالتمليك بأنها " إجارة يقترن بها الوعد بتمليك العين المؤجرة إلى المستأجر في نهاية مدة الإجارة أو في أثنائها بإحدى الطرق المبينة في المعيار"[8]

1.2المطلب الثاني: مشروعية الإجارة

وردت العديد من الأدلة في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والإجماع ما يدل على مشروعيتها وجوازها.

---

1 مرجع سابق،10

2 محيي الدين، النووي، 1985، روضة الطالبين، (المكتبة الإسلامية، القاهرة:)، 208/5

3 مرعي يوسف، الكرمي، 2004، دليل الطالب لنيل المطالب، تحقيق أبو قتيبة الفاريابي، (دار طيبة، الرياض)،195

4 شمس الدين، التمرتاشي،1420هـ، حاشية ابن عابدين على شرح الشيخ علاء الدين محمد بن علي لمتن تنوير الأبصار، تحقيق عبدالمجيد طعمة حلبي، ط1، (دار المعرفة، لبنان)، 6،7،9

5 أبي الحسين أحمد، فارس بن زكريا، 1420هـ ، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، (دار الجيل، لبنان)، 351-352

6 خالد، الحافي، 1419هـ، الإجارة المنتهية بالتمليك في ضوء الفقه الإسلامي، (جامعة الملك سعود، الرياض)، 58

7 أشرف، دوابه،2015، التمويل المصرفي الإسلامي الأساس الفكري والتطبيقي، ط1، (دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة)، 199

8 هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية،2017، المعايير الشرعية، (البحرين، د.ن)، 270

فمن القرآن الكريم قوله تعالى: { قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ} القصص:26. وقوله تعالى { فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا} الكهف: 77. وقوله تعالى {فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ} الطلاق: 6.

ومن السنة النبوية الشريفة ما رواه عبدالله بن عمر -رضي الله عنهما- أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: { أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه}[1].

وعن ابن عباس – رضي الله عنهما- أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وأعطى الحجام أجره[2]. وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: { قال الله تعالى: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة، رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حُراً فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعطه أجره}[3]. وهذه الأحاديث النبوية تدل صراحة على جواز الإجارة ومشروعيتها.

أما دليل مشروعية الإجارة من الإجماع فقد أجمعت الأمة الإسلامية والصحابة والتابعين وأئمة وفقهاء المذاهب على مشروعية الإجارة، ومن خالف هذا الإجماع فإن مخالفته غير صحيحة لتعارض ذلك مع أدلة القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة الدالة على جوازها ومشروعيتها[4].

أما من المعقول:

1. أن العقود والشروط هي مما يتعامل الناس به في حياتهم، فالأصل في ذلك الإباحة وعدم التحريم ما لم يرد نصاً شرعياً على تحريم الإجارة.
2. أن الأحكام الشرعية جاءت لتحقيق مصالح الناس ولرفع المشقة والحرج عنهم، وهذا يقتضي أن يكون الناس في سعة من أمرهم فيما يتعلق بمعاملاتهم، فلهم إحداث ما شاءوا من العقود والشروط التي تحقق مصالحهم طالما أنها لا تخالف أصلاً من أصول الشريعة المقررة[5]
3. الناس محتاجون للإجارة كحاجتهم للبيع، فهم يحتاجون الدور للسكنى، والدواب للركوب والحمل، والأرض للزراعة، والآلات لاستعمالها في حوائجهم المعاشية[6].

ومما تقدم من الأدلة يتضح أن حكم الإجارة في الشريعة الإسلامية جائز شرعاً ولا حرج فيه بشرط ألا يطرأ على الإجارة ما يصرفها عن حقيقتها وضوابطها الشرعية كما سيأتي بيانه لاحقاً.

---

1 أبو عبدالله محمد بن يزيد، ابن ماجه، سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، (بيروت: المكتبة العلمية) 817

2 محمد بن إسماعيل، البخاري، صحيح البخاري، تحقيق د. مصطفى ديب البغا، (بيروت: دار ابن كثير) 2/ 796

3 المصدر السابق، 2/ 793.

4 الحافي، الإجارة المنهية بالتمليك في ضوء الفقه الإسلامي،26

5 عيسوي، أحمد عيسوي، 1967م ،المدخل للفقه الإسلامي، (دار الاتحاد العربي، القاهرة)، 531

6 سيد، سابق، 1983م ، فقه السنة، ط4، (دار الفكر، بيروت)، 3/ 199، 200

1.3المطلب الثالث: الآراء والاتجاهات الفقهية في الإجارة المنتهية بالتمليك.

لقد تعددت آراء الفقهاء المعاصرين في حكم الإجارة المنتهية بالتمليك، فمنهم من أجازها بضوابط، ومنهم من منعها لأسباب. لذا سيذكر الباحثان في هذا المطلب الضوابط الشرعية التي حددها الفقهاء وكذلك الاتجاهات الفقهية التي ذهب إليها الفقهاء في فتاواهم حول الإجارة المنتهية بالتمليك.

أولاً: ضوابط عقد الإجارة المنتهية بالتمليك[1]:

1. أن تكون الإجارة حقيقة فعلية وليست ستارا للبيع.
2. أن تكون العين المؤجرة في ضمان المالك طوال فترة الإجارة، وبالتالي فإن المؤجر يتحمل كل ما ينشئ في العين المؤجرة من عيب أو ضرر يؤدي إلى فوات المنفعة كلياً أو جزئياً مالم يكن السبب تعدٍّ او تقصير او إهمال من المستأجر وخلال فوات المنفعة لا يتم إلزام المستأجر بشيء من الأجرة.
3. يجب أن يتم تطبيق أحكام الإجارة طوال مدة الإجارة على عقد الإجارة المنتهية بالتمليك، وأحكام البيع عند تملك العين المؤجرة.
4. في حال اشتمل العقد على تأمين العين المؤجرة فيلزم أن يكون التأمين إسلامياً، وعلى المؤجر تحمل نفقته.
5. لا يجوز أن يشترط المؤجر على المستأجر الصيانة الأساسية للعين المؤجرة التي يتوقف عليها بقاء المنفعة، وأما ما يتعلق بالنفقات التشغيلية للعين المؤجرة واستهلاكها فتكون من مسؤولية المستأجر.
6. يجوز للمؤجر أن يشترط على المستأجر دفعة مقدمة إذا كانت جزءًا من الأجرة، ولا يجوز اعتباراها حقاً للمؤجر غير متعلق بالأجرة.
7. لا يجوز اشتراط زيادة على الأجرة يستحقها المؤجر في حال تأخر المستأجر عن سداد الأجرة في موعدها.
8. عند وفاء المستأجر بكامل الأجرة في مواعيدها المثبتة في العقد تنتقل ملكية المبيع للمشتري وفي حال تأخر عن السداد في موعده ولو في قسط إيجاري واحد لا ينتقل الملك.
9. يتم مراعاة الملك بين العقد وتمام الوفاء بالأقساط الإيجارية، فيحكم عليه ابتداء بأن العين في ملك المؤجر، فإن أتم المستأجر السداد انتقل للمشتري.
10. إذا تلفت العين المؤجرة قبل تمام السداد من غير تعدٍّ أو تقصير من المستأجر، فيكون ذلك في ملك المؤجر، وعلى المستأجر دفع الأجرة عن الزمن الذي سبق التلف من أجرة المثل مع مراعاة ما يؤثر على أجرة المثل في الصفات والرغبات والأوقات والأماكن.
11. يجوز اختلاف الأجرة بين زمان وآخر، ولا يشترط في الأجرة أن تماثل أجرة المثل ولا تقاربها.

---

1 تم اقتباس هذه الأحكام والضوابط من:

1. قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 110 (12/4) بشأن الإجارة المنتهية بالتمليك، وصكوك التأجير، في الدورة الثانية عشرة.
2. المعيار الشرعي رقم 9 لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية (أيوفي).
3. سعد بن ناصر، الشثري، 2000م ، عقد الإجارة المنتهي بالتمليك، (دار الحبيب، الرياض)، 52 - 56

12. إذا تلفت العين المؤجرة بتعدٍّ أو تفريط من المستأجر خُيِّر بين سداد بقية الأقساط الإيجارية وبين ضمانها بقيمتها حين التلف.
13. إذا اختلفت صفات المعقود عليه يعامل في الضمان كمعاملة تلفه.
14. زيادة المعقود عليه ونماؤه المتصل والمنفصل تابع للمعقود عليه من حيث الملك والضمان وغيرها من الأحكام.
15. يجوز فسخ العقد باتفاق الطرفين، ولا يحق لأحدهما فسخه إلا بالعذر الطارئ، كما يحق للمستأجر الفسخ بسبب العيب المخل بالانتفاع، كما يحق الفسخ بخيار الشرط لمن اشترطه خلال المدة المحددة. وإن كان الفسخ من طرف المستأجر فيلتزم بدفع كامل الأجرة عن المدة السابقة للفسخ.
16. لا يصح أن يُلزم أحد أطراف العقد الطرف الآخر بنقل ملكية العين المؤجرة قبل انتهاء مدة الإجارة المتفق عليها في العقد، ولا يجوز أن يكون ذلك حقاً لأحدهما أثناء إبرام العقد.
17. إذا مات أحد أطراف العقد أو فقد الأهلية حل محله ورثته.
18. لا يؤثر إفلاس المؤجر على العقد، أما إذا أفلس المستأجر يخيَّر الغرماء في إمضاء العقد وفسخه فيما يأتي مع تقديم الأجرة على ديونهم لتعلق حقهم بذلك، وتلزم إجارة ما مضى على كل حال.
19. إذا ورد في العقد شروطاً ممنوعة شرعاً يمكن تصور انفكاكها عن العقد لأنها شروط باطلة.
20. ينتهي عقد الإجارة المنتهية بالتمليك في الحالات التالية:
    أ. بانتهاء مدة الإجارة، وتملك المستأجر للعين المؤجرة بعقد جديد.
    ب. باتفاق طرفا العقد -المؤجر والمستأجر- على فسخ العقد برضا واختيار منهما.
    ت. إذا لم يقم المؤجر بصيانة العين المؤجرة بما يؤدي إلى تعذر استيفاء المنفعة.
    ث. إذا تلفت العين المؤجرة أثناء مدة الإجارة من غير تعدٍّ أو تقصير من المستأجر.
    ج. إذا أفلس المستأجر، ولم يمضِ شيء من مدة الإجارة فإنه يحق للمؤجر فسخ العقد.

ثانياً: أراء الفقهاء و اتجاهاتهم الفقهية حول عقد الإجارة المنتهية بالتمليك[1].

من خلال ذكر الضوابط السابقة وتفاصيلها ومن خلال البحث والاطلاع على قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي والمعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) المتعلقة بالإجارة المنتهية بالتمليك يمكن حصر آراء الفقهاء المعاصرين في عقد الإجارة المنتهية بالتمليك في رأيين اثنين:

الرأي الأول:

أن عقد الإجارة المنتهية بالتمليك عقد غير صحيح وغير جائز شرعاً، وذهب لهذا الرأي هيئة كبار العلماء بالسعودية، والدكتور رفيق المصري، والدكتور محمد المنيعي واستدلوا على ذلك بـ:

أ. أنه عقد مركب من عقدين مختلفا النتيجة وردا على عين واحدة في زمن واحد.

1 الشثري، عقد الإجارة المنتهي بالتمليك، 77 - 80

ب. يندرج هذا العقد في النهي عن بيعتين في بيعة.

ت. أنه يحتوي على ظلم للمستأجر.

الرأي الثاني:

أن عقد الإجارة المنتهية بالتمليك عقد صحيح وملزم، وقد اختلفت آراء أصحاب هذا الرأي في التخريج الفقهي له على عدة أقوال:

أ. القول الأول: أنه عقد بيع مقسط الثمن، فيه شرط جزائي عند عدم سداد بعض الأقساط بإلغاء البيع واعتبار الأقساط المسددة قبل العجز أجرة عن المدة السابقة. وقد ذهب على هذا القول محمد بن جبير ود.محمد الفري ود.محمد الألفي ود.شوقي دنيا واستدلوا بأن:

1. المتعاقدين لا يقصدان إلا البيع، والعبرة بالمقاصد لا بالألفاظ.
2. المتعاقدان يجريان عليه أحكام البيع.

ويترتب على هذا القول انتقال ملك العين بمجرد العقد، وجواز دفع دفعة مقدمة عند العقد، وتكون صيانة العين وتلفها على المستأجر، وعند العجز عن السداد يتم بيع العين ويُستوفى بقيمتها باقي الثمن كما في الرهن، وليس للمستأجر حق إلغاء العقد بدون شرط مسبق.

ب. القول الثاني: أنه وعد ملزم يجب الوفاء به كما هو في مذهب المالكية. وقد اختار هذا الرأي الشيخ عبدالله البسام، والشيخ محمد المختار، والشيخ عبدالله بن منيع، ود. منذر القحف، د. علي القرةداغي، واستدلوا بأدلة المالكية الموجبة للوفاء بالعهد. وقد تعددت آراء هذ القول فقال بعضهم أنه عقد إجارة فيه وعد بالهبة فلا يحتاج لدفعة أخيرة بعد مدة الإجارة. وقال البعض الآخر بل هو وعد بالبيع فيستلزم وجود دفعة أخيرة بعد مدة الإجارة. وعلى كلا القولين فلا بد من عقد جديد بعد المدة الإيجارية، ولا تنتقل ملكية العين إلا بهذا العقد الجديد بعد سداد جميع الأقساط. ولا يجوز جعل دفعة أولى، وللمستأجر الخيار في إجراء العقد الجديد.

ت. القول الثالث: أنه عقد هبة معلق باستئجار العين مدة محددة وسداد الأجرة. واختار هذا القول د. حسن الشاذلي والشيخ خالد الحافي

ث. القول الرابع: أنه عقد إجارة ينقلب بسداد جميع الأقساط إلى عقد بيع، ذهب إلى هذا القول د. سعد الشثري والشيخ محمد التسخيري واستدلوا بـ:

1. أن الأصل في العقود والشروط الصحة والجواز.
2. قياسه على بيع العربون.
3. قياسه على التصرفات الموقوفة.
4. جواز تعليق العقود على المور المستقبلية.

ويترتب على هذا القول أن الملك لا ينتقل إلا بتمام سداد الأقساط، وإذا تلفت العين قبل ذلك فهي ضمان المؤجر، ولا يجوز وضع دفعة أولى، وللمستأجر حق الفسخ دون البائع.

ج. القول الخامس: أن عقد الإجارة المنتهية بالتمليك عقد جديد لا مخافة فيه للشرع، واختار هذا القول د. سعود الفنيسان ود. محمد الروكي ودليلهم في ذلك بأن الأصل في العقود الجواز.

2.المبحث الثاني: صور الإجارة المنتهية بالتمليك في بنك سبأ الإسلامي

سيتناول هذا المبحث صور عقد الإجارة المنتهية بالتمليك التي يتعامل بها بنك سبأ الإسلامي لكنه من المفيد قبل ذلك أن نتطرق إلى صور عقود الإجارة المنتهية بالتمليك المتعارف عليها في الأوساط المصرفية والتمويلية. كما يشير هذا المبحث بإيجاز إلى حجم ومجالات التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك في بنك سبأ الإسلامي.

2.1المطلب الأول: صور الإجارة المنتهية بالتمليك[1].

للإجارة المنتهية بالتمليك صور متعددة، منها ما أجازاها فقهاء الشريعة ومنها تم النهي عن التعامل بها. وسنقوم في هذا المطلب باستعراض تلك الصور وتوضيح الصور الجائزة والممنوعة وفقا لما حدده مجمع الفقه الإسلامي الدولي.

أولاً: الصور الممنوعة لعقد الإجارة المنتهية بالتمليك: -

1. عقد إجارة لمدة محددة متفق عليها يتم خلالها دفع أقساط إيجارية، وتنتقل العين المؤجرة إلى ملك المستأجر تلقائياً بمجرد الانتهاء من دفع آخر قسط دون إبرام عقد جديد.
2. عقد إجارة لمدة محددة وأجرة معلومة ، واقترانه بعقد بيع معلق على سداد كامل الأجرة خلال مدة الإجارة.
3. عقد إجارة حقيقي مقترن به بيع بخيار الشرط للمؤجر مؤجلاً إلى أجل طويل يحدده آخر مدة عقد الإجارة.

ثانياً: الصور الجائزة لعقد الإجارة المنتهية بالتمليك: -

1. عقد إجارة يُمكِّن المستأجر من الانتفاع بالعين المؤجرة، مقابل أجرة معلومة في مدة معلومة، واقترن به عقد هبة العين للمستأجر، معلقاً على سداد كامل الأجرة وذلك بعقد مستقل، أو وعد بالهبة بعد سداد كامل الأجرة، وذلك وفق ما جاء في قرار المجمع بالنسبة للهبة رقم 13(3/1) في دورته الثالثة.
2. عقد إجارة مع إعطاء المالك الخيار للمستأجر بعد الانتهاء من وفاء جميع الأقساط الإيجارية المستحقة خلال المدة في شراء العين المستأجرة بسعر السوق عند انتهاء مدة الإجارة، وذلك وفق قرار المجمع رقم 44(5/6).
3. عقد إجارة يمكِّن المستأجر من الانتفاع بالعين المؤجرة، مقابل أجرة معلومة في مدة معلومة، واقترن به وعد ببيع العين المؤجرة للمستأجر بعد سداد كامل الأجرة بثمن يتفق عليه الطرفان.

1 منظمة المؤتمر الإسلامي،(د.ت)، قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي الدولي، تجميع عبدالحق العيفة، قرار رقم 110 (12/4) 224.

4. عقد إجارة يمكِّن المستأجر من الانتفاع بالعين المؤجرة، مقابل أجرة معلومة، في مدة معلومة، ويعطي المؤجر للمستأجر حق الخيار في تملك العين المؤجرة في أي وقت يشاء، على أن يتم البيع في وقته بعقد جديد بسعر السوق، أو حسب الاتفاق في وقته وذلك وفق قرار المجمع رقم 44(5/6).

2.2المطلب الثاني: صورة الإجارة المنتهية بالتمليك في بنك سبأ الإسلامي[1].

من خلال التدقيق في عقود الإجارة المنتهية بالتمليك الصادرة عن بنك سبأ الإسلامي والتي حصل عليها الباحثان من أحد مدراء البنك عن طريق المقابلة الشخصية، تبيَّن للباحثين أن الصورة التي يتعامل بها البنك هي عقد إجارة منتهية بالتمليك مع وعد ملزم بالهبة بوثيقة مستقلة معلق على سداد كامل الأجرة خلال مدة الإجارة المتفق عليها. وبذلك يمكن القول بأن عقد الإجارة المنتهية بالتمليك في بنك سبأ الإسلامي يتسم بـ:

1. أنه عقد إجارة حقيقية لمدة محددة بأجرة معلومة.
2. يصدر البنك وثيقة وعد ملزم بالهبة مستقلة عن عقد الإجارة بعد انتهاء المستأجر من دفع كامل الأجرة المتفق عليها في المدة المحددة في العقد.
3. العين المؤجرة تظل في ملك البنك طوال مدة الإجارة مع أحقية فسخ البنك للعقد في حال ماطل المستأجر أو تأخر في سداد الأقساط الإيجارية.
4. العين المؤجرة في ضمان البنك طوال مدة الإجارة، وأي عيب أو حادث يخل بالمنفعة فإنها من مسؤولية البنك مالم يكن تعدٍّ أو تقصير من المستأجر.

2.3المطلب الثالث: حجم ومجالات التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك في بنك سبأ الإسلامي[2].

أولاً: مجال التمويل

يقتصر بنك سبأ الإسلامي في تمويلاته بصيغة الإجارة المنتهية بالتمليك على القطاع العقاري، حيث يقوم البنك بشراء أراضي ذات مساحة كبيرة، ثم يقوم ببناء وحدات سكنية ذات مواصفات مختلفة (مباني سكنية – فلل – مجمع سكني)، ثم يقوم بتأجير الجاهز منها وتمكين المستأجرين من المنفعة بعد التعاقد مباشرة. أو يقوم بإبرام عقود الإجارة المنتهية بالتمليك مع طالبي التأجير على أن تبدأ مدة الإجارة في زمن مسمى مضاف إلى المستقبل متفق عليه، وهو ذات الزمن الذي تكون فيه العين المؤجرة جاهزة للاستخدام والانتفاع بها.

ثانياً: حجم تمويلات الإجارة المنتهية بالتمليك في بنك سبأ الإسلامي.

فيما يلي رسم بياني يوضح حجم موجودات الإجارة المنتهية بالتمليك للأعوام 2015 – 2020 م وقد تم الحصول على هذه البيانات من البنك بتاريخ 2021/07/21م.

---

1 تم استنتاج هذه الصور من عقود الإجارة المنتهية بالتمليك الصادرة عن البنك.

2 تم استخراج هذه البيانات من خلاصة حركة الإجارة للبنك في الأعوام 2015 – 2020

شكل:1[1]

شكل:2[2]

ويُلاحظ من الرسم البياني تراجع حجم تمويل البنك للإجارة المنتهية بالتمليك خلال الأعوام 2017 – 2020 بشكل كبير وهذا مردُّه في نظر الباحثين إلى:

[1] الشكل من إعداد الباحثين.

2 الشكل من إعداد الباحثين.

1. دخول البلد المتواجد فيه البنك -اليمن- في حرب طال أمدها.
2. انخفاض مستوى طلب الإجارة المنتهية بالتمليك الناتج من ضعف وتراجع مستوى دخل الفرد اليمني بشكل كبير وفق التقارير الاقتصادية المختصة.
3. محاولة البنك الانتهاء من تمليك الوحدات السكنية التي تم إنشاؤها سابقاً.
4. تعذر وتعثر سداد العديد من المستأجرين جعل البنك يبحث عن مشروعات تتناسب أكثر مع الوضع السياسي والاقتصادي للبلد.

3.المبحث الثالث: تقييم عقد الإجارة المنتهية في بنك سبأ الإسلامي.

يتناول هذا المبحث التقييم الشرعي لعقد التمويل بالإجارة المنتهية في بنك سبأ الإسلامي في ضوء قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي).

3.1المطلب الأول: تقييم عقد الإجارة المنتهية في بنك سبأ الإسلامي في ضوء قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي.

بعد قراءة عقد الإجارة المنتهية بالتمليك في بنك سبأ الإسلامي قراءة فاحصة وناقدة ومقارنة بنود العقد مع ضوابط الإجارة المنتهية بالتمليك الواردة في قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 110(12/4) تبيّن للباحثين ما يلي:

1. لم يتضمن عقد الإجارة المنتهية بالتمليك في بنك سبأ الإسلامي وجود عقد آخر لذات العين المؤجرة في زمن واحد وهذا يتطابق مع ضابط المنع الوارد في القرار.
2. تضمن العقد صدور وعد ملزم بالهبة بوثيقة مستقلة من البنك بعد قيام المستأجر بدفع كامل الأجرة، وهذا يتوافق مع البند رقم 1 في ضابط الجواز في القرار.
3. ورد في بنود العقد ما يدل صراحة على أن المستأجر لا يضمن ما يلحق بالعين المؤجرة خلال مدة الإجارة إلا إذا تعدى أو قصَّر. ومن ذلك نفهم بأن ضمان العين المؤجرة يكون على البنك، وهذا يتوافق مع البند (ج) من ضوابط الصور الجائزة والممنوعة في القرار.
4. لم يشترط البنك على المستأجر تحمل النفقات غير التشغيلية، وإنما اشترط عليه تحمل النفقات المتعلقة بالمنفعة من سداد الفواتير والصيانة الاعتيادية، وهذا يتطابق مع البند (هـ) من ضوابط الصور الجائزة والممنوعة في القرار.

3.2المطلب الثاني: تقييم عقد الإجارة المنتهية في بنك سبأ الإسلامي في ضوء المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي).

بعد اطلاع الباحثان وقراءتهما للمعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تبين أن المعيار الشرعي رقم (9) هو المعيار الخاص بالإجارة المنتهية بالتمليك. لذا فقد قام الباحثان بإنزال بنود المعيار على بنود عقد الإجارة المنتهية بالتمليك في بنك سبأ الإسلامي، وتبيّن للباحثين وجود بنود اتفقت مع المعيار وبنود لم تتفق معه، وسيقوم الباحثان بتوزيع نتائج التقييم على النحو التالي:

أولاً: اتفقت بنود عقد الإجارة المنتهية في البنك مع المعيار رقم (9) في:

1. أن العين المؤجرة مملوكة للبنك وهذا يتوافق مع البند 1/3 من المعيار.
2. حدد العقد مدة الإجارة ومقدار الأجرة، وهذا يتوافق مع البند 2/1/4 والبند 1/2/5 من المعيار.
3. اشترط عقد الإجارة على المستأجر استحقاق جميع الأقساط الإيجارية في حال تخلف عن سداد قسطين متتاليين، وهذا يتوافق مع البند 2/6 من المعيار.
4. اشترط المؤجر -البنك- في العقد حق فسخ العقد في حال ماطل المستأجر أو عجز عن الوفاء بالتزاماته المترتبة على العقد وهذا يتطابق مع ما ورد في البند 2/2/7 من المعيار.
5. اشترط العقد قيام المستأجر بالصيانة التشغيلية الاعتيادية وكذلك إصلاح الأعطال والأضرار الناتجة عن سوء تصرفه أو إهماله وهذا مطابق للبند 7/1/5 والبند 4/1/7 من المعيار الشرعي رقم (9).
6. الشروط الواردة في عقد الإجارة المنتهية بالتمليك في بنك سبأ الإسلامي المتعلقة بالهلاك الجزئي أو الكلي للعين المؤجرة جميعها تتوافق مع البند 3/1/7 والبند 5/1/7 والبند 4/1/7 والبند 8/1/5 من المعيار.
7. ورد في البند الثالث عشر من العقد بعدم السماح للمستأجر بالتصرف في العين المؤجرة من تأجير أو بيع أو رهن أو غيره إلا بموافقة خطية من البنك، وهذا يتفق مع البند 3/3 من المعيار.
8. ذكر العقد أنه في حال وفاة المستأجر فإن ورثته يحلون محله في كافة الحقوق والالتزامات المحددة في العقد وهذا يتفق مع البند 3/2/7 من المعيار.

ثانياً: المآخذ الشرعية في عقد الإجارة المنتهية بالتمليك في بنك سبأ الإسلامي في ضوء المعيار الشرعي رقم (9) لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

1. ورد في جزء التمهيد في العقد بأن البنك يصدر وثيقة وعد ملزم بالهبة للمستأجر بعد قيامة بسداد كامل الأجرة، واشترط العقد في البند أولاً بأن هذا التمهيد جزء لا يتجزأ من العقد وهذا يتعارض مع البند 3/1/8 من المعيار الشرعي رقم 9.إذ أنه ينبغي أن يكون الوعد الملزم بالهبة من طرف المؤجر أما المستأجر فيكون مخيراً تجنباً للمواعدة الملزمة للطرفين الممنوعة لأنها تشبه العقد وبذلك يكون عقدان في عقد واحد.
2. جاء في البند الخامس عشر من العقد أن ورثة المستأجر المتوفى يحلون محل المستأجر في كافة الالتزامات والحقوق دون إعطاءهم حق خيار الفسخ إن ثبت عدم قدرتهم على تحمل أعباء العين المؤجرة، أو إذا ما كانت تتجاوز حدود حاجتهم كما نص عليه البند 2/7/ 3 من المعيار الشرعي رقم (9).
3. اشترط البنك البراءة من العيوب في البند السابع من العقد بعد أن يقوم المستأجر بمعاينة العين المؤجرة، وهذا في رأي الباحثين يخالف البند 5/1/5 من المعيار للأسباب التالية:

أ. أن البنك لم يضع معياراً وضوابط للبراءة من العيوب، واكتفى بمعاينة المستأجر للعين المؤجرة، في حين أن العين قد يكون فيها عيوب خفية لا تظهر إلا أثناء الاستخدام والانتفاع بالعين، وهذا من شأنه تحميل المستأجر تكاليف صيانة أو تعويض لا ينبغي له تحملها؛ لأن يده على العين -في ظل عقد الإجارة- يد أمانة وليست يد ضمان مالم يكن منه تقصير أو تعدي.

ب. أن ملكية العين المؤجرة للبنك، وأي عيوب تخل بالمنفعة ظاهرة كانت أو خفية، سابقة للعقد أو لاحقة فإن ذلك كله يكون في ضمان المؤجر إلا إذا تعدى المستأجر أو قصّر. فكيف يبرأ البنك من عيوب العين المؤجرة وهي في ملكه؟!

ت. إذا سلّمنا بأن البنك اشترط براءته من العيوب لرغبته في تمليك العين المؤجرة للمستأجر بعد سداد كامل الأجرة، فهذا يقتضي تأجيل اشتراط البراءة من العيوب إلى حين إبرام عقد نقل ملكية العين المؤجرة إلى المستأجر وليس بداية فترة الإجارة.

خاتمة

تناول الإطار النظري للبحث الإجارة المنتهية بالتمليك ومشروعيتها وآراء الفقهاء المعاصرين فيها مع بيان اتجاهاتهم الفقهية في ذلك. وقام باستعراض الصور المتعارف بها في عقود الإجارة المنتهية بالتمليك، وكذلك صورة عقد الإجارة المنتهية بالتمليك التي يتعامل بها بنك سبأ الإسلامي في اليمن. ثم قام الباحثان بتقييم عقد الإجارة المنتهية بالتمليك في بنك سبأ الإسلامي في ضوء قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي، والمعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) وتوصلا إلى النتائج التالية:

1. أن عقد التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك في بنك سبأ الإسلامي يتوافق بشكل كامل مع قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي، ما يدل على أن الهيئة الشرعية في البنك اتخذت من تلك القرارات مرجعاً شرعيا لها.
2. لا يوجد أي مآخذ شرعية في عقد الإجارة المنتهية بالتمليك في بنك سبأ الإسلامي في ضوء قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي.
3. اتفقت جميع بنود عقد الإجارة المنتهية بالتمليك في بنك سبأ الإسلامي مع قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 110(12/4) المتعلق بالإجارة المنتهية بالتمليك.
4. اتفقت أغلب بنود عقد الإجارة المنتهية بالتمليك في بنك سبأ الإسلامي مع المعيار الشرعي رقم (9) لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) وخالفت بعض البنود في العقد بعض البنود الواردة في المعيار تمثلت في أن الوعد الملزم بالهبة أصبح من طرفي العقد وليس من طرف المؤجر، وأن البنك لم يعطِ خيار الفسخ لورثة المؤجر حال وفاته، وكذلك اشتراط البنك البراءة من العيوب خلال مدة الإجارة.

ويوصي الباحثان البنك بإعادة النظر في البنود التي خالفت المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية للتوافق معها. كما يوصي الباحثان البنوك والمصارف الإسلامية بأن تقوم بعملية تقييم بنود عقود التمويل لديها وفق المراجع الشرعية المعتبرة. ويوصي الباحثان أيضا بتوحيد مرجعية فتاوى هيئات الرقابة الشرعية بالمصارف والبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية خاصة وأن اليمن يندر جدا فيها الخلاف الفقهي الناشئ عن تعدد المذاهب الذي يستدعي تعدد الفتوى.

لائحة المراجع:

1. القرآن الكريم.
2. إبراهيم علي المنصوري ، 2019م، تطبيقات الإجارة المنتهية بالتمليك والموصوفة في الذمة في المصارف الإسلامية بدولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة فقهية نقدية)، مجلة جامعة الشارقة، العدد (2).
3. أبو عبدالله محمد بن يزيد ابن ماجه، (د.ت) سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، المكتبة العلمية، بيروت.
4. أبي الحسين أحمد فارس بن زكريا ، 1420هـ، معجم مقاييس اللغة، دار الجيل، لبنان.
5. أحمد الفيومي ، 1398هـ، المصباح المنير، دار الكتب العلمية، بيروت.
6. إسماعيل الجوهري ، 1983م، الصحاح، تحقيق أحمد عطار، ط2، دار الحداثة، بيروت.
7. أشرف دوابه ، 2015م، التمويل المصرفي الإسلامي الأساس الفكري والتطبيقي، ط1، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة.
8. إيمان محمد عبدالله القثامي ، التمويل عن طريق الإيجار المنتهي بالتمليك (قراءة نقدية فقهية لنظام الإيجار التمويلي السعودي)، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، العدد (36).
9. جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم ابن منظور، ، 1375هـ، لسان العرب، دار صادر، بيروت.
10. خالد الحافي ،1419هـ، الإجارة المنتهية بالتمليك في ضوء الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، الرياض.
11. سعد بن ناصر الشثري ،2000م، عقد الإجارة المنتهي بالتمليك، دار الحبيب، الرياض.
12. سلطان محمد العيدان ، (د.ت)، صيغة الإيجار المنتهي بالتمليك وفق أنظمة التمويل بالمملكة العربية السعودية، المؤتمر السعودي للقانون، (د. ن).
13. سيد سابق ، 1983م، فقه السنة، دار الفكر، بيروت.
14. شمس الدين التمرتاشي ، 1420هـ، حاشية ابن عابدين على شرح الشيخ علاء الدين محمد بن علي الحصكفي لمتن تنوير الأبصار، ط1، دار طيبة، لبنان.
15. عبدالحق العيفه وصلاح فياض ، 2013م، الإجارة المنتهية بالتمليك كأداة للتمويل الشرعي، مؤتمر الخدمات المصرفية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، جامعة علجون الوطنية، الأردن.
16. عبدالعزيز علي الغامدي ، 1427هـ، الإيجار المنتهي بالتمليك دراسة تأصيلية شرعية، مجلة جامعة الإمام، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض العدد (53).
17. عيسوي أحمد عيسوي ، 1967م، المدخل للفقه الإسلامي، دار الاتحاد العربي، القاهرة.
18. فاتن أحمد محسن العوامي ، 1434هـ، ضوابط التأجير المنتهي بالتمليك في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة المدينة العالمية.

19. فرح محمد علي أبو شنب ، 2019م، الإجارة المنتهية بالتمليك في البنك الإسلامي الأردني (دراسة تطبيقية)، الجامعة الأردنية، الأردن.
20. مجمد يوسف الحاج محمد ، 2003م، عقد الإجارة المنتهية بالتمليك من التطبيقات المعاصرة لعقد الإجارة في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
21. محب الدين الزبيدي ، تاج العروس، 1392هـ، تحقيق إبراهيم التزري، مطبعة حكومة الكويت، الكويت.
22. محمد سعد هليل العصيمي ، 1439هـ، حكم الإجارة المنتهية بالتمليك، مجلة جامعة الطائف للعلوم الإنسانية.
23. محمد سليمان عثمان المنيعي ،1422هـ، الإجارة المنتهية بالتمليك (دراسة فقهية مقارنة)، مجلة العدل، العدد13، مكة المكرمة،
24. محمد عبدالله بريكان الرشيدي ،2010م، عقد الإجارة المنتهية بالتمليك دراسة مقارنة مع الشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
25. محيي الدين بن شرف النووي ، 1985م، روضة الطالبين، المكتبة الإسلامية، القاهرة.
26. مرعي يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي ، 1420م، دليل الطالب لنيل المطالب، تحقيق قتيبة الفاريابي، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض.
27. منظمة المؤتمر الإسلامي،(د.ت)، قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي الدولي، تجميع عبدالحق العيفه، (د.ن).
28. هيام محمد الزيدانين ، 2010م، عقد الإجارة المنتهية بالتمليك (دراسة مقارنة)، الجامعة الأردنية، الأردن.
29. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2017م،المعايير الشرعية، البحرين، (د.ن).
30. يوسف عبدالله الشبيلي ، (د.ت)، التأجير التمويلي (دراسة فقهية مقارنة بمشروع نظام الإيجار التمويلي)، (د.ن).

دراسة قياسية لتقييم دور أدوات السياسة المالية لمعالجة مشكلة التضخم

السودان خلال الفترة 1990–2018م

Standard study to Evaluation the role of Financial policy tools to address the problem of Inflation Sudan during the period 1990-2018

د. صلاح محمد إبراهيم أحمد، أستاذ الاقتصاد المشارك، كلية الاقتصاد والدراسات المصرفية، جامعة النيل الابيض، السودان

د. ابتسام محمد عبدالباقي عبدالله، أستاذ الاقتصاد القياسي المساعد، جامعة بخت الرضا، السودان

الملخص:

الدراسة تهدف الى معرفة دور أدوات السياسة المالية فى معالجة ظاهرة التضخم حتى يحدث الاستقرار الاقتصادي، وثبات المستوي العام للاسعار، والرفاه الاقتصادي. وانتهجت الدراسة المنهج القياسي التحليلي بغرض تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة، (O.L.S)، وتحليل السلاسل الزمنية باختبار جذور الوحدة(ADF)، واختبار التكامل المشترك(Johansson)، واختبار السببية لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات(جرانجر)، ثم تقدير النموذج عن طريق الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، وأهم النتائج هي عدم استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة (التضخم، الانفاق الحكومي، والضرائب) عند مستواها، واستقرارها بعد أخذ الفروق خلال فترة الدراسة. كما أثبت جوهانسون التكامل المشترك بين التضخم والانفاق الحكومي، وكذلك بين التضخم والضرائب خلال فترة الدراسة، وأظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن التضخم إعتمد علي قيمه السابقة، والقيم السابقة لكل من الانفاق الحكومي والضرائب في السودان. وأهم التوصيات هي تقويم ومراقبة سياسة التحرير الاقتصادي وتفعيل السياسات والمالية النقدية لتخفيض حدة التضخم. وضع سياسات اقتصادية تعمل على تقوية قاعدة الإنتاج، بغرض تشجيع إنتاج ووفرة السلع الرئيسة للصادرات وإحلال الواردات. وتخفيف حدة الضغوط التضخمية.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، التضخم، الانفاق الحكومي، الضرائب، السياسة النقدية، الصادرات، الواردات.

Abstract

The study aims to know the role of financial policy tools in addressing the phenomenon of inflation, so that economic stability occurs, the general level of prices is stable, and economic prosperity occurs. The study adopted the standard analytical approach in order to estimate the relationship between the study variables (OLS), time series analysis by unit roots test (ADF), co-integration test (Johansson), and causality test to determine the direction of the causal relationship between variables (Granger), then estimating the model by regression. Autonomous Distributed Deceleration (ARDL). The most important results are the instability of the time series of the study variables (inflation, government spending, and taxes) at their level, and their stability after taking the differences during the study period. Johansson also demonstrated the co-integration between inflation and government spending, as well as between inflation and taxes during the study period. Correcting the error that inflation relied on its previous values and the previous values of government spending and taxes in Sudan. The most important recommendations are to evaluate and monitor the policy of economic liberalization and activate monetary and financial policies to reduce inflation. Develop economic policies that work to strengthen the production base in order to encourage the production and abundance of the main commodities for exports and the replacement of imports. And reduce inflationary pressures.

Key words: Financial policy, Inflation, Government Spending, Taxes, Monetary policy. Exports, Imports.

مقدمة:

يعاني السودان منذ زمن بعيد من مشكلات ضعف دور أدوات السياسة المالية في معالجة مشكلة ارتفاع معدلات التضخم. كما نجد في بداية الفكر الكينزي تعاظم دور الدولة، وذلك بفضل سياساتها الاقتصادية والتي في مقدمتها السياسات المالية والنقدية، وذلك لفعالية السياستين في تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية، وأن السياسة المالية هي حزمة من السياسات والإجراءات الحكومية المتعلقة بالإنفاق الحكومي والضرائب، بهدف التأثير في الطلب الكلي (الإنفاق الكلي)، وتحقيق التوازن المرغوب للدخل القومي، من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية للمجتمع. وكذلك تؤثّر السياسة الماليّة في الدولة على الاقتصاد من خلال الإنفاق العام والضرائب، حيث تعمل إلى جانب السياسة النقديّة التي تُنفّذها البنوك المركزيّة، كما تؤثّر على الاقتصاد من خلال العرض النقديّ وأسعار الفائدة، وتهدف السياسة الماليّة إلى خلق نموّ اقتصاديّ جيّد. ومن ثم أصبح من الضروري بعد اتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي، أن تعمل الحكومة على أن يتناسق نشاطها مع نشاط الأفراد، وينسجم معه وتتوحد الأهداف والجهود ولا تتعارض أو تتنافس، ولذلك أصبح لزاماً على السياسة المالية أن تعمل على تحقيق التوازن في جوانب الاقتصاد القومي.

1- 1 مشكلة الدراسة:

يمكن حصرها في تدني مؤشرات الاقتصاد الكلي وتصاعد الأسعار المستمر، وما يترتب على ارتفاع معدلات التضخم من ضائقة معيشية، وزيادة مطردة في المستوي العام للاسعار بشكل غير طبيعي , وارتفاع تكاليف الإنتاج، وانخفاض قيمة العملة، مما يفاقم العجز في ميزان المدفوعات، ويقلل من فرص النمو وازدياد معدلات البطالة.

أولاً: أهمية الدراسة:

تنحصر **الأهمية العلمية** في إثراء البحث العلمي والمكتبات وتعريفهم بدور الأدوات التى يمكن استخدامها في السياسة المالية، ومدى فاعليتها وأثرها على معالجة مشكلة ظاهرة التضخم في السودان، **والأهمية العملية** تتركز في مساعدة صانعي ومهندسي السياسات المالية في اتخاذ القرارات التي تعمل على فاعلية أدوات السياسة المالية.

1- 2 أهداف الدراسة:

1.معرفة العلاقة بين الضرائب والانفاق الحكومي والمستوى العام للأسعار والنمو الاقتصادي.

2.التعرف على إتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة، وأثر سياسات الاصلاح الاقتصادي عليها.

3.معرفة استجابة النمو الاقتصادي للتغييرات في الضرائب والانفاق العام في السودان خلال فترة الدراسة.

1- 3 أسئلة الدراسة :

1.هل توجد علاقة طويلة وقصيرة المدى بين الضرائب والانفاق الحكومي، والمستوى العام للأسعار والنمو الاقتصادي؟

2.ما إتجاه العلاقة السببية؟ وما أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي علي النمو، والمستوى العام للأسعار في السودان خلال الفترة المشار اليها؟

3.ما مدى استجابة النمو الاقتصادي للتغييرات في الضرائب والانفاق العام في السودان خلال فترة الدراسة؟

1- 4 فروض الدراسة:

1.توجد علاقة طويلة المدى بين التضخم والضرائب في السودان خلال فترة الدراسة.

2.توجد علاقة طويلة المدى بين التضخم والانفاق العام في السودان خلال فترة الدراسة.

3.توجد علاقة سببية بين الضرائب والتضخم في السودان خلال فترة الدراسة .

4.توجد علاقة سببية بين الانفاق الحكومي والتضخم في السودان خلال فترة الدراسة.

1- 5 منهجية الدراسة

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج القياسي التحليلي بغرض تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة(OLS)، وتحليل السلاسل الزمنية واختبار جذور الوحدة(ADF)، واختبار التكامل المشترك، واختبار السببية لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات، ثم تقدير النموذج عن طريق الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، ثم تقدير نموذج تصحيح الخطأ(ECM)، وإجراء اختبارات تحليل السياسات عن طريق الصدمات العشوائية ومكونات التباين Impulse, Variance, Decomposition.

1- 6 حدود الدراسة:

الحدود المكانية :السودان، قارة إفريقيا. الحدود الموضوعية: اقتصاد السودان(التضخم،النمو الاقتصادي)، أما الحدود الزمانية: خلال الفترة (1990-2018م).

1- 7 مصادر جمع بيانات الدراسة :

اعتمدت الدراسة على العروض الاقتصادية السنوية، وتقارير بنك السودان المركزي في جمع بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة 1990-2018م،

1- 8 الدراسات التطبيقية السابقة للدراسة:

1. **(عبدالرحيم وآخرون 2019)**.[1] دراسة بعنوان: أثر السياسات المالية والنقدية علي معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2014-2019. تهدف هذه الدراسة الي الوقوف علي تطور حركة الاسعار المحلية، وما مدى فعالية السياسات والمالية النقدية في تحقيق الاستقرار في مستويات الاسعار. وجمعت الدراسة بين المنهج الوصفي والتحليلي والتاريخي، وقد توصلت الدراسة إلي أن الاقتصاد الليبي شهد ارتفاعاً مستمراً في مستويات الاسعار خلال الفترة المحددة، ويرجع سببه الي مجموعة عوامل أهمها الاحداث التي مرت بها ليبيا خلال فترة الدراسة. إتخذت السلطات الحكومية حزمة من الاجراءات والتدابير التقشفية التي أدت الي انخفاض نسبي في معدلات الانفاق العام، ولكنها لم تنجح في الحد من تفاقم الضغوط التضخمية وتحقيق الاستقرار في مستويات الاسعار المحلية، مما يشير الي أن مشكلة التضخم ليست هي الاشكالية الوحيدة التي يعاني منها الاقتصاد الليبي بل ترافقت معها اضطرابات سياسية والعمليات العسكرية، فضلا عن ارتفاع معدلات الفساد الإداري.
2. **(دلال سمينة2014)**[8] . دراسة تحليل السياسات الاقتصادية علي تنمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة في ظل الاصلاحات الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر(1989-2011): حاولت الدراسة معالجة الاشكالية المتعلقة بتأثير السياسات الاقتصادية المتبعة في ظل الاصلاحات الاقتصادية علي تنمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر. المنهج المتبع التحليل والقياس وطريقة المربعات الصغري العادية (O.L.S)، وتوصلت الدراسة الي أن تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر نحو الجزائر قد شهد نموا ملحوظا خلال هذه الفترة. والنتائج الايجابية المحققة علي مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية، إلا أنها تعتبر غير كافية مقارنة بالإمكانيات المتاحة أو بالمستوى المسجل من قبل دول عربية أخرى. وأن كل من متغير الناتج المحلي الاجمالي، وكذا التضحم، قد لعبا دوراً مهماً في تفسير حركة الاستثمار الاجنبي المباشر نحو الجزائر خلال الفترة المدروسه، حيث كان الناتج المحلي الاجمالي معنوي وذو أثر إيجابي علي تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الي الجزائر، بينما كان معدل التضخم سالباً وذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5%، فيما لم تحظ باقي المتغيرات بالمعنوية ولم يكن لها تأثير ملموس علي تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الي الجزائر خلال الفترة.
3. **(محمد وآخرون 2013 م)**.[9]: دراسة أثر السياسة المالية والنقدية علي النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية علي الاقتصاد المصري خلال الفترة 1991-2013م. تهدف الدراسة لمعرفة تأثير السياسة المالية والسياسة النقدية علي النمو الاقتصادي، فتم تناول مكونين للسياسة المالية هما الايرادات العامة والنفقات العامة، كما تضمنت السياسة النقدية مكونين أيضاً

هما المعروض النقدي والائتمان الممنوح للقطاع الخاص. انتهجت الدراسة المنهج الاحصائي التحليلي القياسي، والنتائج المحققة من اختيار ما اذا كان لمكونات السياسة المالية والسياسة النقدية أثر على النمو الاقتصادي. وما مدى تأثير الايرادات العامة على النمو الاقتصادي. وهل للانفاق تأثير على النمو الاقتصادي؟ وما مدى طبيعة تأثير الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي؟ كيف يؤثر المعروض النقدي على النمو الاقتصادي؟

1- 9 مقارنة الدراسة مع الدراسات السابقة: حيث نجد أن الدراسة اتفقت مع دراسة عبدالرحيم أثر السياسات المالية والنقدية علي معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2019-2014. تهدف هذه الدراسة الي الوقوف على تطور حركة الاسعار المحلية وما مدى فعالية السياسات النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار في مستويات الاسعار، وأوجه الاتفاق في الفترة الزمنية والمتغيرات الاقتصادية التابعة التضخم والمستقلة أدوات السياسة المالية. أما دراسة دلال سمينة فتختلف مع الدراسة فى كل متغيراتها الاقتصادية وأوجه الشبه طفيف جداً. وأما دراسة محمد تتفق مع الدراسة من حيث السياسة المالية وتختلف معها في السياسة النقدية والنمو الاقتصادي وتتفق معها فيما تحدثه السياسة المالية من تغيير في النمو الاقتصادي وأوجه الشبه نوعا ما.

ثانياً : الجانب النظري للدراسة

2- 1 **السياسة المالية :** تُعرف السياسة الماليّة (بالإنجليزية Fiscal Policy) على أنّها سياسة تربط بين الإنفاق والإيرادات الحكوميّة التي تمّ وضعها لمواجهة التقلّبات الاقتصاديّة؛ وذلك من أجل تخفيض نسب البطالة ومعدّلات التضّخم أو القضاء عليها، بالإضافة إلى تحقيق نموّ اقتصاديّ مُستدام يُمكن السيطرة عليه، حيث تُحفّز الحكومات الاقتصاد في حالات الركود من خلال زيادة عرض النقود، أمّا في حالات التوسّع الاقتصادي فتحدّ الحكومة من النموّ الاقتصاديّ المُتسارع من خلال فرض الضرائب لتحقيق فائض للميزانيّة، وأيضاً حتّى تتجاوز الإيرادات النفقات لتعمل بشكلٍ مستقلّ عن السياسة النقديّة التي تُحاول تحقيق نفس الأهداف من خلال التحكّم في عرض النقود.[11]

2- 2 **أهداف السياسة المالية:** السياسة المالية تسعي لتحقق الأهداف التالية.[20]:

1. **التوازن المالي :** ويقصد به استخدام موارد الدولة على أحسن وجه , فينبغي مثلاً أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلائم حاجات الخزانة العامة , من حيث المرونة والغزارة، ويلائم في الوقت ذاته مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد وما الى ذلك، وأيضا لا تستخدم القروض إلا لأغراض إنتاجية وهكذا.

2. **التوازن الاقتصادي :** بمعني الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، وهذا يعني أنه يتعين على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاع الخاص والعام للوصول إلى أقصي إنتاج ممكن، فكلما كانت المشروعات الخاصة أقدر على الإنتاج من المشروعات العامة، كلما وجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل المباشر، وأن تقصر نشاطها على التوجيه بواسطة الإعلانات والضرائب إذا دعت الحاجة إلى ذلك. فينبغي ألا تقل المنافع التي يحصل عليها المجتمع من الإنفاق الحكومي عن تلك التي كان يمكن الحصول عليها لو ظلت الموارد في أيدي الأفراد. ويتحقق التوازن بين القطاعين العام والخاص عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن المنشآت الخاصة والنفقات معاً إلى أقصي حد مستطاع، أي عندما يصل مجموع الدخل القومي إلى حده الأقصى، أو بعبارة أخرى يتحقق هذا التوازن عندما نجد أن المنافع الحدية الناتجة عن النشاط الاقتصادي للحكومة يتعادل مع المنافع الحدية التي تقتطعها الحكومة بتحصيل إيراداتها من الأفراد. فالتوازن هذا يعني استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، وبالتالي يتحقق الاستقرار الاقتصادي. ومن أبرز معالم هذا الهدف هو مكافحة البطالة والتضخم. ويحدث توازن مرغوب للدخل القومي يمكن من تحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومرغوب عند التشغيل الكامل والكفء لموارد وعناصر الإنتاج في المجتمع. ويتحقق الاستقرار والعدل الاجتماعي بالتركيز على قضايا إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.

3. إن الهدف الوسيط للسياسات المالية هو التأثير في عناصر الإنفاق الكلي (الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري +الأنفاق الحكومي+صافي الإنفاق الخارجي). وبمعنى آخر: إدارة الطلب الكلي الفعلي والسيطرة علي تقلباته وبما يمكن من تحقيق المستوى المرغوب للطلب الكلي اللازم لتحقيق الدخل التشغيلي الكامل لمواد المجتمع[18].

2- 3 أدوات السياسة المالية: Fiscal Policy Tools

وتتمثل أدوات السياسة في الإنفاق الحكومي والإعانات والضرائب، ويؤدي تغيير أي منها إلي تغير مستوى الطلب الكلي في المجتمع، وبالتالي يؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي.

وقد يؤثر تغيير الضرائب في الطلب الكلي بصورة غير مباشرة من خلال التأثير في مستوى الاستهلاك والاستثمار اللذان يمثلان مكونين رئيسيين من مكونات الطلب الكلي، وبالتالي يؤثر هذا في مستوى الناتج القومي ومستوى التوظف والمستوى العام للأسعار.

وفي ظل ظروف الركود أو الكساد تركز أهداف السياسات الاقتصادية الكلية علي الارتفاع بمستوى الناتج القومي ومعدل النمو فيه، فضلا عن الارتفاع بمستوى التوظف. ولذا يتم إتباع سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب، مما يؤدي إلي زيادة الطلب الكلي، وبالتالي يزداد كل من مستوى التوظف ومستوى الناتج القومي، ويرتفع معدل النمو الاقتصادي.[11]

3- 4 آثار السياسة المالية : تختلف آثار السياسة الماليّة بناءً على التوجّهات والأهداف الأساسيّة لمواضعيها، حيث تختلف تأثيراتها من فئة إلى أخرى في المجتمع، ومن أهمّ تلك الآثار ما يأتي :

1-تأثير التخفيض الضريبيّ على الطبقة الوسطى، والتى عادةً ما تكون أكبر مجموعة اقتصاديّة في الدولة، حيث تضطر هذه الفئة إلى دفع ضرائب أكثر من الطبقات العليا الأكثر ثراءً في حالات التدهور الاقتصاديّ وارتفاع الضرائب.[4]

2-تسبّب السياسات الماليّة التوسعيّة في زيادة العجز، وبالتالي التقليل من النموّ، واتّباع سياسات التقشّف .[19]

3-تسبّب ارتفاع الأجور في حدوث التضخّم، وبالتالي محاولة تقليص الاقتصاد وإلحاق الضرر بالاقتصاد الكليّ في البلاد .[15]

4-مزايدة المستثمرون على العملة المحليّة، وبالتالي ارتفاع تكلفة التصدير بشكلٍ أكبر من الاستيراد، ممّا يُسبّب التحوّل إلى شراء المزيد من السلع الأجنبيّة، وانخفاض الطلب على السلع المحليّة، وبالتالي حدوث خلل في التوازن التجاري .[10]

ويحدث العكس في ظل ظروف التضخم، حيث يتم اتباع سياسة مالية انكماشية من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب، مما يؤدي إلي انخفاض الطلب الكلي، ويحد هذا من معدلات التضخم.[16]

حيث يجب أن يتراوح النموّ الاقتصاديّ ما بين 2% إلى 3% سنويّاً، وأن تكون معدّلات البطالة الطبيعيّة من 4.7% إلى 5.8%، كما يجب أن يكون التضخّم في مستواه الطبيعي وهو 2%، ومن الأدوات المستخدمة في السياسات الماليّة ما يأت[12]:

الضرائب :تتضمّن الضرائب كلّاً من الدخل والمكاسب الماليّة التي يتمّ الحصول عليها من الاستثمارات، والعقارات، والمبيعات، حيث توفّر الضرائب الدخل الذي يُموّل الحكومة، إلّا أنّها غير مُحبّذة لدى معظم الناس، وذلك لأنّ العديد من الجهات الخاضعة للضريبة تمتلك دخلاً منخفضاً لا يُمكّنها من دفع الضرائب المستحقةّ.[3]

2- 5 الإنفاق الحكوميّ : يشمل الإعانات ومدفوعات التحويل؛ كبرامج الرعاية الاجتماعيّة، ومشاريع الأشغال العامّة، والرواتب الحكوميّة، إذ يذهب جزءاً من الميزانيّة في الحكومات الفيدراليّة إلى برامج المعونات الاجتماعيّة، حيث إنّه كلّما تقدّم السكان في السن كلّما ارتفعت تكاليف الرعاية الطبيّة والضمان الاجتماعيّ الخاصّة بهم.[21] الإنفاق الحكومي يعني بإنفاق الدولة علي السلع والخدمات مثل شراء المعدات الحربية (الدبابات-الطائرات) والانفاق على المرافق العامة والخدمات العامة (الطرق – بناء السدود) ومرتبات القضاة، وضباط الجيش، ورواتب وأجور الموظفين العاملين في الوزارات والهيئات وما إلي ذلك، ويحدد الإنفاق الحكومي الوزن النسبي لكل من القطاع العام والقطاع الخاص في الدولة، ومن خلال تغيير الإنفاق الحكومي يتم التأثير في مستوى الطلب الكلي، وبالتالي في مستوى الناتج القومي ومستوى التوظف

والمستوى العام للأسعار، وتتضمن الضرائب كلاً من الضرائب المباشرة وهي التي تفرض علي دخول الأفراد، والضرائب الغير مباشرة وهي التي تفرض علي السلع والخدمات[21]. نجد أن أهم أنواع أدوات السياسة النقدية تتمثل في الأتي: أ/ أدوات عامة هي عمليات السوق المفتوحة، وآليات سعر الخصم، والرقابة على الاحتياطيات القانونية. ب/ الأدوات الاختيارية فتشمل الرقابة على المتطلبات الحدية لسوق السندات، والرقابة على الائتمان الاستهلاكي والعقاري، وتعليمات كيو (Q)، والاقناع الادبي، واصدار التوجيهات المباشر.[10] والسياسة النقدية تعمل جنباً الى جنب مع السياسة المالية لتحقيق أهداف اقتصادية تفادياً لظاهرة التضخم. وكذلك نجد أن أهم أهداف المالية العامة تتمثل في الأتي: 1/ ضبط الاستهلاك. 2/ تعبئة المدخرات. 3/ توجيه الانفاق العام.[3] الانفاق العام ذو أهمية خاصة، وإحتل مكاناً بارزاً في الدراسات المالية، ليس لأنه وسيلة لاشباع الحاجات العامة فحسب، بل لأنه السبب الوحيد الذي ركزت عليه النظرية التقليدية لحصول الدولة على الايرادات العامة، كما أنه أداة من الأدوات المالية الأخري، ودوره واضح في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. إرتبط الفكر التقليدي في مجموعه بمفهوم الدولة الحارسة، التى تتميز نفقاتها أولاً بضآلة حجمها، أي ضرورة حصر الانفاق العام، وتقييده في أضيق الحدود وتحجيمه، ولعل فكرة الاقتصادي (ساي) وعبارته المشهورة:(إن أفضل النفقات أقلها حجماً)، هي خير ما يعبر عن هذا الاتجاه، وثانياً حياد تلك الانفاق العام، وأن لايؤثر في التوازن الاقتصادي القومي، ولا في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدولة. في ظل هذا الاطار الفكري وعدم تميز التقليديون بين الانفاق العام والانفاق الخاص، إعتبرت النظرية التقليدية كلاً من الانفاق العام والانفاق الخاص انفاقاً استهلاكياً غير منتج، وإهدار للثروة القومية، ولذا يجب أن ينحصر في أضيق الحدود لتقليل الاستهلاك، وزيادة الادخار لتكوين رأس المال وتوجيهه الى الصناعة والزراعة والتجارة لزيادة الانتاج. ومن خلال تطور الدولة وظهور النظرية الكينزية التى تنادي بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بكل ما يتاح لها من أدوات سياسية واقتصادية ومالية لتحقيق أهداف المجتمع، فاتسع نطاق الحاجات العامة، وأصبح مطلوباً من الدولة أن تعدل من سياساتها المالية كلما ما إقتضت الضرورة ذلك، حتى تحقق السياسة الانفاقية نتائجها المتوقعة، وتحول دون وقوع أثار اقتصادية واجتماعية غير متوقعة، واستصحب هذا التطور اهتماماً متزايداً بدراسة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية لكافة أوجه الانفاق العام.[23]

الانفاق العام هو مبالغ نقدية تدفع من خزانة عامةلاشباع حاجات عامة، ويشتمل هذا المفهوم على ثلاثة عناصر هي:1/ مبالغ نقدية 2/ تدفع قيمة الانفاق من خزانة عامة3/الهدف اشباع حاجات عامة تحقق منفعة عامة لايتمتع بها فرد بعينه أو جهة بعينها، وهذا يقتضي الاقتصاد الترشيد في الانفاق العام بمعني عدم التوسع فيه. والتمسك بحياد الانفاق العام وحصره في تمكين الدولة من القيام بنشاطها.[21]

2- 6 مفهوم وقواعد وعوامل الانفاق العام : المفهوم التقليدي للانفاق العام لم تنجح سياسة التدخل التى انتهجها الفكر التجاري في أواخر عهده ونادي الفكر الاقتصادي الطبيعي على الدولة أن تتبع النظام الاقتصادي الطبيعي الحر وعدم التدخل في النشاط الاقتصادي، وانحصر دور الدولة الحارسة التى تقوم بالوظائف التقليدية من الدفاع والامن والعدالة والمرافق العامة. المفهوم الحديث للانفاق العام ونادي بتدخل الدولة، والتخلي عن حيادها التقليدي وذلك بعد انتشار الفكر الكينزي، هذا ما أدي الى زيادة حجم الانفاق العام. قواعد الانفاق العام: 1/ قاعدة المنفعة القصوي 2/ قاعدة الاقتصاد وعدم التبذير.

أهم عوامل الانفاق العام: هي كالأتي : 1/ اشباع حاجة عامة 2/ مستوي النشاط الاقتصادي. 3/ مقدرة الدولة على الحصول على الايرادات العامة.4/ حتمية المحافظة على قيمة النقود.5/ المنفعة الجماعية العامة.[21]

الاسباب الظاهرية لازدياد الانفاق العام : هناك أسباب ظاهرية لازدياد الانفاق العام هي :

1/إنخفاض قيمة النقود (التضخم). 2/ التغيير في القواعد المالية للحسابات الحكومية . 3/ إتساع إقليم الدولة وزيادة عدد الولايات يؤدي الى الانفاق العام.[3]

الاسباب الحقيقية لازدياد الانفاق العام : هناك أسباب حقيقية لازدياد الانفاق العام هي كالأتي:
1/ أسباب إدارية. 2/ أسباب اقتصادية. 3/ أسباب إجتماعية. 4/ أسباب سياسية. 5/ أسباب مالية. 6/ أسباب أمنية ودفاعية.[2]

تبويب النفقات العامة: هنالك نوعين رئيسسين لتبويب الانفاق العام وهما: 1/ التبويب العلمي وهو ينقسم الى الأتي: أولاً التبويب الوظيفي. ثانياً التبويب على حسب نطاق السريان. ثالثاً التبويب على حسب دوريتها وانتظامها. رابعاً التبويب تبعاً لتاثيرها في الانتاج القومي. 2/ التبويب الوضعي: وذلك وفقاً لوضع الميزانية الفصل الأول الرواتب والأجور والبدلات والمعاشات وفوائد ما بعد الخدمة والاستقطاعات الشهرية والأجر الاضافي والرواتب المجمدة.
الفصل الثاني التسيير وتشغيل المصروفات، الفصل الثالث التنمية الاصول غير المالية، الفصل الرابع التحويلات الراسمالية.[21]

3- 7 **التضخم :** يعرف التضخم عموماً على أنه ارتفاع مستمر في الأسعار يعاني منه الاقتصاد. يعرف كاردنير أكلي التضخم (أنه الارتفاع المحسوس في المستوى العام للأسعار أو معدل الأسعار[6]. واستناداً إلى هذا التعريف لا يعتبر من التضخم تلك الحالة التي ترتفع فيها الأسعار بشكل متقطع وغير مستمر، وعندما يكون الارتفاع في الأسعار قليلاً جداً وغير محسوس. ويضيف الأستاذ أكلي قائلا: (يعرف التضخم أنه حالة الارتفاع المستمر في الأسعار وليس الأسعار العالية).
وبعبارة أخرى إن التضخم يعبر عن حالة عدم التوازن ويجب تحليلها وفقا لمعايير حركية وليس بمعايير ساكنة) .[11]
يتفق الاقتصاديون على أن السياسات المالية والنقدية الأقل توسعية، سوف تخفض معدل التضخم في الأجل الطويل.

أنواع التضخم.[15]

1- **التضخم المكبوت :** بمعنى إن الحكومة تستطيع إن تتدخل وتحدد الأسعار كي تمنع القوة التضخمية من تحقيق ارتفاع في الأسعار.
وهذا النوع يصف حالة من ضبط الأسعار من قبل السلطات المسؤولة، بحيث لو تركت الأسعار دون إجراءات مضادة لارتفعت، ولكن تدخل السلطات ثبت الأسعار عند حدود لا تعبر عن واقع الحال وهذه حالة مؤقتة. وإما أن تستطيع السلطات أن تصحح الأوضاع الاقتصادية بإجراءاتها من خلال الأسعار الجبرية والتوزيع بالبطاقات، أو تفلت الأمور ويصبح التضخم متصارعاً أو تتفاقم الأوضاع ويصبح التضخم جامحاً.

2- **التضخم المفتوح** : وهو تدخل الحكومة مباشرة في تحديد مستوى الأسعار أوقات الحروب، وقد لا يحصل مثل هذا التدخل في أوقات السلام حتى لا يؤدي إلى سوء إعادة توزيع الموارد وتخفيض الكفاءة الاقتصادية. إذ أن تحديد أسعار بعض السلع قد يؤدي إلى تخفيض إنتاجها.[12]

3-**التضخم الزاحف :** ويمكن تسميته بالتضخم المعتدل وذلك لان تزايد الأسعار مستمر ولكن معدل التزايد لا يكاد يصل إلى 10% خلال فترة زمنية معينة معقولة أي ليست قصيرة.

4-**التضخم المتسارع :** وهذا النوع يصف تزايد الأسعار بمعدلات أعلي من النوع الأول ولفترات زمنية أقصر.

5-**التضخم الجامح:** وهذا النوع من التضخم يصف تزايد الأسعار وتضاعفها مرات عديدة قد تصل إلى نسب أكثر من 2000% كما حصل في بعض الدول عقب ظروف سياسية أو اقتصادية صعبة.

6-**التضخم المعتدل:** التضخم المعتدل يحدث عندما ترتفع الأسعار ببطء. أنه يمكننا أن نصنف هذا على أنه معدلات سنوية للتضخم تتكون من رقم واحد فعندما تكون الأسعار مستقرة نسبياً، فان الناس يثقون في النقود.

7-**التضخم السريع:** يحدث عندما تبدأ الأسعار في الارتفاع بمعدلات تتكون من رقمين وثلاثة 20% ، 100% ، 200% سنويا.

وحالما ترسخ أقدام التضخم السريع، فتنشأ عنه تشوهات اقتصادية خطيرة بشكل عام. معظم العقود تصبح مربوطة برقم قياسي للأسعار أو بعملة أجنبية مثل الدولار. ونظراً لان النقود تفقد قيمتها بسرعة مع أسعار فائدة حقيقية ناقص 50% أو ناقص 100% سنوياً، فان الناس يتجنبون الاحتفاظ بأي قدر من النقود يزيد عن الحد الأدنى.[17]

حالات التضخم في الاقتصاد المتمثلة في إرتفاع متواصل في المستوى العام للأسعار، ويتمثل دور السياسة المالية أساساً في محاولة تخفيض مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية، وذلك عن طريق إتباع سياسة مالية انكماشية والتي تعتمد على:[15]

1. **تخفيض مستوى الإنفاق العام**: الذي يؤدي الى تفعيل آلية المضاعف والى تخفيض حجم الاستهلاك، مما يؤدي إلى نقص الطلب الكلي، مما يؤدي إلى كبح مستوى الأسعار.
2. **رفع مستوى الضرائب**: يؤدي إلى تخفيض الدخل التصرفي، وبالتالي تخفيض الطلب كما يؤدي تخفيض الطلب إلى كبح مستوى الأسعار.
3. **المزج بين الحالتين**: أي تخفيض مستوى الإنفاق العام وزيادة الضرائب من أجل الخروج من حالة التضخم.

ثالثاً : النتائج التطبيقية للدراسة

1-3 الدراسة التطبيقية التحليلية:

جدول معامل التغاير المحسوب باستخدام الناتج الخارجي للتدرجات

Dependent Variable: INF
Method: ARMA Maximum Likelihood (OPG - BHHH)
Date: 11/24/21 Time: 09:44
Sample: 1990 2017
Included observations: 28
Convergence achieved after 18 iterations
Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0219	2.466257	52.71390	130.0060	C
0.8133	0.239001	2.08E-08	4.97E-09	GX
0.6945	0.398002	4.34E-06	1.73E-06	TAX
0.1666	-1.430532	4.111014	-5.880936	RGDP
0.0091	2.859388	0.188149	0.537990	AR(1)
0.0056	3.068500	166.7405	511.6433	SIGMASQ

39.78782	Mean dependent var	0.679662	R-squared
40.69831	S.D. dependent var	0.606858	Adjusted R-squared
9.516279	Akaike info criterion	25.51827	S.E. of regression
9.801752	Schwarz criterion	14326.01	Sum squared resid
9.603551	Hannan-Quinn criter.	-127.2279	Log likelihood
2.198544	Durbin-Watson stat	9.335481	F-statistic
		0.000070	Prob(F-statistic)

.54	Inverted AR Roots

من نتيجة تقدير العلاقة بين التضخم كمتغير تابع والضرائب والانفاق الحكومي كمتغيرات مستقلة باستخدام المربعات الصغرى العادية أعلاه نلاحظ أن إحصائية F أظهرت المعنوية الكلية للنموذج لأن القيمة الاحتمالية المصاحبة لها(Prob(F-statistic)=0.000070)، أقل من القيمة الحرجة 5% ،أي أن تغيرات الضرائب والانفاق الحكومي لها دور في تغيرات معدلات التضخم(نلاحظ أن العلاقات طردية) ويؤثر بنسبة 70% تقريبا ، كما أظهرت قيمة أحصائيةDurbin-Watson أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي لأن قيمتها تقريبا تساوي الرقم 2 . 3- 2 **اختبار ديكي فولر الموسع(Augmented Dickey –Fuller test(ADF:**

يعد اختبار ديكي فولر الموسع نسخه مطورة من اختبار ديكي فولر (1979)(Dickey and Fuller)(DF)،ويستخدم في نماذج السلاسل الزمنية المعقدة والكبيرة. ففي عام (1981) طور كم من ديكي و فولر ثلاث معادلات انحدار مختلفة لاختبار وجود جذور الوحدة، وسميت هذه المعادلات باختبار ديكي فولر الموسع .تحتوى معادله الانحدار الأولي علي الحد الثابت والاتجاه العام ، في حين تحتوى المعادلة الثانية علي الحد الثابت فقط ، أما المعادلة الثالثة فهي بدون الحد الثابت أو بدون الاتجاه العام، وان حدود الخطأ في المعادلات الثلاث هي خطا عشوائي بتباين متساو، ولغرض اختبار جذور الوحدة فانه يستلزم تقدير واحدة أو أكثر من هذه المعادلات باستخدام طريقه المربعات الصغرى العادية.

(O.L.S)(Ordinary, least, Squares)، ولغرض التوضيح فان معادلة الانحدار التي تحتوى علي الحد الثابت والاتجاه العام

$$\Delta Y_t = \propto + \beta t + \gamma Y_{t-1} + \delta_1 \Delta Y_{t-1} + \cdots + \delta_p \Delta Y_{t-p} + E_t$$

حيث:

Y_tهي السلسلة الزمنية المراد اختبارها.

Δ الفرق الأول للسلسة الزمنية.

$\alpha, \beta, \gamma, \delta$ المعلمات المراد تقديرها.

P عدد الارتدادات الزمنية.

E هو الخطأ العشوائي بوسط حسابي صفر وتباين ثابت وان عناصره غير مرتبطة ظاهريا.

بعد إن يتم تقدير معلمات معادلة الانحدار أعلاه يتم اختبار الفرضيتين الآتيتين:

السلسلة (Y_t) غير مستقرة (Y_t يحتوى علي جذور الوحدة) ، $H_0: \delta < 0$

(السلسلة (Y_t) مستقرة) ، $H_1: \delta = 0$

إذ تقاربت قيم $DF_t = \frac{\hat{\delta}}{SE_{\hat{\delta}}}$ المستخرجة مع قيم (τ) الجدولية (التي اقترحها Mackinnon 1991)، فإذا كانت القيمة المطلقة ل(DF_τ) أكبر من القيمة الجدولية المطلقة، عندئذ نرفض فرض العدم (Null Hypothesis)(H_0)، ونقبل الفرض البديل (Alternative Hypothesis)(H_1)

(أي أن السلسلة (Y_t) مستقرة) ، وبخلافه تعد السلسلة غير مستقرة، ومن ثم يستلزم اخذ الفرق الأول (First Difference) للسلسلة الزمنية ومن ثم إعادة الاختبار ، فإذا كانت غير مستقرة في الفرق الأول يتم اخذ الفرق الثاني واختبارها، وهكذا إلي إن يتم الحصول علي سلسلة مستقرة.[6]

3- 3 تطبيق اختبارات جذور الوحدة لاكتشاف درجه السكون للسلسلة الزمنية للضرائب في السودان خلال الفترة الزمنية 1990-2018م:

Null Hypothesis: D(TAX) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

Prob.*	t-Statistic		
0.0062	-3.917058	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.711457	1% level	Test critical values:
	-2.981038	5% level	
	-2.629906	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر:مخرجات برنامج Eviews10

من النتيجة أعلاه نلاحظ عدم استقرار السلسلة الزمنية الضرائب في مستوها واستقرارها عند الفرق الأول لأن القيمة الاحتمالية المصاحبة لإحصائية ديكي فولر الموسع تساوي (P=0.0062)، وهي أقل من القيمة الحرجة 5%.لذلك نرفض فرض العدم الذي ينص على عدم استقرار سلسلة (TAX)،خلال الفترة 1990-2018م.ونقر بأنه يوجد استقرار عند الفرق الأول لهذه السلسلة خلال فترة الدراسة .

3- 4 تطبيق اختبارات جذور الوحدة لاكتشاف درجه السكون للسلسلة الزمنية للانفاق الحكومي في السودان خلال الفترة الزمنية 1990-2018م:

Null Hypothesis: D(GX,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

Prob.*	t-Statistic		
0.0015	-5.449221	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.498307	1% level	Test critical values:
	-3.658446	5% level	
	-3.268973	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر:مخرجات برنامج Eviews10

من النتيجة أعلاه نلاحظ عدم استقرار السلسلة الزمنية للانفاق الحكومي في مستوها واستقرارها عند الفرق الثانى , لأن القيمة الاحتمالية المصاحبة لإحصائية ديكي فولر الموسع تساوي (P=0.0015) ، وهي أقل من القيمة الحرجة 5%. لذلك نرفض فرض العدم الذي ينص على عدم استقرار سلسلة (GX) ، خلال الفترة 1990-2018م . ونقر بأنه يوجد استقرار عند الفرق الأول لهذه السلسلة خلال فترة الدراسة .

3- 5 تطبيق اختبارات جذور الوحدة لاكتشاف درجه السكون للسلسلة الزمنية للتضخم في السودان خلال الفترة الزمنية 1990-2018م:

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-7.787707	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.699871	1% level	Test critical values:
	-2.976263	5% level	
	-2.627420	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر:مخرجات برنامج Eviews10

من النتيجة أعلاه نلاحظ عدم استقرار السلسلة الزمنية للتضخم في مستوها واستقرارها عند الفرق الأول , لأن القيمة الاحتمالية المصاحبة لإحصائية ديكي فولر الموسع تساوي (P=0.0000)، وهي أقل من القيمة الحرجة 5%. لذلك نرفض فرض العدم الذي ينص على عدم استقرار سلسلة (INF)،خلال الفترة 1990-2018م.ونقر بأنه يوجد استقرار عند الفرق الأول لهذه السلسلة خلال فترة الدراسة , لان أثر السياسة لا يظهر مباشرة إلا بعد فترة من الزمن . ونستنتج من ذلك أن السلاسل الزمنية للدراسة متكاملة من الدرجة الثانية .

بما أن البيانات الأصلية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة عند مستواها ، وقد استقرت جميعها عند أخذ الفروق الثانية ، أي أنها ذات تكامل مشترك من الرتبة (2) ، لذا وقبل إجراء تحليل المتغيرات بواسطة متجه الانحدار الذاتي فانه يتطلب اختبار المتغيرات فيما إذا كان هناك تكامل مشترك فيما بينها(علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة)، خاصة وان البحث يدرس متغيرات اقتصادية ، ولأجل إجراء اختبار التكامل المشترك ، فقد تم تطبيق طريقة جوهانسون (Johansen)، التي تتضمن اختبار الأثر(trace test) (Λ_{trace})، وتعمل هذه الطريقة علي تحديد عدد متجهات التكامل المشترك.

3- 6 اختبار التكامل المشترك: CO-integration Test

جرا نجر هو أول من أشار إلي مفهوم التكامل المشترك ((Granger(1969) : إذ عرفه علي انه توازنية طويلة الأجل (Stable Long-run equilibrium relationship) بين المتغيرات ، ومن ثم وسع هذا المفهوم كل من جرا نجر وانجل (Engle-Granger(1987) وكذلك جوهانسون ((Johansen (1994,1991,1988) ، إذ يطلق علي السلسلة أنها ذات تكامل مشترك من الرتبة (d)، إذا استقرت السلسلة بعد اخذ (d) من الفرو قات ،فمثلا إذا استقرت السلسلة بعد اخذ الفرق الأول لها، فيطلق عليها أنها ذات تكامل مشترك من الرتبة الأولي ، وهكذا.

إن تحليل التكامل المشترك الذي قدمه جرا نجر وانجل يقوم علي انه إذا كانت بيانات المتغيرين (y_t) و(x_t) ذات التكامل من الدرجة نفسها ((I(d)) ، وإذا كان بالإمكان توليد نماذج خطية من سلسلة البواقي($E_t = y_t + \alpha + x_t$) الناتجة من نموذج العلاقة الخطية بين المتغيرين ذات التكامل من الدرجة الصفرية((I(0))، فان متغيرات النموذج ستكون ذات تكامل من الدرجة نفسها ((I(d)) . وعلية فهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل . أما تحليل التكامل المشترك الذي قدمه جوهانسون، فهو أكثر شمولية من اختبار جرا نجر وانجل،لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين.

إن وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية يؤدي إلي تقديرات وهمية (Spurious estimates) لمعلمات الانحدار المقدرة ، عليه يتطلب إضافة مقدار الخطأ إلي المعادلات،وهو ما يسمي نموذج متجه تصحيح الخطأ(Vector Error Correlation Model)(VECM).[5]

3- 7 تطبيق اختبار جوهانسون لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة(الانفاق الحكومي والتضخم وسعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي) خلال الفترة 1990-2018م:

Date: 11/23/21 Time: 11:54
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: GX INF REER RGDP
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0000	47.85613	139.6778	0.988620	None *
0.2314	29.79707	23.30534	0.455904	At most 1
0.5224	15.49471	7.480979	0.247269	At most 2
0.7570	3.841466	0.095751	0.003676	At most 3

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0000	27.58434	116.3724	0.988620	None *
0.2353	21.13162	15.82436	0.455904	At most 1
0.4446	14.26460	7.385229	0.247269	At most 2
0.7570	3.841466	0.095751	0.003676	At most 3

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر:مخرجات برنامج Eviews10

- يتضح من النتيجة أعلاه التي توضح اختبار جوهانسون للتكامل المشترك ، يتضح معنوية Λ_{trace} عندما (r=0) عليه سيتم رفض فرض العدم لاختبار الأثر القائل إن (r=0)، بعني أنه لا يوجد تكامل مشترك بين(الانفاق الحكومي والتضخم)،و نستخلص من هذه النتيجة انه يوجد تكامل مشترك بين هذه المتغيرات (أي توجد علاقة توازنية طويلة الأجل)، مما يعني أن المتغيرات لا تبتعد عن بعضها البعض بحيث تظهر سلوكا متشابهاً. ومن ثم فانه يجب تقدير هذه العلاقة بنموذج تصحيح الخطأ .

3- 8 تطبيق اختبار جوهانسون لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة(الضرائب والتضخم وسعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي) خلال الفترة 1990-2018م:

Date: 11/23/21 Time: 11:56
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: TAX RGDP INF REER
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0000	47.85613	123.4093	0.982360	None *
0.5343	29.79707	18.43161	0.349628	At most 1
0.5492	15.49471	7.246147	0.240616	At most 2
0.7646	3.841466	0.089691	0.003444	At most 3

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0000	27.58434	104.9777	0.982360	None *
0.6287	21.13162	11.18547	0.349628	At most 1
0.4708	14.26460	7.156456	0.240616	At most 2
0.7646	3.841466	0.089691	0.003444	At most 3

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر:مخرجات برنامج Eviews10

- يتضح من النتيجة أعلاه التي توضح اختبار جوهانسون للتكامل المشترك ، يتضح معنوية Λ_{trace} عندما (r=0) عليه سيتم رفض فرض العدم لاختبار الأثر القائل إن (r=0)، بعني أنه لا يوجد تكامل مشترك بين(الضرائب والتضخم)،و نستخلص من هذه النتيجة انه يوجد تكامل مشترك بين هذه المتغيرات (أي توجد علاقة توازنية طويلة الأجل)، مما يعني أن المتغيرات لا تبتعد عن بعضها البعض بحيث تظهر سلوكا متشابهاً. ومن ثم فانه يجب تقدير هذه العلاقة بنموذج تصحيح الخطأ .

3- 9 اختبار سببية جر انجر Granger Causality:

اقترح(1969) Granger معيار تحديد العلاقة السببية التي ترتكز على العلاقة سلسلتين زمنيتين $Y2t$ و $Y1t$ الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية، حيث إذا كانت تحتوي $Y1t$ وكانت السلسلة ، tتعبران عن تطور ظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن ، $Y2t$ على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة للسلسلة في هذه الحالة إذن نقول عن متغيرة سببية إذا كانت تحتوي على معلومات ، $Y2t$ تسبِّب $Y1t$ نقول أن تساعد على تحسين التوقع لمتغيرة أخري, يستخدم اختبار Granger في التأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة أو استرجاعية Feedback أو علاقة تبادلية بين متغيرين، وذلك في حالة وجود بيانات سلسلة زمنية. ومن المشاكل التي توجد في هذه الحالة أن بيانات السلسلة الزمنية لمتغير ما , كثيرا ما تكون مرتبطة، أي يوجد ارتباط ذاتي بين قيم المتغير الواحد عبر الزمن، ولاستبعاد أثر هذا الارتباط الذاتي إن وجد، يتم إدراج قيم نفس المتغير التابع لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية في علاقة السببية المراد قياسها، يضاف إلى ذلك إدراج قيم المتغير التفسيري الآخر لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية أيضاً، وذلك باعتبار أن السبب يسبق النتيجة في الزمن.[22]

3- 10 تطبيق جر انجر لاختبار السببية بين متغيرات الدراسة(الضر ائب، وسعر الصرف الحقيقي الفعال،والتضخم، الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي)،خلال الفترة 1990-2018م

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 11/23/21 Time: 11:58
Sample: 1990 2018
Lags: 7

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.1441	2.48242	21	RGDP does not Granger Cause TAX
0.0653	3.71605		TAX does not Granger Cause RGDP
0.9986	0.07245	21	INF does not Granger Cause TAX
0.0057	10.2600		TAX does not Granger Cause INF
0.7385	0.60359	21	REER does not Granger Cause TAX
0.0251	5.68573		TAX does not Granger Cause REER
0.9958	0.10596	22	INF does not Granger Cause RGDP
0.2639	1.64395		RGDP does not Granger Cause INF
0.7282	0.62007	22	REER does not Granger Cause RGDP
0.6634	0.71819		RGDP does not Granger Cause REER

0.0402	4.14271	22	REER does not Granger Cause INF
0.4563	1.08988	INF does not Granger Cause REER	

المصدر:مخرجات برنامج Eviews10

من نتائج جرانجر لاختبار السببية أعلاه نجد أنه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد من الضرائب(TAX) للتضخم(INF) خلال فترة الدراسة 1990-2018م لان القيمة الاحتمالية المصاحبة للإحصائية التي اعتمد عليها جرانجرF-Statistic أقل من القيمة الحرجة 5%.

Prob	0.0057	TAX does not Granger Cause INF

3- 11 تطبيق جرانجر لاختبار السببية بين متغيرات الدراسة(الانفاق الحكومي، وسعر الصرف الحقيقي الفعال،والتضخم، الناتج المحلي الاجمالي الخقيقي)،خلال الفترة 1990-2018م

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 11/23/21 Time: 12:00
Sample: 1990 2018
Lags: 7

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.7282	0.62007	22	REER does not Granger Cause RGDP
0.6634	0.71819	RGDP does not Granger Cause REER	
0.9958	0.10596	22	INF does not Granger Cause RGDP
0.2639	1.64395	RGDP does not Granger Cause INF	
0.0490	4.24546	21	GX does not Granger Cause RGDP
0.0091	8.58194	RGDP does not Granger Cause GX	
0.4563	1.08988	22	INF does not Granger Cause REER
0.0402	4.14271	REER does not Granger Cause INF	
0.0003	28.7045	21	GX does not Granger Cause REER
0.8107	0.49465	REER does not Granger Cause GX	
0.0399	4.65407	21	GX does not Granger Cause INF
0.4142	1.21482	INF does not Granger Cause GX	

المصدر:مخرجات برنامج Eviews10

من نتائج جرانجر لاختبار السببية أعلاه نجد أنه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد من الانفاق الحكومي(GX) للتضخم(INF) خلال فترة الدراسة 1990-2018م لان القيمة الاحتمالية المصاحبة للإحصائية التي اعتمد عليها جرانجرF-Statistic أقل من القيمة الحرجة 5%.

Prob	0.0399	GX does not Granger Cause INF

مفهوم نموذج الإبطاء الزمني :هو النموذج الذي يحتوي على قيم متغيرات مبطئة زمنياً سواء كانت تلك المتغيرات خارجية أم داخلية من بين المتغيرات التي يحتويها النموذج. أن المتغيرات المتباطئة زمنياً يتم تضمينها في النماذج الاقتصادية لثلاثة أسباب هي: الأسباب النفسية أو السيكولوجية : وهذه الأسباب تتعلق بالعادات والتقاليد المؤثرة في سلوك الفرد أو المؤسسات الاقتصادية ومن الامثلة عليها هي دالة الاستهلاك . أسباب فنية أو تكنولوجية : وهذه تتعلق بالطبيعة الفنية أو التقنية للعملية الإنتاجية . أسباب مؤسسية : وهذه تتعلق بالقوانين والتشريعات الحكومية مثل الضرائب.[5]

3- 12 تطبيق اختبار الحدود في نموذج (ARDL) لاختبار العلاقة طويلة المدى بين التضخم والضرائب وسعر الصرف الحقيقي الفعلي والناتج المحلي الاجمالي في السودان خلال الفترة 1990-2018م:

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(INF)
Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 11/23/21 Time: 12:08
Sample: 1990 2018
Included observations: 24

Conditional Error Correction Regression

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0060	5.309892	60.37144	320.5658	C
0.0008	-9.015560	0.152416	-1.374114	INF(-1)*
0.6063	-0.558401	0.889901	-0.496921	REER(-1)
0.1000	2.131781	3.25E-06	6.93E-06	TAX(-1)
0.0425	-2.937325	2.758961	-8.103965	RGDP(-1)
0.0159	4.013701	0.202221	0.811656	D(INF(-1))
0.0022	6.965881	0.162268	1.130340	D(INF(-2))
0.0043	5.830978	0.099790	0.581871	D(INF(-3))
0.1197	-1.973519	0.606067	-1.196084	D(REER)
0.0060	-5.313102	0.519428	-2.759774	D(REER(-1))
0.4117	-0.915630	0.060711	-0.055589	D(REER(-2))
0.1630	1.707078	0.071635	0.122286	D(REER(-3))
0.1043	2.094594	1.02E-06	2.14E-06	D(TAX)
0.6522	0.486306	3.37E-06	1.64E-06	D(TAX(-1))
0.0365	3.092413	2.99E-06	9.25E-06	D(TAX(-2))
0.0375	3.064085	2.30E-06	7.05E-06	D(TAX(-3))
0.0168	-3.952429	5.327544	-21.05674	D(RGDP)
0.0211	-3.685027	10.01708	-36.91319	D(RGDP(-1))
0.0093	-4.703181	7.697909	-36.20466	D(RGDP(-2))
0.0138	-4.191066	5.697037	-23.87666	D(RGDP(-3))

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.6030	-0.563751	0.641472	-0.361630	REER
0.0845	2.282751	2.21E-06	5.04E-06	TAX
0.0324	-3.217007	1.833254	-5.897591	RGDP
0.0013	8.088474	28.84215	233.2890	C

EC = INF - (-0.3616*REER + 0.0000*TAX -5.8976*RGDP + 233.2890)

Null Hypothesis: No levels relationship F-Bounds Test

I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
	Asymptotic: n=1000			
3.2	2.37	10%	20.64989	F-statistic
3.67	2.79	5%	3	K
4.08	3.15	2.5%		
4.66	3.65	1%		
5.966	4.614	1%		

المصدر:مخرجات برنامج Eviews10

أثبت نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL أن التضخم اعتمد علي قيمه السابقة والقيم السابقة للضرائب للجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي , وذلك لأن القيمة الاحتمالية لإحصائية (t) أقل من القيمة الحرجة المعيارية 5% لهذه المتغيرات . مما يعني وجود ارتباط تسلسلي لهذين المتغيرين . وبما أن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستويات المعنوية (1% ،5%،10%) نقبل الفرضية البديلة التي تنص علي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة (التضخم والضرائب) خلال الفترة(1990-2018م) , مما يعني أن المتغيرات لا تبتعد عن بعضها البعض بحيث تظهر سلوكا متشابهاً.

3- 13 تطبيق اختبار في نموذج (ARDL) لاختبار الانحدار الذاتي بين التضخم والانفاق الحكومي وسعر الصرف الحقيقي الفعلي والناتج المحلي الاجمالي في السودان خلال الفترة 1990-2018م:

Dependent Variable: INF
Method: ARDL
Date: 11/24/21 Time: 00:58

Sample (adjusted): 1994 2017
Included observations: 24 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): GX REER RGDP
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 500
Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 3)

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1327	1.794410	0.200375	0.359554	INF(-1)
0.0140	3.698909	0.151810	0.561532	INF(-2)
0.1780	-1.566425	0.163600	-0.256267	INF(-3)
0.0646	-2.362048	0.146113	-0.345127	INF(-4)
0.2746	-1.226557	1.20E-08	-1.47E-08	GX
0.1359	1.776035	1.85E-08	3.29E-08	GX(-1)
0.0241	3.195063	1.80E-08	5.76E-08	GX(-2)
0.2505	1.299304	3.01E-08	3.91E-08	GX(-3)
0.0260	-3.130048	1.85E-08	-5.80E-08	GX(-4)
0.2268	-1.377556	0.795356	-1.095648	REER
0.0286	-3.044947	1.346562	-4.100212	REER(-1)
0.0051	4.758883	0.728100	3.464941	REER(-2)
0.0653	2.352594	0.102922	0.242135	REER(-3)
0.1854	1.534769	0.108901	0.167138	REER(-4)
0.1070	1.962173	5.128557	10.06312	RGDP
0.2758	1.223102	5.215809	6.379466	RGDP(-1)
0.0788	-2.203091	5.179628	-11.41119	RGDP(-2)
0.0805	-2.185563	5.921264	-12.94130	RGDP(-3)
0.2019	1.468598	116.2867	170.7784	C

29.43163	Mean dependent var	0.980952	R-squared
32.86546	S.D. dependent var	0.912381	Adjusted R-squared
7.402684	Akaike info criterion	9.728355	S.E. of regression
8.335310	Schwarz criterion	473.2045	Sum squared resid
7.650110	Hannan-Quinn criter.	-69.83221	Log likelihood
1.803463	Durbin-Watson stat	14.30553	F-statistic
		0.003987	Prob(F-statistic)

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر:مخرجات برنامج Eviews10

أثبت نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL أن التضخم اعتمد علي قيمه السابقة والقيم السابقة للضرائب للجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي , وذلك لان القيمة الاحتمالية لإحصائية (t) أقل من القيمة الحرجة المعيارية 5% لهذه المتغيرات . مما يعني وجود ارتباط تسلسلي لهذين المتغيرين . وبما أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية F أقل

Prob(F-statistic)	0.003987

من القيمة الحرجة 5% نقبل الفرضية البديلة التي تنص علي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة (التضخم والانفاق الحكومي) خلال الفترة(1990-2018م) مما يعني أن المتغيرات لا تبتعد عن بعضها البعض بحيث تظهر سلوكا متشابهاً.

3- 14 تقدير نموذج تصحيح الخطأ بهدف تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين التضخم والضرائب وسعر الصرف الحقيقي الفعلي والناتج المحلي الاجمالي في السودان خلال الفترة 1990-2018م:

Vector Error Correction Estimates
Date: 11/23/21 Time: 12:10
Sample (adjusted): 1993 2017
Included observations: 25 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

			CointEq1	Cointegrating Eq:
			1.000000	INF(-1)
			-3.38E-05	TAX(-1)
			(4.4E-06)	
			[-7.71011]	
			7.183449	REER(-1)
			(1.51761)	
			[4.73341]	
			2.460514	RGDP(-1)
			(2.93133)	
			[0.83939]	
			-459.5619	C
D(RGDP)	D(REER)	D(TAX)	D(INF)	Error Correction:
-0.001206	-0.132481	-24462.33	-0.168826	CointEq1
(0.00224)	(0.01928)	(12635.6)	(0.08799)	
[-0.53942]	[-6.87081]	[-1.93599]	[-1.91865]	
0.004582	0.119799	33952.14	-0.367936	D(INF(-1))

(0.00598)	(0.05161)	(33822.2)	(0.23553)	
[0.76571]	[2.32114]	[1.00384]	[-1.56215]	
0.006912	0.081538	43150.41	0.106687	D(INF(-2))
(0.00596)	(0.05138)	(33672.3)	(0.23449)	
[1.16024]	[1.58685]	[1.28148]	[0.45498]	
6.42E-08	-2.39E-06	-0.716651	-5.99E-06	D(TAX(-1))
(8.4E-08)	(7.2E-07)	(0.47493)	(3.3E-06)	
[0.76445]	[-3.29518]	[-1.50897]	[-1.81020]	
9.24E-08	-1.74E-06	-0.383757	-3.01E-06	D(TAX(-2))
(6.5E-08)	(5.6E-07)	(0.36459)	(2.5E-06)	
[1.43197]	[-3.12341]	[-1.05258]	[-1.18396]	

المصدر:مخرجات برنامج Eviews10

أثبت نموذج تصحيح الخطأ أن التضخم اعتمد علي قيمه السابقة والقيم السابقة للضرائب وذلك لان إحصائية (t) أكبر من أو بتساوي تقريبا الرقم 2 لكل معالم المتغيرات.

3- 15 تقدير نموذج تصحيح الخطأ بهدف تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين التضخم والانفاق الحكومي وسعر الصرف الحقيقي الفعلي والناتج المحلي الاجمالي في السودان خلال الفترة 1990-2018م:

Vector Error Correction Estimates
Date: 11/23/21 Time: 12:11
Sample (adjusted): 1993 2017
Included observations: 25 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	CointEq1	Cointegrating Eq:
	1.000000	INF(-1)
	-1.19E-07	GX(-1)
	(1.9E-08)	
	[-6.20836]	
	3.355179	REER(-1)
	(0.91848)	
	[3.65298]	
	12.20953	RGDP(-1)
	(1.70757)	
	[7.15022]	

			-364.3799	C
D(RGDP)	D(REER)	D(GX)	D(INF)	Error Correction:
-0.009349	-0.203317	-10513658	-0.512770	CointEq1
(0.00607)	(0.05491)	(3819017)	(0.20300)	
[-1.54099]	[-3.70274]	[-2.75297]	[-2.52602]	
0.007914	0.170537	8901589.	-0.173817	D(INF(-1))
(0.00722)	(0.06535)	(4544887)	(0.24158)	
[1.09609]	[2.60974]	[1.95859]	[-0.71951]	
0.010320	0.074935	5776346.	0.194526	D(INF(-2))
(0.00681)	(0.06167)	(4288926)	(0.22797)	
[1.51467]	[1.21517]	[1.34680]	[0.85329]	
-1.63E-10	-6.31E-09	-0.624345	-6.28E-08	D(GX(-1))
(9.2E-10)	(8.3E-09)	(0.57679)	(3.1E-08)	
[-0.17815]	[-0.76091]	[-1.08245]	[-2.04994]	
-6.83E-10	-3.14E-09	-0.651370	-3.13E-08	D(GX(-2))
(6.6E-10)	(5.9E-09)	(0.41306)	(2.2E-08)	
[-1.04142]	[-0.52941]	[-1.57692]	[-1.42665]	

المصدر:مخرجات برنامج Eviews10

أثبت نموذج تصحيح الخطأ أن التضخم اعتمد علي قيمه السابقة والقيم السابقة الانفاق الحكومي وذلك لان إحصائية (t) أكبر من أو بتساوي تقريبا الرقم 2 لكل معالم المتغيرات.

اختبارات تحليل السياسات عن طريق الصدمات العشوائية ومكونات التباين impulse , variance decomposition.

توضح هذه الاختبارات اتجاه مدى استجابة تغيرات (التضخم والانفاق الحكومي وسعر الصرف الحقيقي الفعلي والناتج المحلي الاجمالي)، وفقاً لتغيرات بعضها البعض في السودان خلال الفترة 1990-2018م:

نلاحظ أن استجابة تغيرات التضخم لنفسها واستجابة تغيرات الانفاق الحكومي في نفس الاتجاه متصاعدة خلال فترة الدراسة، مما يعني أن المتغيرات لا تبتعد عن بعضها البعض بحيث تظهر سلوكا متشابهاً.

تقدير قوة الدفع ومكونات التباينvariance decomposition و توضح هذه الاختبارات اتجاه مدى استجابة تغيرات (التضخم والضرائب وسعر الصرف الحقيقي الفعلي والناتج المحلي الاجمالي)، وفقا لتغيرات بعضها البعض في السودان خلال الفترة 1990-2018م: نلاحظ أن استجابة تغيرات التضخم أدت لتغيرات الضرائب في نفس الاتجاه , مما يدل على أن السلاسل الزمنية للمتغيرات لا تبتعد عن بعضها البعض بحيث تظهر سلوكاً متشابهاً.

خاتمة :

هذه الدراسة دراسة قياسية لتقويم دور أدوات السياسة المالية لمعالجة مشكلة التضخم في السودان , وذلك باستخدام النماذج القياسية لمعرفة ما مدي الدور الذي تلعبه هذه الادوات في تخفيف حدة التضخم , عبر الانفاق الحكومي ,

والضرائب , وأن المتغيرات الاقتصادية تتغيير وفقا لتغيرات بعضها البعض في السودان خلال فترة الدراسة , مما يدل على أن السلاسل الزمنية للمتغيرات لاتبتعد عن بعضها البعض بحيث تظهر سلوكاً متشابهاً . كما أكدت الدراسة أن الانفاق العام والضرائب لم تؤدي دور في معالجة التضخم , والعلاقة بينهما كانت في اتجاه واحد مع التضخم , ورأي الباحثان أن الادوات لم تعالج مشكلة التضخم نتيجة للخلل الواضح في الانفاق العام والضرائب . كما أن الدراسة أسفرت عن نتائج حقيقية . وأوصت بتوصيات تساعد السلطات المسؤولة في وضع وتنفيذ السياسات المالية والنقدية , بما يضمن فاعلية أدوات السياسة المالية في معالجة مشكلة التضخم .

النتائج التى توصلت اليها الدراسة :

1.عدم استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة (التضخم ، الانفاق الحكومي ، الضرائب) عند مستواها، واستقرارها بعد أخذ الفروق خلال فترة الدراسة .

2.أثبت جوهانسون التكامل المشترك بين التضخم والانفاق الحكومي خلال فترة الدراسة .

3.أثبت جوهانسون التكامل المشترك بين التضخم والضرائب خلال فترة الدراسة .

4.أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن التضخم اعتمد علي قيمه السابقة والقيم السابقة لكل من الانفاق الحكومي .

5.أوضح نموذج تصحيح الخطأ أن التضخم اعتمد علي قيمه السابقة والقيم السابقة للضرائب في السودان خلال فترة الدراسة .

6. أثبتت الدراسة وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين الضرائب(TAX) والتضخم(INF) خلال فترة الدراسة 1990-2018م لان القيمة الاحتمالية المصاحبة للإحصائية التي اعتمد عليها جرانجر F-Statistic أقل من القيمة الحرجة 5%.

7. أثبتت الدراسة وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين الانفاق الحكومي(GX) التضخم(INF) خلال فترة الدراسة 1990-2018م لان القيمة الاحتمالية المصاحبة للإحصائية التي اعتمد عليها جرانجر F-Statistic أقل من القيمة الحرجة 5%.

8.أثبتت الدراسة أن أدوات السياسة المالية غير فاعلة وليس لها دور في معالجة مشكلة التضخم وذلك من خلال نتيجة تقدير العلاقة بين التضخم كمتغير تابع والضرائب والانفاق الحكومي كمتغيرات مستقلة باستخدام المربعات الصغرى العادية لاحظنا أن إحصائية F أظهرت المعنوية الكلية للنموذج لأن القيمة الاحتمالية المصاحبة لها(Prob(F-statistic)=0.000070)، أقل من القيمة الحرجة 5% ،أي أن تغيرات الضرائب والانفاق الحكومي ليس لها دور في تغيرات معدلات التضخم(نلاحظ أن العلاقات طردية) ، كما أظهرت قيمة أحصائيةDurbin-Watson أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي لأن قيمته تقريباً تساوي الرقم 2.

توصلت الدراسة الى التوصيات الأتية :

1.تقويم ومراقبة سياسة التحرير الاقتصادي(مراقبة حركة الأسعار في السوق) وتفعيل السياسات النقدية والمالية لتخفيض حدة التضخم التي تقلل من قيمه النقود.

2.وضع سياسات اقتصادية تعمل علي تقوية قاعدة الإنتاج بغرض تشجيع إنتاج ووفرة السلع الرئيسة للصادرات وذلك بزيادة الانتاج والانتاجية , وإحلال الواردات لكبح جماح الطلب المحلي , بغرض إحتواء نمو الواردات وتخفيف حدة الضغوط التضخمية ، وتعمل علي خلق بيئة ملائمة لتدفقات متزايدة لتحويلات السودانيين العاملين بالخارج.

3.ينبغي أن يكون الانفاق الحكومي على المشاريع الانتاجية , بدلا من الانفاق الاستهلاكي البذخي على هيكل الحكم والاجور والمواهي والمصروفات التشغيلية.

4. الاهتمام بتفعيل الضرائب المباشرة على الانتاج , بدلا من الضرائب غير المباشرة التى تفرض على السلع والخدمات التى يعتمد عليها السودان .

لائحة المراجع:

1. أبوعزوم اللافي عبدالرحيم , محمد مصباح سعيد(2019) , أثر السياسات المالية والنقدية علي معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2014-2019
2. أحمد زهير شامية (1991) , المالية العامة , عمان , ص 205 .
3. أحمد زهير شامية , خالد الخطيب (1991) , أسس المالية العامة , دار وائل للنشر , عمان , ص 190 .
4. حميد عبيد (2017م) ، الاقتصاد القياسي ، , دار الكتب موزعون وناشرون ، الطبعة الأولى , العراق .
5. خلف الله أحمد محمد عربي (2009م) ، الاقتصاد القياسي المتقدم ، ،جي تاون للكمبيوتر، الطبعة الأولى , الخرطوم , السودان .
6. خلف الله احمد محمد عربي، (2009م)الاقتصاد القياسي المالي، ،الطبعة الثانية،جي تاون لأعمال الكمبيوتر.
7. دلال سمينة (2014) دراسة تحليل السياسات الاقتصادية علي تنمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة في ظل الاصلاحات الاقتصادية , دراسة حالة الجزائر(1989-2011) .
8. سارة محمد أحمد عبدالرحيم (2019) وأخرون دراسة بعنوان: أثر السياسات المالية والنقدية على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2014-2019 .
9. الشاذلي عيسي حمد (2003) , أثر السياسات المالية والنقدية على ميزان المدفوعات السوداني , دراسة لنيل درجة الكتوراة , غير منشورة , السودان , الخرطوم .
10. صلاح محمد ابراهيم أحمد , (2009) , دور السياسات المالية في التنمية الاقتصادية بولاية النيل الابيض , 1995 – 2005 م , دراسة لنيل درجة الدكتوراة , جامعة بخت الرضا , السودان , غير منشورة , الدويم .
11. ضياء مجيد، (2002م) ، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسه شباب الجامعة، 40 شارع الدكتور مصطفي شرفة.
12. عبد القادر محمد عبد القادر عطية (2000)،الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للنشر،ص689،ص690).
13. عبد الوهاب عثمان شيخ موسي ، (2001م) , منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان، الطبعة الثانية، شركة مطابع السودان للعملات المحدودة، الخرطوم
14. علي محمد(2013 م) وآخرون : دراسة أثر السياسة المالية والنقدية علي النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية علي الاقتصاد المصري خلال الفترة 1991-2013م .
15. غازي حسين عناية(2006),التضخم المالي,مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية , ص 22 .
16. فاروق بن صالح الخطيب (1435هـ) ، وعبدالعزيز بن أحمد دياب،دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية ، جامعة الملك عبدالعزيز, المملكة العربية السعودية , جدة .
17. كامل بكري(1995) , الاقتصاد الدولي , التجارة والتمويل , مؤسسة شباب الجامعة , الاسكندرية.
18. محمد أحمد الأفندي ،(2012م) , مبادئ الاقتصاد الكلي , جامعة العلوم التكنواوجية ، الطبعة الثانية ، اليمن .

19. محمد الحسن المكاوي، (2005م) "المتغيرات والمستجدات في النظام الاقتصادي والإنمائي بالسودان" ، الطبعة الأولي، المركز القومي للإنتاج الإعلامي، سلسلة إصدارات الوعد الحق، إصدارة رقم (7)، الخرطوم.
20. محمد زكي المسير (1990) , اقتصاديات النقود , دار النهضة العربية , القاهرة , ص 104 .
21. محمد زكي المسيُّر (1990) , نفقات الدولة , دار النهضة العربية , القاهرة , ص 131 . 22.محمد شيخي (2011م)، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات.
22. محمد سعيد فرهود (1981) , مبادئ المالية العامة ,دار النشر جامعة حلب,سوريا ,ص 18

دور وأثر برامج التنمية البشرية والمجتمع المدني على التنمية الترابية
حالة منطقة الغرب- المغرب

The role and Impact of Human Development Programs and Civil Society on Territorial Development, the case of the Gharb-Morocco

عرشان أحمو، ابتسام بنفضول، ربيعة البوعناني

دكاترة باحثين، مختبر التراب، البيئة والتنمية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل القنيطرة، المغرب

الملخص:

الحديث عن التنمية المحلية، ينطلق من المجال المحلي بكل مكوناته التاريخية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية؛ ورصد مؤهلاته، وكذلك معيقاته ومكامن ضعفه.

إن التدبير المحكم للموارد المحلية البشرية والمالية واللوجستيكية والتكنولوجية؛ وبالنظر إلى الإكراهات والتحديات المتنامية، وتزايد مطالب وانتظارات الساكنة المحلية؛ تفرض وبإلحاح مسألة رفع هذه الإكراهات ومعالجة الإختلالات؛ في أفق تحسين مستوى عيش السكان بالوسطين الحضري والقروي وتجويد الخدمات الإجتماعية، البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية؛ في إطار بلورة رؤية مبتكرة ومساهمة فاعلة لمصالح الدولة والمجتمع المدني، في مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية.

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية، برامج التنمية البشرية، دور المجتمع المدني، المغرب.

Abstract

Local development is part of the local territory with all its historical, social, cultural, political and environmental components; And watch out for his qualifications, as well as his obstacles and weaknesses.

Optimal management of local human, financial, logistical and technological resources; Given the growing constraints and challenges, and the growing demands and expectations of the local population; Urgently impose the issue of lifting these constraints and resolving imbalances; With a view to improving the standard of living of the population in urban and rural areas and improving social services, infrastructure and basic equipment ; as part of the development of an innovative vision and an effective contribution to the interests of the State and civil society, in economic, social and human development projects.

Key words: development, human development programs, role of civil society, Morocco.

مقدمة:

يتم الحديث عن التنمية المحلية كمنهج منسجم، وكمشروع شامل ومتكامل، ينطلق من المجال المحلي آخذا في الإعتبار، كل مكوناته التاريخية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية[1]. إذ تفضي هذه المقاربة إلى رصد مؤهلات المجال المحلي[2]، وكذلك معيقاته ومكامن ضعفه؛ مع الارتكاز على التضامن بين كل الأطراف المساهمة في التنمية؛ عبر المشاورة والاشراك الفعلي للسكان المحليين في تصور وإنجاز وتتبع أي مشروع تنموي يهمهم.

ويفترض ذلك، إتباع منهج محكم في تدبير الموارد المحلية البشرية والمالية واللوجستيكية والتكنولوجية...، فضلا عن تحويل عدد من الإختصاصات، وكذلك الإعتمادات المالية، من المركز إلى المستوى المحلي؛ ضمن تطوير اللاتمركز واللامركزية...وهكذا ظهرت مفاهيم جديدة كالتنمية بالمشاركة والتنمية المندمجة والتنمية من الداخل...وكلها مفاهيم مرتبطة بالمجال المحلي[3].

وبموازاة مع التطورات التي عرفها المغرب على عدة أصعدة اقتصادية واجتماعية، تبرز مجموعة من الإكراهات؛ ويزداد ثقل هذه التحديات، بتنامي حاجيات الأفراد، في ظل تزايد ظهور مطالب وانتظارات جديدة للساكنة، وبروز فاعلين جدد، في ظل التحولات المتسارعة المحلية والوطنية؛ مما يجعل من مسألة رفع هذه الإكراهات ومعالجة الإختلالات أمرا ذي راهنية كبرى؛ في أفق الرفع من مستوى عيش السكان بالوسطين الحضري والقروي وتحسين الخدمات الإجتماعية، البنيات التحتية والتجهيزات، الكهرباء، الخدمات الصحية والتعليمية، تدعيم القطاعات المنتجة.

ستعالج هذه المقالة دور وأثر برامج التنمية البشرية والجتمع المدني على الساكنة بالمجال المدروس، عبر بسط:

- مختلف الأدوار والتدخلات المؤساستية، والمتمثلة أساسا في برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛ هذا الورش الملكي الرائد والذي يتطور باستمرار من أجل المساهمة في التنمية السوسيو- اقتصادية للمملكة.
- المنظمات غير الحكومية وما تمثله من أدوار هامة كشريك أساسي في التنمية والتأطير، والتي تزايد دورها خلال السنوات القليلة الأخيرة، في تعبئة وتأطير الساكنة المحلية. إذ يقوم المجتمع المدني بدور أساسي في التطور داخل المجتمع؛ فجمعيات المجتمع المدني تعمل داخل وبين السكان لتعزيز القدرات الذاتية على المستوى الاجتماعي، الثقافي والاقتصادي.

1- تعريف التنمية:

ارتبطت التنمية لوقت طويل بمفاهيم تخصصية تتعلق أساسا بالتنمية الاقتصادية وتحقيق النتائج المالية والمحاسبية، في مرحلة لاحقة تحقيق تنمية إنسانية أوبشرية شاملة مستدامة ومندمجة.

وإذا كانت التنمية قد ارتبطت في السابق مع مجهود محاربة التخلف ومعالجة آثاره والتخلص من "الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المزرية"، فإن حصر التنمية في هذه المجالات تعتبر تضييقا من مجالات تطبيق التنمية الشاملة والمستدامة والمندمجة. ونستحضر هنا المخططات الاقتصادية والاجتماعية التي تبناها المغرب منذ حصوله على استقلاله سنة 1956.

---

1 -GLON E.et al ;(1996), : Le développement local au service de la géographié , in Bulletin de l'association des géographes francais.pp.447-455

2 -DUMONT Gérard-Francois,(2012), :Diagnostic et Gouvernanace des Terriroires Concepts, Méthodes,Application,Edit Armand Colin.pp11-.22

3 - الأكحل المختار،(1996)،"الاسس النظرية لتحديد المجال المحلي وتنميته"، مجلة الحوليات المغربية للاقتصاد عدد16،،ص.17).

وبالموازاة مع تطور اختصاصات الهيئات اللامركزية ومجالات تدخلها، توسع مفهوم هذا المصطلح وتنوعت مدلولاته المادية والعملية، مما أدى إلى تطور مفاهيم ومضامين التنمية بشكل عام والتنمية المجالية بشكل خاص، وتطورت معها الأسس القانونية والعملية والمجالية لتحقيق التنمية المحلية بمختلف معالمها وأهدافها.وإذا كانت فترتي الستينيات والسبعينيات تميزت بهاجس الانخراط في ركب التنمية، فإنه منذ الثمانينيات أصبحت الأضواء تسلط على التنمية المحلية من طرف الباحثين، وبدأت تتصدر اهتمامات المسؤولين نظرا للفوارق المجالية الصارخة، خاصة بين المركز والهامش، لأن التنمية لا تتحقق إلا بالنسبة للجماعات التي تتوفر على مؤهلات؛ وقادرة على استقطاب المشاريع التنموية، وحيث تكون فرص الاستثمار والربح أسرع[1] .

وفي محاولة لتعريف التنمية المحلية، نذكر بعض التعاريف ومنها ما جاء به تقرير التنمية البشرية لسنة 2003، والذي عرفها على أنها: «إنجاز عمليات كمية أو نوعية هادفة إلى تحسين مستديم للظروف المعيشية لسكان مقيمين في مجال محدد على الأصعدة المؤسساتية أو الجغرافية أو الثقافية». أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فيعرف التنمية المحلية على أنها «ثمرة إنجاز يهدف إلى تحسين ظروف عيش السكان القاطنين في فضاء معين، وذلك بكيفية مستدامة على المستويات المؤسساتية أو الجغرافية أو الثقافية»[2].

ويقدم "تقرير التنمية الانسانية العربية(2002)" تعريفا يلخص هذه الخلفية المفاهيمية للتنمية البشرية:"يمكن تحديد التنمية الانسانية(التنمية البشرية) ببساطة بكونها عملية توسيع الخيارات. ففي كل يوم يمارس الانسان خيارات متعددة، بعضها اقتصادي، وبعضها سياسي، وبعضها ثقافي. وحيث إن الانسان هو محور تركيز الأنشطة المنجزة في اتجاه تحقيق التنمية، فإنه ينبغي توجيه الأنشطة لتوسيع نطاق خيارات كل انسان، في جميع ميادين النشاط البشري لفائدة الجميع. تصبح التنمية الانسانية وفق هذا التحديد، ينطوي على دلالات بعيدة الأثر. ففي المقام الأول تتعزز الخيارات الانسانية، حينما يكتسب الناس القدرات، وتتاح لهم الفرص لإستخدامها. وتسعى أيضا إلى ضمان توازنها المناسب، من أجل تحاشي الإحباط الناجم عن فقدان الاتساق بينهما."[3]

فالتنمية المحلية في هذا الإطار هي «عملية تنويع وإغناء الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على مجال ترابي معين، من خلال تعبئة وتنسيق مواردها وطاقاتها. فالتنمية المحلية هي عملية مركبة تهدف إلى الرفع من المستوى المعيشي للسكان، في مجال ترابي معين، وذلك عبر تنويع وتطوير الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بواسطة تفعيل وتنسيق موارد وطاقات هذا المجال الترابي. وهذه العملية تتم من خلال ثلاث مستويات أساسية:

- الإطار المؤسساتي: ويهم طبيعة التنظيم الإداري والسياسي للبلاد، ففي المغرب على سبيل المثال، يتم الحديث عن المحلي على صعيد الجماعات الترابية؛

1 - المملكة المغربية،(2006)،"المغرب الممكن، إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك"، تقرير الخمسينية، 50 سنة من التنمية البشرية وسنة 2025؛،ص13-14.

2 -المغرب الممكن،2006،مرجع سابق، ص15.

3 - المغرب الممكن،2006،مرجع سابق،ص14-15.

- الإمكانيات والمؤهلات: سواء منها الطبيعية أوكل ما يتعلق بالخصائص والموارد الجغرافية والاقتصادية لجماعة ترابية ما، على اعتبار كون هذه المعطيات هي التي تعطي للجماعات شخصيتها، وعلى أساسها يمكن التمييز بين جماعة قروية وجماعة حضرية؛
- السياق التاريخي والثقافي: ويتعلق بالعناصر المشتركة لجماعة ترابية معينة كالتقاليد، الأعراف، الثقافة والهوية الاجتماعية[1] .

فمنطلق التنمية الترابية إذن، هو تبني مبدأ البناء من الأسفل، وذلك بجعل تنمية الجماعات الترابية نقطة الانطلاق الأساسية لتنمية شاملة مستدامة ومندمجة[2]. تهدف إلى تحسين جودة المجال وتوزيع أفضل للسكان والأنشطة والتخفيف من التباينات المجالية دون إغفال الخصوصيات المحلية،والإمكانات المادية لكل جهة؛ والحفاظ على البيئة. ويمكن الإشارة هنا إلى تقرير الخمسينية الذي جاء فيه :"...لقد اضحت التنمية المستدامة ضرورة حيوية. وذلك هو المفهوم الذي يتمحور حوله هذا الفصل، بالنظر إلى شح الموارد الطبيعية للبلاد وهشاشتها. وفي هذا الاتجاه، تثار أسئلة من قبيل: كيف يتم ضمان التوازنات الضرورية، التي تمكن من استغلال ملائم لهذه الموارد، بموازاة مع محاربة الفقر وصيانة الموروثات لفائدة الاجيال المقبلة؟ وسواء تعلق الأمر بالماء، أو بالأراضي والقوانين العقارية، أو بالتراث الغابوي، أو بالتنوع البيئي، أو بالمعادن، أو بالتلوث، فالملاحظ أنه يمكن تصور خيارات وتحكيمات أكثر انسجاما وأكثر إدماجا، من الممكن اعتمادها..."[3].

2- و اقع التنمية التر ابية بالمغرب وإرهاصات المستقبل:

إن تجربة التخطيط الاقتصادي بالمغرب عرفت فترات توسع كما واجهتها تعقيدات وأزمات عديدة، جعلت مسألة التخطيط الشامل والفعال غائبة عن صانعي القرار في المغرب. وتعود هذه الوضعية إلى النقص الحاصل، سواء على المستوى التقني أوالمؤسساتي، الناتج بدوره عن عدم تأقلم السياسات المتبعة مع التحولات السريعة، التي يعرفها الوضع الاقتصادي سواء الداخلي أوالخارجي. كما تميزت مسألة التخطيط في المغرب بغياب التشخيص المسبق ومن قلة الفاعلين، إضافة إلى غياب التنسيق بين مختلف المتدخلين، الشيء الذي نتج عنه ضعف الانسجام بين البرامج التنموية، وكذا عدم إلتقائية البرامج المنجزة على المستوى الوطني مع تلك المنجزة محليا. فعلى الرغم من وجود مشاريع ومخططات قطاعية موجهة، إلا أن السمة البارزة التي ميزت هذه البرامج هي عدم التقائيتها لكونها لم تنبع من رؤية مستقبلية واضحة وشاملة، كما لم تأخذ بعين الاعتبار الصعوبات التي قد تعترضها أثناء التنفيذ، وبالتالي التدخل في أي مرحلة لتقويم الاختلالات والبحث عن الحلول البديلة.ف"... تحقيق المنجزات، وتصحيح الاختلالات، ومعالجة أي مشكل اقتصادي أو اجتماعي، يقتضي العمل الجماعي، والتخطيط والتنسيق، بين مختلف المؤسسات والفاعلين، وخاصة بين أعضاء الحكومة، والأحزاب المكونة لها...فليس من المنطق أن نجد أكثر من مائة برنامج للدعم والحماية الاجتماعية من مختلف الأحجام، وترصد لها عشرات المليارات من الدراهم، مشتتة بين العديد من القطاعات الوزارية، والمتدخلين العموميين. وبالإضافة إلى ذلك، فهي

1 - الرأسمال اللامادي معيار لقياس التنمية المجتمعية، الاستثمار في الرأسمال البشري مسلك لانتاج الثروة"،2017، أشغال الدورة السابعة لمنتدى التنمية والثقافة لاغزران، منشورات الجماعة القروية لاغزران، رقم 7،ص7.

2 - رئاسة الحكومة، المرصد الوطني للتنمية البشرية،"تقرير التنمية البشرية 2017، التفاوتات السوسيو. مجالية والتنمية البشرية: مساهمة في الحوار الوطني حول النموذج التنموي بالمغرب. خلاصة تركيبية"،ص.12.

3 -المغرب الممكن،2006،مرجع سابق،ص181.

تعاني من التداخل، ومن ضعف التناسق فيما بينها، وعدم قدرتها على استهداف الفئات التي تستحقها. فكيف لهذه البرامج، في ظل هذا الوضع، أن تستجيب بفعالية، لحاجيات المواطنين وأن يلمسوا أثرها ؟..." [1]

لقد كانت أهداف هذه المخططات طموحة، غير أن مسألة ترجمة الاستراتيجيات إلى مخططات عمل، أمرا صعبا، لعدم أخذ إكراهات الموارد ومدة الإنجاز بعين الاعتبار. كما أن وضع برامج طموحة دون دراسة قبلية للوضع الاقتصادي والمالي مما يزيد من صعوبة التنفيذ. وهو ما جعل العديد من المشاريع الهامة ضمن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لم ترى النور في العديد من الاقاليم، مما خلق مشاكل على أرض الواقع. وأدى إلى عزل بعض المسؤولين الترابيين (رجال سلطة ومدراء ومسؤولين إداريين بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية)، بالعديد من الاقاليم.

إضافة إلى هذه العوامل، فإن أهم نقص شاب هذه المخططات يتجلى في غياب التقييم، الذي وإن تم تداركه خلال مخطط التنمية لسنة (2000–2004)، فقد جاء بعيد عن العلمية والرصد الحقيقي للمشاكل. فغياب ثقافة التقييم لدى الفاعلين، ساهم في عدم فعالية التخطيط، فالمخططات التنموية توضع دون دراسة وتقييم للمخططات السابقة للاستفادة من الأخطاء وتدارك الاختلالات. كما أن غياب التقييم مرتبط بعوامل لا تقل أهمية، كعدم توفر نظام معلوماتي فعال، وكذا نقص الدراسات الأساسية التي تسمح بتشخيص وتحليل محددات ظاهرة معينة، أو قطاع معين، أو جزء من التراب تسمح بتحديد وبرمجة الاحتياجات وتبني المشاريع التنموية المناسبة.

كما أن من العوامل التي ساهمت في عدم نجاح سياسة التخطيط في المغرب، عدم انسجام المخططات على المستوى الوطني، بمثيلتها على المستوى المحلي، وعدم التقائيتها، وهذا ناتج عن غياب ثقافة التخطيط على المستوى المحلي الذي يعاني من ضعف التنظيم التقني والمالي[2]؛ وعدم قدرة الفاعلين المحليين على أخذ بزمام المبادرة والتقرير. وهو ما حذا بالسلطات العمومية إلى تبني سياسة جديدة قائمة على تبني مخططات قطاعية متوسطة وبعيدة المدى في ميادين مختلفة، (مخطط المغرب الأخضر، مخطط الإقلاع الصناعي،...إلخ)، وكذا مأسسة فاعلين جدد، وإنشاء صناديق تنموية ذات طابع خاص أو عام، وخلق وكالات تنموية، كما تم اتخاذ مجموعة من التدابير لتحسين مناخ الأعمال في المغرب.

هذه الرؤية الجديدة للتنمية، جعلت مختلف الفاعلين في صلب المخططات التنموية للدولة[3]، فقد دشن المغرب سياسة جديدة تنبني على التعاقد والشراكة بين القطاع العام والخاص أثناء وضع الاستراتيجيات القطاعية. كما حولت نظرة الفاعلين العموميين، لدور الدولة من دولة متدخلة إلى دولة ضابطة، تراقب سير المشاريع، وتوفر التمويل اللازم لها، كما تعمل على احتواء المشاريع الاجتماعية، التي لا يقبل عليها الخواص، لضعف فائدتها، كالمشاريع السكنية مثلا.

لقد شكلت المبادرة الوطنية، أهم تجسيد لهذه المقاربة الجديدة، المبنية على التشخيص القبلي للوضعية الاجتماعية، وكذا إشراك المجتمع المدني في وضع المخططات والاستراتيجيات الكفيلة بتجاوز هذه المعضلة، غير أن نتائج هذه الاستراتيجية كما سبق الإشارة إلى ذلك، جاءت محدودة. يقول جلالة الملك في خطاب العرش لسنة 2017:"...ولكننا نعيش اليوم، في مفارقات صارخة، من الصعب فهمها، أو القبول بها...بقدر ما تصدمنا الحصيلة والواقع، بتواضع الإنجازات في بعض المجالات الاجتماعية، حتى أصبح من المخجل أن يقال أنها تقع في مغرب اليوم. فإذا كنا قد نجحنا في العديد من

1 - مقتطف من خطاب العرش،2018.

2 - برنامج عمل الجماعة الترابية دار بالعامري،2012، ص12؛

3 - رئاسة الحكومة، المرصد الوطني للتنمية البشرية،"تقرير التنمية البشرية 2017'،ص5.

المخططات القطاعية، كالفلاحة والصناعة والطاقات المتجددة، فإن برامج التنمية البشرية والترابية، التي لها تأثير مباشر على تحسين ظروف عيش المواطنين، لا تشرفنا، وتبقى دون طموحنا.وذلك راجع بالأساس، في الكثير من الميادين، إلى ضعف العمل المشترك، وغياب البعد الوطني والإستراتيجي، والتنافر بدل التناسق والالتقائية، والتبخيس والتماطل، بدل المبادرة والعمل الملموس..." [1]

وهو ما حدى بالسلطات العمومية إلى إطلاق المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتي أعلن عنها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره يوم 19 شتنبر2018. حيث يقول جلالته:"...إن الشأن الاجتماعي يحظى عندي باهتمام وانشغال بالغين، كملك وكإنسان... فإني أؤكد على التركيز على المبادرات المستعجلة في المجالات التالية... إطلاق المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بتعزيز مكاسبها، وإعادة توجيه برامجها للنهوض بالرأسمال البشري للأجيال الصاعدة، ودعم الفئات في وضعية صعبة، وإطلاق جيل جديد من المبادرات المدرة للدخل ولفرص الشغل...".

وترتكز هذه المرحلة الجديدة على مقاربة إرادية، ومتجددة، تهدف إلى تحصين وتعزيز المكتسبات، مع إعادة توجيه البرامج، سعيا للنهوض بالرأسمال البشري، والعناية بالأجيال الصاعدة ودعم الفئات الهشة؛ بالإضافة إلى اعتماد جيل جديد من المبادرات المدرة للدخل والمحدثة لفرص الشغل.

وتجدر الإشارة، إلى أن البرامج والمشاريع المنجزة تظل جد قطاعية، كما أنها وضعت لكي تستجيب للقضايا الملحة التي يواجهها العالم القروي، فضلا على أن تعدد البرامج وتنوع التدخلات في الوسط القروي، قد نتج عنهما، بكل تأكيد تحولات اقتصادية واجتماعية متواصلة؛ تسعى الساكنة القروية إلى التكيف معها، من خلال الاستفادة من الفرص المتاحة لها. غير أن هذه التدخلات لم تتم بطريقة منصفة عبر مختلف المجالات الترابية، بسبب غياب رؤية شمولية، تسمح بتعزيز الحكامة والادماج وتجانس العمليات، وبمزيد من الاستهداف للمناطق الفقيرة والساكنة القروية المهمشة. وهو ما يمكن ملاحظته بجلاء بالمجال المدروس.

وبالتالي فإن ذلك ينعكس على الهوة الموجودة بين المدن والقرى، في مجال الولوج المجدود للساكنة القروية إلى الخدمات الاجتماعية الاساسية، والتشغيل الناقص بالنسبة للشباب في الوسط القروي، ولاسيما خلال سنوات الجفاف؛ فضلا عن الفوارق الحادة على مستوى الدخل. واستمرار مظاهر الفقر والأمية في صفوف الساكنة الهشة. وتؤكد الارقام التي نشرتها المندوبية السامية للتخطيط في بداية نونبر2016، هذه الوضعية. بما أن هشاشة الفقر، وإن كانت ضعيفة في الوسط الحضري بنسبة7.9 في المائة، تظل ظاهرة قروية بامتياز، حيث سجلت 19.4 في المائة سنة 2014، بعد ان كانت تسجل 30 في المائة سنة2001 [2].

كما أن الأمية المنتشرة في صفوف الساكنة القروية لا تزال متفاقمة، بما أن هذه النسبة تبقى مرتفعة رغم الجهود المبذولة، حيث تصل إلى 47.7 في المائة في الوسط القروي، مقابل 22.2 في المائة في الوسط الحضري، بالنسبة للساكنة البالغة عشر سنوات فما فوق؛ كما بالمجال المدروس. وهو الامر الذي يحد من ولوج الساكنة القروية إلى الاعلام وإلى التقنيات الحديثة للإنتاج والتثمين.

---

1 - مقتطف من خطاب العرش 2017.

2 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي،(2017)، رأي حول "تنمية العالم القروي، التحديات والآفاق": إحالة ذاتية رقم 2017/29،2017،ص59.

كما عرف العالم القروي تحولات عميقة، على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي؛ يعكسها التحسن الكبير في الولوجيات، وفي تطوير البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية الاساسية. غير أن هذه الدينامية لم يصاحبها حصول تحسن، على مستوى دخل الساكنة القروية ورفاهها. لذلك يتعين رفع العديد من الحواجز التي يمكن أن تربط الأسر نفسها، أو بيئاتها وقدراتها المالية. وهو الامر الذي كان له تأثير على مستوى عيش الساكنة القروية؛ الذي ظل دون مستوى المطلوب بكثير. رغم وثيرة تطوره الأسرع بالمقارنة مع الوسط الحضري خلال الفترة2001-2014 (3.5 في المائة مقابل3.7 في المائة في الوسط القروي). كما أن هذه الدينامية لم تؤدي إلى حدوث التحول السوسيو- اقتصادي المتوقع في صفوف الأسر الفقيرة. وهو ما يمكن استنتاجه من خلال التشخيص الذي أجريناه، بالبحث الميداني، بالمجال المدروس.

إن المخاوف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، قد زادت من الحاجة إلى إعادة التفكير في الاستراتيجيات والمخططات التنموية المتعلقة بالعالم القروي؛ بصورة تجعل العنصر البشري في قلب هذه الاستراتيجيات، مع الانخراط الفعلي للمجتمع المدني، وباقي الفاعلين المعنيين، بدءا من مرحلة تنفيذ وتتبع هذه المخططات.

3- أثر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالمجال المدروس:

ساهمت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، في تحسين الظروف المعيشية للساكنة، عبر إنجاز العديد من العمليات والأنشطة الرامية إلى محاربة الفقر والعزلة القروية. ولقد انصبت هذه العمليات على إنشاء المرافق الصحية والتعليمية، والنهوض بالأنشطة المدرة للدخل، وكذا على تحسين الولوج إلى الكهرباء والمسالك والطرق والماء الصالح للشرب والتطهير السائل.

إن من أهم مكاسب المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تكريس ثقافة المبادرة والمشاركة وضمان استقلالية الفرد بعيدا عن سياسة التواكل، المبنية على منطق الصدقة والدفع المسبق، والمنح والريع.

وفي هذا الصدد، حيث يقول جلالته في خطابه السامي لانطلاقة المبادرة:"...من اقتناعنا بأن إعادة التأهيل الاجتماعي عملية معقدة، شاقة وطويلة النفس، لا يمكن اختزالها في مجرد تقديم إعانات ظرفية، أو مساعدات موسمية مؤقتة. كما لا يمكن التعويل فيها على الأعمال الخيرية، أو الإحسان العفوي، أو الاستجابة لوازع أخلاقي، أو لصحوة ضمير..."[1].

إلا أن تطبيق المبادرة على أرض الواقع، أبان عن حقائق ملموسة، مفادها الإختلال الملموس بين الموارد المالية والموارد البشرية المرصودة للعملية، إلى جانب التعبئة الكاملة من جهة، وبين التأثير الضعيف الذي أحدثته المبادرة بشكل إجمالي، من جهة ثانية. يقول جلالة الملك نصره الله وأيده: فـ"...فإذا كنا قد نجحنا في العديد من المخططات القطاعية، كالفلاحة والصناعة والطاقات المتجددة، فإن برامج التنمية البشرية والترابية، التي لها تأثير مباشر على تحسين ظروف عيش المواطنين، لا تشرفنا، وتبقى دون طموحنا..."[2].

فالعديدة من المشاريع التي اعتبرت مدرة للدخل، رغم أن أساسها غير قانوني، وكمثال على ذلك البيع بالعربات المجرورة، حيث رصدت أغلفة مالية مهمة، لمثل هذه المشاريع لتجد نفسها تتعارض أصلا مع محاربة البيع بالتجول؛ وما يحدثه من ضرر لجمالية المدن، وللسكينة والطمأنينة بمختلف المدن المغربية. وما يترتب عنه من إساءة للسمعة السياحية

1 - الخطاب الملكي المؤسس للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بتاريخ 18 ماي 2005.

2 - مقتطف من خطاب العرش،2017.

لهذه المدن. وتشويه للمنظر الحضري وجمالية المدن[1]. لقد جاءت التقارير الدولية، صادمة في تقييم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية[2].حيث أبانت عن محدودية نتائجها، فبعد مرور عدة سنوات على تطبيق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وضع تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية لسنة 2011 المغرب في الرتبة130[3]، أي تراجع بـ7 درجات على ما كان عليه الحال قبل بدء تنفيذ المبادرة. لقد جاء هذا التقرير في سياق مجموعة من التقارير الدولية، التي أجمعت كلها، على أن آلية التنمية البشرية بالمغرب، تعاني من عطل مزمن؛ ينبغي إصلاحه قبل فوات الأوان[4].

جدول رقم 1: نماذج من المشاريع المقترحة من قبل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالمجال المدروس

الجماعة الترابية	المشروع المقترح	المدة المقترحة	الهدف
دار بلعامري	دعم إنتاج الخبز والحلويات	2019/2018	تحسين المناخ الاقتصادي المحلي
باب تيوكة	توسيع وبناء سياج لدار الطالبة	2017	تحسين الخدمات الاجتماعية وولوجيتها لتحسين المؤشرات المحلية (الصحة والتربية)
	خلق 5 وحدات للتعليم الاولى	2017/2020	
	تهيئة مؤسسات تعليمية وبناء مرافق صحية، تزويد بالماء الشروب، خلق مطاعم مدرسية,	2017/2020	
	إنجاز وتفعيل برنامج لتقوية قدرات الأطر والمنتخبين بالجماعة	2018	ضمان شروط الاستثمار، التشغيل الذاتي، وخلق المشاريع المدرة للدخل من أجل تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة
	إنجاز وتفعيل برنامج لتقوية قدرات النسيج الجمعوي المحلي	2017	
	الدعم المالي واللوجستي للتعاونيات الفلاحية والصناعة التقليدية، منظمات المهنية، والخدماتية، خلق مركب للصناعة، التجارة والخدمات على مستوى مركز الجماعة، تشجيع صناعة النسيج، دعم تربية الماشية,	2017/2020	
	تأهيل وبناء ملعبين رياضيين	2019	تحسين الولوج إلى الخدمات الأساسية
	دعم الجمعيات الرياضية	2017/2020	
دار بلعامري	تنظيم دوري للالعاب الرياضية واقتناء معدات رياضية	2017	
	بناء 3 قاعات وتزويد الملعب بالماء والكهرباء	2017	
	تنظيم دوري لفرق الاحياء واقتناء معدات	2017	
باب تيوكة	خلق مركز صحي	2017/2018	

1 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي،(2017)، مرجع سابق.ص11.

2 - (HCP,2019,p26)،

3 - التقرير الدولي حول التنمية البشرية،2010، الصادر بتاريخ2 أكتوبر2010،الموقع الالكتروني
https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/library/huma_development/human_developmen

4 - التقرير الدولي حول التنمية البشرية2010، مرجع سابق.

	المساهمة في توسيع مركز تصفية الكلية	2017
	دعم الأشخاص المصابين بأمراض مزمنة(شراء أدوية)	2017/2021
	تنظيم قوافل طبية	2017/2021
	اقتناء سيارة إسعاف	2018
دار بلعامري	اقتناء سيارتين للاسعاف	2017
	دعم الصناع التقليديون	2020
باب تيوكة	تهيئة 20 كلم من المسالك	2018
	تهيئة 25كلم من المسالك تربط8دواوير بالطرق الإقليمية التي تمر بالجماعة	2017/2020
	فتح 6,3كلم من المسالك على مستوى عدة دواوير:الدروس،الشليحات،العكبة،العثامنة،الغوالم،أولاد سعيد،الشراردة	2017
دار بلعامري	إنشاء منتزه بالمجال الغابوي الجماعي	2020
	دعم تربية المواشي	2017
	دعم تربية النحل	2020
باب تيوكة	اقتناء 3 حافلات للنقل المدرسي	2018/2020
	تعميم ربط المنازل بالماء الشروب لـ17 دوار	2018/2021
	صيانة نافورات الماء الموجودة	2019
دار بلعامري	حفر وتجهيز الابار بمختلف الدواوير	2022/2017
باب تيوكة	تحسين جودة الكهرباء من خلال200 وحدة الطاقة الشمسية	2018
	توسيع الشبكة الكهربائية للأسر غير المشمولة بالكهرباء	2018
	خلق فضاءات سياحية وترفيهية على مستوى جبل عين بودرة، العثامنة وجبل الغوالم، العوامر	2019
دار بلعامري	اقتناء حافلات للنقل المدرسي	2019/2017

المصدر: برامج العمل للجماعتين الترابيين دار بالعامري وباب تيوكة لسنوات2022/2016

إن الحقيقة الكاملة لتفسير النتائج المترتبة، عن تطبيق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والتي تؤكدها التقارير الدولية؛ سواء الصادرة عن الأمم المتحدة أوغيرها من المؤسسات، تكمن في غياب الإستراتيجية الواضحة، من خلال الهدف المنشود، والمتعلق بغياب آليات الحكامة، وآليات التسيير،التي كان من المفروض أن توجه المبادرة نحو الفعالية، وإحداث التفاعل الضروري بين كل الفاعلين، والأطراف بمختلف التوجهات والمنطلقات، في اتجاه التناسق العمودي والأفقي بين مكونات الحكامة؛ سواء على المستوى المركزي أوالمحلي. ويمكن الرجوع إلى العديد من الإختلالات، التي شابت إنجاز العديد من المشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والتي ترتب عنها عزل العشرات من المسؤولين المحليين عن هذه المشاريع، من قبل السلطات المختصة.

وفي هذا الإطار نشير إلى مجموعة من الدراسات، ومنها تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي(2013و2017)؛ والتي عالجت موضوع استدامة المشاريع المنجزة من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وخاصة تلك المتعلقة بالتجهيزات والبنيات التحتية الأساسية. حيث خلصت هذه التقارير إلى أن العديد من المشاريع تتصف بالضعف والهشاشة، لاعتبارات متعددة ومتنوعة، منها قصور في تركيبتها، وعدم احترام معايير الاستحقاق، كما هو منصوص عليه في دلائل المساطر، وضعف القدرة التدبيرية لدى بعض الجمعيات[1]. زد على ذلك ما يتعلق بحكامة عمليات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مشكلة تجانس العمليات، وخاصة مع إحداث وإقرار التنظيم الجهوي الجديد، والذي أقر سلطة الجهة ورئيس مجلس الجهة، في تدبير برامج التنمية الجهوية والمخططات الجهوية للتهيئة الترابية. لذلك ينبغي إعادة التفكير في تنسيق عمليات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مع العمليات والبرامج الجهوية لباقي القطاعات الوزارية؛ بهدف تسهيل إلتقائية وإندماج العمليات الميدانية وضمان إستدامتها[2].

إن تعثر تطبيق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على أرض الواقع يرجع إلى غياب الانسجام التام بين السلطة المركزية والمنتخبين من جهة، والذين يفتقدون في غالب الأحيان للتكوين اللازم لبرمجة ومواكبة وتتبع هذه المشاريع، وبين الدولة والقواعد، لتنتفي المبادئ الرئيسية لمفهوم الحكامة الجيدة، القائمة أساسا على الحكم، المبني على التشارك لتحسين نوعية حياة المواطنين وتحقيق رفاهيتهم.

لقد غابت الحكامة في تطبيق مشروع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، لغياب مفهومها كنسق من المؤسسات المجتمعية، المعبرة عن حاجات الناس تعبيرا سليما، تربطها شبكة متينة من علاقات الضبط والمساءلة بغرض تحقيق المصلحة العامة، من خلال الإستعمالات الأمثل للوسائل المادية والبشرية[3]، والتقنية والمؤسساتية للدولة؛ في إطار التفاعل الهادف لإرساء الدولة الديمقراطية الأمنة لحقوق المواطنين.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن برنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بالمرحلة الثالثة، أعطت أولوية ضمن برنامجها الأول إلى مسألة تدارك الخصاص على مستوى البنيات التحتية، والخدمات الأساسية، بالمجالات الترابية الأقل تجهيزا. ويهدف هذا البرنامج إلى مواصلة تنفيذ الشق المتعلق بالمبادرة الوطنية في إطار برنامج تقليص الفوارق الإجتماعية والمجالية بالعالم القروي؛ مع العمل على دعم الولوج للبنيات التحتية والخدمات الأساسية بالمراكز القروية الأقل تجهيزا[4].

فعلى الرغم من الجهود التي تبدلها السلطات العمومية لمحاربة الفقر، لاسيما فيما يتعلق بتقليص الفوارق المجالية، ودعم الولوج إلى البنيات التحتية والخدمات الإجتماعية الأساسية؛ فإن بعض المجالات الترابية، كما هو الشأن بالمجال المدروس، وبالجماعات الترابية التي قمنا بالبحث الميداني بها، لا تزال تعاني من الخصاص.

وهكذا، فإنه لمعالجة هذه الوضعية يقترح برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تحقيق الأهداف التالية:

❖ تحسين الظروف المعيشية للساكنة المعوزة، في الدواوير التي تعاني من الخصاص المتعلق بالولوج إلى شبكة الطرق

1 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي،2017،مرجع سابق،ص79.

2 - القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات ، الصادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015).

3 - جريدة "الصباح"،2019،عدد6079،ص3،

4 - وزارة الداخلية،(2018)،"أرضية عمل لتنفيذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية برسم 2019-2023".المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ص.3.

والماء الصالح للشرب والكهربة، بالإضافة إلى خدمات القرب في مجالات الصحة والتمدرس.

❖ ضمان تنمية ترابية مندمجة والحرص على الإلتقائية، مع مختلف برامج التنمية الترابية.

كما يستهدف هذا البرنامج، تدارك الخصاص على مستوى البنيات التحتية، والخدمات الأساسية، بالدواوير والمراكز القروية الأقل تجهيزا، من خلال العمل على محورين رئيسيين:

❒ المحور الأول: دعم الدواوير المستهدفة، في إطار الشق الخاص بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والمتعلق بتنفيذ برنامج التقليص من الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي. وذلك بالتركيز على خمسة محاور أساسية تتمثل في: الصحة، التعليم، الكهربة القروية، الطرق والماء الصالح للشرب.

❒ المحور الثاني: دعم الولوج إلى البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية بالأحياء الهامشية والمراكز القروية، الأقل تجهيزا، من خلال مواكبة البرامج الأخرى للمبادرة. عبر إنجاز مشاريع تكميلية ذات الأثر الفوري، كالمسالك والمعابر المنجزة لتسهيل الولوج إلى وحدات التعليم الأولي[1].

ففي تقرير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: تحليل وتوصيات"، يوصي بـ: "الارتقاء بمساهمة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية إلى الحد من الانتهاكات، والنهوض بالحقوق الانسانية الأساسية (ظروف عيش كريمة، والولوج إلى البنى التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية، والحق في بيئة سليمة ومكافحة التميز والفوارق بين الجنسين وغير ذلك)، بوصفها المعيار الأساسي لقياس مدى جدوى وفعالية برامجها"[2].

4- المنظمات غير الحكومية وتنمية العقار الجماعي:

تلعب الجمعيات دورا مركزيا ومعترفا به، في المجلات المرتبطة بالتنمية والتضامن الاجتماعي والدفاع عن حقوق الانسان. كما يتجلى الاعتراف المتزايد بالجمعيات أيضا على المستوى القانوني. إذ ينظم هذه الجمعيات الظهير الشريف رقم 1.58.376 بتاريخ 15 نونبر 1958، المراجع سنة 1973 والمعدل سنة 2002.

كما ينص الدستورالمغربي على أهمية وضع آليات تشاركية للحوار والتشاور، وإمكانية تقديم عرائض من طرف الجمعيات، الهدف منها مطالبة مجلس الجماعة الترابية بإدراج نقطة تدخل في اختصاصه ضمن جدول أعماله. كما ينص الدستور على إحداث هيئة استشارية في مجال حماية الشباب وتعزيز الحياة الجمعوية أطلق عليها إسم "المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي". كما يتعين على مجالس الجهات والجماعات الترابية الأخرى، أن تضع "آليات تشاركية للحوار والتشاور، لتيسير مساهمة المواطنات والمواطنين والجمعيات في إعداد برامج التنمية وتتبعها"[3].

ففي الخطاب السامي الذي ألقاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، يوم الجمعة الجمعة 10 أكتوبر 2014في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الر ابعة من الولاية التشريعية التاسعة، يقول جلالته:"...كما أن المغرب، في حاجة لكل أبنائه، ولجميع القوى الحية والمؤثرة، وخاصة هيئات المجتمع المدني، التي ما فتئنا نشجع مبادراتها الجادة، اعتبارا لدورها الايجابي كسلطة مضادة وقوة اقتراحية، تساهم في النقد البناء وتوازن السلط..."

---

1 - المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2019-2023، مرجع سابق،ص7-8.

2 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي،(2013)، تقرير حول:"المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: تحليل وتوصيات"، إحالة رقم 14/2،2013،ص12.

3 -(الفصل139 من دستور2011).

أما فيما يخص القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية، فلقد ترك المشرع كيفيات تطبيق هذه الآليات للسلطة التقديرية لكل جماعة ترابية على حدة. والتي يجب أن تتضمنها قوانينها الداخلية. وبالتالي، من شأن ذلك أن تترتب عليه وجود تفاوتات كبيرة بين الجماعات الترابية، ويؤدي إلى تباين في أشكال ممارسة الديمقراطية التشاركية على الصعيد الوطني. وفي هذا الإطار مكنت المقاربة التشاركية المعتمدة، من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من ظهور نخبة من الجمعيات، كونت مشروعيتها داخل الفضاء العمومي، من خلال استعدادها لمواكبة مجهودات السلطات العمومية، في قيادة مشاريع التنمية المحلية، إذ يوجد حاليا أكثر من 14.000 فاعل من المجتمع المدني يعدون شركاء لبرامج المبادرة الوطنية[1].

فهيئات المجتمع المدني، اليوم، يؤثر على سير المجتمع المغربي برمته، وأصبح يفرض نفسه باعتباره فاعلا مركزيا وحاسما للتنمية البشرية. كما تفرض الفئات الاجتماعية والفاعلين الجدد والمجموعات الاجتماعية، نفسها، بوصفها فاعلا مركزيا للتنمية البشرية، مثل الفاعلين المحليين والحركات النسائية والشباب وغيرهم. ومع تطور الإعلام الذي يشكل بالنسبة لهم ركيزة أساسية، فإن هؤلاء الفاعلين المختلفين يعدون بمثابة قنوات جديدة للتعبير الاجتماعي.

فأمام عدم كفاية التضامنات المؤسساتية، مقارنة باتساع أشكال الحاجة الاجتماعية، بدأت تظهر أصنافا جديدة من التضامن، بقيادة فاعلين جدد من المجتمع المدني، يعملن على تنشيط مجاله الشاسع بالمغرب، والذي لم يعد مقتصرا على الفاعلين العاملين في مجالات الأعمال المرتبطة بالتضامن الاجتماعي المباشر وحدهم، بل يشمل العديد من الجمعيات، التي تمثل فضاءات للنقاش والترافع والدفاع والمطالبة. كما أصبح المكون المدني المغربي، أساسيا للرأسمال الاجتماعي وللإمكان البشري للبلاد؛ وأبان عن قدرات باهرة على التجديد في ميدان الحكامة والتنمية[2].

جدول رقم 2:تحديد الفرق بين الجمعية والتعاونية من قبل أرباب الأسر بالمجال المدروس

الجماعة الترابية	اسم الدوار	ما تعرف الفرق بين الجمعية والتعاونية		المجموع
		أعرف	لا أعرف	
داربلعامري	الفكارنة	7	76	83
	أولاد بلحسن	2	32	34
باب تيوكة	أولاد عيسى	0	36	36
	العوينات	0	20	20
	عزيب الكرواني	0	7	7
المناصرة	أولاد العربي	28	22	50
	أولاد العسال	33	95	128
المجموع		70	288	358
% المائوية		19,55	80,45	100,00

المصدر: البحث الميداني 2018

1 - المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2019-2023،مرجع سابق، ص.37.

2 - .المغرب الممكن،2006.مرجع سابق،ص47-48.

بالمجال المدروس عبر 19.6 % من أرباب الأسر المستجوبة، أنهم فقط الذين يعرفون الفرق بين طبيعة المهام التي تقوم بها الجمعية والتعاونية. كما أن نسبة الإنخراط جاءت ضعيفة بنسبة تقل عن 1 %. على الرغم من توفر العديد من التعاونيات بالجماعة الترابية لدار بلعامري والمناصرة مثلا. غير أن ساكنة المجال تعبر عن رغبتها في الإنخراط في العمل الجمعوي والتعاوني، بل يستلزم فقط ذلك، نوعا من التوعية من قبل هاته الجمعيات والتعاونيات سواء من قبل المسؤولين عن القطاع أو من قبل هذه الجمعيات والتعاونيات نفسها. عبر تنظيم حملات تواصلية لشرح أهداف الجمعية أو التعاونية، وأثرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للساكنة المحلية. والتي يمكن، من خلالها، الساكنة من المساهمة في التنمية الترابية.

كما أن هذه المنظمات غير الحكومية بالجماعات الترابية المدروسة في عموميته، ما تزال في مرحلة النشأة، فالجمعيات المتواجدة بالمجال المدروس، ورغم تعددها، ليس لها حضور فعلي على مستوى الجماعة الترابية المعنية، بالإضافة إلى تمركزها في بعض الدواوير دون أخرى.

جدول رقم1 :التعاونيات النشيطة بالجماعة الترابية لداربلعامري

الجماعة	نوع التعاونية	المجموعة	اسم التعاونية	العنوان	نوع النشاط
داربلعامري	غابوية	كوديا	الفتح	مركز دار بلعامري	نشاط غابوي
			الغزاونة	دوار الغزاونة	
			الترجي	مركز دار بلعامري	
			الصادقية	دوار أولاد عبد الصادق	
			الاتحاد	دوار الغزاونة	
			تامسنة	دوار تامسنة أولاد ملوك	
		الشماخ	النعاعسة عين الشقف	دوار عين الشقف النعاعسة	
			اتحاد الجويمع	دوار الجويمع	
داربلعامري	غابوية	الشماخ	أولاد بنداود	دوار أولاد بنداود أولاد ملوك	نشاط غبوي
			ازهانة عين الشقف	دوار ازهانة عين الشقف	
			الضية الحية	دوار الضاية الحية عين الشقف	
			التعاونية الفلاحية الصادقية	دوار أولاد عبد الصادق	أنشطة
			العامرية	دار بلعامري المركز	الحليب
داربلعامري	الفلاحة		الشباب	عين الشقف النعاعسة	تربية النحل
			الفلاح	دوار ازكارة أولاد ملوك	

				الذوق الذهبي	دار بالعامري المركز
				العامرية	دوار أولاد عبد الصادق
				الحسناوية	دار بلعامري المركز
				أولاد بلحسن	أولاد بلحسن الضاية الحية
				مـزوز	أولاد ملوك
				الفردوس	دوار الغزاونة
				بونخيلة	دوار الفكارنـة
دار بلعامري	الفلاحة		الطوطية		دوار أولاد عبد الصادق
			الامال		أولاد عبد الصادق
			النجاح		دار بلعامري المركز
					الفلاحة وتربية المواشي

المصدر: مونغرافية الجماعة الترابية لدار بلعامري2018

5- نجاح المجتمع المدني رهين بتوفير التمويل اللازم:

يمثل التمويل العمومي للجمعيات، رغم محدوديته الكبيرة، أهم مصدر لتمويل العديد من الجمعيات، غير أنه يظل غير كاف. كما أن الحق في الولوج إلى التمويل العمومي، بصورة منصفة وشفافة ليس مضمونا دائما. إذ ينبغي أن يتاح للجمعيات الولوج إليه، بدون تدخل في تنزيها وفي طريقة عملها الداخلي. ومن جانبهم ينبغي أن يضمن الفاعلون الجمعويون الجوانب المتعلقة بالشفافية والديمقراطية الداخليتين، فضلا عن النجاعة في استعمال المال العمومي.

كما أن الإعانات المالية الدولية أمر ضروري ولا غنى عنه للجمعيات، التي تستفيد منها ويزيد قدرتها على العمل، كما تسمح لها بتنويع مصادر التمويل... وبالنظر إلى أن الجمعيات تقوم بتدبير أموال عمومية وإعانات خاصة، نقدا أو عينا، وبالنظر إلى أن مصداقيتها تعتمد على الشفافية في تدبير هذه الأموال، وأن المحاسبة تجاه الجهات المانحة، وتجاه الأعضاء واجب أخلاقي وقانوني، فإن مسك محاسبة ملائمة لاكراهات الجمعيات يغدو مسألة لازمة من الناحية القانونية؛ مما يتطلب معه وضع مخطط محاسبي،خاص بالجمعيات؛ ضروري نظرا للطبيعة الخاصة للعمليات (التي هي في معظمها عمليات غير مربحة)؛ والسماح بإجراء تتبع أفضل. كما أصبح من اللآزم استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال، التي تعد، وسيلة من وسائل الحكامة الجيدة والاتصال الداخلي والخارجي. وبالتالي فإن توظيفها يفترض أن تكون الجمعيات مجهزة بالوسائل المعلوماتية، وتتوفر على الربط الجيد بشبكة الأنترنيت، وأن يتلقى المتطوعون والأجراء تكوينات ملائمة لمهامهم.

جدول رقم 4 : استعداد رب الأسرة للانخراط في العمل الجمعوي والتعاوني بالمجال المدروس

	للانخراط في العمل الجمعوي والتعاوني		المجتمع المحلي والمشاكل التنموية المحلية	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
نعم	357	99,7	357	99,7
لا	1	0,3	1	0,3
المجموع	358	100	358	100

المصدر: البحث الميداني 2018

6- إقتراحات لتطوير العمل الجمعوي:

في دراسة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول المجتمع المدني[1] ، يوصي هذا الأخير إلى تعميق التفكير في إعتماد تصنيف للجمعيات إلى ثلاث فئات أساسية:

- ❖ جمعيات تقديم الخدمات؛ وهي التي تقترح خدمات متنوعة : ثقافية، قانونية، رياضية، طبية، وقائية، تربوية، اقتصادية، نفسية، فلاحية، إلخ.
- ❖ جمعيات الترافع؛ وهي جمعيات تهتم بالتعبئة و"التمكين"من أجل تحقيق الإصلاح الاجتماعي؛
- ❖ جمعيات تقوم في نفس الوقت بتقديم الخدمات والترافع.

وبنفس الدراسة، يوصي المجلس المذكور، بالاعتراف بصفة المنفعة الاجتماعية لفائدة الجمعيات التي تقدم دعما للأشخاص في وضعية هشة، وتساهم في مكافحة كل أشكال الإقصاء والفوارق الصحية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية، وتعمل لفائدة التربية والمواطنة وتطوير الروابط الاجتماعية، أو تعمل من أجل الحفاظ على التماسك المجالي وتعزيزه، ومن أجل التنمية المستدامة. كما ينبغي أن تتمكن هذه الجمعيات من الإستفادة من الإعانات النقدية والعينية (بنيات تحتية، موارد بشرية، موارد مادية)، الممنوحة على الصعيد المحلي والجهوي والوطني. كما يتعين تحديد معايير وصيغ منح هذه الصفة، في إطار نقاش وطني ديمقراطي، مفتوح يهدف إلى وضع إطار مرجعي يتضمن الأهداف، والمبادئ والمؤشرات القياس التي تمكن الفاعلين الجمعويين من الأخذ في الإعتبار مهامهم وأهدافهم وحكامتهم، فضلا عن الآثار المترتبة عن أنشطتهم.

على المستوى الاجتماعي والعمل الجمعوي، يلاحظ، ومن عدة مؤشرات، سواء بالمجال المدروس أو بعدة مناطق بالوسط القروي، خاصة :

- ✓ غياب المشاريع الخاصة بالشؤون الثقافية والاجتماعية للمرأة، الطفل والشباب. فمجمل المشاريع المنجزة بالجماعات الترابية تهم التنمية الاجتماعية وتهيئة البنيات التحتية وتجهيز الجماعة؛
- ✓ نقص في العمل الجمعوي؛
- ✓ ضعف الدعم المالي الممنوح للجمعيات؛
- ✓ غياب التواصل بين فعاليات المجتمع المدني ومؤسسة الجماعية الترابية؛
- ✓ ضعف تعبئة المجتمع المدني؛
- ✓ إحداث لجن المساواة وتكافؤ الفرص؛
- ✓ ضعف أنشطة الأطفال والشباب، في ميدان تدبير الشأن المحلي والنسيج الجمعوي؛
- ✓ انعدام الاستثمار الخاص بمجالات الطفولة والمرأة وضعف مشاركتها في تدبير الشأن المحلي؛
- ✓ ضعف مشاركة المرأة، خاصة بالوسط القروي؛

1- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، (2016)،"وضع ودينامية الحياة الجمعوية، رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي"،ص14.

جدول رقم 5: توزيع الجمعيات حسب النشاط الذي تمارسه بالمجال المدروس

	دار بلعامري	المناصرة	باب تيوكة
نشـاط الجمعية	عددها		
الجمعيات الرياضية (كرة القدم-القنص)	08	4	2
الجمعيات الاجتماعية، الثقافية والفولكلورية	33	13	3
التربوية	-	2	
جمعيات التنمية البشرية	-	-	2
الجمعيات البيئية	03	-	-
الجمعيات النسائية	02	-	-
المجموع	46	19	7

المصدر: البحث الميداني 2018

وعلى مستوى آخر، فعلى الرغم من العداد الهام، ومستوى مشاركة هذه الجمعيات المتواجدة، حاليا بالساحة الوطنية، والتي ساهمت بأوراش المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، في مرحلتها الأولى والثانية، فإن عددا من هذه الجمعيات تفتقد للكفاءة والإحترافية اللازمة، وتبقى معزولة فيما بينها ومتقوقعة على نفسها. وهو ما يتطلب، في نظر واضعي تصور المرحلة الثالثة، من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛ خلق شبكات من الجمعيات تتوفر فيها معايير الكفاءة والتجربة، والقدرة على المواكبة والتأطير للجمعيات المحلية غير المهيكلة[1].

7- الشراكة بين الدولة والجمعيات رهان ورافعة للتنمية الترابية:

يتطلب من الجمعيات أن تلعب دورا طلائعيا على مستوى التنمية الترابية؛ وذلك من خلال تفاعل وتظافر الجهود بين الجمعيات والدولة والجماعات الترابية من خلال :

- ❖ تقديم رؤية واضحة للشراكة بين الدولة، الجماعات الترابية والجمعيات، قائمة على منطق المعاملة بالمثل واحترام التوجهات الإستراتيجية للجمعيات؛
- ❖ تفعيل مساهمة الجمعيات في تطوير استراتيجيات الشراكة؛
- ❖ ضمان المساواة في ولوج الجمعيات إلى المعلومة؛
- ❖ وضع قواعد وإجراءات لضمان الإنصاف والشفافية في التمويل العمومي (معايير الإستحقاق، كيفيات الانتقاء، نشر النتائج...)
- ❖ تنمية روح العمل التطوعي وسط مختلف فئات المجتمع؛
- ❖ وضع حوافر تشجع الشباب على الإنخراط في العمل الجمعوي؛

غير أن هذه الأهداف لن تحقق دون وضع إجراءات مؤسساتية عمومية، لفائدة الجمعيات الفاعلة بالميدان؛ وذلك من خلال:

1 - المبادرة الوطنية للتنمية البشرية،2019-2023، مرجع سابق، ص.37.

✓ المساهمة في تمويل وتنظيم تعزيز قدرات الجمعيات؛ إذ أن ظهور جمعيات متخصصة في مجال اشتغالها، من شأنها مضاعفة أثر البرامج التنموية، وتحقيق تواصل ترابي للقرب. ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تمكين الجمعيات المحلية من الخبرة اللازمة لتقوية قدراتها وتأطير أنشطتها.

✓ تحسين عرض التكوين للعاملين الاجتماعيين، وتوفير التكوين المستمر في مختلف التخصصات؛ مع الاستفادة من التجارب الناجحة والمنهجيات اللآزمة للوصول إلى جودة الإنجازات والخدمات المقدمة.

✓ إعداد قانون خاص بالعامل الاجتماعي، يحدد طبيعة العمل الإجتماعي، وحقوق وواجبات العامل الاجتماعي، إزاء الجمعية والمستفيدين، وضمان حمايته الجسدية والقانونية.

✓ الرفع من قيمة الدعم العمومي المقدم للجمعيات؛

✓ تشجيع التمويل متعدد السنوات، مع مشاريع تمتد إلى ثلاث سنوات على الأقل، بدلا من تقديم منح وإعانات محدودة في الزمن.

✓ إبرام عقود برامج متعددة السنوات مع الجمعيات التي تتكفل، لفائدة الدولة أو نيابة عنها، بتحمل الأشخاص في وضعية هشاشة.

✓ تعزيز قدرات الوزارات والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية في مجال تتبع وتقييم الجمعيات؛

✓ تشجيع تأسيس الجمعيات، من خلال تمكينها من مقرات وتسهيل الحصول، على بعض الخدمات المكتبية والمعلوميات)...

وفي إطار المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فقد تم اقتراح إجراءات لتقوية قدرات الجمعيات المحلية؛ وكذلك تحقيق سياسة القرب وتعزيز التدخلات، ذات الأثر على الجوانب اللامادية للتنمية البشرية، بالتأطير على الصعيدين الوطني والجهوي، مع وضع نظم واضحة وذات فعالية للتتبع. وتقوم هذه المنهجية على ثلاث مستويات رئيسية (التنظيم، النجاعة والمشروعية):

✓ قيم التضامن، المقاربة التشاركية والإحترافية؛

✓ مشاريع تتوافق مع أهداف برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛

✓ التوفر على إدارة دائمة وعلى موارد بشرية كافية؛

✓ صياغة أهداف ومؤشرات أثر واضحة يسهل تتبعها وقياسها؛

✓ وضع نظام للتدبير والتتبع والتقييم؛

✓ إنجاز مشاريع على مستوى مجموعة من جهات المغرب؛

✓ مدة إحداثها لا تتجاوز على الأقل ثلاث سنوات؛

✓ التوفر على تجربة شراكة ناجحة ومعبأة للشركاء[1]؛

1 - المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2019-2023، مرجع سابق، ص.39.

وتهدف هذه الإجراءات إلى تحديد التزامات الجمعية، ومسؤوليتها في تتبع وتقييم المشاريع، وقياس الأثر على التنمية البشرية وضمان تسيير وديمومة المشاريع[1].

خلال إجراء الحوار الوطني حول الأراضي الجماعية، المنعقد سنة 2014، شاركت عدة جمعيات من المجتمع المدني، عبر مختلف اللقاءات الجهوية والورشات المكونة لهذا الحوار، كما قدمت عدة إقتراحات بخصوص التدبير الأفضل لهذا الرصيد العقاري. وبمنطقة الغرب، مجال البحث، ساهمت العديد من الجمعيات بكل من مدينة القنيطرة وسيدي سليمان ومختلف الأقاليم والعمالات والأقاليم المكونة للجهة. كما قدمت إقتراحات تروح تعديل القوانين والتشريعات المنظمة للأراضي الجماعة، مع الحرص على تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في الاستفادة من العقار الجماعي والعائدات المترتبة عن المعاملات العقارية الجارية بها، مع تمكين ذوي الحقوق الشباب خاصة من أنصبة وحصص تمكنهم من الإندماج في مسلسل التنمية.

كما دعت هذه الجمعيات إلى التصدي لظاهرة الترامي والاستحواذ غير القانوني على الأراضي الجماعية من قبل الأغيار والأجانب عن الجماعة، في مقابل حرمان ذوي الحقوق من عقاراتهم الجماعية.

كما ترى العديد من الجمعيات الحقوقية، والتي تنسق ملفات الدفاع عن حقوق السلاليات، أن النساء المعنيات، مقصيات من الإستفادة من استغلال أراضي الجموع، بينما جرى ويجري تفويت هذه الأراضي للرجال، بطريقة أو بأخرى، فيما تحرم النساء. وعند نزع الملكية مقابل تعويض، توزع المبالغ بين الذكور فقط. ويكون مصير النساء الطرد والتشرد واللجوء إلى السكن العشوائي.

ومع اقرار دستور 2011 أصبح يحظى بأهمية قصوى في الدفاع عن حقوق المواطنين وتعبئتهم. علما بأن هذا الفاعل، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، لم يرق بعد إلى فاعل حاسم، من حيث الجودة والنوع، رغم أهمية الكم العددي من الجمعيات. لكونه يعاني من ضعف الإمكانيات المادية والخبرات، وصعوبات التواصل، مع المواطنين، وغياب الشفافية في التسيير والتدبير. إذ تحتاج الجمعيات، في هذا المضمار؛ إلى تأهيل ومواكبة ودعم مالي للقيام بمهامها في تعبئة المواطنين والتواصل مع المنتخبين والتنسيق معهم لحل المشاكل، عبر المساهمة في صياغة إقتراحات عملية لتصحيح الإختلالات المجالية والتفاوتات الاجتماعية، قصد تحقيق تنمية موازنة بتنسيق مع الجماعات الترابية وباقي الفاعلين(كرزازي موسى،2019، ص.37.).

إن الإستجابة لتطلعات الساكنة، بالمجال المدروس، ومختلف الفاعلين السياسيين والاقتصاديين، والقطاع الخاص؛ تقتضي نهج مقاربة جديدة، وتستوجب الأخذ بعين الإعتبار التطورات المعاينة والمعاشة، بالمجال، على الواقع؛ وحسب الخيارات المقترحة. كما أن نجاح تفعيل الإصلاحات المرتقبة يستلزم إشراك جميع الفاعلين وتحديد نوع الإختصاصات والمهام، والمتدخلين والشركاء الآخرين، بين المستويات المركزية والإقليمية والمحلية.

ولا ينبغي أن تقتصر هذه الدينامية على الفلاحة وحدها، لأنه مع التحولات والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي باتت تميز العالم القروي، وأصبح من الأجدى تعزيز تطوير التنسيق، مع قطاعات أخرى مولدة للثروة ولفرص الشغل. كما

1 - المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2019-2023، مرجع سابق، ص.40.

هو الشأن بالنسبة للصيد البحري، والسياحة القروية والصناعة التقليدية، لإعطاء دينامية جديدة، وتطوير اقتصاد العالم القروي.

ويتعين أن تستند تنمية العالم القروي، إلى مقاربات مجددة وتشاركية لمختلف الفاعلين المعنيين، تهدف إلى تحسين جودة تدبير الخدمات العمومية، وذلك من خلال تعزيز تنسيق وإدماج العمليات والمشاريع المتعلقة بتنمية المواطن الذي يعيش في الوسط القروي.

وانطلاقا من ذلك، يمكن القول أنه من أجل كسب رهان التنمية الترابية وتحقيق شروطها، لابد من تعبئة وتضافر جهود مختلف الفاعلين، المحليين الرسميين وغير الرسميين؛ وذلك باعتبار التنمية الترابية، هي عملية متكاملة لا تتم بواسطة تدخل فاعل محلي دون آخر، وإنما تتم بواسطة سياسات متكاملة ومندمجة؛ تأخذ بعين الإعتبار المحيط، والإعتبارات السوسيو اقتصادية والإختلالات المجالية؛ وذلك في إطار من التكامل والتشارك بين مختلف هؤلاء المتدخلين. فالهدف من التنمية الترابية، هو العمل على تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجماعات الترابية، عن طريق العمليات التي توحد بين جهود سكان تلك الجماعات وجهود السلطات الإدارية في إطار التعاون والتكامل، من أجل حياة أفضل للمواطنين.

خلاصة:

لقد عرف المغرب خلال السنوات الأخيرة دينامية تنموية غير مسبوقة في حجمها وفي امتداداتها الترابية؛ غير أن أوضاع الهشاشة والفقر، التي تعرفها منطقة الغرب، رغم المؤهلات التي تتوفر عليها، تفرض رؤية جديدة ومساهمة فاعلة لمصالح الدولة والمجتمع المدني، في مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية.

فالإنجازات التي حققت في مجال التنمية البشرية، أصبحت مهددة، بل إنها تتضاءل بسبب مظاهر الفوارق الاجتماعية والتفاوتات الترابية، إلى جانب بطالة الشباب المتزايدة والإقصاء؛ الذي يطال النساء (الشابات) على وجه الخصوص. زد على ذلك التراجع الكبير للتماسك الاجتماعي، والذي يخفيه النمو المتواصل لمستوى المعيشة، قد يعرقل تنمية البلد.

إن أي معالجة مرتقبة للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة، لا بد وأن تستوعب مقتضيات الدستور الجديد وخاصة تلك المتعلقة بإقرار جهوية متقدمة، وحكامة جيدة مبنية على مشاركة الفاعلين في بلورة الاختيارات وتقييم السياسات، وبناء دولة الحق والقانون؛ ومحاربة كل أشكال التمييز والإقصاء، وضمان المساواة بين الرجل والمرأة.

لائحة المراجع:

أ-المراجع بالعربية:

1. الأكحل المختار،(1996)،"الاسس النظرية لتحديد المجال المحلي وتنميته"، مجلة الحوليات المغربية للاقتصاد عدد16.
2. جريدة "الصباح،(2019)، "تمويلات المبادرة تورط مسؤولين محليين: التحقيق في مصير مبالغ لجماعات استفادت من الدعم ولم تنجز المشاريع"، مقال بجريدة "الصباح"، عدد6079، بتاريخ 3دجنبر2019.
3. جريدة "المساء"، بتاريخ 2 غشت2019، "خطاب الملك يحرك الداخلية لتشخيص أوضاع المدن والقرى"، عدد3954.
4. الجماعة القروية لاغزران،(2017)،"الرأسمال اللامادي معيار لقياس التنمية المجتمعية، الاستثمار في الرأسمال البشري مسلك لانتاج الثروة"،2017، أشغال الدورة السابعة لمنتدى التنمية والثقافة لاغزران، منشورات الجماعة القروية لاغزران، رقم 7.
5. رئاسة الحكومة، المرصد الوطني للتنمية البشرية،"تقرير التنمية البشرية 2017، التفاوتات السوسيو. مجالية والتنمية البشرية: مساهمة في الحوار الوطني حول النموذج التنموي بالمغرب. خلاصة تركيبية".
6. العوفي نور الدين،(2000): "الإصلاح الاقتصادي: الاستراتيجية والمؤسسات والفاعلون"، ضمن كتاب التحولات الاجتماعية بالمغرب، مركز طارق بن زياد للدراسات والابحاث، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء.
7. القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات ، الصادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015).
8. كرزازي موسى،(2019)،"دور المنتخب والفاعلين في الادارة الترابية والمجتمع المدني، في تنمية الجماعة الترابية بالوسط القروي المغربي"، مناهج البحث في جغرافية الأرياف. منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، جامعة محمد الخامس.
9. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي،(2013)، تقرير حول:"المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: تحليل وتوصيات"، إحالة رقم 14/2،2013.
10. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي،(2016)،"وضع ودينامية الحياة الجمعوية، رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي".
11. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي،(2017)، رأي حول "تنمية العالم القروي، التحديات والآفاق"؛ إحالة ذاتية رقم 2017/29..
12. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي،(2019)،"النموذج التنموي الجديد للمغرب، مساهمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي".
13. المملكة المغربية،(2006)،"المغرب الممكن، إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك"، تقرير الخمسينية، 50 سنة من التنمية البشرية وسنة 2025.
14. المندوبية السامية للتخطيط،(2019)، مختصرات المندوبية السامية للتخطيط حول المرأة القروية.
15. المندوبية السامية للتخطيط،(2019)، مختصرات المندوبية السامية للتخطيط، «تصورات المغاربة حول الحماية الاجتماعية، مساهمة لإثراء النقاش حول النموذج التنموي الجديد".
16. وزارة الداخلية،(2005)، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي في المجال الحضري.

17. وزارة الداخلية،(2018)، "أرضية عمل لتنفيذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية برسم 2019-2023".المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

18. وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري،(2000)،"استراتيجية 2020 للتنمية القروية"،الطبعة الأولى، نشر المجلس العام للتنمية الفلاحية.

ب - المراجع باللغة الفرنسية:

1. «50 ans de développement humain et perspectives 2025»,(2006), rapport réalisé à l'occasion du cinquantenaire de l'Indépendance du Royaume du Maroc.
2. AFNOR ,(2007), :Développement durable, de la stratégie à l'opérationnel. edit AFNOR.370p.
3. AKESBI,N,(2006), : Évolution et perspectives de l'agriculture marocaine , in « 50 ans de développement humain au Maroc, perspectives 2025 », Éditeur :Maroc.
4. DUMONT Gérard-Francois,(2012), :Diagnostic et Gouvernance des Territoires Concepts, Méthodes, Application,Edit Armand Colin.
5. FSES,(2011),: Économie rurale : Les politiques et les réponses des acteurs, séminaire organisé à la Faculté des Sciences Juridiques, Économiques et Sociales, Rabat-Agdal.
6. GLON E.et al ;(1996), : Le développement local au service de la géographié , in Bulletin de l'association des géographes francais.
7. HCP,(2019), Les Cahiers du Plan. N°52. « FASSI FIHRI.M. : Démographie Magrébine Situation et Perspectives ».
8. HCP,(2019),Les Cahiers du Plan.N°52.EZZRARI Abdeljaouad « INDH et pauvreté communale ».
9. LE COZ,J.(1964),:le Rharb, Fellahs et Colons, Etude de Géographie Régionale,2,T.Rabat.
10. Royaume du Maroc ; INDH,(2018), : Elaboration des ILDH et des Plans d'Actions Des collctivités Territoriales : CHBANATE-BAB TIOUKA-DAR LAASLOUJI-SIDI AHMED BENAISSA-SIDI AMEUR AL HADI et BIR TALEB relevant du ressort territorial la Province de SIDI Kacem.

Comment l'analyse fonctionnelle permet-elle de maîtriser l'impact de la crise sur les activités de l'entreprise ? Cas du projet de fabrication des masques de protection

كيف يمكن التحليل الوظيفي لطلب الزبون من تقليص تداعيات الأزمة على أنشطة الشركة؟ حالة مشروع تصنيع الأقنعة الواقية

Redouan DAAFI, Abdallah RHIHIL & Hicham DRISSI

Ecole Nationale de Commerce ET de Gestion de Casablanca, Laboratoire d'Ingénierie Financière, Gouvernance ET Développement (LIFGOD), Hassan II University of Casablanca (Maroc)

Résumé:

La crise, malgré ses difficultés économiques est également porteuse d'autres opportunités. L'analyse fonctionnelle reste un véritable outil pour optimiser le management de projet. Comment alors l'analyse fonctionnelle des besoins aide l'entreprise à faire face aux contraintes de la crise.

Appliquée au projet de fabrication des masques, en période de crise sanitaire, l'analyse fonctionnelle a permis de mieux structurer la conception du système de masques durant toutes ses phases de vie, en assurant dans un premier temps une bonne compréhension du besoin et ensuite une maîtrise de ses fonctions.

L'analyse fonctionnelle permet aussi d'optimiser la durée de vie du projet. En effet, dans le cas d'apparition d'une nouvelle contrainte, la flexibilité de l'analyse fonctionnelle va tolérer les modifications dans les fonctions, ce qui va permettre de trouver d'autres alternatives, de présenter des solutions innovantes et d'en négocier les modifications. Cette réactivité permet donc d'assurer la pérennité de l'entreprise.

Mots clés: Analyse fonctionnelle, Compétitivité, Innovation, Management de Projet, Crise sanitaire.

الملخص:

على الرغم من الصعوبات الاقتصادية والتحديات التي يتعين على الشركات مواجهتها، تجلب الأزمات الإقتصادية فرصًا أخرى للإستثمار. ويظل التحليل الوظيفي أداة حقيقية لتحسين إدارة المشاريع. فكيف إذن يساعد التحليل الوظيفي لطلب الزبون في التقليص من تداعيات الأزمة على أنشطة الشركة؟

يتيح التحليل الوظيفي، عند تطبيقه على مشروع تصنيع الكمامة، في فترة الأزمة الصحية لـ COVID 19 ، إمكانية فهم وضبط وظائف نظام الكمامة بشكل أفضل، وذلك خلال جميع المراحل التي يمر منها، مما يضمن في البداية فهمًا جيدًا لطلب الزبون أو العميل. وضمان جودة عالية عن طريق احترام جميع وظائف المنتوج المطلوب وبأقل تكلفة لاقتصارنا على تلك الوظائف، دون غيرها.

في حالة ظهور أزمة سوق أو ظهور قيود جديدة، يساعد التحليل الوظيفي في تمديد عمر المشروع ومعرفة تقسيم فئات العملاء والزبائن حسب متطلبات السوق، مما سيمكن من تنويع أنشطة الشركة ضمان ديمومتها. فمرونة التحليل الوظيفي سوف تتطابق مع التعديلات في الوظائف الجديدة، وستتيح بالتالي إمكانية إيجاد حلول بديلة أخرى، وتقديم منتجات بديلة باعتماد تعديلات متفاوض بشأنها ومبنية على الإبتكار والإبداع. لتقديم مبتكر جديد الحلول التقنية التعديلات. وبالتالي، فإن هذه الاستجابة تجعل من الممكن التعامل مع تقلبات السوق وضمان استدامة الشركة.

الكلمات المفتاحية: تحليل وظيفي، التنافسية، الابتكار، إدارة المشاريع، أزمة صحية.

Introduction :

Depuis le début de l'année 2020 et avec la pandémie du COVID-19, le monde est resté quasiment confiné, coupé de la plupart des relations familiales, amicales et professionnelles. Malgré le respect des barrières sanitaires, le masque de protection était une solution incontournable pour maitriser la propagation du virus. Ce contexte de crise sanitaire est également caractérisé par une compétitivité acharnée ; les entreprises sont tenues à innover et présenter les meilleurs produits / services qui répondent aux attentes et aux besoins du client.

Sous l'impulsion du Gouvernement et grâce aux subventions du fonds spécial d'urgence abondé par l'Etat et par des donations, plusieurs acteurs économiques de textile se sont reconvertis pour produire des unités à partir de matériau non tissé. Ainsi et depuis le mois de mars 2020, des entreprises et coopératives se sont lancées dans la fabrication de masques grand public 100 % marocains. En dépit de toutes ces incitations, la recherche de méthode de stimulation de l'innovation devient incontournable.

Dans ce cadre, l'analyse fonctionnelle (AF) est une approche pertinente d'organisation, de gestion de projet et une réponse pour toute entreprise désirant une meilleure performance et rentabilité (Beavers, G. A., et al. 2013). Elle permet de se prémunir contre les empoignements classiques de la mauvaise conception. Son approche assure aussi une traduction structurée et bien détaillée du besoin pour la réalisation ou la reconception optimale du produit à travers les fonctions qu'il doit assurer. Dans cette perspective, nous nous demandons donc « Comment cette approche fonctionnelle assure-t-elle la réussite d'un projet et la réalisation d'une action entrepreneuriale, dans un marché en récession ? ».

A travers le présent travail, nous allons essayer de répondre à cette question, en s'inspirant d'une expérience réussie d'une idée entrepreneuriale réalisée en période de confinement de la crise sanitaire qu'a connu le Maroc, particulièrement en 2020 et qui consiste à fabriquer des masques de protection contre le COVID 19.

Ainsi, dans une première partie nous mettons la lumière sur le concept d'analyse fonctionnelle, son importance dans le management de projet et la réalisation d'une action entrepreneuriale, alors que la seconde sera dédiée à la problématique du besoin en période de crise et sa décomposition en fonctions.

I. Analyse fonctionnelle : Phase fondamentale de gestion des projets

L'analyse fonctionnelle est une démarche qui permet de rechercher et caractériser, de façon détaillée et très structurée, les fonctions offertes par un produit ou service pour satisfaire les besoins de son utilisateur (Tassinari, R. 2002). Son objectif est, d'une part de formaliser et valider un besoin, d'autre part, elle consiste à caractériser les fonctions pour créer (conception) ou améliorer un produit existant (reconception).

L'avantage de cet outil réside dans la liberté qu'il offre, au niveau des fonctions techniques à développer, en tenant compte des contraintes de l'environnement sur les solutions pour couvrir au maximum le besoin client. Ainsi, une entreprise qui active

dans un marché en récession mobilise cette démarche pour réexprimer le besoin attendu par un client, en tant que résultat à satisfaire, plutôt que des moyens à exécuter.

2- Analyse fonctionnelle : une démarche à maîtriser en période de crise

Pour comprendre l'intérêt de l'analyse fonctionnelle en période de crise, il est intéressant de rappeler les inconvénients de l'approche classique descriptive. Celle-ci consiste habituellement, à lister l'ensemble des éléments composant un produit à réaliser, en définissant préalablement son rôle, son fonctionnement et son utilisation.

En période de crise, ce processus structurel et purement cognitif connaît des limites. Il s'adapte difficilement aux nouvelles technologies et à la découverte de nouveaux produits. Ceux-ci sont caractérisés souvent par l'obsolescence de leurs solutions techniques et le changement rapide de leurs fonctionnalités. Cette analyse trop cadrée en amont n'a donc pas une valeur formative durable (Mothe, C. & Poussing, N. 2020).

L'objectif de l'approche fonctionnelle est de minimiser la complexité due à l'incertitude de lancement d'un nouveau projet en période de crise, en optant pour une innovation frugale plus simple à prix maitrisable (Nafzaoui, M. A. & Ettakani, D. 2020).

En s'ouvrant sur les solutions fonctionnelles, que sur les moyens techniques, l'entreprise se positionne dans une logique d'efficacité et d'efficience, car elle couvre au maximum le besoin, tout en rationalisant les coûts de son développement et respectant les exigences du marché en récession. Cette approche fonctionnelle est primordiale aussi bien pour améliorer la productivité (Création de valeur/Coût) qu'afin d'analyser la valeur d'une fonction (Ballieu & Boulet, 2002). En effet, son analyse génère au projet d'entreprise une source d'innovation technique en se concentrant sur le besoin à satisfaire et sur les fonctions à assurer.

Le traitement des risques est une phase incontournable dans la prévention des risques techniques, l'analyse de la valeur et l'évaluation des risques financiers (Ballieu J. et Boulet C. 2002). Il permet cette innovation qui donne une assurance raisonnable à la survie de l'entreprise (Bellut, S. 1990). Dans cette approche, le système produit, doit remplir des fonctions de service qui expriment généralement le besoin du client. Celui-ci est également soumis à des exigences d'ordres économiques, sociologiques, techniques et normatives. La crise devient alors un stimulateur de l'innovation (Sturmey, P. (éd.) 2020).

Selon cette logique, chaque fonction de service, vu son aspect général pour une première expression des besoins, est détaillée en fonctions techniques plus simples, qui lors de la phase de conception (qui vient après l'analyse fonctionnelle ou en ingénierie simultanée) permettront des solutions techniques du système à produire. Autrement dit, que ce sont les fonctions recensées et validées qui vont orienter ensuite les solutions techniques. L'innovation fonctionnelle réside dans le fait qu'une seule fonction permet plusieurs solutions techniques (Alain, E. 2020), alors que dans un contexte de crise de marché, nous sommes tenus à changer une solution technique (produit ou service déjà existant qui souffre de saturation).

La multiplicité des solutions techniques permettra plusieurs choix de systèmes (produits et/ou services) où il faut assurer la même fonction globale. L'analyse fonctionnelle permettra alors d'étudier la valeur de chaque fonction (Valaire, C. 1986).

Nous nous trouvons souvent dans une situation caractérisée par la diversité des solutions techniques, répondant à une fonction globale où nous pouvons distinguer deux cas extrêmes de fonctions répondant aux deux zones, que nous illustrons schématiquement comme suit.

Figure 1 : Zones d'insatisfaction et d'inutilité d'un système produit

La première d'insatisfaction est l'ensemble des besoins que les fonctionnalités du produit ne satisfont pas. L'autre zone est d'inutilité et correspond aux fonctions ne répondant à aucun des besoins de l'utilisateur.

La démarche d'analyse fonctionnelle permet de positionner le système à produire dans la zone de fonctions qui répondent à des besoins exprimés par le client, tout en assurant un meilleur rapport qualité/prix (Chevallier, J. 1989).

3- Démarche inductive de l'analyse fonctionnelle

L'analyse fonctionnelle suppose de partir du terrain pour mieux maîtriser le besoin. Il faut donc rencontrer les utilisateurs potentiels, car le besoin exprimé est souvent implicite. Cette caractéristique, parfois omise, rend le client insatisfait, d'autant plus que le besoin évolue souvent dans le temps. Il est donc important de valider sur le terrain sa durabilité.

La difficulté dans le processus d'expression d'un besoin réside dans sa formulation ; Ce n'est pas parce que nous avons besoin de créer de l'ombre qu'il nous faut planter un arbre ! Nous avons souvent tendance à formuler la solution à la place du besoin.

Cette approche inductive fondée sur l'observation des besoins nous mène à déterminer les finalités sous forme de fonctions que le système doit remplir. D'une part, nous créons des marges de liberté, et donc de créativité, pour répondre au besoin. D'autre part, nous remettons tout le processus existant en question et maîtrisons la diversification des scénarios de conception, même en période de crise.

Figure 2 : Approche inductive d'analyse fonctionnelle

Nous avons proposé un schéma (figure 2) présentant l'approche inductive d'analyse fonctionnelle, qui permet à répondre à une logique de résolution de problèmes et consiste à :

1. Poser le problème à résoudre et qui correspond au besoin.
2. Identifier et recenser les fonctions que le produit doit satisfaire.
3. Le produit qui est une réponse concrète au besoin de départ.

Mettre au point un produit ou un service parfaitement adapté aux besoins de l'utilisateur est une des fonctions majeures de l'entreprise. En période de confinement, qu'a connu le monde entier, durant la pandémie du COVID 19, le système de masque sert, selon son type, à l'utilisateur qui veut protéger son entourage ou se protéger des virus et particules qui infectent (formulation générique). Cela revient à identifier l'utilisateur, c'est à dire la personne ou l'organisation, pour qui le produit sera créé et l'usager qui se mettra en relation avec le produit pendant les différentes phases de son cycle de vie.

Cette question des phases de cycle de vie est très importante dans la mesure où le produit doit être conçu, non seulement pour répondre au besoin exprimé, mais également en tenant compte de ses situations de vie dans chaque phase.

Figure 3 : Situations de vie d'un produit (Tassinari, R. 2003)

L'analyse fonctionnelle serait incomplète si l'équipe projet du MASK-COVID 19 n'avait pas tenu compte des contraintes sur le produit dans ses différentes phases. Par exemple le masque doit être Jetable après un délai d'utilisation, ergonomique, ne pas être nuisible à la peau. Il doit également répondre à certaines fonctions lors de sa destruction (phase de fin de vie), afin de réduire le risque de contamination.

D'où l'intérêt de définir pour chaque situation de vie du masque (réalisation, distribution, conditionnement, utilisation et même sa fin de vie) les fonctions principales qu'il doit assurer et les fonctions de contraintes auxquelles, il est soumis.

II. Besoin : la problématique principale en période de crise

Pour maîtriser le besoin dans une analyse fonctionnelle, nous devons concentrer nos efforts sur la fonction globale de ce qui est attendu. Dans une analyse fonctionnelle, nous n'intéressons pas au "comment techniquement ? " ou à la "solution technique". Il s'agit d'une démarche qui s'oriente client pour satisfaire son besoin, en se posant les deux questions suivantes "pourquoi le système ? ", relative à la raison d'être du besoin et "à quoi sert-le système ? " pour valider ce besoin, en cherchant les causes qui l'ont créé (AFAV 1998; De Hemmer, O. 2011).

1- Décomposition en fonctions d'un besoin exprimé en période de crise

L'objectif de l'approche fonctionnelle en management de projet est de détailler les fonctions qui justifient la construction d'un système ou sa reconception, d'où, la nécessité de recenser toutes les fonctions de services qui permettent de satisfaire les besoins.

Cette étape est fondamentale car elle conditionne toutes les étapes suivantes de l'analyse. Même en période de crise, il faut donner du temps à cette phase et mobiliser toute l'équipe projet pour chercher à remplir le critère d'exhaustivité dans l'expression du besoin (Petitdemange, C. 2001).

Les techniques fonctionnelles sont des outils habituellement mobilisés pour une meilleure maîtrise du besoin avant de le décomposer en fonctions principales (Tassinari, R. 2003). La plus usuelle de ces techniques est "la bête à corne" qui est un des éléments de la méthode APTE (**AP**plication aux **T**echniques d'**E**ntreprise). Son objectif est de créer une distance par rapport aux solutions habituellement déployées (AFAV, 1998). Souvent en période de crise, l'équipe projet a tendance à privilégier les solutions traditionnelles pour éviter des sauts dans l'inconnu. Elle limite ainsi l'innovation et la créativité, nécessaire à la conception de ce qui est attendu sous forme de nouveau système, répondant d'une manière efficace et efficiente à un besoin. Le projet n'a pas seulement des objectifs économiques, il a aussi une finalité sociale et sociétale, mais qui s'inscrit dans une démarche entrepreneuriale que nous qualifions d'innovation sociale (Tixier, J. 2012). A cet égard, la "bête à corne" est un diagramme qui répond aux trois questions suivantes :

- A qui le Produit rend-il service ?
- Sur quoi le Produit agit-il ?
- Dans quel but le Produit existe-t-il ?

Figure 4 : "La bête à corne" du projet de fabrication de masques COVID 19

Pour mieux maîtriser l'utilisation de cet outil fonctionnel, en période de crise, et avant d'imposer toute solution, l'équipe du projet de fabrication de masque COVID 19 s'est tournée vers l'utilisateur (citoyen, chirurgien, médecin, infirmier, personnel de soin, personnel d'hygiène dans les hôpitaux, élus, responsables territoriaux, …etc.) pour la définition du besoin en termes de masques.

La difficulté rencontrée par l'équipe projet est celle qui consiste à intégrer les usagers dans les processus d'innovation. C'est une pratique méconnue à l'encontre des pratiques habituelles et des enjeux politiques. Aller à la rencontre des usagers est bien différent de la démarche de représentation. Il s'agit davantage de s'intéresser à eux et à leurs besoins essentiels et pour aller plus loin, il était bénéfique de s'intéresser à leur mode de vie, leurs pratiques du quotidien, et ainsi collaborer pour co-créer des solutions réellement adaptées (Beaudoin, J. 2020). Selon une approche méthodique, tous les membres de l'équipe projet sont partis de l'hypothèse qu'un projet efficace et efficient n'a de valeur que s'il répond au besoin et rien qu'au besoin (Bellut, S. 1990).

Après le recensement des besoins et leurs fonctions de service, vient la phase d'ordonnancement, souvent omise en période de crise. C'est l'occasion de supprimer les doublons dans l'expression du besoin, de classer par ordre de priorités les fonctions et les détailler pour comprendre la source d'un besoin à satisfaire et les fonctions qu'il doit couvrir.

En analyse fonctionnelle, la décomposition du besoin consiste, d'une part à inventorier des interactions en contact avec le système à produire dans une situation de vie bien déterminée, d'autre part, elle détaille les fonctions de ce produit/système. L'idée sur laquelle il faut insister dans cette phase est de décrire le produit, non pas selon ses caractéristiques physiques, mais indiquer ce que devrait satisfaire une solution pour être une bonne solution. Nous retenons, donc, la définition apportée par la norme française NF X50-150 à une Fonction, qui est "l'action d'un produit ou de l'un de ses constituants". La fonction est donc définie sous forme de finalité ou but,

indépendamment des solutions susceptibles de l'exécuter, ce qui favorise l'innovation dans la réalisation du produit attendu (Valaire, C. 1986).

Une analyse fonctionnelle, dans une période de crise, doit valider les fonctions du produit attendu. Pour cela, elle se pose la question de la raison d'être de toute fonction (à cause de quoi cette fonction existe?), de son but (La fonction existe dans quel but ?) et de sa pérennité (Qu'est ce qui pourrait la faire évoluer ou disparaître?).

L'analyse de ces fonctions et leurs interactions avec le système mobilise des diagrammes fonctionnels. Plusieurs outils sont utilisés pour élaborer de tels diagrammes. Quel que soit le diagramme fonctionnel utilisé, il faut analyser le futur système, pour chaque situation de vie qu'il faut préciser au préalable. L'objectif est de quantifier de façon réaliste le besoin, sans perdre de vue le client.

Dans le cas du projet de fabrication des masques COVID 19, le diagramme de la pieuvre, utilisé souvent dans le cadre de la méthode APTE, était un excellent outil de représentation des fonctions et de leurs relations avec le système de masque (De La Bretesche, B. (Ed.) 2000). Autrement dit, qu'il permet de voir quelles sont les fonctions essentielles et secondaires du produit et comment ces fonctions réagissent avec le milieu extérieur. Nous représentons dans la figure suivante le diagramme "Pieuvre", tel qu'il a été élaboré par les porteurs d'idée du MASK-COVID.

Figure 5 : Diagramme fonctionnel de la "Pieuvre" du système COVID-MASK / Type 1
Situation de vie : Utilisation

L'équipe projet MASK-COVID 19 a recensé les fonctions principales suivantes :

- ***FP0 :*** *Protéger l'utilisateur de la projection de sécrétions ou de salive pouvant contenir des agents infectieux transmissibles.*
- ***FP1 :*** *Protéger les autres individus des projections de sécrétions ou de salive pouvant contenir des agents infectieux transmissibles.*

Elle a aussi constaté que le système MASK-COVID 19 est soumis aux fonctions contraintes suivantes :

- ***FC0 :*** *Faire passer de l'air à l'utilisateur. (Niveau impératif).*
- ***FC1 :*** *Jeter le masque, une fois devenu humide.*
- ***FC2 :*** *Résister pendant 3 à 4 heures.*
- ***FC3 :*** *Permettre de le laver trois fois à une température supérieure à 60 degrés.*

2- Caractérisation fonctionnelle pour une valorisation du besoin

La classification des fonctions et leur hiérarchisation permet, certes d'analyser les niveaux d'importance des fonctions que doit satisfaire le futur système. Mais cela est insuffisant, notamment en période de crise, si on ne tient pas compte de la valeur de chaque fonction recensée.

Comme il est déjà précisé, l'analyse de la valeur a pour objet d'assurer des fonctions dans un produit ou service au moindre coût, pour satisfaire le besoin du client. L'analyse de la valeur est donc un outil qui permet d'améliorer le pouvoir compétitif d'un produit ou service, moyennant une approche managériale qui s'oriente vers l'adéquation du système produit à son marché, tout en tenant compte de la performance économique. Il est donc nécessaire de compléter l'analyse par une caractérisation fonctionnelle pour une meilleure quantification du besoin.

La phase de caractérisation requiert le recours à des critères d'appréciation de chaque fonction. Il s'agit du paramètre retenu pour apprécier si une fonction est remplie ou si une contrainte est respectée. La caractérisation de la fonction s'effectue en fonction de ces éléments (Chevallier, J. 1989) :

- *Le niveau d'évaluation d'un critère* : c'est la grandeur mesurée sur une échelle adoptée par une norme d'appréciation de la performance attendue de la fonction ou d'un service qui lui est associé.
- *La flexibilité de chaque niveau* : c'est l'évaluation, selon une échelle de Likert, de la flexibilité du niveau d'appréciation. La flexibilité exprime les possibilités de modulation du niveau d'appréciation d'un critère exprimé par le client.
- *La limite d'acceptation* : C'est la limite, acceptable par le demandeur, du niveau de critère d'appréciation de la fonction. Au-delà de cette limite la fonction ne répond pas au besoin (Chevallier, J. 1989). Cela permet d'avoir une zone de négociation possible de la fonction et sa valeur.

En pratique, pour caractériser les fonctions principales ou de contraintes, nous utilisons un tableau fonctionnel (Lachnitt, J. 1994). S'agissant du projet de fabrication des masques COVID 19, le tableau suivant caractérise la fonction principale "FP0" identifiée dans la phase de décomposition fonctionnelle du besoin, qui stipule protéger l'utilisateur de la projection de sécrétions ou de salive pouvant contenir des agents infectieux transmissibles.

Tableau 1 : Caractérisation de la fonction PF0 du MASK-COVID 19

Critères d'appréciation d'une fonction	Degré de protection de l'utilisateur
- Niveau du critère	- Masse surfacique : (g/m^2) - Couche interne et externe de 130 et 150 g/ m^2
- Flexibilité du niveau	- Critère flexible en fonction du degré de protection : F0, F1, F2, F3
- Limite d'acceptation	- F0=130/150 g/ m^2, F3=130/150 g/ m^2
- Taux d'échange associé	- Plus on exige une grande protection, plus il faut un matériel qui résiste, mais couteux

L'analyse de la valeur des fonctions du projet MASK-COVID est une puissante méthode de résolution de problèmes qui a permis de dégager les axes stratégiques tout en impliquant fortement l'équipe projet dans la recherche des voies de solutions.

Conclusion

L'importance de l'analyse fonctionnelle dans le lancement et le management de projets se révèle extrêmement grande, puisqu'elle étale les bases décisives pour d'autres études plus techniques qui viennent compléter la démarche de réalisation de ces projets.

Cette analyse peut être perçue comme un processus de réflexion structuré, à caractère stratégique, permettant de dégager des conclusions très utiles pour le bon déroulement de l'activité dans le cadre des actions entrepreneuriales, ainsi que la prévention des pertes financières ou de temps.

L'exemple de masques de protection contre le COVID 19 en période de crise montre, grâce à son analyse fonctionnelle, qu'on a pu définir son système, sans donner aucune proposition de solution et sans le décortiquer en éléments (tissus, fils, etc.). Ensuite, nous avons opté pour des outils fonctionnels pour maîtriser son besoin et inventorier les fonctions qu'il doit assurer.

En reposant sur l'étude des besoins**,** l'analyse fonctionnelle permet, en période de crise, de mieux connaître et comprendre les différentes exigences des clients, les exprimer sous forme de résultat à atteindre et en suivant une logique de résolution de problèmes.

Bibiliographie

1. *Alain, E. (2020), Proposition d'un modèle intégrant créativité et analyse fonctionnelle des besoins en contexte d'innovation (Doctoral dissertation, Université du Québec en Abitibi-Témiscamingue).*
2. *Association Française pour L'Analyse de la Valeur, (1998), Exprimer le besoin : contributions de la démarche fonctionnelle, 2ème Édition AFNOR, Collection : AFNOR gestion*
3. *Ballieu, J. et Boulet, C. (2002), L'analyse de la valeur, Edition AFNOR, Collection "à savoir", ISBN : 978-2-12-505021-4*
4. *Beavers, G. A., Iwata, B. A., & Lerman, D. C. (2013). Thirty years of research on the functional analysis of problem behavior. Journal of applied behavior analysis, 46(1), 1-21.*
5. *Beaudoin, J. (2020). Les défis de l'innovation (Doctoral dissertation, Conseil départemental de la Mayenne, 39 Rue Mazagran, 53000 Laval).*
6. *Bellut, S. (1990), La compétitivité par la maitrise de couts : Conception à coût objectif et analyse de la valeur, Edition AFNOR, Paris, Collection "AFNOR Gestion"*
7. *Chevallier, J. (1989), Produits et analyse de la valeur, 1ère Edition Cépaduès.*
8. *De Hemmer, O. (2011), L'analyse fonctionnelle : décrire un besoin pour définir une solution, International Business Manager Purchasing, LowendalMasaï, Président, AFAV - Value Management*
9. *De La Bretesche, B. (Ed.). (2000). La méthode APTE : Analyse de la valeur, analyse fonctionnelle, Ed. Pétrelle.*
10. *Lachnitt, J. (1994), L'analyse de la valeur, 3ème Édition PUF, Collection « Que sais-je? ».*
11. *Mothe, C., & Poussing, N. (2020). La crise de la COVID-19 va-t-elle stimuler l'innovation ?, M. Kalika (Ed.), L'impact de la crise sur le management (pp. 151-156). (Business Science Institute). Editions Management & Société (EMS).*
12. *NAFZAOUI, M.A. & ETTAKANI, D. (2020). L'innovation frugale face à la crise covid19 : Quelles reconfigurations Economiques, Managerielles et Culturelles à l'Epreuve du COVID 19 ?, Revue Française d'Economie et de Gestion & Presse Académique Francophone (FREG & PAF), ISBN : 978-3-8416-3100-8.*
13. *Petitdemange, C. (2001), Conduire un projet avec le management par la valeur, Edition AFNOR, Collection «à savoir».*
14. *Sturmey, P. (éd.) (2020), Analyse fonctionnelle dans le traitement clinique, Presse académique.*
15. *Tassinari, R. (2002), Réussir votre analyse fonctionnelle, Edition Dunod, Paris, Collection "à savoir".*
16. *Tassinari, R. (2003), Pratique de l'analyse fonctionnelle, 3ème Edition Dunod, Paris, Collection "Fonctions de l'entreprise".*
17. *Valaire, C. (1986), L'Analyse de la valeur, méthode d'innovation, Edition ANVAR, Paris, Collection "Gestion de l'innovation".*

La pandémie de Covid-19 et l'économie mondiale: État des lieux, chronologie des cas & vaccin

كورونا والاقتصاد العالمي: الجرد والتسلسل الزمني للحالات واللقاح فيروس

Dr. Khadhraoui Soukaina & Dr. Wissem Rebhi

Faculté d'économie et de gestion de sfax, Tunisie

Résumé:

La pandémie de COVID-19 a entraîné une stagnation abrupte de l'activité économique partout dans le monde. Cela a forcé un nombre croissant de pays à prendre diverses mesures afin d'atténuer l'impact de cette pandémie sur leur économie. Dès lors comment ces pays gèrent –ils cette pandémie ? Quelles solutions ces pays ont-ils adoptées pour surmonter la crise de la santé ?

Pour répondre à ces questions nous avons adopté la méthodologie suivante : Premièrement, on va traiterait la nature du choc de la COVID 19 d'un point de vue économique, d'identifier les États des lieux de l'évolution de cette pandémie dans le monde. Deuxièmement, d'appréciera la part de la population entièrement vaccinée à travers le monde, c'est-à-dire les personnes ayant reçu l'intégralité des doses prévues dans les protocoles de vaccinations c'est-à-dire «Vaccin et nombre des doses administrées» et enfin on va clôturait ce papier par une présentation chronologique des pays qui n'ont pas commencé à vacciner le 23 février 2021.

Mots clés : Covid 19, activité économique, crise sanitaire.

الملخص:

تسببت جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19) في ركود مفاجئ في النشاط الاقتصادي العالمي. فأوجب عددا متزايدا من البلدان على إتخاذ تدابير مختلفة لكبح جماح هذا الفيروس وتداعياته الخطيرة على الاقتصاد. فكيف واجهت دول العالم هذا الفيروس؟ ماهي الحلول المعتمدة للخروج من هذه الازمة الصحية؟ لمعالجة هذه المسائل اعتمدنا المنهجية التالية: أولا، التطرق إلى مدى تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي ثانيا، التعرف على البلدان التي تم تطعيمهم بالكامل في جميع أنحاء العالم ثم نختم هذه الورقة بعرض بعض الدول التي لم تبدأ التطعيم في 23 فبراير 2021.

الكلمات المفتاحية: فيروس كورونا، النشاط الاقتصادي، الأزمة الصحية.

Introduction:

Dans un contexte économique pénible et des perspectives de croissance sombres, le coronavirus ou la covid-19[1]à frappe le monde. les mesures qui ont été pris et de riposte qu'elle implique (distanciation sociale, confinement) ont des conséquences considérables sur l'activité économique, car elles entrainent : la réduction de la production, la baisse des recettes fiscales, l'accroissement des dépenses (dépistage, soins de santé, etc.) et l'accroissement des aides aux ménages (transferts, allocations-chômages, subventions salariales, report de paiements d'impôts, etc.) et aux entreprises (fourniture de liquidités, exonérations fiscales, etc.) les plus touchés pour les protéger contre la perte de revenus, le chômage et les faillites (Weder M., 2020 ; Boone L. et al., 2020 ; McKibbin W. et Fernando R., 2020 ; Arezki R. et Nguyen H., 2020 ; Baldwin R. et Tomiura E., 2020 ; Beck T., 2020 ; Cecchetti G. et Schoenholtz L., 2020 ; Mann C., 2020 ; Meninno R. et Wolff G., 2020 ; Voth J., 2020 ; Cochrane J., 2020 ; Wren-Lewis S., 2020 ; Wyplosz C., 2020 ; Baker S. et al., 2020 ; Tobias A. et Aditya N., 2020 ; Albulescu C., 2020a, 2020b et 2020c ; FMI, 2020b). Cela a entrainé l'aggravation de déficits budgétaires de la plupart de pays dans le monde et accroitrait les ratios d'endettement public de certains (en 2019, la dette publique représentait 83% du PIB mondial), comme le supporte le FMI (2020b) dans son rapport sur les effets de la covid-19 sur les finances publiques dans le monde, paru en avril 2020. Selon la Banque mondiale (2020), la pandémie de la Covid-19 est en train de balancer l'économie mondiale et conduirait celle-ci à une récession du fait de la baisse d'activité observée en Chine[2] et d'autres pays, notamment les USA et la zone euro. On a assisté également à la baisse des prix des matières premières (notamment les cours du pétrole et ceux des métaux industriels) et à une forte volatilité des marchés boursiers mondiaux causés par les incertitudes concernant la durée et les effets de cette pandémie. Pour cette raison l'objectif principale de cet article est de traiter les points suivants :

- Nature du choc de la COVID 19 d'un point de vue économique
- État des lieux de l'évolution de la Covid-19 dans le monde
- Vaccin et nombre des doses administrées
- Chronologie des pays qui n'ont pas commencé à vacciner le 23 février 2021

1 Le coronavirus, dont le nom scientifique est la COVID-19, est apparu en Chine en décembre 2019. Il appartient à une grande famille de virus, les coronavirus. Ces derniers, qui doivent leur nom à la forme de couronne qu'ont les protéines qui les enrobent, font partie d'une vaste famille de virus dont certains infectent différents animaux, d'autres l'homme. Ils sont susceptibles d'être à l'origine d'un large éventail de maladies. Chez l'homme, ces maladies vont du rhume banal à une infection pulmonaire sévère, responsable d'une détresse respiratoire aiguë susceptible d'occasionner le décès du patient. Les coronavirus sont à l'origine d'épidémies mortelles comme ce fut le cas avec le SRAS ou le MERS (Ibanda K.P., 2020, pp. 1-2).
2 En Chine, au premier trimestre de 2020, il est observé une contraction des ventes au détail, des prestations de service, de la production industrielle et des investissements

L'importance de l'étude

L'importance de cette étude est démontrée par le fait qu'elle vise à :

- étudier la nature du choc de la COVID-19 sous l'angle économique.
- Discerner graphiquement le totale du nombre des personnes affectés, guéries et décès du fin janvier 2020 au début mars 2021 dans le monde entier
- Dévoiler les premier pays au monde qui ont commencé leur campagne de vaccination Le 23 février
- Exposer les gouvernements qui n'ont pas acquis des doses du vaccin le 23 février 2021

1- Nature du choc de COVID 19 d'un point de vue économique

La plupart des pays du monde ont été touchés par le choc du Covid-19 ce qui implique des effets négatifs et des conséquences néfastes sur l'économie en général. Comme implique Shrestha et al. (2020), dans son étude que le choc d'offre exerce une perturbation directe sur l'offre (Période prolongée de jours chômés). Ainsi, sur la chaine d'approvisionnement (Production). Cette conséquence de ce choc de covid-19 engendre par conséquent un impact sur l'exportation.

Au niveau de la demande l'impact de covid-19 se manifeste dans la perturbation ou la baisse de la consommation des ménages ; restaurants ; tourismes ; achats de biens de consommation durable ; opération immobilière. Ainsi la diminution des investissements des entreprises : à court terme : une baisse (recule de la demande ; incertitude accrue…). Alors qu'à long terme : une réorganisation des chaines de valeur.

Janus, J. (2021) souligne l'effet de covid-19 sur le taux d'intérêt dans les pays émergents et constate que les déterminants les plus prononcés de la vulnérabilité d'un pays au choc covid-19 étaient: une faible dynamique du PIB et une forte sensibilité des rendements des obligations souveraines au VIX au cours de la période précédant la pandémie. Ce choc de covid-19 au niveau financière engendre aussi une demande accrue de la liquidité, les perturbations de l'offre augmentent le BFR. Les investisseurs ont une préférence pour la sécurité et la liquidité. Un resserrement des conditions financières qui se manifeste par la chute des cours des actifs à risque , une perturbation des marchés de capitaux (investisseurs et émetteurs réticents à s'engager) et les chutes de la valeur de la garanties pour les prêts.

À cause de ce qui est visible en matière d'impact. L'effet de la pandémie de covid-19 dans le monde a engendré un choc de confiance qui s'annonce par l'ignorance de la gravité des conséquences (durée ; Zone géographique ; ampleur…), ainsi que la difficulté à dissocier l'impact de covid-19 sur les indicateurs économiques de la dynamique cyclique sous-jacente.

En effet, comme souligne (Kibala, K.J (2020) et Shrestha et al. (2020), la pandémie de COVID 19 qui a été touché la plupart des pays du monde d'une manière inégale en terme de décès et de cas infectés. Plusieurs pays des économies avancées telles que la

Chine, l'USA, le l'Inde, le Brésil et la Corée sont faisant partie des pays qui déclarent le plus de cas d'infectées en date du 2 mars 2020. En Europe les pays les plus impactés par ce choc de coronavirus covid-19 c'étaient la Russie, l'Allemagne et l'Italie. Et en Asie il s'agissait de l'Inde, de l'Iran, du Pakistan, de l'Arabie saoudite et de la Turquie. En terme de décès, 5 pays à savoir l'USA, le Brésil, l'Inde, le Mexique et le Royaume-Uni regroupent le nombre cumule de cas le plus élevé de plus de 800000 décès (OMS, 2021).

En effet, l'effet de ce choc imprévisible de covid-19 a entrainé des modifications au niveau des comportements des agents économiques et des perturbations des équilibres macroéconomiques, aussi bien de pressionné le marché de change (baisse des cours des actions) ; l'élargissement des spreads des obligations corporate ; la chute des cours des matières première et la hausse de l'or qui sert de la valeur refuge en période de stress. (Kibala, K.J (2020)). La perturbation ou la diminution de devise suite à ce choc d'incertitude va entrainer une diminution des réserves de change et une baisse des exportations et des flux des capitaux pour ces pays avancées qui représentent une puissante économique mondiale (Baldwin R. et Tomiura., 2020).

Comme toutes les Pays du monde, plusieurs pays africains ont été touchés par la crise de covid-19 mais les pays les plus vulnérables comprenaient l'Afrique du Sud et l'Égypte Shrestha et al. (2020). Alors qu'en Tunisie, comme affirme-le Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD 2020), la propagation de covid-19 commence en octobre 2020 et conduit à une crise économique, sociale et sanitaire grave et plus difficile. En effet, le choc de covid-19 va entrainer une perturbation de l'offre des entreprises ; une baisse de la demande des ménages ; une baisse des investissements (baisse 40% des investissements publics). Ainsi, le confinement prise par l'autorité tunisienne et la baisse de la production va engendrait une hausse de taux de chômage de 21% contre 15% actuellement et une baisse des revenus de grands nombres de ménages. Du fait, la baisse des revenus des ménages et la hausse des prix des aliments de base va augmenterait le taux de la pauvreté de 15.5 % à 19.7% pour les femmes et de 14.8% à 18.7% pour les hommes (PNUD, 2020).

Plusieurs secteurs d'activité dans le monde sont touchés par la pandémie de la covid-19 c'est pour cela, Shrestha et al. (2020) dans son article montre que la pandémie a fait peser un fardeau sans précédent sur l'économie mondiale, les soins de santé et la mondialisation en raison des voyages, de l'annulation d'événements, de l'emploi de la main-d'œuvre, de la chaîne alimentaire, du milieu universitaire et de la capacité des soins de santé.

2- État des lieux de l'évolution de la Covid-19 dans le monde

Depuis janvier 2020, le monde est frappé par une maladie à coronavirus covid-19 qui se propage dans différents pays développés et en développement ou continents (la Chine, le Japon, le Viêt-Nam, l'États-Unis, l'Allemagne, la France, l'Italie, l'Australie, la Corée du Sud, l'Iran, le Nigeria, l'Afrique du sud, la république démocratique du congo,

etc.), tuent de milliers de personnes et devient de fait une urgence sanitaire mondiale tel que décrétée par l'OMS le 30 Janvier 2020, soit trois semaines après l'identification du virus. Selon Ibanda K.P. (2020), une urgence de santé publique de portée internationale, en sigle USPPI, est un problème de santé publique inhabituelle et grave dont les dommages dépassent les frontières du pays concerné, nécessitant de fait une action ou riposte internationale urgente. Pour le cas d'espèce, la riposte est indispensable pour limiter la propagation du virus dans des pays dont le système de santé n'est pas assez développé pour gérer la crise sanitaire.

Parmi les raisons de la propagation rapide de la maladie à coronavirus dans le monde, on évoque souvent le retard (soit 1 mois) du gouvernement chinois dans l'alerte à la communauté internationale sur l'apparition de la maladie à Wuhan et dans la mise en place des mesures de riposte (la ville du Wuhan fut placée en quarantaine le 23 janvier 2020). Ce retard aurait favorisé les déplacements dans le monde de plusieurs individus en provenance du Wuhan et donc, la propagation de la pandémie. En date du 25 février 2020, on comptait déjà plus de 25 pays atteints par la covid-19. Le nombre de cas d'infection à la covid-19 en chine a dépassé celui du coronavirus SARS (en 2003) et les impacts pourraient l'être aussi (Bououiyour Refk Selmi J., 2020).

En date du 2 mars 2020, six grands pays faisaient partie de ceux qui affichaient le plus de cas d'infectés, à savoir : Chine, Corée, Italie, Japon, USA et Allemagne. Ces pays représentent : 55% de la production et demande mondiales, 60% de la production manufacturière mondiale, et 50% d'exportations mondiales des produits manufacturiers (Baldwin R. et Tomiura E., 2020). Toutefois, selon les déclarations de Dr Matshidiso Moeti (Directrice régionale de l'OMS pour l'Afrique), « *l'Organisation Mondiale de la Santé (OMS) craint la mort de 83.000 à 190.000 personnes en Afrique du covid-19. Entre 29 à 44 millions pourraient être infectées en 2020 si les mesures de confinement échouent selon une nouvelle étude du Bureau régional de l'OMS pour l'Afrique, basée sur 47 pays de la Région africaine de l'OMS, soit une population totale d'un milliard d'habitant*[1]». L'Afrique subsaharienne a enregistré son premier cas de Coronavirus (covid-19) au Nigeria le 28 février 2020. Le premier décès enregistré en Afrique le 18 mars 2020 concernait le Burkina Faso. Le 20 mars 2020 déjà, plusieurs pays africains ont annoncé la fermeture de leurs frontières terrestres, maritimes et aériennes [2] ; et, en mars, la pandémie avait atteint plus de 30 pays du continent, occasionnant un impact économique important selon la Commission Économique Africaine (CEA). Cette institution signale aussi que les conséquences de la covid-19 sur l'économie africaine appellent à des réponses fortes.

L'OMS[3] a considéré que la majorité de pays de l'Afrique du nord (la région MENA) ont des systèmes de santé de bonne qualité parmi les 191 systèmes de santé dans le

1 Nathanael Mavinga (2020), en ligne sur : https://www.financialafrik.com/2020/05/09/covid-19-loms-craint-lamort-de-190-000-personnes-en-afrique/(consulté le 17/06/20

2 Voir sur : https://www.financialafrik.com/tag/commission-economique-pour-lafrique/

3 OMS : Organisation Mondiale de Santé

monde, excepté quelques pays comme en Syrie et au Yémen (Arezki R. et Nguyen H., 2020)

Dans les lignes qui suivent, nous essayons de présenter la situation actuelle (en date du 22 janvier 2020) de la pandémie de covid-19 dans le monde[1], à titre indicatif, sachant qu'elle reste évolutive suivant le renforcement ou le relâchement des mesures de riposte de la part des autorités, soit la négligence dans le respect des mesures barrières dans le chef des populations. La pandémie de la covid-19 a connu une augmentation considérable dans le monde (Kibala K.J., 2020), selon le nombre de cas infectés qui est passé, en l'espace d'environ deux mois pour illustrer, de 987 infectés au 22 janvier 2020 à 120.406.933 infectés en date du14 mars 2021. On consigne pareillement des décès qui progressent, soit 44 décès de la covid-19 contre un effectif de 2.665.021 décès au 14 mars 2021. Toutefois, il y a lieu de signaler que, comparativement au nombre d'infectés et de décès, l'évolution du nombre de guéris porte espoir : on est passé de 504 individus guéris de la covid-19 au 2 février 2020 à **96.627.987** guéris en date du 27 févier 2021, ce qui porte le nombre de patients actifs ou actuellement infectés de covid-19 dans le monde à 20.782.161 en date du 14 mars 2021contre 970 patients actifs au 22 janvier 2020. Les graphiques ci-dessous illustrent nos propos.

Figure 1 : Nombre de guéri et actif liés à la covid-19 dans le monde(4)

1 Les informations sont tirées du site : https://www.worldometers.info/coronavirus/#countries (consulté le 01 juillet 2020, à 14h52 GMT).

L'évolution exponentielle du nombre de cas infectés à la covid-19 dans le monde entier, tel que l'affirme le graphique 1 ci-dessus, explique clairement l'absence d'un vaccin efficace contre ce virus à ces jours. Des voix s'élèvent contre toute tentative d'un vaccin anti-covid 19, surtout en Afrique, pendant que la Chloroquine (en France) et l'artemisia (à Madagascar) se montrent relativement efficaces. Dans tous les cas, du chemin reste à parcourir pour un remède absolument efficace qui puisse bénéficier d'un large consensus.

Figure 2 : Nombre cumulé de décès par nombre de jours depuis 100 décès

La figure 2 ci-dessus présente, pour les pays affichant le plus de cas de décès liés à la covid-19, le nombre cumulatif des décès en ordonnée en fonction du nombre de jours depuis les 100 décès en abscisse. On note que, en date du 22 janvier 2020, l'USA est le pays qui enregistre le plus de cas de décès dû à la Covid-19, suivi par le Brésil, l'Inde, le Royaume-Uni, la Russie, l'Espagne et l'Iran. Doit-on conclure à un relâchement des mesures de riposte de la part des autorités ou au manque de respect des gestes barrières dans le chef de la population, soit encore à une efficacité réduite de la chloroquine ou même à une efficacité réduite du système de santé mondiale ? Autant de questions dont les réponses devraient aider à mieux affiner les mesures de riposte dans le monde, surtout qu'on assiste de plus en plus à une vague de « de confinement » dans le monde depuis le 11 mai. Nous attirons l'attention des autorités dans le monde sur la nécessité de faire respecter (par application stricte) les gestes barrières (restrictions) dans le chef de la population, pour éviter au monde de revivre les scénarios de la « grippe espagnole » de 1918 dans sa deuxième vague de contamination. De façon globale, on note que le rythme de décès liés à la covid-19 dans le monde a fortement baissé ; nous sommes passés d'un taux de croissance de décès de 47% le 23 janvier 2020 à un taux de 1% en date du 30 juin 2020, bien qu'en terme absolue l'on enregistre plutôt une progression avec au total 25 décès le 23 janvier 2020 contre 513.186 décès le 30 juin 2020.

Figure 3 : Nombre des cas de décès par jour et par pays

Au regard de la figure 3 ci-dessus, en date du 22 janvier 2020, l'USA demeure le pays qui enregistre le plus de cas d'infection à la covid-19 dans le monde, suivi par le Brésil, l'Inde, le Royaume Uni, Russie, la France. Cette situation permet de noter que l'Afrique, n'apparaissant pas dans le top de cas, est faiblement affectée par la covid-19 (la figure 4 ci-dessous confirme également nos propos). Il y a lieu de souligner que, comme nous l'avons signalé un peu plus haut, la situation de la covid-19 dans le monde est évolutive. En effet, en date du 22janvier 2020, l'USA était toujours le pays qui enregistrait le plus de cas.

Figure 4 : Chronologie de cas dans le monde

Selon la chronologie de cas dans le monde présenté dans la figure 4, nous constatons qu'au début de juillet 2020, 57 pays africains sont affectés par la covid-19, soit un cumulé de 409.282 cas d'infectés dont 10.214 décès, 196.294 guéris, ce qui porte l'effectif de patients actifs à 202.774. L'Afrique du Sud reste en tête en matière de cumuler du nombre de cas (soit 151.209 cas contre 2.657 décès), suivis par l'Egypte (68.311 cas contre 2.953 décès), le Nigeria (25.694 cas contre 590 décès), le Ghana (17.741 cas contre 112 décès) et l'Algérie (14.272 cas contre 920 décès), pour se limiter au top 5, comme l'atteste le graphique ci-dessous. L'Afrique du Sud, le Nigeria et l'Angola rappellent de trois plus grandes économies en Afrique subsaharienne, sont frappés par la covi-19 dans un contexte économique marqué par de baisse des prix des matières premières, d'une faiblesse soutenue de la croissance et des investissements (3). Dès lors, la mise en place des mesures sanitaire de riposte pour réduire les effets de la pandémie en Afrique du sud.

3- Vaccin et nombre des doses administrées

Selon Tristan Gaudiaut, (2021), en se basant sur le nombre de doses administrées rapporté à la taille de la population (figure 5), les données compilées par Our World in Data permettent de comparer les progrès des campagnes de vaccination à travers le monde.

D'après les statistiques d'Our World in Data, le graphique fait le point sur la part de la population entièrement vaccinée à travers le monde, c'est-à-dire les personnes ayant reçu

l'intégralité des doses prévues dans les protocoles de vaccinations (deux par exemple pour celui de **Pfizer-BioNTech).** Déjà le plus avancé en matière de doses administrées (plus de 1 par habitant), comme le montre la graphique l'Israël fait toujours la course en tête avec plus de 106 doses administrées pour 100 habitants. Près de la moitié de sa population est déjà entièrement vaccinée (deux doses reçues dans le cas du vaccin Pflizer/BioNTech).

Figure 5 : le nombre de doses administrées

On second temps on retrouve les Émirats Arabes Unis et le Royaume-Uni qui sont classés parmi les pays les plus avancés en matière de vaccination, avec un total respectif d'environ 65 et 36 doses administrées pour 100 de leurs citoyens. Ces doses proviennent également de la campagne britannique.

La Serbie a été accès à 3 types de vaccins - l'américain Pfizer, le Russe Spoutnik V et le Chinois Sinopharm progresse à grand pas et figure en tête des statistiques en Europe. Par contre certain pays de la zone euro apparait à la traîne dans ce classement selon le total administré de dose pour 100 habitants. Le 10 mars ces doses étaient d'environ 11.6, 11.1, 10.4, 10.3 et 9.5 dosent respectivement pour la Pologne, l'Espagne, l'Allemagne, l'Italie et la France. Le nombre de dose en France demeure faible par rapport aux pays voisins.

Le Maroc figure en tête des statiques de pays du Maghreb Arabe et parmi le pays les plus avancés en matière de vaccination. Le total administré de dose pour 100 habitants le 10 mars au Maroc était d'environ 13.8 le 10 mars.

4- Chronologie des pays qui n'ont pas commencé à vacciner le 23 février 2021

Comme le montre le graphique ci-dessus A l'instar de la Tunisie, près d'une centaine de pays n'ont toujours pas commencé à vacciner leurs populations contre le covid-19 en raison du manque de financement, mauvaise organisation, dépendance au système Covax de l'OMS ou encore la prudence poussée à l'extrême.

Figure 6 : Les pays qui n'ont pas commencé à vacciner leur population

Plusieurs pays ont commencé la vaccination dans le monde. L'Israël et le Royaume-Uni sont les pays les plus vaccinés dans le monde. Comme signale, Reynaud Claude-Agnés et al. (2021), ces deux pays[1] ont débuté rapidement une campagne de vaccination, disposent d'une couverture importante de leur population qui a permis la collecte de grande ampleur de premières données en janvier et février. La situation exceptionnelle de ces deux pays, forts de structures de soins et de recherche clinique de qualité, permet ainsi une évaluation fine de la performance des vaccins dans la « vraie vie » dans un contexte de circulation active du virus.

Autre que ces deux pays, Certaines pays Asiatique tel que le Bahrain, est l'un des premiers pays qui à avoir approuvé le vaccin chinois Sinopharm et celui de Pfizer. À partir de la date du 13 décembre le vaccin anti-covid 19 est administré gratuitement sur un site Internet et enregistrée préalablement à toute personne de plus de 18 ans. Jusqu'au 30 décembre 55.000 personnes vaccinées, soit près de 3,4 pour 100 habitants. Sur la même démarche de Bahrain, l'Arabie saoudite, le Qatar et le Koweit, sont eux aussi lancés dans un programme massif de vaccination dans le but de couvrir l'ensemble de leur population en quelques mois.

1 L'Israël et le Royaume-Uni

Alors qu'en Afrique, comme signale Tristan Gaudiaut (2021), il existe certains pays en Afrique du nord ont commencé leurs programmes de vaccination depuis quelques mois environ, tel que le Maroc, l'Algérie, la Tunisie, l'Egypte. De même quelque pays de l'Afrique subsaharienne a déployé son programme de vaccination en utilisant des vaccins donnés par la Chine l'Afrique du Sud, la Zimbabwe et le Rwanda, les Seychelles et l'île Maurice.

Le problème lié à l'obtention des vaccins touche la majorité des pays en particulier les pays pauvres ou à faible revenus. En effet, certaines pays ont obtenu des vaccins jusqu'à présent l'ont fait en grande partie par des achats directs auprès des fabricants, les laboratoires ou sous forme des dons de pays comme la Russie, l'inde, la Chine et les Emiraties arabes unis. Pour les pays africains pour obtenir des vaccins, il y a eu une concurrence mondiale c'est pour cela les pays pauvres n'ont généralement pas réussi à s'approvisionner aussi bien que les pays riches. "Il est profondément injuste que les Africains les plus vulnérables soient obligés d'attendre les vaccins alors que les groupes à faible risquent des pays riches sont mis en sécurité", affirme Matshidiso Moeti, directeur régional de l'Organisation mondiale de la santé (OMS) pour l'Afrique.

De même, pour trouver des solutions à ces pays africains le président français Emmanuel Macron à proposer que les pays riches d'Europe et des États-Unis partagent leurs vaccins avec quelques pays africains qui n'ont pas encore vacciné leurs populations. Alors que d'autres comme le Sénégal et la guinée équatoriale, a eu leur première livraison de Vaccins anti-covid mais n'ont pas encore commencé à les donner au grand public.

Conclusion

La Covid-19, est une crise sanitaire qui frappe presque tous les pays, freine l'activité économique, et rend sombre les perspectives de croissance dans les années à venir. Les pays pauvres en ressources naturelles et dépendant du tourisme enregistreront une forte baisse de la croissance avec les fermetures de frontières ou restrictions des déplacements; et, les pays « émergents » et les pays « pré-émergents » vont enregistrer des sorties massives des capitaux et subir le resserrement des conditions financières, ce qui est de nature à amplifier les effets de la crise sanitaire.

Le choc sanitaire de la Covid-19 a créé un choc économique, tant du côté de l'offre que du côté de la demande, à travers les mesures de riposte adoptées pour limiter sa propagation (confinement, fermeture des frontières, etc.), qui nécessiterait le recours au « keynésianisme » (l'intervention de l'État plutôt que le simple mécanisme automatique du marché) pour s'en sortir.

Pour combattre contre la crise de la Covid-19 et ses effets, plusieurs mesures ont été adoptées (des propositions avancées) par certains pays, notamment (FMI 2020a) :

- L'adoption des mesures budgétaire, pour aider les ménages et les entreprises touchés (Allemagne, Australie, Espagne, Etats-Unis, France, Italie, Japon et Royaume-Uni). Aussi, bien de pays émergents et en développement procurent une importante aide

budgétaire aux secteurs et aux travailleurs les plus touchés. Il s'agit aussi des assistances sociales (aides en espèces et en nature, subventions salariales pour éviter les licenciements de masse, gratuité de certains services de base, etc.) aux travailleurs formels et informels et des subventions (soutien de trésorerie) aux entreprises saines formelles ou informelles, et assurer la prestation des services publics.

- Des soutiens budgétaires à la faveur des pays qui rencontrent des sérieuses difficultés de financement dans la lutte contre la pandémie et font ainsi face à un double choc (financier et sanitaire).
- Les banques centrales doivent recourent aux mesures de relance par voie monétaire et mettent en place des mécanismes de liquidité de manière à limiter les tensions systémiques ou l'amplification des chocs et créer des meilleures conditions d'une reprise économique.

Bibiliographie :

1. *Albulescu Claudiu (2020a), « Coronavirus and financial volatility: 40 days of fasting and fear », disponible en ligne sur https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-02501814.*
2. *Albulescu Claudiu (2020b), « Do Covid-19 and crude oil prices drive the US economic policy uncertainty? », disponible en ligne sur https://hal.archives-ouvertes.fr/hal02509450.*
3. *Arezki R. &Nguyen H. (2020), « Novel coronavirus hurts the Middle East and North Africa through many channels », CEPR Press book edited by Baldwin R. and Weder di Mauro B. (Economics in the Time of COVID-19), ISBN: 978-1-912179-28-2, pp. 53-459. Baker S. et al. (2020), « Covid-induced Economic Uncertainty », NBER Working Paper Series, Working Paper 26983 (http://www.nber.org/papers/w26983), Avril, 17 p*
4. *Baldwin R. & Tomiura E. (2020), « Thinking ahead about the trade impact of COVID-19 », CEPR Press book edited by Baldwin R. and Weder di Mauro B. (Economics in the Time of COVID-19), ISBN: 978-1-912179-28-2, pp. 59-73.*
5. *Beck Thorsten (2020), « Finance in the times of coronavirus », CEPR Press book edited by Baldwin R. and Weder di Mauro B. (Economics in the Time of COVID-19), ISBN: 978-1-912179-28-2, pp. 73-77.*
6. *Bentzen Sinding J. (2020), « In crisis, We Pray: Religiosity and the COVID-19 Pandemic », University of Copenhagen-CEPR.*
7. *Boone L. & al. (2020), « Tackling the fallout from COVID-19 », CEPR Press book edited by Baldwin R. and Weder di Mauro B. (Economics in the Time of COVID-19), ISBN: 978-1-912179-28-2, pp. 37-45.*
8. *Bououiyour RefkSelmi J. (2020), « Coronavirus Spreads and Rally:IsThereaLink?», disponible en ligne sur https://hal.archives-ouvertes.fr/hal02493309.*
9. *Cecchetti G.S. & Schoenholtz L.K. (2020), « Contagion: Bank runs and COVID-19 », CEPR Press book edited by Baldwin R. and Weder di Mauro B. (Economics in the Time of COVID-19), ISBN: 978-1-912179-28-2, pp. 77-81.*
10. *Tristan Gaudiaut, 23 févr. 2021COVID-19 : où le taux de mortalité est le plus élevé.*
11. *McKibbin W. & Fernando R. (2020), « The economic impact of COVID-19 », CEPR Press book edited by Baldwin R. and Weder di Mauro B. (Economics in the Time of COVID-19), ISBN: 978-1-912179-28-2, pp. 45-53*
12. *Meninno R. & Wolff G. (2020), « As coronavirus spreads, can the EU afford to close its borders? », CEPR Press book edited by Baldwin R. and Weder di Mauro B. (Economics in the Time of COVID-19), ISBN: 978-1-912179-28-2, pp. 87-93.*

13. *Schartz Anna, (1987) « Money in Historical Perspective », Volume publicher in University of Chicago.*
14. *Sites internet consultés*
15. *https://www.la-croix.com/Economie/France/Coronavirus-lInsee-estime-lactivite economique-chute-35-2020-03-26-1201086288 (consulté le 03 avril 2020)*
16. *https://www.banquemondiale.org/fr/news/feature/2020/01/08/january-2020-global economic-prospects-slow-growth-policy-challenges*
17. *https://fr.weforum.org/agenda/2020/03/coronavirus-la-croissance-mondiale-en-2020-sera-inferieure-a-celle-de-2019-dit-le-fmi-895443152d/*
18. *https://www.imf.org/fr/Publications/WEO/Issues/2020/01/20/weo-update-january2020*
19. *https://www.la-croix.com/Economie/France/Limpact-economique-Covid-19-trois chiffres-2020-03-30-1201086985 (consulté le 03 avril 2020)*
20. *https://www.financialafrik.com/tag/commission-economique-pour-lafrique/*
21. *https://fr.wikipedia.org/wiki/Maladie_%C3%A0_coronavirus_2019*
22. *https://fr.wikipedia.org/wiki/Plan_de_crise_en_cas_de_pand%C3%A9mie*
23. *www.coindesk.com/price*
24. *http://apps.who.int/.*
25. *https://www.lemonde.fr/*

Evaluation of the Factors Influencing Inflation in Sudan Via E GARCH Model

Almahdi Musa Attahir, Anas Gareeb Allah Ahmed, Zeinab Bashir Ali

University of Bakht Alruda, Faculty of Economic and Administrative Science, Department of Econometrics and Social Statistics, Department of Economics

Abstract :

This study provides a standard assessment of the factors affecting the inflation rate in Sudan over the period 1991-2017, linked to the know the most important factors that affect the general trend of the inflation rate and the volume of the aggregate demand. The study problem was formulated in the following main question: What were the factors affecting inflation in Sudan? The study followed the descriptive and the analytical approaches by applying the Exponential General Auto-regressive conditional Heteroscedasticity Model and using the computer package Eviews10. The study combines the analytical ideas of some macroeconomic variables and the inflation theory, and shows how to formulate an econometrics model to assess the factors affecting inflation. The study concluded that the most important factors affecting inflation in Sudan are money supply, import prices, budget deficit, and the cost of finance, and the existence of a direct relationship between money supply, import prices, budget deficit, and cost of finance and inflation rate. The study recommended working on taking measures that contribute to reduce the severity of inflation in Sudan, by following an effective monetary and financial economic policy that achieves economic and monetary stability.

Keywords : Evaluation, Influencing Factors, Inflation, Monetary, Fiscal Policy, Sudan.

Introduction :

Inflation is a measure of the rate of rising prices of goods and services in an economy. Inflation can occur when prices rise due to increases in production costs, such as raw materials and wages. A surge in demand for products and services can cause inflation as consumers are willing to pay more for the product. Inflation is one of the phenomena affecting the economies of the world. In the nineteenth century, the focus was on one side of the answer is inflation where it is if the increased money supply increased the general level of prices. The economist Keynes Analytics, where he focused on the factors that control the level of national income, cash, especially about the marginal propensity for consumption, the interest rate, and the marginal efficiency of capital. Thus, Keynes concluded that inflation is increasing the size of aggregate demand on the size of the overall width of significant and sustained increase. One of the main types of inflation inherent checks, which means that the increase in aggregate demand is not offset by an increase in production rates, which reflected the impact of higher prices, as well as inflation creeping characterized by this kind of increase slowly in prices, inflation pent-up which is a condition during which prevent prices from rising through policies are put controls and restrictions, and hyperinflation, which is a condition characterized by high inflation rates coupled with high speed in currency trading in the market and may result in this kind. The study aims to search for the main factors affecting inflation. The study sought to define the factors of inflation and to identify the important theories explaining inflation, and then estimate the factors affecting inflation in order to reach conclusions and re commendations that would help the decision-maker to reduce inflation in Sudan.

2. Methodology

The study will use the descriptive and analytical approaches via exponential general auto-regressive conditional heteroscedasticity model (E GARCH M) for its suitability to the study variables, and also the study use the ordinary least squares method (OLS) via Applied Eviews10 Package. Annual data obtained from the annual reports of the Central Bank of Sudan, the Ministry of Finance and National Economy, and the annual statistics of the Central Statistical Bureau will be used.

3. Theories of inflation

In respect to the determinants of inflation, there are various theories proposed by various economists to explain the occurrence of inflationary situations. In this study, the various theories of inflation are grouped basically into two broad theories, the excess–demand theories under the umbrella of expectations-augmented Phillips curve (which comprises the monetarist and the Keynesians theories of inflation) and the cost-push theories which are currently termed structuralisms /institutional theories of inflation (Agenor, P.R and Montiel, P.J, 1996).

3.1 Excess-demand theories of inflation

The excess-demand theories argued that excess demand for goods and services over supply in an economy is the main source of inflation. This view that was implicitly reflected in the Phillips empirical study in the late 1950s, which showed a trade-off between unemployment and inflation (the Phillips curve), led the monetarists to search for a theory that can explain the existence of excess–demand to propagate inflationary conditions. In their search for the causes of demand in an economy, the monetarists adopted the quantity theory of money as their point of departure. The original quantity theory is expressed by fisher's equation of exchange as ;(Curwen, 1976) MV = PT where (M) is the money stock in the economy, (V) represents the velocity of money circulation, (P) is the average price level and (T) represents the number of transactions in the economy. The classical economists assumed that (V) is constant over time and that the economy is at its full employment level, meaning that (T) is also constant. Under these restrictions, it implies that changes in the money stock (ΔM) directly affect changes in the price level. Also, the monetarists with Milton Friedman (1956) as its chief advocate followed the same line of argument as their predecessors (the classical economists). They only differ in respect to the assumptions on (V) and (T). Friedman, consider that money demand is one of the five main forms of holding wealth (other forms of holding wealth are; equities, bonds, physical goods, and human capital) and that any significant change in any of the other forms of wealth would cause velocity of circulation to vary, but only in the long- run. Based on the fact that velocity of circulation does not change in the short-run but in the long run, Friedman concluded that money supply and velocity of circulation could be treated as existing independently of one another. Considering this as the case, he concluded that, money national income (Y = T in the original quantity theory) could be traced almost exclusively to changes in the money supply (Fisher, S, Sahay, R and Vegh, C, 2002). This argument by the monetarists, suggests that in the long run, growth in the money national income could only be achieved through adherence to steady long-term growth in the money supply. Based on this, since velocity of circulation is constant in the short-run, it implies that changes in money national income (Y) must be equal to and move in the same direction as money supply changes if the price level is to remain steady (Aghevli, B.B and Khan ,1996).

This implies that any increases in money supply beyond the increases in money national income will lead to increases in the general price level. Hence when the rate of growth in money supply is greater than that of gross domestic product in the long run, inflation is the ultimate result. Friedman concluded by saying that "inflation is always and everywhere a monetary phenomenon". Johnson (1971) also introduces an international aspect of inflation into the monetarist theory of inflation. He argued that under fixed exchange rate regime when a country expands its domestic demand via increases in the domestic money supply, the excess demand generated will not only be on domestic products but also imports. Due to this kind of spillover of excess demand, it means that

inflationary pressure generated by increases in money supply will be shared between the domestic sector and the foreign sector. However, He pointed out that the extent of the spillover effects depends on the size and the marginal propensity to import by the domestic country where the excess demand originated. This re-enforces Friedman's statement that inflation is always a monetary phenomenon (Arida, P and Andre. (1985). The other excess-demand theory of inflation is the Keynesians theory of inflation. Their ideas evolved from Keynes-Smithies' ideas on inflation, basically the inflation gap model. The Keynesians argued that excess demand for goods and services results in inflation which is in line with the monetarist theory, but they differ in respect to what generates the excess demand in the economy. For the Keynesian, excess demand is the result of increases in aggregate demand in the economy rather than just increases in the money supply. They argued that money supply is only one of the components of aggregate demand and therefore cannot solely be responsible for increases in the general price level; rather it is aggregate demand that entirely influences inflationary situations in a country. Keynesians believe that factors that influence aggregate demand in the economy (money supply inclusive) are responsible for the persistent rise in price levels in an economy (Almahdi M. A, Musa (2018).

3.2 Cost-push theory of inflation

The cost-push theory of inflation is a generic term for Marxists, Structuralisms, and Keynesians theories of inflation that are not based on excess-demand influences in the economy. In this group of theories of inflation, a host of non-monetary supply-oriented factors influencing the price level in the economy are considered. Thus cost-push causes of inflation result when cost of production increases independently on aggregate demand. The Keynesians argued that wage mark-up via trade unions leads to increases in the cost of production. For the affected firms in this regard to maintain their profit margins, they will have to increase prices of their products. The increases in the prices will further put pressure on the trade unions to press for higher wages which will ultimately lead to further increases in prices and the process continue in that circular manner, known as the price-wage spiral. The extent to which price-wage spiral affects the increases in the general price level (inflation) depends on the power of trade unions relative to employer's association (B.B and Khan ,1996).

The Keynesians went on to point out that when firms gain more market power, they will be able to push up prices independently to make profit. This is the case when markets are concentrated and move towards monopoly or oligopoly through mergers. Structuralists' ideas on cost-push causes of inflation can be summarized by J. Laurence views in his article in the 1909 journal of political economy (12, P,178). He started by rejecting the monetarist explanation of inflation. Instead, he proposed that the causes of inflation "must be sought in the (real) forces settling particular prices" Structuralists believe that, conflicts over the distribution of income between capital and labor, between

landowners and peasants, between different producers in different sectors, is the main cause of inflation (Chhibber. A, Firuzabadi, D and Walton, M. ,1989).
This is demand for higher income by one of the following groups (labor, landowners, and different producers in different sectors) their productivity can only be achieved by each of the other groups (firms, peasants, and different producers' different sectors) via increases in prices of their products. The structuralisms also consider currency depreciation as an essential part explaining inflationary situations (Curwen, P.J. (1976). The structuralists production process, emphasis is placed on capital input. This implies that in countries there is lack of foreign reserves; currency depreciation becomes a serious problem with or without foreign exchange control. The currency depreciation leads to high cost of imported raw materials for production, which are ultimately passed onto higher prices for goods and services. Besides, Structuralisms such as Pezos (1972), Arida (1985) also pointed out that inflation is generally caused by inertia. Inflation inertia is a process where the current inflation rate is determined by its history. This is generally caused by inflationary expectations, relative price adjustments, institutional adjustments that support the indexation of wages, financial contracts, monetary and exchange rate policy. From the Keynesian and the structuralism theories of cost-push causes of inflation, the following general factors can be identified as the agents of inflation; wage increases by trade unions, profit motives of firms that gain market power, increase in the prices of raw materials imported from abroad through currency depreciation and price increase in the world commodity market, structure land ownership, inertia, taxes such as value-added tax (VAT) and the presence of external shocks such as a dramatic change in oil prices, crop failure, and war. inflation to the collapse of national currency (Almahdi M, 2018).

4. Literature review

Inflation is an important macroeconomic indicator and is widely discussed in the literature. Both demand and supply side factors including policy variables and expectations affect inflation. Numerous studies on inflation in developing countries draw from the monetarist and structuralist approaches to provide an explanation for inflation. According to the monetarist view, given stable demand for money, inflation is a purely monetary phenomenon and can be controlled by curbing excessive growth of money supply. The structuralist approach distinguishes between basic or structural inflationary pressures and the propagating mechanisms that transmit such pressures. The identified key structural sources of inflation in these studies include distortionary government policies; foreign exchange bottlenecks; inelastic supply of food; the government budget constraint; and sectional disequilibria (Suleiman, 2012). Studies on the sources of inflation in Sudan differ in their empirical models, sample period, modelled macroeconomic variables and hence their main results. However, there

is a broad agreement on the following key factors affecting the rate of inflation: money growth, income growth and exchange developments.

Esat, etal (2021) analyzed the relationship between macroeconomic variables that influence inflation. it used applied panel data such as fixed effects, and Arellano-Bover/Blundell–Bond. The study reached that in the short run, all variables influence the inflation rate, except for foreign direct investment, which has insignificant influence. Moreover, the analyses through the Arellano–Bover/Blundell—Bond estimation reveal that GDP growth, imports, and foreign direct investments have a positive influence on the inflation rate, while, working remittances and exports have a negative influence on the inflation rate. These conclusions provide sufficient information for future debates and examination on macroeconomic variables that potentially affect inflation.

Inim, etal (2020) examined other determinants of inflation in Nigeria using the autoregressive distributed lag (ARDL) method on quarterly data from (January 1999-December 2018). It concluded that poor infrastructural development, exchange rate, political instability, corruption, and double taxation significantly stimulate inflation rather than just money supply. The results showed that a causal relationship between other determining factors and inflation and there is a significant long-short run relationship. It recommended that non-monetary factors of instigating inflation should be controlled and security expenditure should be review along with-related mechanisms to achieve low inflation at single digits at most and economic growth and development.

Musa (2018) Tried to Modeling the determinants of inflation in Sudan via GMM method (2000-2017). It focused on Gross Domestic Product (GDP), Government Expenditure (GE), Exchange Rate (EX), Consumer Price Index (CPI), Unemployment Rate (UR) and Money Supply (MS)as they are the most important determinants of inflation in Sudan. It reached that the increase in money supply and Consumer Price Index lead to an increasing inflation rate. The reduction of the exchange rate leads to a high rate of inflation. However, the increasing in Gross Domestic Product, Unemployment Rate, and Government Expenditure lead to decreasing inflation rate in Sudan. The Generalized Method of Moment is the best Method for estimating the determinants of inflation in Sudan. It could be recommended that the state should adopt effective financial and monetary policy for reducing the increasing in inflation rate and increased production for exporting.

IENG (2017) examined the determinants of inflation in Cambodia from (December 2004 to December 2016). Other examined drivers of inflation are narrow money, nominal effective exchange rate, output gap and fiscal revenue and expenditure. Ordinary Least Square (OLS) is used to see the relationship of dependent variables and independent variables. Vector Error Correction Model (VECM) is employed to capture the long- run and short-run relationship of inflation. It reached that food inflation and headline inflation of trading partners have positive impact on food inflation and headline inflation in Cambodia in the long-run. Narrow money interacting with dummy variable,

government revenue to GDP, and nominal effective exchange rate also fuel inflation in the long-run based on VECM. In the short-run, the speed of adjustment of food inflation and headline inflation is very fast and has similar coefficient. It implies that the convergence of the explanatory variables in food and headline inflation can adjust quickly to long-run equilibrium.

Rahimov, etal (2016) assessed the main determinants of inflation in Azerbaijan (2003-2015). It using vector auto regression (VAR) analysis. Impulse response and variance decomposition analysis suggest that inflation is mostly explained by foreign inflation, fiscal policy, exchange rate and own shocks. Whereas monetary policy and supply shocks do not play any essential role in explaining inflation. Among these variables inflation expectations, foreign inflation and monetary policy (credit variable) have quick effect on domestic headline inflation, whereas the effect of fiscal variable is relatively slower: it takes two quarters to fully reflect on prices. We also find that appreciation of exchange rate has deflationary effect on domestic inflation.

Lim, Sek (2015) examined factors affecting inflation in two groups of countries (high inflation group and low inflation group (1970-2011). An Error Correction Model based on the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) modeling has been used to explain the short run and long run impacts of each variable on inflation. The results respectively indicate that GDP growth and imports of goods and services have the significant long run impact on inflation in low inflation countries. Results also indicate that money supply, national expenditure and GDP growth are the determinants of inflation which impose long run impact on inflation in high inflation countries. In the short run likewise, none of the variables is found to be significant determinants in high inflation countries. However, money supply, imports of goods and services and GDP growth has significant relationship with inflation in low inflation countries.

Hagos (2014) seek to achieve the stated objective a synthesis model of monetarist and cost-push inflation theories is estimated using vector autoregressive (VAR) models. The estimated models enable to understand the short run and the long run price dynamics in Ethiopia between (2001/02-2011/12). It suggests that the determinants of inflation differ between sectors (food and non-food inflation) and the time horizons under consideration. The most important forces behind food inflation in the long run are exchange rate, broad money supply, narrow money supply, food consumption price index, non-food consumption price index, interest rate, real GDP and nominal GDP. The long run determinants of non-food inflation, and also, are exchange rate, broad money supply, narrow money supply, food consumption price index, non-food consumption price index, interest rate, real GDP and nominal GDP are found to be prime sources of inflation. It could be recommended to exercise prudent fiscal and monetary policies. Inflation expectations need to be tackled by way of credible government policies to change public opinion. In this regard it is important to consider targeting of macroeconomic variables and adhere to announced targets.

Taye (2013) examined the determinants of inflation in Botswana (1990-2010) and assess the likelihood that the Bank of Botswana's medium-term objective range of 3 to 6 percent could be achieved in the short to medium-term. It used an Auto Regressive Distributed Lag (ARDL). The study reached the price inertia, real GDP, money supply and South African prices play a dominant role in determining inflation in Botswana; and unless international deflationary environment prevails, the probability that the Bank of Botswana will achieve its medium-term objective range of 3 to 6 percent in the medium-term is very low, according to the policy simulation results in this study.

Suleiman (2012) examined the main determinants of inflation in Sudan, using quarterly data during 1970–2002, by applying Cointegrating and error correction modelling. The results reveal that the external sector's disequilibrium matters for price growth. This signifies a strong long-run impact of foreign price and exchange rate on inflation, with slow adjustment to equilibrium. Inflation is also found to be perpetuated by feedback from the short-run nominal exchange rate, foreign price, drought shocks and deterioration in expectations. Money growth does not appear to affect inflation in the long run, but the elasticity of inflation to the short-run money supply is significant and relatively high. The findings suggest that a monetary-cum-exchange rule is more suitable for inflation control while maintaining external competitiveness. Fighting inflation also depends on the ability of policy to reduce the effects of supply shocks emanating from droughts and foreign price movements.

Bandara (2011) investigated the determinants of inflation in Sri Lanka during (1993-2008). It used the Vector auto-regressive (VAR) models to find out appropriate explanations for inflation with accompanied application of Granger Causality Tests. The overall findings of estimated VAR models imply that the money supply, exchange rate and the GDP have information which helps in exploring the behaviour of the inflation in Sri Lanka.

Yol (2010) identified the fundamental determinants of inflation and examine the direction of causality among the variables in Sudan (1970-2008). The study showed that the coefficient of second lag of nominal exchange rate, first lag of real output and first lag of foreign inflation carry the correct signs. The coefficient of the error-correction term is significant at the 1% level and correctly signed, which suggests that about 21% of total disequilibrium in inflation was being corrected in study period. Furthermore, the results of the Granger causality test indicate a bi-directional causal effect between nominal exchange rate and money supply in addition to unidirectional causal effects running from domestic inflation to nominal exchange rate and real money supply, from real output to domestic inflation and nominal exchange rate, and from foreign inflation to domestic inflation, nominal exchange rate, real money supply and real output. Finally, although about 25.72% of forecast error variance in domestic inflation is explained by its own innovation, foreign inflation alone explains approximately half (49%) of total forecast error variance in domestic inflation.

Anderson, etal (2009) analyses the determinants of inflation differentials and price levels across the euro area countries. Dyna mic panel estimations for the period 1999-2006 show that inflation differentials are primarily determined by cyclical positions and inflation persistence. The persistence in inflation differentials appears to be partly explained by administered prices and to some extent by product market regulations. In a cointegrating framework we find that the price level of each euro area country is governed by the levels of GDP per capita.

The study differs from previous studies in the factors affecting inflation, the time period, and its main results. But there is an agreement between the current study and previous studies on the factors that affect inflation, the most important of which is the money supply GDP, exchange rate and economic growth.

5. The model

Inflation INF, Exchange Rate EX, cost of finance FC, and money supply MS data are provided by the Central Bank of Sudan, while the general price level P, and consumer price index CPI, are supplied by Central Bureau of Statistics. Annual data is used and the start date is 1978 when the country shifted from fixed peg to monitored floating exchange rate. Tests of unit roots and Cointegrating were carried in addition to the use of EGARCH models to estimate the volatility of the inflation indicators. The phenomenon is quite common (Greene 1990). The ARCH model has become a popular one because its variance specification can capture commonly observed features of the time series of financial variables; in particular, it is useful for modeling volatility and especially changes in volatility over time (Hill, et al 2008) The basic idea of ARCH models is that (a) the mean at is serially uncorrelated, but dependent and (b) the dependence of at can be described by a simple quadratic function of its lagged values Ruey (2002). Specifically, an ARCH (m) model assumes that (Engle, Robert F. (1987).

$$a_t = \sigma_t \varepsilon_t ; \varepsilon_t \approx iid(0,1); a_0 \succ 0$$
$$a_t^{\ 2} = \alpha + \alpha_1 a^2{}_{t-1} + \ldots + \alpha_m a^2{}_{t-m} ; \alpha 0 \geq 0; \alpha i \succ 0$$

These models suffer from many weaknesses) Ruey 2002): first they assume that positive and negative shocks have the same effects on volatility because it depends on the square of the previous shocks. Second, they are rather restrictive e.g. α 2 of an ARCH (1) model must be in the interval [0, 0.333]. Third, they do not provide any new insight for understanding the source of variations of a financial time series. They only provide a mechanical way to describe the behavior of the conditional variance. It cannot indicate what causes such behavior to occur. Finally, they are likely to over predict the volatility because they respond slowly to isolated shocks to the return series. GARCH (m,s) is the

Generalized ARCH by Bollerslev (1986) models are widely used in various branches of econometrics, especially in financial time series analysis.

$$a_t^{\ 2} = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{m} \alpha_i \xi^2{}_{t-1} + \sum_{j=1}^{s} \beta_j \sigma^2{}_{t-j}; \varepsilon_t \to N(0,1); \alpha \succ; \varepsilon_t \geq 0; \beta_j \geq 0$$

The variance equation σt2 is composed of three terms: the mean (long term average) α news about volatility from the previous period (the ARCH term) α2t-1and the GARCH term σ2t-j. It is a weighted average of the variance a (the constant), the ARCH term, and the GARCH term. If there was unexpectedly large move in either the upward or the downward direction, then the forecaster will increase the estimate of the variance for the next period. If the asset return was unexpectedly large in either the upward or the downward direction, then the trader will increase the estimate of the variance for the next period. This model is also consistent with the volatility clustering often seen in financial returns data, where large changes in returns are likely to be followed by further large changes ω. EGRACH Model or Exponential GARCH model was proposed by Nelson (1991). The specification for the conditional variance is as follows:

$$\ln\left(a_t^{\ 2}\right) = \omega + \left|\frac{(\sigma_t(\xi_{t-1})}{\sigma_{t-1}}\right| + \sqrt{\frac{2}{\pi}} + \frac{\gamma \xi_{t-1}}{\sigma_{t-1}} \beta \ln\left(\sigma^2{}_{t-1}\right)$$

The left-hand side is the log of the conditional variance. This implies that the leverage effect ϒ is exponential, rather than quadratic, and that forecasts of the conditional variance are guaranteed to be nonnegative. Exchange rate is considered a financial asset. The price of a financial asset is set as the present value of the cash flows expected from the asset. Asset prices change when the expectations of future cash flows change, the uncertainty around them, or the rate at which cash flows are discounted changes. Price change by larger amount or more frequently i.e. become more volatile, the greater. The number of reasons for investors to alter their views on future cash flows greater the fluctuation in the discount rate. This requires news (surprises) or unexpected events. CPI news affects inflation uncertainty (the vulnerability or sensitivity of prices to the surprise). In many financial and macro variables volatility responds asymmetrically to past negative and positive return shocks, with negative returns resulting in larger future volatilities i.e. leverage effect (Jan 2005). The presence of leverage effects can be tested by the hypothesis that ϒ < 0 otherwise the impact is asymmetric if ϒ ≠ 0.

6. Empirical Evidence

Table (1) shows the Descriptive statistics of inflation rate, exchange rate, import price index, consumer price index and cost of finance.

Table (1) the Descriptive Statistics

	INF	EX	MP	CPI	CF
Mean	43.12857	43.12857	43.12857	43.12857	43.12857
Median	14.3	2.1715	384565.1	3466710	25.7
Maximum	.4130	2.1715	364565.1	3466710	41.7
Minimum	4.9	0.045	1275	32645	9.7
Std. Dev	46.84668	1.037772	240011	10517577	9.939575
Skewness	0.866227	-0.73466	-0.36725	1.245074	0.24857
Kurtosis	2.045983	1.75562	1.627429	3.403057	1.790096
Jarque-Bera	3.422602	3.243952	2.120519	5.56788	1.497139
Probability	0.180631	0.197509	0.346366	0.061795	0.473043
Observations	27	27	27	27	27

Table (2) shows the results of unit root tests based on the ADF and PP Test where the inflation rate and exchange rate, import price index, consumer price index and cost of finance are stationary with an intercept in 1st difference and 2nt difference.

Annex (2) Unit Root Test

Test	Augmented Dickey-Fuller (ADF) Prob.			Phillips- Perron (PP) Prob.		
	level	Ist différence	2nd différence	level	Ist différence	2nd différence
INF	0.6535	0.0000	0.0252	0.4528	0.0000	0.0001
EX	0.8390	0.2394	0.0008	0.9754	0.2394	0.0008
MP	0.2132	0.0000	0.0000	0.0001	0.0001	0.0021
CPI	0.0820	0.0000	0.0000	0.0820	0.0001	0.0001
CF	0.1231	0.0000	0.0000	0.0000	0.0001	0.0000

Table (3) shows Johansson Co Integration Test, Trace test indicates 5 cointegrating eqn (s) at the 0.05 level.

Table (3) Johansson Co Integration Test

Date: 12/21/21 Time: 21:14				
Sample (adjusted): 1992 2018				
Included observations: 27 after adjustments				
Trend assumption: No deterministic trend				
Series: INF EX MP CPI CF				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegrating Rank Test (Trace)				
	0.05	Trace		Hypothesized

Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
0.0001	60.06141	403.9518	0.999853	None *
0.0000	40.17493	165.5859	0.988576	At most 1 *
0.0000	24.27596	44.84044	0.628137	At most 2 *
0.0048	12.32090	18.13123	0.359267	At most 3 *
0.0159	4.129906	6.112381	0.202589	At most 4 *

Table (4) indicates the presence of four equations among these variables at a 5% significance level i.e. inflation rate (INF), exchange rate (EX), import price index (MP), consumer price index (CPI), and cost of finance (FC).

Table (4) E GARCH Out put

Dependent Variable: INF				
Method: ML – ARCH				
Date: 12/20/21 Time: 09:56				
Sample(adjusted): 1992 2018				
Included observations: 27 after adjusting endpoints				
Convergence achieved after 128 iterations				
Bollerslev-Wooldrige robust standard errors & covariance				
Variables	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	**Prop.**
EX	27.75399	2.3879	11.62283	0.0000
MP	17.59499	0.9906	17.76195	0.0000
CPI	49.25563	1.6702	29.47048	0.0042
CF	0.186533	0.0173	10.77808	0.0000
Variance Equation				
C	6.126689	0.483589	7.2627	0.0000
|RES|/SQR[GARCH](1)	-2.00442	0.723563	-2.2302	0.0056
RES/SQR[GARCH](1)	1.159994	0.404702	2.8663	0.0000
EGARCH(1)	0.261379	0.007941	32.9018	0.0000
R-squared	0.699086	Mean dependent var		41.915
Adjusted R-squared	0.523553	S.D. dependent var		47.7238
S.E. of regression	32.94132	Akaike info criterion		9.08185
Sum squared resid	13021.64	Schwarz criterion		9.48014
Log likelihood	-82.9185	Durbin-Watson stat		1.62863

7. EGARCH Estimation Output

First: the mean equation (Table 4)

$$\widehat{INF}_t = 27.7540@PCH(EX_t) + 17.5950@PCH(IP) + 49.2556@PCH(MS) + 0.1865CF$$

Z-Stat= 11.62 17.76 29.49 10.78

Second: The Variance Equation

$$\ln(\hat{a}_t^{\,2}) = 6.12 + 2.004\left|\frac{(\sigma_t(\xi_{t-1})}{\sigma_{t-1}}\right| + 1.16 + \frac{\gamma\xi_{t-1}}{\sigma_{t-1}} 0.26\ln(\sigma^2{}_{t-1})$$

Z-Stat= 7.26 2.77 2.87 32.90

$$R^2 = 0.70 \rightarrow \bar{R}^2 = 0.52 \rightarrow DW = 1.63$$

$$ARCH(F(prob)) = 0.78; ARCH(\chi^2(prob)) = 0.77$$

The estimated coefficients of the mean equation are highly significant. The sign of inflation rate, exchange rate, import price index, consumer price index as expected. An increase in money supply leads to a rise in domestic prices which in turn a considerable change in terms of trade since some countries stop buying the goods and services from the country. Foreign goods become cheaper which leads to capital outflow and a rise the price of foreign currency. The role of news is shown by the variance equation. The leverage effect term (-2.23), denoted as RES/SQR[GARCH](1) in the output, is negative and statistically different from zero, indicating the existence of the leverage effect(positive correlation between inflation rate in future. As the past few years proves highly leveraged financial systems can have crises that increase the.

Annex (5) shows the ARCH test indicate variance fixed.

Table (5) ARCH Test

F-Statistic	0.781310	Probability	0.018566
Obs*R-squared	0.772024	Probability	0.018566

Discussion

The Descriptive statistics in table (1) and table (2) show sharp increase in the means, medians and standard deviation of inflation (INF), exchange rate (EX), import price index (MP) consumer price index (CPI), and cost of finance (CF). There is a possibility of a simultaneous feedback relationship between Inflation rate and consumer price index. The main determinants of the Inflation rate are exchange rate (EX), import price index(MP), consumer price index (CPI), and cost of finance (CF); The consumer price index, the index of import prices, and the cost of funding proportional have positive relationship with the rate of inflation in Sudan. The exchange rate is linked to a negative inverse relationship with the rate of inflation in Sudan. The study reached that an increase in the consumer price index, the index of import prices, and the cost of funding

to increase in the rate of inflation in Sudan. The reduction in the exchange rate leads to higher inflation. It recommended that the state must adopt an economic policy that will actively work to reduce the rate of inflation and the balance of economic stability.

Conclusion

EGARCH model was used to evaluating the factors effecting inflation, the mean equations were found to be determined by exchange rate (EX), import price index(MP), consumer price index (CPI), and cost of finance(CF). So the conditional variance (risk) indicates the existence of the leverage effect in future inflation returns during the sample period (1991- 2019). The main aim of the study was to establish the factors effecting inflation in Sudan. Based on the regression results, it is clear that the growth rate of Exchange rate and consumer price index are the main factors effecting inflation in Sudan- both in the short-run and the long run, with consumer price index being the key determinant. The coefficient for money supply from the estimated long-run inflation function confirms the theory of inflation in the long run. Base on the estimated result, the independence of the central bank is very important if policymakers want to reduce the effects of consumer price index on inflation. The independence of the Bank of Sudan will help check discretionary monetary practices such as financing of government debt by the central bank via printing of currency. Besides, the success of the current inflation policy known as inflation targeting practiced by countries like United Kingdom and Sweden which places great importance on the independence of the central banker- enforces my point made with regards to the independence of the Bank of Sudan.

Bibiliographie

1. *Agenor, P.R and Montiel, P.J. (1996) Development Macroeconomics", Princeton, NJ: Princeton University Press Aghevli,*
2. *Aghevli, B.B and Khan (1996): "Government Deficits and the Inflationary Process in Developing Countries", IMF Staff papers 25:383-416.*
3. *Almahdi M. A, Musa (2018) Modeling the Determinants of Inflation in Sudan using Generalized Method of Moments, International Journal of Information Research and Review Vol. 05, Issue, 02, pp.5154-5165, February.*
4. *Arida, P and Andre. (1985): "Inertia Inflation and Monetary Reforms in Brazil", Edited by John Williamson. Washington, DC: Institute for Economics.*
5. *B.B and Khan (1996) Government Deficits and the Inflationary Process in Developing Countries", IMF Staff papers 25:383-416*
6. *Bollerslev, Tim (1986) Generalized Autoregressive Conditional Heteroscedasticity, Journal of Econometrics 31, 307–327*
7. *Carol Alexander and Emcees Lazar (2003) Symmetric Normal Mixture GARCH" The Business School for Financial Markets.*
8. *Chankreusna IENG (2017) Determinants of Inflation in Cambodia. Google scholar.*
9. *Chhibber. A Cottani J., Firuzabadi, D and Walton, M. (1989) Inflation, Price Controls and Fiscal Adjustment in Zimbabwe", World Bank working paper WPS 427, World Bank, Washington D.C.*
10. *Curwen, P.J. (1976) Inflation", Macmillan Press LTD, London*
11. *Elbadawi, I. A. (1990): "Inflationary Process, Stabilization and the Role of Public Expenditure in Uganda". Mimeo, World Bank, Washington D.C.*
12. *Engle, Robert F. (1982) Autoregressive Conditional Heteroscedasticity with Estimates of the Variance of U.K. Inflation," Econometrical, 50, 987– 1008*
13. *Engle, Robert F., David M. Lillian, and Russell P. Robins (1987) Estimating Time-Varying Risk Premier in the Term Structure: The ARCHM Model," Econometrical 55, 391–407.*
14. *Esat Durguti, Qazim Tmava, Filloreta Demiri-Kunoviku, Enver Krasniqi and Wai Ching Poon (2021) Panel estimating effects of macroeconomic determinants on inflation: Evidence of Western Balkan Cogent Economics & Finance Volume 9, 2021 - Issue 1.*
15. *Fisher, S, Sahay, R and Vegh, C. (2002) Modern Hyper-and High Inflation", Journal of Economic Literature, Vol40, pages 837-80.*

16. *Franz krigesiebrits, Elizabeth Womack Nildermure (2004), "Determinants of the Inflation Rate in South Africa; An econometrics analysis.*

17. *Friedman, M. (1956) The Quantity Theory of Money-A Restatement". (Ed). Studies in the quantity theory of money, university of Chicago Ghana*

18. *Haile Kebret Taye (2013) The Determinants of Inflation in Botswana and Bank of Botswana's Medium-Term Objective Range, BOJE: Botswana Journal of Economics.*

19. *Inim, V, Emmanuel Samuel, U, & Ishaku Prince, A (2020) Other Determinants of Inflation in Nigeria. European Journal of Sustainable Development, 9(2), 338.*

20. *Johnson, H.G. (1971) The Keynesian Revolution and the Monetarist Counter-Revolution", American Economic, and Proceedings a Year,*

21. *Kabbashi M. Suleiman (2012) the determinants of inflation in Sudan, Faculty of Economic and Social Studies University of Khartoum, AERC Research Paper 243 African Economic Research Consortium, Nairobi September.*

22. *Laryear, S.A and Somalia, U.R. (2001): "Determinants of Inflation in Tanzania", CMI Working Paper.*

23. *Malian Anderson, Klaus Masuch and Marc Schiff Bauer (2009)," Determinants of Inflation and Price level differentials Across the Euro Area Countries.*

24. *Marial Awou Yol (2010) Determinants of Inflation in Sudan: An Empirical Analysis Policies, Research and Statistics Department.*

25. *Peron, P. (1989): "The Great Crash, the Price Shock and Unit Root Hypothesis", Econometrical, vol.57, page 1361-1401*

26. *Pezos, F. (1972): "Chronic Inflation in Latin America", New York. Praegerublishers*

27. *Ranjith Bandara (2011) Determinants of inflation in Sri Lanka during (1993-2008) South Asia Economic Journal, October; pp. 271–286.*

28. *Tsegay Hagos (2014) Determinants of recent Inflation: The Case of Ethiopia, institute of developing studies.*

29. *Vugar Rahimov, Shaig Adigozalov and Fuad Mammadov (2016) Determinants of Inflation in Azerbaijan, Central Bank of the Republic of Azerbaijan, Working Paper Series No 07.*

30. *Yen Chee Lim and Siok Kun Sek (2015) An Examination on the Determinants of Inflation, Journal of Economics, Business and Management, Vol. 3, No. 7, July*

THE INFLATIONARY IMPACT OF INDIRECT TAXES ON BUDGET DEFICIT IN EGYPT

Dr. Ahmed Mohamed Adel Abdel Aziz

Economics researcher, Former Member of the advisory office, Of the Minister of Social Solidarity, Egypt

Abstract:

Although direct taxes are fairer, indirect taxes are more revenue-generating so Governments of developing countries usually rely on them. This research is concerned with the problem of the inflationary affection of indirect taxes on the public budget deficit in Egypt, during the time period from 2009/2010 to 2019/2020. The reason for choosing this time period is to find out how the political events of this period affected the fiscal policy of Egypt, and the effects of this policy on prices and the public budget deficit. Using the statistical method, the research has found a high ratio of indirect taxes to direct taxes in Egypt, with positive significant correlation between indirect taxes and the consumer price index, positive significant correlation between the consumer price index and the public budget deficit, and a positive significant correlation between indirect taxes and the public budget deficit in Egypt during the study period. Therefore, we can say that indirect taxes increase inflation, and inflation leads to an increase in the public budget deficit, that is, indirect taxes lead to an increase in the public budget deficit, Contrary to the goal of the government. It is one of the public finance puzzles facing decision makers.

Key Words: Taxes, Inflation, Public Budget, Deficit, Fiscal Policy.

Introduction

There is no doubt that inflation and the public budget deficit are among the most serious problems facing the economy of any country. Taxes play a pivotal role in addressing both problems. Taxes, whether direct or indirect, are necessary to bridge the public budget deficit, and direct taxes are theoretically used to reduce aggregate demand and thus reduce inflation.

Governments usually find themselves in trouble when they face a deficit in the public budget and inflation at the same time, because they prefer to use indirect taxes to bridge the deficit of the public budget to increase its proceeds, but this type of taxes leads to cost-push inflation, which increases the general level of prices. This is the focus that the research will deal with, applying to Egypt.

1. STATEMENT OF THE PROBLEM

Taxes are divided into two types: direct taxes ***DT*** and indirect taxes ***IT***. Direct Taxes are used as one of fiscal policy tools to counter inflation (usually measured by the consumer price index CPI). On the basis that the increase in direct taxes revenues leads to a reduction in the aggregate demand. In contrast, the indirect taxes have an inflationary effect; it raises the price directly and is paid by the final consumer. In fact, they are part of the price that the consumer pays when purchasing a goods or services. This implies a positive correlation between indirect taxes IT (the independent variable) and CPI (the dependent variable), as expressed by the following equation:

$$CPI = \beta_0 + \beta_1 * IT \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

The role of inflation in increasing the public budget deficit cannot be overlooked. By increasing expenditures due to the increase in the prices of commodities and services requirements that the government needs to perform its traditional functions and it is often forced to decide a cost premium for its employee. In addition, commodity support allocations increase and the cost of public investments increase. Therefore, it can be said that the price index (as an independent variable) has a positive impact on the public budget deficit (as an independent variable). This is expressed by the following equation:

$$BD = \beta_0 + \beta_1 * CPI \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

Therefore, if the relative weight of indirect taxes is greater than direct taxes, the final effect of the tax policy will be inflationary, which will exacerbate the public budget deficit. Thus, we find that indirect taxes (as an independent variable) have a positive impact on the public budget deficit (as a dependent variable). This is expressed by the following equation:

$$BD = \beta_0 + \beta_1 * IT \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

2. OBJECTIVE OF THE STUDY

This research aims to answer the basic two questions: first: What is the effect of indirect taxes on inflation? The second: What is the effect of inflation on the public budget deficit? Which means answering a third implicit question, which is, what is the impact of indirect taxes on the public budget deficit?

3. RESEARCH METHODOLOGY AND DATA

The research will depend on official data of indirect taxes, inflation and the public budget deficit in Egypt during the period from 2010 to 2020, and apply the previously mentioned equations with numbers 1, 2, 3 by performing a Pearson correlation test, and then a simple linear regression.

The reason for choosing the time period is to find out how the political events of this period affected the fiscal policy of Egypt, and the effects of this policy on prices and the public budget deficit.

4. DISCUSION AND RESULTS

5.1. DIRECT VS. INDIRECT TAXES IN EGYPT

Most writers define direct taxes as those imposed from the outset on the individual or family intended to bear the burden of these taxes. Indirect taxes are those imposed at another point in the system, and from the outset are intended to allow their burden to be shifted. Therefore, the income, property, and wealth taxes is a direct tax, and the tax on sales, value added taxes, and taxes that are imposed on imports are indirect taxes. (Musgrave & Musgrave, 2017)

Direct taxes are fair and reliable in redistributing income, while indirect taxes are paid by everyone, and lead to an increase in prices due to shifting their burden. (Saez, 2002) Therefor one of the oldest questions in tax theory and practice is the question: what is the right mix of direct and indirect taxes? Choosing between direct and Indirect taxes have contributed to a long, animated political debate and academia, regarding the virtues and disadvantages of these two forms of taxes. (Vulovic, Vasquez, & Liu, 2009)

The governments of developing countries prefer indirect taxes because of the abundance of their revenue and the ease of imposing them, In addition the rich political influence prevent an increase in the tax burden on them. Therefore, the ratio in general of indirect taxes to direct taxes in the developing countries is 50% which equals the

double of corresponding ratio in the advanced industrial countries, in which indirect taxes revenues (IT) are usually about 25% of the amount of direct taxes revenues (DT). (Zee & Tanzi, 2001)

Tax revenues in Egypt consist of four sources: (Financial data, 2021)

1- General taxes on income and profits which classified as direct taxes.
2- Sales taxes, then value-added tax, from 2016, which classified as indirect taxes.
3- Customs taxes, which classified as indirect taxes.
4- Other tax revenues, which is difficult to classify; therefore, it will be excluded from the data when analyzing the relationship between direct and indirect taxes in Egypt.

The following table shows the direct and indirect taxes in Egypt during the study period:

Table (1): Direct and Indirect Taxes in Egypt (2010-2020) (Billion L.E)

N	End of June	DT General Taxes		IT Value in Billion L.E				IT/ DT ratio %
		Value Billion L.E	relative weight %	Sales or Value added Taxes	Custom Taxes	Total ITX	relative weight %	
1	2010	91.198	57%	55.43	14.702	70.132	43%	77%
2	2011	104.914	57%	64.44	13.858	78.298	43%	75%
3	2012	110.752	56%	72.37	14.788	87.158	44%	79%
4	2013	143.885	60%	79.793	16.771	96.564	40%	67%
5	2014	154.573	62%	77.001	17.673	94.674	38%	61%
6	2015	165.223	56%	105.532	21.867	127.399	44%	77%
7	2016	190.056	56%	120.048	28.091	148.139	44%	78%
8	2017	225.655	51%	183.471	34.255	217.726	49%	96%
9	2018	304.367	50%	261.51	37.908	299.418	50%	100%
10	2019	350.938	50%	308.969	42.02	350.989	50%	100%
11	2020	382.758	54%	294.013	32.572	326.585	46%	85%

Source: (Financial data, 2021)

Table (1) shows that, the ratio of indirect taxes to direct taxes was very high compared to developed countries, and it also remained above 50%, that meaning it was

higher than the average of developing countries as well. This indicates that the tax policy in Egypt during the study period was indifferent to distributive justice.

Using the data of the previous table, we can draw a graph of the evolution of the proportion of indirect taxes to direct taxes in Egypt during the study period as follows.

Figure (1): Indirect to Direct Taxes Ratio in Egypt (2010-2020) %

Figure (1) shows that, the ratio took a general downward trend since the beginning of the study period until 2014, then it took a general upward trend until 2019, and it is noticeable that it decreased in the last year of the study, and despite that, it took a general upward trend during the entire study period.

Politically, the study period is divided into four main terms:

a) **Before January 25, 2011:** It was represented in only one year and the percentage was 77%. Compared to a previous period, , Al-Isawy's study shows that the relative weight of indirect taxes in Egypt decreased from 73% in 1975 to 56.4% in 1981, which was the period during President Sadat's rule after the October victories. Then this percentage tended to rise in the early days of President Mubarak's rule until it reached about 70% in 1984, then it tended to stabilize between 60% and 65% throughout his reign almost. (Al-Isawy, 2007) Al-Isawy considered that all other taxes are indirect taxes, but in this research, these taxes were excluded because it is not possible to acknowledge with certainty that they are direct or indirect, as we mentioned before.
b) **From January 25, 2011 to June 30, 2013:** During these years, there was an improvement, as the percentage decreased from 79% to 67%.
c) **From June 30, 2013 to June 2014:** During this year there was also an improvement, as the percentage decreased to 61%.

d) **After June 2014 until June 2020:** During these years, a clear deterioration occurred, where the percentage rose to 77% in the first year, and continued to rise until it reached nearly 100% in 2018/2019, then improved and decreased to 85%, but it is still higher than the level it was in previous terms.

From the previous analysis, which is based on official data, it was found that the best term was the third, which amounted to only one year.

5.2. INDIRECT TAXES AND INFLATION IN EGYPT

A government can satisfy its budget deficit either by printing money or by levying taxes. It is known that if the government chooses to depend on indirect taxes, the cost of that is inflation. (Poterba & Rotemberg, 1988) There is researchs stating that direct taxes also have an inflationary effect, but this may be a matter of great disagreement among scholars. (Pitchford & Turnovsky, 1976) But direct taxes are outside the scope of this research. It is agreed that indirect taxes have an inflationary effect. The Egyptian government chose to depend on indirect taxes; the following table shows the inflation and indirect taxes data in Egypt during the study period. Where the price index was calculated by researcher considering the fiscal year 2008/2009 as the base year.

Table (2): Inflation and Indirect Taxes in Egypt (2010-2020)

N	End of June	Inflation Rate	CPI	IT (BILLION L.E)
1	2010	10.70%	110.70	70.132
2	2011	11.80%	123.76	78.298
3	2012	7.30%	132.80	87.158
4	2013	9.80%	145.81	96.564
5	2014	8.20%	157.77	94.674
6	2015	11.40%	175.75	127.399
7	2016	14.00%	200.36	148.139
8	2017	29.80%	260.07	217.726
9	2018	14.40%	297.52	299.418
10	2019	9.40%	325.48	350.989
11	2020	5.60%	343.71	326.585

Source: (Economic Research, Annual Report, 2021)

For further clarification, we can graphically represent each of the consumer price index (CPI) and indirect taxes in Egypt in the following figure.

Figure (2): CPI and Indirect Taxes in Egypt (2010-2020)

Figure (2) shows that, both the indirect tax revenue and the consumer price index have taken an upward trend, which indicates a strong positive correlation between them.

The relationship between the two variables has been tested considering that indirect taxes are the independent variable and the consumer price index is the dependent variable, using equation No. 1 referred to in the introduction of this research. The results of SPSS application outputs are shown in the Appendix No.1.

From the SPSS results, we find that, there is a strong positive significant correlation between the IT and CPI, with a value of 98.7%. And from the value of adjusted R^2, we find that the change in indirect taxes as an independent variable explains 97.2% of the change in the consumer price index as a dependent variable. From the value of β_0 and β_1, this relationship can be expressed by the following estimated equation:

$$CPI = 71.273 + 0.785\ IT$$

This means that if indirect taxes are equal to zero, the CPI will be equal to 71.273, which is the value of the constant item in the equation. This equation also tells us that every one unit change in indirect taxes leads to a less change in the consumer price index, with value of 0.785, which is the marginal slope of this linear equation.

From the previous analysis, we find that the statistical results support the hypothesis of a positive and significant effect, as indirect taxes lead to a rise in the consumer price index.

In comparison with previous periods, Al-Isawy's study showed that the inflation rate ranged on average around 10% from 1975 to 1981, while it rose to revolve around an average of 15% during the period from 1982 to 1996, and then took a downward trend after that, which was only interrupted by the rise that occurred in 2004 Following the floatation of the Egyptian pound in 2003. (Al-Isawy, 2007)

5.3. INFLATION AND BUDGET DEFICIT IN EGYPT

The deterioration of the purchasing power of money pushes public spending to increase, as the cost of purchasing goods and services that the government needs to perform its traditional functions increases. Also, with the intensification of inflationary pressures, the government is often forced to decide a cost-of-living allowance in the salaries of government employees. In addition, commodity support allocations increase, and the cost of public investments increases. Therefore, inflation is one of the causes of the public budget deficit. Although inflation may lead to an increase in incomes, sales, profits and interests, who may lead to an increase in, tax revenues, but if we calculate the real value of those, tax revenues, we will find that it decreased. (Tanzi, 1978) We must not forget the problem of fiscal lag, as there is an interval between the increase in prices and the increase in incomes, and the increase in tax revenues. (Olivera, 1979) Therefore, inflation will lead to an increase in the public budget deficit. The following table shows the budget deficit and inflation data represented by the consumer price index during the study period.

Table (4): CPI and Budget Deficit in Egypt (2010-2020)

N	End of June	Budget Deficit (Billion L.E)	CPI
1	**2010**	98.038	110.70
2	**2011**	134.46	123.76
3	**2012**	166.705	132.80
4	**2013**	239.719	145.81
5	**2014**	255.439	157.77
6	**2015**	279.43	175.75
7	**2016**	339.495	200.36
8	**2017**	379.59	260.07
9	**2018**	432.697	297.52
10	**2019**	429.951	325.48
11	**2020**	462.775	343.71

Source: (Economic Research, Annual Report, 2021)

For further clarification, we can represent the data of the previous table in the following figure.

Figure (3): CPI and Budget Deficit in Egypt (2010-2020)

Figure (3) shows that, both the consumer price index and the general budget deficit took an upward trend. This indicates a strong positive correlation between them.

The relationship between the two variables has been tested considering that CPI is the independent variable and budget deficit BD is the dependent variable, using equation No. 2 of this research. The results of SPSS application outputs are shown in the Appendix No.2. From the SPSS results, we find that there is a strong positive significant correlation between the CPI and BD, with a value of 95.7%. And from the value of adjusted R^2, we find that the change in CPI as an independent variable explains 90.6% of the change in the budget deficit BD as a dependent variable. From the value of β_0 and β_1, this relationship can be expressed by the following estimated equation:

$$BD = -1.240 + 1.421\ CPI$$

This means that if CPI is equal to zero, the BD will be equal to -1.240; this means that there is a surplus in the public budget, which is the value of the constant item in the equation β_0. This equation also tells us that every one unit change in CPI leads to a higher change in the BD, with value of 1.421, which is the marginal slope of this linear equation β_1.

From the all previous analysis, we can say that the statistical results support the existence of a positive and significant effect, as indirect taxes lead to a rise in the consumer price index, which lead to a rise in budget deficit. Thus, we can deduce that, indirect taxes lead to a public budget deficit indirectly. The following figure clearly shows this.

Figure (4): IT and BD in Egypt (2010-2020)

The previous figure shows that both variables took a general upward trend during the study period. By conducting the statistical tests as shown in Appendix No. 3, it becomes clear to us that there is a positive significant correlation between them with a value of 91.7%, and the value of the R^2 shows that the change in indirect taxes as an independent variable explains 82.3% of the change in the public budget deficit as a dependent variable. Also from the value of β_0 and β_1, this relationship can be expressed by the following estimated equation:

$$BD = 105.802 + 1.083\ IT$$

This means that if **IT** is equal to zero, the **BD** will be equal to 105.802, which is the value of the constant item in the equation β_0. This equation also tells us that every one unit change in IT leads to a higher change in the BD, with value of 1.083, which is the marginal slope of this linear equation β_1.

CONCLUSION

Results: This research has found a high ratio of indirect taxes to direct taxes in Egypt during the period from the fiscal year 2009/2010 to the fiscal year 2019/2020, which leads to an increase in burdens on the middle and poor classes. It also concluded that there is a positive and significant correlation between indirect taxes and the consumer price index in Egypt, and a positive and significant correlation between the price index and the public budget deficit during the study period, and therefore there is a significant positive correlation between indirect taxes and the public budget deficit in Egypt during the study period.

Recommendations: The research basically recommends reducing indirect taxes, and relying more on direct taxes, by following a fair tax policy. This will lead to relative

stability in prices and a reduction in inflation rates, and consequently a decrease in the public budget deficit and an improvement in the lives of Egyptians.

APPENDIX

(1): SPSS Outputs for CPI & IT (IDTX) Model

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.987[a]	.975	.972	14.20381

a. Predictors: (Constant), IDTX

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	70817.414	1	70817.414	351.019	.000[b]
	Residual	1815.733	9	201.748		
	Total	72633.146	10			

a. Dependent Variable: CPI

b. Predictors: (Constant), IDTX

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	71.273	8.402		8.483	.000
	IDTX	.785	.042	.987	18.736	.000

a. Dependent Variable: CPI

(2): SPSS Outputs for CPI & BD Model

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.957[a]	.916	.906	38.77190

a. Predictors: (Constant), CPI

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	146752.020	1	146752.020	97.623	.000[b]
	Residual	13529.342	9	1503.260		
	Total	160281.362	10			

a. Dependent Variable: BD

b. Predictors: (Constant), CPI

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-1.240-	31.952		-.039-	.970
	CPI	1.421	.144	.957	9.880	.000

a. Dependent Variable: BD

(3): SPSS Outputs for IT (IDTX) & BD Model

(3): SPSS Outputs for CPI & IT (IDTX) Model

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.917[a]	.840	.823	53.32617

a. Predictors: (Constant), IDTX

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	134688.235	1	134688.235	47.364	.000[b]
	Residual	25593.126	9	2843.681		
	Total	160281.362	10			

a. Dependent Variable: BD

b. Predictors: (Constant), IDTX

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	105.802	31.544		3.354	.008
	IDTX	1.083	.157	.917	6.882	.000

a. Dependent Variable: BD

Bibiliographie

1. *Al-Isawy, I. (2007). The Egyptian economy in thirty years. Cairo: Academic Library.*
2. *Economic Research, Annual Report. (2021). Retrieved from Central Bank Of Egypt: https://www.cbe.org.eg/en/EconomicResearch/Publications/Pages/AnnualReport.aspx*
3. *Financial data. (2021). Retrieved 10 12, 2021, from Ministry of Finance, Egypt: https://www.mof.gov.eg/ar/posts/stateGeneralBudget/60586cb079ec1d00094b40e0/%D8%AF%D9%84%D9%8A%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9*
4. *Musgrave, P. B., & Musgrave, R. A. (2017). Public Finance in Theory and Practice. Tata McGraw-Hill; 5th edition.*
5. *Olivera, J. (1979). Money , Prices, AND fISCAL lAGS. Banco Naziionale del Lavoro, 20, 258-267.*
6. *Pitchford, J., & Turnovsky, S. (1976). Some Effects of Taxes on Inflation. The Quarterly Journal of Economics, 523-539.*
7. *Poterba, J., & Rotemberg, J. (1988). INFLATION AND TAXATION WITH OPTIMIZING GOVERNMENTS. NBER WORKING PAPER SERIES, 2567.*
8. *Saez, E. (2002, March). Direct or Indirect Tax Instruments for Redistribution:. NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH(Working Paper 8833).*
9. *Tanzi, V. (1978). Inflation, Real Tax Revenue, and the case of inflationary finance. stuff paper, IMF, 417.*
10. *Vulovic, V., Vasquez, J., & Liu, Y. (2009). Direct versus indirect taxation: trends, theory, and. tax systems conference. malaga - spain: GEORGIA STATE UNEVERSITY.*
11. *Zee, H., & Tanzi, V. (2001, March). Tax Policy for Developing Countries. ECONOMIC ISSUES(27).*

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES

International
Journal
Economic
Studies

شروط وضوابط النشر
بالمجلة الدولية لدراسات الاقتصادية

معايير التحكيم الاولي لقبول النشر بالمركز:

1- **أن يكون البحث إضافة علمية أصيلة، في الجانب النظري أو التطبيقي، ضمن أحد مجالات الفكر والمعرفة الاقتصادية، أو يتعلق بقضايا ومستجدات الاقتصاد العربي والعالمي.**

2- **مطابقة البحث لتنسيقات المعمول بها بالمركز، (يعتمد المركز في انتقاء الأبحاث المواصفات الشكلية والموضوعية)**

3- **ألا يكون قد سبق نشره أو قدم للنشر إلى جهة أخرى، ويقدم الباحث تبعا لهذا تعهدا ممضيا بالأصالة والأمانة العلمية.**

4- **أن يتسم البحث بالأصالة والمنهجية العلمية في الموضوع.**

5- **ملف البحث يجب ان يكون على شكل ملف ميكروسوفت وورد doc. docs. غير مقفل أو محمي بكلمة سر.**

6- **أن يكون حجم الصفحة مقاس A4 وأن تكون هوامش الصفحة يمين ويسار وأعلى وأسفل 2.5.**

7- **ألا يقل البحث عن 10 صفحات وألا يتجاوز 25 صفحة بما في ذلك المراجع والملاحق، ويستثنى من ذلك الأبحاث ذات القيمة العلمية العالية بو اقع 30 صفحة بقرار استثنائي من رئيس التحرير ورئيس اللجنة العلمية.**

8- **ضرورة احتواء البحث على أرقام تسلسلية للصفحات في منتصف أسفل الصفحة.**

9- **يكون التهميش بطريقة الية في اخر كل صفحة من صفحات المقال.**

10- **اللغة:**

- مراعاة صحة اللغة وسلامة الأسلوب في البحث.
- تقبل المجلة الأبحاث باللغات العربية، الإنجليزية، الفرنسية. على أن تكون لغة سليمة.
- ترفض البحوث التي تعتمد ترجمة الية للعنوان والملخص العربي الإنجليزي أو فرنسي دون ضوابط اكاديمية للترجمة.

11- **عناصر الدراسة:**

- ان يكون البحث مكتمل العناصر.
- يكتب في الورقة الأولى:
  - عنوان البحث: إذا كان البحث باللغة العربية فيجب ترجمة العنوان ترجمة سليمة إلى اللغة الإنجليزية أو الفرنسية. أما إذا كان البحث بلغة غير العربية، فيجب ترجمة العنوان الى العربية.
  - يوضع أسفل العنوان بشكل مختصر، (اسم الباحث أو الباحثين والمؤسسات التي ينتمون إليها، والبلد).
  - ملخصين عن البحث أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الإنجليزية أو الفرنسية. ويجب ان لا يزيد عدد الكلمات في الملخص الواحد عن 250 كلمة والا تقل عن 100 كلمة، ويقدم الملخص بجمل قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسة، والطرائق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصل إليها البحث. ويرفق كل ملخص بكلمات مفتاحية بين (5-7) كلمات.

- المقدمة ويجب ان تتضمن اضافة الى التقديم العناصر التالية: مشكلة البحث وأسئلته، أهمية البحث، اهداف البحث.
- أجزاء ومحتويات البحث
- الخاتمة
- قائمة المراجع

12- نوع الخط:

- يجب أن يكون الخط المكتوب به عنوان البحث (Sakkal Majalla) حجم 18 غامق.
- خط من نوع (Sakkal Majalla) وحجم 14 الخط بالنسبة للمتن.
- المسافة بين السطور 1,15.
- الهوامش تكون أيضا بخط من نوع (Sakkal Majalla) وحجم الخط 12.
- قائمة المراجع بحجم خط 14.
- استعمال التدرج في حجم خطوط عناوين الدراسة البحثية من حجم خط 16 غامق بالنسبة للعناوين الرئيسية، الى 15 إلى 14 غامق بالنسبة للعناوين الفرعية.

13- أن يكون البحث مراعيا لقواعد الضبط ودقة ووضوح معالم وأسماء الدعامات (الاشكال والجداول والرسوم التوضيحية والصور الفوتوغرافية والخرائط والملاحق) إن وجدت وذلك بأن تدرج في أماكنها الصحيحة، وإذا كانت ليست من إعداد الباحث تثبت مصادرها أسفل منها بحيث لا تتجاوز حجم الصفحة وأن تشمل العناوين والبيانات الإيضاحية الضرورية، وأن ترقم حسب تسلسل ورودها في متن البحث. وتكون عناوين الدعامات (الاشكال والجداول والرسوم التوضيحية والصور الفوتوغرافية والخرائط والملاحق) من حجم خط 14 غامق في الوسط، مع ادراج مصدرها في الوسط أسفل الدعامة بحجم 12 غير غامق.

14- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده المركز، كما هو مبين في الأسفل.

15- كل الشروط السابقة الذكر ضرورية وأي ورقة بحثية لا تستوفي الشروط الشكلية والموضوعية ترفض مباشرة ولا تحوّل إلى اللجنة العلمية من أجل عملية التحكيم.

16- إرسال السيرة الذاتية للباحث عند النشر الأول في المجلة.

17- إذا رأت إدارة المجلة أن المقال يحتاج إلى بعض التعديلات الشكلية تقوم إدارة المجلة بتسليمه للباحث مشفوعا بملاحظات هيئة التحكيم.

18- تعبّر المواد المنشورة في المجلة عن الآراء والمواقف العلمية لمحرريها.

19- لا يجوز إعادة نشر أبحاث المجلة في أي مطبوعة أخرى إلا بإذن كتابي من رئيس تحريرها.

20- **ترسل المواد العلمية إلى عنوان المجلة الإلكتروني:** economie@democraticac.de

أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع:

- **الكتب:**

اسم المؤلف أو المؤلفين، (سنة النشر)، **عنوان الكتاب**، اسم المترجم أو المحرر، الطبعة، الناشر، مكان النشر، رقم الصفحة.
مثلا:
نبيل علي، (2001)، **الثقافة العربية وعصر المعلومات**، سلسلة عالم المعرفة 265، المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، الكويت، ص 227.

- **الدوريات والمجلات والتقارير:**

اسم المؤلف أو المؤلفين، (سنة النشر)، **عنوان الدراسة أو المقالة**، اسم المجلة، العدد، رقم الصفحة. مثلا:
محمد حسن، (2009) **الأمن القومي العربي**، استراتيجيات، المجلد 15، العدد 1، ص 129.

- **مقالات الجرائد الإخبارية:**

اسم المؤلف، عنوان المقالة، اسم الجريدة، تاريخ النشر. مثلا:
إيان بلاك، **الأسد يحث الولايات المتحدة لإعادة فتح الطرق الدبلوماسية مع دمشق**، الغارديان، 2009/2/17.

- **المنشورات الإلكترونية**

اسم الكاتب، عنوان المقال أو التقرير، اسم السلسة إن وجدت، اسم الموقع الالكتروني، تاريخ النشر إن وجد. مثلا:
ارتفاع عجز الموازنة المصرية إلى 4,5%، الجزيرة نت، 2012/12/24، شوهد في 2013/01/18، http://bit.ly/2bAw2OB

ويستشهد بالمرجع في قائمة المصادر والمراجع بالنسبة للكتب والمجلات بإزالة رقم الصفحة كالتالي:

نبيل علي، (2001)، **الثقافة العربية وعصر المعلومات**، سلسلة عالم المعرفة 265، المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، الكويت.

في حين يستشهد بالمرجع في قائمة المصادر والمراجع بالنسبة لمقالات الجرائد والمنشورات الالكترونية بإزالة تاريخ المشاهدة والنشر.

- في حالة عدم معرفة اسم الكاتب أو المجلة نكتب بين قوسين (د.ن) وهي تعني دون ناشر.
- في حال عدم معرفة تاريخ النشر نكتب بين قوسين (د.ت) في القوسين الخاصين بالتاريخ وهي تعني دون تاريخ.
- كتابة المراجع باللغة الأجنبية يكون بنفس الطريقة التي تكتب بها المراجع باللغة العربية.
- لا تقسم قائمة المراجع إلى كتب ومجلات وموسوعات بل ترتب ترتيبا ابجديا حسب أسماء المؤلفين.
- توضع المراجع باللغة العربية أولا وبعدها المراجع الأجنبية.

مواعيد الإصدار واستلام الأبحاث المخصصة للأعداد القادمة لسنة 2022

	العدد	اخر موعد للتسليم	الإصدار
سنة 2022	21	01 أيار/ مايو 2022	31 أيار/ مايو 2022
	22	01 أب/ أغسطس 2022	31 أب/ أغسطس 2022
	23	01 تشرين الثاني/ نوفمبر 2022	31 تشرين الثاني/ نوفمبر 2022

الـــنـــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
برلين / ألمانيا
Democratic Arab Center
For Strategic, Political & Economic Studies
Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه
في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.
جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved
No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher

Tel: 0049-code Germany
030-54884375
030-91499898
030-86450098

البريد الإلكتروني
economie@democraticac.de

الحكومة والبنك المركزي
(العلاقة الاقتصادية وتأثيراتها)

تأليف:
د. عامر شبل زيا بولص

2022

International Journal of Economic Studies

International scientific periodical journal

المركز الديمقراطي العربي

Democratic Arabic Center